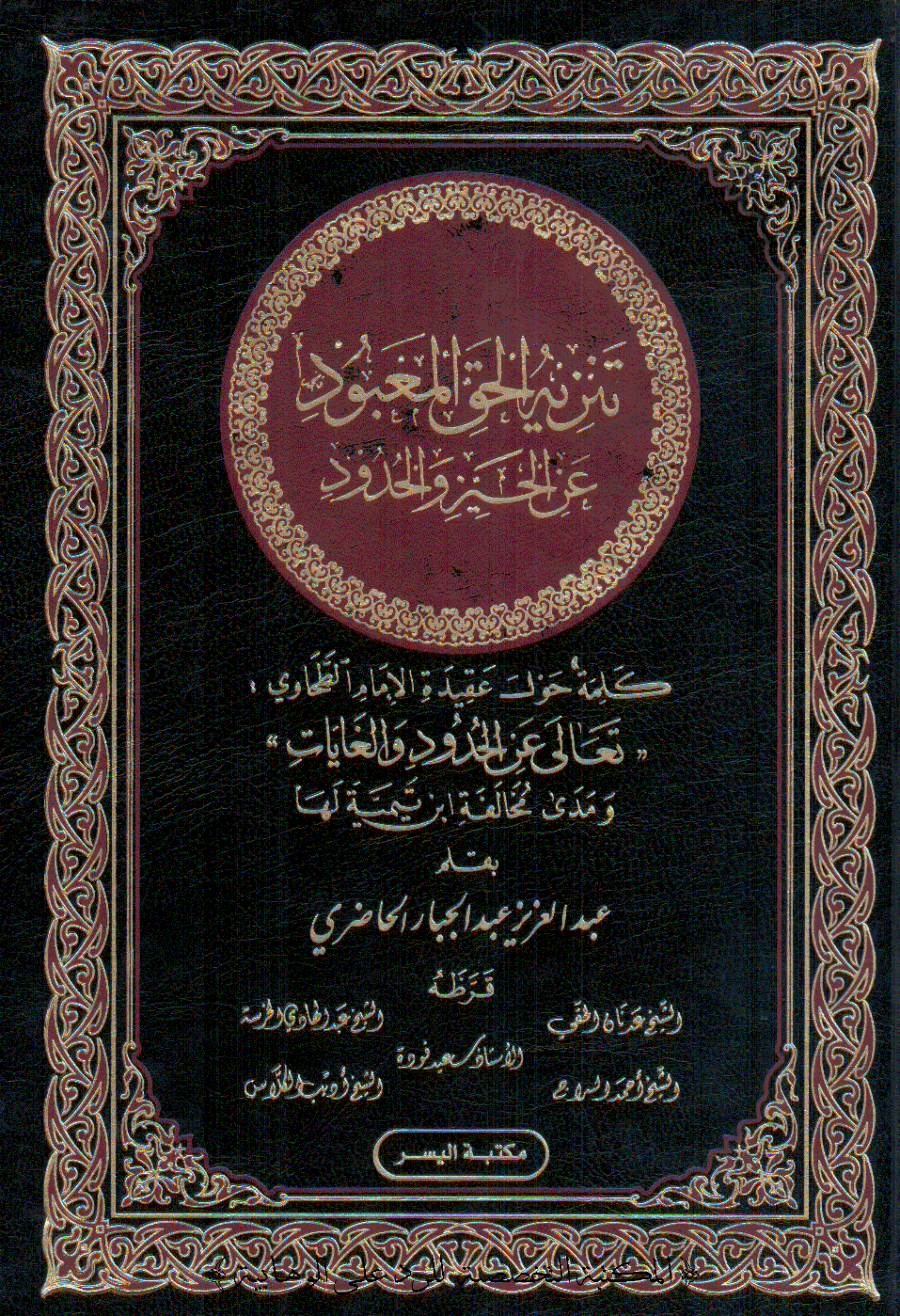

تنزيه الحق المعبود
عن الحيز والحدود
كلمة حول عقيدة الإمام الطحاوي:
«تعالى عن الحدود والغايات»
ومدى مخالفة ابن تيمية لها
بقلم
عبد العزيز عبد الجبار الحاضري
قرظه
الشيخ عدنان الحقي
الشيخ عبد الهادي الخرسة
الأستاذ سعيد فودة
الشيخ أحمد السلاح
الشيخ أديب الكلاس
مكتبة اليسر
﴿المكتبة المتخصصة للرد على الوهابية﴾

تنزيه الحق المعبود
عن الحيز والحدود

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

يطلب من مكتبة اليسر
هاتف : ٠٩٤٤٤٨١٤٧٠
دمشق : ٢٤٥٢٨٥٢



تنزيه الحق المعبود عن الحيز والحدود

كلمة حول عقيدة الإمام الطحاوي :

« تعالى عن الحدود والغايات »

ومدى مخالفة ابن تيمية لها

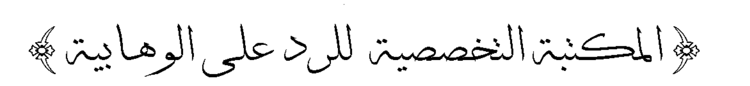
بقلم

عبد العزيز عبد الجبار الحاضري

قرظه

الشيخ عدنان الحقي — الأستاذ سعيد فودة — الشيخ عبد الهادي الخرسة

الشيخ أحمد السراج — الشيخ أديب الكلاس


المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

إهداءٌ وشكرٌ

عَمَلاً بقَولِ الرّسُولِ الكَريمِ ﷺ: ((لا يَشكرُ اللهَ مَنْ لا يَشكُرُ النّاسَ))

أتقدمُ بالشُّكرِ الجزيلِ إلى شُيوخيَ الأفاضلِ في علمِ التوحيدِ ، وأساتذتيَ الأماثلِ في العلومِ الشَّرعيَّة، وهُم كُثرٌ، أخصُّ بالذِّكرِ منهُمْ:

- فخرَ السادةِ الحنفيةِ الفقيهَ النبيهَ شيخَ المُتَدرّعينَ بمدارعِ أهلِ الورعِ مولانا الوفي نضال بنَ إبراهيم آله رشي، أمتعَ اللهُ به ونفع.
- أستاذَنا الدكتور محمد سَعيد بنَ ملا رَمضَان البُوطيَّ رئيسَ قسمِ العقائدِ في جامعةِ دمشقَ حَفظَهُ اللهُ تعالى.
- شيخَنا الفقيهَ المُقرئ عبدَ الرّزاق بنَ حسن الحلبيَّ حَفظَهُ الله تعالى.
- شيخَنا الفقيهَ محمد ديب بنَ أحمد الكَلاس حَفظَهُ اللهُ تعالى.
- شيخَنا المُربّي الدّاعيةَ إلى اللهِ تعالى بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ عبدَ الهادي الخرسَه حَفظَهُ اللهُ تعالى.

كما يقتضي واجبُ الوفاءِ والإقرارِ بالفضلِ مع نسبتِه لأهلِه، أن أَشكرَ هنا الأستاذَ المُحقّقَ، الشابَّ النابهَ الغيورَ، أخانا في اللهِ تعالى الشيخَ سعيدَ بنَ عبدِ اللطيفِ فودة، أمتعَ اللهُ تعالى بهِ، ونَفَعَ. . . آمينَ

تقريظ الأستاذ الكبير

سعيد بن عبد اللطيف فودة

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمدٍ أفضلِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومَن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد

فإنَّ بيانَ عقائد أهلِ السنة واجبٌ لا ريبَ فيه، والدفاع عنها بالنقض والردِّ ضدَّ المخالفين لها من وسائل ذلك.

ولم يزل علماؤنا على ذلك سائرين، وبهذا الطريق مهتدين، ولذلك شَعَّت أنوارُهم، وانتشرت هدايتُهم، وظهرت آثارُهم، ولَطَفَ اللهُ تعالى بهم الأمة، وكشف بجهودهم الغُمَّة.

وقد شاع الانحرافُ بين الكثير من الناس في هذا الزمان عن عقائد أهل السنة والجماعة، وانتشرت مذاهبُ الخصوم من المجسمة والشيعة وغيرِهم، بل انتشرت بين الناس كذلك عقائدُ الملاحدة والعلمانية المعاصرة، والمذاهب الفلسفية الضَّارَّة بأصل الدين، فوجبَ على العلماء وطلابِ العلم أن يقوموا بواجبهم الذي ثبت عليهم في بيان الحق، ودفع الباطل.

وممن اندفع إلى هذا الهدف الجليلِ الشيخُ عبدُالعزيز الحاضريُّ، ذو الأدبِ الجَمِّ، فوضع نصب عينه أن يقومَ بما استطاع مِن ذلك في بعض مسائل علم

التوحيد المتعلقة بالتجسيم والتشبيه. وقد قام في كتابه هذا بجهد كبيرٍ في البيان والتعليل، والكشفِ والتدليل، بحسب ما يلائم المقام.

وقد قرأتُ كتابَه هذا، فوجدته مفيداً في بابه، مُساعداً لطلابه، واضحَ العبارة. وقد يتوهم بعضُ القراء أن فيه بعضَ التطويل في نقل أقوال العلماء، فإنَّ بعضَها يكفي عن بعض، ولكن إثبات أقوالهم - وإن سلم ذلك - هو المقصود؛ لأنَّ سهام التشكيك ادَّعَت أن العلماء لا يوافقون أهلَ السنة والجماعة في تنزيه الله تعالى عن الجهات والحدودِ وسماتِ التجسيم، فلزم نقلُ العديد من أقوالهم لإثبات التزامهم بهذه العقيدة الصافية.

فندعو الله تعالى أن يوفق صاحبَ الكتاب، ويكتبَ له الأجرَ والثوابَ في الحياة الأخرى، وأن ينفعَه، وينفعَ به في هذه الحياة الفانية.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه.

كتبه الفقيرُ إلى الله تعالى

سعيد عبد اللطيف فودة

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب

ثناءُ شيخنا

محمد ديب الكلاس[1]

يترجمه قلمُ ولده بلالٍ حفظهما الله تعالى

الحمدُ الله الأول بلا بداية، والآخرُ بلا نهاية، المتعالي بذاته عن المشابهة والمثل، تقدست أسماؤه وصفاته، أحمدُه سبحانه حمداً يليق بجلال عظمته وكبريائه حمد المنزهين لجلاله عن النِّدِّ والنظير، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، سيدِ المخلوقات، ونور الكائنات، أولِ المسلمين، إمامِ السلف والخلف، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإنه لمن البراهين في الدلالة على الحق من الأدلة النقلية والعقلية ما لا يختلف فيه اثنان، وأي مناظر قصده بيان العقيدة السليمة التي تخلو عن الحشو في ذكر الحيز والجهة والحدود - إلى ما هنالك من عقائد فاسدة - إنما يعني في مناظرته تصحيحَ عقائد المبطلين، وإنقاذَهم من ديجور هذا الضلال

[1] قَدَّمَ الكتابَ لشيخِنا القدوةِ محمد ديب الكلاسِ ليقرِّظَهُ أخونا الفاضلُ الشيخُ محمود الدرّة، أمتع الله تعالى بهما ونفع، وكنتُ في هذه المدةِ أستأذنُ ولَدَي شيخِنا الكلاس أحمدَ وبلالاً - حفظهما الله تعالى - في زيارته، أنظر ماذا قرأ الشيخُ فيه، وماذا يقول عنه؟ والحمدُ لله أن أعانه الله تعالى، فتمكن من تقليب صفحاته، والنظر في مضمونه، وقراءةِ جزء لا بأس به منه، وكان يحدثني في كلِّ مرة أراجعه فيها عن أهمية هذا العلم، ووجوبِ حمله على الكفاية؛ لإحقاق الحقِّ المبين، والردِّ على المبتدعة المُضلِّين، وقد أثنى على الكتاب خيراً في مجالسَ حضرها أهل الفضل، وأبدى عن إعجابه به غيرَ مرة، وحَدَّثَ أن تقريظَه له واجبٌ، غيرَ أنه اعتذر إليَّ، فأحالني أن يترجمَ ذلك عنه ولدهُ بلال، لما يكابِدُهُ من مرض، ويعانيه مِن ثِقَل الآلام وكِبَرِ السنِّ ما يمنعانه من حمل القلمِ والكتابةِ به، رفعه الله إلى العافية، ومسحَ عليه بيمينه الشافية.. آمين.

غيرةً منه أن يهلكوا مع الهالكين، ثم إنَّ مدار هذه العقيدة على تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، ومعرفةِ ما يجب لله تعالى، وما يجوز عليه، وما يستحيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وإن أخانا المؤلف - جزاه الله خيراً - قام مشكوراً بإظهار عقيدة العلماء الأفذاذ، المنزهين لله عن المشابهة للمخلوق، أو الافتقارِ لشيءٍ مما خلق، من خلال جملةٍ جاءت في كتاب عقيدة الإمام الطحاويِّ في شأن تنزيه الحقِّ المعبود عن الحيز والحدود، كاشفاً عن عبث العابثين بهذه العقيدة من خلال اعتمادهم عليها كمتنٍ شرحوا عليه، وخلَّلُوه عقائدَهم الفاسدةَ، فاضحاً لهم، ومرشداً بالحجج الدافعة لمن أراد الهداية من أتباعهم ؛ ليبرؤوا إلى الله من عقيدة ابن تيمية وابن القيم ، كلٌّ ذلك ليلقوا الله تعالى وهو عنهم راض.

هذا ولقد أُعجِبَ والدي - حفظه الله تعالى - الشيخُ أديب الكلاس بهذا النسق الذي درج عليه مؤلِّفُهُ مشكوراً، من خلال قراءته للمئة الأولى من صفحات هذا الكتاب، وما منعه من المتابعة إلا مرضُهُ - شافاه الله وعافاه - فأشادَ به على مسمع شقيقي الشيخِ أحمد الكلاس، وهو بدوره نقل ما سمع عن والدي.

ولقد قرأتُ هذا الكتاب كلَّه فانشرحت لهذا الردِّ على المضلِّلين نفسي، وأثلج صدري، فجزى الله الأخَ المُؤلِّفَ كلَّ خير، ووفقه لإظهار الحقِّ، وتبيين كذب المبطلين.

وفضلُ أهل العلم - بِتَجَرُّدٍ من غير عاطفة - تَرَجَّح بلا مُرَجِّح، وهو ماشاهدناه في عمله، والله الموفق، وهو من وراء القصد.

كتبه نيابةً

خادم أهل العلم والمسلمين

بلال ديب محمد الكلاس

في ١/ صفر /١٤٢٨ هـ الموافق ١٨/ شباط /٢٠٠٧ م

تقريظُ الشيخ المربي

عبد الهادي خرسه حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الحمدُ لله على كلِّ حال، ونعوذُ بالله من حال أهل النار، الحمدُ لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه، اللهم صلِّ على سيدنا محمدٍ القائل: (فإنَّ خير الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمد - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وشرَّ الأمور محدثاتُها،وكلَّ بدعة ضلالة)، وسلّم تسليماً كثيراً،وعلى آله وأصحابه وأتباعه.

وبعد..

فإنَّ الأخَ في الله تعالى، الباحثَ المُجِدَّ، والدَّاعيةَ الشابَّ النَّبِيهَ الشَّيخَ عبدَ العزيز الحاضريَّ - حفظه اللهُ تعالى ووفَّقَهُ وسدَّدَه - قد أطلعني على كتابه المُسَمَّى "تنـزيه الحق المعبود عن الحَيِّز والحدود" وطلبَ مني تقريظاً عليه، فقرأتُه فوجدتُه مُنقَسِماً إلى قسمين:

القسم الاول: المتعلق بتنـزيه الحقِّ تعالى عن الحيز والحدود، وهو بحثٌ علميٌّ نافعٌ، ومفيدٌ جامع مانعٌ في بابه، وجديرٌ وحقيقٌ من طلبة العلم وطالبي الحقِّ أن يطلعوا عليه؛ لما فيه من الأدلة والبراهين القطعيةِ الدَّالة على تنـزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه، ولما فيه من الردِّ على المبتدعة القائلين بالجهةِ وغيرِ ذلك مما تَنَزَّهَ الحقُّ تعالى عنه.

وأما القسم الثاني: والمُعَنون ((مع ابن تيمية في بعض عقائده)) فقد نَشَرَ فيه المؤلِّفُ عقائدَ الشيخِ ابن تيمية غفر الله له، ولا أُقِرُّه على نشر ذلك، بل الواجبُ

عليه وعلى أمثاله من المؤلفين عدمُ نشر كلام المبتدعةِ وشبهِهِم ؛ لأنَّ علماءَ الحقِّ من أهل السنة والجماعة رضي الله عنهم لا يجيزون نشرَ كلام المبتدعة ولو بقصد الردِّ عليها[1]، وذلك لخشيتهم من أن يَعلَقَ بأذهان المبتدئين من الطلبة والعوام بعضُ تلك العقائد الباطلة، ولا يقدرون على استحضار الردِّ عليها، أو لا يعلمون وجه الردِّ والدليل فيه.

وقد هجر الإمامُ المبجل أحمد بنُ حنبل رضي الله تعالى عنه الإمامَ الحارثَ المحاسبيَّ رضي الله تعالى عنه، وهو من هو في السلف عقيدة وتصوفاً؛ وذلك لأنه اشتغل بالرد على المبتدعة من المعتزلة وغيرِهم ، وعندما عاتبه الإمامُ الحارثُ المحاسبيُّ على هجرته له، وذكر أنه يردُّ على المبتدعة بدعتَهم ، ولا يستحق الهجر، أجابه الإمام أحمدُ رضي الله تعالى عنه: « ألستَ تذكرُ بدعتَهم »، ومعنى ذلك أنك صِرتَ داعياً لبدعتهم ، وناشراً لها، ومُشهِراً بها، ومُعلناً عنها، مع أنَّ الواجبَ الشرعيَّ هو طَمسُها وإماتتُها، وهذه القصة حدثت في الزمن الأول، وفيه مَن فيه من أهل الحقِّ الظاهرين على المبتدعة، فكيف بزَماننا الذي جُهل فيه الحقُّ وأهلُهُ، فكيف نُعلم إنساناً بباطل أهل الباطل، وهو لم يعرفِ الحقَّ بعد.

نعم يُستثنى من ذلك العلماءُ والمتخصصون في مجالس العلم الخاصة للمتخصصين من الطلبة، والذين يفرض فرضاً كفائياً وجودُ واحدٍ منهم في كلِّ مصر من أمصار المسلمين، على أنَّ ذِكرَ أقوال المبتدعة - ولو بقصد الرد عليها والنظر فيها والاستماعِ إليها - يُقسِّي القلبَ، ويورثُه الغفلةَ عن ذكر الله تعالى، ويُذهِبُ منه حبَّ الصالحين من أهل الحق، وربما يُورث مَن يفعل ذلك الوقيعةَ في العلماء

[1] التحقيق الذي عليه جمهورُ أهل العلم جوازُ ذلك خلافاً لما نُقل عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وماُنقل عنه مذهبٌ ضعيفٌ جداً، وفي ثناء شيخِنا على القسم الأول من رسالتنا هذه ونصيحتِه لطلبة العلم أن يطالعوه ما يدل على صحة ما أقول، ذلك أنني ذكرتُ في القسم الأول الذي أكرمنا الشيخ بالثناء عليه بدعةَ القوم مفصلةً مع الرد عليها، وليس هذا محل التفصيل والاستشهاد، ولشيخنا وأستاذنا عبد الهادي الخرسه ما ذهب إليه، مع بالغ الاحترام وعظيم التقدير، والله تعالى أعلم .

والأولياء، وربما يوصلُهُ إلى تكفير العامَّةِ وتفسيق الخاصة، وقد قال الشيخُ أبو تراب النَّخشَبِيُّ رحمه الله تعالى: ((إذا أَلِفَ القلبُ الإعراضَ عن الله تعالى صحبته الوقيعة في أولياء الله تعالى)).

وهذا من علامات المقت والطردِ، والعياذ بالله تعالى.

وقد نقل عن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في نصيحته لشيخه ابن تيمية غفر الله له أنه يتطلع إلى مجلس يجلسه مع شيخه وإخوانه يذكرون الله تعالى فيه، ويقرؤون القرآن الكريم ، ويذكرون سيرَ الصالحين من الأولياء والعلماء الربانيين تعرضاً لنفحات الله تعالى، واستمطاراً لرحماته وفضله.

فما أحوج طلبة العلم وخاصةً المشتغلين بالعلوم العقلية إلى أمثال تلك المجالس، خصوصاً في هذه الأزمنة التي جَفَّت فيها ينابيعُ القلوب، وانقطعت عن عالم الملكوت، واشتغلت بالخلق عن الحق، وكفى بذلك حجاباً، وقد قال الإمام ابن عطاء الله تعالى في حكمه: ((مما يدلك على وجود قهره سبحانه أن حجبك بما ليس بموجود معه))، ومن ذلك الذي ليس بموجود معه الشريكُ المتوهم ، وصفاتُ النقص، والقولُ بالجهة والتشبيه، فهي مخالفة للواقع الحقِّ، كما قامت عليه الأدلةُ والبراهين، والتي ذكر الأستاذُ المؤلف - بارك الله تعالى فيه - كثيراً منها، وقد نُقِلَ عن الإمام فخر الدين الرازيِّ رحمه الله تعالى أنه قال في آخر حياته المباركة - والتي قضاها بالرد على المبتدعة وغيرهم ، ونصب الأدلة والبراهين على الحقِّ جزاه الله تعالى خيراً عنا وعن المسلمين - أبياتاً من الشعر:

نهايةُ إقدام العقولِ عِقالُ ... وأكثرُ سعي العالمين ضلالُ
وأرواحُنا في غفلةٍ من جُسومنا ... وحاصلُ دنيانا أذىً ووبالُ
ولم نستفد من بحثنا طولَ عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيلَ وقالوا
وكم من جبالٍ قد علت شرفاتها ... رجالٌ فزالوا والجبالُ جبالُ
وكم قد رأينا من رجالٍ ودولةٍ ... فبادوا جميعاً مزعَجين وزالوا

فرُجوعاً إلى الله تعالى، وهِجرةً من النفس إلى العقل، ومن العقل إلى القلب، ومن القلب إلى الروح، ومن الروح إلى السِّر، وذوقاً قلبياً شهودياً لحقائق الإيمان العلمية، وبياناً لعقيدة أهل الحقِّ بأدلتها، دون ذكر شبه أهل الباطل وبدعِهِم ، ودون التعرضِ لهم بتكفيرٍ عيني لواحد منهم ، بل نُفوض أمرَ الخلق كلِّهِم إلى الله تعالى، فالله أعلم بما كانوا عاملين.

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأحبابه وأتباعه، وسلَّم تسليماً، وعلينا بهم ومعهم آمين.

وكتبه

عبد الهادي محمد الخرسه

تقريظ سليل بيت النبوة الشيخ

عدنان بنِ علامة الجزيرة الشيخ إبراهيم حقي

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ البحثَ في أمور العقيدة بحثٌ دقيق ومُعَقَّد؛ لتعلقه بذات الله جلَّ جلاله، والله تعالى لا تدركه الأبصار، وليس كمثله شيء، فشيءٌ لا تدركه الأبصار، وهو لا كالأشياء أنى يُتَصَوَّرُ الخوضُ في كنه ذاته !! ولكن مهما يكن من أمرٍ فإن اللهَ تعالى لم يُغلق أمامنا سُبُلَ الاستدلال والكشفِ، فقد أرشدنا إلى الفكر والنظر ((أَفَلَا يَنظُرُونَ ، لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ..))، ففي طريقهما يمكننا أن نستدلَّ بالأثر على المُؤَثِّرِ، وبالمخلوقات على الخالق، فمَن صفا ذهنُه، وتجرَّدَ عن الهوى، وابتغى الحقيقةَ فسوف يدرِكُهَا، وينالُهَا، وينعتقُ من تيه وقلقِ الأوهام بالظَّفرِ بطمأنينة اليقين.

وإن ضعاف الإيمان ومَن لا إيمانَ له يقولون: إن يكنِ الله موجوداً فَلِمَ لا نراه ولا نسمَعُهُ ؟

نعم . لا نراه ولا نسمَعُهُ؛ لأنَّ أعيننا لا تُدرِكُهُ؛ لانحسارها عنه جلَّ جلاله، وآذاننا لا تسمعه؛ لأنه فوق مستواها، ولا يذهبنَّ بكم العجبُ مذاهبَهُ، فنحن البشرُ صنعنا أشياء هي فوق مستوى أبصارنا وأسماعنا، فمن ذا الذي يشاهد صورَ التلفزيون وهي في الأثير مُنحَلَّة فيه، ومثلُها الصوت، فهذا شيء نحن صنعناه بوسائلنا وأيدينا، وهو فوق مستوى أبصارِنا وأسماعنا، فأنى لنا أن نسمع ونبصرَ اللهَ خالقَنا مِنَ العَدَمِ.

هذا ومهما يكن من أمرِ العقائد (التوحيد، علم الكلام)، فهي من العلوم ذي المسائل الدقيقة؛ لعلاقة هذا العلم بذات الله وصفاته، وهو عِلم جليلٌ، بل هو

أشرفُ العلوم ؛ لتعلقه بالعقيدة التي هي مناطُ أهمية الإنسانِ في الحياة، وهو ثمرةُ إدراكه، وهي التي تجعلُ منه مخلوقاً ذا بال، ونحن إزاءَ هذا العلمِ نَمُرُّ بقضايا ومسائل وأبحاثٍ فيها غموضٌ وضَبَابِيَّة، قد يَحَارُ لها الفكرُ، كالآيات المتشابهات المتعلقةِ بالصفات،التي اختلفت فيها مواقفُ العلماء وآراؤُهُم ،وقد نصَّ العلماءُ أهلُ الاختصاص على أنَّ الرأيَ الأسلمَ في هذه الأمور، هو إمرارُ آياتٍ وأحاديث الصفات كما جاءت، مع الإيمان بها، ونفي الكيف عنها،وعدم الدخول في معناها.

أما بعد:

فذاك ما ألهمني اللهُ تعالى به من الكلام حول أبحاث الكتاب، ولقد قرأتُه كلَّه من أوله إلى آخره، فألفيته مملوءاً علماً، وفهماً للنصوص والأشباهِ والنظائر، واستحضاراً لها، مع التمكن منها، كما قد بدا من حسن عرض الكتاب أن ولدنا الأستاذَ عبدَ العزيز مُتَمَكِّنٌ مما أوردَهُ من المناقشات الموفقةِ، واستحضارٍ للنصوص والأشباه والنظائر، بحيث لا ينسيه الآخرُ ما كان قد بدأ به أولاً، كما يحدث لكثيرين، فلم يُبْقِ مزيداً لمستزيد مما جمع فأوعى، ومناقشات الكتاب فيها جرأةٌ لم أعهدْهَا لدى غيرِ المؤلِّف، وهذ دليلُ غيرتِه وإيمانِه القويِّ، وعباراتُ الكتاب وصياغتُه تَمُتُّ بوشائجَ متينةٍ إلى عباراتِ الأقدمين؛ لما هي عليه من الرصانة الأدبية والجزالةِ ونضوجِ وسائله التعبيريةِ العلمية، حتى إنه ليخَال للقارئ أنه يقرأ لعالم من علماء السلف الراسخين، ولا أخفي القراءَ أنني حين قرأتُ الكتابَ شَبَّهتُ طريقةَ الشيخِ الحاضريِّ في العرض والاستشهادِ بأسلوب الإمام عبدِ العزيز الكِناني إذ يناقشُ المَرِيسيَّ في قضية خلق القرآن بين يدي أمير المؤمنين[1]؛ لمثول القضايا العلمية أمامه مجتمعة، وكأنها جميعاً في كفيه ينظر إليها.

---

[1] المناظرةُ التي وقعت بين الكنانيِّ والمريسيِّ ثابتةٌ، أما كتاب "الحيدة" المنسوب لعبد العزيز الكنانيِّ فمختلَقٌ موضوع، ليس له إليه سندٌ صحيح، يقول الحافظ الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال"(٦٣٩/٢) =

ومما ينبغي أن يُعلمَ من عرض الأستاذ الشيخ الحاضريِّ أنه انتبه إلى عبارات وكلماتٍ هي موطن عثراتِ كثيرٍ من المثقفين، فَضَبَطَ تلك الكلماتِ بالشكل، فأتى بها على الوجه الذي ينبغي أن تُقرأَ عليه حسب تطبيق قواعد النحو الذي أضحى غريباً في مجتمع المثقفين ادِّعاءً، وبذلك سهل مَهَمَّة القارئ، فذلل له الطريقَ نحو فهم العبارة، كما يجب التنبيه إلى أمر آخر مُهم ٍّ جداً لا يدور بخلد المؤلفين، وهو الاعتناءُ بإعراب التوابع من معطوفات وبدل وتوكيدٍ..إلخ، وبيان همزاتِ القطع والوصل، ويا حبذا لو أن المؤلفين عرضوا مؤلفاتِهِم قبل نشرها على أهل النحو لضبط إعرابِ ما يحتاج إلى ذلك، فقد ثبتَ أن مناهج المدارسِ من الابتدائية إلى الانتهاء من الجامعة لا تؤهل المثقفَ لمستوىً معقولٍ من الأداء والتعبير، ولو أنهم اعتنوا بمطالعة كتب الأدبِ التراثية، ولم يَتَهَيَّبُوا استعمال المعاجم لانعتقوا من هذا الضعف، فمن لم يمارس هذين الأمرين لا ثقة بسلامة التعبير لديه، وهذا الموضوع أراه لا ينبغي أن يناقش.

لا مراءَ أن الكتابَ مرجعٌ مهمٌّ في بابِهِ، جديرٌ بالاهتمام ، فقد نُوقِشَت مسائلُهُ مناقشةً مُنصِفَةً موضوعِيَّةً، بعيدةً عن الارتجال،مُنعَتِقَةً عن أسر العاطفة وأغلال المصلحة، بما قد أوتي أخونا الحبيبُ الأستاذُ عبدُ العزيز من ذهنٍ صافٍ، وحافظةٍ قوية،وفكرٍ حاضرٍ،وتقوى وخشيةٍ من الله تعالى،مراعياً الأمانةالعلمية،كما عناها رسول الله ﷺ.

ولإمكانات المؤلفِ الممتازةِ أهيبُ به أن ينصرفَ إلى التأليفِ في مجال الفلسفات لا سيما الحديثة، فيكشفَ عن زيفها، ويحسرَ الغشاوةَ عن عوارها، فأهلُ

= عند ترجمة عبد العزيز الكناني برقم /٥١٣٩/: ((لم يصح إسناد كتاب الحيدة إليه، فكأنه وُضِعَ عليه))، وانظر ما قاله فيه الحافظ تاج الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (١٤٥/٢) وقد ذَكَرَ أنَّ فيه أموراً مستشنعة لا يصح صدورُها عن رجلٍ كان ناصراً للسنة، وأقل ما يقال على تسليم مَن نَسَبَهُ له ممن ترجمه أنه دُسَّ فيه، والله أعلم .

هذا الفنِّ قِلّةٌ، ومنهم بجدارة أخونا الأستاذُ الشيخُ الدكتور محمد سعيد البوطيُّ، فقد بلغ في هذا الشأن مستوىً أكثر من ممتاز، استحق أن يصفَهُ العالِمُ الجليل الشيخُ عبدُ الرزاق الحلبيُّ من علماء دمشق بأنه (غزاليُّ العَصرِ)، وإنني أرى هذه القابليةَ لدى أخينا الشيخِ عبدِ العزيز الحاضريِّ زادَهُ الله توفيقاً، فليَدلِف نحوَ هذا البابِ فإنه ينتظرُهُ، وليعتمد على الله تعالى، فعليه قصدُ السبيل، وهو الموفقُ.

كتبه عدنان بنُ الشيخ إبراهيم حقي

٢٦/ شعبان/١٤٢٤ هـ

٢٢/ تشرين الأول/٢٠٠٣ م

تقريظُ

بركةِ أهلِ ديرِالزورِ الأديبِ الأريبِ الشاعرِ الشيخِ

أحمدَ السراجِ رحمهُ اللهُ تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي ليسَ كمثلهِ شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

وبعد

فإنّ آياتِ الصفاتِ منَ المتشابِه الذي كثُرَ فيه الجدلُ والخلافُ، والله تعالى لا يُشبِه خلْقَه بِشيءٍ، ولا يُمكنُ أنْ تُفَسَّرَ هذه الألفاظُ المتشابهةُ بنفس المعاني التي تعارَف عليها البشرُ؛ فالله سميعٌ بصيرٌ، ولكنْ ليس كما يَسمَعُ عبادُه ويُبصِرُون، وقد حصل خلافٌ كبيرٌ بين أهلِ العلمِ حولَ هذه الآيات، أهيَ حقيقةٌ أم مجازٌ؟ والقرآنُ الكريمُ لفتَ النَّظرَ إلى أنَّ فيه آياتٍ محكماتٍ، هنّ أمُّ الكتابِ، وأُخَرُ مُتشابهاتٌ، وهي التي أطلق عليها البعضُ (آياتَ الصِّفاتِ)، ثمَّ نبَّه إلى أنَّ المؤمنَ لا يجوزُ أن يُطيلَ البَحَثَ في معناها، حتى لا يكثرَ الجدلُ، وتَنشبَ الخلافاتُ والفتنُ بينَ الناسِ، حيثُ اختلفتِ الأفهامُ، وتعددتْ سبُلُها.

والطريقةُ التي كانَ عليها سلفُنا الصالحُ أنهم تلقَّوا هذهِ الآياتِ بالقبولِ، ولم يبحثوا في كونِها مجازاً أو حقيقةً، بل آمَنوا بها كما نَزلتْ وعلى ما أرادَ اللهُ منها، وهم رَضي الله عنهم أبرأُ الناسِ قلوباً، وأقلُّهم تكلفاً، وأعمَقُهم علماً؛ لكنَّ أهل البدع بعدهم أثاروا الجدلَ الشديدَ حولَ هذهِ الآياتِ، فاختلفتْ فيها المفاهيمُ.

غيرَ أنَّ الحقَّ الذي ينبغي أنْ يُقالَ أنّ هذه الآياتِ مُنْـزَلةٌ من عند الله تعالى، أثبتَ لنفسه فيها هذه الصفاتِ على مرادِهِ، وعلى ما يليقُ بجلالِهِ وكمالِهِ، كما أنَّه لا يُمكنُ أن يكونَ لها معنىً يُشبه ما عليه المخلوقُ، والنجاةُ كلُّ النجاةِ باتباعِ من سلفَ، فإنّ البحرَ عميقٌ، وقاعَه مزلقةٌ، والوقوف عندَ النَّصِّ أجدى وأنجحُ.

والعجبُ كلُّ العجبِ ممن يَقرأ قولَه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ثمَّ يتهافتُ على الخوضِ في هذا المضمارِ مع أنَّ الآيةَ صريحةٌ بأنّ كلَّ ما خَطَرَ بِبالِكَ فاللهُ بخلافِ ذلك، كما أنَّ الآيةَ تتضمنُ معنى النَّهيِ عن استعمالِ المقاييسِ البشريةِ المحدودةِ في معرفةِ اللامحدودِ؛ لأنَّها قاصرةٌ عن الخوضِ فيما ليس من شأنِها، ولمَّا سألَ اليهودُ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم عن الروحِ أمسكَ عن الجوابِ حتى نزلتِ الآيةُ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] وهي تنهى عن الخوضِ في أمرِ الرّوحِ، مع أنّها مخلوقةٌ ! فكيفَ بالخالقِ ؟

والخلاصةُ أنَّ هذا البحثَ طويلٌ، تنازعَ فيه العلماءُ كثيراً، ولكنَّ وجهَ الحقِّ أبلجُ ، على حدِّ قولِ الشاعرِ:

لقد ظَهرْتَ فلا تخفى على أحدٍ إلا على أكمهٍ لا يُبصر القمرا

وقد حذَّرَنا النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم منَ الخوضِ في هذه الظلماتِ في حديثِه الشَّريف: ((تفكَّرُوا في آلاءِ الله، ولا تفكَّرُوا في الله))، وما أجملَ جوابَ الإمامِ مالك للرجلِ الذي سألَه عن كيفيةِ الاستواءِ بقوله: ((استوى كما وصفَ به نفسَهُ، ولا يُقالُ كيفَ، وكيفَ عنه مرفوعٌ، وما أراكَ إلا صاحبَ بدعة، أخرجوه)).

الأخُ الشيخُ عبدُ العزيزِ الحاضريُّ شابٌ نشيطٌ تقيٌّ متزنٌ، له وَلَعٌ شديدٌ بأمورِ التَّوحيدِ، مع غيرةٍ عنده على الذَّاتِ المقدَّسِ أنْ ينالهُ غبارُ الحوادث، قامَ بهذا العملِ المبرورِ المضْني، ولم يأتِ بشيءٍ من عنده، وإنَّما جعلَ الميزانَ

والشّاهدَ في هذا الموضوعِ العقيدةَ الطَّحاويةَ للحافظ الطَّحاويِّ الحنفيِّ - وهي عقيدةُ الإمامِ أبي حنيفةَ وتلميذيْه أبي يوسفَ ومحمّد بنِ الحسنِ الشيبانيِّ رضي اللهُ عنهم ، وهي عقيدةُ السلفِ الصالحِ - واستندَ في شرحها وتمحيصِها والدِّفاع عنها إلى أقوالِ نخبةٍ من علمائنا الأبرارِ رحمهم اللهُ، ولم يذكرْ إلا نخبةً منهم ، وإلا فإنَّهم أكثرُ عدداً مما ذَكَرَ.

وأنا واثقٌ حسبَ معرفتي بالأخِ عبدِ العزيزِ أنه لم يُرِدْ بذلك إلا وَجهَ اللهِ تعالى، وكشْفَ وجهِ الحقيقةِ عن عقيدةِ سلفِنا الصالحِ، ولا أعتقدُ أنَّهُ خطرَ ببالِهِ الإساءةُ لأحدٍ، أو التشنيعُ على أحدٍ، فهذا ليسَ من خُلقِهِ، بلْ ليس من خُلقِ المسلمِ الذي رائدُه دائماً البحثُ عن الحقيقةِ قاصداً وجهَ اللهِ تعالى، متمسِّكاً بقولِ الإمامِ الشافعيِّ رحمه الله: ((ما جادلني أحدٌ إلا وددتُ أن يَظهرَ الحقُّ على يديه)).

وإني لأرجو أن يُثيبَهُ اللهُ تعالى على ما قدَّم ، وأن يوفقَه إلى ما يُحبُّه و يَرضاهُ، وأنْ يَنفعَ بهذه الرسالةِ من أخلصَ نفسَه لله تعالى، وأشاحَ عن هوى النَّفسِ الأمارةِ بالسوءِ، وانصاعَ للحقِّ المجرَّدِ، وأعرضَ عن أغراضِ الدُّنيا الفانيةِ، وقصدَ وجهَ ربِّهِ، وكان كلُّ هَمِّهِ رضاهُ، واللهُ وليُّ التوفيقِ.

الشيخُ أحمدُ السرَّاج



المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله المنزَّه عن الحدود والغايات، جلَّ أن تحويَه الجهاتُ الستُّ كسائر المبتَدَعات، اللهم صلِّ وسلِّم وبارك على سيدنا محمدٍ الذي أنزلتَ عليه المُحكَمَات والمتشابهات، وعلى آله وصحبِه الذين صدَّقوا بهما وبما جاء من الآيات، وأمسكوا عن الخوضِ في الذات والصفات.

وبعدُ:

فهذه كلمةٌ أردتُ الاقتصارَ فيها على عقيدةٍ واحدةٍ من جملة عقائد أهل السنة والجماعة، واخترتُ أن تكون لإمامٍ مُجمَعٍ على جلالته، وهو الحافظ المتقنُ أبو جعفر الطَّحَاوِيُّ الحنفيُّ[1] المتوفى سنة «٣٢١» هـ رحمه الله تعالى، والسبب الذي

---

[1] هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بنُ سلامة بنِ سَلَمة الأزديُّ الحَجْريُّ المصريُّ الطَّحَاوِيُّ الحنفيُّ، صاحبُ التصانيف البديعة. قيل: إن مولده كان سنة «٢٣٨» هـ، والصحيحُ خلافه، فقد ذكر الحافظ السمعانيُّ والحافظ ابنُ نقطة في كتابه "التقييد لمعرفة رواة المسانيد" والحافظ البدرُ العَينيُّ عن ابن يونس وصحَّحَه أن مولَده كان سنة «٢٢٩» هـ.

كان شافعياً في أول الأمر، تفقه بخاله المُزَنيِّ تلميذِ الإمامِ محمدِ بنِ إدريس الشافعيِّ رضي الله تعالى عنه، ثم ترك مذهبَه وصار حنفيَّ المذهب، كما تفقه بمصرَ على أبي جعفر أحمد بنِ عمران موسى بنِ عيسى. خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومئتين، فلقي بها قاضي القضاة أبا خازم عبدَ الحميد بنَ عبد العزيز، تفقه عليه وسمع منه، كما سمع من أبيه محمد بنِ سلامة، وسليمان بنِ شعيب الكيسانيِّ، وأبي موسى يوسف بنِ عبد الأعلى الصدفيِّ. شارك الإمامُ الطحاويُّ الإمامَ مسلماً وأكثرَ الرواية عنه، كما شارك الأئمةَ أبا داودَ والنسائيَّ وابنَ ماجه في الرواية عن شيوخهم، وتصانيفُهُ تطفحُ بذكر شيوخه، وممن روى عنه: الحافظ أبو القاسم الطبرانيُّ، والحافظ ابنُ الخشّاب أحمد بنُ محمد بنِ عبد الله البغداديُّ، والحافظ أبو بكر البغداديُّ المعروف بغُنْدَر.

يقول الحافظ ابنُ عبد البر: ((كان الطَّحَاوِيُّ كوفيَّ المذهب، عالماً بجميع مذاهب الفقهاء))، وفي "تذكرة الحفاظ" للإمام الذهبي: ((كان ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله، انتهت إليه رئاسةُ =

دفعني لاختيار هذه العقيدةِ هو أن فئةً مبتدعةً تنسب نفسَها للسلف الصالح زوراً وبهتاناً، قد أخذتْ على عاتقها أن تنشرَ بين الحين والآخر شرحاً جديداً على عقيدته المسمَّاة ((بيان عقيدة أهل السنة والجماعة))، بهدف تضليل الناس عن حقيقةِ ما يدعو إليه هذا الإمامُ، وصرفِهم عن مقصده ومرادِه؛ وذلك لما رأوا أن عقيدتَه تنقضُ ما بنوه على تطاول السنين من فكرِ التجسيم، كما أنها صحيحةُ النسبةِ إلى السلف، وهم يدَّعون الانتسابَ إليهم، وهذا الإمام يجلونه ويعرفون له قدرَه، فإن سَلِمَ ما يقوله عن السلف الصالح - وقد سَلِمَ - بَطَلَ ما يدْعُون الناس إليه، وفُضِحَ أمرُهم؛ لذلك أخذوا يلوون كلامَهُ لما يريدونه بحجَّةِ أنه أجمل فيه وأبهم، فاحتاج إلى بيانهم وتفصيلِهم.

وقد صدَّقَهُم البسطاءُ السُّذجُ في بلادنا، فشمرتُ عن ساعد الجدِّ بياناً للحق وإخماداً لفتنة أهل الباطل، فكتبتُ هذه الرِّسالةَ بعد أن تيقنتُ أن إمام هذه النحلة الذي عليه يعولون، وبه يقتدون، هو الحافظُ المتكلِّمُ أبو العباس أحمدُ بنُ عبد الحليم بنِ تيمية الحَرَّانيُّ[1] المتوفى سنة «٧٢٨» هـ، فهو مرجِعُهُم الأول، ومحلُّ

= أصحاب أبي حنيفة بمصر))، انظر "تذكرة الحفاظ" الجزء / ٣/، الصفحة / ٨١/ برقم (٧٩٧)، و "الجواهر المضية" الجزء / ١/ الصفحة / ٢٧١/ برقم (٢٠٤)، و"الفوائد البهية" الصفحة / ٥٩/ برقم (٤٨)، و"الحاوي في ترجمة الطَّحَاوي" الصفحة / ٤، ٥/.

[1] هو أبو العباس تقيُّ الدين ابنُ الشيخ شهاب الدين بنِ الإمام مجد الدين أبي البركات، أحمدُ بنُ عبد الحليم بنِ عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرانيُّ، المولود سنة «٦٦١» هـ، والمتوفى سنة «٧٢٨» هـ.

ثناءُ العلماء عليه كبير وكثيرٌ مسطور في كتب من ترجمه من الأئمة الأفذاذ، كذلك محاطُّهُم عليه لا تخفى، فمخالفاتُه في الأصول والفروع لا يمكن إغفالُهَا إذا أردنا الاعتدال في تقييم الرجال، والإنصاف دون إجحاف.

يقول تلميذُه الحافظُ الناقدُ الذهبيُّ: ((وقد تعبتُ في وزنه وتفتيشه حتى مللتُ في سنين متطاولة، فما وجدتُ قد أخَّرَهُ بين أهل مصرَ والشام، ومقتتهُ نفوسُهم، وازدروا به، وكذَّبوه، وكفَّرُوه، إلا الكِبرَ، والعُجْبَ، وفَرْطَ الغرام في رياسة المشيخة، والازدراءَ بالكبار،فانظر وبال الدعوى ومحبة الظهور)). =

ثقتِهِم البالغة، والمنعوتُ عندهم بشيخ الإسلام، لهذا سوف أتخذه أصلاً في كلمتي هذه دون أحدٍ من أتباعه؛ لأنه متى سقط الأصلُ، سقط معه فرعُه.

ومعلومٌ أنَّ تِبيان العقيدة الصحيحةِ التي ينبغي للعبد أن يلقى اللهَ بها سليمَ القلب منزِّهاً للذات العليِّ عما لايليق به، متبرئاً من نسبة النقصِ إليه جلَّ شأنُه من أرجى ماينجي العبدَ يوم القيامة ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨ ، ٨٩]، وإن نقيضَ ذلك أن تلقى الله عزَّ وجلَّ وقد افتريتَ عليه كذباً، أو نقصاً نسبتَهُ إليه تعالى الله عن ذلك ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام : ٢١].

ولكم يعتصِرُ القلبَ من كَمَدٍ أن ترى جهداً مضنياً يُهدَر في شرح عقيدة أهلِ السنة والجماعة على غير وجه الحقِّ، ووقتاً يُقطعُ في نشر هذا الشرحِ الخاطئ وإشاعتِهِ بين العامة، يقوم بذلك صِنفٌ من الناس له من الأهواء مايدفعه، ومن

= زد على ما ذكره الحافظ الذهبيُّ سوءَ المعتقد، فقد سُجن وحُبس الحبسَ الطويل - بإجماع العلماء وولاة الأمور - في دمشق ومصر مرَّات كثيرات، إلى أن مات معتقلاً بقلعة دمشق بسبب عقائده الفاسدة، وفتاواه الكاسدة، وقد شهد عليه بذلك أكابرُ علماء عصره.

فما قاله فيه العلماءُ من إنشاءِ الثناء والمدح حقٌّ من حيث تبحرُه في العلومِ التي كانت أكبرَ من عقله، والعلمُ صفة ممدوحةٌ في ذاتها. وكذا ما قالوه فيه من الطعنِ والقدح حقٌّ من حيث ما وقفوا عليه من فسادِ معتقده، ونسبتِهِ ذلك إلى السلف.

ولك أن تنظر "زَغَل العلم والطلب" لتلميذه الحافظِ الذهبي، الورقة (٢/ب) مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، رقم /١١٥٩٦/، الصفحة /٢٧/ من الترقيم العام لـ (م ف/م ، ٥٤٢)، و"البداية والنهاية" لتلميذه الحافظ ابنِ كثير الجزء /١٤/، الصفحة /١٣٧/، دخول سنة ثمان وعشرين وسبعمئة، و"أعيان العصر وأعوان النصر" لتلميذه المؤرِّخ صلاحِ الدين الصفدي الجزء /١/، الصفحة / ٢٣٣/ ترجمة رقم (١١٨)، و"فتاوى السبكي" لمعاصره الحافظِ تقيِّ الدين السبكي، الجزء /٢/، الصفحة /٢١٠/، و"السيف الصقيل" له كذلك الصفحة /١٧، ١٨/، و"الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" للحافظ ابنِ حجر العسقلاني الجزء /١/، الصفحة /١٥٤ فما بعدها/، و"الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية" للحافظ أبي زرعة العراقيِّ المتوفى سنة «٨٢٦» هـ، الورقة (١٣/ أ) من مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية برقم /٢٣١١/، ظ/.

الكِبْرِ والعزةِ بالإثم ما يقيمُهُ على سوء عمله ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم ﴾ [محمد: ١٤]، وإن الكبرَ والعزَّةَ بالإثم غِشاوتان تُعميان صاحبهما عن الحق، يقول تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾[الأعراف: ١٤٦].

ولما كان إثبات الحدِّ لله عقيدةً ضالةً منحرفةً يجبُ أن تُهدمَ، وباطلاً من القولِ يجب أن يُزهَقَ، ينسبُهُ إلى السلف الصالح جهلةٌ يتكئون على فهومِهم القاصرة، مقلدين في ذلك إمامَهم ابنَ تيمية؛ كتبتُ هذه الرسالةَ لطلبة العلم المخلصين الباحثين عن الحقيقة، والمهتدين بهدي الحبيب المصطفى ﷺ، المقتفين نهجه ونهج السلف الصالح من بعده، وقد سميتها "تنزيه الحق المعبود عن الحيِّز[1] والحدود"، وهي كلمةٌ حول العقيدة التي ينقلها عن أئمة السلف الإمامُ الطَّحَاوِيُّ ومدى شذوذ ابنِ تيمية وانحرافه عنها؛ لأقول لهم :

إن المتتبعَ لمتن العقيدةِ الطَّحَاوِية يجده رداً صارخاً على عقيدة التجسيم، وأنا أقتصرُ في هذه الرسالة على فقرةٍ واحدةٍ من متنه لكي لا أطيل، وأقابلُها بعقيدة

---

[1] الحَيِّزُ لغةً: ما انضم إلى الدار من مرافقها، وكلُّ ناحية حيِّزٌ. وأصلُه من الواو، والحيِّز عند المتكلمين: هو الفراغُ المتوهَّمُ الذي يَشغَلُهُ شيءٌ ممتدٌ كالجسم، أو غيرُ ممتدٍّ كالجوهر الفرد (وهو الجزء الذي لا يتجزأ). والجمهورُ على أنَّ الحيِّزَ هو المكان نفسُهُ، والتَّحَيُّزُ هو الحصول في الحَيِّزِ، والمُتَحَيِّزُ هو الحاصِلُ في الحَيِّزِ، أو قُل: هو القابِلُ بالذَّاتِ أو بالتَّبَعِيَّةِ للإشارة الحِسِّيَّة. وهو عند الحكماء: السَّطحُ الباطنُ من الحاوي المماسُّ للسطح الظاهر من المحوي، وذكر الجُرجَانيُّ رحمه الله أن الحيِّزَ الطبيعي: هو ما يقتضيه الجسمُ بطبيعة الحصول فيه، فالحَيِّزُ عند سائر العقلاء وَصفٌ لازمٌ للجِسْمِ، وعليه فالضرورة العقلية تُلزِمُ كلَّ مَن قال: إنَّ الله مُتَحَيِّزٌ أن يكون قائلاً إن الله جسم، ومتى نَفَيتَ عن الله أن يكون جِسماً فقد نَفَيتَ عنه الحَيِّزَ، وهذا لا يمكن الانفكاكُ عنه بحالٍ. وانظر"التعريفات"للشريف الجرجاني/١٢٧/، و"التوقيف على مهمات التعاريف" للإمام المناوي /٣٠٢/.

ابنِ تيمية الحَرَّانيِّ، ليرى المخدوعون الفَرقَ ما بين المعتَقَدَين:

الأول: « الإمامُ الطَّحَاوِيُّ » وهو يمثل أهل السنة والجماعة، ويُبيِّنُ عقائدَهم كما هو ظاهر من نص عبارته في أول متنه حيث يقول: ((هذا ذِكر بيان عقيدة أهلِ السنة والجماعة))[1].

والثاني: « ابنُ تيميةَ الحَرَّانيُّ » وهو أتبع للكرَّامِيَّة[2]، وأقربُ إلى المجسمة منه إلى أهل السنة والجماعة، وإن زَعَمَ أنه يتكلَّمُ بلسان أهل السنة كما سيظهر من كلامه على ما سيأتي في هذه الرسالةِ إن شاء الله تعالى.

ولا أظنُّ عاقلاً يشك فيما أقول خصوصاً إذا قرأ هذه الكلمةَ بتُؤدَة، ونظر إلى ما نقلتُهُ من أقوال العلماء المحدِّثينَ، والمفسِّرينَ، والأصوليين، والفقهاءِ، والمتكلمينَ فيما يعتقدون، ثم قابل ذلك بعقيدة ابنِ تيمية فإنه سيجد أن الفرقَ هو فرقُ ما بين الأرض والسماء، والمشرقِ والمغرب، فكلٌّ من ذكرتُهُم في كلمتي هذه يقولون: إن بيانَنا هو الحقُّ الواجبُ، وخلافَه هو الباطلُ المستحيلُ، ونحن في ذلك من أهل السنة والجماعة، وابن تيمية يُصِرُّ على الباطلِ المستحيلِ، ويردُّ عليهم الحقَّ الواجِبَ، ويدَّعي بعد ذلك أنه على عقيدة أهلِ السنة والجماعة.

فمَن تصدِّقُ أيها القارئُ الكريمُ ؟

---

[1] "العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٢/.

[2] الكرَّامِيَّة نسبة إلى محمد بن كَرَّام السِّجستَانيِّ المجسم ، كان عابداً متكلماً، يقول فيه الحافظ ابنُ حِبان: ((خُذل حتى التقطَ من المذاهب أردأها ومن الأحاديث أوهاها))، وقال فيه الحافظ الذهبيُّ: ((ساقطُ الحديثِ على بدعته))، ووصفه الإمام عبدُ القاهر البغداديُّ بأنه مجسِّمٌ لمعبوده، كما نسبه الإمام الإسفرايينيُّ إلى النفاق والضلالِ والبدعةِ والخرافةِ، توفي سنة «٢٥٥» هـ. انظر "ميزان الإعتدال" (٦ / ٣١٤) برقم /٨١٠٩/، و"الفَرْق بين الفِرَق" الصفحة /٣١٥/ فما بعدها، و"التبصير في الدين" الصفحة /٦٥/ فما بعدها.

قبل أن تجيبَ أدعوك لقراءة هذه الرسالة، ولا تنس أنك أمام مسألة عقدية محضَة، تتعلق بخصوصِ الذات المقدَّسِ، ولا تقبلُ الخلافَ بشكل من الأشكال، ومن ثَمَّ فإذا كان الفريقُ الأول من أهل السنة والجماعة فيما نبحث، فالأخرُ ليس منهم قطعاً، والعكسُ صحيحٌ، ولا مجالَ للمساومة أو المجاملَةِ هنا.

وللمناسبة أذكُرَ قبل الشروع في هذه الكلمةِ قولَ أهل السنة فيما يتعلق بـ ((صفة العلو)) و((جهة العلو)):

وهو أن صفةَ العلو جاء بها الكتابُ، ونطقتْ بها السنةُ الصحيحةُ، وأجمع عليها المسلمون، فمن أنكر علوَّ الله على معنى تعظيمه وكمالِ ذاته وصفاته قدراً ومنزلةً فإنَّه يكفرُ بلا شكٍّ ولا ريب.

ووصفه بهذا هو عين التوحيد، وليس في ذلك تكييف، ولا تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل.

أما جهة العلو الحِسِّيَّةِ من طريق المسافة وبُعدِ المكان فبدعةٌ من القول مَنفيَّةٌ عن الله تعالى، لم تردْ في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولم ينطق بها صحابيٌّ واحدٌ، ونحن لا نَصِفُ الله إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، وهذه عقيدتي التي أدين بها لله ربِّ العالمين، جازماً غيرَ متردِّدٍ ولا مقلِّد.

وقبل أن أنهي هذه المقدمةَ أشيرُ إلى أن هذا الذي أكتُبُهُ من المَضنُون به على غير أهله، خصوصاً ما يتعلق بالفصل الأخير الذي ذَكَرتُ فيه العقائدَ التي يُقرِّرُها ابنُ تيمية أو يُقِرُّها؛ لذلك وجهتُ كلمتي لطلاب العلم خاصةً.

وليس من غرضي في هذه الكلمةِ تكفيرُ مُعَيَّنٍ من أهل القبلة، وإنما أردتُ بيان الحقِّ وردَّ الباطل، من خلال مسألة في العقيدة ذكرها الإمام الطَّحَاوِيُّ بقوله: ((**تعالى عن الحدود والغايات**))[1].

---

[1] "العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /١١/.

وقد اتـفق علـى هـذه العقيـدةِ جميـعُ أهــل الـسنة والجماعـة، وسـائرُ الفـرق، ولم يخالف فيها غـيرُ المجـسِّمَةِ ومـن تـبعهم مـن جـهلةٍ ادّعَـوا الانـتسابَ لعقيـدة الإمام أحمدَ بنِ حنبل، وهو براءٌ من ذلك.

كما أَلفتُ الانتباه إلى أنـه لا يوجدُ لي في هذه الرسالة رأيٌ، ولا اجتهـادٌ انفـردتُ به، وإنما أنا متابعٌ ،عن تحقيـق، في كـلِّ مـا تقـرؤه لأئمـة الهـدى، وقـد قـصدتُ إلى النقلِ عنهم ؛ لأنني أعلم أن فئةً من الناس لا يعجِبُهـا أن يُنـتَقَدَ عَلَـمٌ ذائـعُ الـصيت كـبيرُ الـشهرة مثـلُ ابـنِ تيميـة مـن قبـل طالـبِ علـمٍ مثلـي، نعـم لا يعجِبُهـا ذلـك ! وإن كان هو الحقَّ، وكان الباطلُ ما يدعون الناسَ إليه.

وهذه الرسالةُ - ولله الحمد - تكفـي مَـنْ طَـرَحَ العـصبيةَ جانبـاً، وآثـرَ الله علـى هواه، كما تُكَوِّنُ لـدى طلبـة العلـمِ المنـصفين فكـرةَ إيجـادِ المعـذرة لكبـارِ الأئمـة والعلماءِ السابقين والمعاصرين أهلِ الحديث وغيرِهـم مـن الطـاعنين بـابنِ تيميـة، فإنهم لم يطعنوا به تشهياً ولا تهكُّماً، وإنما أبصروا واقعاً عَميَ على غيرِهم .

وأنـا قلـتُ غـيرَ مَـرَّة: إنـني ممـن يحفـظُ لابـنِ تيميـة علمَـه الواسـعَ، وتميُّـزَهُ الملحوظَ، ولكن حفظي لله تعالى وصفاته أكبرُ من كلِّ شـيء، ولا يمكـنني أن أصـفَ الله بما لم يصفْ بـه نفـسَه،أو أنـتقص في وصـفه ممـا لا يليـق بكمالـه -جـلَّ وعـزَّ- من أجلِ أن أمتدحَ صفاتِ عبدٍ مخلوق من جملةِ عبيـده؛ لأسترضـي بـذلك فِئـةً مـن النـاس لا يملكـون مـن دون الله ولا معـه ضـراً ولا نفعـاً، أبـرأ إلى الله مـن ذلـك، أعـوذ بـه أن أكـون مـن الجـاهلين، وأرى مـن الواجـب علـيَّ أن أنـصحَ للمـسلمين، كما دعا إلى ذلك أئمَّةُ الدين.

يقول الإمامُ الحافظُ ابـنُ حجـر العـسقلانيُّ المتـوفى سـنة «٨٥٢» هــ مـا نـصه: ((فالواجبُ على من تلبَّسَ بالعلم ، وكان له عقلٌ أن يتأملَ كلامَ الرجلِ[1] من تصانيفه

[1] يريدُ بالرجلِ: ابنَ تيمية.

المشتهرةِ ، أو من ألسنة من يُوثَقُ به من أهل النقل، فَيُفرِدَ بذلك ما يُنكَرُ، فَيُحَذِّرَ منه على قصدِ النُّصحِ))[1].

وهذا ما فعلتُهُ هنا نصيحةً للمسلمين، وبياناً للحقِّ المبين.

أسأل المولى الكريم أن يجنِّبَنَا الزلـل، وأن يرزقَنَـا صـالحَ العمـل، مـع حـسنِ الخاتمة عند انتهاء الأجل.

قالَهُ بفمِهِ ورقَمَهُ بيدِهِ

الأقلُّ

عبدُ العزيز بنُ عبد الجبارِ الحاضريُّ

١٢ /جمادى الآخرة / ١٤٢٤هـ

١٠ / آب / ٢٠٠٣ م

دمشق - الهامة

---

[1] انظر تقريظ الحافظِ ابنِ حجر العسقلانيِّ لكتاب "الردّ الوافر" للحافظ محمد بـنِ أبـي بكـر الـشافعيِّ المعروفِ بـ (ابن ناصر الدين الدمشقيِّ) المتوفى سنة «٨٤٢» هـ، الصفحة /١٤٦/.

التمهيد

بسم الله، والحمدُ لله، الدلهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا رسول الله، وعلى آله، وصحبِه، ومن والاه.

من الفقيرِ الراجي رحمةَ مولاه القدير عبدِ العزيز بنِ عبدِ الجبار الحَاضِرِيِّ إلى إخوانه طلبةِ العلم خاصةً:

السلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُهُ.

وبعد...

فإن عقيدةَ الإمام الثقةِ أبي جعفر أحمدَ بنِ محمد بنِ سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بنِ سليم بن سليمان بن جناب الأزديِّ الحَجْريِّ المصريِّ الطَّحَاوِيِّ المتوفى سنة «٣٢١» هـ، هي العقيدةُ التي عليها أهلُ السنة والجماعة سلفاً وخلفاً، فقد رواها هذا الإمام الثقةُ الجليلُ عن كبار أئمة السلف، فقال في أولها:

((هذا ذكرُ بيانِ عقيدةِ أهل السنة والجماعة، على مذهبِ فقهاء الملة، أبي حنيفةَ النعمانِ بن ثابت الكوفيِّ، وأبي يوسفَ يعقوبَ بنِ إبراهيم الأنصاريِّ، وأبي عبد الله محمد بنِ الحسن الشيبانيِّ، رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقِدُونَ من أصول الدين، ويدينُونَ به لربِّ العالمين))[1].

وهؤلاءِ الأئمةُ المذكورون هم من أَجِلَّة سلفنا الطاهر، فأبو حنيفة النعمان كانت وفاتُه سنة «١٥٠» هـ، وأبو يوسف يعقوب بنُ إبراهيم كانت وفاتُه

---

[1] "العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٢/. أنبه إلى أن ما أَضَعُهُ بين معقوفتين هكذا: (( )) هو من كلام غيري من نصوص العلماء التي أنقلها، وهذا حتى لا يُنسَبَ إليَّ كلامُ غيري، فَتَتَبَّعْ قارئي العزيز الإشارةَ الدالةَ على نهايةِ النصِّ، وكنْ فطناً لذلك.

سنة «١٨٣» هـ، وأبو عبد الله محمد بنُ الحسن كانت وفاتُه سنة «١٨٧» هـ رحمهم الله تعالى.

وعلى هذه العقيدة السلفيةِ الإمامان الجليلان: أبو الحسن الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ، وأبو منصور الماتُرِيديُّ المتوفى سنة «٣٣٣» هـ رحمهما الله تعالى، ومَن بعدهم مِن علماءِ المذاهب الأربعة (الحنفية، والمالكية، والشافعية، وفضلاء الحنابلة)، لم يشذَّ عنهم أحدٌ على الأغلب إلا فئةٌ من الحنابلة المبتدعة، لحقوا بأهل التجسيم ، وتبعهم في هذه الأيام فرقةٌ بعيدة عن الحقِّ وأهلِه تُعرَفُ بالوَهَّابِيَّةِ[1]، وتدَّعي السلفيةَ، وقد رأيتُ لهم انتشاراً في مدينتنا "دير الزور" ،

---

[1] وهم أتباعُ محمد بنِ عبد الوهاب بن سليمان بن علي مُشَرِّف التميميِّ النجديِّ، المولود سنة «١١١١» هـ والمتوفى سنة «١٢٠٠» هـ، والذي زعموا أنه إمام الدعوة ومجدد التوحيد.

يقول مفتي الحنابلة بمكة المكرمة العلامة محمدُ بنُ عبد الله بنِ حميد النجديُّ المتوفى سنة «١٢١٥» هـ في كتابه "السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة" عند ترجمة والدِ صاحبِ الدعوةِ عبدِ الوهَّاب ما نصُّهُ: ((قرأ - عبدُ الوهاب والدُ محمدٍ صاحبِ الدعوة - في الفقه على أبيه صاحب المنسك المشهور، وعلى غيره، وحصل، وتفقه، ودرس، وكتب على بعض المسائل الفقهية كتابةً حسنةً، توفي سنة «١١٥٣» هـ، وهو والد محمدٍ صاحبِ الدعوة التي انتشر شررُها في الآفاق، لكن بينهما تباينٌ، مع أن محمداً لم يتظاهر بالدعوة إلا بعد موت والده، وأخبرني بعض من لقيته عن بعض أهل العلم عمن عاصر الشيخَ عبد الوهاب هذا أنه كان غضبان على ولده محمد لكونه لم يرض أن يشتغلَ بالفقه كأسلافه وأهل جهته، ويتفرَّسُ فيه أنه يَحدُثُ منه أمرٌ، فكان يقول للناس: (يا ماترون من محمد من الشر)، فقدّر الله أن صار ما صار، وكذلك ابنُهُ سليمان أخو الشيخ محمدٍ كان منافياً له في دعوته، وردَّ عليه رداً جيداً بالآيات والآثار، لكن المردود عليه لا يقبل سواهما، ولا يلتفت إلى كلام عالم متقدم أو متأخر كائناً مَن كان غيرَ الشيخ تقيِّ الدين بنِ تيمية وتلميذِه ابن القيم ، فإنه يرى كلامَهما نصاً لا يقبل التأويل، ويصول به على الناس، وإن كان كلامهما على غير ما يَفهم ، وسمى الشيخُ سليمان ردَّهُ على أخيه "فصل الخطاب في الرد على محمد بنِ عبد الوهاب"، وسلَّمَهُ الله من مكره وشرِّه، مع تلك الصولة الهائلة التي أرعبت الأباعد، فإنه كان إذا باينه أحدٌ وردَّ عليه ولم يقدر على قتله مجاهرةً يرسل إليه من يغتاله في فراشه أو في السوق ليلاً؛ لقوله بتكفير من خالفه واستحلاله قتلَه، وقيل إن مجنوناً كان في بلدة ومن عادته أن يضرب من واجهه ولو بالسلاح ، فأمر محمدٌ أن يُعطى سيفاً، ويدخل على =

= أخيه الشيخ وهو في المسجد وحده، فأدخله عليه، فلما رأى الشيخَ سليمانَ خاف منه، فرمى المجنونُ السيف من يده وهو يقول: يا سليمان لا تخف إنك من الآمنين، ويكررها مراراً، ولا شك أن هذه من الكرامات)).

يقول صاحب "الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية" سليلُ بيت النبوة العلامة أحمدُ زيني دحلان شيخُ الإسلام في بلد الله الحرام تحت عنوان (ذكر فتنة الوهابية وتملك الفرنسيس) يترجم محمد بنَ عبد الوهاب ما نصه: ((كان في ابتداء أمره من طلبة العلم بالمدينة المنورة – على منوِّرها أفضل الصلاة وأتمُّ السلام –، وكان أبوه رجلاً صالحاً من أهل العلم ، وكذا أخوه الشيخ سليمان، وكان أبوه و أخوه ومشايخه يتفرسون فيه أنه سيكون منه زيغ وضلال لما يشاهدونه من أقواله وأفعاله ونزغاته في كثير من المسائل، وكانوا يوبخونه، ويحذرون الناس منه، فحقق الله فراستَهم فيه لما ابتدع ما ابتدع من الزيغ والضلال الذي أغوى به الجاهلين، وخالف به أئمةَ الدين، وتوصل فيه إلى تكفير المؤمنين... وأتى بعبارات مزورة زخرفها، ولبّسَ بها على العوام حتى تبعوه... وصاروا يعتقدون أن من لم يعتقد ما قاله ابنُ عبد الوهاب فهو كافر مشركٌ مهدر الدم والمال... وكان ممن قام بنصرته وانتشار دعوته من أمراء المشرق محمد بنُ سعود أميرُ الدرعية، وكان من بني حنيفة قوم مسيلمةَ الكذاب..وكانت فتنتهم – الوهابية – من المصائب التي أصيب بها الإسلام ، فإنهم سفكوا كثيراً من الدماء، وانتهبوا كثيراً من الأموال وعمّ ضررهم ، وتطاير شررهم ، فلا حول ولا قوة إلا بالله)).

ومن دعوته التي ابتدعها دعوةُ إخلاص التوحيد والتبري من الشرك، فزعم أن الناسَ على شرك منذ ستمئة سنة، وأنه جاء يجدّدُ للناس دينَهم ، فحمل الآياتِ التي نزلت في المشركين على عباد الله الصالحين أهلِ لا إله إلا الله، ولا يزال أتباعُه على هذا المعتقدِ الفاسد.

يقول خاتمةُ المحققين في المذهب الحنفي الإمام ابنُ عابدين في كتابه "رد المحتار على الدر المختار" المعروف "بحاشية ابن عابدين" يصف أتباعَ محمد بنِ عبد الوهّاب بأنهم خوارج ما نصه: ((كما وقع في زماننا من أتباع محمد بنِ عبد الوهاب، الذين خرجوا من نجد، وتغلبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من خالف اعتقادَهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة، وقتلَ علمائهم ، حتى كسر الله شوكتَهم ، وخرّب بلادهم ، وظفر بهم عساكرُ المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف)).

وكان ممن مدحه قبل العلم بحاله الأميرُ الصنعانيُّ صاحب كتاب "سبل السلام"، وقال فيه قصيدةً مطلعها:

سلامٌ على نجدٍ ومن حلَّ في نجد   وإن كان تسليمي على البعدِ لا يجدي =

وكنتُ لا أكترثُ بذلك لعلمي بحالهم وحقيقةِ أمرهم ، حتى بلغني عن بعض الثقات أنهم يَتَذاكَرُونَ عقيدةَ هذا الإمام الجليلِ بينهم سِراً، ويُدَرِّسُونَ إلى جهلةِ العوام شرحاً هزيلاً كتبه عليها محمد الخميس وسماه "المُيَسَّر"، فوفقني الله لمجالستِهم ومحاورَتِهِم ، وكنتُ كلما جلستُ معهم ، وناقشتُهُم في معنى الجهة، وأنها تُفضي بلا ريب إلى القول بالحدود والنهايات ذات الله[1]، وبيَّنتُ لهم أصولَ هذا القولِ،

= ولكن لما بلغه سوءُ حاله، وسفكُه للدماء، ونهبه للأموال، وقتلُه للنفوس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، قال عنه:

رجعتُ عن القول الذي قلتُ في النجدي ... فقد صحَّ لي عنه خلاف الذي عندي
ظننتُ به خيراً فقلتُ عسى عسى ... نجد ناصحاً يهدي العباد ويستهدي
لقد خاب فيه الظنُّ لا خاب نصحُنا ... وما كلُّ ظن للحقائق لي يهدي
وقد جاءنا من أرضه الشيخُ مِربد ... فحقَّقَ من أحواله كلَّ ما يبدي
وقد جاء من تأليفه برسائل ... يكفِّرُ أهلَ الأرض فيها على عَمدي
ولفَّقَ في تكفيرِهم كلَّ حجة ... تراها كبيت العنكبوتِ لدى النقد

ثم شرح هذه القصيدةَ بكتابه "إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة أقوال ابن عبد الوهاب" بَيَّنَ فيها غلوَّه في استباحة أموال المسلمين ودمائهم ، ولأخيه الشيخ سليمان بنِ عبد الوهاب رسالةٌ أخرى في الرد عليه سماها "الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية".

أعتذر للإطالة بعضَ الشيء، ولكن أردتُ ذلك - وإن كان المجال لا يسع -؛ لأن الناس لا يزالون يعانون فتنةَ هذه الطائفة، وليس لابن تيمية الآن أتباعٌ من غيرهم ؛ لذا يصح أن يسمَّى الوهابيةُ اليوم بـ ((التيميين))، وبعضُ أهل العلم يُسَمِّيهم ((القَرْنِيِّينَ)) نسبةً إلى قرن الشيطان الواردِ في حديث البخاري، وممن أطلق عليهم هذا اللقبَ من أهلِ العصر محدِّثُ الديار المغربية الحافظُ أبو الفيض أحمدُ بنُ محمد الصديق الغُمَارِيُّ رحمه الله تعالى في أول كتابه "إحياء المقبور" الصفحة /٣/، وانظر "السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة"، الترجمة رقم (٤١٥)، الصفحة /٢٧٥، ٢٧٦/، و"الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٣٥، فما بعدها/، و"رد المحتار على الدر المختار"، الجزء /٤/، الصفحة /٤٤٩/، كتاب البغاة، و"مقالات الكوثري"، الصفحة /٤٤٩/.

[1] وهو ما ينفيه الإمام الطحاويُّ بقوله: ((تعالى عن الحدود والغايات))،ويُصِرُ المخالفُ على إثباته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وأنه يرجع إلى محمد بن كَرَّام المجسِّم، استغربوا ذلك وأنكروه، وما زلتُ أذكرُ يوماً جمعني الله فيه بواحدٍ منهم، أظهروا لي مشيَخَتَهُ عليهم، دفعني إلى مناقشته فَضْلَةُ أدبٍ له يُظهِرُها في الحوار، وهو ليس بذاكَ.

قلتُ له: الخميس الذي تُدَرِّسُ على تلامذتك شرحَه على الطَّحَاوِيَّةِ يَرُدُّ على الإمام الطَّحَاوِيِّ، وينسبُ لله حدَّ العلو من طريق الجهة الحسية[1]، فأنكر ذلك عليَّ، وقال بثقةٍ بالغةٍ دلَّتْ على مبلغِ فهمه: هذا غيرُ موجود، ولم أعجب كثيراً لذلك؛ لأنني أعرفُهُم جيداً، يقرؤون كُتُباً ولا يفهمون منها سَطراً، وإنِّي حمدتُ الله أنه ما طال بنا المجلسُ، حتى أحلتُهُ على نصِّه بالصفحة والسطر، فرجع عن ذلك وأنكرَهُ.

والحقيقةُ أن هذه المسألةَ من البشاعة بحيث إنه ما سمعها أحدٌ إلا أنكرها بفطرته، وأنكر أن يكون ابنُ تيمية قائلاً بها، ونحن مأمورون شرعاً بالذَّوْد عن أصول الدين، وتنزيهِ الله ربِّ العالمين، ولن نغضبَ اللهَ لكي نُرضِيَ زيداً أو عَمراً من الناس.لذلك، ولما في هذا القولِ من ضلالٍ لم يتنبّه إليه البعضُ من أبناء مدينتنا من المخدوعين بأهل نجدٍ، أحببتُ أن أكتبَ هذه الكلمةَ، لأُبيِّنَ لهم أن علماءَ أصول

---

[1] انظر شرحَه الهشَّ الهزيلَ على الطَّحَاوِية المسمى بـ" المُيَسَّر"، الصفحة /٤١/، وفي الصفحة /٤٢/ يُكَفِّرُ مَن يخالفه ممن ينزهُ اللهَ عن الفوقية المكانية والحسِّيَة، وإليك نصَّه بحروفه، وذلك بعد أن ادَّعى الإجمالَ في كلام الإمام الطَّحَاوِيِّ، وردَّ عليه بيانَه على عادة أسلافه !! فقال: ((وكذا قولُ القائل: (ولا تحويه الجهات الست) إن أراد أن الله تعالى ليس في جهةٍ من الجهات، ولا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا يسار، ولا خلف، ولا أمام، فهذا باطلٌ؛ لأنَّ هذا صفةُ المعدوم، بل صفةُ ممتنعٍ، وهذا كُفرٌ صريحٌ، لأنه نفيٌ لقول الله تعالى، بل نفيٌ لوجوده سبحانه)).

وسترى أن هذا الذي يُنكِرُهُ محمد الخميس هو عين ما يُقرِّرُهُ ويريدُه الإمامُ الطَّحَاوِيُّ، وهو الذي يعتقدُه أئمةُ السنة من بعده، ومنهم الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ الذي نصَّ على نزولِ مثل هذا الكلام - أعني لزوم كونه تعالى معدوماً إن نفينا عنه الجهات وهو ما يُصِرُّ عليه التَّيمِيُّونَ - وسقوطِه، كما سيأتي معك في الصفحة /١٧٧/ من هذا الكتاب.

الدين من المسلمين، وخصوصاً أصحابَ الدراية التامَّةِ بالفِرَقِ متفقون على تنزيه الله عن الحدود والجهة، وأن من نَسَبَ لله الحدَّ ولو من جهةٍ واحدةٍ فهو مُجَسِّمٌ"[1]، وهذه هي عقيدة الإمام الطَّحَاوِيِّ وأئمةِ الدين، وقد خالفها هؤلاءِ، وردُّوا عليها من حيث يزعمون شرحَها، والحقُّ على خلاف قولهم ، فعقيدةُ الإمام الطَّحَاوِيِّ التي ينقلها عن السلف، فيها البرهانُ الساطعُ على بطلان مذهبِهم ، وفضحِ نحلتِهِم .

والذي تأكَّدَ لي من خلال التتبُّعِ أن هؤلاءِ المبتدعةَ لَمَّا تيقنوا نسبةَ هذه العقيدةِ إلى السلف بلا شك ولا ريبٍ، راحوا يشوِّهُونها بدعوى شرحها والتعليقِ عليها؛من أجلِ أن يَسلَمَ لهم باطلُهُم ، ودعوى تمسكِهِم بمنهج السلف الصالح البريء منهم .

وأنا لن أضيِّعَ وقتي مع معاصرينا من أمثالِ الألبانيِّ وابنِ عثيمين وابنِ باز وغيرِهم ، ولا مع ابن أبي العزِّ أو ابنِ قيِّم الجوزية[2]؛ لأنَّ هؤلاءِ إنما يرجعون في فساد معتقدِهِم إلى رجلٍ واحدٍ لا يخرجون عن قوله، والدندنةِ حولَ مفرداته ونُصرةِ مذهبه، وهو ليس شيخَهم فحسب، بل شيخُ الإسلام !!

لذلك أقتصرُ عليه في كلمتي هذه؛ لأخرجَ مع هؤلاءِ بنتيجةٍ تُبَيِّنُ لهم مخالفةَ إمامِهِم ابنِ تيمية لما تضافرَ عليه أهلُ السنة والجماعة من تنزيه الله عن الحيِّزِ والحدود والفوقيَّةِ الحسِّيَّةِ المكانيَّةِ، وفي مقدمتهم الإمامُ الطَّحَاوِيُّ رحمه الله تعالى.

أسألُ اللهَ أن لا تفقدَهُم هذه النتيجةُ صوابَهُم ، وأن يلمُّوا بعدها شَعَثَهم ، ويرجعوا إلى الحقِّ الذي سطَّرَهُ الإمام الطَّحَاوِيُّ الأثريُّ عن أئمة السلف بقوله:

---

[1] تقرأ كلَّ ذلك موثَّقاً في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

[2] وما يأتي من نُقُول عن بعضِهِم فَعَرَضِيٌّ تدعُو إليه الحاجة.

((ولا نخوض في الله))[1].

فإذا كانت عقيدةُ السلف أن لا نخوضَ في الله، فما بال شيخهم ابنِ تيمية يكتبُ في أكثر من عشرين مجلدة فلسفتَه حول ذات الله فيُقَرِّرُ تارةً ويُقِرُّ أخرى بـ:

((أن الله محدودٌ من جهاته الستِّ، وأنه متحيِّزٌ بنفسه، بمعنى أن له حجماً وحيِّزاً، هذا الحيِّز هو جوانب الله المحيطة به، ونهاياتُه الداخلةُ في مُسَمَّى ذاته، وأن له ثِقلاً فوق العرش، والعرش مكان الله، والله يمسُّ العرش، ولا محذورَ أيضاً أن يمسَّ النجاساتِ والشياطين، ولوشاء الله لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاستقلَّتْ به، فكيف على عرش عظيم ؟ والعرش يُقِلُّ اللهَ، أي: يحملُهُ ويرفعه، لا بذاته - العرشِ - ولا بِحَمَلَتِهِ، ولكن بقوة الله وقدرته، وهذا يلزم منه حلولُ الحوادث بالربِّ، وذلك حقٌّ واجبُ لله، فالله يفعل ما يشاء، وأفعاله تقوم به، فهو يتصرَّفُ بنفسِه كيف شاء، فينزل بذاته إلى السماء الدنيا، ولا يخلو منه العرش، ونزُولُه يكون بالحركة والنُّقلة والهبوط والذهاب والقيامِ، وهذا فَرْقُ مابين الحيِّ والميت، فاللهُ حيٌّ، إذاً هو مُتحرِّكٌ بالفعل، وإن لم يُطلق هذا اللفظُ، ولكن معناه صحيحٌ أطلقَهُ السلفُ على الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً؛ فعنده لما استوى الله على عرشه، تصرَّفَ بنفسِه باختياره من حيِّزٍ إلى غيرِه، فصار فوقَ العرش وعليه، وهو محيطٌ بالعالَمِ إحاطةً ذاتيةً على سبيل التغطية، بحيث لو أشرتَ إليه من أيِّ جهة، فإن إشارتَك سوف تذهب إلى الله بعد أن تقطعَ مسافةَ هذا العالَمِ من فرشه إلى عرشه، حتى لو أشرتَ إلى الله من تحتِ قدمِك، فإن هذه الإشارةَ لا بدَّ أن تذهبَ إلى الله، وهذا عنده غايةُ الكمالِ والإحاطة ...إلى آخر مزاعمه))[2].

---

[1] "العقيدة الطَّحَاوية"، الصفحة /١٨/.

[2] سيأتي كلُّ ذلك موثقاً في الصفحة /٣٧٥، فما بعدها/، آخر هذه الرسالة إن شاء الله تعالى، وغرضُنا كما قلتُ: هو بيان الحقِّ الواجبِ، وتحذيرُ المسلمين من الباطل المستحيلِ، ولا شأن لنا بتكفيرِ مُعَيَّنٍ من أهل القبلة، فمع الجزم بأن من اعتقد مسألةً واحدةً من هذه المسائل يكفرُ، فكيف بها =

ولنشرع الآن في مسألة الحدِّ[1] شارِحينَ كلامَ الإمام الطَّحَاوِيِّ، ومُبَيِّنِينَ مرادَه من خلال جملةٍ واحدةٍ من متنه، تُظهِرُ لهؤلاءِ المخدوعينَ اعتقادَ السلف الذي انعقد عليه الإجماعُ، ومدى مخالفةِ ابنِ تيمية لهذا الاعتقاد، ثم بعد ذلك أعقِدُ فصلاً خاصاً في بعض عقائدِ ابنِ تيمية التي يُقَرِّرُها أو يُقِرُّها، مما له تعلُّقٌ بموضوع بحثنا، أنقلُها عنه كما يريدُها هو، وكما يُحِبُّ أن ينسبَها إلى أناسٍ يعتقدُ أنهم هم أئمةُ السلفِ.

= مجتمعةً ؟! إلا أننا لا ندري بماذا خُتِم له، وإني لأرجو من الله تعالى أن يكونَ ابنُ تيمية قد تاب ومات على غير هذا الاعتقاد، وخُتِم له في آخر أنفاسه بالخير، وما ذلك على الله بعزيز.

وفي مثل هذا المقام يقول الإمام الحجةُ الكوثريُّ رحمه الله تعالى: ((ونحن إذا ذكرنا رجلاً بكفرٍ، إنما نقصدُ أنه نطق بكلمة تنقل من الملة، ولا نجزم بأن قائلَها كافرٌ؛ لاحتمال أن يتوب، ويُختَمَ له بخير، وغرضُنا تَبيِينُ كون الكلمة كفراً فقط، تحذيراً للمسلمين عن مثل تلك الكلمةِ المردية، وعن كون قائلها قدوةً))، "مقالات الكوثري"، الصفحة /٣٩٧/، تحت عنوان (فتنُ المجسمة، وصنوفُ مخازيهم).

[1] وهذه المسألةُ هي إحدى المسائل التي خَرَقَ فيها ابنُ تيمية الإجماعَ، وهي من كبرى مسائل أصول الدين، يقول الحافظ أبو زرعة وليُّ الدين العراقيُّ المتوفى سنة «٨٢٦» هـ في كتابه "الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية"، الورقة (١٣/ أ) من مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية برقم /٢٣١١/، ظ/ ما نصه: ((وأما الشيخ تقيُّ الدين بنُ تيمية فهو إمامٌ واسعُ العلم ، كثيرُ الفضائل والمحاسن، زاهدٌ في الدنيا، راغب في الآخرة، على طريقة السلف الصالح، لكنه كما قيل فيه: (علمُه أكثرُ - أو أكبر - من عقله)، فأدَّاهُ اجتهادُه إلى خرقِ الإجماع في مسائل كثيرة، قيل: (إنها تبلغ ستين مسألة)، فأخذتْهُ الألسنةُ بسبب ذلك، وتطرَّقَ إليه اللومُ ، وامتُحِنَ بهذا السبب، وأسرع علماءُ عصره للردِّ عليه، وتخطئته، وتبديعِهِ، ومات مسجوناً بسبب ذلك، والمنتصرُ له يجعله كغيره من الأئمة في أنه لا تضرُّه المخالفةُ في مسائل الفروع إذا كان ذلك عن اجتهاد. ولكن المخالفَ له يقول: ليستْ مسائلُه كلُّها في الفروع، بل كثيرٌ منها في الأصول، وما كان منها في الفروع فما كان يسوغُ له المخالفةُ فيها بعد انعقادِ الإجماع عليها، ولم يقع للأئمة المتبوعين مخالفةٌ في مسائل الفقه المنعقدِ الإجماع عليها قبلهم ، بل ما يقع لأحدٍ منهم قولٌ إلا وهو مسبوقٌ عن بعضِ السلف كما صرَّحَ به غيرُ واحد من الأئمة، وما أبشعَ مسألتي ابنِ تيمية في الطلاق والزيارة !! وقد ردَّ عليه فيهما الشيخُ الإمام تقيُّ الدين السُّبكيُّ رحمه الله، وأفرد ذلك بالتصنيف، فأجاد وأحسَنَ، والله أعلم)) انتهى كلام الحافظ العراقيِّ.

وهذا أوان الشروع في بيان نصِّ الإمام الحافظ الطَّحَاوِيِّ - رحمه الله تعالى- وشرحِهِ كما يريدُه هو، وكما فهم ذلك عنه الأئمةُ الشرّاحُ من الحنفية أهلِ مذهبه وغيرهم من علماء المسلمين، وكما هو الحقُّ في نفسِ الأمر.

فأقول وبالله التوفيق:

روينا بالإسناد المتصلِ إلى الإمام الحافظِ أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ رحمه الله تعالى قولَه:

((تعالى عن الحدودِ، والغايات، والأركانِ، والأعضاءِ، والأدوات، ولا تحويه الجهاتُ السِّتُّ كسائر المبتدعات))[1].

والذي يَهمنا من كلامه هنا هو قولُه: ((تعالى عن الحدودِ، والغايات))، وفي بيان ذلك أقول:

تعالى: أي: ارتفعَ وعلا، بمعنى تَنزَّهَ، فهو جلَّ شأنُه يعلو عن أن يحيطَ به وصفُ الواصفين، بل علم العارفين، يقول الإمام اللُّغَوِيُّ الراغبُ الأصفهانيُّ في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ٦٣]: ((وتخصيصُ لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه، لا على سبيل التكلُّفِ كما يكون من البشر))[2].

عن الحدود: الحدُّ في اللغة كما في اللسان: الفصلُ بين الشيئين، لئلا يختلطَ أحدُهما بالآخر، ومنتهى كلِّ شيء حدُّه، وحَدَّهُ: ميَّزَهُ، وحدُّ كلِّ شيءٍ منتهاه.

وفي القاموس المحيط: الحاجزُ بين الشيئين، ومنتهى الشيءِ.

وفي مختار الصحاح: حَدُّ الشيء منتهاه، وحدُّ كلِّ شيء نهايتُهُ.

---

[1] "العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /١١/.

[2] "مفردات ألفاظ القرآن"، الصفحة /٥٨٣/.

فالحدُّ الذي هو منتهى الشيء - أي: طرفُه ونهايتُه من أحد الجهاتِ بحيث تبدأ عند هذه الجهة المنتَهيةِ ذاتٌ أخرى مفروضةٌ أو موهومة - يتعالى الله تعالى ويَتَنَـزَّهُ عنه، وعلى هذا النفي انعقد الإجماعُ؛ لأن هذا المعنى يقتضي الجسميةَ، فلا يقال: حدُّ اللهِ كذا أو كذا كما يقوله المبتدعة، حيث جعلوا لله نهايةً من أسفله، واعتبروه حدًّا يحاذي منتهى العرش من أعلاه، وهذا معنى تميُّزِه عن خلقه عندهم، فالحدُّ بهذا المعنى مستحيلٌ على الله منفيٌّ عنه تعالى بلا شكٍّ ولا ريب.

وأما أن اللهَ مُتَمَيِّزٌ عن خلقه عند أهلِ الحقِّ، فبمعنى أنه تعالى ليس كأحدٍ من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فهو واجبُ الوجود سبحانه وتعالى، والاشتراكُ بين وجوده ووجودنا، وبعضِ صفاته وصفاتنا اشتراكٌ لفظيٌّ فقط، فهو سبحانه موجودٌ ونحن موجودون، ولكن وجوده ذاتيٌّ قديم واجبٌ قائمٌ بنفسِهِ ليس كمثله شيءٌ، أما وجودُنا فعَرَضِيٌّ حادِثٌ مُفتقرٌ إلى قيوميَّةِ الله تعالى، وكذا الشأنُ في الصفات، فنحنُ نفتقرُ فيها إلى الوسائط والآلات، فنسمعُ بصِمَاخٍ وآذان، ونُبصِرُ بحدقة وأجفان، ونتكلمُ بلَهَاةٍ ولسان، وأما الله تعالى فبصَرُهُ ليس كمثله شيءٌ، وسمعُهُ ليس كمثله شيءٌ، وهكذا سائرُ صفاتِهِ، نؤمنُ بها كما جاء بها الخبر، لا كما يخطر في عقولِ البشر، فهو سبحانه غنيٌّ عن كلِّ ما عداه، مفتقرٌ إليه كلُّ ما سواه، وهذا هو معنى تميُّزِ الخالقِ عن المخلوق عند أهلِ الحقِّ أهل السنة والجماعة.

فالإمام الطَّحَاوِيُّ نفى الحدودَ عن الله عزَّ وجلَّ، ولم ينفِ التمايزَ؛ لأنه ليس كلُّ مُتميِّزٍ محدوداً، فالله تعالى متميِّزٌ عن خلقه، ولكن تميُّزه عنهم بذاته لا بحيِّزه ومكانِه، ولا بالحدِّ والنهايةِ والغاية، تعالى الله عن ذلك عُلواً كبيراً.

نعم كلُّ محدودٍ فهو متميِّزٌ عن غيره بطَرَفِهِ ونهايتِهِ وغايتِهِ، والله منـزَّهٌ عن كلِّ ذلك.

ثم قولُهُ: ((تعالى عن الحدود)) فيه نفيٌ لمطلق الحدودِ عن الله، لا لحدٍّ واحدٍ مُعَيَّنٍ؛ وهذا يعم الحدَّ المكاني والحدَّ الزمانيَّ، فالمكان والزمانُ ظرفان حادثان

للمظروف الحادث، والمظروفُ مقهورٌ بقيدِ مكانِه حيث ينحصرُ فيه ولا يخرج عنه، وبقيدِ زمانه إذ ينعدمُ خارجَه، وبنفي الحدودِ عن الله ينتفي المكانُ أصلاً، كما تنتفي الجسميةُ، وينتفي أيضاً أن يكونَ تعالى حالاً في خلقه ممازِجاً لهم ، أو يكون مُتَّحِداً بهم ، جلَّ القديمُ عن ذلك.

والغايات: الغاية: ما ينتهي إليه الشيءُ. قال صاحبُ القاموس: الغاية: المدى. وفي المختار: الغايةُ: مدى الشيءِ.

شرع الإمام الطَّحَاوِيُّ في زيادة الإيضاح تأكيداً لمعنى الحدود المنفية عن الله تعالى، فقد نفى أن يكون الله محدوداً، بمعنى أن له في ذاته بدايةُ حدٍّ.

وهذا التوضيحُ منه زيادة في ردِّهِ على المجسمة الذين ذهبوا إلى أن لذاته نهاياتٍ ومسافاتٍ وغاياتٍ ينتهي عندها وجودُه، تعالى الله عمَّا يصفون.

فلا يأتي من يقول: لعله أرادَ أن الله محدودٌ في ذاته بحدٍّ لا نعلمُه !! فأنت ترى أن عطفَ الغايات على الحدودِ يزيدُ في كشف المرادِ من نفيه.

ولقد أغربَ جداً من فسَّرَ الغايةَ هنا بالحكمة أو الحاجة، وهذا التفسير حُوشِيٌّ لا يؤدِّيه سياقُ النصِّ، ولا يدلُّ عليه من قريب أو بعيد[1] .

---

[1] لا أعلم أحداً من الأئمة شراحِ هذه العقيدةِ ذهبَ إلى فهم الغايات هنا بأنها جمعُ غاية بمعنى الحكمة أو الحاجة،إلا ما يأتي عن بعضِ المبتدعةِ الشُّذَّاذِ أتباعِ ابن عبد الوهاب - في "تعليقاتهم على الطَّحَاوِية"، كعبد العزيز بنِ باز الصفحة /١٢/، وصالح الفوزان الصفحة /٩٠/ - مما هو مردودٌ لا يخفى ما فيه من التكلُّفِ الممجوجِ هروباً من صريحِ نصِّ الإمام الطَّحَاوِيِّ الذي ينقضُ ويُبطِلُ أن تكونَ لله نهايةٌ في ذاته أصلاً، بحيث يمكن أن يُحاذيَ أسفلُهُ سطحَ العرش ليكون العرشُ تحته، وهذا ما لا يروق هؤلاءِ أبداً؛ لأنه لا يخدمُ ما يعتقدونه من البينونة والفوقيةِ الحسيَّةِ على العرش التي يدينون بها لله تعالى!! ومن ثَمَّ تراهم يذهبون مشرِّقين ومغرِّبين في تحريف كلام أئمة العلم ، وسيأتي نقضُ مزاعِمهم التي أودعوها شروحاتِهم الهزيلةَ في فصل خاصٍّ من هذه الرسالة، الصفحة /١١٥/، فما بعدها/، إن شاء الله تعالى.

والنبيه يلاحظُ فَهمَ هذا الإمامِ وتدرُّجَهُ في تأكيد معنى الحدود المنفيةِ عن الله، فإن الشيءَ إذا كان له نهاياتٌ في ذاته فلا بدَّ أن تكون كلُّ نهاية جهةً وجانباً لهذا الشيء المحدود.

ولأزيدك بياناً إلى بيانه تعال لنقرأ معاً نصاً للإمام أبي الحسن الأشعريِّ المعاصر للإمام الطَّحَاوِيِّ والمقاربِ لوفاته؛ لتعلمَ جازماً ومنِ غير تَرَدُّدٍ أن المراد من الغاياتِ هنا هو النهايات، وهو ما شرحتُهُ لك من تأكيدِ نفي معنى الحدودِ عن الله تعالى، ولتظلَّ على يقينٍ لا يساوِرُهُ شكٌّ أنهما كانا يتكلمان على نفس المعنى بحكم البلاء الذي عاصراه، أعني بلاءَ المجسِّمَةِ ومن نحا نحوَهم.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ في كتابه "مقالات الإسلاميين"، في باب "شرح اختلاف الناس في التجسيم "ما نصه: ((وقد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم[1] أنهم يقولون: إن الباري جلَّ ثناؤُه ليس بجسم، ولا محدودٍ، ولا ذي نهايةٍ...))[2].

فهل ترى من فرقٍ بين قول الإمام الأشعريِّ:((ولا محدودٍ، ولا ذي نهاية))، وبين قولِ معاصره الإمامِ الطَّحَاوِيِّ: ((تعالى عن الحدودِ، والغاياتِ))، يعني: النهايات. فهذا كما هو ظاهرٌ ردٌّ على المجسِّمَةِ الذين يزعمون أن لله حدوداً منتهيةً في ذاته نحن لا نعلمها، وعليه فمعنى كلام الإمام الطَّحَاوِي هو: ((تنزَّه اللهُ أن يكونَ له في ذاته حدودٌ ونهايات))، وهذا هو نفيُ معنى الجسمية عن الله تعالى،

---

[1] مرادُهُ بالمنكرين هنا المعتزلةُ، ويشاركهم في نفي الجسمية عن الله تعالى سائر أهل الحق أهل السنة والجماعة، ومنهم أئمة الحديث بلا ريب؛ لأن الإمامَ الأشعريَّ نقل نفيَ الجسميةِ عنهم بعد ذكرِ قول المعتزلة، فقال كما في الصفحة /٢١١/ من كتابه"مقالات الإسلاميين" ما نصه: ((وقال أهلُ السنة والحديثِ: ليس بجسمٍ، ولا يُشبهُ الأشياءَ))، وهذا هو مُقَرَّرُ أهلِ السنة والجماعة وسائرِ طوائف الإسلام من المعتزلة والخوارجِ، بل سائرِ أهلِ البدعة غيرِ المجسِّمَةِ وجهلةٍ من الحنابلة، كذا نصَّ عليه المحدث الملا علي القاري في شرحه على "الفقه الأكبر" الصفحة /١٧١/.

[2] "مقالات الإسلاميين"، الصفحة /٢٠٧/، باب (شرح اختلاف الناس في التجسيم).

كأنـه يقول: ((تعالى اللهُ أن يكونَ جِسماً))[1]؛ لأن الأجسامَ كلَّهَا لها نهاياتٌ في ذواتها، منها ما علمنا نهاياتِها وأدركناه كالحجر الأسود والكعبة المشرفة، ومنها ما نعلم لها نهاياتٍ في ذواتها ولم ندركها مع إمكان ذلك كالعرش والكرسي مثلاً.

ولا ينبغي أن يُفهَمَ من نفي الغاياتِ عن الله أنـه سبحانه وتعـالى مُمـتَدٌّ إلى غـير غايةٍ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فإثباتُ شيءٍ من ذلك أو التفكُّرُ فيه مـن الخـوضِ في ذات الله تعالى، وقد نُهينَا عن ذلك، يقول الإمام الطَّحَاوِيُّ فيمـا ينقلُـه عـن أئمـة سلفنا الطاهر:

((ولا نخوض في الله))[2].

فنؤمن بالله متصفاً بالوجود لا كالموجودات، قائماً بنفسه، مُقيماً لسواه، ونـجزمُ بأن كلَّ ما سوى الله مـن الموجوداتِ المتحيِّزةِ له نهاياتٌ وأطراف، وكلُّ ما له نهايـة في ذاتـهِ فهو محدودٌ له قَدرٌ – أي حَجمٌ – وغـايةٌ، والله منـزَّهٌ عن ذلك؛ لأنـه لا يُـشبهُ شيئاً مـن خلقه، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذه الآيةُ حجَّةٌ جامعةٌ في التنـزيه الكُلِّيِّ الذي لا يصحُّ في المعقول غيرُه كما يقول

---

[1] ونفيُ الإمام الطَّحَاوِيِّ يتضمن الردَّ على بعض المبتدعة الذين يقولون بأن الله في المكـان العَـدَمِيِّ، كما قـرَّر ذلك ابنُ تيمية في بعض كتبه، ونَـصَرَهُ بعـضُ أتباعـه في هـذا العـصر تقليـداً مـن غـير نظرٍ ولا تحقيقٍ، ومنهم الألبانيُّ في كتابه "مختصر العلو"، الصفحة /٧٠/.

وأما أهلُ السنة والجماعة فيعتقدون أن الله تعالى ليس له في ذاته حدٌّ، حتى يكـون في مكـانٍ عَـدَمِيٍّ أو وُجُودِيٍّ !.

وكيف يقال: إن الله في المكان العدمي الذي هو فوق العرش ؟!

من أين جاؤوا بهذا الكلام الفاسدِ الدَالِ على سفاهة أحلامهم وسقيم أفهامهم ؟!

ما مُستندُ هذا الهذيان من الكتاب أو السنة ؟

ومعلوم أن مسائلَ الاعتقاد مبناها على هذين المصدرَين العظيمَينِ على سبيل القطعِ واليقين، لا علـى كلام رجالٍ بنو مـا يزعمـون علـى أوهـامٍ هَـشَّةٍ قامـت علـى سـرابِ الظنِّ و التَّخمِينِ، مـا كلفنـا الله بمتابعتهم، ولا بالأخذ منهم.

[2] "العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /١٨/.

الإمامُ القاضي عياض في شرحه على صحيح الإمام مسلم [1]، فهي تنفي أن يُشبِهَ اللهُ شيئاً من خلقه، أو أن يماثلَهُم بوجهٍ من الوجوه؛ لذلك اعتمدها أهلُ الحق قاطبةً في ردِّهِم على المجسمة، ونفيِهِم الحيِّزَ والحدَّ والجهة عن الله كما سيأتي معك.

وقد جاءت الآيةُ نكرةً في سياق النفي فأفادتِ العمومَ والشمولَ كما هو معلومٌ في اللغة، فكلُّ موجودٍ سوى الله من الجواهر التي تقومُ بها الأعراضُ له حدودٌ ونهايات وجوانب، ومن ثَمَّ فهو ذو كميَّةٍ ومقدار في طوله وعَرضه، تلزمه الكيفيَّةُ، كما تلحقُهُ الإشارةُ الحسِّيَّةُ بعد فرق المسافة، واللهُ لا يُشبِهُ شيئاً من ذلك، ولا يُوصَفُ به.

يقول تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥]، أي: مثلاً ونظيراً، والسَّميُّ هنا بمعنى المُسَامِي، أي: المماثلِ في شؤونه كلِّها، مأخوذٌ من المُسَاماة، فهو فعيلٌ بمعنى فاعل.

و﴿هَلْ﴾ في الآية، بمعنى: (لا)، والمرادُ: لا تعلم له مثلاً، ولا نظيراً، ولا شبيهاً.

ويقول تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، أي:لم يكن له شبيهٌ، ولا عِدلٌ.

و(الكُفُؤُ): بضم الكاف والفاء والهمزةِ المقروءةِ بالتسهيل، وقرأها بعضهم بالتحقيقِ.

وفي قراءة: (كُفْءٌ) بضم الكاف، وسكون الفاء والهمزةِ، والمعنى على كلٍّ: المساوي والمماثل في الصفات.

و(الواوُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ حاليةٌ، ويجوز أن تكون عاطفةً، إن جعلنا الواوَ الأولى عاطفةً، فيكون المقصودُ من الجملة: إثباتُ

[1] انظر "إكمال المُعلِم بفوائد مسلم"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٦٦/.

وصفِ مخالفته تعالى للحوادث.

وعليه فمن نسب لله شيئاً مما نفاه الإمامُ الطَّحَاوِيُّ فقد شَبَّهَهُ ومثَّلَهُ، وكان ممن يضرِبُ لله الأمثالَ، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]، أي: لا تُشَبِّهُوا اللهَ بهذه الجمادات، وكلُّ هذه الجماداتِ التي كانوا يعبدونها من دون الله تعالى محدودةٌ، لها أطرافٌ، ولها نهايات، والله تعالى ليس كمثله شيءٌ.

و ﴿الْأَمْثَالَ﴾: جمعُ (مَثَل) بفتحتين، بمعنى: مماثل ، كقولهم شَبَه ومشابه.

يقول الإمامُ القرطبيُّ: الأمثالُ التي تُوجب الأشباهَ والنظائرَ، أي: لا تضربوا لله مثلاً يقتضي نقصاً، وتشبيهاً بالخلق[1].

وجملةُ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾: تعليل للنهي عن تشبيه الله بخلقه، وتنبيهٌ على أن جهلَهُم هو الذي أوقعهم في تلك السخافات من العقائد، وأن الله تعالى إذ نهاهم وزجرهم أن يُشَبِّهُوهُ بما شَبَّهُوهُ، إنما نهاهم لعلمه ببطلان اعتقادهم .

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ استدعاءٌ لإعمال النظر الصحيح، ليصلوا إلى العلم البريء من الأوهام[2].

وأسألُ بعد هذا متعجباً: أيُّ كمالٍ يُفهَمُ من كونه تعالى موصوفاً بالحيِّز والحدودِ والنهايات والأمكنةِ والجهات ؟!

---

[1] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /١٠/، الصفحة /١١٩/، تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل:٦٠].

[2] انظر تفسير "التحرير والتنوير" لمحمد الطاهر بن عاشور، المجلد /٦/، الصفحة /٢٢٢/، تفسير الآية /٧٤/ من سورة النحل.

وأيُّ تعظيم يفهمه هؤلاءِ الحَشَوِيَةُ[1] الجاهلون من مثل هـذه النقـائص الظـاهرة البطلان ؟!

أليس يقول تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[النحل:٦٠]، أي: لله الوصف الأعلى. والمثل الأعلى: هو وصفه بلا شبيه ولا نظير.

وأُنَبِّـهُ أخيراً إلى السبب الذي دعا كثيراً من أهل الحقِّ أهـلِ الـسنة والجماعـة إلى استخدام أسلوب النفي في بعض الأحايين في تنـزيه الله ربِّ العالمين، وهو ما فعله هنا الإمامِ الحافظِ الطحاويِّ رحمه الله تعالى.

وقلتُ: (أُنَبِّـهُ)؛ لأنَّ أتباعَ ابنِ عبد الوهاب النَّجْديِّ اليـومَ يُحِبُّـونَ أن يَـشغَبُوا، ويُقَلِّلُوا من شأن الكثيرينَ من أهل الحـق، فتجـدُهم يُـشَكِّكُون في هـذا الأسـلوبِ الذي سلكه إمامُنا الحافظُ الطحاويُّ في نفي ما لا يليق بالله تعالى، وكثيراً مـا يقـول هؤلاء التَّيميُّونَ: إن هذا النفي لا يليقُ، وهو بدعةٌ من بدع المتكلمين، ليـتَ الإمـامَ الطحاويَّ سَـكَتَ عـن ذلـك، وقـد سمعـتُ أحـدَهم يقـول مُـستَخِّفَّاً بـه: هـل ترضـى أن تدخلَ على شيخِك العالِم الجليلِ مثلاً فتقولَ لـه: أنـتَ لـستَ حقيراً، ولا نـذلاً، ولا تافهاً، ولا سفيهاً، ولا... إلخ، فكيف يقال مثل ذلك في الكلام عن الله تعـالى ؟!

هكذا زعموا تضليلاً للعامة، وتعميةً على مَن لا نظر له، وفي جواب ذلك أقول:

---

[1] الحَشَوِيَّةُ: هم قومٌ تمسَّكُوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيرِه، وهـم مـن الفرقِ الـضَّالَّة، قـال ابنُ السبكيُّ في "شرح أصولِ ابنِ الحاجب": الحَشَوِيَّةُ طائفة ضلوا عن سواء السبيل، يُجرُون آيات الله على ظاهرها، ويعتقدون أنـه المـراد، سمـوا بـذلك لأنهم كـانوا في حلقـة الإمـام الحـسن البـصري، فوجدهم يتكلمون كلاماً، فقال: رُدُّوا هؤلاءِ إلى حشاء الحلقة، فنُسِبُوا إلى حـشاء، فهـم حَـشَوِيّةٌ بفـتح الشين، وقيل: سموا بذلك لأن منهم المجسمة، أو هُمْ هُمْ، والجسم حَشْوٌ، فعلـى هـذا القيـاسُ فيـه الحَشْوِيَّةُ بسكون الشين نسبةً إلى الحَشْوِ. كذا علق أخونا الأستاذ حسن العبيـد الـدَّيرِيُّ علـى كتـاب "المسامرة شرح المسايرة"، الصفحة /٥٤/، الهامش رقم (٢).

أهلُ السنة والجماعة عندما يأتون بمثل هـذه المنفيـات، فيقولـون في معـرض تنـزيه الله تعالى:

لـيس لـه حـدودٌ، ولا غايـاتٌ، ولـيس هـو جـسماً، ولا جَـوهراً، ولا محـدوداً، ولا مُرَكَّباً، ولا مُبَعَّضاً... إلى آخر ما هنالك.

لا يقولون هـذا تـشهياً ولا تمـدحاً، كمـا لا يـأتون بـه ابتـداءً، وإنمـا يقولونـه رداً على مَن وصف الله بشيءٍ مِن هذه المعاني المستحيلةِ.

فالذي يُلجِئُهُم - رضي اللهُ تعالى عنهم - إلى مثل هذا النفيِ ما يجدونه ويرونه من المبتدعة الضالين الذين يُثبِتُون ما لا يليق بـالله تعـالى مـن المعـاني المـستحيلةِ التي ذكرنا بعضَها.

وهذا البيانُ والتفصيلُ في النفي يُؤتَى به في مقام التعليم ؛ لِيَلفِتَ فيـه المُعَلِّمُ إلى وجود المُخَالِفِ، أو يُؤتَى به في مقام الردِّ على المبتدعة من المخالفين، وهو ما فعلـه الإمـام أبـو جعفـر الطَّحَـاوِيُّ رحمـه الله تعـالى في عقيدتـه هنـا، حيـث نفـى ما لا يليقُ بالله تعالى من الحدودِ والنهايات والأركانِ والأعـضاءِ والأدوات إلى غـير ذلك من معاني الجسمية، فقـد عـاش عـصراً كثر فيـه أهـلُ البدعـة مـن المجـسِّمَةِ وغيرِهِـم ، فناسـب أن يَـذكرَ ذلـك رداً علـيهم ، وبيانـاً لنـا يـدلنا علـى بطـلان قـول المخالِفِينَ الزائغِينَ من أهل البدع.

وسترى أن الإمـامَ أبـا الحـسن الأشـعريَّ في كلامـه مـع المجـسِّمَةِ في كتابـه "مقـالات الإسـلاميين"[1] ينفـي كـلَّ هـذه المعـاني الباطلـةِ؛ لأنهـم قـائلون بهـا،

---

[1] الصفحة /٢١١/، فصل (هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم).

ولكنه عندما يسوق عقائدَ أهلِ السنة والحديث في فصلٍ خاصٍّ من كتابه هذا[1]، فإنه يكتفي بذكر العقائدِ الصحيحةِ دون أن يُعرِّجَ على شيءٍ من النفي المذكور.

إذاً لما كان كلام الإمامِ الأشعريِّ مع الفرقاء وأهلِ البدع، ناسب أن يُفَصِّلَ في بيان عقائدِهِم، ونفي بدعِهِم عن الله، وأما عندما خلا مع أهلِ الحقِّ، فإنه لم يجد حاجةً أو ضرورةً تدعوه إلى هذا النفي، وهذا ما فعله الإمام الطحاويُّ وغيرُه من الأئمة الأعلام، وهو ما يفعله كلُّ عاقلٍ.

فلستَ تجدُ - أعزك الله - مسلماً عاقلاً يُناجي الله في خلوته قائلاً: يامن لستَ جِسماً، ولا عَرَضاً، ولا جوهَراً فرداً...فرِّج كربتي، وأقلْ عثرتي !!

أبداً لا يكون هذا...

ولكنك تجدُ هذا المسلمَ العاقلَ نفسَه يقول في معرِضِ البيانِ والتفصيل لمن جاءه يزعُمُ أن اللهَ جسمٌ: إن الله ليس بجسم .

فالذي دعاه للنفي هو ما قام في ذهن هذا المخالفِ من تصوُّرٍ فاسدٍ، لزم لإزالته التفصيلُ والبيان، وليس ذلك من فضول القول، ولا من سقط الكلام في شيءٍ، بل هذا الأسلوبُ جاء به القرآنُ الكريم ردّاً على الكافرين.

فعندما قال المشركون: لله وَلَدٌ. ردَّ عليهم اللهُ تعالى بالنفي فقال: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾[مريم : ٣٥]، وقال:﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣،٤].

وعندما قالوا: هذا قولُ شاعرٍ. ردَّ عليهم تعالى فقال: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾[الحاقة: ٤١].

ولما قالوا: هذا قولُ كاهنٍ. قال تعالى: ﴿ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة: ٤٢ — ٤٣].

---

[1] "مقالات الإسلاميين"، الصفحة /٢٩٠/، فصل (هذا حكاية جملة قول أصحاب الحديث أهل السنة).

ولما قال المشركون: محمدٌ مجنونٌ. قال الله تعالى رداً عليهم: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾ [القلم: ٢].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في كتاب الله تعالى التي لا تخفى على أهل التدبر والتأملِ فيه.

وهكذا نحنُ أيضاً، إذا جاءنا من يقول لنا: الله جِسم [1]، أو محدودٌ، أو... نردُّ عليه، ونقول له: اللهُ ليس جسماً، ولا محدوداً، ولا...

ولا ننتظر منه أن يُبَيِّنَ لنا مرادَهُ؛ لأن هذا اللفظَ صريحٌ لا يَحتَمِل.

ثم نحن بعد أن ننفي الجسميةَ والمحدوديةَ عن الله تعالى، نُبَيِّنُ له القولَ الحقَّ، تماماً كما جاء في سورة الحاقة،نَفَى اللهُ تعالى أولاً أن يكون نبيُّهُ ورسولُهُ ﷺ شاعراً أو كاهناً فيما يُبَلِّغُهُ للناس من الذكرِ الحكيم، ثم بَيَّنَ بعد ذلك أنه تنزيل من ربِّ العالمين، والنفي بهذا المعنى كثيرٌ في كتاب الله تعالى، لايُنكرُهُ ذو فهم إطلاقاً.

نعم، لا يُعقل أن يمدح مسلمٌ سيدَ الكائنات قائلاً في معرض إنشاء الثناء: أنت لستَ مجنوناً، ولا كاذباً، ولا شاعراً، ولا... ؟!

أبداً، لا يُعقل هذا، وحاشا رسولَ الله ﷺ من ذلك، مع أنها تنزيهات حَقَّةٌ، جاء بها البيانُ القرآني !!.

إذاً لكلِّ مقامٍ مقالٌ [2].

---

[1] يقول الإمام أبو منصور الماتُريديُّ في كتابه "التوحيد"، الصفحة /٣٨/: « إن الجسمَ ليس من أسمائه، ولم يرد عنه ولا عن أحدٍ ممن أُذِنَ لأحد تقليدُه، فالقولُ به لا يَسَع »، وقد جوَّز إطلاقَ لفظ « الشيء » على الله كما في الصفحة /٣٩/، وهذا موافقٌ تماماً لما ذكره الإمامُ الأعظمُ أبو حنيفة في كتابه "الفقه الأكبر" الصفحة /٥٦، ٥٧/.

[2] نعم أنتم أيها الحَشَوِيَّةُ لا تقولون ابتداءً: الشيخُ الجليلُ فلانٌ ليس مدلساً، ولا كذاباً... إلخ بل تَصِفُونه بما هو أهلُه، فتقولون مثلاً: الشيخُ الجليل فلانٌ ثقة، ثبتٌ، إمامٌ... إلخ.

ولكن أسألُ: إذا جاءكم مَن يَتَّهِمُهُ بما ليس فيه، ألستُم تنفون ذلك عنه ؟ =

فأهلُ السنة والجماعة درجوا على الاقتداء بأسلوب القرآنِ الكريم في النفي والإثبات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ (نفي)، وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ (إثبات) ﴾ [الشورى: ١١]، والله أعلم .

نعم ...

دعاني إلى بيان هذه المسلَّماتِ البدهية أني وجدتُ سائرَ المخالفين الذين شرحوا عقيدةَ هذا الإمامِ رَدُّوا على الإمام الطَّحَاوِيِّ نَفيَهُ هذا، وعدُّوا هذه التنزيهاتِ التي جاء بها من فضول الكلام وسقطِه، فتأسَّفَ بعضُهم لذلك[1]، وادَّعى جُلُّهم الإجمالَ فيها[2]، والعجيبُ أن يصلَ الأمرُ ببعضهم إلى دعوى أن هذه العبارةَ التي أتى بها الإمام الطَّحَاوِيُّ في سياق النفي، ربما تكون موضوعةً مَدسُوسَةً عليه[3]!!

كلُّ ذلك لأنها لاتُؤَيِّدُ مشربَهُم ، ولا تُقِرُّهُم على باطلِهم الدالِّ على الجسميَّةِ.

= ألستُمَ تنفقون عن إمامِكُم ابنِ تيمية أن يكون حَشَوِياً، أو مُجَسِّماً، أو مُشَبِّهَاً، أو جاهلاً، أو كَذَّاباً مُحَرِّفاً،... إلى غير ذلك مما يصفه به مخالِفُكُم ؟!

جوابُكُم عن هذا هو جوابُنا عن ذاك.

[1] انظر "المُيَسَّر شرح العقيدة الطَّحَاوِية" للدكتور محمد بنِ عبد الرحمن الخميس، الصفحة / ٤١/.

[2] انظر على سبيل المثال "شرح العقيدة الطَّحَاوِية" لابن أبي العز الحنفيِّ (١/٢٦١)، وتعليقات عبد العزيز بنِ باز على العقيدة الطَّحَاوِية، الصفحة /١١،١٢/، وتعليقات الألبانيِّ، الصفحة / ٨٩/ وكذا محمد بن مانع ، وتعليقات صالح الفوزان، الصفحة / ٨٩/، وشرح الطَّحَاوِية للدكتور الخميس المسمَّى بـ" المُيَسَّر"، الصفحة / ٤١/، وغيرِ ذلك من شروحاتهم المُحَرِّفةِ المُشَوِّهَة.

[3] انظر مثالاً لذلك شرح محمد بن مانع لـ"العقيدة الطحاوية"، وكذا تعليقات الألباني على العقيدة الطحاوية، الصفحة /٨٩/.

مع الأئمة الحنفيّة في تنزيههم لله تعالى عن الحدّ والحيّز والجهة

وبعد أيها القارئُ الكريم ...

فإن هذا الذي شرحتُه لك، ووضحتُه باختصارٍ شديدٍ من عبارةِ الإمامِ الحافظِ الطَّحَاوِيِّ الحنفيِّ رحمه الله تعالى هو في واقع الأمر اعتقادُ أئمة الإسلام من أهل السنة والجماعة، لا يُعرَف لهم مخالفٌ منهم.

وبما أن الإمام أبا جعفر الطَّحَاوِيَّ رحمه الله تعالى حنفيُّ المذهب، تجدر الإشارةُ إلى أن الحنفيَّةَ - من سلفهم الطاهر المتمثلِ بإمامهم الأعظمِ أبي حنيفة النعمان إلى عصرنا الحاضر[1] - على هذه العقيدة التي شرحتُها لك من نفي الحد والحيّز والجهة عن الله تعالى، لا نعلم لهم مخالفاً رضي الأئمّةُ مخالفتَهُ، وقد شرح عقيدَتَهُ كثيرٌ من الحنفية، وجُلُّهم كانوا ينزِّهُون اللهَ عن الحيِّزِ والحدِّ والجهة (الجسميةِ)، وممن شرحها على سبيل المثال لا الحصر:

١. الإمام إسماعيل بنُ إبراهيم بن أحمد الشيبانيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٦٢٩» هـ رحمه الله تعالى، وشرحه مطبوع باسم " البيان " في اعتقاد أهل السنة والجماعة.

٢. الإمام نجم الدين مَنكُوبرس بن يَلِنقَلج التركيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٦٥٢» هـ رحمه الله تعالى سماه "النور اللامع والبرهان الساطع".

---

[1] جلُّ علماءِ ومحدِّثي الديارِ الهندية، وبلادِ الشام، والعراق، وتركيا ...وغيرها من بلاد الإسلام على مذهب هذا الإمامِ في الأصول والفروع، وآخرُ من انتهتْ إليه الإشارةُ في المذهب في بلادِ الشام شيخُنا الفقيه المقرئ عبدُ الرزاق الحلبيُّ الحنفيُّ، مديرُ مسجد بني أميةَ الكبيرِ بدمشق، ورئيسُ جمعيَّةِ الفتح الإسلاميِّ، أمتع اللهُ به ونفع.

٣. الإمـامُ هبـة الله بـنُ أحمـدَ بـنِ معلـى التُّركـستانيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٧٣٣» هـ رحمه الله تعالى.

٤. الإمام محمود بنُ أحمـدَ بـنِ مـسعود القُونَـويُّ الدِّمَـشقِيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٧٧١» هـ رحمه الله تعالى.

٥. الإمام سـراج الـدين عمـرُ بـنُ إسـحاق الهنـديُّ الغَزنَـويُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٧٧٣» هـ رحمه الله تعالى.

٦. الإمام محمد بنُ محمد بنِ محمود أكمل الـدين البَـابرتيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٧٨٦» هـ رحمه الله تعالى، وشرحه مطبوع.

٧. الإمام محمد بنُ أبي بكر الغَزِّيُّ الحنفي المعروفُ بابن بنتِ الحميريِّ، فَـرَغَ من شرحه سنة «٨٨١» هـ رحمه الله تعالى، سمـاه "شَـرح عقائـد الطَّحَـاوِي" وهـو مـن تلامذة الحافظِ السَّخَاوِيِّ.

٨. العلامة المولى أبو عبدِ الله محمـودُ بـنُ أبـي إسـحاق القُـسطَنطِينيُّ الحنفـيُّ رحمه الله تعالى، أتمَّ شرحَهُ على الطَّحَاوِية سنة «٩١٦» هـ.

٩. العلامـةُ عبـدُ الـرحيم بـنُ علـي الأمَاسِـيُّ الـرُّومِيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٩٤٤» هـ رحمه الله تعالى سماه "شرح عقائد الطَّحَاوِي".

١٠. العلامـة المـولى كـافي حـسن أفنـدي الآقْحِـصَارِيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «١٠٢٥» هـ رحمه الله تعالى واسم شرحه "نور اليقين في أصول الدين".

١١. الإمامُ العلامة عبدُ الغني بنُ طالب بنِ حَمادة الغُنَيمِيُّ الدِّمَـشقِيُّ المَيـدَانِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٢٩٨» هـ رحمه الله تعالى، وشرحُه متداول، طُبِع غيرَ مرة.

وقبل أن أسوقَ نـصوصَ الـسادةِ الحنفيـة أشيرُ إلى شـارحٍ للعقيـدة الطَّحَاوِيـةِ ينتسب للمذهب الحنفيِّ في الفروع، ولكنه حَشَوِيٌّ في الأصول، وهو القاضي علـي ابنُ أبي العِزِّ الحنفي المتوفى سنة «٧٩٢» هـ، فإنـه خالف عقيـدةَ الإمـام الطَّحَـاوِيِّ، وأثبت عظائمَ نفاها الإمام الطَّحَاوِيُّ، كالقول بالقِدَمِ النّوعِيِّ للعـالم، وأن الله محـلٌّ

الحوادث، كما أثبت الحدودَ لله في ذاته، والجهةَ، وغيرَ ذلك تبعاً لابنِ تيمية على ما سيأتي.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في كتابه "إنباء الغُمْر بأبناء العُمُر" أن علماء الديار المصرية خصوصاً أهل مذهبه أنكروا عليه - ابنِ أبي العز - أشياء، فطلبوه للقضاء والتعزير، فكان من جملة مَن توارد على الإنكار عليه سعدُ الدين النوويُّ، وجمالُ الدين الكرديُّ، وشرف الدين الغَزِّيُّ، وزين الدين بنُ رجب، وتقيُّ الدين بنُ مُفلح، وأخوه، وشهابُ الدين بنُ حجي[1].

وزيادةً في بيان حال ابنِ أبي العز هذا، أنقلُ إليك ما قاله عنه الحنفية أنفسُهُم، خصوصاً ما يتعلق بشرحه على "العقيدةِ الطَّحَاوِيَّة"، وأقتصر على ثلاثة فقط:

الأول: الإمام المحدِّثُ والفقيه الأصوليُّ نور الدين أبو الحسن عليُّ ابنُ سلطان القاري الحنفيُّ المتوفى سنة «١٠١٤» هـ رحمه الله تعالى.

ذَكَرَ هذا الإمامُ شارحَ العقيدةِ الطَّحَاوِية ابنَ أبي العز الحنفيَّ في "شرحه على الفقه الأكبر" بالأوصاف التالية:

١. بالإغراب، فقال: ((لقد أغربَ الشارحُ حيث قال... ولقد أغربَ حيث قال..))[2]، وقال: ((ومِنَ الغريبِ أنَّهُ استدلَّ..))[3].

٢. بأنه يتبع طائفةً من المجسِّمة وجهلةِ الحنابلة، وأنه مخالفٌ لأهل السنة والجماعة، ولسائرِ طوائف الإسلام من المعتزلة والخوارجِ، وسائر أهل البدع،

---

[1] انظر "إنباء الغُمْر بأبناء العمر"، الجزء /٢/، الصفحة /٩٥، ٩٦، ٩٧/.

[2] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧١/. اعتمدنا على نسخة دار الكتب العلمية، والآن طُبِع الكتاب من جديد في دار البشائر طبعةً جيدةً بتحقيق الشيخ الفاضلِ وهبي سليمان غاوجي، وجاء اسمه على الغلاف هكذا: "مِنَحُ الروضِ الأزهر شرحُ الفقه الأكبر"، فجزاه الله خيراً.

[3] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧٢/.

وإليك كلامَهُ حيث قال في معرِض الردِّ عليه ما نصه: ((وأما علوه تعالى على خلقه، المستفادُ من نحو قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[الأنعام: ١٨]. فعلو مكانة ومرتبةٍ، لا علوُّ مكان، كما هو مُقَرَّرٌ عند أهل السنة والجماعة، وسائرِ طوائف الإسلام من المعتزلة والخوارجِ، وسائرِ أهل البدعة، إلا طائفةً من المجسِّمَةِ وجهلةِ الحنابلة القائلين بالجهة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[١].

٣. كما حكم على عقيدتهِ بالبطلان، وأنه تَبِعَ فيها طائفةً من أهل البدعة، وفي ذلك يقول: ((والحاصلُ أن الشارحَ يقول بعلوِّ المكان مع نفي التشبيه، وتَبِعَ فيه طائفةً من أهل البدعة.. ومن الغريب أنه استدلَّ على مذهبِهِ الباطلِ برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء..))[٢].

فتحصَّلَ من كلام المحدِّث العلامةِ القاري أن ابنَ أبي العزِّ كثيرُ الإغراب، وأن مذهَبَه باطلٌ، تبع فيه طائفةً من المجسمة وجهلةِ الحنابلة، فخالفَ بذلك أهلَ السنة والجماعة، وسائرَ طوائف الإسلام، وسائرَ أهل البدعة.

الثاني: الإمام الحافظُ والفقيهُ اللُّغَوِيُّ السيِّدُ محمدُ بنُ محمد الحسينيُّ الشهير بمرتضى الزَّبِيدِيِّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٢٠٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين" مُعَلِّقاً على شرح ابنِ أبي العِزِّ عند ذكر (صفة الكلام) ما نصه: ((ولما تأملتُهُ حقَّ التأملِ، وجدتُهُ كلاماً مخالفاً لأصول مذهب إمامِهِ[٣]، وهو في الحقيقة كالردِّ

[١] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧١/.

[٢] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧٢/.

[٣] وإليك ذكرَ بعضِ مخالفات ابن أبي العز لأصولِ الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان:

١. عقيدةُ الإمام الأعظم تقول: ((كان الله ولا شيء معه)) كما في "الفقه الأكبر"، الصفحة /١١٨/: ((كان الله خالقاً قبل أن يَخْلُق، ورازقاً قبل أن يَرْزُق))، وعنه روى الحافظُ الطَّحَاوِيُّ حيث قال: ((له معنى الربوبيةِ ولا مَربُوبَ، ومعنى الخالقية ولا مخلوقَ)). =

على أئمة أهل السنة، كأنـه تكلَّمَ بلسان المخالفين، وجازفَ وتجاوزَ عن الحدود، حتى شَبَّـهَ قولَ أهل السنة بقول النصارى، فليتنبه لذلك))[1].

تحصَّلَ من كلام هذاالإمام بعد أن تأمّلَ شرحَ ابنِ أبي العِزِّ حقَّ التّـأمّلِ ما يلي:

١. أنـه مخالفٌ لعقيدة إمامِه أبي حنيفة.

٢. شرحُه كالردِّ على أهل السنة.

٣. تكلَّمَ بلسان المخالفين.

٤. أنـه مجازِفٌ ومتجاوزٌ للحدود، حتى شَبَّـهَ قولَ أهل السنة بقول النصارى.

٥. النتيجةُ: فليُتَنَبَّه لذلك.

= وابنُ أبي العِـزِّ تبعـاً لإمامـه ابـنِ تيميـة يقـول: الخلـقُ لم يـزلْ مـع الله ((يعـني: في الماضـي))، وهذا عنده من المسائل الكبار، بل يَزعم أنَّ القولَ بحوادث لا أول لهـا في الماضـي أظهـرُ مـن القـول بحوادثَ لا آخرَ لها في المستقبل، والعياذ بالله تعالى، وانظر مثـالاً علـى ذلـك "شـرحه علـى الطَّحَاوِيـة" (١ / ١٠٥، ١١٠).

٢. الإمام الأعظمُ كَفَّرَ من جعلَ صفاتِ الله حادثةً وقال في "الفقه الأكبر"، الـصفحة /٣٩/: ((وصـفاتُه من الأزل غيرُ مُحدَثَة ولا مخلوقة، فمن قال: مُحدَثَةٌ أو مخلوقةٌ، أو شكّ فيهما، فهو كَافِرٌ بـالله تعـالى)). وابـنُ أبـي العِـزِّ تبعـاً لإمامـه ابـنِ تيميـة يقـول: صـفاتُ الأفعـال تَحـدُثُ في الله بعـد أن لم تكـن، فجعَلَهَا – صفاتِ أفعالـه – تحدث فيه شيئاً فشيئاً، ذكر ذلك في أكثر من موضع، انظر مثلاً "شرحه على الطَّحَاوِية" (١/ ٩٧). ولك أن تعجبَ كيف جعل العالَمَ الحادثَ قديماً، والصفاتِ القديمةَ حادثـةً.

٣.الإمـام الأعظـمُ ينفـي عـن الكـلام الأزلـيِّ الحـروفَ فيقـول في "الفقـه الأكـبر"، الـصفحة /٥١/: ((واللهُ يتكلَّمُ بلا آلة ولا حروف، والحروفُ مخلوقة، وكلام الله غيرُ مخلوق)).

وابنُ أبي العِزِّ تبعـاً لإمامـه ابـنِ تيميـة يعتقد أن الله يُحـدِثُ كلامَـهُ في ذاتـه شـيئاً فـشيئاً بـالحروفِ والأصوات، وأن هذه الحروفَ والأصواتَ قديمةُ النّوعِ حادثةُ الأفرادِ، انظر مثالاً على ذلك "شرحه علـى الطَّحَاوِية" (١/ ١٧٤).

٤. مسألةُ الحدِّ هذه، وغيرُ ذلك ممـا لا نريـد أن نطيـلَ بـذكره، فهـو تَيمِـيٌّ حَشوِيٌّ، لا تجـوز نـسبتُهُ في الأصولِ إلى الإمام أبي حنيفةَ، ولا إلى أحدِ أصحابِه.

[1] "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين"، الجزء الثاني، الصفحة /١٤٦/.

الثالث: الإمامُ المحدِّثُ الحجّةُ المحقِّقُ الفذُّ محمد زاهـد الكـوثريُّ الحنفـيُّ المتوفى سنة «١٣٧١» هـ رحمه الله تعالى.

يقـول في كتابـه "الحـاوي في سـيرة الإمـام أبـي جعفـر الطَّحَـاوِي"، عنـد بيـان مؤلفات الإمام الطَّحَاوِي: ((ولـه العقيدةُ المشهورة))[١]، قال في هامش كتابه تعليقـاً على ما ذَكَر: ((عقيـدةٌ لهـا شـروحٌ، منهـا شـرحُ نجـمِ الـدين أبـي شـجاع مَنكُـوبرس الناصريِّ البغداديِّ من شـيوخِ الـشَّرف الـدّمياطيِّ، ومنهـا شـرحُ الـسراجِ عمـر ابـنِ إسحاق الغَزنَويِّ ثم المصريِّ، ومنها شرحُ محمـود بـنِ أحمـد بـنِ مـسعودالقُونَويِّ، ومنها شرحُ الصدرِ علي بنِ محمـد الأذرَعـيِّ، وتلـك الـشروحُ توجـد في الخزانـاتِ بكثرة، ولها شُـرَّاحٌ سوى ذلك، وطُبِعَ شرحٌ لمجهول[٢]،يُنسب إلى المذهب الحنفيِّ زوراً،يُنادِي صُنعُ يدِهِ بأنـه جاهلٌ بهذا الفنِّ،وأنَّـه حَشَوِيٌّ مختلُّ العِيَار))[٣].

---

[١] "الحاوي"، الصفحة /٣٨/.

[٢] لم يكن اسم ابن أبي العز مذكوراً في شرحه المطبوع في مكة سنة «١٣٤٩» هـ، وأول من أثبـت اسمَـه على المطبوع، وأظهره أحمد شاكر، الذي قام بطبع الكتاب بالقاهرة سنة «١٣٤٩» هـ، ثـم تبعـه أصـحاب الدُّوْر من بعده.

[٣] جاء في مقدمة التحقيق على شرح ابـن أبـي العـز الحنفـي طبــع (المكتـب الإسـلامي)، بتحقيـق جماعة من الوهـابية، وتخريج الألباني، الصفحة /١٦/ ما نـصه: ((وإصـرار الكـوثريِّ وأتباعـه علـى إنكـار نسبة شرح الطَّحَاوِية إلى مؤلف حنفيٍّ نوعٌ من المكابرة بالمحـسوس الملمـوس ! بـل شـرحها أكثـرُ مـن عالم حنفي، وقَرَّظَهَا العشراتُ من الحنفية، وكيف لا يشرحُهَا حنفيٌّ ؟! وهي عقيـدة الإمـام أبـي حنيفـة وأصحابِهِ رحمهم الله، وهل المذهب الحنفيُّ غيرُ ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه ؟!)).

وهذا الكلام لـو اطلعـت عليـه في مرجعـه المـذكور لمـا رأيـتَ في سياق العبـارة مـا يـدعُو إليـه إلا حبُّ الشغب الذي أورثـوه، والتـزيـدُ علـى هـذا الإمـام الكبيرِ - أعـني الكـوثريَّ - الـذي يقفـون عاجزين أمام حُجَجِه.

تأمل هذا النصَّ وقارنـه بما سقـتُهُ لـك أعـلاه، هـل بالفعـل أنكـر الكـوثريُّ أن يـشرح هـذه العقيـدةَ حنفـيٌّ ؟ أم أنــه ذكـرَ شُـرَّاحَهَا مـن الحنفيـة، وأن لهـا شُـرَّاحاً آخـرين، وأن الـشروحَ موجـودةٌ بكثـرة في الخزانات ؟!

=

فتلخَّصَ من كلامه ما يلي:

١- الشارحُ ليس حنفياً في الأصول، بل هو حَشَوِيٌّ، تماماً كما وصفه الإمامُ الملا علي القاري عندما ذكر أنه يتبع طائفةً من المجسمة.

٢- جاهلٌ بهذا الفن.

٣- مختلُّ العِيَار.

وبعد أن علمتَ هذا، تعال ننظر إلى ما قاله أئمةُ هذا المذهب - رحمهم الله تعالى - في تأييد وتأكيدِ المعنى الذي أرادَهُ الإمام الطَّحَاوِيُّ في بيانه مختصرين غيرَ مطولين:

١. الإمامُ الأعظمُ أبو حنيفة النعمان بنُ ثابت الكوفيُّ المتوفى سنة «١٥٠» هـ رحمه الله تعالى.

قال عنه يحيى بنُ سعيد القطان: ((إنه - واللهِ - لأَعْلَمُ هذه الأمة بما جاء عن رسوله ﷺ)).

يقول في كتابه "الفقه الأكبر": ((وهو - تعالى - شيءٌ لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباتُه بلا جسم ،ولا جوهرٍ،ولاعَرَضٍ،ولا حدَّ له، ولا ضِدَّ له،ولا مِثلَ له))[1].

= ثم من من أتباعه أنكر أن يشرحها حنفيٌّ ؟ لماذا لا يسمونه لنا ؟! سبحان من جعل من باعة الكتب من أمثال زهير شاويش من يتطاول على أئمة الدين:

ذبابٌ رأوا فوقَ الجبالِ وجودَهُم ألا هم ذبابٌ والجبالُ جبال

أما قولهم : هي عقيدةُ أبي حنيفة وأصحابه، فهذا حقٌّ لا مرية فيه، وهو حجةٌ لنا عليهم كما سَيَرون، وقد سبقهم إلى هذا الحقِّ الإمام الكوثريُّ في "مقالاته"، قبل أن يكتبوا كلمتَهم هذه بسنين كثيرة، حيث نص في الصفحة /٣٦٩/ منه: بأن على هذه العقيدةِ أتباعَ أبي حنيفة وأبي يوسفَ ومحمدٍ الذين لا يقلُّونَ عن نصف الأمةِ المحمدية على توالي القرون.

يقول الأستاذ الفاضلُ سعيد بن عبد اللطيف فودة في "دروسه على الطَّحَاوِية": ((أصلُ الكلام أنهم يريدون أن يُزَاوِدُوا على الكوثريِّ في حَنَفِيَّتِه، ويُظهِروا اهتمامَهم بأبي حنيفة، والذي أنكره الكوثريُّ شيءٌ واحدٌ فقط، وهو أن يكونَ في الحنفيةِ مجسمٌ جاهلٌ مختلُّ العِيَار)).

[1] "الفقه الأكبر"، الصفحة /٥٦، ٥٧/.

فالإمامُ الأعظمُ ينفي أن يكون لله في ذاتِـه حَـدٌّ، كمـا ينفـي أن يكـون جـسماً لـه طولٌ وعَرضٌ وعُمقٌ.

والضميرُ في (لـه) عائدٌ على الله تعالى، والمعنى: لاحدَّ لله، أي: لا يُوصفُ اللهُ تعالى بأنَّ له حداً في ذاته، وهذا ما فهمه الإمـامُ الطَّحَـاوِيُّ فـرواه عـن هـذا الإمـام السلفيِّ الكبيرِ، وهو الحقُّ الذي ينتهي إليه كلُّ عاقل.

ويقول في الكتاب نفسِه: ((وليس قـربُ الله ولا بعـدُه مـن طريـق طـول المـسافة وقِصَرِها، ولكن معنى الكرامةِ والهوان، والمطيعُ قريـبٌ منـه بـلا كيـف، والعاصـي بعيدٌ عنه بلا كيف.. وكذا جوارُهُ في الجنة بلا كيف))[1].

ويقول فيه أيضاً: ((والله يُرَى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهـم في الجنـة بأعينِ رؤوسِهِم بلا تشبيهٍ ولا كمِّيَّةٍ، ولا يكونُ بينه وبين خلقِه مسافةٌ))[2].

ويقول في وصيته إلى أصحابه عند وفاته: ((الثالثة: نُقـرُّ بـأن الله سـبحانه وتعـالى على العرش استوى، مـن غـير أن يكـونَ لـه حاجـةٌ واسـتقرارٌ عليـه، وهـو الحـافظُ للعرش وغيرِ العرش، فلو كان محتاجاً لما قَدَرَ على إيجادِ العالم وتدبيرِه كالمخلوق ولـو صـار محتاجـاً إلى الجلوس والقرارِ، فقبـل خلقِ العرش أين كـان اللهُ تعـالى ؟

---

[1] "الفقه الأكبر"، الصفحة /١٥٤/.

[2] "الفقه الأكبر"، الصفحة /١١٩/، يقـولُ الإمـامُ المـلا علـي القـاري في "شرحه علـى الفقـه الأكـبر"، الصفحة /١١٩/: ((أي: تراه عياناً، بلا كيفية، ولا جهة، ولا ثبوتِ مسافة... (بلا تشبيه) أي: رؤيةً مقرونـةً بتنـزيه، لا مكنونـةً بتـشبيه، (ولا كيفيـة) أي: في الـصورة، (ولا كمـية) أي: في الهيئـة المنظـورة، (ولا يكون بينه وبين خلقـه مـسافة) أي: لا في غايـة مـن القـرب، ولا في نهايـة مـن البعـد، ولا يوصـف بالاتصال، ولا بنعتِ الانفصال، ولا بالحلول والاتحاد كما يقوله الوجوديةُ المائلون إلى الاتحـاد، فـذاتُ رؤيتِه ثابتٌ بالكتاب والسنة، إلا أنـه متشابه من حيث الجهة والكمِّيَّةِ والكيفيَّةِ، فنثبِتُ مـا أثبتـه النقـلُ، وننفي عنه ما نزَّهَهُ العقل)).

فهو مُنـزَّه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[1].

وفي آخر الوصية يقول: ((ولقاءُ الله لأهل الجنة حقٌّ، بلا كيف، ولا تشبيه، ولا جهة))[2].

٢. الإمامُ أبو منصور محمد بنُ محمد بنِ محمود الماتُريدِيُّ الحنفيُّ شيخُ أهلِ السنة والجماعةِ الملقبُ بـ ((إمام الهدى)) والمتوفى سنة «٣٣٣» هـ رحمه الله.

يقول في كتابه "التوحيد": ((أيضاً، إن الإدراكَ إنما هو الإحاطةُ بالمحدود، والله يتعالى عن وَصفِ الحدِّ، إذ هو نهايةٌ وتقصيرٌ عمَّا هو أعلى منه، على أنه واحدُ الذات، والحدُّ وَصفُ المتصلِ الأجزاءِ حتى ينقضي، مع إحالةِ القولِ بالحدِّ.. فأخبرَ اللهُ أنه ليس بذي حُدُودٍ وجهاتٍ))[3].

ويقول في المرجع نفسِهِ: ((الأصلُ فيه أن اللهَ كان ولا مكان، وجائزٌ ارتفاعُ الأمكنةِ وبقاؤُهُ على ما كان، فهو على ما كانَ، وكانَ على ما هو عليه الآنَ))[4].

ويقول أيضاً: ((وأما الأصلُ عندنا في ذلك: أن الله تعالى قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، فنفى عن نفسِهِ شَبَهَ خلقِهِ، وقد بيَّنَّا أنه في فعله وصفته مُتعالٍ عن الأشباه، فيجبُ القولُ بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبتَ ذلك في العقل، ثم لا نقطعُ تأويلَه على شيءٍ لاحتماله غيرَه مما ذكرنا، واحتمالِهِ أيضاً ما لم يبلغنا مما يُعلَمُ أنه غيرُ مُحتَمِلٍ شبه الخلق، ونؤمن بما

---

[1] كتاب "الوصية"، الصفحة /٣٩/. كما نَقَلَ هذا النصَّ برمته عن الإمامِ الأعظم المحدِّثُ القاري في "شرحه على الفقه الأكبر"، الصفحة /٦١/، وقال في الصفحة /١٦٩/: ((اعلم أن الإمامَ الأعظمَ رحمه الله صَنَّفَ "الفقهَ الأكبر" حالَ الحياة، و"الوصيةَ" عند الوفاة، وقد ذكرتُ عبارتَهُمَا مُستَوفاة)).

[2] يقول الإمام الملا علي القاري في كتابه "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة / ١٢١/ بعد أن نقل نصَّ الإمام الأعظم شارحاً له: ((والمعنى أنه يحصلُ النظرُ بأن ينكشفَ انكشافاً تاماً بالبصر، منزَّهاً عن المقابلةِ والجهة والهيئة، فهي أمرٌ زائدٌ على صفةِ العلم)).

[3] "التوحيد"، الصفحة /٨١/.

[4] "التوحيد"، الصفحة /٦٩/.

أراد الله به، كذلك في كلِّ أمرٍ ثبتَ التنزيل فيه، نحو الرؤية وغيرِ ذلك، يجبُ نفي الشَّبَهِ عنه، والإيمانُ بما أراده من غيرِ تحقيقٍ على شيءٍ دون شيء، والله الموفق))[1].

وهذا النصُّ المتينُ يدفعُ ما ينسبه بعضُ المبتدعة إلى أهل السنة زوراً وبهتاناً، من أنهم يذهبون إلى الجزمِ بالتأويل وإرادةِ التعطيل، بل الأصلُ كما يقول الإمام الشافعيُّ رحمه الله تعالى أننا: ((نؤمن بما جاء عن الله على مُرادِ الله، وبما جاء عن رسوله ﷺ على مُرادِ رسول الله ﷺ)).

وهذا عينُ ما عناه الإمام أبو منصور، وهو معنى التنزيه الكُلِّيِّ لله بعد الإيمان بما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وهذا معنى تفويض علمه إلى عالمه، ثم بعد ذلك إن وُجِدَ في المبتدعة مَن يقفُ مع الظواهر، ويقطعُ بها – وإن كانت معانيها بعيدةً غيرَ مرادة – قام أهلُ الحقِّ يعرضُونَ لهم ما تحملُهُ هذه النصوصُ من المعاني الصحيحةِ اللائقةِ بكمال الله تعالى وتنزيهه.

ولا أعلمُ أنَّ أحداً من أهل السنة ذهبَ إلى التأويل ثم نصَّ أن تأويلَه هو المرادُ جزماً في علم الله !!

نعم ، المأثورُ عَمَّن اختار معنىً من المعاني التأويليةِ التي ترجع إلى وصفٍ كماليٍّ لله تعالى، أنه يُورِدُه غيرَ جازم أنه المرادُ في علم الله تعالى، ولكن يذكرُها لوجودِ المناسبةِ من تنزيه الله تعالى عن الظواهر التي يُصِرُّ المبتدعةُ على فهمِ الجسمية والتشبيهِ منها، أو لصرفِ العامَّةِ عن اعتقادِ معناها المعهودِ حِسّاً، يُريدُ أهلُ الحقِّ في هذا المعنى الذي ذهبوا إليه من التأويل القائمِ على قواعد العلم واللغة أن يقولوا: ((كلُّ ما جاء به الخبر نؤمن به، لا كما يخطر في عقول البشر؛ إذ كلُّ ما قام في بالك فهو من نسجِ خيالك، واللهُ بخلاف ذلك)).

---

[1] "التوحيد"، الصفحة /٧٤/.

وهذه عقيدةُ أهل السنة من أتباع الإمام أبي منصور الماتُريدِيّ ومَن وافقه. وبإمكانك أن تقرأ ما سأنقلُهُ من عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعريّ لتتحقق من ذلك، وتعلَم أنه وأبا منصور على سبيلٍ واحدةٍ من التمسُّكِ بما جاء في الكتاب والسنةِ الصحيحة، وإمرارِ ذلك بلا تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تحديد. فأهلُ الحقِّ عندما يلجؤون في بعض الأحايين إلى التأويل لا يقولون في المتأوَّل: هو المعنى المرادُ جزماً في علم الله تعالى، وإنما يأتون به منزِّهينَ ودافعين شُبَهَ المبطلين، وذلك ضمن مراعاة القواعد اللُّغَوِيَّةِ مع ما يليق بكمال الله تعالى من التنزيه الكليِّ الذي كان عليه جمهورُ السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

يقول الإمام الحافظ الكمال بن الهمام في كتابه "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، ما نصه: « وحاصله وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش، مع نفي التشبيه، فأما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادته عيناً ، فالواجب عيناً ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصالٍ ونحوه من لوازم الجسمية وأن لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقُه وإرادتُه لغةً[1] في قوله:

---

[1] فالأصل إذاً الإيمان بما جاء عن الله تعالى ورسوله ﷺ مع التنزيه الكليِّ، وهذا ما ندين الله تعالى به، ولسنا ننكر على جمهور العلماء ذهابَهم إلى صرف الظاهر للضرورة كما ترى في كلام الإمام الكمال الذي ينص على الجواز فقط وبشرطه، لا على الوجوب أو القطع والبت في شيءٍ من ذلك كما يحبُّ أن يفهم بعضُ المبتدعة، فالأمانة في النقل واجبة، واحترام أهل العلم فيما ذهبوا إليه مطلوب، لأنَّ مَن نصَّ على مجيء الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر أئمة كبار منهم الإمام السلفيُّ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك المتوفى سنة «٢٣٧» هـ في كتابه "غريب القرآن وتفسيره"، والإمام اللغويُّ الزجاج المتوفى سنة «٣١١» هـ في كتابه "معاني القرآن"، والإمام اللغويُّ أبو القاسم الزجاجيُّ المتوفى سنة «٣٤٠» هـ في كتابه "اشتقاق أسماء الله"، والإمام اللغويُّ الراغب الأصفهانيُّ في "مفردات القرآن"، وصاحب اللسان الإمام اللغويُّ ابن منظور في كتابه "لسان العرب"، والإمام اللغويُّ الفيروزابادي صاحب القاموس المحيط، في كتابه "بصائر ذوي التمييز"، وقد ذكر أصحاب =

قــد اســتوى بِــشر علـــى العــراق

وقوله:

فلما علونا واستوينا عليهمُ   جعلناهمُ مرعـىً لنَسرٍ وطـائر

وعلى نحو ما ذكرنا في الاستواء كل ما ورد في الكتاب والسنة ، مما ظاهره الجسمية في الشاهد، كالأُصبع ، والقدم ، واليد، يجب الإيمان به ..على وجه يليق به، وهو سبحانه أعلم به))[1].

هذا وأشيرُ إلى أن التأويلَ بالمعنى الذي عليه الخَلَفُ وُجِدَ بعضُه بأسانيدَ صحيحةٍ عن بعضِ أئمة السلف كما سيأتي مُوَثَّقاً إن شاءَ اللهُ تعالى عند ذكرِ نصِّ الحافظِ وليِّ الدين العراقيِّ، فلينظر هناك[2].

٣. الإمامُ الفقيه المحدثُ الزاهد أبو الليث نصرُ بنُ محمد بنِ أحمد ابن إبراهيم السَّمَرقنديُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٣٧٣» هـ رحمه الله تعالى.

يقول هذا الإمامُ في كتابه "شرح الفقه الأبسط" مانصُّهُ: ((قال أبو حنيفة: (من قال لا أعرفُ الله أفي السماء أم في الأرض ؟ فقد كفر)؛ لأنه بهذا القولِ يُوهم أن يكون له مكانٌ فكان مشركاً، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، (فإن قال: أقول بهذه الآيةِ، ولكن لا أدري أين العرشُ في السماء أم في الأرض ؟ فقد كفر أيضاً)، وهذا يرجع إلى المعنى الأول في الحقيقة؛ لأنه إذا قال: لا أدري أين العرش، في السماء أم في الأرض ؟ فكأنه قال: لا أدري أين الله تعالى،

= كتاب "تفسير أولي النهى لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]" أكثرَ من سبعين إماماً من أئمة الشريعة واللغة نصوا على إطلاق الاستيلاء في تفسير الاستواء، وذلك في الصفحة /٤٢، فما بعدها/، وأجابوا عن شبه المبتدعة بأجوبة حسنة، فليراجعها من شاء.

[1] انظر "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة" بشرح الكمال بن أبي الشريف المسمى بـ "المسامرة"، الصفحة /٥٦، فما بعدها/.

[2] انظر الصفحة /٣٠٧، فما بعدها / من هذا الكتاب.

في السماء أم في الأرض ؟

قال الفقيهُ أبو الليث رحمه الله تعالى: اختلفوا في هذه المسألة، قالت الكرّاميَّةُ والمشبِّهةُ بأن الله علا على العرش علواً مكانياً ممكناً، وإن العرشَ له مُستَقَرٌّ، ويصفونه بالنزول، والمجيء، والذهابِ، ويقولون: هو جسمٌ لا كالأجسام، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

إلا أنا نَرُدُّ عليهم فنقول: إن العرشَ لم يكن، فكان بتكوينه، فلا يخلو إما أن يكون كونُهُ لإظهار عظمتِهِ وجبروتِهِ على خلقه، وإما لاحتياجه للقعود عليه؛ لأن المحتاجَ لا يكون خالقاً؛ لأنه محتاجٌ مقهور لحاجة، والمقهورُ لا يكون أميراً، فكيف يكون إلهاً ؟! فإذا بطلَ هذا الوجهُ صَحَّ الوجهُ الأول، وهو كونُهُ لإظهار عظمتِهِ وجبروتِهِ على خلقِهِ، ولا حاجةَ له إليه))[1].

ويقول فيه أيضاً ما نصه: ((وأما مذهبُ أهلِ السنة والجماعة: أن الله تعالى علا على العرش علوَّ عظمةٍ وربوبيةٍ، لا علوَّ ارتفاعٍ ومسافةٍ، كما قال أبو حنيفة رحمه الله، فذَكَرَهُ بالعلو؛ لأنه من صفاتِ الرُّبوبيَّةِ))[2].

---

[1] "شرح الفقه الأبسط"، الورقة رقم (١٠٨أ/ب) من المخطوط المحفوظ في مكتبة الأسد الوطنية برقم /٧٥٨٤ ت٢/، وانظر الصفحة /٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨/ من المطبوع الذي طبع في دولة قطر على نفقة الشؤون الدينية باسم "شرح الفقه الأكبر"، ونُسب غلطاً لأبي منصور الماتُريدِيِّ بعناية عبدِ الله الأنصاريِّ، والأمرُ ليس كذلك بل الشرحُ المطبوع الثابتُ هو للإمام أبي الليث السَّمَرقنديِّ، وهو "شرح الفقه الأبسط" رواية أبي مطيع البلخيِّ، وليس شرحَ "الفقه الأكبر" رواية حماد بن أبي حنيفة.

يقول الدكتور فتحي خلف في مقدمة تحقيقه لكتاب "التوحيد" للماتريدي، الصفحة /٧/ ما نصه: ((ويُنسَبُ له - أي للماتُريدِيِّ - خطأً "شرحُ الفقه الأكبر"، و"شرحُ الإبانة"، و"العقيدةُ الماتريدية")).

[2] "شرح الفقه الأبسط"، الورقة رقم (١٠٨/ ب) من المخطوط، وانظر الصفحة /٢٥، ٢٦/ من المطبوع.

٤. فخرُ الإسلام الإمامُ علي بنُ محمد بنِ حسين بنِ عبد الكريم بن موسى ابن عيسى بن مجاهد البَزدَوِيُّ الحنفيُّ الملقب بأبي العُسْر المتوفى سنة «٤٨٢» هـ رحمه الله تعالى.

لقب بأبي العُسْر لعُسر تصانيفه، كما لُقِّبَ بالإمام الكبير، وبأستاذ الأئمة.

يقول في كتابه "كنز الوصول إلى معرفة الأصول" المعروف بـ "أصول البزدوي" في بحث المتشابه مانصه: ((ومثالُهُ: إثباتُ رؤيةِ الله تعالى بالأبصارِ حقاً في الآخرة بنصِّ القرآن بقوله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣-٢٤]؛ لأنه موجودٌ بصفة الكمال، وأن يكونَ مَرئياً لنفسه ولغيرِهِ من صفات الكمال، والمؤمنُ لإكرامه بذلك أهلٌ، لكن إثبات الجهةِ ممتنعٌ، فصار بوصفِهِ متشابهاً، فوجبَ تسليمُ المتشابه على اعتقادِ الحقِّيَّةِ فيه))[١].

٥. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ النُّظَّارُ القاضي شمسُ الأئمة أبو بكر محمد بنُ أحمد بنِ سهل السَّرَخسِيُّ الحنفيُّ المتوفي سنة «٤٩٠» هـ رحمه الله تعالى.

وهو من الأئمة المجتهدين في المسائل التي لا روايةَ فيها عن صاحبِ المذهب كالإمام الخَصَّاف، والإمام الطَّحَاوِيِّ، وشمسِ الأئمة الحُلوانيِّ، وهم أصحابُ الطبقة الثالثة في المذهب.

يقول في كتابه المشهور بـ "أصول السَّرَخسِي" في (بحث المتشابه) ما نصه: ((رؤيةُ الله بالأبصار في الآخرة حقٌّ معلومٌ ثابتٌ بالنصِّ، وهو قوله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣- ٢٤]، ثم هو موجودٌ بصفة الكمال، وفي كونه مرئياً لنفسِهِ ولغيره معنى الكمال، إلا أن الجهةَ ممتنعةٌ، فإن الله تعالى لاجهةَ له))[٢].

فليس لله جهةٌ في ذاته، ولا هو في جهةٍ من غيره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

[١] "كنز الوصول إلى معرفة الأصول"، الجزء الأول، الصفحة /٢٤٥، ٢٤٦/، المطبوع مع شرح الإمام السِّغْنَاقِيِّ المسمى بـ "الكافي".

[٢] "أصول السَّرَخسِي"، الجزء الأول، الصفحة /١٨٥/.

ويقول الإمام السرخسي في كتابه الكبير "المبسوط"، في بحث العتق من مسائل الظهار ذاكراً حديث الجارية موجهاً له، ومنزهاً الله تعالى عن الجهة والمكان ما نصه: ((...مع أن في صحة ذلك الحديث - يعني حديثَ الجاريةِ - كلاماً، فقد روي أن النبي ﷺ قال: أين الله ؟ فأشارت إلى السماء،ولا نظنُّ برسول الله ﷺ أنه يطلب من أحد أن يُثبتَ لله تعالى جهةً أو مكاناً))[1].

٦. صدرُ الإسلام والمسلمين سيفُ السنة والدين أبو اليُسْر محمد بنُ محمد ابنِ عبد الكريم البَزْدَوِيُّ الحنفي المتوفى سنة «٤٩٣» هـ، وهو أخو أبي العُسْر فخرِ الإسلام رحمهما الله تعالى.

يقول في كتابه "أصول الدين"، (المسألة الرابعة عشر) ما نصه: ((قال أهل السنة والجماعة: ليس الله تعالى على المكانِ، لاعلى العرشِ، ولاعلى غيرِه، وهو ليس فوقَ العرش، وليس له جهةٌ من الجهات، وقالتِ الحنابلةُ[2] والكرّاميَّةُ واليهودُ ومن يقول إنه جسمٌ: إنه تعالى مُستَقِرٌّ على العرش، لكن بعضهم قالوا: له سِتُّ جهات كما لسائر الأجسام . وقال بعضُهم : له جهةٌ واحدةٌ لا غير، استقرَّ بها على العرش))[3].

ثم توسَّعَ كعادته في هذا الكتاب النافع، وأخذ يدفعُ شبهَ المبتدعةِ، ويسرُدُ وجوهَ الردِّ عليها، مع تقرير أدلة أهلِ الحقِّ أهلِ السنة والجماعة.

ويقول في (باب رؤية الله)، في (المسألة الحادية والعشرين) ما نصه: ((قال أهلُ السنة والجماعة: إن الله تعالى جائزُ الرؤية، وإنه يُرَى في الآخرة بلا محاذاةٍ،

---

[1] "المبسوط" للسرخسي (٤/٧)، ولشيخنا الفقيه النبيه نضال بنِ إبراهيم آله رشي - أمتع الله تعالى به ونفع - رسالةٌ لطيفة في حديث الجارية، طالعتُ فيها فألفيتها نافعةً في بابها، مفيدةً لطلابها، سماها "رفع الغاشية عن المجاز والتأويل وحديث الجارية"، وهي الآن قيد المراجعة للإخراج والطباعة، يَسَّرَ اللهُ ظهورَها، وأبان لقاصدي الحقِّ نورَها.

[2] هذا للتغليب، وإلا فالقائلُ بعضُ الحنابلةِ وليس جميعَهم .

[3] "أصول الدين"، الصفحة /٢٨/.

ولا كيفيَّةٍ، ولا حدٍّ، بل يُرَى كما يُعلَمُ، إذ الرؤيةُ نوعُ علمٍ.

ثم مَن يراهُ، ومَن لا يراه ؟

يُعرف ذلك بالأخبار، فأهلُ الجنة يرون الله بأعينهم كما يعلمون الله تعالى بقلوبهم في الدارين جميعاً بلا كيفيَّةٍ، ولا محاذاةٍ، ولا تحديدٍ.. وقالتِ الحُبِّيَّةُ والكرّاميَّة والمجسِّمَةُ: إنه يُرَى كما تُرَى سائرُ المخلوقات، والكلام بيننا وبين المجسِّمَةِ والحُبِّيَّةِ من الصُّوفيَّةِ يجري في أن الله تعالى جسمٌ أو ليس بجسمٍ، وقد ذكرنا الكلام فيه))[1].

٧. الإمامُ الأصوليُّ النَّظَّارُ أبو المَعِين ميمونُ بنُ محمد النَّسَفِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٥٠٨» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه الكبير "تبصرة الأدلة في أصول الدين": ((ثم نقول لهم : لما جازَ أن يكونَ محدوداً بجهة جاز أن يكون محدوداً بجميع الجهات..وكلُّ ذلك كُفرٌ وهَذَيان. وبالوقوف على هذه الجملِ ظهر بطلانُ القولِ بأنه تعالى في مكانٍ دون مكان، أو في جهةٍ دون جهة))[2].

وهذا بعد أن فصَّل البراهينَ وردَّ على الكرّاميَّةِ المجسمين.

ويقول في كتابه "بحر الكلام": ((ولأنَّ من قال بالاستقرار على العرش فلا يخلو، إما أن يقولَ بأنه مثلُ العرش، أو العرشُ أكبر منه، أو هو أكبرُ من العرش، وأيّاً كان فقائِلُه كافرٌ؛ لأنه جعله محدوداً))[3].

---

[1] "أصول الدين"، الصفحة /٧٧، ٧٨/.

[2] "تبصرة الأدلة في أصول الدين"، الجزء الأول، الصفحة /١٧٣/.

[3] "بحر الكلام"، الصفحة /١٢٩/.

٨. الإمامُ الحافظ ذو الفنون[١] عمر بنُ محمد بنِ أحمد بن لقمان أبو حفص النَّسَفِيُّ السَّمَرقنديُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٥٣٧» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في متنه المعروف بـ"العقائد النسفية": ((الحيُّ، القادر، العليم ، السميعُ، البصير، الشائي، المريدُ، ليس بعَرَضٍ، ولا جسم ، ولا جوهَر، ولا مصوَّر، ولامحدود، ولا معدود، ولا مُتبعِّضٍ، ولا مُتجزئ، ولا متركِّب، ولا متناهٍ، ولا يَتَمَكَّنُ في مكان))[٢].

٩. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ علاء الدين أبو بكر محمد بنُ أحمدَ بنِ علي السَّمَرقنديُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٥٣٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "ميزان الأصول"ما نصه: ((قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] في ظاهر اللغة: هو الاستقرار، والدليل العقليُّ ينفي القولَ بالمكان في حقِّ الباري جل وعلا))[٣].

إذ لا يستقِرُّ في المكان إلا ما يأخذ حيِّزاً، ويكون له حدودٌ ونهاياتٌ، وله في ذاته جهةٌ، وهو في جهةٍ من غيره، والله منزَّهٌ عن كلِّ ذلك.

١٠. الإمامُ العلامة أبو الحسن سراجُ الدين علي بنُ عثمان الآوشِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٥٦٩» هـ، رحمه الله تعالى.

يقول في منظومته "بدء الأمالي":

نُسمِّي الله شيئاً لا كالاشيا   وذاتاً عن جهات الست خالي

قال العلامةُ المحدِّثُ علي القاري في شرحه المسمى "ضوء المعالي": ((..؛ لأن حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق والذوات ... وفيه رد على المشبهة

---

[١] وَصَفَهُ بذلك الحافظُ الذهبيُّ في العِبَر.

[٢] "العقيدة النسفية"، الصفحة /٩٠/ بشرح التَّفتازاني.

[٣] "ميزان الأصول"، الجزء الأول، الصفحة /٥١٥، ٥١٦/، بحث (المتشابه).

والكرّامِيَّة القائلين بأنه على العرش سبحانه وتعالى))[1].

١١. الإمامُ أحمدُ بن محمود بنِ أبي بكر الصّابُونيُّ أبو محمد الحنفيُّ الملقبُ بـ ((نور الدين)) المتوفى سنة «٥٨٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين" تحت عنوان (القولُ في تنزيه الصانع عن سماتِ الحَدَثِ) ما نصه: ((ثم إنَّ صانع العالم يستحيلُ أن يكونَ جسماً، أو ذا صورةٍ، أو في جهةٍ، أو مكانٍ. وزعمتِ اليهودُ وغلاةُ الروافضِ والمُشبِّهةُ والكرَّاميةُ أنه جِسمٌ.

وهشامُ بنُ الحكم يصفه بالصورة، وقالتِ المُشبِّهة والكرَّامية: إنه متمكِّنٌ على العرش، وقال بعضُهم : إنه على العرش لا بمعنى التمكُّنِ، وقالتِ النَّجَّارِيَّةُ: إنه بكلِّ مكان بالذات، وقالتِ المعتزلةُ: إنه بكلِّ مكان بالعلم لا بذاته.

وكلُّ ذلك فاسدٌ؛ لأن فيه أمارةَ الحَدَثِ، فإنَّ الجسم مُجتَمِعٌ، وكلُّ مُجتَمِعٍ يجوز افتراقُهُ، وكذا يكون مُقَدَّراً بمقدار يتصور أن يكون أكبرَ منه أو أصغر، فاختصاصُه بهذا القَدرِ لا يتصور إلا بتخصيص مُخَصِّصٍ.

وكذا الصورةُ مختلفة، واجتماعُه على الكلِّ مُحَالٌ، وتخصيص البعض لا يكون إلا بمخصِّصٍ.

وكذا لو كان متمكِّناً على العرش، لا يتصور إلا أن يكون مُقدَّراً بمقداره، أو أصغرَ منه، أو أكبر، فإن كان مُقدَّراً بمقداره، أو أصغرَ منه، فلا بد أن يكون محدوداً مُتناهياً، والتناهي من أمارات الحَدَثِ، وإن كان أكبرَ منه فالقَدرُ الذي يوازي العرشَ يكون مُقدَّراً بمقداره، فلزم أن يكون مُتَبَعِّضاً مُتَجَزِّئاً، ثم ولا بد أن يكون مُتناهياً من جهة السُفلِ حتى يكون مُتمكِّناً عليه، وما جاز عليه التناهي من جهة جاز من سائر الجهات؛ ولأنَّ التَّعَرِّيَ عن المكان والجهةِ كان ثابتاً في الأزل لاجتماعِ بيننا وبين الخصوم على أن ما سوى الله تعالى مُحدَثٌ، فلو ثبت التمكُّنُ

---

[1] "ضوء المعالي شرح بدء الأمالي"، الصفحة /٤٤، ٤٥/.

والجهةُ بعد أن لم يكن ثابتاً في الأزل لحدث في ذاته معنىً لم يكن له في الأزل، فتصير ذاتُه محلاً للحوادث، وهذا محالٌ...))[1].

ثم أخذ يُقَرِّرُ أدلةَ أهل الحق فيما يتعلق بآيات الاستواء والفوقية فلتراجع هناك.

١٢. الإمامُ جمال الدين أحمدُ بنُ محمد بنِ محمود بن سعيد الغَزنَويُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٥٩٣» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "أصول الدين": ((صانعُ العالَمِ ليس في جهةٍ، ولا تحويه الجهاتُ السّتُّ))[2].

ويقول في المرجع نفسِهِ: ((صانعُ العالَمِ ليس فوقَ العالم، ولا في جهةٍ خارجةٍ عنه))[3].

ويقول أيضاً: ((صانعُ العالَمِ ليس بجسم))[4].

١٣. الإمامُ الأجلُّ القاضي شرفُ الدين إسماعيل بنُ إبراهيم بنِ أحمد الشّيبانيُّ المَوصِلِيُّ الدِّمَشقِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٦٢٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرحه على متن العقيدة الطَّحَاوِية": ((مسألةٌ: قال أهلُ الحق: إن الله تعالى متعالٍ عن المكان، غيرُ مُتمكّن، ولا متحيّزٍ إلى جهة، خلافاً للكرَّامِيِّةِ والمجسِّمَةِ وغلاةِ الرَّافِضَة. فإنهم يقولون: إنه تعالى على العرش، تعالى عن ذلك علواً كبيراً؛ لأن في إثبات المماثلة والمشابهةِ من الجهات حدوثَه وإزالةَ قدمِه،

---

[1] "البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين"، الصفحة /٤٤،٤٥/، (القول في تنزيه الصانع عن سمات الحدث).

[2] "أصول الدين"، الصفحة /٦٩/.

[3] "أصول الدين"، الصفحة /٧٠/.

[4] "أصول الدين"، الصفحة /٦٧/.

وذلك محالٌ، والذي يدلّ عليه قولُه تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]))[١].

١٤. الإمام جلالُ الدين عمرُ بنُ محمد بنِ عمر الخبازيُّ الخُجَنْديُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٦٩١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه النافع المفيد "الهادي في أصول الدين" تحت عنوان (فصلٌ في أنَّ اللهَ تعالى ليس في جهة) ما نصُّهُ: ((صانعُ العالَمِ ليس في جهةٍ ولا في مكانٍ؛ لأنهما من أمارات الحُدُوثِ، وثبوتُهُمَا في القديم يُؤدِّي إلى أحد أمرين: إما حدوث القديم، أو قدم المُحدِث؛ لأن أماراتِ الحدوثِ إن لم تبطل دلالتُها ثبتَ حدوثُ القديم، وإن بطلت دلالتُهَا لم يثبت حدوثُ العالَمِ، والدليلُ على أن الجهة والمكان من أمارات الحدوث وجوهٌ:...))[٢].

ثم ذهب يَذكُرُ الوجوهَ ويُقَرِّرُها إلى أن قال: ((ثم إنه تعالى مستوٍ[٣] على العرش، على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواءً مُنزَّهاً عن المماسة والاستقرار، والتمكنِ، والحلول، والمقدارِ، وهو فوقَ العرش، وفوقَ كلِّ شيءٍ على معنى العِزَّةِ والعظمة، واتصافه بصفات الإلهية كالقدرة الشاملة للمقدورات، والمشيئةِ النافذة في المراداتِ، وتَقَدُّسِهِ عن مشابهة المخلوقين وسماتِ المُحدَثِين، لا نهايةَ له في ذاته، على معنى نفي الجهة والحيثية...))[٤].

---

[١] "شرح متن العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٤٤/.

[٢] "الهادي في أصول الدين"، الصفحة /٤٧/، فصلٌ (في أنَّ اللهَ تعالى ليس في جهة).

[٣] أجمع أهلُ العلم قاطبةً أن اللهَ تعالى لا يُوصف إلا بما وصفَ به نفسَه، أو وصفَهُ به رسولُه ﷺ؛ لأنَّ الكلامَ في الصفات يتوقف فيه على السمع، لذا وجدتَ أهلَ الحق من أهل السنة المحققين يقفونَ عند اللفظِ القرآني وهدْيِ الشارع في ذلك، فيقولون: ((الرحمن على العرش استوى))، ولا يقولون: ((مُستوٍ))؛ مراعاةً لذلك، ودفعاً لأوهامَ المُبتدِعينَ الغالِينَ، وهذا ملحظٌ حَسَنٌ وفهمٌ مُهِمٌّ، ينبغي التَنَبُّه له.

[٤] "الهادي في أصول الدين"، الصفحة /٤٩/، فصلٌ (في أنَّ اللهَ تعالى ليس في جهة).

ثم عرض لشبه المبتدعة المتمسكين بظواهر آي الذكر الحكيم ، وأخذ ينقضُها واحدةً واحدة، وكتابُه هذا مختصرٌ مهمٌ مفيدٌ جامعٌ مانع في بابه.

١٥. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ المفسر أبو البركات عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمود النَّسَفِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٧١٠» رحمه الله تعالى.

صاحبُ التفسير المشهور، المسمى بـ"مدارك التنزيل وحقائق التأويل". يقول في كتابه "كشف الأسرار شرح المصنف على المنار" في (بحث المتشابه) عند قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣- ٢٤] ما نصه: ((ولكنَّ إثباتَ الجهة ممتنع ؛ لأنه يوجب كونه محدوداً متناهياً، وهي آية الحَدَثِ، وقد ثبت أنه قديمٌ ، فلا يكون محدوداً متناهياً، فلا يكون في جهة))[1].

ثم ذكر كلاماً مفيداً حول القول بالأصل مع التوقف في الوصف والتسليم لله تعالى، فليراجع هناك.

و يقول في تفسيره "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" ما نصه: ((...﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ ﴾ استولى ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ أضاف الاستيلاءَ إلى العرش ، وإن كان سبحانه وتعالى مُستولياً على جميع مخلوقاته؛ لأنَّ العرش أعظمُها، وأعلاها، وتفسيرُ العرش بالسرير ، والاستواءِ بالاستقرار كما تقول المشبهة باطلٌ؛ لأنه تعالى كان قبل العرش ولا مكان، وهو الآن كما كان؛ لأنَّ التَّغَيُّرَ من صفات الأكوان))[2].

١٦. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ النَّحوِيُّ المتكلِّمُ حسامُ الدين بنُ علي بنِ حجاج ابنِ علي السِّغْنَاقِيِّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٧١٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الكافي شرح أصول البَزدوي"، في (بحث المتشابه) مانصه: ((.. (لكنَّ إثباتَ الجهة ممتنعٌ)؛ لأنه لا جهةَ له؛ لأنه يوجبُ كونه محدوداً مُقَطَّراً

---

[1] "كشف الأسرار شرح المصنف على المنار"، الجزء الأول، الصفحة /٢٢٣، ٢٢٤/.

[2] "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، الجزء /٢/، الصفحة /٥٦/، تفسير الآية (٥٤) من سورة الأعراف.

متناهياً، وهو آية الحَدَثِ، وإذا ثبتَ أن اللهَ تعالى قديمٌ، لا يكـون محـدوداً متناهيـاً، فلا يكون هو في جهةٍ، فكانت الجهةُ ممتنعة))[1].

١٧. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ علاء الدين عبدُ العزيز بنُ أحمد بنِ محمد البخاريُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٧٣٠» هـ رحمه الله تعالى.

ذكـر في كتابـه "كـشف الأسـرار عـن أصـول فخـر الإسـلام البَـزدَوِي" في (باب المتشابه) كلاماً قريباً مما نقلناه نأخذُ الـشاهدَ منـه حيـث يقـول: ((يجـوز أن يراه المؤمنون بلا كيف أو جهةٍ، كما يَرَى هو نفسَه بلا كيف ولا جهـة. قولـه: (لكـنَّ إثباتَ الجهة ممتنعٌ)؛ لأن من شرط الرؤيةِ في الشاهد أن يكون المرئيُّ في جهةٍ من الرَّائي، وأن يكون مُقابِلاً له ومُحاذياً، ويكون بينهما مـسافةٌ مقـدَّرة لا في غايـة البعـد ولا في غاية القرب، وكلُّ ذلك على الله تعالى محال))[2].

١٨. الإمامُ محمد بنُ محمد بنِ محمود أكملُ الدين البَابَرتيُّ الحنفـيُّ المتـوفى سنة «٧٨٦» هـ رحمه الله تعـالى، وهـو مـن المعاصـرين لـشارحِ العقيـدة الطَّحَاوِيـة القاضي ابنِ أبي العِزِّ الحنفيِّ المبتدع.

يقول في "شرحه على العقيدة الطَّحَاوِية": ((إن الحـدَّ وصـفُ المحـدودِ، وهـو المحصورُ المقهور تحت قهر الحدِّ، وهو- سبحانه - قَهّارٌ، فلا يكون محدوداً))[3].

ويقول في (باب الرؤية) ما نـصه: ((وإنـما قـال: (بغـير إحاطـة)؛ لأن الإحاطـةَ - وهي الإدراكُ بالجوانبِ - محالٌ على الله؛ لأنـه ليس بجسمٍ حتى يكون له نهاياتٌ فيُدرَكَ بها))[4].

---

[1] "الكافي شرح أصول البَزدوي"، الجزء الأول، الصفحة /٢٤٦،٢٤٧/.

[2] "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البَزدَوِي"، (١/ ١٥٦).

[3] "شرح العقيدة الطحاوية"، الصفحة /٧٦/.

[4] "شرح العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٦٨/.

ويقول عند (القول بالعرش): ((وإنما قال: (هو مستغنٍ عن العرش وما دونه) نفياً لتوهم الحاجةِ إلى التمكُّنِ على العرش والتحيِّزِ في جهة، كما قاله المجسِّمَةُ، فإن العرشَ حادثٌ بإحداثِه، فقبل خلقه كانَ مُستغنياً عن المكان، فلو تمكَّنَ عليه بعده صار مُفتقراً إليه، وهو من أماراتِ النقص، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأراد بإحاطته بكلِّ شيء إحاطتَهُ بالعلم ، لا كإحاطةِ الظرف بالمظروف؛ لأن ذلك من خصائصِ الجسم ، والله منزَّهٌ عنه.

وأراد بقوله: (وفوقه) الفوقيةَ من حيث المكانةُ والقهرُ والغلبةُ، لا من حيث المكانُ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٨]؛ إذ لا تَمَدُّحَ في غير الفوقيَّةِ بالقهر، إذ الحارسُ قد يكون فوق السلطانِ من حيث المكانُ))[1].

١٩. الإمامُ العلامة الأصوليٌّ الفقيه المتكلِّمُ سعدُ الدين بنُ مسعود بنِ عمر التَّفتَازَانِيٌّ الحنفيٌّ المتوفى سنة «٧٩٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرحه على العقائد النَسفية"منزِّهاً لله عن سمات النقص ما نصه: ((...(ليس بعَرَضٍ...ولا جسم)؛ لأنه مركَّبٌ متحيِّزٌ، (ولا جوهر) أما عندنا فلأنه اسمٌ للجزء الذي لا يتجزأ، وهو متحيِّزٌ وجزءٌ من الجسم ، والله تعالى مُتعالٍ عن ذلك.. (ولا محدود) أي: ذي حدودٍ ونهاية...، (ولا مُتناهٍ)؛ لأن ذلك من صفاتِ المقادير والأعداد))[2].

٢٠. الإمامُ المحدِّثُ العلامة بدرُ الدين أبو محمد محمود بنُ أحمد العَينِيٌّ الحنفيٌّ شارحُ "صحيح البخاري" المتوفى سنة «٨٥٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري": ((وقال أبو العالية: معنى

---

[1] "شرح العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٩٣، ٩٤/.

[2] "شرح العقيدة النسفية"، الصفحة /٩٢، ٩٣، ٩٤/.

استوى: ارتفع[1]. وفيه نظرٌ؛ لأنـه لم يَصِفْ به نفسَه، وقالت المجسِّمَةُ: معناه استقرَّ، وهو فاسدٌ؛ لأن الاستقرارَ من صفات الأجسام، ويلزمُ منه الحلولُ والتناهي، وهو محالٌ في حقِّ الله تعالى))[2].

ثُمَّ صَحَّحَ وصفَهُ تعالى بالعلو على أساس تَنَـزُّهِهِ تعالى عن معاني الجسم من الحد، والجهة، والحَيِّزِ، والتَّمكُّنِ، والمُمَاسَّة، والاستِقرَار، فقال بعد ذلك: ((وهو المذهبُ الحقُّ، وقولُ معظم أهل السنة؛ لأن اللهَ سبحانه وتعالى وصفَ نفسَهُ بالعَلِيِّ)).

و يقول في كتابه "عمدة القاري شرح البخاري"، عند شرحِ حديث أنس ابن مالك في ذكر زينب بنتِ جَحش، وأنها كانت تفخرُ على نساء النبي ﷺ، وكانت تقول: (إنَّ الله أنكحني في السماء) ما نصه: ((مطابقتُه - الحديث - للجزء الثالث للترجمة، وهو قول أبي العالية استوى إلى السماء، وهنا قوله في السماء.... قوله: (أنكحني) حيث قال تعالى: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]. قوله: (في السماء) وجه هذا أن جهة العلو لما كانت أشرفَ أضيفت إليها، والمقصودُ عُلو الذاتِ والصفات، وليس ذلك باعتبار أنه محلُّهُ وجهتُهُ، تعالى الله عن ذلك عُلواً كبيراً))[3].

وفي باب (قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله جل ذكره: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]) يقول ما نصه:

---

[1] يقول الحافظ البيهقيُّ في "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٨٣/: ((ويُذكَرُ عن أبي العالية في الآية أنه قال: استوى: يعني ارتفع، ومرادُه بذلك - والله أعلم - ارتفاعُ أمرِه، وهو بخار الماء الذي منه وقع خلق السماء)).

ونَقَلَ الإمام القرطبيُّ في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" هذا النصَّ بحروفه عن الإمام الحافظِ البيهقيِّ مُقِرّاً له، وذلك في الجزء / ١/، الصفحة / ٢٥٥/، عند تفسير الآية / ٢٩/ من سورة البقرة.

[2] "عمدة القاري شرح البخاري"، كتاب التوحيد، الجزء /٢٥/، الصفحة /١١١/.

[3] "عمدة القاري شرح البخاري"، كتاب التوحيد، الجزء /٢٥/، الصفحة /١١٤/.

((أي هذا بابٌ في قوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ...إلخ ﴾، ذكر هاتين القطعتين من الآيتين الكريمتين، وأراد بالأولى الردَّ على الجَهْمِيَّة المجسِّمة[1] في تعلقهم بظاهر قوله تعالى: ﴿ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾، وقد تَقَرَّرَ أن الله ليس بجسم، فلا يحتاج إلى مكانٍ يَستقرُّ فيه، فقد كان ولا مكان، وإنما أضافَ المعارجَ إليه إضافةَ تشريفٍ...، وأما الآيةُ الثانية فردَّ شبهتَهُم أيضاً؛ لأنَّ صعودَ الكلم لا يقتضي كونَهُ في جهة، إذ الباري سبحانه وتعالى لا تحويه جهة، إذ كان موجوداً ولا جهة، ووصفُ الكَلِم بالصعود إليه مجازٌ؛ لأن الكلم عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يَصِحُّ أنْ ينتقل...))[2].

٢١. الإمامُ المحدِّثُ الفقيه الأصوليُّ المتكلِّمُ محمد بنُ القاضي الملقب بالكمال ابن الهُمَام الحنفيُّ المتوفى سنة «٨٦١» هـ رحمه الله تعالى.

له كتاب "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة" وفيه نفى أن يكونَ اللهُ محدوداً، أو متحيِّزاً، أو في جهةٍ، أو مكان.

فالأصل الرابع[3] من كتابه عقده في أنه تعالى ليس بجوهر متحيِّزٍ، والأصل الخامس[4] أنه ليس بجسم، والأصل السابع[5] أنه تعالى ليس متخصِّصاً بجهةٍ.

وتكلَّمَ تحت كلِّ فصلٍ بما ينفي به الحدَّ والجهةَ والمكانَ عن الله تعالى، وقد أقرَّهُ على كلِّ ذلك المحدِّثُ الحافظ زينُ الدين قاسم بن قُطلُوبُغا الحنفيُّ المتوفى سنة «٨٧٩» هـ رحمه الله تعالى في "حاشيته على المسامرة شرح المسايرة"،

---

[1] أشار ابنُ تيمية في كتابه "بيان تلبيس الجهمية" (١٨٦/٢) أن في الجهميةِ مجسمةٌ، وعليه يُخَرَّجُ كلامُ الإمام العيني، وكلامُهُ كما هو ظاهر ردٌّ على المجسمة، وكونه رداً على الجهمية، لا يخفى وجهُهُ.

[2] "عمدة القاري شرح البخاري"، كتاب التوحيد، الجزء /٢٥/، الصفحة /١١٧، ١١٨/.

[3] "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، الصفحة /٤٤/.

[4] "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، الصفحة /٤٦/.

[5] "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، الصفحة /٥٢/.

كذلك العلامةُ الإمامُ الكمالُ بن أبي الشريف الشافعيُّ المتوفى سنة «٩٠٦» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "المسامرة شرح المسايرة"، ولا أطيل بنقلِ نصوصهما.

٢٢. الشيخ المتكلم محي الدين بنُ بهاء الدين الحنفيُّ المتوفى سنة «٩٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه" القول الفصل شرح الفقه الأكبر": ((وأما أنه (لا حدَّ له)؛ فلأن الحدَّ ما تركَّبَ من الجنسِ والفصلِ، والواجبُ لا جنسَ له ولا فصلَ، فلا حدَّ))[1].

يُريد أن الحدَّ لابد له من جنس وفصل، وهذا يقتضي أنه مركَّبٌ، والتركيبُ مستحيلٌ على الله تعالى.

٢٣. الإمامُ الفقيه الأصوليُّ العلامة زينُ الدين بن نُجَيم الحنفيُّ المتوفى سنة «٩٧٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه الكبير "البحر الرائق شرح كنز الدقائق": ((ويكفرُ..بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء، فإن قَصَدَ حكايةَ ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفرُ، وإن أراد المكانَ كَفَرَ، وإن لم يكن له نيِّةٌ كَفَرَ عند الأكثر، وهو الأصحُّ، وعليه الفتوى))[2].

جاء في حاشية "مِنَح الخالق" لخاتمة المحققين العلامةِ الأصوليِّ والفقيه الكبير ابنِ عابدين محمد أمين بن عمر الحنفيِّ المتوفى سنة «١٢٥٢» هـ رحمه الله تعالى نقلاً عن شمس الأئمة الحلوانيِّ الحنفيِّ المتوفى سنة «٤٥٦» هـ رحمه الله تعالى، ما نصه: ((وإن كان تعالى مُنَزَّهاً عن الجهة)) .

---

[1] "القول الفصل شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /٢١٠/.

[2] "البحر الرائق شرح كنز الدقائق"، الجزء /٥/، الصفحة /١٢٩/.

٢٤. العلامةُ المحدِّثُ الفقيه نورُ الدين أبو الحسن علي بنُ سلطان القاري الحنفيُّ المتوفى «١٠١٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "شرح الفقه الأكبر": ((...ليس له حدٌّ ولا نهاية..فليس بمحدود..ولا متحيِّز..ولا متناه..وغيرِ ذلك من صفات الأجسام، ولا متمكِّنٍ في مكان علو، ولا أسفل، ولا غيرها، ولا يجري عليه زمانٌ كما يتوهمه المشبهةُ والمجسِّمة والحلولية))[1].

ثم قال في (فصل المسائل الملحقة) بعد أن أنهى شرحَه ما نصه: ((وقد ذكر الشيخُ أبو معين النسفيُّ إمامُ هذا الفن في "التمهيد" له من أنّ المحققين قرروا أن رفعَ الأيدي إلى السماء في حال الدعاء تعبُّدٌ محضٌ، قال الشارحُ العلامة السِّغْنَاقي: هذا جوابٌ عمّا تمسَّكَ به غلاةُ الروافض واليهود والكرّامِيَّة وجميعُ المجسِّمَةِ في أن اللهَ تعالى على العرش))[2].

وقال أيضاً بعد أن نفى وقوع الرؤيا بالبصر في الدنيا لغير نبينا ﷺ ما نصُّهُ: ((فمن أظلم ممن كذب على الله، وادعى ادعاءً معيناً مشتملاً على إثبات المكان، والهيئة، والجهةِ من مقابلةٍ وثبوتِ مسافةٍ، وأمثالِ تلك الحالة، فيصير كافراً لامحالة))[3].

وفي كتابه "مرقاة المفاتيح" ينقل عن جماعةٍ من السلف تكفيرَ معتقدِ الجهة، وينقل تصريحَ الحافظ العراقيِّ بذلك، وأنه قولُ أبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعريِّ والباقلانيِّ، والله أعلم .

---

[1] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /٥٧/.

[2] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧٢/.

[3] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٨٥/.

٢٥. الإمامُ العلامةُ القاضي كمالُ الدين أحمدُ بنُ حسن بنِ سنان الدين البياضي السَّبنَويُّ الحنفيُّ، نصب للقضاء بمكة سنة «١٠٨٣» هـ رحمه الله.

يقول هذا الإمامُ في كتابه "إشارات المرام من عبارات الإمام":((..(ولا حدَّ له) فإن إحاطةَ الحدود والنهاياتِ في الأجسام بواسطة الكمِّيَّات))[١].

ويقول في المرجع نفسه: ((وكيف كان في (أين) ؟ ولا جهةَ في الأزل؛ لأن الجهاتِ من خواصِّ الأجسام المُحدَثَة))[٢].

ويقول أيضاً: ((والجهة اسمٌ لمنتهى مأخَذ الإشارة، ومقصَدِ المتحرِّكِ، فلا يكونان إلا للجسم والجسماني، وكلٌّ ذلك مستحيلٌ - أي: على اللهِ -))[٣].

٢٦. العلامةُ الفقيهُ عبدُ الغني الغنيميُّ الميدانيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٢٩٨» هـ رحمه الله تعالى، صاحبُ "اللباب في شرح الكتاب" من الكتب المشهورة والمتداولة.

يقول في "شرحه على العقيدة الطَّحَاوِية": ((تَنَزَّهَ عن جميع المحدَثاتِ من (الحدودِ والغايات)، أي: الأبعادِ المحدودةِ والنهايات))[٤].

ويقول فيه أيضاً: ((...(ولا تحويه الجهاتُ السِّتُّ) إذ كان قبل خلقها، وهو الآن على ما عليه كان))[٥].

٢٧. الإمامُ محمد علاء الدين ابنُ السيدِ الأجلِّ محمد أمين عابدين الحسينيُّ الدِّمَشقيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٣٠٦» هـ رحمه الله تعالى.

وعقيدتُهُ وعقيدةُ والدِهِ معروفةٌ مشهورة، ولكن البيان يقتضي ذكرُ شيءٍ منها، يقول في كتابه "الهدية العلائية" ما نصه: ((أولُ ما يُفترَضُ فرضاً عينياً على كلِّ بالغ

---

(١) "إشارات المرام من عبارات الإمام"، الصفحة /١٠٩/.

(٢) "إشارات المرام من عبارات الإمام"، الصفحة /١٩٦/.

(٣) "إشارات المرام من عبارات الإمام"، الصفحة /١٩٧/.

(٤) "شرح العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٧٣/.

(٥) "شرح العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٧٥/.

عاقلٍ ذكر أو أنثى أو خنثى، أن يعرِفَ - مُعتَقِداً بصميم قلبه على التحقيق، مُقِرّاً بلسانه للدخول في زمرة أهل التصديق - أنَّ الله تعالى موجودٌ أزلاً وأبداً، وجوداً مطلقاً، لا كوجود شيءٍ من مخلوقاته؛ لأنَّ وجودَ المخلوق مُقَيَّدٌ، لا يكون إلا في ضمن زمانٍ، ومكان، وكميّة (عدد)، وكيفيّة، ووجودُ الله تعالى مُنزهٌ عن كلِّ ذلك))[1].

٢٨. جاء في الفتاوى الهندية على مذهبِ السادةِ الحنفية التي ألفها جماعةٌ من كبار علماء الهند بإشراف المولى الهُمام العلامةِ نظام.

وتأليفها كان بأمرٍ من السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورنك زيب بهاء عالِمْ كَير، عليه وعليهم رحمة المولى اللطيف الخبير، وهي من أجل كتب الفتاوى المعتبرة وأجمعها في مذهب إمامنا الأعظم أبي حيفة النعمان رحمه الله تعالى.

جاء فيها ما نصه: ((ولو قال: الله في السماء، فإن قصد به حكايةَ ما جاء فيه ظاهرُ الأخبار لا يكفر، وإن أرادَ به المكانَ يكفر، وإن لم يكن له نِيَّةٌ كَفَرَ عند الأكثر، وهو الأصحُّ، وعليه الفتوى))[2].

٢٩. الإمامُ الحجةُ والمحقق الفذُّ المحدث محمد زاهد بنُ الحسن الحلميُّ الكوثريُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٣٧١» هـ رحمه الله تعالى.

وكيلُ المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية، وبقيةُ السلف الذي أحيا الله به السنةَ كما يقول العلامةُ أبو زهرة رحمه الله تعالى. والقائلُ عن نفسه كما في "مقالاته": ((أما الكوثريُّ فهو -ولله الحمد- ناصع الجبين، جبانٌ رعديد، لايجترئ على تخطي حدودِ ما أنزل الله تعالى في ذاته وصفاته وأحكامِ شريعته، ولكنه بطلٌ كرار، حنيفيٌّ حنفيٌّ،يَهدُّ الأصنامَ كبيرها وصغيرها، ويسحقُ رؤوسَ

---

[1] "الهدية العلائية"، خاتمةُ الكتاب، القسمُ الأول في (المسائل الإلهيات)، الصفحة /٤٢٦/.

[2] "الفتاوى الهندية"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٥٩/.

عُبَّادها بمقامع الحجج من الكتاب والسنة والمعقولِ مادام له عِرقٌ ينبض،وكـتاباتُهُ لاسيماالرد على نونية ابنِ القيم دواءٌشافٍ للمرضى بداءِالتجسيم والوثنية))[1].

كـان رحمـه الله تعـالى حربـاً علـى المجسـمة، فَـضَحَهم وأقـضَّ مـضاجِعَهم، والطاعنُ في معتقدِهِ إنما يطعنُ أولاً بإمامه الأعظم، وثانيـاً بأصـحابه الأجلَّـةِ، وثالثـاً بكلٍّ من ذكرتُهُم من الأئمة الأعلام؛ لأنـه لا يخرجُ عنهم في شيءٍ مما دانـوا بـه لله، فـلا تلتفتْ إلى أولئك المغرضين الذين لا يرتقون إلى بعضٍ من دركـه وفهمـه فـضلاً عن زهده وورعه وتبحرِهِ الواسع والعجيبِ في العلوم النقلية والعقلية، واسألْ عنـه الإمامَ مصطفى صبري تعرفْه، وانظر ما قاله فيه العلامةُ أبو زهرة والإمـام المحـدث البَنُوريُّ، واسمع ما يقوله محدِّثُ الديار المغربيـة العلامـةُ عبـد الله بـنُ الـصديق الغُماريُّ في كـلمته التي وجَّهها إلى بكر عبد الله أبو زيد وسماها "بيني وبـين الـشيخ بكر": ((ثم مما أسفَّ فيه الشيخُ بكر حملته العدوانية على فضيلة الأستاذ المحققِ والعلامة الـشيخ محمـد زاهـد الكـوثريِّ رحمـه الله، ونحـن وإن عبنـا عليـه تعـصبَه للمذهـب الحنفيِّ لكراهتنا للتعصب المذهبيِّ، فإنـا نَقدُر له علمَـه وفـضله، ونعتـبرُهُ وحيدَ عصره وفريـدَ دهره في كـثرةِ الاطلاع وسعة المعلومات، وانتصابه للـدفاع عـن العقيدة وتنقيتها مـن أوضار التَّمسلُف، ويكفي في فضله أنـه رجلٌ مجاهد، فـرَّ بدينـه من بلده، وتخلى عن وظيفته في وكالة المشيخة العثمانية، وعاش لعلمه ودينه فقيراً زاهداً عفيفاً، عُرِضـتْ عليـه الوظـائفُ والمراتـب فلـم يقبلـها، وكـم سـاعد أناسـاً

---

[1] "مقالات الكوثري"، الـصفحة /٤٠٩/، "الـصراع الأخـير بـين الإسـلام والوثنيـة". و"مقالاتــه" جمعهـا تلميذُه أحمد خيري، وهي من الكتب التي كسَرَ فيها شوكةَ المجسمة، بالإضافة إلى ردِّه على نونيـة ابـنِ القيم المسمى بـ"تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم" وهو حاشيةٌ كبيرة على كتاب الإمام تقيِّ الدين السبكي المسمى بـ" السيف الصقيل في الرد على ابن زَفِيْل" وأنا أنصح بقراءته، وكـذا تعليقاتـه على"الأسماء والصفات"للحافظ البيهقيِّ،وعلى"دفع شبه التشبيه"للحافظ ابنِ الجوزيِّ،وغير ذلك كثير.

في طبع الكتب وتحقيقها من غير أن يأخذَ على ذلك أجراً ، وهو لم يأكلْ بعلمه قط[1] وهذه فضيلةٌ لا توجد عند أحدٍ من علماء العصر))[2].

فأين هذا الإنصافُ مما يذكره الطعانون واللعانون من التبديع والتفسيق والشتم والإقذاع الذي ورثوه من كبرائهم فالله حسيبهم .

---

[1] اسمع هذا وقارنه بما جرى بين الألبانيِّ والشاويش من خلافات على الدرهم والدينار، حتى تدخلتِ المحاكمُ بينهم وفُضح أمرهم ، وكنتُ سألتُ بشير محمد عيون - صاحبَ دار البيان والقائمَ على تحقيق كتب ابنِ قيم الجوزية - عن مدى صحة نسبة "الكتاب المفتوح" لمؤلفه محمود مهدي الإستانبوليِّ الذي كتبه لشيخِهِ الألبانيِّ، والذي ضمَّنَهُ ألواناً من المهاتراتِ والفضائحِ والشتائم ، فقال لي: ((ما جرى أكبر من ذلك بكثير، كانوا كلما اختلفوا تشاتموا وتسابوا (من الزنار ونازل) بما لايُذكر حياءً، ومع ذلك فالألبانيُّ له فضلٌ علي)).

وكان من جزاء محاربتهم لأولياء الله ومعاداتهم لأهلِ الحقِّ أن سلطهما الله على بعضِهما، فقال كلُّ واحدٍ منهما في الأخر ما كان يقوله في الكوثريِّ.

ولك أن تنظر في مقدمة سنة ابنِ أبي عاصم وتعليقِ الشاويش عليها، الطبعة الرابعة سنة «١٩٩٨» م للمكتب الإسلامي، حيث وصفَ شيخَه الألبانيَّ بالوهم في مواضع كثيرة خلا الغفلة عن مئات الأخطاء التي رمى بها غيرَهُ وهو في ذلك ظالمٌ لنفسه ولغيرِهِ لكونه مخالفاً للواقع وطبائع الأمور، وفي الصفحة /٧/: (أنه غصب الحقوق، ولم يرض بحكم الله، فاحتكم إلى القضاء بدايةً واستئنافاً وتمييزاً، ومع ذلك حكم عليه القضاء بخلاف ما يتوقع ، ولزمه تسليم الحقوق، وإلقاء الجزاء القانوني عليه،لولامسامحةالمكتب الإسلامي له،وأن له أقوالاًوتسجيلاتٍ أقذع بالكلام فيهابما لايليق)

وفي هامش الصفحة /١٢٨/ يتهمه بأنه: ((احتجزَ مخطوطاتٍ ومصورات وكتباً لنا عنده من غير وجهِ حقٍّ، طُولب بها مرات، وما زال ممتنعاً عن أداء الحقوق لأصحابها)) وهذا كلُّه في آخر حياته في الثمانينات من عمره، قبل وفاته بنحو سنة واحدة، وما ذكره عنه بشير عيون فإنه كان قبل ذلك بأكثر من ثلاثينَ سنة أيام كان الألبانيُّ في الشام ، وكان المذكورُ أجيراً يعملُ عند الشاويش.

وهكذا هي حياةُ الألبانيِّ قائمةٌ على الإقذاع والشتم لكلِّ مخالفيه، فليهنؤوا بمحدِّثِ عصرهم الذي ألحقَ بأهل العلم من قاموس شتائمِهِ ما الله سائلُه عنه يوم القيامة، وإنني - والله - لأستحي من ذكر مثلِ هذا الكلام في كتاب قصدتُ فيه تنزيهَ الله تعالى وتعظيمَه، ولولا واجبُ الدعوة إلى الله، وتبليغِ الدين، وتحذيرِ المسلمين من الزائغين المنحرفين، لما عرضتُ لشيءٍ من ذلك.

[2] "بيني وبين الشيخ بكر"، الصفحة /٨٢/.

يقول الإمامُ الكوثري في تحقيقه على "الأسماء والصفات": ((ومَن أنكر أن الرحمنَ على العرش استوى فقد أنكر آيةً من الذكر الحكيم ، فيكفرُ، لكنَّ الاستواء الثابتَ له جلّ جلاله استواءٌ يليق بجلاله على مراد الله ومراد رسوله ﷺ، من غير خوض في المعنى كما هو مذهب السلف، ومنهم ابنُ مهدي، ومسلك الخلف الحملُ على المُلك ونحوِه على مقتضى اللغة، وليس في ذلك إنكارٌ للآية، فحاشاهم من ذلك، وأما حملُهُ على الجلوس والاستقرارِ فهو الزيغ المبين))[١].

صدق القائلُ: (من توسع علمه قل انتقاده)، فإنك ترى الإمامَ الكوثريَّ على مذهب أئمة السلف في معنى آية الاستواء، إلا أن أدبَه يحملُه على تقدير ما يقوله أئمةُ الخلف من وجوه لُغَوِيَّةٍ صحيحةٍ لا يخرجون بها عن اعتقادِ السلف من التنزيه الكُلِّيِّ.

ويقول أيضاً: ((وقد تواقح بعضُ متأخري الحَشَوِيَّةِ إلى حدٍّ أن ألّفَ جزءاً في "إثبات الحد والجلوس لله" سبحانه كما سبق[٢] وهو محفوظ بظاهرية دمشق، وعليه خطوطُ أناس من متأخريهم بالتسميع ، وما هو إلا رجوعٌ إلى الوثنية الأولى))[٣].

واسمُ هذا الكتاب هو "كتابِ إثبات الحَدِّ لله عزَّ وجلَّ وأنه قاعدٌ وجالسٌ على عرشه". لأبي محمد بنِ محمود بن القاسم بن بدران الدَّشتِيِّ، وهو موجودٌ

---

[١] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٢٤١/.

[٢] في التعليق رقم (١)، الصفحة /٣٣٤/ حيث قال هناك: ((وجزءُ الدَّشتيِّ محفوظٌ بظاهرية دمشق، وعليه خطوطُ كبار المجسمة المتأخرين بالتسميع ، فبعد أن تحيطَ خبراً بهذه الوثنية[أ] تشكرُ الله عزّ وجلّ على أن حفظَ لك عقلَك ودينَك)).

[٣] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٨٥/، الهامش رقم (١).

....

[أ] يريدُ بالوثنية الحديثَ التالفَ الذي يرويه هذا المبتدعُ عن رسول الله ﷺ وهو: ((إن الله لَمَّا قضى خلقَه استلقى، ثم وَضَعَ إحدى رجليه على الأخرى)) !! والعياذ بالله تعالى.

في مكتبة الأسد الوطنية برقم /٣٨٠٤/ في ثلاثين ورقة أوله: الحمدُ لله الذي حَبَّبَ إليَّ الإسلامَ والسنةَ...

وقد طالعتُ فيه فوجدتُه ينقلُ عن أمثالِ ابنِ بطة العُكبريِّ الوَضّاع، وابنِ الزَّاغونيِّ الحنبلي المجسم ، والإصطَخريِّ صاحبِ الرسالة المكذوبة على الإمام أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل، والتي فيها عباراتٌ تخالفُ ما عليه السّلفُ كما يقول شعيب الأرناؤوط، وينقل الدَّشتيُّ أيضاً عن القاضي أبي يَعلى الحنبلي الذي شانَ المذهبَ شيناً لا يغسله ماءُ البحر، وعن الدارِميِّ المبتدع الذي يجوِّزُ استقرارَ معبودِه على ظهر بعُوضة.

وإليك بعضَ ما في كتاب الدَّشتيِّ من التشبيه والتجسيم :

* وهل يكونُ الاستواء إلا بجلوس. (ورقة ٢٣/أ)
* إن الله يقعدُ على كرسيه ويتركُ مقدارَ أربع أصابع . (ورقة ٢٠/ب)
* لا بدَّ من حدٍّ لله ونهاية، ولا يُنكِرُ ذلك إلا الأغمارُ الجهال، عن ابن منده: أنه لا دينَ لمن لا يَرَى لله الحدَّ؛ لأنه يُسقِطُ من بينه وبين الله الحاجزَ والحجابَ والإشاراتِ والخطابَ. (ورقة ٥/ب)
* من قرأ حديث: (أنت الظاهرُ فليس..) ولم يُثبِتْ من خلاله الحدَّ لله، فقد ارتدَّ عن دين الإسلامِ ، ولَحِقَ بالمشركين، وكَفَرَ. (ورقة ١٣/ أ، ب).

فواجبك أيها القارئُ بعد أن تقفَ على مثل هذا الهذيان أن تؤمنَ به، وإلا فأنت جَهمِيٌّ مُعَطِّلٌ، ومُرتَدٌّ تلحقُ بالمشركين الكافرين ؟!!

أقول:

ردُّ الإمام الكوثريِّ لمثل هذه الترهات من أهم الأسباب التي جعلتْ أتباعَ ابن تيمية اليوم يطعنون به ويلمزونه بأسوأ الألقاب، وما أذكر أنني قرأتُ لواحدٍ

منهم كتاباً ذَكَرَ فيه هذا الإمامَ إلا وأتبع ذِكرَهُ بالطِّعان واللِّعَان، فإما أن تؤمنَ بهذه الخُرافات، وإلا فأنت جَهمِيٌّ مُعَطِّلٌ كوثَرِيٌّ هالِكٌ في تعصُّبِكَ[1] ؟!

٣٠. وقائمةُ الحنفيةِ طويلةٌ، لو أردتُ الاقتصارَ عليهم فقط لجاء ذلك في مجلَّدٍ كبيرٍ، وفيما ذكرناه مَقنعٌ لمن طرح العصبيةَ جانباً، وآثر الله وتنزيهَهُ على نفسه والخلق أجمعين، والمتتبِّعُ لكتبهم في الفروع والأصولِ يجدُهم مجمعين على ما نقلتُه، بل أكثرُهم ينقل الاتفاقَ على تكفيرِ المخالف، وهم أهلُ البيت وأعلمُ الناس بما فيه، فكما قيل: (أهلُ مكة أدرى بشعابها).

---

[1] وهذا ما أدركني منهم فقد لحقني من بذاءة لسانهم ، وظلمةِ جَنانهم الكثيرُ من الافتراءات والدّعايات الباطلات، كلُّ ذلك لأنهم سقطوا في المناظرات مَرَّاتٍ ومرات، وجَبنوا عن المواجهات، ولا زلتُ أدعوهم إلى الحوار وأرسلُ إليهم أفاضلَ الإخوان لذلك، وكم قصدتُهم وطرقتُ عليهم أبوابَهم ، ولكنهم على عادتهم يعلمون أن المجالسَ تفضح الرجالَ، فيعتذرون ويشغبون من وراء الجدران، ويعتمدون في نشرِ مايُريدون على الصغار والصبيان، وهذه بضاعةُ المفلسين عندما يفقدون الحجةَ والبرهان، يقول الحافظُ أبو الفضل عبدُ الله الغُماريُّ محدثُ الديار المغربية: ((مِنَ المقرَّرِ المعلوم : أن الشخصَ إذا ضَعفَ في ميدان المناظرةِ احتجاجُه، واختلَّ برهانُه، ولم يسعفه بيانُه، ووجد مناظرَه قويَّ الحُجّة، صحيحَ البرهان، واضحَ البيان، لم يجد سبيلاً لمقاومته إلا أنْ يهجرَهُ، ويُوصِي أصحابَه بهجرِه، حتى لا يتأثروا بحسن منطقه فينضموا إليه)).

بطر عقيدة ابن تيمية في الحدود

تعالى الله عن ذلك

والآن وبعد أن علمتَ مرادَ الإمام الطَّحَاوِيِّ مِن الحدود والغايات، ونفيَهُ لذلك من خلال ما بسطتُه لك من فهم أئمة مذهبه الأعلام، تعال لأنقلك إلى بيت القصيد، إلى أبي العباس أحمد بنِ عبد الحليم بن تيمية الحَرَّانيِّ المتوفى سنة «٧٢٨» هـ، لترى فهمَه لهذه المسألةِ[1]، وتَعلمَ مدى التزامه بالكتاب والسنة، وأخذِه عن سلف الأمة، ثم تقفَ على عقيدته كما يحكيها عن نفسه من خلال ما أبسطُه لك من كلامه، والله يهدينا سواء السبيل.

يرى ابنُ تيمية أن الحد هو ما يتميَّزُ به الشيءُ عن غيره في صفته وقَدرِه[2]، فيقال: هذا حدُّ الإنسان، وحدٌّ كذا، وهي من الصفاتِ المميِّزَةِ له. ويقال: حدُّ الدار والبستان، و هي جهاته وجوانبِه المميِّزَةِ له، وهذا المعنى الثاني عنده أشهرُ في اللغة والعرف العام؛ لذلك فهو يصفُ اللهَ بكلا المعنيين، وينسبُ ذلك كذباً للسلف وللإمام أحمدَ بنِ حنبل خاصةً.

ثم لَمّا رأى ابنُ تيمية أن الإمام أحمدَ ينفي الحدَّ عن الله كما هو ثابتٌ عنه، جعل هذا النفي الواردَ عن الإمام أحمد روايةً ثانيةً عنه، فصحَّحَ الروايتين وجمعَ بيهما بزعمه كما يلي:

حيث جاء نفيُ الحدِّ عن الإمام أحمد، فمعناه أنه نفى تحديدَ الحادِّ له وعلمَه بحده، أي: إن الخلق لا يعلمون حدودَ الله.

---

[1] وقد بَيَّنَ عقيدةَ ابنِ تيمية في معنى الحدود وشرحَ قولَه في ذلك بما لا مزيد عليه الأستاذُ الفاضلُ سعيد بنُ عبد اللطيف فودة - حفظه اللهُ تعالى - في كتابه القيم "الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية"، الصفحة /٢٠٧، فما بعدها/ فليراجع هناك.

[2] والقَدرُ عند ابنِ تيمية هنا معناه الحَجمُ والكَمِّيَّةُ.

وحيث جاء إثباتُ الحدِّ عن الإمام أحمد فمعناه أن الله محدودٌ في نفسه.

إذاً الحدودُ عند ابن تيمية ثابتةٌ لله، وهي نهايات الله وجوانبُهُ المحيطةُ به، وهذا المعنى يؤكِّدُهُ ابنُ تيمية ويسوقُهُ رداً على القاضي أبي يعلى[1] الذي ينقلُ هاتين الروايتين عن الإمام أحمد، ويذهبُ - أبو يعلى - في الجمع بينهما مذهباً آخر

---

[1] هو القاضي أبو يعلى محمد بنُ الحسين بن محمد بن خلف الفرّاء البغداديُّ الحنبليُّ المتوفى سنة «٤٥٩» هـ. يقول المؤرخ ابنُ الأثير المتوفى سنة «٦٣٠» هـ في كتابه "الكامل في التاريخ" (٨/ ٣٧٨) في أحداث سنة «٤٥٩» هـ ما نصه: ((وهو مصنِّفُ كتاب الصفات، أتى فيه بكلِّ عجيبة، وترتيبُ أبوابه يدلُّ على التجسيم المحض، تعالى الله عن ذلك، وكان ابنُ التَّميمِيِّ الحنبليُّ يقول: (لقد خَرِئَ أبو يعلى على الحنابلةِ خريةً لا يغسلُها ماءُ البحر)..))، وهذه العبارةُ ثقيلةٌ لا نرتضيها، وما نقله الحافظ ابنُ الجوزيِّ الحنبليُّ المتوفى سنة «٥٩٧» هـ عنه أكثر قبولاً، وهذا لفظُهُ كما في "دفع شبه التشبيه" الصفحة /١٠٢/: ((لقد شان المذهبَ شيناً قبيحاً لا يُغسلُ إلى يوم القيامة)).

يقول المؤرخ ابنُ الأثير في كتابه "الكامل في التاريخ" (٨/٢٢٨) في أحداث سنة «٤٢٩» هـ ما نصه: ((وفيها أنكر العلماءُ على أبي يعلى ابنِ الفراء الحنبليِّ ما ضمَّنه كتابَه من صفات الله سبحانه وتعالى المشعِرةِ بأنه يعتقدُ التجسيم ، وحضر أبو الحسن القزوينيُّ الزاهد بجامع المنصور، وتكلم في ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً)).

ويقول الإمام أبو بكر بنُ العربي المالكيُّ في كتابه "العواصم من القواصم "، الصفحة /٢٠٩/ ما نصه: ((وأخبرني من أثقُ به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بنَ الحسين الفراءَ رئيسَ الحنابلة ببغداد كان يقول إذا ذُكِرَ اللهُ تعالى وما وَرَدَ من هذه الظواهرِ في صفاته، يقولُ: (ألزموني ما شئتُم فإني ألتزمُهُ إلا اللحية والعورة)...)) تعالى الله عن ذلك.

والقاضي أبو يعلى فقيهٌ كبير، بل كان رئيسَ الحنابلة وفقيهَهم في عصره، وهو على ما يُوجدُ في كلامه من ضلالٍ مبين، إلا أن له في مواضع من كتبه بعضُ كُليمات قد تحسب له، نعم فيها ضَعفٌ، ولكن القلبَ ربما يطمئنُّ إليها، ويمكن أن نتكلَّفَ حملَهَا على محامل حسنة تغليباً لحسن الظن، فقد ذكر عنه ولدُهُ القاضي أبو الحسين محمد في كتابه "طبقات الحنابلة" (٣/ ٣٩٢) أنه قال: ((وقد قال الوالد السعيد:...وكلُّ ما يقع في الخواطر من حدٍّ أو تشبيه أو تكييف فالله سبحانه تعالى عن ذلك، والله ليس كمثله شيء، ولا يُوصف بصفات المخلوقين الدالة على حَدَثِهم ، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغيُّرِ من حالٍ إلى حال، ليس بجسم ، ولا جوهر، ولا عَرَضٍ، وأنه لم يزل، ولا يزال..)). وذكر في الصفحة /٣٩٤/: أنه ألّفَ عدة أوراق في نفي الجسمية عن الله، وقال: لا يجوز أن يُسَمَّى اللهُ =

غير الذي ذهب إليه ابن تيمية، فكيف جَمَعَ بين الروايتين ؟

جمع أبو يعلى بين رواية إثبات الحد لله ورواية النفي كما يلي:

حيث جاء إثباتُ الحدِّ عن الإمام أحمد، فالمرادُ ما حاذى العرشَ من ذاتِ الله، فهو حدٌّ له وجهة.

وحيث جاء النفيُ عن الإمام أحمد، فالمراد ما عدا الجهة المحاذية للعرش؛ لأن العرشَ محدود، فجازَ أن يُوصف ماحاذاه من ذات الله بالحد، أما ما عدا جهة العرش، فالله مارٌّ إلى غير نهايةٍ في الميمنة، والميسرة، والفوق، والأمام، والخلف، وليس محدوداً في ذلك بحدٍّ.

وابنُ تيمية يردُّ هذا التفسيرَ في الجمع بين الروايتين، ويرى أن الله تعالى ليس محدوداً من جهة التحت فحسب، بل يجعله محدوداً من سائر الجهاتِ السِّتِّ من الفوق، والتحت، والميمنة، والميسرة، والأمام، والخلف، وبذلك يكون الله محوزاً، وقد سَلَّمَ هذا المعنى، وقال به، فالحيِّزُ عنده هو جوانبُ الله المحيطةُ به، ونهاياتُه وحدودُه الداخلةُ في مُسَمَّى ذاتِه، ويزعم أن هذا أبلغُ في كماله تعالى.

وعليه فالحَيِّز المنفيُّ عن الله بزعمه واحدٌ فقط، وهو أن يحيطَ بالله شيءٌ من مخلوقاته، وإذا سألتَهُ: لماذا هذا الحيِّزُ منفيٌّ عنه تعالى ؟!

يقول لك: لأن الله أعظمُ وأكبر[1] من خلقه ! كيف ؟ وقد وسع كرسيُّه السمواتِ والأرض؛ ولأنه ثبتَ مُباينَتُهُ لخلقه في الكتاب والسنة من جهتين: مباينتُه بالصفة، وتسمّى المباينةَ بالحقيقة أو الكيفية.

= جسماً، ومن اعتقدَ أن الله جسمٌ فهو كافرٌ، ونقل عن الإمام أحمدَ أنه قال: لا يُوصف الله بأكثرَ مما وَصَفَ به نفسَهُ.

وأبو يعلى هذا غيرُ الإمام الحافظِ المحدثِ الثقة الثبتِ أبي يعلى الموصليِّ صاحبِ المسندِ المتوفى سنة «٣٠٧» هـ فَلْيُتَنَبَّه.

[1] طبعاً مرادُه: أعظمُ وأكبر من حيثُ الحجمُ؛ لأنه لا خلافَ بينه وبين أهلِ السنة في أن الله عظيمُ القَدرِ.

ومباينته بالقَدر، وتسمّى المباينةَ بالجهة أو الكميـة.
وإليك نصوصَه موثقةً أسوقُها مرتبةً كما سبق تقريرُها، والله يتولى هدايتنا.

بعضُ نصوصِ ابنِ تيمية في إثباتِ الحدود، تعالى الله عن ذلك

* النص الأول: في معنى الحد، وفيه إثباتُ الحجم لله تعالى.

قال ابنُ تيمية في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة" ناقلاً عن أهل الإثبات[1] مُقِرّاً لهم ما نصه: ((وإنما الحدُّ ما يتميَّز به الشيء عن غيره من صفته وقَدرِه كما هو معروفٌ في لفظ الحدِّ في الموجودات، فيقال: حدُّ الإنسان، وحدُّ كذا، وهي من الصفات المميِّزَة له، ويقال: حدُّ الدار والبستان، وهي جهاتُه وجوانبُه المميِّزةُ له، ولفظ الحدِّ في هذا أشهرُ في اللغة والعرف العام ونحوِ ذلك، ولما كان الجَهْمِيَّةُ يقولون ما مضمونُهُ: إن الخالق لا يتميَّزُ عن المخلوق ، فيجحدون صفاتِه التي تميَّزَ بها، ويجحدون قَدرَه[2]...))[3].

---

[1] المرادُ بأهل الإثبات عند ابنِ تيمية المجسمةُ أتباعُ محمد بن كَرَّام وهشام ابن الحكم المجسمان، ولا أعلمُ ما معنى أن يسوق ابنُ تيمية مثلَ هذا الكلام في الردِّ على نصٍّ للإمام الخطابيِّ يحمل بين ثناياه كلَّ معاني التنـزيه مع التوقف عند حدود ما جاء من صحيح السنة النبوية ؟!
حقُّ نصِّ الإمامِ الخطابيِّ أن يُكتبَ بماء الذهب، لا أن يُقابلَ بكلام الكرّامِيَّة الجاهلين !!
والنصُّ يأتي ذكرُهُ بطولِه عندما ننقل عن الإمام الخطابيِّ كلامَه في نفي الحدِّ عن الله تعالى، فاقرأه هناك في الصفحة /١٨٧/ من هذه الرسالة.

[2] وقد فسَّرَ لك معنى القَدر بالجوانب والجهات، ولا يمكن أن يكون خلافُه مع غيرِه في القَدرِ بمعنى العظمة؛ لأنه لا ينازعُهُ في كون الله عظيماً لا الرازيُّ ولاغيرُه من أئمة السنة.

[3] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٤٤٢/،وهذا الكتاب - أعني "بيان تلبيس الجهمية"- كتبه ابنُ تيمية رداً على كتاب "أساس التقديس" للإمام فخر الدين الرازيِّ.

* النص الثاني: في نسبة الحدِّ للسلف، وللإمام أحمدَ بشكل خاص.

قال في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة": ((وقد ثبتَ عن أئمة السلف أنهم قالوا: لله حدٌّ، وأن ذلك لا يعلمُه أحدٌ غيرُه، وأنه مباينٌ لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسنة مُصنَّفاتٌ))[1].

وقال في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة" ما نصه: ((وهذا المحفوظُ عن السلف والأئمة من إثبات حدٍّ لله في نفسِهِ قد بينوا مع ذلك أن العبادَ لا يَحُدُّونَهُ ولا يدركونه))[2].

وقد علمتَ ما معنى محدوديةِ الله في نفسه.

قال في المرجع نفسه ناقلاً عن أهل الإثبات مُقِرّاً لهم[3] ما نصُّه: ((وقد دلَّ الكتاب والسنةُ على معنى ذلك، كما تقدّم احتجاجُ الإمام أحمد لذلك، مما يدلُّ على أن الله له حَدٌّ يتميَّزُ به عن المخلوقات، وأن بينه وبين خلقه انفصالاً ومباينةً))[4].

* النص الثالث: في ردِّه على أبي يعلى جمعَهُ بين الروايتين، وبيانِ رأيه فيهما.

قال في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة" ما نصه: ((قلتُ[5]: هذا الذي ذَكَرَهُ[6] في تفسير كلام أحمد ليس بصواب، بل كلام أحمد كما قال أولاً، حيث نفاه نفى تحديدَ الحادِّ له وعلمَه به، وحيث أثبته أثبته في نفسه. ولفظ الحد يقال على حقيقة المحدود صفةً أو قَدراً أو مجموعَهُما، ويقال على العلم والقول الدالِّ على المحدود))[7].

---

[1] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الثاني، الصفحة /١٠٩/.

[2] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الثاني، الصفحة /١٦٣/.

[3] ولا شكَّ أنه يُقِرُّ، بل يعتقدُ ما يقوله، خصوصاً وهو يدَّعي الانتسابَ للكتاب والسنة والسلفِ وللإمام أحمد، وقد نَسَبَ ذلك إليهم، والحقُّ خلافُ ذلك بلا ريبٍ.

[4] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٤٤٥/.

[5] القائلُ: هو ابنُ تيمية.

[6] يريدُ: أبا يعلى.

[7] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الثاني، الصفحة /١٧٤/.

ويقول فيه أيضاً مانصه: ((فهذا الكلامُ - يعني نفي الحد عن الله - من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله يبين أنه نفى أن العباد يَحُدُّونَ الله تعالى، أو صفاتِه بحدٍّ، أو يقدرون ذلك بقَدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدَّم أنه في نفسِهِ له حدٌّ، يعلمُهُ هو، لا يعلمُهُ غيرُهُ))[1].

* النص الرابع: في ردِّه على أبي يعلى قولَه: إن الله محدودٌ من جهة التحتِ فقط دون سائرِ الجهات.

قال في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة" ما نصه: ((وأما ما ذكره القاضي من إثباتِ الحد من ناحية العرشِ فقط، فهذا قد اختلفَ فيه كلامُه، وهو قول طائفةٍ من أهل الإثبات[2]، والجمهورُ على خلافه، وهو الصوابُ))[3].

يعني أن الجمهورَ يعتقدون أن حدَّ الله مطلق - بمعنى أنه محدود من جميع جوانبه - لا يختص بجهة العرش فقط، وقد علل ذلك بأنه لو كان محدوداً من جهة العرش فقط لما كان هناك خلافٌ أصلاً؛ إذ كلُّ الناس بزعمه يعلمون أن اللهَ فوق العرش، وأن العرشَ تحت الله وحدٌّ له، لذلك فمراد أحمد بنظره هو أن الله محدودٌ من جهاته السِّتِّ.

وإليك نصَّ أبي يعلى واستصوابَ ابنِ تيمية خلافَهُ أنقلُهُ بطوله وبشاعته

[1] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٤٣٣/.

[2] سبق أن ذكرتُ بأن المراد بأهل الإثبات هنا هم الكرّامِيَّة المجسمة أتباع محمد بن كرّام، ومهما حاول المبتدعةُ أن يحكوا خلافَ ما نقول ويُلصقوا ذلك بالسلف الصالح فإن تاريخَ الفرق وواقعَ الأمر يكذِّبهم.

[3] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الثاني، الصفحة /١٧٤/، وانظر كيف يصوب ابن تيمية محدوديةَ الله لا من جهة العرش فحسب، هذا نصُّهُ واعتقادُه، فلسنا نَتَّهِمُه اتهاماً، ولا نتكلم فيه رجماً بالغيب.

كما في المرجع نفسِهِ وهذا لفظُهُ: ((قال[1]: ويجب[2] أن يُحمَلَ اختلافُ كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالتين:

فالموضعُ الذي قال: إنه على العرش بحد، معناه أن ما حاذى العرشَ من ذاته هو حدٌّ له وجهة له[3].

والموضعُ الذي قال: هو على العرش بغير حدٍّ، معناه ما عدا الجهة المحاذية للعرش، وهي الفوق، والخلف، والأمام، واليمنة، واليسرة.

وكان الفرق بين جهة التحت المحاذيةِ للعرش وبين غيرِها ما ذكرنا، أن جهة التحت تحاذي العرشَ بما قد ثبت من الدليل، والعرشُ محدود، فجازَ أن يُوصَفَ ما حاذاه من الذّاتِ أنه حدٌّ وجهة، وليس كذلك فيما عداه؛ لأنه لا يُحاذي ما هو محدود، بل هو مارٌّ في اليمنة، واليسرة، والفوق، والأمام، والخلف إلى غيرِ غاية، فلذلك لم يوصف واحدٌ من ذلك بالحد والجهة، وجهةُ العرش تحاذي ما قابلَهُ من جهة الذاتِ، ولم تحاذ جميع الذات؛ لأنه لا نهايةَ لها.

قلتُ[4]: هذا الذي جمع به بين كلامي أحمد، وأثبتَ الحدَّ والجهة من ناحية العرش والتحت دون الجهات الخمس، يخالفُ ما فَسَّرَ به كلامَ أحمد أولاً من التفسير المطابق لصريحِ ألفاظه، حيث قال[5]: فقد نفى الحدَّ عنه على الصفة المذكورة، وهو الذي يعلمُهُ خلقُهُ. والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: يقال على جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً في الجهات، بل هو خارج العالم متميِّزٌ عن خلقه منفصلٌ عنهم غيرُ داخلٍ في كلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حدٌّ لا يعلمُهُ إلا هو.

---

[1] القائلُ: هو أبو يعلى.

[2] نعوذ بالله من جعلِ المستحيلِ جائزاً ! فكيف بجعلِه واجباً ؟!.

[3] وهذا المعنى يوافقه عليه ابنُ تيمية في الوجوب.

[4] القائلُ: هو ابنُ تيمية.

[5] يريد بالقائل القاضي أبا يعلى.

والثاني: أنه على صفة يَبِينُ بها عن غيره ويتميَّزُ، فهو تعالى فرد واحد ممتنع عن الاشتراكِ له في أخصِّ صفاته.

قال[1]: وقد منعنا من إطلاق القول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا، ويجبُ أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه.

فهذا القول الوسطُ من أقوال القاضي الثلاثة هو المطابقُ لكلام أحمد وغيره من الأئمة، وقد قال[2]: إنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً في الجهاتِ، بل هو خارج العالم متميِّزٌ عن خلقه منفصلٌ عنهم غيرُ داخلٍ في كلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حدٌّ لا يعلمُهُ إلا هو، ولو كان مراد أحمد رحمه الله الحدَّ من جهة العرش فقط لكان ذلك معلوماً لعباده، فإنهم قد عرفوا أن حدَّه من هذه الجهة هو العرش، فعُلِمَ أن الحدَّ الذي لا يعلمونه مطلقٌ لا يختصُّ بجهة العرش»[3] انتهى كلامُ ابنِ تيمية بطوله وبشاعتِه.

هكذا يخوضان في ذات الله بكلِّ سذاجة وبساطة، ويُوجبان على الآخرين ويجوِّزَان كما يحلو لهما، وكأن المسألةَ في أحكام الطهارات من أبواب الفقه حتى ينقلوا الخلافَ فيها.

وما زِلتُ أعجبُ - والله - كيف يكون مثلُ هذا الحشو الفارغِ و الكلامِ النازل رداً على الإمام الرازيِّ فيما يحمل من عقلٍ كبير وقوةِ برهانٍ وتفكير ؟!.

* النص الخامس: في أن الله متحيِّزٌ في نفسه، وأنَّ ذلك أبلغُ من صفاته الذاتية.

قال في "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة": « ويقال له - أي الرازيِّ -: أتعني بالحيِّز ما هو من لوازم المتحيِّز، وهو نهايتُهُ وحدُّه الداخلُ في مسمّاه، أم تريد بالحيِّزِ شيئاً

---

[1] أي: القاضي أبو يعلى.

[2] أي: القاضي أبو يعلى.

[3] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٤٣٧/.

موجوداً منفصلاً عنه ؟ فإن أريدَ بـالحيِّزِ المعنـى الأول – وهـو مـا هـو مـن لـوازم كل متحيِّز – فإن حيِّزَه[1] داخلٌ في مُسَمَّى ذاته ونفسه وعينه، ولا نسلِّمُ أنـه ممتنـعٌ، والقَدرُ والحيّز الداخلُ في مُسَمَّى المتحيِّز الذي هـو مـن لوازمـه أبلـغ مـن صـفاته الذاتيـة))[2].

يريـدُ ابـنُ تيميـة بهـذه السفـسطةِ وهـذا التلبـيسِ أنْ يقـول: إنَّ معنـى القَـدرِ والحدِّ...إلخ أبلغُ مـن صفة العلم والحياة، ومن ثَـمَّ فالواجـب علينـا أولاً أن نـؤمن بهذا الدجلِ، وهذهِ الفلـسفة المذمومـةِ قبـل الإيمـان بـصفات الله الذاتيـةِ كـالعلم والإرادة، هكذا يزعم !!

ويقول في المرجع نفسه: ((وأمـا الحيِّـزُ فقـد يحـوز المخلـوقَ جوانبُـه وحـدودُ ذاته، وقد يحوزُه غيرُه، فمن قال: إن الباريَ فـوق العـالم كـلِّهِ يحـوزه شـيء موجـودٌ ليس هو داخلاً في مسمَّى ذاته فقد كذب، فإنَّ كلَّ ما هو خـارج عـن نفـس الله الـتي تدخل فيها صفاتُه فإنـه من العالم، ومَن قال: إن الحيِّزَ هو نفسُ حدودِ ذاته ونهاياتهـا، فهنا الحيّز ليس شيئاً خارجاً عنه))[3].

فالله على زعمه فوق العالم، ولا يحوزه غيرُه، بل هو في ذاته محـوز بحـدود ذاتـه ونهاياتِ نفسه.

ولئن سألته: لماذا تنفي عن الله أن يحيطَ بـه شيءٌ فيحوزَه ؟

فإنه يجيبك على ذلك بجوابين اثنين:

الجـواب الأول: وفيـه يقـول: ((وكـذلك لفـظ التحيُّـزِ، إن أراد أن الله تحـوزه المخلوقــات !!فــالله أعظــمُ وأكــبر، وســع كرســيُّه الــسموات والأرض))[4].

---

[1] الضمير عائدٌ على الله.

[2] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٥٤٥/.

[3] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الثاني، الصفحة /١١٩/.

[4] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٥٢/.

فـلأن الله أكـبرُ مـن العـالم لا يمكـن أن يحـوزَهُ شـيءٌ مـن العـالم، كيـف ؟ وكرسيُّه وَحْدَهُ وَسِعَ سماواتِه وأرضَه !! هكذا يزعم والعياذ بالله تعالى.

الجواب الثاني: يقول فيه ما نصه: ((وكذلك يقتضي أن يثبتَ له المباينة بالصفة التي تسمّى المباينةَ بالحقيقـة أو بالكيفيـة، أو المباينـةُ بالقـدر الـتي تـسمّى المباينـةَ بالجهة أو الكمـية، فـأن تـكون مباينَتُـهُ بهـذين أعظـمَ ممـا يعلـم مباينـة المخلـوق للمخلوق))[1].

وفيـه يقـول أيـضاً: ((وأن مباينتَـه للخلـق بـالوجهين جميعـاً - بالمباينـة بالجهـة والقَدر - أكملُ))[2].

أي: كونُ الله في جهةٍ مباينةٍ للعالم، وله مقدارٌ محدودٌ هو يعلمُهُ، هـذه المباينـة أكملُ من مباينة الله لنا بصفاته، هكذا زعم .

فابنُ تيمية يُثبت التحيُّزَ لله بمعنى وجود حَجمٍ مُعَيَّنٍ وأبعادٍ معينة في ذاته تعالى، وهذا هو أصلُ إثباتِه الجهةَ والحدَّ لله جلَّ وعزَّ، وما ينفيـه كمـا لاحظـتَ مـن خـلال كلامِهِ هو التحيُّزُ بمعنـى أن يحـيطَ بـالله غـيرُهُ مـن المخلوقـات، هـذا هـو التحيُّـزُ الممنـوعُ عنـده، أمـا لمـاذا ؟ فـالجواب: لأن الله في نظـره أعظـمُ حجمـاً مـن المخلوقات؛ لذلك يحيطُ هو بها، ولا تحيطُ هي به.

ولا يصح ثبوتُ جهة الفوق الحسيَّةِ أو المكان لله تعـالى إلا علـى أسـاس الحيِّـزِ اللازم عنه الحدودُ والنهايات، وهذا مذهبُ الكرَّامِيَّة والهِشَامية مـن المجسمة[3]

---

[1] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٩٠/.

[2] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء الأول، الصفحة /٨٨/.

[3] انظـر "مقـالات الإسـلاميين" الـصفحة /٣١، و ٢٠٧/، و"الفَـرْق بـين الفِـرَق"، الـصفحة / ٣٣٢،٣٣٣/، و"أصول الـدين" الـصفحة / ٢١٥، فمـا بعـدها/، و"الفـصل في الملـل والأهـواء والنحـل" (٣٥٧/١، ٣٨١)، و"التبـصير في الـدين وتمييـز الفرقـة الناجيـة مـن الفـرق الهـالكين"، الـصفحة / ٦٥،٦٦/، و"الغنيـة في أصـول الـدين" الـصفحة / ٧٣/،و"الإرشـاد"،الـصفحة/ ٥٨/،و"طوالـع الأنـوار"، الـصفحة / ١٦٩/،و"الجـامع لأحكـام القـرآن" (٣/ ٢٧٨). وقد سبق التعريفُ بالكرّامِيَّة أول الرسالة =

الذين يرون كما يَرَى ابنُ تيميةَ هو الآخرُ أن من نفى الحيِّزَ عن الله، ونفى عنه الجهاتِ السِّتَّ فقد جعله عدماً، لذلك ذهبوا إلى أن الله في جهةٍ حِسِّيَّةٍ من العالم وهي الفوق، وهو بهذه الجهة محوزٌ تحيطُ به حدودُ نفسِه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ويُبَرهِنُ ابنُ تيمية – تبعاً للكرَّاميَّةِ – لإثبات ذلك على النحو التالي:

العالم موجودٌ، والبارى موجود، وكلُّ موجودين لا بد أن يكون أحدُهما داخلاً في الآخر، أو مبايناً له في الجهة، وكون الباري سارياً وداخلاً في العالم محالٌ، فلم يبقَ إلا أن يكون مبايناً له بالجهة.

وكثيراً ما يأتي مثلُ هذا الكلام على صيغة سؤال هكذا: ما ثَمَّ موجودٌ إلا الخالق والمخلوق، فلما خلق الله الخلقَ، هل خلقهم داخلَ ذاته، أم خلقَهُم خارجَ ذاته ؟

يجيبُ فيقول: يمتنع أن يخلقَهُم داخلَ ذاته؛ لأنه ليس في ذاته شيءٌ من مخلوقاته، فلم يبقَ إلا أنه خلقَهُم وأوجدَهُم خارجَ ذاته، فهو مُباين[1] لخلقه بهذا المعنى، وعليه فلا بدَّ أن تكونَ مباينتُهُ لخلقه بجهة من الجهات السِّتِّ، وأليقُ الجهاتِ بالله هي الفوق..هكذا زَعَمَ ويزعُمُ المجسمة الجاهلون.

ولما كانت قواعدُ العلم والنظر لا تؤيد مشربَه، ولا تُقرُّ مثلَ هذا الكلامِ الفاسدِ، راحَ يدلِّسُ ويَقلِبُ مفرداتِ القواعدِ العقليةِ ومعانِيَهَا، فيزعُمُ تارةً أنَّ

= الصفحة /٢٧/، وأما الهِشَامِيّة: فنسبَةً إلى هشام بنِ الحكم الرافضيِّ المجسم المتوفى سنة «١٩٠» هـ ومذهبُه في التجسيم غايةٌ في البشاعة، اعتقدَ أن معبودَه ذو حد ونهاية، وأنه طويلٌ، وأنه عريضٌ عميق، ذو نور ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية، وأنه ذو لونٍ ورائحةٍ ومجسَّةٍ. انظر "مقالات الإسلاميين"، الصفحة /٢٠٧/، و"الفَرْق بين الفِرَق" الصفحة /٦٥/، و"قاموس المذاهب والأديان"، الصفحة /٢١٧/.

[1] المرادُ بالمباينةِ الانفصالُ الحسِّيُّ.

العلاقةَ بين (الداخلِ والخارج) هي علاقةُ التناقض[1] مُعَمِّياً على القرَّاء ليسلَمَ له باطلُهُ ، وتارةً أخرى يخلطُ بين المصطلحات العلميةِ في خبطٍ لا عهدَ للعقلاء به حيث يقول: ((فمن قال: لا هو مباينٌ للعالم ولا مداخل للعالم، فهو بمنزلة من قال: لاهو قائم بنفسه ولابغيره، ولا قديم ولا مُحدَثٌ، ولا متقدِّم ولامقارنٌ له))[2].

ثم هو بعد ذلك يحدِّثك أنَّ ما انتهى إليه - من إثباتِ الحدودِ والانفصالِ بالخروجِ عن العالَمِ - معروفٌ بالفطر السليمةِ على البداهة، بل هو الحقُّ الذي كان عليه الصحابةُ، والتابعون، وأئمةُ السلف، وجماهيرُ أهلِ الحديث !!

هل النسبةُ التي بين الداخلِ والخارج هي نسبةُ التناقض حقيقةً ؟

وهل صحيحٌ أن عبارة (لا داخل العالم ولا خارجه)، بمنزلةِ عبارة (لا قائم بنفسه ولا بغيره)، وبمنزلة (لا قديم ولا مُحدَث)، وبمنزلة (لا متقدِّم على العالم ولا مقارنِ له).. ؟!

قبل أن آتي على نقض هذا الكلام مُبيِّناً تهافتَهُ، دعني أعرِّفُكَ بأهم المصطلحات العلميةِ المتعلقةِ بهذا البحث، وأشيرُ بادئ ذي بدءٍ إلى أن هذه المصطلحاتِ

---

[1] وهذا نصُّه كما في "الرسالة التدمرية" الصفحة /٤٣/: ((وكذلك من ضاهى هؤلاءِ، وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، إذا قيل هذا ممتنعٌ في ضرورة العقل، كما إذا قيل ليس بقديم ولا مُحدَث، ولا واجب ولا ممكن، ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره. قالوا: هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك، والقَبول إنما يكون من المتحيِّزِ، فإذا انتفى التحيُّزُ انتفى قَبولُ هذين المتناقضين. فيقالُ لهم : علِمُ الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علمٌ مطلق....إلخ)).

وهو عين ما يقوله تلميذُه ابن القيم الذي لا يخرج عن فساد معتقد شيخه في شيءٍ ألبتة، وهذا نصه كما في "القصيدة النونية" (١٩٢/١) بشرح الهراس:

ويقال أيضاً ثانياً لو صحَّ هـ	ـذا الشرطُ كان لما هما ضدان
لا في النقيضين اللذَين كلاهما	لا يثبتان وليس يرتفعان

[2] "الرسالة التدمرية" الصفحة /٤١/.

في الحقيقة هي قواعدُ عقليةٌ ثابتةٌ لا تقبل التخلف بشكلٍ من الأشكال، ومِن ثَمَّ فهي لا تنتمي لمذهب، ولا تنتسبُ لأرض، ولا ترجع إلى فئةٍ من الناس دون غيرهم، وإنما هي قواعدُ مستقلةٌ لها من القوة في نفوذ سلطانها، وتغلغل أحكامها في الأفئدة والعقول ما تجعل كلَّ نزيه - يحترمُ نفسَهُ - يحتكم إليها للوصول إلى المعرفة الصحيحة، وبتحكيم هذه القواعدِ العقلية التي لا تقبل التَّخلُّفَ إطلاقاً يُسَمَّى الناسُ عقلاء، وبهذه القواعدِ تُربط العقولُ بمبادئ العلم ومقاييس الجدل والحوار، وتُفتح المغاليق، وتُدفعُ كلُّ الفلسفات الجانحة والنظرياتِ المتناقضة، فهي العلاجُ للمثقَلينَ بالتصورات الزائفةِ والأفكارِ التائهة، وهذا بيانٌ لبعض هذه المصطلحاتِ التي تهمنا في بحثنا هنا:

١. التضاد: نسبةٌ بين معنَيينِ وُجُوديَّينِ بحيث لا يكون بينهما اشتراكٌ في الماهيّة[١]، وبشرط أن يكونا قابلين للارتفاع والفقد معاً[٢]، ولا يمكن اجتماعُهما تحت ظلٍّ من وحدة الزمان والمكان، والموضوع والمحمول، وقيودِ الصفة، ويعبَّرُ عن ذلك كلِّه بوحدة النِّسبَةِ.

وهذان المعنيان يُسمّيان (متضادين)، والعلاقةُ بينهما تُسمّى (التضاد).

مثال ذلك: البياض والسواد. معنيان وجوديان يمكن تعقُّلُ أحدهما بالذهول عن الآخر، وهما معنيان متضادان، والعلاقة بينهما التضادُّ، إذ لا يمكن أن يلتقي ويجتمع البياضُ الناصع (كاملُ الماهية)، والسوادُ القاتمُ (كاملُ الماهية) في ذات واحدة، في لحظةٍ واحدة، في حيِّزٍ مكانيٍّ واحد، ضمن قيودٍ واعتبارات واحدة،

---

[١] نعم يَشتركان في جنسٍ أعلى كاللونيَّةِ بالنسبة للبياض والسواد، كذا علَّقَ الأستاذ الفاضلُ سعيد فودة على هذا الموضع من النسخة التي قرأها.

[٢] لا بدَّ مِن ملاحظةِ ومراعاةِ المحلِّ في هذه النسبة، هل هو قابلٌ للمَعنَيَينِ المتضادَّينِ، أم غيرُ قابلٍ؟

نعم يمكن أن يرتفعا معاً ليحلَّ محلَّهُما لونٌ ثالث (الأزرقُ مثلاً)[1].

يقول أستاذنا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: ((فلو فرضنا أن التقيا في الظاهر، ودلَّ على ذلك حسٌّ أو نحوه، فهو إما أن يكون التقاءً وهمياً، أي منفكاً عن الانضباط بالوحدات التي ذكرناها، بأن يكون التقاءً في زمانين، أو مكانين متجاورين مهما بلغا من الدقة، أو ضمن موضوعين أو محمولين مختلفين، أو مع ملاحظة قيودٍ مختلفة، أو يكونَ ذلك دليلاً على أنهما ليسا متضادَّينِ كما يتصور، بل متعاندين أو متضايفين مثلاً، وكثير ما يقع اللبس بينهما. وحصيلةُ القول أنه إذا قام التضادُّ الحقيقيُّ بين شيئين، فإن عدم إمكان اجتماعِهما في الوحدات التي ذكرناها قرارٌ بَدَهِيٌّ ضروريٌّ لامجال للريبة فيه))[2].

٢. التناقض: نسبةٌ بين معنيين أحدهما وجودي والآخر عدمي، بحيث لا يكون بينهما اشتراكٌ في الماهيّة مطلقاً، وبشرط عدم إمكان اجتماعِهما معاً، وعدم إمكانِ ارتفاعِهما معاً في شيءٍ واحد وزمان واحد، أي ضِمنَ ما يعبَّرُ عنه بوحدةِ النِّسبَةِ.

وهذان المعنيان يسمّيان (متناقضين)، والعلاقةُ بينهما تُسمّى (التناقض).

مثال ذلك: (سواد ولا سواد)، معنيان متناقضان والعلاقةُ بينهما تسمّى التناقض، ولا يوجد بينهما قاسمٌ مشترك في الماهية، فهما متعاندان، لا يمكن

---

[1] انظر "شرح المواقف"، المقصد الحادي عشر (٤/ ٨٦)، و"شرح المقاصد"، المقصد الثاني (١/ ٣٢٢، ٣٢٧)، و"طوالع الأنوار من مطالع الأنظار"، الصفحة/٩٥/، و"التعريفات"، الصفحة / ١٧٩/، و"التوقيف على مهمات التعاريف"، الصفحة / ٤٧١/، و"العقيدة والفكر المعاصر"، الصفحة /١١٢/، و"ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة"، الصفحة / ٥٤/.

[2] "العقيدة والفكر المعاصر"، الصفحة /١١٣/.

اجتماعُهما في شيءٍ واحد في زمان واحد، كما لا يمكن ارتفاعُهما معاً عن ذلك الشيء، فلا بد من وجود أو ثبوتِ أحدهما وانتفاء الآخر[1].

ومثالُ ذلك أيضاً: الوجودُ واللاوجود، فالشيءُ الواحد بالذات إما أن يكون موجوداً، وإما أن يكون غيرَ موجود. أما أن يكون موجوداً ولا موجوداً في وقت واحد فهذا غيرُ ممكن عقلاً،كما لا يمكن غيرُموجودٍ وغيرُمعدوم في وقتٍ واحد، فهما متعاندان، متى وجد الأولُ انتفى الثاني، ومتى انتفى أحدُهما ثبتَ الآخر[2].

والأصلُ في التناقض استعمالُ حرف السلب (لا) في العلاقة بين النقيضين، تقول: بصرٌ ولا بصر، حياةٌ ولا حياة، وجودٌ ولا وجود...

فـ (البصرُ واللا بصرُ) معنيان متناقضان لا يمكن اجتماعُهما في شيء واحدٍ قابلٍ، ولا ارتفاعُهما عن ذلك الشيء، فالشيءُ القابِلُ إما أن يكون بصيراً أو لابصيراً مع اتحاد الجهة والزمان والمكان.

فمتى جئنا بدلَ حرف السلب (لا) بكلمة تُؤدِّي المعنى نفسَه دون أن يكون فيها سلبٌ للنقيض، فإن علماء المعقول يطلقون عليها ما يُسَمَّى بـ (مساوي النقيض) كما في مثال: (الوجود والعدم)، فـ (العدمُ) مساوٍ للنقيض، وهو (اللا وجود)؛ لأن النقيضين هما: (وجودٌ، ولا وجود).

---

[1] "التعريفات"، الصفحة / ١٧٩/، و"طوالع الأنوار من مطالع الأنظار"، الصفحة/٩٦/، و"العقيدة والفكر المعاصر"، الصفحة / ١١٢/، و"ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة"، الصفحة / ٥٥/.

[2] ففي التناقضِ لابدَّ من ارتفاع المعنى الثاني عند ثبوت الأول، والعكسُ صحيحٌ، ومن هنا ترى كيف مَوَّهَ ابنُ تيمية حين ادَّعى أن النسبة بين الداخلِ والخارجِ هي التناقضُ، وذلك ليسلَمَ له ارتفاعُ دخولِ الله في شيءٍ من خلقه، وثبوتُ كونه خارجاً عنهم مُبايناً لهم ، وسيأتي بعدَ قليل - إن شاء الله تعالى - نقضُ ذلك، وبيانُ أن النسبة بين الدخولِ والخروج هي التضايفُ لا التناقض كما زَعَمَ.

٣. التضايف: نسبةٌ بين معنيين، بحيثُ لا يشتركان في أيٍّ من أجزاء الماهيّة، ولكنَّ عدمَ الاشتراك مشروطٌ في حالة إضافة كلٍّ منهما إلى الآخر[١].

مثالُ ذلك: (الأبوَّة والبنوَّة)، معنيان لا يشترك أحدُهما مع الآخر في أيٍّ من أجزاء الماهيّة، وإدراكُ كلٍّ منهما مرتبطٌ بإدراك الآخر، فإن أحَدَهما لا يُدرَكُ إلا مع إدراك الآخر. فالعلاقةُ بينهما هي التضايف[٢].

لاحظ قولهم : ((عدم الاشتراك مشروطٌ في حالة إضافة كلٍّ منهما إلى الآخر))، فليس بينهما أيُّ اشتراكٍ في الماهيّة إذا لاحظتَ نسبةَ الابنِ إلى الأب، ولكن إذا أهملتَ هذه النسبةَ، فإنهما قد يشتركان في ذاتِ الماهية، فالأبُ قد يكون ابناً بقطع النظر عن ابنه، والابنُ قد يكون أباً بقطع النظر عن نسبتِهِ إلى أبيه.

ومن أمثلة ذلك: (الكبير والصغير)، و (القليل والكثير)، و(الأعلى والأسفل)، و(السريع والبطيء)، و(والمتقدِّمُ والمتأخر)، و (الداخلُ والخارج)، وهكذا...

الآن وبعد أن عَرَّفتُكَ ببعض هذه القوانين العقلية الحيادية التي يجزمُ بها كلُّ عاقلٍ من غير تردُّدٍ، تعال لنناقشَ ابنَ تيمية في دعواه التناقض بين نسبتي (الداخل والخارجِ)، ودعوى أنهما بمنزلة: (لا قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا حادث، ولا متقدم على العالم ولا مقارِن له، ولا واجب ولا ممكن)، ثم ندفع بعد ذلك توهمَه للفوقية الحسيَّةِ القائمةِ على أساس الحيِّزِ والحدود، فنقول:

---

[١] فأهم قيد مُمَيِّزٍ في علاقة التضايف هو توقُّفُ فَهمِ أحدِهما على الآخر.

[٢] انظر "شرح المواقف"، المقصد الحادي عشر (٤/ ٨٦) و (٦/ ٢٧١)، و"التعريفات"، الصفحة /٨٤، ٢٥٤، ٢٧٩/، و"التوقيف على مهمات التعاريف"، الصفحة /١٨٠/، و"طوالع الأنوار من مطالع الأنظار"، الصفحة/٩٦/، و"العقيدة والفكر المعاصر"، الصفحة /١١٢/، و"ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة"، الصفحة /٥٦/.

إن العلاقة بين الداخل والخارج ليست علاقةَ التناقض كما يزعُم ابنُ تيمية، وهذه مُسَلَّمةٌ بدهية يعلمُها المبتدئون في درك المعقولات، وإنما النسبة بينهما هي التضايف أو التضاد، ولبيان ذلك لا بدَّ من تصورِ كلٍّ من معاني المفردات التالية: (العالَم ، والداخل، والخارج) ثُمَّ بعد ذلك يتأتى الحكمُ عليها؛ لأنَّ الحكمَ على الشيء فرعٌ عن تصورِه.

من هنا أبدأ مُلَخِّصاً ومُهَذِّباً ما خَطَّهُ يَراعُ الأستاذِ الفاضل سعيد بنِ عبد اللطيف فودة في نقض هذه الشبهةِ ضمن سلسلة "الكاشف الكبير عن عقائد ابن تيمية"[1]، فأقول:

أولاً: العالَم : هو عبارة عن كلِّ المخلوقات التي خلقها الله تعالى، وهذا العالَم له حيِّزُهُ، وحيِّزُه هو صفةٌ ذاتيّةٌ له، أي ليس أمراً خارجاً عنه، ولا عَرَضَاً يعرِضُ عليه ويزول، فالتحيُّزُ للعالَم صفةٌ نفسيّةٌ لعين وجودِه، فوجود العالَم موصوفٌ بالتحيُّز، كما هو موصوفٌ بالحدوث، أي أنَّ له بداية، فهو موصوفٌ بالاحتياج والافتقار إلى موجِدِه.

فلا يقال إن ههنا حيِّزاً وشيئاً آخرَ اسمُه العالَم ، ثم إن العالَم أَخذَ قسماً من هذا الحيِّز أو المكان، بل التحيُّزُ والمكان هو صفةٌ لازمة لوجود العالَم الخارجي، كما لا يتصور وجود الجسم بدون وصف التحيُّزِ، وهو الامتداد في الأبعاد.

وكلُّ هذا الكلامِ إنما كان صحيحاً؛ لأننا نفرضُ العالَمَ جسماً، وهو كذلك، فلو لم يكن جِسماً لما نسبنا إليه وصفَ التحيُّزِ.

ثانياً: الداخلُ والخارج: وهما وصفان متضايفان، لازمان، أي يمكن تعقُّلُهُما فقط إذا تَعَقَّلْنا الحيِّزَ المتناهيَ الأبعاد، والجسميةَ والمكانَ.

---

[1] انظر "نقض الرسالة التدمرية" من سلسلةِ الكاشف الكبيرِ عن عقائد ابنِ تيمية، الصفحة/ ٦٥، فما بعدها / بتصرُّف يَسيرٍ.

فنحن إذا تكلمنا على الغرفة مثلاً فإننا نرى لها حيِّزاً معيناً، وهي عينُها في حيِّزٍ معيَّنٍ من هذا الوجود الحادث، فأطراف الغرفة وحدودُها - ولنقل إن الحيطان هي حدودُها - وما تشتمل عليه وتحيط به يسمّى (داخل) الغرفة، وما لا تشمل عليه - الحيطان - ولا تحيطُ به فهو (خارجها)، ويظهر من هذا أن الداخلَ والخارج عبارةٌ عن حيِّزين وجوديين حقيقيين، فداخل الغرفة يشتملُ على الهواء وما هو موجود داخلهامن الأشياء، وهذه كلُّهَا أجسام ، وما هو خارج الغرفة فيُقصد به الحيِّزُ المحيطُ بها، والذي هو مُنتزَعٌ من سائر الأجسام التي تحيطُ بالغرفة.

والحيِّزُ المجرَّدُ عن الأجسام والمادة ليس موجوداً أصلاً، ولا ثابتاً في الخارج ؛ لأننا أثبتناه أصلاً كصفةٍ نفسيّةٍ للعالم، لا كوجودٍ مستقلٍّ بذاته، فما هو خارج الغرفة لا يقال إلا على الأجسام التي لا تحتوي عليها الغرفة، وما هو داخلُها يقال على الأجسام التي تشتمل عليها أو على حيِّزِهَا المجرَّدِ منها في الطرفين.

ولا يُتصوَّرُ الخروجُ عن الشيء أو الدخولُ فيه إلا بالتحيُّزِ والمسافة والحدودِ الثابتةِ للشيئين كما هو واضحٌ، وما كان غيرَ موصوفٍ بالتحيُّزِ ولا بالحد ولا بالجهة - لأنه ليس جسماً - لا يجوزُ وصفُهُ بالخروج والدخولِ؛ لأن الخارج والداخلَ عبارةٌ عن نِسَبٍ إضافيةٍ ثابتةٍ بين الأجسام والمتحيِّزَات، أو هي ثابتةٌ بين الموجودات بشرطِ كونها أجساماً من الطرفين.

فما ليس جسماً ولا مُتحيِّزاً لا يَثبُتُ له وصفُ الدخولِ أو الخروج .

ونلاحظ أيضاً أن الداخل والخارجَ هي أوصافٌ إضافية، أي لا تثبتُ لأمرٍ إلا بإضافته إلى أمرٍ موجود آخر من جهة اشتراكها في وصف واحد هو الجسمية أو التحيُّز التابع للجسمية. فلا يقال عن شيءٍ إنه خارجٌ أو داخل إلا إذا كان بينه وبين ما هو خارجٌ عنه أو داخلٌ فيه اشتراكٌ في وصف الجسميةِ والتحيُّزِ

والحدود، أي كلٌّ منهما يجبُ أن يكونَ محدود الأبعاد لكي يصحّ وصفهما بذلك.

فهذا الوصف اعتباريٌّ إضافيٌّ بين موجودَين، ويشترط لصحة إطلاقه كون الموجودين جسمين ومتحيِّزين، وما لم يتحقق هذان الأمران يستحيلُ إطلاقه.

فلو فرضنا العالم وحدَه موجوداً، فلا يجوز أن يقال إن له خارجاً، لأن الخارجَ يجب أن يكون أمراً موجوداً متحيِّزاً غيرَ ما هو خارجٌ عنه، ونحن فرضنا العالم موجوداً وحدَه، فلا يصحُّ في هذه الصورةِ القولُ بأن للعالم خارجاً، ولكن لو فرضنا عالَمَين كلٌّ واحدٍ منهما غيرُ داخلٍ في الآخر، فيكون الأول خارجاً عن الثاني، والثاني كذلك خارجاً عن الأول.

هذا ما يتعلق بكل من الخارج والداخل، وبه يكونُ قد اتضح أن العلاقة بينهما ليست التناقض البتة كما يدعي ابن تيمية، بل كلٌّ منهما عبارة عن وصف ثبوتي لجسمٍ بالنسبة لجسمٍ آخر، كوصف الصغير الحجم وكبيرِ الحجم، ووصف مركز الدائرة ومحيطِها.

نعم يمكنك أن تقول العلاقة بينهما علاقةُ الضدية، فتقول الخارجُ ضدٌّ للداخل؛ لاستحالة كون الشيء الواحد داخلاً في ذاتٍ معينةٍ وخارجاً عنها في آنٍ واحد، ولكن التحقيق أن يقال: إنَّ العلاقةَ بينهما علاقةٌ إضافية اعتباريّةٌ كـ (الكبر والصغر)، لا علاقةَ تضاد كـ (السواد والبياض)؛ لأن السواد والبياض مشتركان في جنس وجودي أعلى وهو اللون، ولكن الخروج والدخولَ ليسا مشتركين تحت جنس أعلى، بل هما وصفان اعتباريان، شرطُ صحة إطلاقهما تحقق التحيُّزِ للطرفين، وتحقُّقُ نسبة بينهما، وعلى كلِّ الأحوال فما كان خارجاً عن ظرفٍ مكانيٍّ معيَّنٍ لا يكون داخلاً فيه بآنٍ واحدٍ، والعكسُ صحيحٌ، كما لو قلت: (زيد أكبر من عمرو)، فلا يصح قولك عندئذ بأنَّ (عمراً أكبر من زيد)، فاجتماع الكبر والصغر معاً غيرُ صحيح، وكذلك اجتماعُ الخروج والدخول لا يصح.

إذاً هذه الأوصافُ (الخارج والداخل) لاتثبت إلا لما كان جسماً متحيِّزاً كما قلنا.

هذا ما يتعلق بتحليل معاني مفردات هذه العبارة، والآن لنتكلمْ على تركيبها، وهو قولنا: (الله لا داخل العالم ولا خارجه)، فنقول هل هذه العبارة متناقضةٌ حقاً ؟ وهل هي جمعٌ بين النقيضين كما يدَّعي ابنُ تيمية ؟

نقول: لقد تبيَّن مما سبق أن الداخلَ والخارج ليسا من النقائض؛ لأن النقيضين أحدهما سلبٌ والآخر إيجاب، وليس الأمر هنا كذلك؛ لأن كلاً من الدخول والخروج ثبوتي. وتبين لنا أيضاً أنهما إضافيان، ويصح أن تقول إنهما ضدان، والأول أولى، ولكنهما على الاحتمالين مشروطان بالجسمية والتحيُّزِ، فما لا يكون موصوفاً بأنه جسم أو في حَيِّز، لا يصحُ أن يُنسب إليه خارج جسم ما، ولا يقال أيضاً إنه داخله؛ لأن وصف الدخول والخروج مشروطٌ بالتحيُّز والجهة والحدِّ، وهذه كلُّها منفيّةٌ عن الله تعالى، ولذلك نحن عندما نقول: إنه لا داخلَ ولا خارج العالم، لا يكون قولنا تناقضاً، ولا متناقضاً باطلاً، بل هو إشارةٌ إلى أن الله لا يمكن أن يكون جسماً، وما لا يكون جسماً متحيِّزاً، لا يمكن وصفه بلوازم الأجسام كالداخل والخارج.

وكذلك لا يقال إن الله متحرِّكٌ ولا ساكن، كما لا يقال والد ولا ولد، ولا جائع ولا شبعان، ولا نائم ولا مستيقظ، ولا غير ذلك من الصفات التي لا تنسب إلا لمن يَصِحُّ له الاتصاف بإحداهما. وهو جلَّ شأنه أجلُّ من أن يُوصفَ بواحدة منها، وعدم وصفه بشيءٍ من ذلك لا يستلزمُ القول بنفي وجودِه كما يدّعي ابنُ تيمية، بل يستلزم أن وجودَه ليس مثلَ وجود المخلوقات، فلا يتصف بصفاتها اللازمةِ لها.

فإذا فهمتَ ذلك تبيَّنَ لك كثيرٌ من مغالطات ابنِ تيمية التي يدَّعي نسبتَها للسلف.

وأما زعمُه أن تركيبَ عبارة: (لا هو قائم بنفسه ولا بغيره) بمنزلة قول أهلِ الحقِّ: (لا هو داخل العالم ولا هو خارجه) فباطلٌ من القول، وانحرافٌ في الحكم على الأشياء، وإليك بيانَ ذلك:

المقصودُ بالقيام بالذات: هو عدمُ الاحتياجِ للغير، أو الاستغناءُ عن الغير في الوجود، فالله قائم بذاته، ومعنى ذلك أنه غنيٌّ عن غيره في وجوده، وغيرُ مفتقرٍ ولامُستَمِدٍّ وجودَه من غيره.

وأما القائمُ بغيره: فمعناها أنه محتاجٌ إلى غيره ومفتقِرٌ إليه في الوجود - أي لكي يوجد - فوجودُه ليس ذاتياً، بل مستمَدٌّ من غيره.

وواضح أن العبارةَ الأولى نقيضٌ للعبارة الثانية، فلو قلنا إن الله قائمٌ بذاته وقائم بغيره، لزم اجتماعُ النقيضين، ولزم اجتماعُ كون الله غنياً وفقيراً، وهذا باطلٌ كما هو واضح.

وكذلك لو قلنا لا هو قائم بذاته ولا بغيره، فهذا نفي للنقيضين، ومساو لقولنا لا هو غنيٌّ ولا فقير، والله يجبُ اتصافُه بالغنى المطلق وعدمِ الاحتياج للغير أصلاً، فنفيهما معاً إذاً يستلزمُ نفيَ وصفٍ ذاتيٍّ لله تعالى، كما أن إثباتَهما معاً يستلزمُ إثباتَ وصفِ نقصٍ ذاتيٍّ لله تعالى، وكلٌّ من اللازمين باطلٌ كما لا يخفى.

ومن هنا تفترق هذه العبارةُ من حيث معناها عن عبارة (لا داخل ولا خارج)؛ لأن هذه العبارةَ موضوعُها صفات ذاتية لا إضافية، وهي دائرةٌ بين النفي والإثبات، بينما الملحوظ أن عبارة (لا خارج ولا داخل) لا تتكلم على أوصاف ذاتية، بل إضافيةٌ وثانية لازمة عن أوصاف ذاتية، ولا يتم فهمُ الخروج والدخول إلا بين موجودين، ولكن الغنى - وهو معنى القيام بالذات - لا يتوقف إثباتُه لله تعالى على إثبات موجود آخر مفتقرٍ لله تعالى، بل الله سبحانه وتعالى منذ الأزل غنيٌّ، وهو غني قبل وجود العالم وبعد وجوده؛ لأن الغنى وصفٌ ذاتي كما سبق، لايتوقف تعقُّلُه وإثباتُه على إثبات نقيضه وهو الفقرُ.

وبهذا التحليل يتبيَّنُ لنا أن هذه العبارةَ ليست بمنزلة العبارة الأولى، ويتضح أيضاً أن قياسَ ابنِ تيمية بينهما قياسٌ باطل ومبنيٌّ على مغالطات.

وأما زعمه أن تركيبَ عبارة: (لا قديم ولا حادث) بمنزلة قولِ أهلِ الحقِّ: (لا هو داخل العالم ولا هو خارجه) فباطلٌ من القول، وانحرافٌ آخر في الحكم على الأشياء، والكلام على هذا أوضح من أن نطيلَ فيه؛ لأنَّ القِدَمَ نقيضُ الحدوث، فلا يقال: هو قديم وحادثٌ معاً ، ولا يقال: لا قديم ولا حادث، بل إما قديم أو حادث، والله سبحانه قديمٌ بلا شك.

فهذه العبارة الدائرةُ بين نقيضين لا تساوي (الداخلَ والخارج) الدائرةَ على وصفين إضافيين بقيد الجسمية. وهذا واضحٌ، فبطلان قولك: (لا قديم ولا حادث) لا يستلزم مطلقاً بطلان قولك: (لا خارج ولا داخل) كما هو ظاهر.

بقي أخيراً أن نجيبَ عن زعمه أن قولَ أهل الحق: (لا داخل العالم ولا خارجه) بمنزلة عبارة (لا مُتَقَدِّمٌ على العالَم ولا مُقَارِنٌ له)، فيقال:

التقدُّم إما أن يكون بالزمان كتقدم المخلوقات بعضها على بعض، أو بالوجود كثبوت وجوده تعالى قبل إيجاده خلقَهُ، فزيدٌ متقدم بالزمان على عمرو، ومعلوم أن الزمانَ لا يسري على الله عزّ وجلّ؛ لأن أصلَ الزمان مأخوذٌ من الحركة والتغُّير، ولا تغُّيرَ على الله تعالى، ولا حركةَ تطرأ عليه، ولذلك فالتقدُّمُ الزمانيُّ في حقِّ الله غيرُ جائز، فلا يصحُّ أن يقال: إن الله متقدِّمٌ بالزمان على العالَم ، ولا يقال كذلك: إن الله مقارِن بالزمان للعالم؛ لأن أصلَ الزمانِ باطلٌ ومنفيٌّ عنه جلَّ وعَزَّ.

وأما تقدّمُه بالوجود على كلِّ ما سواه فيجب أن نثبتَه ولا ننفيه، فنقول: وجود الله متقدِّمٌ على وجود العالم، وهذا المعنى اللازم لوصف القديم الواجب لله عزّ وجلّ، وكذلك لا ضير أن يقال: إن وجودَ المخلوقات مقارِنٌ لوجوده تعالى[1] مع

---

[1] هذا مع اعتقادنا الجازم بِسَبْقِ أَوَّلِيَّتِهِ تعالى لها، إذ كان الله ولا شيءَ معه، ثم الأشياءُ كلُّها موجودةٌ بإيجاده تعالى فهو جَلَّ وعَزَّ واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله، لا شركةَ لأحدٍ معه في الحقيقة في أمرٍ من =

ملاحظة التفاوت بين الوجودَين من حيث الوجوبُ والإمكان، فكما كان الله قبل المخلوق متصفاً بالوجود فهو موجودٌ أيضاً حالَ وجود المخلوق.

إذاً يجب أن نقول في حق الله تعالى: إنه متقدِّم في الوجود على العالم، والعالم حال حدوثه مقارِنٌ لوجود الله، وظاهر أن التقدم إذا فهمنا منه المعنى الإضافيَّ فلا يثبت إلا بتصور وجودِ العالم، ولكن بمعناه السلبيِّ الذي هو نفيُ الأولية ثابتٌ لله تعالى دون تَوَهُّمِ وجودِ المخلوقات، وأما المقارنة للعالَم فلا يمكن القولُ بها إلا بعد وجود العالم لا قبله، فليستْ هاتان العبارتان - (إنه متقدِّمٌ على العالم)، و(إنه مقارِنٌ لوجود العالم) - متضادتين، ولا متناقضتين، فلا يصحُّ أن نقيسهما بالعبارة الأولى، وهي (لا خارج العالم ولا داخلَه) كما فعل ابنُ تيمية.

بل هاتان العبارتان تثبتان معاً حالَ وجودِ العالم، ولا يلزم أيُّ محذور، إذا قصدنا بالتقدُّمِ والتقارن في الوجود، وأما لو اعتبرنا التقدُّمَ الزمانيَّ فلا.

وأما نفيهما معاً، فعلى القول بأن التقدُّمَ سَلبُ إضافةٍ فهي صادقةٌ قبل وجود العالم ، وأما نفي التقارن فهو ثابتٌ قبل وجود العالم أيضاً، وإنما جوزنا ذلك مع فرض عدم وجود العالم؛ لأن النسبة الخارجيةَ بين الله والعالم غيرُ ثابتةٍ؛ لعدم وجود العالم، فهما منفيان لانتفاء موضوعِ العالَم .

ولهذا فلا إشكال في نفي هاتين العبارتين معاً في هذه الحال.

وأما حالَ وجود العالم، فهما ثابتتان معاً أيضاً.

= الأمور أصلاً، لا في الوجود ولا في غيره، فالمناسبةُ اسمية والمشاركةُ لفظية، إذ وجودُنا به تعالى لا معه، فَذِكرُ مقارنة وجوده تعالى لوجود الحادثات هنا ليس على إطلاقِه، ولكن لحاجة مُقارعةِ الخصم ؛ إذِ المحارَبُ مأخوذٌ بسلاح محاربِه، ومرادُ الأستاذِ الفاضلِ سعيدِ بن عبد اللطيفِ فودة في ذلك واضحٌ جداً، وإنما ذكرتُ هذا، وتصرفتُ بعبارته؛ لأنها أشكلتْ على بعضِهم ، فطَلَبَ إليَّ بعضُ أهل العلم التعليقَ؛ حتى لا يَتَوَهَّم فيها مَن ليس ذا نظرٍ.

وأما تمثيله بعبارة (ليس بقديم ولا محدَث) فهذه عبارةٌ خاطئة، لا يقول بها أحد من أهل الحقِّ، وكذلك قوله: (لا واجب ولا محدَث) فهذا أيضاً لا يقول به أحدٌ من أهلِ الحق، فالله واجبٌ له القِدَم ، مستحيلٌ عليه الحدوث، وهو جلَّ وعزَّ واجبُ الوجود لا ممكنه.

وبهذا تتبين المغالطاتِ الجمَّةَ التي وقع فيها ابنُ تيمية لينصر بدعةَ القول بالحدود والتحيُّزِ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[1].

إذاً لا يلزم من رفع وصفين إضافيين عن الله كونه معدوماً بعد تحقق وجوبِ وجودِهِ تعالى، فلا تلتفت لما يُشيعه هؤلاءِ الحَشَوِيَّةُ حيث يقولون: إذا لم يكن داخلَ العالم ولا خارجَه، ولم يكنِ فوقنا ولا تحتنا، ولا عن يميننا ولا عن شمالنا، وليس هو تعالى أمامنا ولا خلفنا، فهو إذاً معدومٌ ؟!

كذا زعموا !!

وهذا بلا شك ولا ريب زَعْمٌ باطل؛ لأن هذين الوصفين أصلاً محالان على الله، إذ هما من صفات الحادِث المخلوق، وكذا الشأن في سائر الجهاتِ، فإنها حادثةٌ مخلوقة، لا يجوز وصفُ الله تعالى بشيءٍ منها.

نقلَ العلامة مَحْمَد ميَّارة المالكيُّ في كتابه "الدر الثمين والمورد المعين" عن الإمام أبي عبد الله محمد بنِ جلال أنه سُئِلَ: هل يقال: المولى تبارك وتعالى لا داخل العالم ولا خارجَ العالم ؟

فأجابَ بأنا نقول ذلك ونجزمُ به، ونعتقدُ أنه لا داخلَ العالم ولا خارج العالم، والعجز عن الإدراك إدراكٌ؛ لقيام الدلائل الواضحةِ على ذلك عقلاً ونقلاً ، أما النقل فالكتاب والسنةُ والإجماع.

---

[1] إلى هنا ينتهي كلامُ الأستاذِ الفاضل سعيد بنِ عبد اللطيف فودة بتصرُّفٍ يَسيرٍ.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فلو كان في العالم أو خارجاً عنه لكان مماثلاً، وبيان المماثلةِ واضحٌ:

أما الأول: فلأنه إن كان فيه صار من جنسه، فيجبُ له ما وجبَ له.

وأما الثاني: فلأنه إن كان خارجاً لزم إما اتصالُه وإما انفصالُهُ، وانفصالُه إما بمسافةٍ متناهيةٍ أو غيرِ متناهية، وذلك كلُّه يؤدِّي لافتقارِه إلى مخصِّصٍ.

وأما السنة: فقوله ﷺ: (كان الله ولا شيء معه)، وهو الآن على ما كان عليه.

وأما الإجماع: فأجمعَ أهل الحق قاطبةً على أن الله لا جهةَ له، فلا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا أمام ، ولا خلف.

وأما العقل: فقد اتضح لك اتضاحاً كلياً مما مرّ في بيان الملازمةِ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والاعتراضُ بأنه رفعٌ للنقيضين ساقط؛ لأن التناقضَ إنما يعتبر حيث يتصف المحلُّ بأحد النقيضين ويتواردان عليه، وأما حيث لا يصحُّ تواردهما على المحلِّ، ولا يمكن الاتصافُ بأحدهما فلا تناقض، كما يقال مثلاً (الحائط لا أعمى ولا بصير)، فلا تناقض لصدق النقيضين فيه؛ لعدم قبوله لهما على البدلية، وكما يقال في الباري أيضاً لا فوق ولا تحت، وَقِسْ على ذلك. انتهى كلام الإمام ميَّارة بتصرف يسير[1].

وهذا في الحقيقةِ جوابُ جميع أهل الحق أهلِ السنة والجماعة، وبذلك يجزمون مُصَرِّحِينَ غيرَ ملمحين، كلُّهم قالوا: لا يوصف الحقُّ المعبود بالدخول ولا بالخروج مما يدل على التحيّز والحدود، ولا يلزم أنه معدومٌ بمجرد نفي الحيِّزِ والحدود والجهاتِ كما يتوهم ذلك المجسمةُ الذين لا يتعقَّلُون وجودَ الله إلا جسماً محوزاً تحيطُ به حدودُ ذاتِه.

---

[1] انظر "الدر الثمين والمورد المعين"، للعلامة مَحْمَد ميّارة المالكيِّ، الصفحة /٣٠/.

يقول الحافظ الكبير الإمامُ ابنُ حجر العسقلاني: ((إنا لا نُسَلِّمُ بأن القولَ بعَدَمِ الحدِّ يُفضي إلى مساواتِه بالمعدومِ بعد تحقُّقِ وجوبِ وجودِه))[1].

ثم يقال لهؤلاءِ الحَشَوِيَّةِ: قبل أن يخلقَ اللهُ العالَمَ هل كان في جهة أو مكان ؟!

الجوابُ عند أهل الحقِّ قاطبةً: لا، قولاً واحداً، فالكلُّ متفقٌ على أن المكان والجهاتِ كلُّها مخلوقةٌ، ومَن خالف فقد كَفَرَ؛ إذْ كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُه، ولم يكن شيءٌ معه.

أما على مذهب هؤلاءِ المبتدعة فكان الله محدوداً تحيطُ به جوانبُ ذاته، فالله تعالى من حيثُ ذاتُه له جهةٌ تحت وسفل، جعل خلقَه عند إيجادِهم وخلقِه لهم أسفلَ منه، هكذا زعموا، والعياذ بالله !!

وهذا ظاهرٌ من خلال ما قرأتَ من نصوصِهم ، فهم يعتقدون ذلك، ويستشهدون له بما رأيتَ من كلامِهم .

يقول الحافظ المحدِّثُ اللُّغَويُّ الفقيه السيد محمد مرتضى الزَّبيديُّ الحنفيُّ - شارحُ "القاموس المحيط" - في تقرير ذلك ما نصه: ((والذي يدحضُ شبهَهم أن يقال لهم : قبل أن يخلق العالَمَ أو المكان، هل كان موجوداً أو لا ؟

فمن ضرورة العقل أن يقول: بلى، فيلزمُه - لو صحَّ قوله: لا يُعلَم موجودٌ إلا في مكان - أحدُ أمرين:

إما أن يقول: المكانُ والعرش والعالَمُ قديمٌ .

وإما أن يقول: الربُّ تعالى مُحدَثٌ.

وهذا مآل الجهلةِ والحَشَوِيَّةِ، ليس القديم بالمُحدَثِ، والمُحدَث بالقديم ونعوذ بالله من الحيرة في الدين.

---

[1] "لسان الميزان"، الجزء /٧/، الصفحة /٤٩، ٥٠/.

فإن قيل: نفيه عن الجهات السِّتِّ إخبارٌ عن عدمه، إذ لا عدمَ أشدَّ تحقيقاً من نفي المذكور عن الجهاتِ السِّتِّ.

قلتُ: النفي عن الجهات السِّتِّ لا يكون ذلك إخباراً عن عدمٍ ما لو كان لكان في جهةٍ من النافي، لا نفي ما يستحيل أن يكون في جهةٍ منه، ألا ترى أن من نفى نفسَه عن الجهات السِّتِّ لا يكون ذلك إخباراً عن عدمِه لأن نفسَه ليست بجهة منه.

وأما قول المعتزلة: القائمان بالذات يكون كلٌّ واحدٍ منهما بجهة من صاحبه لامحالة.

فالجوابُ عنه: هذا على الإطلاق، أم بشريطة أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما محدوداً متناهياً ؟

الأولُ ممنوع، والثاني مُسَلَّمٌ، ولكن الباري تعالى يستحيلُ أن يكون محدوداً متناهياً.

تنبيه: هذا المعتَقَدُ لا يُخَالِفُ فيه بالتحقيق سُنِّيٌّ، لا محُدِّثٌ، ولا فقيهٌ، ولا غيرُهُ، ولا يجيء قطٌّ في الشرعِ على لسان نبي التصريحُ بلفظ الجهة، فالجهةُ بحسب التفسير المتقدِّمِ منفيةٌ معنىً ولفظاً، وكيف لا ؟ والحقُّ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولو كان في جهةٍ بذلك الاعتبار لكان له أمثالٌ فضلاً عن مِثْل واحد))[1]. انتهى كلامُ الحافظِ الزَّبيديِّ.

ثم يُجابُ هؤلاءِ الحَشَوِيَّةُ بأن يقال لهم : ما دليلُكُم على أن كلَّ موجودين فلا بد أن يكون الواحدُ منهما في جهةٍ من الآخر ؟

كيف عرفتم ذلك، وما هو شاهدُكم عليه ؟

هل أدركتم حقيقةَ الله فعرفتُم أنه فوقَ، ومحدودٌ، ومتحيِّزٌ، ... لتقولوا ذلك؟!

[1] "إتحاف السادة المتقين"، الجزء الثاني، الصفحة / ١٥٢/، كتاب قواعد العقائد، الفصل الثالث، الأصل الثامن.

هذه العلومُ كمثال: معان موجودة عند كلِّ إنسان عالم، فعِلمُ الفقه غيرُ علم الهندسة كما هو معروف، ولا يُنكِرُ عاقلٌ أنهما معنيان وجوديان، فهل يستطيع أحدٌ أن يحدِّدَ جهةَ علم الهندسة من علم الفقه في المهندسِ العالِمِ بأحكام الفقه، ثم يبين لنا في أيِّ الجهات فقهُهُ عن يمين علمِ الهندسة، أم عن شمالِه، أم فوقه، أم تحته ؟!

هذا نقضٌ يَرِدُ على دعاواهم بالهدم ، إذْ وُجِدَ موجودان ليس أحدُهما في جهةٍ من الثاني. ويلزمُهم إن قالوا: إن الله فوق العرش فوقيةً حسيةً، أن يقال لهم : إن العرشَ تحت الله تحتية حسيةً ؟!

فإن قالوا: لا. تناقضوا.

وإن قالوا: نعم . ابتدعوا ما لم يردْ عن السلف، وخالفوا قولَهُ ﷺ: (أنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ).

وإن سكتوا: افتُضِحَ أمرُهُم ، وبان جهلُهُم .

وأما قولهم : إن الله خارجَ العالم منفصلٌ عنه، فيلزمهم عليه ثبوتُ المسافة بينه وبين العالم، فإن كانت المسافةُ عدميةً فقد أقرُّوا أن الله مماسٌّ ومُتَّحِدٌ بالعالم غيرُ منفصلٍ عنه.

وإن كانت المسافةُ وجوديةً فيقال لهم : يلزمكم أنها من ضمن العالم، أو هي أمرٌ غيرُ العالم ؟

إن أجابوا بالأول نقضوا ما يدَّعُون، وتناقضوا؛ لأن معنى كلامِهِم حينئذ أن الله منفصلٌ عن العالم بشيءٍ من العالم، وهذا تناقضٌ.

وإن أجابوا بالثاني تبين لكلِّ ذي عقلٍ جهلُهُم بمعاني ما يقولون؛ لأنَّ كلَّ ما سوى الله فهو من العالم وهو مخلوق[1].

ولا يَرِدُ على أهل الحقِّ أنه يلزم رفعُ النقيضين؛ لأن التناقضَ - كما سبق أن عرفناه - إنما يُعتَبَرُ حين يتصفُ المحلُّ بأحد النقيضين، ويمكن فرضُ توارُدِهما عليه، أما إذا لم يكن المحلُّ أصلاً قابلاً لهذين المتواردين، بمعنى أنه لا يمكن اتصافُه بأحدهما، فلا تناقضَ كما سبق أن مثلنا بـ (الإنسان إما بصير، أو لا بصير ((أعمى)))، فـ (البصير واللا بصير) لا يجتمعان في الإنسان ولا يرتفعان عنه، فمتى وُجِدَ الأوَّلُ ارتفع الثاني، والعكسُ صحيح؛ لأنه محلٌّ قابلٌ لهما، أما الجدار فليس ببصير ولا أعمى، فلا يَرِدُ عليه هذان الوصفان، ومن ثَمَّ فلا تناقضَ في رفع هذين المعنيين عن الجدار؛ لعدم قَبولِهِ لهما أصلاً، وقد سَبَقَ تقريرُه.

كذا ذاتُهُ تعالى لا يَرِدُ عليه أصلاً هذان الوصفان- أعني الداخلَ والخارج - إذ هو موجودٌ لا كالموجودات، جلَّ شأنُه وتعالى قدرُهُ عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وكلُّ من يؤمن بأن الله كان موجوداً ولا عالَم ولا مخلوقَ معه، يلزمُه الإيمان بموجودٍ واجبٍ لا يُوصف بأنه داخل العالم ولا خارجه؛ لعدم وجودِ العالَمِ مع الله في القِدَمِ أصلاً، وهذا حجَّةٌ على كثيرٍ من أتباع ابن عبد الوهاب من أهل العصر الذين خالفوا إمامَهُم ابنَ تيمية، وذهبوا إلى أنَّ الله كان موجوداً ولا شيءَ معه، أما ابنُ تيمية فإنه يعتقد - والعياذ بالله - قِدَمَ المفعولات، أعني سلسلةَ حوادث لا أولَ لها، فلا يَتَصَوَّرُ اللهَ موجوداً إلا ومعه شيءٌ من خلقه بحيث يكون فوقَه.

ثم هذا التخبطُ من بعضِ الوهابية عجيب ! كيف يقولون: الفوقيةُ الحسيَّةُ له تعالى على خلقه وصفُ كمالٍ، ثم يقرُّون بأن الله كان موجوداً ولا خلقَ معه ؟!!

---

[1] انظر "حسن المحاججة في بيان أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه"، الصفحة / ٤، فما بعدها /، و"الاقتصاد في الاعتقاد"، الصفحة / ١٠٠/، و"أساس التقديس"، الصفحة / ٤٩/، و"شرح المواقف"، المرصد الثاني (٨/ ٢٢)، و"شرح المقاصد" المقصد الخامس، المبحث الثاني (٣/ ٣٠).

يلزم من هذا أن الله تعالى حَدَثَ له وصفُ كمالٍ لم يكن متَّصِفاً به قبل، وأن سببَ هذا الوصف هو الخلقُ، فقَبْل وجودهم لم يكن موصوفاً بذلك، حتى إذا أوجَدَهُم اتَّصَفَ به، والعياذ بالله.

تقرير الأدلة يطول، لذا أكتفي هنا بهذا القدر المختصرِ من بسطِ عقيدة ابنِ تيمية في الحدِّ ونقضِها ، لأنتقل إلى بعض العصريين المقلِّدِينَ له من غيرِ نظرٍ ولا تحقيق.

بيان تحريف بعض المعاصرين لعبارة الإمام الطّحاوي
رحمه الله تعالى

أعود إلى عبارة الإمام أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ رحمه الله تعالى، حيث رفعَ فيها عن الله تعالى الحدود والنهاياتِ والجوانبَ، وردَّ على المجسمة الذين أثبتوا كلَّ هذه المستحيلات، فكلامه معهم خاصةً؛ إذ لا يوجد من أثبت الحدود والنهاياتِ والجوانبَ لله غيرُهُم ، وقد مرَّبك أن النفي إنما يُؤتى به عند الحاجة فيكون جواباً لمثبتِ مالا يجوز، أو يُؤتى به في مقام التعليم والتنبيه من باب (اعرف الشرَّ لتوقيه).

وكما رأيتَ وسترى أن أهلَ العلم متفقون على مراد الإمام الطَّحَاوِيِّ من نفي الحدود والغايات والأركانِ عن الله تعالى، ومع ذلك تعال معي لنقرأ تعليقةً لمفتي المملكة العربية السعودية عبدِ العزيز بن باز الذي لم يأتنا بجديد، كلُّ ما هنالك أنه يكرر ما قاله ابنُ أبي العز الحنفيُّ الذي عرفتَ حالَه، وهذا الأخيرُ بدوره يُخلِصُ الولاءَ لابنِ تيمية الحَرَّانيِّ وإن كان على غير الحق.

يقول عبد العزيز بن باز في تعليقه على متن الطَّحَاوِية عند قول الإمام الطحاوي: (تعالى عن الحدود والغايات) ما نصه: ((وهذا الكلام فيه إجمالٌ، قد يستغله أهلُ التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مرادَه رحمه الله تنزيهُ الله عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مُجْمَلَةٍ تحتاج إلى تفصيلٍ حتى يزول الاشتباه، فمرادُه بالحدود يعني التي يعلمُها البشر، فهو لا يعلم حدودَه إلا هو سبحانه...))[1]. انتهى ما أردنا نقلَه عن ابنِ باز.

---

[1] "تعليقات ابن باز على العقيدة الطحاوية" الصفحة /١١، ١٢/، فالله بزعم ابنِ باز ليس له حدٌّ واحد، كما هو مذهب بعضِ الكَرَّامِيَّةِ والهِشَامِيَّةِ المجسمين، بل له حدودٌ هو أعلم بها، تماماً كما سبق النقلُ عن إمامه ابنِ تيمية.

وهذا في الحقيقة تكرارٌ لما في شرح ابنِ أبي العز تقليداً لابن تيمية حيث قال هناك: ((.. ولكن حَدَثَ بعده – الطَّحَاوِيِّ – مَن أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فاحتاجَ إلى بيانٍ))[1].

وعلى دعوى الإجمالِ درجَ كلُّ أتباع ابنِ تيمية، فكلامُ الإمام الطَّحَاوِيِّ في نظرهم مُجْمَلٌ يحتاج إلى بيانهم ، فما بيانُهم في معنى هذا النص ؟

البيانُ عندهم ما ذكره ابنُ تيمية من عقيدة الحدِّ التي اختزلها ابنُ باز بما رأيتَ من عبارته من أن الحدود المنفيَّةَ عن الله تعالى هي فقط التي يحيطُ بها علمُ البشر؛ لأن هناك حدوداً ثابتةً في ذات الله نحن لا نعلمها، هذه الحدود الثابتةُ لله أبلغُ من صفاته الذاتية كالعلم والقدرة، هكذا زعموا.

ولا أعلمُ أين أجد مثلَ هذا الكلام في كتاب الله أو في سنة رسوله ﷺ ؟!

مَن يُصَدِّقُ هذا الكلام ؟!

وهل يُعقل أنَّ الإمام الطَّحَاوِيَّ الحافظَ المحدِّثَ الفقيهَ اللغويَّ يتكلم إلى الناس في أصول الدين، وما يتعلق بالله ربِّ العالمين كلاماً مُجْمَلاً يحتمل الحق والباطلَ يكون باباً لأهلِ الإلحاد والبدعِ ؟!

لا يكاد عجبي ينتهي من كلام هؤلاءِ القومِ ، كيف يقولون: ((مجملٌ يحتاج إلى تفصيل...، فاحتاج إلى بيان))، وقد شُهرتْ عقيدة هذا الإمام باسم (بيان عقيدة أهل السنة والجماعة) ؟!

والإمام الطَّحَاوِيُّ هو الذي يقول في أولها:

((هذا ذكرُ بيان عقيدة أهلِ السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة))

ومعنى البيان لغةً: الفصاحةُ واللَّسن، وما يتبيَّنُ به الشيءُ من الدلالة وغيرها، وبانَ يبينُ بياناً: اتضحَ فهو بَيِّنٌ، وتبيَّنَ الشيءُ: ظَهَرَ، والتبيين: الإيضاحُ، وهو أيضاً

---

[1] انظر "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز، الجزء /١/، الصفحة /٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣/.

الوضوحُ ،وفي المَثَلِ:قد بَيَّنَ الصبحُ لذي عينين؛أي: تَبَيَّنَ، وكلامٌ بَيِّنٌ: فصيحٌ.
قال ابنُ منظور: البيانُ إظهارُ المقصود بأبلغ لفظ، وهو الفهمُ وذكاءُ القلب، وأصلُهُ الكشفُ والظهورُ[1].

فهل تحترمُ عقلَك ساعةً ثم تقولُ بعد كلِّ هذا: في الكلام إجمالٌ ؟

والمعلوم عند الأصوليين أن المجملَ في التعريف: هو ما لم تتضح دلالتُهُ من قول أو فعل، فيُخرِجُون بذلك اللفظَ المهملَ إذ لا دلالة فيه، والمُبَيَّنَ إذ لا خفاء فيه.

ومن أنواع البيان نوعٌ خاصٌّ يرفع الإجمال والخفاءَ، ومن المقرر عندهم أن المُبَيَّنَ يكفي لبناء العمل عليه بخلاف المجمل فإنه لا يكفي لبناء العمل عليه[2]، وهذا من المُسَلَّمات، بل من بدهيات ألف باء علم أصول الفقه يعلمُها صغارُ الطلبة والمبتدئون فيه. فإذا كان المجملُ لا يكفي لبناء العمل عليه في الفقهيات، فكيف يُظَنُّ بهذاالإمام الأصولي العقدي اللُّغَوِيِّ أن يبني عليه أساسَ الدين ومعرفةَ الله ربِّ العالمين؟ كأن هؤلاءِ القوم عجمٌ، لا يفقهون كلامَ العرب !!

---

[1] انظر مادة (ب ي ن) في لسان العرب، والقاموس المحيط، ومختارالصحاح.

[2] المجملُ عند علماء الأصول: هو ما لا يُعقل معناه من لفظه، ويفتقِرُ في معرفة المراد منه إلى غيره، وحكمُهُ التَّوقفُ عن العمل به إلى أن يأتيَ بيانُه وطلبُه من المتكلم ، أما المُبَيَّنُ فإنه يستقلُّ بنفسه في الكشف عن المراد ولا يفتقِرُ فيه إلى غيره، ومثالُ المجمل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٤١]، وهذا على القولِ الصحيح من أن هذه الأسماءَ منقولة، فهاتان الآيتان لا يتأتى العمل بهما حتى يجيء البيان من الشارع، لأن الصلاةَ في اللغة الدعاء، والدعاء غير مراد هنا قطعاً؛ لذلك جاءت السنةُ القولية والفعلية بتفسير الصلاة وبيان عدد ركعاتها وأركانها وشروطها، وكذلك الزكاة بينها النبي ﷺ بأقواله، فحدد النصاب في الزروع والثمار وغير ذلك، إذاً لا يتأتى العمل بالمجمل ما لم يأتِ البيان.

ثم البيانُ قد يكون شافياً قطعياً فيسمَّى مُفَسَّراً كبيان الصلاة والصوم ، وربما كان ظنياً غير شافٍ فيسمى مُؤَوَّلاً كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فينتقل اللفظ من الإجمال إلى الإشكال، هذا في مسائل الفروع الفقهية حصراً، ولا أعلم كيف ساغ لهؤلاءِ أن يدَّعُوا الإجمالَ في الأصول العقَدِيَّةِ التي مبناها دائماً وأبداً على البيان والوضوح، وعلى القطع والبتات ؟!

الإمامُ الطَّحَاوِيُّ يقول لهم : (البيان)، وهم يفهمونها: (الإجمال) !!

كلُّ هذا من أجل أن يُثبتوا لله حدوداً في ذاته تبعاً لابنِ تيمية وانتصاراً له، وهم الذين يدَّعُون دائماً أنهم لايصفون الله إلا بما وصفَ به نفسَه، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ.

فأين جاء لفظ (الحدِّ أو الحدود) - التي يعلمها هو سبحانه ولا نعلمها نحن - في كتاب الله أو في سنة الرسول ﷺ الصحيحة، حتى تطلقها على الله يا ابنَ باز ؟!

ألستَ أنكرتَ على الإمام الطَّحَاوِيِّ لفظَ (القديم)، وانتقدتَه بحجة أنه لم يرد في أسماء الله الحسنى، فأظهرتَ تمسُّكَكَ بالسنة وحِرصَكَ على الوقوف عندها، مع أن الإمام الطَّحَاوِيَّ يتكلم في إثباتِ كمالات الله تعالى مخبراً أنه لا ابتداء لوجوده جلَّ شأنُه، بعيداً عن كون ما يُخبِرُ به هل هو اسمٌ أم لا ؟ فهو في وادٍ، وابنُ باز في وادٍ غيرِه.

على أنَّ كبار العلماء جوَّزُوا إطلاقَ لفظ (القديم) على الله تعالى، كالإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بنِ حنبل والإمام ابنِ جرير الطبري، والحافظ البيهقيِّ والحليميِّ وغيرِهم من الأئمة الأعلام ، حتى ابنُ تيمية نفسُه أطلقَ القول بـ (القديم) على الله، وصحَّحَ معناه، وإن لم يوافق على أنه من الأسماء كما في "منهاج السنة"[1].

[1] انظر الجزء الأول، الصفحة /٣٣٩/، ويقول ابنُ تيمية في "مجموع الرسائل والمسائل"، الجزء الثاني، الصفحة /١٩٨/: ((وجوبُ وجودِه وقيوميته وقدمِه))، ويقول في الصفحة /١٩٩/: ((هذا الواجبُ القديمُ)). وقد ورد لفظ (القديم) في السنة المطهرة، روى أبو داود في سننه، كتاب الصلاة ، باب (ما يقول الرجلُ عند دخول المسجد) برقم /٤٦٥/، عن عبد الله بنِ عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال: (أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديمِ من الشيطان الرجيم . قال: أقط ؟ قلت: نعم . قال: فإذا قال ذلك قال الشيطان حُفظ مني سائر اليوم). قال الحافظ النوويُّ رحمه الله في كتابه "الأذكار" الصفحة /٦١/: ((حديث حسنٌ، رواه أبو داود بإسناد جيِّدٍ))، والحديثُ هنا في الإخبار عن الصفات، والكلام عن الصفات فرعُ الكلام في الذات كما هو معروفٌ. ولك قارئي الكريم أن تراجعَ دروسَ الأستاذ الفاضل سعيد بنِ عبد اللطيف فودة على الطَّحَاوِية، =

ثم لو كان مراد الإمام الطَّحَاوِيِّ من النفي الحدودَ التي نعلمُها كما زعم ابنُ باز لقال: ((تعالى أن ندرك حدودَه)) ، أو قال: ((تعالى عن حدود نعلمُها))، ولَكَانَ اللهُ غيرَ متعالٍ عن الحدود، بل موصوفاً بها، مع أن الإمام الطحاويَّ يقول:

((تعالى عن الحدود ؟!))

وبهذا يكون هؤلاء الحَشَوِيَّةُ قد قَيَّدُوا إطلاقَ الإمامِ الطَّحَاوِيِّ بالتَّشَهِّي والهَوَى، لا بالدليل.

فكلام الإمام الطَّحَاوِيِّ هنا كما هو ظاهرٌ عن ذات الله تعالى - بلا شك ولا ريب - لا عن علمِ البشر، وفهمِهم ، وإدراكِهم ؛ لذلك وجدتَ أتباعَه الحنفية من الشُّرَّاحِ وغيرِهم درجوا على المعنى الذي شرحتُهُ لك، ولم يشُذَّ عنهم إلا هؤلاءِ المبتدعةُ، فكلام الإمام الطَّحَاوِيِّ إليهم خاصةً دون غيرهم .

ثم إذا كان ما فهمه ابنُ باز صحيحاً فَلِمَ لم يقل كذلك: (لله نهايات وجوانب... هو يعلمها نحن لا نعلمها) أليس هذا من تمام سياق العبارة، أم على قلوبٍ أقفالُها؟!.

ومما يدلك على جهل هؤلاءِ القوم وبعدِهم عن فهم عبارة هذا الإمام أنك تجد ابنَ باز قد فصل بين قول الإمام الطَّحَاوِيِّ: ((الحدود))، وبين قوله: ((الغايات)) بـ (أما) دون أن يذكر (الواو) حرفَ العطف، ثم جعلَ يعطفُ ((الأركانَ والأعضاءَ والأدوات)) على ((الغايات)) بعد أن فسَّرَ لك الغايةَ بالحكمة.

وإليك نصَّه في ذلك بعد أن شرح الحدودَ بفهمه الباطلِ الذي رأيتَ،قال: ((وأما (الغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات) فمرادُه رحمه الله تنـزيههُ عن

= فإنه تعقَّبَ ابنَ باز وكَسَرَ حجَّتَه في غير موضع من شرحه بما يُبَيِّنُ لك ضعفَ التفكير عند هؤلاءِ القومِ، والله المستعان.

مشابهة المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم ونحوِ ذلك..))[1].

كيف يقرأ هؤلاءِ النصوصَ ويفهمونها ؟!

ثم ما علاقةُ الحكمة بما ينفيه الإمام الطَّحَاوِيُّ من معاني الجسمية القائمةِ على الحدود، والنهايات، والأركانِ، والأعضاء، والأدوات ؟!

عجيبٌ إقحامُ هذا المعنى اللطيف بين كلِّ هذه الكثائف ؟!

هل تستطيع أن تحترمَ نفسَك ساعةً ثم تفسِّرَ لنا (الغايات) هنا بأنها جمعُ غاية، وهي الحكمة ؟ لتصير العبارة هكذا:

((تعالى عن الحدود، والحِكَمِ ، والأركان، والأعضاء، والأدوات))

وهو لاشكَّ يريدُ أن يقول: ((تعالت حدودُه أن ندركَها، وحكمتُه أن تُشبه حكمتنا، وتعالى في وجهه ويده وقَدَمه أن يُشبه وجوهَنا وأيدِينا وأقدامَنا)).

أرأيتَ مثلَ هذا الفهم في غرابته وبعدِه عن الحقيقة المرةِ التي تُؤذي أصحابَهَا؟!

معلومٌ من سياق النص أن الإمام الطَّحَاوِيَّ ينفي عن الله كلَّ معاني الجسمية في عبارة هي غايةٌ في البيان والدِّقةِ، فهو ينفي أن يكون الله محدوداً له نهايات[2] في ذاته، أو أن تكونَ صفاتُه أركاناً وأعضاءً وأدوات تنتهي إلى حدودٍ في ذاتِهَا.

وهنا أسأل:أين ذهب علمُ البشر الذي ادَّعى إقحامَه أصالةً في النص حيث قال: ((مرادُه بالحدود يعني التي يعلمُها البشر، فهو سبحانه لا يعلمُ حدودَه إلا هو))[3]، وحينئذ نؤمِّلُ منه إتباعَ المعطوفات على ما أرادَهُ من التنـزيه لتصيرَ العبارةُ هكذا:

---

[1] "تعليقات ابن باز على العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /١٢/.

[2] فلا علاقة للحكمة هنا من قريبٍ ولا من بعيد، مع أننا نعتقدُ جازمين أن أفعال الله كلَّهَا لا تخرجُ عن حكم بالغة، فهو الحكيم جلَّ وعزَّ، وحكمتُهُ ليس كمثلها شيءٌ شأن ذاته.

[3] "تعليقات ابن باز على العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /١٢/.

((تعالى عن (الحدود): يعنى التي يعلمُها البشر، فهو لا يعلمُ حدودَه إلا هو سبحانه، (والنهايات): يعني التي يعلمُها البشرُ فهو لا يعلم نهاياته إلا هو سبحانه...إلى آخر الكلام))، وفي هذا التفسير من البشاعة ما جعله يفسِّرُ الغاياتِ بالحِكَم ، بعد أن فَصَلَهَا عن معنى الحدود بتدليسٍ عجيبٍ أخفى من ورائه حرفَ العطف؛ ليستقيمَ في نظر من يقرأ له ما يريدُه من فهومٍ باطلةٍ بعيدةٍ عن عقيدةِ هذا الإمامِ ، وإن كلَّفَهُ ذلك اضطراباً في الشرح ، وهروباً عن الحقائق، المُهِمُّ عنده أن ينتصر ويدافعَ عن عقائد ابنِ تيمية ولو بالتدليس والكذب، ومِن ثَمَّ فعلى القارئ أن يُرغِمَ الأنفَ ويَدُسَّهُ في التراب، ويعتقدَ دون اعتراضٍ أن هذا الدَّجَلَ هو اعتقادُ السلف، وإلا فهو جَهمِيٌّ مُعَطِّلٌ، حَقُّه أن يُضَلَّلَ ويُستتاب بعد كفرِه !!

وهكذا الشأن عند سائر النجديين أتباعِ ابن عبد الوهاب ومن على شاكلتِهم ، يلوون النصوصَ، ويخرجون بها عن حقيقة معناها هروباً من الحق الأبلج، وتعميةً على باطلهم اللجلج، فهذا الألبانيُّ كمثالٍ - ومنهجُه كما هو معروفٌ منهجُ المستريح - تراه في تعليقه على الطَّحَاوِية ينقل تقليداً من غير تحقيق ولا تعليقٍ عن محمد بنِ مانع الوهابيِّ كلاماً لا طائل تحته سوى التشكيكِ، والتَّعَالُمِ ، وإساءةَ الأدب مع الإمام الطَّحَاوِيِّ فيما قرَّرَه من عقائد السلف، وإليك النصَّ حيث قال: ((وما كان أغنى الإمام المصنف - يريد الطَّحَاوِيَّ - عن مثل هذه الكلماتِ المجملة الموهمة المخترَعةِ، ولو قيل: إنها مدسوسةٌ عليه وليستْ من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيدٍ إحساناً بالظن بهذا الإمام ، وعلى كلِّ حالٍ فالباطلُ مردودٌ على قائله كائناً من كان))[1].

---

[1] "التعليقات السلفية على العقيدة الطَّحَاوِية"، الصفحة /٨٩/، جمع وترتيب أمين مصطفى عطا الله، جمع فيها تعليقاتِ ابن باز والألبانيِّ وصالح فوزان وصدَّرَ اسمَ كلٍّ واحدٍ منهم بـ (فضيلة الشيخ العلامة) !!

ولا أطيلُ بنقض ما ذكره صالح فوزان من معانٍ باطلة، وفهومٍ سقيمةٍ، بعد أن ادَّعى الإجمالَ على عادة أسلافه، ولم يأتنا بجديد، اللهم إلا تفسيره الغاية بمعنى الحاجةِ للخلق، وقد أغربَ في ذلك، =

هكذا نقل الألبانيُّ عبارةَ ابنِ مانع دون أيِّ تعليق، وكأنَّ شيئاً لم يكن !!

أهكذا يكون شرحُ كلام الأئمة المتقدمين حاملي لواء الدين بمثل هذه السذاجة والبساطة ؟!

فهل هذا من الأمانة العلمية في شيء ؟!

أقول:

إذا كان الإمام الطَّحَاوِيُّ يتكلم إلى الناس - وهو من هو في دينه وعلمه وورعه وأمانتِهِ وإمامته - بكلامٍ مجملٍ، ومُوهِمٍ، ومخترَعٍ مُبتَدَعٍ لا أصلَ له كما تزعُمون..

وإذا كان يتكلم إلى الناس بكلام باطلٍ، يكون ذريعةً لاستغلال أهل الإلحاد والبدعِ..

ثم إذا كنتم تُظهِرُون تأسُّفَكُم على ما يقول، وتُبدُون من سقيم أفكارِكم وعَقيمِ فهمِكم ما تصحِّحُون به كلامَه كما تدَّعون..

إذا كان الأمر كذلك، فَلِمَ كلُّ هذا الاهتمامِ بهذه العقيدة ؟ ما دامتْ بالمستوى الذي تذكرون ؟!

دعوها إذاً واتركوا لغيركم أن يشرَحَها.

والحق كما ذكرتُ أول الأمر، أن هذه الفئةَ المبتدعةَ لَمَّا رأتِ الحقائق المُرَّةَ - التي بَيَّنَها الإمامُ الطَّحَاويُّ، وأكَّدَها أهلُ الحقِّ في شروحِهِم - أخذتْ على عاتقها أن تنشرَ ما بين الحين والآخر شرحاً جديداً، وتعليقاً مشوَّهاً على العقيدة الطَّحَاوِية، وذلك بهدف تضليل الناس عن حقيقة ما يدعو إليه هذا الإمامُ في كلامه

= ولك أن ترجع إلى شرحه الصفحة /٩٠/ لترى مبلغَ علمه وفهمِهِ لعبارة الإمام الطَّحَاوِيِّ، أما محمد الخميس، فإنه يُظهِرُ تأسُّفَهُ على ما صدر عن الإمام الطَّحَاوِيِّ، فيقول في شرحه الهشِّ الهزيل المسمَّى بـ "المُيَسَّر"، الصفحة /٤٠/: ((وليتَ المصنِّفَ رحمه الله لم يذكرْ هذه المصطلحاتِ الكلاميَّةَ)).

أقولُ: ليتَكم تسكتون وتُريحون.

البيِّنِ الصريح، وصرفِهِم عن مقصده ومرادِه، وذلك لما رأوا أن عقيدتَه تنقض ما بنوه على تطاول السنين من فكر التجسيم ،كما أنها صحيحةُ النسبة إلى السلف الصالح، وهم يدَّعُون الانتسابَ إليهم ، وهذا الإمام يُجِلُّونَه ويعرفون قدرَه، فإن سَلِمَ ما يقولُه عن السلف - وقد سَلِمَ - بطلَ ما يدعون الناس إليه، وفُضح أمرُهم ، لذلك أخذوا يلوون كلامَه لما يريدونه بحجة أنه أَجملَ فيه وأَبهم ، وأَبطلَ فيه وأَوهم ، فاحتاجَ إلى بيانهم وشرحِهم وتفصيلِهِم ، حتى صدَّقَهُم البسطاءُ المُغَفَّلُونَ والسُّذجُ السَّطحيُّونَ.

وقد رأيتَ ما في هذه العقيدة السلفيةِ من البرهان الساطعِ على بطلان مَذهَبِهِم ، وفَضحِ نِحلَتِهِم .

وبعد..

فالزم طالبَ الحقِّ ما تقدم شرحُه من كلام هذا الإمام ، وما فهمَهُ عنه الأئمةُ الهداةُ الأعلام ، فإنه الحقُّ الذي تُؤيِّدُهُ شواهدُ الكتاب والسنة، وهو الذي مضى عليه أكابرُ هذه الأمة.

أقوال أئمة الدِّين في تنزيه الله ربِّ العالمين
عن الحدِّ والحيِّز والجهة

وبعد أن انتهينا من عرض سريع ومُوَثَّقٍ لمذهب ابن تيمية في هذه المسألة، نرجع بك مرةً أخرى إلى ما قاله علماء الأمة، وهذه المرة لن يكونوا من الحنفية فقط، بل من غيرهم من أهل السنة؛ ليرسخ في يقينك أنَّ الإمام الطَّحَاوِيَّ رحمه الله تعالى كان يتكلم بالعربية الفصحى لا بالفارسية وغيرِها من اللغات، وأنَّ العلماءَ في تآليفهم عربٌ أقحاح لا لُكْنَةَ فيهم ولا عجمة، تراهم أدقَّ ما يكونون فهماً عند بيان عباراتِ الأئمة الأقدَمِينَ على وجهها المُستَبِينِ، وأنهم شايعوا الإمام الطَّحَاوِيَّ في بيانه، ولم يخالفوه في شيء من عقائده، ولكي تصدق ذلك أنقلُ لك نصَّ الإمام العلامة تاج الدين السبكيِّ الشافعيِّ المتوفى سنة «٧٧١» هـ رحمه الله تعالى حيث يقول في "طبقاته": « أنا أعلم أن المالكيةَ كلَّهُم أشاعرةٌ، لا أستثني أحداً ، والشافعيةَ غالبُهم أشاعرةٌ، لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال ممن لا يعبأ الله به، والحنفيةَ أكثرُهُم أشاعرةٌ، أعني يعتقدون عَقْدَ الأشعري[1]،

---

[1] الحنفيةُ جلُّهُم ماتريدية، نسبةً إلى الإمام أبي منصور الماتُرِيدِيِّ الحنفيِّ المتوفى سنة «٣٣٣» هـ رحمه الله، ومعنى قول الإمام السبكيِّ: « الحنفيةُ أكثرُهم أشاعرة » بيَّنَهُ بقوله بعد ذلك: « أعني يعتقدون عقدَ الأشعريِّ » بمعنى أنهم موافقون له في التنزيه الكُلِّيِّ لله تعالى، وفي مسالك الاستدلال التي قام عليها منهجُهُ في أصول الاعتقاد، يقول شيخُنَا الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه "العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر" الصفحة /٨٠، ٨١/ تحت عنوان (منهجان إلى مذهب واحد) ما نصه : « من هنا نعلم أن الغاية التي استهدفها كلٌّ من أبي الحسن الأشعريِّ وأبي منصور الماتُرِيدِيِّ واحدةٌ، ألا وهي الدفاع عن معتقد أهل السنة والجماعة ضد هجمات المبتدعة وأوهامِهِم ، لاسيما المعتزلة... نعم ، وقع بين الإمامينِ خلافٌ في جزئيات اجتهاديةٍ قائمة على هوامش المبادئ الاعتقادية المتفقِ عليها، وأكثرُها خلافٌ لفظيٌّ لا طائلَ منه »، فهما إماما هدى، قاما على نُصرة عقائد أهل السنة والجماعة.

لا يخرج منهم إلا من لَحِقَ منهم بالمعتزلة، والحنابلةَ أكثرُ فضلاء متقدميهم أشاعرةٌ لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعريِّ إلا من لَحِقَ بأهل التجسيم ، وهم في هذه الفرقةِ من الحنابلة أكثرُ من غيرهم ، وقد تأمَّلتُ عقيدةَ أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ، فوجدتُ الأمر على ما قال الشيخُ الإمامُ))[1] .

ويقول في كتابه "معيد النعم ومبيد النقم" ما نصه: ((وهذه المذاهبُ الأربعة - ولله الحمد - في العقائد يدٌ واحدة، إلا مَن لَحِقَ منها بأهل الاعتزال أو التجسيم ، و إلا فجمهورُها على الحقِّ، يُقِرُّونَ عقيدة أبي جعفر الطَّحَاوِيِّ التي تلقاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقَبول، ويدينون لله برأي شيخِ السنة أبي الحسن الأشعريِّ الذي لم يعارضْهُ إلا مبتدعٌ))[2] .

وهذا الكلام لم يقله الإمام السبكيُّ هكذا جزافاً، وإنما قاله عن دراية تامّةٍ هو وغيرُه من الأئمة الأعلام ، الذين يعتبر قولهم ، ويُعوَّلُ على نقلِهم .

ولا تنس بعد قراءتك لهذا النصِّ، وفهمِه أنَّ ابنَ تيمية من الحنابلة الذين لحقوا بأهل التجسيم ، وإذا كان مِن الجهلةِ مَن يُكَابِرُ، ويعتقدُ خلافَ ذلك، ويَدَّعي أنَّ هذا الكلامَ كلامُ معاصريه، فيكفيك ردَّاً عليه ماقاله الإمام أبو منصور البغداديُّ عبدُ القاهر بنُ طاهر التَّمِيمِيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٢٩» هـ الذي قال فيه ابنُ حجر: ((وقال الإمامُ الكبير، إمامُ أصحابِنا أبو منصور البغداديُّ))، وهو إمامٌ في معرفة الفُرَقَاء، صاحبُ الكتابِ المشهور "الفَرْق بين الفِرَق" .

يقول هذا الإمام الجليلُ في كتابه "أصول الدين": ((وأما جِسمية خراسان، فتكفيرُهُم واجبٌ؛ لقولهم بأن الله له حدٌّ ونهاية من جهة السفل، ومنها يماسُّ

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٣/، الصفحة /٣٧٧/. يريد بالشيخ الإمامِ والدَه الإمامَ تقيَّ الدين السبكيَّ رحمه الله تعالى.

[2] "معيد النعم ومبيد النقم"، الصفحة /٢٢/.

العرش؛ ولقولهم بأن الله محلٌّ الحوادث، وإنما يَرَى الشيءَ برؤيةٍ تَحدُثُ فيه..))[1].

إلى غير ذلك، وهذه ثلاث مسائل اكتفينا بنقلها:

أما المسألة الأولى، التي أكفرَهُم لأجلها: فقد علمتَ أن ابنَ تيمية قائلٌ بها، وزاد عليها محدوديةَ الله من سائر جهاته من الفوق، والخلف، والأمام، واليمين، واليسار، لا من السفل فقط، كما مرَّ بك.

وأما المسألةُ الثانية، وهي مماسَّةُ الله للعرش: فابنُ تيمية مُقِرٌّ لها، بل زاد على ذلك أن اللهَ يُمكِنُهُ أن يمسَّ الشياطينَ والنجاساتِ، كما سيأتي في آخر هذه الرسالة إن شاء الله[2].

وأما المسألةُ الثالثة، وهي كون الله محلاً للحوادث[3]: فكذلك قائلٌ بها، وناصرٌ لها في أكثر كتبه، فتراه ينسبُ ما يعتقده من قيامِ أبصار متجدِّدةٍ حين تجدُّدِ المرئيات في ذات الله إلى السلفِ وأهلِ الحديث - وحاشاهم -.

---

[1] "أصول الدين"، الصفحة /٣٣٧/.

[2] انظر الصفحة /٤١٩/ من هذا الكتاب.

[3] مسألةُ حلولِ الحوادث بالربِّ من أقبح مسائلِ الكَرَّاميَّةِ المجسِّمين، وهي التي نصرَها ابنُ تيمية في أكثر كتبِه، وَزَعَمَ كذباً أنها عقيدةُ السلفِ، وتبعه في ذلك وهابيَّةُ العصر على عادتِهم في التقليد الأعمى لكلِّ شُذوذاتِه، حتى جعلَهَا أحمدُ بنُ عطية الغامديُّ الوهابيُّ - الأستاذُ المساعدُ في الجامعة الإسلاميةِ بالمدينة المنورة - من أهم نتائج البحث التي وصلَ إليها في خاتمةِ كتابه "البيهقي وموقفه من الإلهيات"، وهو الذي يقول كما في الصفحة / ١٨٣/ تحت عنوان (حلول الحوادث بذات الله) ما نصه: ((وهذا الرأيُ الذي اختارَهُ ابنُ تيميةَ، وذكر أنه مذهبُ السلف، وأنه الحقُّ الذي يُؤيِّدُهُ الدليلُ الشرعيُّ والعقليُّ، هو بعينه رأيُ الكرَّاميَّةِ)).

يقول الإمام أبو المظفر الإسفرايينيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٧١» هـ في كتابه "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين" الصفحة/ ٦٦/ ذاكراً أهمَّ بدع الكرَّاميَّةِ مانصه: ((و مما ابتدعوه من الضلالات، مما لم يتجاسرْ على إطلاقِهِ قبلَهُم واحدٌ من الأمم ؛ لعلمِهم بافتضاحِه، هو قولُهُم بأن معبودَهُم محلُّ الحوادث، تَحدُثُ في ذاتِه أقوالُهُ، وإرادتُه، وإدراكُه للمسموعات والمُبصَرات..)). =

ومثالٌ على ذلك عندما ردَّ على العلامة ابنِ عقيل الحنبلي الذي ينزِّهُ اللهَ عن هذا السَّفَه، ولن أطيلَ في نقل نصِّ ابن تيمية ، ولكن أكتفي بالإشارة إلى الشاهد منه حيث قال في "مجموعة الرسائل والمسائل": ((... ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[التوبة: ١٠٥] فإن هذا يقتضي أنه سيرى الأعمالَ في المستقبل[1]... وتارةً يقول - ابنُ عقيل - بمذهب السلف وأهل الحديث[2] أن الله تقومُ به الأمورُ الاختيارية، ويقول: إنه قامَ به أبصارٌ متجددة حين تجدد المرئيات لم تكن قبل ذلك))[3].

وقد مرَّ بك أن الإمام الأعظمَ أبا حنيفة النعمان أكفر في "الفقه الأكبر" من قال بأن صفاتِ الله مُحدَثَةٌ أو مخلوقةٌ، وبذلك تعلم من أين أخذ الإمامُ البغداديُّ إطلاقه التكفيرَ على جسمية خراسان.

وهذا الإمام الجليلُ - أعني عبدَ القاهر البغداديَّ - توفي قبل أن يُولدَ ابنُ تيمية بأكثرَ من قرنين، وأنا قصدتُ إلى ذكر وفاة كلِّ عالمٍ أنقلُ عنه، وأحبُّ من القرّاءِ الكرام أن يلحظُوا ذلك ليعلموا أن علماءَ السنة والجماعة

= فعقيدةٌ لم يتجاسر على إطلاقها واحدٌ من الأمم قبل الكرَّاميَّة المجسِّمينَ، كيف يَدَّعي ابنُ تيمية أنها عقيدةُ السلف ؟!!

[1] معنى ذلك أن الله بزعمه تحدث فيه أبصارٌ متجددةٌ بتجدد المرئيات ،والعياذ بالله تعالى، يقولُ الحافظُ البيهقيُّ في كتابه "الاعتقاد والهداية"، الصفحة /١٩٢/ ما نصه: ((وبَصَرُه أزليٌّ، مُتعلِّقٌ بإدراك المرئيات عند وجودها من غيرِ حُدُوثِ معنىً فيه، تعالى عن أن يكون مَحلاً للحوَادِث، وأن يكونَ شيءٌ من صفات ذاته مُحدَثاً..)).

ويقول الإمام تقيُّ الدين السبكيُّ المعاصرُ لابنِ تيمية في كتابه "السيف الصقيل"، الصفحة /٧١/: ((وهذا هو الذي ابتدعه ابنُ تيمية، والتزمَ به حوادثُ لا أوّلَ لها.. فالذي التزمه من قيام الحوادثِ بذات الربِّ لا يُنجيه، بل يُرديه، وهذا آفةُ التخليط، والتَّطفُّلِ على العلومِ، وعَدَمِ الأخذِ عن الشُّيوخ)).

فَعَجَبٌ لمن هذا وَصفُهُ عند كبار الأئمَّةِ الأعلام ، كيف يُدْعَى بعد ذلك (شيخَ الإسلام) ؟!!

[2] لا تعجبْ كثيراً من نسبته مثل هذا الضلالِ إلى أئمة السلف، فسوف يأتي من هذا الشيءُ الكثيرُ.

[3] "مجموعة الرسائل والمسائل"، الجزء الأول، الصفحة / ٤٠٩، ٤١٠/.

إنما قصدوا في نفيهم لمعاني الجسمية عن الله من الحدِّ والجهة والحيِّزِ المجسمةَ ليس غير؛ لذلك ذمُّوهم وأكفرُوهم، وهذا هو حكمُهم عند كبار أهل السنة والجماعة، قبل أن يخرج ابنُ تيمية من ساحة العدم، ويشمَّ رائحةَ الوجود هو وأتباعُه.

وبإمكانك أن تعيدَ النظر فيما قرأتَهُ مما نقلتُهُ لك عن علماء القرون السابقة لعهد ابنِ تيمية، وتُمعنَ البصرَ فيما سأنقلُهُ؛ لتعلمَ أنهم إنما يخاطبون من وراء نفيهم لهذه المعاني فئتين اثنتين من الناس:

أولاً وبالذات: الكَرَّامِيَّةَ المجسِّمةَ.

ثانياً وبالعَرَض: مَن لحق بهم من جهلة الحنابلة، وبعضِ أهل الحديث.

وهذا أوان الشروع في نقل أقوالهم مُوثِّقِينَ كلَّ ذلك، مُتوكلين عليه سبحانه وتعالى، فإنَّه نِعمَ المولى ونِعمَ الوكيل.

١. الإمام السلفيُّ المبجل أبو عبد الله أحمدُ بنُ حنبل بن هلال بن أسعد الشيبانيُّ المَروزِيُّ البغداديُّ المتوفى سنة «٢٤١» هـ رحمه الله تعالى.

نَقَلَ نفيَه للحدود عن الله تعالى رئيسُ الحنابلة في وقته أبو الفضل التَّمِيمِيُّ المتوفى سنة «٤١٠» هـ رحمه الله تعالى، في كتابه الذي خصَّصَهُ لذكر عقيدة إمامِهِ وسماه: "اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل".

يقول فيه: «وكان يقول[1] في معنى الاستواء: هو العلو والارتفاعُ، ولم يزل الله تعالى عالياً رفيعاً قبل أن يخلق عرشَه فهو فوق كلِّ شيء والعالي على كلِّ شيء، وإنما خصَّ الله العرشَ لمعنى فيه يخالف سائر الأشياء. والعرشُ أفضل الأشياء وأرفعُها، فامتدح الله أنه على العرش استوى، أي: علا عليه[2]. ولا يجوز أن يقال:

---

[1] أي: الإمامُ أحمد بنُ حنبل.

[2] مرادُه بالعلو من حيث المعنى، بدليل آخِر الكلام، وما يأتي من نقول عن الأئمة الأعلام تُبَيِّنُ المرام.

استوى بمماسةٍ ولا بملاقاة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. والله لم يلحقه تغيرٌ، ولا تبدلٌ،ولايلحقه الحدودُ قبل خلق العرش،ولابعدَ خلق العرش))[1].

ويقول أيضاً: ((وأنكر[2] على مَن يقول بالجسم ، وقال: إن الأسماءَ مأخوذةٌ بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسمَ على كلِّ ذي طول وعَرضٍ وسمك وتركيب وصورةٍ وتأليف، والله تعالى خارجٌ عن ذلك كلِّه، فلم يجز أن يُسَمَّى جسماً؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئْ في الشريعة))[3]، وهذا النصُّ نقله عنه الحافظُ البيهقيُّ أيضاً في كتابه "مناقب أحمد".

ويقول أيضا: ((وسُئل قبل موته بيوم عن أحاديثِ الصفات فقال: تُمَرُّ كما جاءت، ونُؤمن بها، ولا نردُّ منها شيئاً إذا كانت بأسانيدَ صحاحٍ، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حدٍّ، ولا غاية: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومَن تكلم في معناها ابتدَعَ))[4].

قال أبو الفضل التَّميميُّ في آخر معتقد هذا الإمام: ((فهذا وما شاكلَهُ محفوظٌ عنه، وما خالفَ ذلكَ كَذِبٌ وزُورٌ))[5].

فأنت ترى أن الإمام أحمد بنَ حنبل قد نفى عن الله الحدودَ قبل موته بيوم ، كما حَذَّرَ من الخوض في الصفات، وهذا هو الحقُّ الذي عاش ومات عليه رحمه الله تعالى، وهو الذي اعتبره ابنُ تيمية روايةً ثانيةً عنه بزعمه[6] فنقل في كتابه" بيان تلبيس الجَهْمِيَّة" هذه الرواية التي سقتُها عن الإمام أحمد، ولكنه راح يفسِّرُها بعيداً

---

[1] "اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل"، الصفحة /٣٨/.

[2] أي: الإمام أحمدُ بنُ حنبل.

[3] "اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل"، الصفحة /٤٥/.

[4] "اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل"، الصفحة /٨٧/.

[5] "اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل"، الصفحة /٨٧/.

[6] كما مرَّ بك، ولو سلمنا له جدلاً أنها روايةٌ ثانية فمن المُقَرَّرِ عند العلماء أنَّ المتأخِرَ ينسخ المتقدمَ ما لم يمكن الجمعُ، فبطلَ زعمُه على كلِّ حال.

عن منطق العلم والشرعِ الشريف، مع أن الإمامَ احمدَ كما رأيتَ بدَّعَ مَن تكلم في معانيها، وإليك نصَّ ابن تيمية حيث يقول: « قال الخلال: وأخبرني علي ابن عيسى أن حنبل حدَّثهم ، قال: سألتُ أبا عبد الله عن الأحاديث التي تَروِي أن الله ينزل إلى السماء الدنيا، وأن الله تعالى يُرَى،وأن الله تعالى يضع قدمَه، وما أشبه هذه الأحاديث ؟ فقال أبو عبد الله[1]: نؤمن بها، ونصدِّقُ بها، ولا كيفَ، ولا معنى، ولا نردُّ منها شيئاً، ونعلم أن ما جاءتْ به الرسلُ حقٌّ، ونعلم أن ما ثبتَ به الرسول حقٌّ، إذا كانت بأسانيدَ صحيحةٍ، ولا نرد على قوله، ولا نصفُ الله تبارك وتعالى بأعظم مما وصفَ به نفسَه، بلا حدٍّ، ولا غايةٍ»[2].

فهٰذا هو القول الحقُّ الذي كان عليه السلفُ إيماناً وتصديقاً مع نفي الكيف، والنهيِ عن التفسير، وهذا نصٌّ في نفي الكيف عن الله تعالى صريحٌ، فكيف يزعم ابنُ تيمية ومَن تبعه أن لله كيفيّةً لا نعلمُها نحن ؟

ولكي تتأكد من هذا انظر إلى ما يقوله الإمام السَّلفي الكبيرُ أبو عيسى الترمذيُّ المتوفى سنة «٢٧٩» هـ رحمه الله تعالى، في الجامع الصحيح المعروف بـ"سنن الإمام الترمذي": « وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ روايات كثيرةٌ، مثلُ هذا ما يُذكَرُ فيه أمر الرؤية: أن الناس يرون ربهم ، وذكر القَدَم ، وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوريِّ، ومالكِ بن أنس، وابنِ المبارك، وابنِ عُيينة، ووكيع ، وغيرِهم ، أنهم رَووا هذه الأشياءَ، ثم قالوا: تُروَى هذه الأحاديثُ، ونؤمن بها، ولا يقال كيف[3]، وهذا الذي اختاره أهلُ

---

[1] هو الإمام أحمد بنُ حنبل.

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /١/، الصفحة /٤٣١/.

[3] نفيُ الكيفِ عن الله تعالى من الأصولِ المجمَعِ عليها عند أهل السنة والجماعة، يقول الإمام أبو الحسن الأشعريُّ في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر"، الصفحة /٢٣٦/، وتحت عنوان (باب ذكر ما أجمع عليه السلفُ من الأصول)، الإجماع العاشر، ما نصه: « وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسَه، ووصفه به نبيُّهُ، من غير اعتراض به، ولا تكييفٍ له، وأن الإيمان به واجب، =

الحديث، أن تُروَى هذه الأشياءُ كما جاءتْ، و يُؤمن بها، ولا تُفسَّر، ولا يُتوهم، ولا يقال كيف، هذا أمرُ أهل العلم الذي اختاروه، وذهبوا إليه))[1].

وإذا تأملتَ كلامَ الإمام الترمذيِّ ونقلَهُ عن أئمة السلف المذكورين، ثم تأملتَ كلامَ الإمام أحمد، فإنك تجد الكلام واحداً إنْ في لفظه أو معناه، فما نقله الإمامُ الترمذيُّ مُقِرّاً له، هو عينُ ما أجاب عنه الإمامُ أحمد عندما سُئِلَ عن أحاديث الرؤية، ومما ينبغي أن أنبه إليه تأكيداً في نفي الكيف عن الله أن الإمام الترمذيَّ نقل ذلك عن أئمةٍ منهم مالك بنُ أنس، وهذا يُؤيِّدُ ويُؤكِّدُ أنَّ الثابتَ من لفظِهِ هو قولُهُ: ((ولا يقال: كيف)).

قال أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابنُ حجر العسقلاني في كتابه "فتح الباري": ((وأخرج البيهقي[2] بسند جيِّدٍ عن عبد الله بنِ وهب قال: كنا عند مالك فدخل رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]كيف استوى ؟ فأطرق مالكٌ فأخذته الرُّحَضَاءُ ثم رفع رأسَه فقال: الرحمن على العرش استوى، كما وصف به نفسَه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوعٌ.. و أخرج البيهقيُّ[3] مِن طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوريُّ، وشعبة، وحماد بنُ زيد،

= وترك التكييف له لازم))، ونقل هذا الإجماعَ ذاتَهُ الإمامُ الحافظُ الناقد أبو الحسن عليٌّ بن القطان الفاسيُّ المتوفى سنة «٦٢٨» هـ في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٣٤/، الإجماع رقم (٦٥).

[1] "سنن الترمذي"، أبواب صفة الجنة باب ((ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار))، رقم /٢٥٥٨/، ومثله ما جاء برقم /٣٠٤٥/ من أبواب تفسير القرآن ، باب (سورة المائدة)، الآية /٥٤/.

[2] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٧٩/، باب (ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]).

[3] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٩٥/، باب (ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥])

وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عَوانة، لايُحَدِّدون، ولا يُشَبِّهون، ويروون هذه الأحاديثَ، ولا يقولون: كيفَ، قال أبو داود: وهو قولُنَا، قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابِرُنا)) [1].

فمذهب السلفِ إذاً السكوت عن أحاديث الصفات، وعدمُ تفسيرها، وإمرارُها كما جاءتْ، من غير تكييفٍ، أو دخولٍ في معنى.

نقل الحافظ البيهقيُّ في "الأسماء والصفات" عن أبي سفيان وكيع قال: ((أدركنا إسماعيلَ بنَ أبي خالد، وسفيانَ، ومِسعَراً، يُحَدِّثون بهذه الأحاديثِ، ولا يُفَسِّرُون شيئاً)).

وعن أبي عبيد أنه قال: ((وهذه الأحاديثُ في الرواية عندنا حقٌّ، حملَهَا الثقاتُ بعضُهُم عن بعضٍ، غيرَ أنَّا إذا سُئلنا عن تفسيرها، لا نُفَسِّرُهَا، وما أدركنا أحداً يُفَسِّرُها)) [2].

ويقول الإمام مالكٌ: ((أمِرُّوها كما جاءتْ، بلا تَفسيرٍ)) [3].

---

[1] "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٤٩٨/، كتاب التوحيد، باب (﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧] ، و ﴿ هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [النمل: ٢٦]).

[2] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٣٣/، باب ((ما ذكر في الساق)).

[3] "سير أعلام النبلاء" الجزء /٨/، الصفحة /١٠٥/. وروى الحافظ البيهقيُّ بإسناد صحيحٍ إلى سفيان ابن عيينة أنه كان يقول: ((كلُّ ما وصف الله به نفسَه في كتابه، فتفسيرُهُ تلاوتُهُ، والسكوتُ عليه))، وفي رواية: ((فقراءتُهُ تفسيرُهُ، ليس لأحدٍ أن يُفَسِّرَهُ بالعربية ولا بالفارسية))، وبإسناده الصحيح إلى الوليد ابنِ مسلم قال: ((سئل الأوزاعيُّ، ومالكٌ، وسفيان الثوري، والليثُ بنُ سعد عن هذه الأحاديث، فقالوا: أمِرُّوها كما جاءتْ بلا كيف))، انظر "الأسماء والصفات" الحافظ البيهقي، الصفحة /٣٧٩/ باب (ما جاء في قوله عز وجل ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥])، والصفحة /٣١٢/ باب (ماجاء في اليدين)، والصفحة /٢٩٨/، باب (ما جاء في إثبات العين)، و كتاب"الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد" للحافظ البيهقي أيضاً، الصفحة /٢١٢/، باب (القول في الاستواء).

وهذا هو معنى التفويض المنقول عن السلف، والذي يقول عنه ابنُ تيمية: إنه مِن شَرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد[1]، ولا أطيلُ في ردِّ ذلك لأنَّ لي في نفي الكيف عن الله رسالةً خاصةً إن شاء الله تعالى.

وفي بيان عقيدةِ هذا الإمام المبجل أحمدَ بنِ حنبل يقول الإمام أبو الحسن الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ رحمه الله تعالى: ((قولنا الذي به نقولُ، وديانتنا التي ندينُ بها، التمسكُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين، وأئمةِ الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بنُ حنبل - نَضَّرَ الله وجهه، ورفعَ درجتَه، وأجزل مثوبتَه - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنَّه الإمام الفاضل، والرئيسُ الكامل، الذي أبان الله به الحقَّ عند ظهور الضلال، وأوضحَ به المنهاجِ، وقمع به بدعَ المبتدعين، وزيغَ الزائغين، وشكَّ الشاكِّين، فرحمة الله عليه من إمام مُقَدَّمٍ، وكبيرٍ مُفَهَّمٍ، وعلى جميع الأئمة المسلمين، وجملةُ قولنا: أن نُقرَّ بالله، وملائكته، وكتبِه.. وأن الله استوى على عرشِه كما قال[2]: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]))[3].

---

[1] انظر كتابه "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ١١٨) حيث يقول: ((فتبين أن قولَ أهل التفويض الذين يزعُمُون أنهم متَّبِعُونَ للسنة والسلف من شَرِّ أقوال أهل البدع والإلحادِ)).

[2] أي:كما قال تعالى،بلاكيف،ولا معنى.وأين ماقاله تعالى ممافهمه ابن تيميةومَن تبعه مِن المبتدعة؟.

[3] نقل ذلك عن الإمامِ أبي الحسن الأشعريِّ الحافظُ ابنُ عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري" الصفحة /١٥٨/، وهو في "الإبانة عن أصول الديانة" الصفحة /٢٠/ يقول الحافظ ابنُ عساكر بعد أن ساق جملةً من عقائده: ((فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقادَ، ما أوضحه وأبينَه، واعترفوا بفضل هذا الإمامِ الذي شرحه وبينه.. واسمعوا وصفه لأحمدَ بالفضل، واعترافَه؛ لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقَين، =

يقول الحافظُ أبو سليمان الخطابيُّ المتوفى سنة «٣٨٨» هـ ما نصه: ((وليس معنى قولِ المسلمين: (إن الله استوى على العرش) هو أنه مماسٌّ له، أو متمكِّنٌ فيه، أو متحيِّزٌ في جهة من جهتِهِ، ولكنه بائنٌ[1] من جميع خلقه، وإنما هو خبرٌ جاء

= وفي أصول الدين والسنة غيرَ مُفترِقَينِ))، وليس فيما ساقه الحافظُ ابن عساكر عن الإمام الأشعريِّ ما يدل على الحدودِ، والنهايات، والحيِّز، والمكان، والمسافةِ البتةَ، وهذه القطعةُ التي نقلها الإمام الحافظ ابن عساكر عن الإبانة هي أكبر ما يمكننا اعتماده عن إمامنا الأشعري، وهي القطعة التي يمكننا الاطمئنان لها، والظنُّ بأنها حُفظِت مِن تلاعبات الحَشَوِيَّة، أما ما سواها مما هو مَطبوع الآن، ففيه ما لا يمكن تصديقُهُ، ولا الوثوقُ به، إلا إذا سمحنا لأنفسنا أن نُنزِلَ الإمامَ أبا الحسن الأشعريَّ من رتبة الإمامة في العلماء، إلى مُستَوى العامَّةِ من الجهلاء !!

والذي جعلنا نطمئنُّ لهذه القطعة من "الإبانة"، هو نقل الإمام الحافظ ابنِ عساكر لها، وهو ثقةٌ في النقل عن إمامه الأشعريِّ، ومع ذلك وُجِدَ من نفى أن يكون كتابُ "الإبانة" من تأليف الأشعريِّ، وهذا مُستَبعَدٌ عند بعضِ المحققين. وأياً كان الأمرُ، فليس في كلام الإمام الأشعريِّ ما يُخَالِفُ ما عليه جمهورُ أهل الحقِّ من التنزيه الكلي لله تعالى، ولو وُجِدَ في كتابه "الإبانة" ما يفيدُ المبتدعةَ أتباعَ ابنِ تيمية من التشبيه والتجسيم لبيَّنَهُ الحافظ الكبير ابنُ عساكر، وهذا مالم يكن !!

وقد ثَبَتَ عن الحافظ ابنِ عساكر التصريحُ بنفي الحدودِ والجهات عن الله مُستَنِداً في ذلك على مُشَايَعة سائرِ الأشاعرة لكتاب "الإبانة"، وتفصيلُ ذلك يأتي في الصفحة/٢٥٣/عند ذكر كلامِهِ إن شاء الله تعالى.

[1] ليس معنى البائن هنا ما يراه ابن تيمية من أن الله خارج العالم، منفصلٌ عنه بالحدِّ والمسافة، تعالى الله عن ذلك، وإنما مراد الإمام الخطابي ما بينه الحافظ البيهقيُّ في كتابه "الأسماء والصفات" الصفحة /٣٨٢/، باب (ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]) حيث قال: ((..فوق الأشياء، بائنٌ منها، بمعنى أنها لا تحله، ولا يحلها، ولا يمسها، ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة، تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علواً كبيراً)). وسيأتي عند ذكر نصوص الحافظ البيهقيِّ الصفحة /٢١٧/، أنَّ التباين بمعنى الاعتزال والتباعد مستحيلٌ على الله تعالى.

تأمل جيداً كيف بَيَّنَ الحافظ البيهقيُّ معنى البينونة عند أهل الحق أهل السنة والجماعة، وجعل المعنى الذي يذهب إليه مثلُ ابنِ تيمية مستحيلاً على الله تعالى. والذي يَدلُّكَ يقيناً أنَّ مرادَ الإمام الخطابيِّ غيرُ ما يفهمه ابنُ تيمية والوهابيةُ، هو قولُهُ: ((أو مُتَحَيِّزٌ في جِهَةٍ مِن جِهَاتِهِ))، أي: العَرش. يُؤَكِّدُ هذا ما يأتي مِن نصوص الإمام الخطابي عند ذكر قوله وبيان عقيدته في الذات، الصفحة /١٨٧/.

به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف، إذ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]))[١].

هذا هو الحقُّ، وقد مرَّ بك عن الإمام المحدث الكوثريِّ أن من أنكر أن الرحمن على العرش استوى، فإنه يكفرُ والعياذ بالله، ولكي تتبيَّنَ مرادَ الإمام أحمد فيما نقلناه عنه، و فهمَ أبي الحسن الأشعريِّ له، انظر ما سيأتي عن الإمام أبي الحسن الأشعريِّ عند ما أنقلُ عنه، فإنه إمامٌ مُقدَّمٌ ومخضرَم، يُعَدُّ من أوائل من كتب في افتراق الأمة، وقد عاش أكثرَ فتن الفُرقاء، وناظرَهم، وكسَرَهم ببراهين النقل والعقل.

وقد عقد الشيخ محمد بنُ إبراهيم الوزير اليماني المتوفى سنة «٨٤٠» هـ رحمه الله تعالى فصلاً كبيراً في الذبِّ عن الإمام أحمدَ، وأنا أنقل منه محلَّ الشاهد من بحثنا حيث يقول في كتابه "العواصم والقواصم في الذب عن سنَّة أبي القاسم": ((وقال شيخ الحنابلة بالاتفاق أبو محمد عبد الله بنُ أحمد بن محمد بن قدامة المقدسيُّ في خطبة كتابه "الكافي" الذي جمعه على مذهب أحمد ما لفظه: (الحمد لله الواحد القهار)، إلى قوله: (والذي امتنع عن تمثيل الأفكار، وارتفعَ عن الوصف بالحدِّ والمقدار) إلى آخر كلامه، وهذا كتابٌ من أجلِّ كتب الحنابلة المعتمدةِ عندهم، فكيف تراهم يفتتحونَهُ بنقيض مذهبِهِم ومذهبِ إمامِهِم.

وفي شرح "جمع الجوامع": ونقل صاحبُ الخصالِ من الحنابلة عن أحمدَ أنه قال: من قال: جسمٌ لا كالأجسام كَفَرَ، مع اختلاف أئمةِ الزَّيديّة والمعتزلةِ في تكفير من قال بهذه المقالةِ، كما سيأتي))[٢].

---

[١] "أعلام الحديث" (٢/ ١٤٧٤)، كتاب (بدء الخلق)، باب (ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ﴾ [الروم: ١١])، ونقله عنه الحافظ البيهقي مقراً في "الأسماء والصفات"، باب (ما جاء في العرش والكرسي)، الصفحة /٣٦٩/.

[٢] "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، الجزء /٣/، الصفحة /٣٢١/.

ويقول في الجزء نفسِهِ: «وقال الشيخُ العالم شهاب الدين أحمد بنُ عمر الأنصاريُّ الشافعيُّ في كتابه "مغني المحدث في الأسفار عن حمل الأسفار" ما لفظه: وثانيها: ما ينقل عن أحمدَ رحمه الله من شوب عقيدته السليمةِ بالتجسيم، حاشاه من ذلك، ولم يصحَّ ذلك عنه بطريق من الطرق، ولا نقلَ عنه الآخذون عنه والمؤلفون في مذهبه شيئاً من ذلك، وقد روينا عن الإمام أبي الفرج ابنِ الجوزيِّ والعالم ابنِ قدامة الحنبليينِ المحدِّثين، إنكارَ ذلك غاية الإنكار، بل لم يشتهر أحدٌ من الحنابلة بذلك، ولم يُعرَفْ عنه، إلا بعض متأخريهم، يوجد في بعض كلامِهِ شيءٌ لم يبلغ رتبةَ التَّصريحِ، والله أعلم.

وقال الذهبي في كتابه "زغل العلوم"[1] وقد ذكر الحنابلةَ، وما ينقمُ عليهم ما لفظه: والعلماء يتكلمون في عقيدتهم، ويرمونَهُم بالتجسيم، وبأنه يلزمُهُم، وهم بريئون من ذلك إلا النادِر»[2] انتهى كلامُ الوزيرِ اليماني.

واسمُ كتابِ الحافظِ الذهبي الذي نقل منه الوزير اليماني هو "زغل العلم والطلب"، والمناسبة تقتضي أن أنقل عن هذا الكتاب ما قاله في حقِّ شيخِهِ ابنِ تيميةَ الحنبليِّ الذي كان السببَ الأكبر في رواجِ المعتقدِ الفاسدِ المكذُوبِ على الإمام أحمدَ ابنِ حنبلٍ، حيث وَثِقَ به الكثيرون، وظنُّوا أنه ينقلُ عن إمام مذهبِهِ الحقَّ بأمانةٍ، والأمرُ ليس كذلك، بل هو من النادر المستثنى في عبارة الحافظ الذهبيِّ، كما نصَّ على ذلك كبارُ الحفَّاظِ وأهلِ العلم.

يقول الحافظ الذهبيُّ يصف حالَ شيخه ابنِ تيمية ما نصه: «فوالله ما رَمَقَتْ عيني أوسعَ علماً، ولا أقوى ذكاءً، من رجلٍ يُقال له ابنُ تيمية، مع الزهد في المأكلِ والملبسِ.. وقد تعبتُ في وزنه وتفتيشه، حتى مللتُ في سنين متطاولة، فما وجدتُ

---

[1] من مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية برقم /١١٥٩٦/، انظر نصه الورقة (٢/ ب)، الصفحة /٢٧/ من الترقيم العام لـ (م ف/ م، ٥٤٢).

[2] "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، الجزء /٣/، الصفحة /٣٢٥/.

قد أخره بين أهل مصرَ والشام، ومقتته نفوسُهُم، وازدروا به، وكذَّبوه، وكفَّروه، إلا الكِبر، والعُجبَ، وفرطَ الغرام في رياسة المشيخة، والازدراءَ بالكبار[1]، فانظر كيف وبال الدعوى ومحبة الظهور... وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم إلا بعضُ مايستحقون، فلا تكن في ريبٍ من ذلك... وقد رأيت ما آل أمره إليه، من الحطِّ عليه، والهجر، والتضليل، والتكفير، والتكذيب بحقٍّ و بباطلٍ، فقد كان قبل أن يدخلَ في هذه الصنعةِ مُنَوَّراً مضيئاً، على محياه سيما السلف، ثم صارَ مُظلماً مكسوفاً، عليه قَتمةٌ عند خلائق من الناس، ودجالاً أفاكاً كافراً عند أعدائه، ومبتدعاً مضلاً، ومحققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاءِ، وحاملَ راية الإسلام، وحامي حَوزة الدين، ومحيي السنة عند عموم عوام أصحابه))[2].

ويقول فيه أيضاً ما نصه: ((من خالطه - يعني ابنَ تيمية - وعرفه، فقد ينسبني إلى التقصير فيه، ومن نابذه وخالفه فقد ينسبني إلى التغالي فيه، وقد أُوذيتُ

---

(1) وهذا أحدُ الأسباب التي أوصلت ابنَ تيمية إلى ما صار إليه، حتى نقل الحافظ ابنُ حجر العسقلاني أنه: بلغ منه العُجبُ بنفسه، حتى زهى على أبناء جنسه، واستشعرَ أنه مجتهدٌ، فصار يردُّ على صغير العلماء وكبيرِهم، وقديمِهم وحديثِهم، حتى انتهى إلى عمرَ بنِ الخطاب، فخطَّأَهُ في شيء، وقال في حقِّ علي بنِ أبي طالب: أخطأ في سبعةَ عشرَ شيئاً، وصار الناسُ فيه شيعاً، فمنهم من نسبه إلى النفاق لقوله: إن علياً كان مخذولاً حيث ما توجه، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة، ومنهم من نسبه إلى التجسيم، ومنهم من نسبه إلى الزندقة. انظر في ذلك "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" للحافظ ابن حجر العسقلاني الجزء /١/، الصفحة /١٦٣، ١٦٥/.

يقول الإمام تقيُّ الدين الحصني الشافعيُّ في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد" الصفحة /٤٢/ ما نصه: ((وكان قد غَرَّهُ بنفسه - ابنُ تيمية - ثناءُ العوام عليه، وكذا الجامدون من الفقهاء، العارون عن العلوم التي بها يجتمع شمل الأدلة على الوجه المرضي)).

(2) "زغل العلم والطلب"، الورقة (٢/ب) من المخطوط رقم /١١٥٩٦/، الصفحة /٢٧/ من الترقيم العام لـ (م ف/م، ٥٤٢)، والكتاب مطبوعٌ في دمشق «١٣٤٧» هـ، وجاء عنوانه في نسخة برلين رقم /٥٥٧٠/ هكذا "رسالة فيما يُذَمُّ ويُعَابُ في كلِّ طائفة"، كذا ذكرَ الدكتور المؤرِّخ بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه على كتاب "سير أعلام النبلاء" للحافظ الذهبي، الجزء الأول، الصفحة/٨٣/.

من الفريقين من أصحابه وأضداده.. ولم أر مثلَه في ابتهاله واستغاثتِه وكثرةِ توجُّهِـه، وأنا لاأعتقد فيه عصمةً، بل أنا مخالفٌ له في مسائلَ أصليةٍ وفرعيـة، فإنـه كـان مـع سعة علمه، وفرطِ شجاعته، وسيلانِ ذهنه، وتعظيمِه لحرمات الدين بشراً من البشر، تعتريه حِدّةٌ في البحث، وغضبٌ، وشظف للخصم ، تزرعُ له عداوةً في النفوس »[1].

ويقول الحافظ الـذهبيُّ أيضاً في نصيحتِه الـتي أرسلها إلى شيخه ابنِ تيمية ما نصه: « طوبى لمن شغله عيبُه عن عيوب الناس، وتَبَّاً لمن شغلَهُ عيوبُ الناس عن عيبه، إلى كم ترى القذاةَ في عين أخيـك، وتنسى الجِـذعَ في عينـك.. يـا رجـل قـد بلعتَ سُمومَ الفلاسفة ومصنفاتِهم مَرّاتٍ، وبكثرة استعمال السُّمُومِ يُدمِنُ عليهـا الجسمُ ، وتكمُـن والله في البـدن، واشـوقاه إلى مجلـس فيـه تـلاوة بتـدبر، وخشيةٌ بتذكر، وصمتٌ بتفكر، واهاً لمجلسٍ يُذكر فيه الأبرار، فعنـد ذكـر الـصالحين تنـزل الرحمة، لا عند ذكـرِ الـصالحين يُـذكرون بـالازدراء واللعنـة، كـان سيف الحجـاج ولسانُ ابنِ حزم شـقيقين فواخيتهمـا... ياخيبـةَ مـن اتَّبَعـكَ فإنـه مُعَرَّضٌ للزندقـة والانحلال... فهل معظم أتباعِك إلا قَعيدٌ مربوط خفيفُ العقل، أو عاميٌّ كذّابٌ بليدُ الذهن، أو غريبٌ واجمٌ قويُّ المكر، أو ناشفٌ صالحٌ عديمُ الفهم ...فما أظنك تُقبِلُ علـى قـولي، ولا تُـصغي علـى وعظـي، بـل لـك هِمَّـةٌ كـبيرة في نقـض هـذه الورقـة بمجلدات، وتقطع لي أذناب الكلام ...فإذا كـان هـذا حالَـك عنـدي، وأنـا الـشفوقُ والمحبُّ الوادُّ، فكيف يكون حالُكَ عند أعدائك، وأعداؤُكَ - والله - فيهم صلحاءُ وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرةٌ وكَذَبة وجَهَلة وبطلة وعورٌ وبقرٌ... »[2].

---

[1] نقل ذلك عن الحافظِ الذهبيِّ الحافظُ ابنُ حجر في كتابـه "الـدرر الكامنـة في أعيـان المئـة الثامنـة"، الجزء /١/، الصفحة /١٦١/.

[2] "نصيحة الإمام الذهبي إلى ابنِ تيمية" الـصفحة /٧٥، فمـا بعـدها/ مـن النـسخة المحقَّقَـةِ، وهـي في ورقـتين مـن المخطـوط. يوجـد منهـا نـسخة خطيـة محفوظـة في دار الكتـب المـصرية تحـت رقـم /١٨٨٢٣، ب/، وهي بخط المؤرِّخ الفقيه قاضي القـضاة أبي بكـر بـنِ أحمـد بـن عمـر الأسـدي الدِّمَـشقيِّ الشافعيِّ المعروف بابنِ قاضي شهبة المتوفى سنة «٨٥١» هـ، نقلاً عن خط قاضي القضاة المفسِّرِ برهان =

وقد أطلتُ بعضَ الشيءِ، ولكن كما قلتُ: المناسبةُ تقتضي ذلك، فابنُ تيمية جزءٌ من موضوع بحثِنا، وقد علمتَ أنه لا خلاف بين أئمة المذاهب الأربعة، ولا بين أتباعِهم في شيءٍ مما نذكرُهُ من العقائد إلى أن جاءَ هذا الرجلُ، فأحَدَثَ في دين الله ما أحدث باسم الإمام أحمد، واستطاعَ أن يُغريَ الناس بما يُذيعه من فساد معتقدِه المأخوذِ عن جهلةِ الحنابلة الذين خرجوا عن مذهب إمامِهم .

= الدين المعروف بابنِ جماعة والمتوفى سنة «٧٩٠» هـ، عن خط الحافظ الفقيه الأصوليِّ أبي سعيد صلاح الدين العلائيِّ الدِّمَشقيِّ الشافعيِّ المتوفى سنة «٧٦١» هـ، عن خط الحافظِ شمس الدينِ الذهبي نفسِهِ، وهذا الطريقُ مسلسلٌ بالثقات، كما تُوجدُ نسخة أخرى محفوظة في ظاهرية دمشقَ تحت الرقم /١٣٤٧/.

والنصيحةُ الذهبيةُ ثابتةٌ عن الإمام الحافظ الذهبيِّ ثبوتَ الجبال الراسيات، فما كتبه الحافظ العلائيُّ في أول المخطوط واضحٌ في نسبتها إليه، حيث قال: « رسالة نصيحة من الذهبيِّ لابن تيمية عفا الله عنهما ».

وممن أكّدَ نسبتها إليه وردَّ على من أنكرها الدكتور المؤرِّخُ المحقق بشار عواد معروف، وفي ذلك يقول: « وذهب البعضُ إلى القول بأنها مُزَوَّرَةٌ، ولا عبرةَ بذلك »، ويقول أيضاً: « ومع أن الذهبيَّ قد خالف رفيقَهُ وشيخَهُ في مسائل أصلية وفرعية، وأرسل له نصيحتَه الذهبيةَ التي يلومه وينتقدُ بعضَ آرائه وآراء أصحابه بها، إلا أنه بلا ريب تأثَّرَ به تأثراً عظيماً ».

ويقول الدكتور المحقق صلاحُ الدين المنجد: « ولا شكَّ عندنا أنها له، فقد نُقِلَتْ مخطوطاتُهَا من خطِّ الذهبيِّ، ولم ينكرها أحدٌ من العلماء الذين نقلوها، كتقيِّ الدين بن قاضي شهبة وغيرِهِ، ثم إن هذا هو أسلوبُ الذهبيِّ عندما يُهَاجِمُ، ويبدو أنه كتَبَهَا في آخر عمره، ولم يُثنِ أحدٌ على الشيخ كثناء الذهبيِّ عليه، ولكنه انتقدَهُ بعد ذلك في بعضِ الأمور، حباً له وإشفاقاً عليه ». انظر "الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام " الصفحة /١٤٦/ للدكتور بشار عواد معروف، وكذا تحقيقه لـ"سير أعلام النبلاء" الجزء /١/، الصفحة /٣٨/، و"ذيل تاريخ الإسلام " الصفحة /٣٢٤، ٣٣٠/، والصفحة /١٤/ من كتاب "شيخ الإسلام ابن تيمية سيرته وأخباره عند المؤرخين" للدكتور صلاحِ الدين المنجد، وقد نظرتُ فيما كتبه بعضُ المعاصرين من أتباع محمدِ بنِ عبد الوهاب النجديِّ في ردِّ نسبتِها إليه فوجدتُه حَشواً فارغاً، لا صِلَةَ له بمنهجِ العلم والتحقيقِ من قريبٍ أو بعيد، ضَيَّعَ فيه أصحابُهُ الجهدَ والمالَ والوقتَ في احتمالاتٍ بعيدةٍ دون فائدة تُذكَرُ، حملَهُم على ذلك تعصُّبُهُم الممقوتُ للأشخاصِ.

وللأسف الشديد صارتْ هذه الدسائسُ الباطلةُ على الإمام أحمدَ هي المذهبَ الحقَّ الذي يُكَفَّرُ لأجله كبار أئمةِ الفقه والحديث، ولا يزال أتباعُ ابنِ تيمية إلى اليوم ينشرون فسادَ مُعتقدِهِ المنسوبِ للإمام أحمد بما أوتوا من جهدٍ تُنفقُ عليه الأموالُ الطائلة، كلُّ ذلك تحت شعار كاذبٍ من دعوى التمسكِ بالكتاب والسنة وما كان عليه سلفُ الأمة، والحقُّ أنه لا كتاب ولا سنةَ ولا سلف، أو قل - وأنت مُصِيبٌ في ذلك -: كتابُهُم هو ما يكتبه ابنُ تيمية من أباطيل، وسنَّتُهُم هي ما درج عليه تلميذُهُ ابنُ القيم وأتباعُه، وسلفُ جميع المذكورين الكرّامِيَّةُ ليس غير.

يقول الحافظ ابنُ عساكر المتوفى سنة «٥٧١» هـ في كتابه "تبيين كذب المفتري" ما نصه: «وعلى الجملة، فلم يزلْ في الحنابلة طائفةٌ تغلو في السنة، وتدخلُ فيما لا يعنيها حُبّاً للخفوف في الفتنة، ولا عارَ على أحمدَ رحمه الله من صنيعه، وليس يتفقُ على ذلك رأيُ جميعهم، ولهذا قال أبو حفص عمرُ بن أحمد بن عثمان ابن شاهين - وهو من أقران الدَّارَقُطنيِّ، ومِن أصحاب الحديث المُتَسَنِّنِينَ - ما قرأتُ على الشيخ أبي محمد عبد الكريم بنِ حمزة بن الخضر بدمشقَ، عن أبي محمد عبدِ العزيز بنِ أحمد، قال: حدثني أبو النجيب عبدُ الغفار بنُ عبد الواحد الأرمَويُّ، قال: ثنا أبو ذر عبدُ بنُ أحمد الهرويُّ، قال: سمعتُ ابنَ شاهين يقول: (رجلانِ صالحان بُليا بأصحابِ سوءٍ، جعفرُ بنُ محمد، وأحمدُ بنُ حنبل)...»[1].

يقول سلطانُ العلماء والمجاهدين عزُّ الدين بنُ عبد السلام المتوفى سنة «٦٦٠» هـ في كتابه "ملحة الاعتقاد": «ومذهبُ السلف إنما هو التوحيدُ والتنزيهُ، دون التجسيم والتشبيه، ولذلك جميعُ المبتدعة يزعُمُون أنهم على مذهبِ السلف، فهم كما قال قائل:

وكلٌّ يدَّعونَ وِصَالَ ليلى ... وليلى لا تُقِرُّ لهم بذاكا

---

[1] "تبيين كذب المفتري"، الصفحة /١٦٣/.

وكيف يُدَّعَى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه، أو يسكتون عن ظهور البدع، ويخالفون قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقوله: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]، والعلماءُ ورثة الأنبياء، فيجبُ عليهم من البيان ما وجب على الأنبياء. وقال تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ومن أنكرِ المنكراتِ التجسيمُ والتشبيه، ومن أفضل المعروف التوحيدُ والتنزيه... ولم تزل هذه الطائفةُ[1] المبتدعة قد ضُرِبَتْ عليها الذلةُ أينما ثقفوا، ﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾[المائدة:٦٤]، لا تلوح لهم فرصةٌ إلا طاروا إليها، ولا فتنةٌ إلا أكبُّوا عليها، وأحمدُ بنُ حنبل، وفضلاءُ أصحابِه، وسائرُ علماءِ السلف بَراءٌ إلى الله مما نَسَبُوهُ إليهم ، واختلقُوهُ عليهم))[2].

يقول الإمام تاجُ الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" المتوفى سنة «٧٧١» هـ ما نصه: ((فهذه عقيدتُهُم – يعني المجسمةَ –، ويرون أنهم المسلمون، وأنهم أهلُ السنة، ولو عُدُّوا عدداً لما بلغ علماؤُهم – ولا عالِمَ فيهم على الحقيقة – مبلغاً يُعتَبَرُ. ويُكَفِّرُونَ غالبَ علماءِ الأمة[3]، ثم يَعتَزُونَ إلى الإمام أحمدَ بنِ حنبل رضي الله عنه، وهو منهم بَرِيءٌ ! ولكنَّهم كما قال بعضُ العارفين، ورأيتُه بخطِّ الشيخ تقيِّ الدين بنِ الصَّلاحِ : (إمامانِ ابتلاهما الله بأصحابهما، وهما

---

[1] يريدُ جهلةَ الحنابلةِ من الحَشَوِيَّة.

[2] "ملحة الاعتقاد"، الصفحة /٣٩/ فما بعدها.

[3] ما أشبه اليوم بالأمس، كأن الإمام السبكيَّ يتكلَّمُ عن أبناء اليوم من المُتَمَسلِفِينَ الذين نَصَّبُوا أنفسَهم قضاةً على أبوابِ جهنم ، يُكَفِّرُونَ ويُبَدِّعُونَ كما يحلوا لهم ، وكأنه لا يُوجد موحِّدٌ غيرُهم مؤمنٌ بالله تعالى.

بريئانِ منهم ، أحمدُ بنُ حنبل ابتلي بالمجسِّمَة، وجعفرُ الصادقُ ابتلي بالرّافضَة)...»[1].

وفي تبرئة الإمام أحمدَ بنِ حنبل على الخصوص يقول الحافظُ زين الدين أبو الفرج عبدُ الرحمن بنُ أحمد بنِ رجب الحنبليُّ المتوفى سنة «٧٩٥» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "فضل علم السلف على الخلف" ما نصه: « والصوابُ ما عليه السَّلف من إمرار آيات الصفات كما جاءت، من غير تفسيرٍ لها، ولا تكييفٍ، ولا تمثيل، ولا يصح عن أحدٍ منهم خلافُ ذلك البتة، خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوضاً في معانيها، ولا ضَرب مثلٍ من الأمثال لها، وإن كان بعض مَن كان قريباً من زمن أحمد فيهم مَن فعل ذلك اتباعاً لطريقة مُقَاتِل، فلا يقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام ، كابن المبارك، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق ، وأبي عبيد، ونحوهم »[2].

ويأتي نصُّ الحافظ ابنِ رجب بطوله عندما ننقل عنه - إن شاء الله تعالى - تنزيهَهُ لله تعالى عن الجسمية ولوازمها.

وسُئل خاتمةُ الفقهاء الإمامُ شهاب الدين أحمدُ بنُ حجر الهيتَميُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٩٧٤» هـ رحمه الله تعالى عن عقائد الحنابلة، وهل عقيدةُ الإمام أحمد كعقائدهم ؟

فأجاب بقوله: « عقيدةُ إمام السنة أحمدَ بنِ حنبل رضي الله عنه وأرضاه، وجعل جنان المعارف متقلبَه ومأواه، وأفاضَ علينا وعليه من سوابغِ امتنانه، وبوّأه الفردوسَ الأعلى من جنانه موافقةٌ لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغةِ التامّةِ

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٢/، الصفحة /١٧/.

[2] "فضل علم السلف على الخلف"، المطبوع ضِمنَ " مجموع رسائل ابن رجب الحنبليِّ"، الجزء /٣/، الصفحة /١٦/.

في تنـزيه الله عما يقوله الظالمون والجاحدون علواً كَبيراً من الجهة والجسمية وغيرِهما من سائر سماتِ النقص، بل وعن كلِّ وصفٍ ليس فيه كمالٌ مطلقٌ، وما اشتُهِرَ بين جهلةِ المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظمِ المجتهدِ من أنه قائلٌ بشيءٍ من الجهة أو نحوِها فكذبٌ وبهتان وافتراءٌ عليه، فلعنَ اللهُ من نَسَبَ إليه ذلك، أو رماه بشيء من هذه المثالبِ التي برّأه الله منها، وقد بيَّنَ الحافظ الحجّةُ القدوة الإمامُ أبو الفرج بنُ الجوزيِّ - من أئمة مذهبِه المُبَرَّئينَ من هذه الوصمة القبيحة الشنيعةِ - أن كلَّ ما نُسِبَ إليه من ذلك كذبٌ وافتراء وبهتان[1]، وأن نصوصَه صريحةٌ في بطلان ذلك،وتنـزيه الله تعالى عنه، فاعلم ذلك فإنه مُهِمٌّ .

وإياك أن تصغيَ إلى ما في كتب ابنِ تيمية وتلميذِه ابن القيم وغيرِهما، ممن اتخذ إلهه هواه، وأضلَّهُ الله على علمٍ ، وخَتَمَ على سمعه وقلبه، وجَعَلَ على بصرِه غشاوةً، فمن يهديه من بعد الله، كيف تجاوز هؤلاءِ الملحدون الحدودَ، وتعدوا الرسومَ ، وخرقوا سياجَ الشريعة والحقيقة، فظنوا بذلك أنهم على هدىً من

---

[1] يقولُ شيخُنا الأستاذُ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطيُّ رئيسُ قسم العقائد في كلية الشريعة بجامعة دمشقَ في كتابه" العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر" الصفحة /٨٦/ ما نصه: ((هذا وينبغي أن تعلمَ أن بعضاً من مُتَطَرِّفي الحنابلةِ وغيرِهم ظهروا فيما بعد، فخالفوا قبل كلِّ شيء أصولَ مذهبهم ، وخرجوا عن إجماع جمهرة المسلمين أهل السنة والجماعة، لاسيما في آيات الصفات، ثم إنهم ناصبوا أبا الحسن الأشعريَّ العداءَ، ونسبوا إليه آراء لم يقلها واخترعوا على لسانه أقاويلَ ثَبَتَ في كتبه القولُ بنقيضِهَا، كالذي ذكره في تفسير آيات الصفات في كتابه "الإبانة"، وسموا أنفسَهم ترويجا لشبهاتهم وحَشَوِيَّتِهِم بالسلفية، وخيرُ من كتب في الرَّدِّ عليهم والدفاع عن الإمام الأشعريِّ ابنُ عساكر رحمه الله وذلك في كتابه"تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري"،ومن أفضل ما ظهر أخيراًفي الموضوعِ نفسِه كتاب"براءة الأشعريين"فهو كتابٌ جليلٌ أخرجه مؤلِّفُهُ رحمه الله في مجلدين)).

ربهم ، وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال، وأقبح الخِصالِ، وأبلغِ المقتِ والخسران،وأنهى الكذبِ والبهتان، فخذلَ اللهُ مُتَّبِعَهُم ، وطَهَّرَ الأرضَ من أمثالِه»[1].

وأختمُ عقيدةَ الإمامِ أحمدَ بكلامٍ للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بنِ الجوزيِّ الحنبليِّ المتوفى سنة «٥٩٧» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" مع بعض أبياتٍ له نَزَّهَ فيها إمامَ المذهب أحمدَ بنَ حنبل عن وصمةِ التجسيم ، كما لَخَّصَ فيها حالَ جهلةِ الحنابلة الذين ما عَرَفُوا قَدرَ إمامِهم بل شانُوا مذهَبَهُ بالتشبيه.

وهذا الإمامُ زيادةً على كونِهِ من أتباع الإمامِ أحمد، فهو حافِظٌ ثِقَةٌ، ومُؤَرِّخٌ ثَبتٌ حُجَّةٌ، وكما قالوا: «أهلُ مكةَ أدرى بشعابِهَا».

يقول هذا الإمام ما نصه: «أخبرنا عليُّ بنُ محمد بن عمر الدّباس، قال أنبأنا رِزق الله بنُ عبد الوهاب التَّميميُّ قال: وكان أحمدُ بنُ حنبل لا يقول بالجِهَةِ للباري؛ لأن الجهاتِ تخلى عمَّا سِواها »[2].

وفيه يقول: « ولما عَلِمَ بكتابي هذا جماعةٌ من الجهال[3] لم يعجبْهُم ؛ لأنهم أَلِفُوا كلامَ رؤسائهم المجسمة، فقالوا: ليس هذا المذهبَ.

قلتُ: ليس بمذهَبِكُم ولا بمذهبِ من قلّدتُم من أشياخِكُم ، فقد نزَّهتُ الإمامَ أحمدَ رحمه الله، ونفيتُ عنه كذبَ المنقولات، وهذيانَ المقولات، غيرَ مُقَلِّدٍ لهم فيما اعتقدُوهُ، وكيف أعتقدُ بهرجاً، وأنا أنتقدُهُ...

ومذهبُــه أن لا يُـشبِّه ربَّــه ... ويتبعَ في التسليم من قد مضى قبلُ
وجــاءك قــومٌ يــدَّعُون تمــذهُباً ... بمذهبــه مــا كــل زرع لــه أُكُــلُ

---

[1] "الفتاوى الحديثية"، الصفحة /٢٠٣/، مطلب (في عقيدة الإمام أحمدَ رضي الله عنه وأرضاه).

[2] "دفع شبه التشبيه"، الصفحة /١٣٥/.

[3] يريد بهم الحنابلةَ الذين صَدَّقُوا رؤساءَهم فيما نسبوه للإمامِ أحمدَ بنِ حنبل من القول بالجهة والحدِّ والنهايةِ والمكان لله كذباً وزُوراً.

فلا في فروعٍ يَثبتون لنصره ... وعندهمُ من فهمِ ما قالَهُ شُغلُ
إذا ناظروا قاموا مقامَ مقاتلٍ ... فوا عجباً والقومُ كلُّهُمُ عزلُ
قياسُهُمُ طرداً إذا ما تصدَّروا ... وهم من علوم النقل أجمعها عُطلُ
إذا لم يكن في النقلِ صاحبُ فطنة ... تشابهتِ الحيّاتُ وانقطعَ الحبلُ
ومالوا إلى التشبيه أخذاً بصُورة ... لما نقلوه في الصفاتِ وهم غُفلُ
وقالوا الذي قلناه مذهبُ أحمد ... فمالَ إلى تصديقهم من به جَهلُ
وصارَ الأعادي قائلين لكلِّنا ... مُشَبِّهَةٌ قد ضرَّنا الصَّحبُ والخلُ
فقد فضحُوا ذاكَ الإمامَ بجهلِهم ... ومذهبُهُ التنزيهُ لكنْ هُمُ اختلُّوا
لعَمرِي لقد أدركتُ منهم مشايخاً ... وأكثرُ من أدركتُهُ ما له عَقلُ
وما زلتُ أجلو عندهم كلَّ خَصلَةٍ ... من الاعتقاد الرَّذلِ كي يجمع الشّملُ
تَسمَّوا بألقاب ولا عِلمَ عندهم ... موائدهم لا حُرْمَ فيها ولا حِلُ
موائدُهُم لا يلحقُ الخَلُّ بقلَها ... وإن شِئتَ لا خَلٌّ لديهم ولا بَقلُ »[1]

وفي هذا البيان عن الإمام أحمدَ بنِ حنبل رحمه الله تعالى كفاية لمن سبقتْ له من الله عناية.

٢. الإمام المؤرِّخُ والحافظ المفسِّرُ والفقيه المجتهد أبو جعفر محمدُ ابنُ جرير الطبريُّ السّلفيُّ المتوفى سنة «٣١٠» هـ رحمه الله تعالى[2].

يقول في كتابه "تاريخ الأمم والملوك"، باب (القول في الدلالة على أن الله القديمُ الأوَّلُ قبل كلِّ شيء، وأنه هو المحدِثُ كلَّ شيء بقدرتِه، تعالى ذِكرُهُ)

---

[1] "دفع شبه التشبيه"، الصفحة /٢٧٥، ٢٧٦/.

[2] يقول ابنُ قيِّم الجوزية في "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /١٤٨/: « الإمام في الفقه والتفسير والحديثِ والتاريخ واللغة والنحو والقرآن، قال في كتاب "صريح السنة": وحسب امرىء أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز إلى غير ذلك فقد خاب وخسر ». وليتَ ابن القيم إذ نقل هذا الكلامَ عنه التزمه ثم وقف عنده ولم يتجاوزه، هذا مع ما في نسبة كتاب "صريح السنة" إلى الإمام الطبريِّ من شكٍّ وريب، والصحيحُ عدمُ ثبوتِه له كما هو محقّقٌ في محلِّه.

ما نصه: ((فمن الدلالة على ذلك أنه لا شيءَ في العالم مشاهدٌ إلا جسمٌ أو قائم بجسم ، وأنه لا جسمَ إلا مُفتَرِقٌ أو مجتمع ، وأنه لا مفترقَ منه إلا وهو موهومٌ فيه الائتلافُ إلى غيره من أشكاله، ولا مجتمعَ منه إلا وهو موهومٌ فيه الافتراقُ، وأنه متى عُدِمَ أحدُهما عُدِمَ الآخرُ معه، وأنه إذا اجتمع الجزآن منه بعد الافتراق، فمعلومٌ أن اجتماعَهما حادثٌ فيهما بعد أن لم يكن، وأن الافتراق إذا حَدَثَ فيهما بعد الاجتماع، فمعلوم أن الافتراقَ فيهما حادثٌ بعد أن لم يكن.

وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك، وكان حكم ما لم يُشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائمٍ بجسم ، وكان ما لم يخلُ من الحَدَثِ لا شكَّ أنه مُحدَثٌ بتأليف مؤلِّفٍ له إن كان مجتمعاً، وتفريقِ مُفَرِّقٍ له إن كان مُفترِقاً، وكان معلوماً بذلك أن جامعَ ذلك إن كان مجتمعاً، ومفرِّقَه إن كان مُفترِقاً مَن لا يشبهه ومَن لا يجوز عليه الاجتماعُ و الافتراق، وهو الواحدُ القادر الجامع بين المختلفاتِ الذي لا يشبهه شيءٌ، وهو على كلِّ شيء قدير. فبيِّنٌ بما وصفنا أن بارىء الأشياء ومُحدِثَها كان قبل كلِّ شيء، وأن الليل والنهار والزمان والساعاتِ مُحدَثاتٌ، وأن مُحدثَها الذي يُدبِّرُها ويُصَرِّفُها قبلها... فتبيَّنَ أن القديمَ بارئَ الأشياء وصانِعَها هو الواحدُ الذي كان قبل كلِّ شيء، وهو الكائنُ بعد كلِّ شيء، والأول قبل كلِّ شيء، والآخِرُ بعد كلِّ شيء، وأنه كان ولا وقت ولا زمان، ولا ليلَ ولا نهار، ولا ظلمةَ ولا نور، ولا سماءَ ولا أرض، ولا شمس ولا قمرَ ولا نجوم ، وأن كلَّ شيء سواه مُحدَثٌ مُدَبَّرٌ مصنوعٌ، انفرد بالخلق جميعِه بغير شريك ولا مُعينٍ ولا ظهير، سبحانه من قادرٍ قاهر))[1].

هذا نصٌّ صريح في نفي الجسمية عن الله تعالى، ومن ثَمَّ نفي الحدودِ والنهايات والجوانب.

[1] " تاريخ الأمم والملوك"، الجزء الأول، الصفحة /٢٨، فما بعدها /.

وأريدك أن تَلحظَ دِقَّـةَ عبارتِـه إذ يقـول: « لا شـيءَ في العـالم مُشاهَدٌ إلا جسمٌ أو قائم بجسم » - وهو قولُ أهلِ الحق - ثم تقارِنَ ذلك بما يُقرِّرُه ابنُ تيميـة ويُقرُّه عن نظَّار الكرَّامِيَّـة مـن أنـه: « مـا ثَـمَّ موجـودٌ إلا جسمٌ أو قـائمٌ بجسم »[1] لـترى أنَّ ابنَ جرير جعل كلَّ مـا سـوى الله جسماً أو قائمـاً بجسم ، أمـا هـؤلاءِ المبتدعة الذين اتخذهم ابنُ تيمية خصماً وحجةً على الإمامِ الفخر الرازيِّ فقد جعلـوا كـلَّ موجودٍ - سواء القديم والحادث - جسماً أو قائماً بجسم .

فكـلام الحـافظ الطـبريِّ نـصٌّ صـريحٌ في نفـي أن يكـون الله تعـالى مجتمعـاً في نفسه، يقبلُ القسمةَ الموهومَةَ، وهذا ما نفاه الإمام الرازيُّ، وسائرُ أهـلِ الحقِّ، وردَّهُ ابنُ تيمية، حيث جعل الله مجتمعاً في نفسه، بحيث إن جهتَـه هـذه غيرُ جهتِـه تلك، كما أن حاجبَ الشمس الأيمن غيرُ حاجِبِـه الأيسر، ومِن ثَمَّ جوزَ على الله تعالى ما نفاه أهلُ الحق من القسمة الموهومةِ، واعتبر الله تعالى معدوماً على قـولِ أهل الحق، وسيأتي كلُّ ذلك مُوَثَّقَاً في آخر هـذه الرسالةِ إن شاء الله تعالى[2] .

ويقول الإمام الطبريُّ في تفسيره "جامع البيان": « وأولى المعاني بقول الله جل ثنـاؤه ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقـرة: ٢٩] علا عليهِنَّ وارتفعَ فدبَّرَهُنَّ بقدرتِـهِ وخلقهُـنَّ سبعَ سماوات. والعجب ممن أنكرَ المعنى المفهـومَ مـن كـلام العـربِ في تأويـل قـول الله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الذي هو بمعنى الارتفاع هرباً عنـد نفسه مـن أن يلزمَـه بزعمـه إذا تأوَّلَـهُ بمعناه المفهومِ كذلك أن يكون إنما علا وارتفعَ بعـد أن كـان تحتهـا، إلى أن تأوَّلـه بالمجهول من تأويله المُستنكَر، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له: زعمتَ أن تأويل قولِهِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ أقبل !!

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /١/، الصفحة /٩/.

[2] انظر الصفحة /٣٨٨/ من هذه الرسالة.

أفكان مُدبِراً عن السماء فأقبل إليها ؟

فإن زعم أن ذلك ليس بإقبالِ فعل، ولكنه إقبالُ تدبير، قيل له: فكذلك فقلْ: علا عليها عُلُوَّ ملك وسلطان، لا عُلُوَّ انتقالٍ وزوال »[1].

فاستواء الله تعالى عند هذا الإمام السلفيِّ الكبير هو استواء تدبيرٍ وقدرة، وعلوه هو علو الملكِ والسلطان، لا علوُّ الحسِّ والمكان كما يزعم المبتدعة[2]، ولك أن تلاحِظَ الفرقَ بين هذا الكلام الصريح وبين تلاعبِ ابن قيم الجوزية وتدليسِهِ في النقل، حيثُ أتى في "اجتماع جيوشه"[3] بكلامِ الإمامِ ابنِ جرير

---

[1] "جامع البيان"، الجزء /١/، الصفحة /٢٢٨/، تفسير سورة البقرة، الآية /٢٩/.

[2] يقول الإمام اللُّغويُّ أبو حيان الأندلسيُّ المتوفى سنة «٧٥٤» هـ مؤكداً هذا المعنى، ومُبَيِّناً مرادَ الإمام الطبريِّ منه في تفسيره "البحر المحيط"، (٢١٧/١) عند تفسير سورة البقرة، الآية /٢٩/ ما نصه: « الثاني: علا وارتفع، من غير تكييف ولا تحديد، قاله الرَّبيعُ بنُ أنس، والتقديرُ: علا أمرُهُ وسلطانُهُ، واختاره الطبريُّ »، وهذا ما فهمه أيضاً المفسِّرُ ابنُ عطية الأندلسي الغرناطيُّ المتوفى سنة «٥٤١» هـ حيث قال في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" (٢٢٣/١): «..و(استوى) قال قوم: علا دون تكييف ولا تحديد، هذا اختيار الطبريِّ، والتقديرُ: علا أمرُهُ وسلطانُهُ ». فإذا رأيتَ الإمام الطبريَّ يقول في تفسير سورة الحديد: « وهو على عرشه فوق سماواتِه السبع » فاعلم أن مرادَهُ بـ(على العرش) علوَّ الملك والسلطانِ، وبـ (فوق) فوقيَّةَ القهر والقدرةِ والتدبير، كما هو ظاهرُ كلامه الذي نقلناه أعلاه، وكما فَهِمَ ذلك عنه من بعده من المفسِّرِينَ، وانظر أشباه ذلك ونظائرَه في كلام الإمامِ الطَّبريِّ، فمثلاً عند تفسيره لآية الكرسي /٢٥٥/ من سورة البقرة، يُفَسِّرُ لك (العليَّ) بأنه ذو الارتفاع على خلقه بقدرتِهِ، وعند الآية /١٨/ والآية /٦١/ من سورة الأنعام يُفَسِّرُ فوقيتَه تعالى في قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ بأنه العالي عليهم بقدرتِهِ، فهو فوقهم بقهرِهِ إياهم، هذا نصُّهُ، وفي تفسيره للآية /٤/ من سورة الشورى يقول ما نصه: «..﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ﴾ هو ذو الارتفاع على كلِّ شيء، والأشياء كلُّها دونه؛ لأنهم في سلطانه، جاريةٌ عليهم قدرتُه، ماضيةٌ فيهم مشيئتُه »، وفي تفسيره للآية /٩/ من سورة الرعد يقول ما نصه: «..﴿ ٱلْكَبِيرُ ﴾: الذي كلُّ شيء دونه، ﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾: المستعلي على كل شيء بقدرتِهِ »، والبرهانُ على ذلك يطولُ، والله الموفق.

[3] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /١٤٨/، ولي على كتابه هذا تعليقٌ كبيرٌ، وردٌّ متينٌ، شرعتُ فيه، أسألُه تعالى أن يُعينَني، ويأذنَ بإخراجِهِ؛ لِيَبينَ بالبراهين القاطعةِ والأدلَّةِ الساطعَةِ سقوطُه من حيث =

مقطوعاً مبتوراً، ذَكَرَ أولَه وترك آخرَه؛ لِيُوهِمَ أن الحافظ ابنَ جرير الطبريَّ قائلٌ بعقيدة المسافة والمكان.

وبما أن ابنَ القيِّم يُقِرُّ بأنَّ البعد والقربَ من الله بالمسافة،بحيث إن الصاعدَ

= الروايةُ والدِّرايةُ، ويرى المخدوعون به حقيقةَ الأمر، فقد بنى ابنُ القيم كتابَه هذا على الموضوعِ والضعيفِ التالف، مع شيءٍ من التدليس والكذبِ والتلاعب، وكتابُهُ هذا كسائر كتبِهِ اقتباسٌ كاملٌ من كتب ابنِ تيمية وعقائده، حيثُ يأخذُ أقوالَهُ الباطلةَ، ويعملُ على نُصرتِهَا.

يقولُ الحافظ ابنُ حجر في " الدرر الكامنة" (٢١/٤): ((غلبَ عليه حبُّ ابنِ تيمية، حتى كان لا يخرجُ عن شيءٍ من أقوالـه، بل ينتصرُ له في جميعِ ذلك، وهو الذي هذَّبَ كتبَه، ونشرَ علمَه، واعتُقِلَ مع ابنِ تيمية في القلعة بعد أن أُهينَ، وطِيفَ به على جمل مضروباً بالدِّرَّة)).

ويقول أيضاً في (٢٢/٤): ((وهو مُسهِبٌ، طويلُ النَّفَسِ في مصنفاتِه، يتعانى الإيضاحَ جهدَهُ، فيُسهِبُ جداً، ومُعظَمُهَا من كلام شيخِهِ، يتصرَّفُ في ذلك، وله في ذلك ملكةٌ قويةٌ، ولا يزال يُدَندِنُ حول مفرداته، وينصرُهَا، ويحتجُّ لها)).

وانظر إلى وصف الحافظ ابن حجر له بقوله: (يُدَندِنُ)، والدَّندَنَةُ بالفتح: أن تسمع من الرجل نغمةً، ولا تفهم ما يقول. كما في الصحاح مادة (د، ن، ن)، وانظر "المزهر في علوم اللغة" (٣٩٠/٢).

وفيه يقول الحافظ الذهبيُّ كما في كتابه"معجم المحدثين" (٢٦٩/١) ما نصه: ((ولكنه - ابنَ القيم - معجبٌ برأيه، جريءٌ على الأمور، غفرَ الله له)).

ولو قُدِّرَ لكتابه هذا - أعني "اجتماع الجيوش الإسلامية" - أن يكونَ حلقةَ بحثٍ يَتَقَدَّمُ بها طالبُ علمٍ مبتدئٍ في كلية الشريعة، لرُفِضَتْ مع علامة الصِّفرِ، وتأديبِ الطالبِ لما اقترَفَهُ من كذبٍ، وتدليسٍ، وخيانةٍ للعلم وأهلِهِ، ولو راحوا يحسنون الظنَّ به لأنَّبوهُ على جهلِهِ، فكيف والمؤلِّفُ كما يُدَّعَى حافظٌ جامعٌ ؟!

ولكن هكذا تصنعُ البِدَعُ بأهلها.

وقد ردَّ عليه معاصرُهُ الحافظُ تقيُّ الدين السبكيُّ في كتابه "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"، ووصفه فيه: (بالجهلِ، والوقاحةِ، والكذب، والجُرأةِ، وأنه مُتَشَبِّعٌ بما لم يُعْطَ، يَرَى أنه لا مسلم إلا هو وطائفته التي ما برحت ذليلة حقيرة،..)، إلى غير ذلك مما تجده في كتابه المذكور، وهو كتاب جدير بالقراءة والفهم ، خصوصاً الحاشية التي عليه، والمسماة بـ "تبديد الظلام المُخَيِّم على نُونِيَّة ابن القيم "، التي سطرتها يراعةُ المحقق الكبير الإمامِ المحدثِ الكوثريِّ عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان.

إلى أعلى الجبل يكونُ أقربَ إلى الله ممن هو أسفل الوادي، فانظر إلى ما يقوله الإمام ابنُ جرير في تفسيره "جامع البيان": ((يقول تعالى ذِكرُهُ: ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ ﴾ قبل كلِّ شيء بغير حدٍّ، ﴿ وَٱلۡأٓخِرُ ﴾ يقول: والآخر بعد كلِّ شيء بغير نهايةٍ، وإنما قيل ذلك كذلك؛ لأنه كان ولا شيءَ موجودٌ سواه وهو كائن بعد فناء الأشياء كلِّهَا كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ﴾[1] [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿ وَٱلظَّٰهِرُ ﴾: وهو الظاهر على كلِّ شيء دونه، وهو العالي فوق كلِّ شيء، فلا شيءَ أعلى منه، ﴿ وَٱلۡبَاطِنُ ﴾ يقول: وهو الباطن جميع الأشياء، فلا شيء أقربُ إلى شيءٍ منه، كما قال: ﴿ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]))[2].

فالعرشُ شيءٌ، والفرشُ شيءٌ، وليس العرشُ بأقربَ إلى الله من الفرش، وهذا ما فهمه أئمةُ اللُّغَة والتفسير، وإليك بيان ذلك:

❖ الإمام اللُّغَوِيُّ إبراهيم بنُ السَّرِيِّ الزجاج[3] المتوفى سنة «٣١١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "تفسير أسماء الله الحسنى" عند اسمه تعالى (العليُّ): ((فالله تعالى عال على خلقه وهو عليٌّ عليهم بقدرتِه، ولا يجبُ أن يُذهَبَ بالعلوِّ ارتفاع مكان، إذ قد بَيَّنَا أن ذلك لا يجوز في صفاتِه تقدَّسَتْ، ولا يجوز أن يكون على

---

[1] وهذا الكلامُ من الإمام الطبريِّ دليلٌ على أنه يُؤَوِّلُ الوجهَ في هذه الآية بالذات، وهو الذي اختاره عند تفسيره للآية /٨٨/ من سورة القصص، وسيأتي مزيد بيان عند ذكرِ نصِّ الحافظ العراقيِّ وتنزيهِهِ لله تعالى عن الحدِّ والحيِّز والجهة إن شاء الله تعالى.

[2] "جامع البيان"، الجزء /١١/، الصفحة /٦٧٠/، تفسير سورة الحديد، الآية /٣/.

[3] يُوصَفُ الإمام الزجّاجُ في كتب التراجم بأنه من أهل الدين والفضل، حسنُ الاعتقاد، جميلُ المذهب، وكان من أتباع أحمدَ بنِ حنبل، مُؤثراً لمذهبه، حتى كان آخرُ ما سُمِعَ منه وهو على فراش الموت: اللهم احشرني على مذهب أحمدَ بنِ حنبل. انظر مثلاً "بغية الوعاة" للحافظ السيوطي (٣٩٥/١)، رقم /٨٢٥/.

أن يُتَصَوَّرَ بذهنٍ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[1].

❖ الإمام المفسِّرُ اللُّغَوِيُّ الحسين بنُ محمد بن المفضّل المعروف بـ (الراغب الأصفهانيِّ) المتوفى سنة «٤٢٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "مفردات ألفاظ القرآن" مادة (ق. ر. ب) ما نصه: ((وقربُ الله تعالى من العبد هو بالإفضالِ عليه والفيضِ، لا بالمكان))[2].

❖ الإمام القاضي أبو الوليد الباجيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٤٩٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه: "المنتقى" شرح موطأ الإمام مالك ما نصه: ((ولم يُرِدْ به - أي: التقربِ الواردِ في الحديث - التقربَ بالمسافة، فإن ذلك غيرُ ممكنٍ ولا موجود، وإنما أرادَ التقربَ بالعملِ من العبد، والقربُ منه تعالى بالإجابة والقبول))[3].

❖ الإمام أبو بكر محمد بنُ الوليد الفِهريُّ الطُرطُوشِيُّ الأندلسيُّ المتوفى سنة «٥٢٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الدعاء المأثور وآدابه" ما نصه: ((فأما قُرب الحقِّ من العبد بالذات تعالى الملك الحقُّ عنه، فإنه متقدِّسٌ عن الحدودِ والأقطار والنهايةِ والمقدار، ما اتصل به مخلوقٌ، ولا انفصلَ عنه حادثٌ مسبوق، جلَّتِ الصمديّةُ عن

---

[1] "تفسير أسماء الله الحسنى "، الصفحة /٤٨/، نقلاً عن كتاب "غاية البيان في تنزيه الله عن الجهة والمكان" الصفحة /٧٥/، وهو كتاب نافعٌ جداً أُعِدَّ وجُمِعَ في قِسمُ الأبحاثِ والدراساتِ الإسلاميةِ في جمعية المشاريع الخيريةِ الإسلاميةِ، وقد أفدتُ منه في مواضعَ كثيرةٍ من كتابي هذا.

[2] "مفردات ألفاظ القرآن"، الصفحة /٦٦٤/.

[3] "المنتقى شرح موطأ الإمام مالك"، الجزء /١/، الصفحة /٣٥٧/، عند حديثِ النزول، كتاب الصلاة، باب ((ما جاء في الدعاء))، ذكر حديث (وإذا تقرَّبَ إليَّ عبدي شِبراً).

قَبول الفصلِ والوصل، فقربُه كرامتُه، وبعدُه إهانتُه))[1].

❖ الإمام المحدِّثُ اللُّغَوِيُّ ابنُ الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك ابنُ محمد الجزريُّ المتوفى سنة «٦٠٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه " النهاية في غريب الحديث والأثر" ما نصه: ((المرادُ بقرب العبد من الله تعالى القربُ بالذكر والعملِ الصالح، لا قربُ الذات والمكانِ؛ لأن ذلك من صفاتِ الأجسام ، والله يتعالى عن ذلك ويتقدَّسُ، والمراد بقربِ الله من العبد قربُ نعمِه، وألطافُه، ومَنِّه، وبِرُّه، وإحسانُه إليه، وترادفُ مننِه عنده، وفيضُ مواهبِه عليه))[2].

❖ الحافظُ المفسِّرُ الإمام أبو الفرج عبدُ الرحمن بنُ الجوزيِّ الحنبليُّ المتوفى سنة «٥٩٧» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "دفع شُبَهِ التشبيه بأكفِّ التنزيه"ما نصه:

((حتى قال بعضُهم [3]: إنما ذكر الاستواء على العرش لأنه أقربُ الموجوداتِ إليه ! وهذا جَهلٌ أيضاً؛ لأنَّ قُربَ المسافةِ لا يُتَصَوَّرُ إلا في حقِّ الجسم))[4].

❖ الإمام الكبيرُ والمفسِّرُ النحرير أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمد ابن أبي بكر القرطبيُّ المتوفى سنة «٦٧١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى" عند كلامه على صفة (العلو) ما نصه: ((وقالتِ المجسمةُ: فعلو المسافةِ، وبعدُ المقدار، ومحاذاةُ

---

[1] "الدعاء المأثور وآدابه"، الصفحة /١٠٧/.

[2] "النهاية في غريب الحديث والأثر"، الجزء /٤/، الصفحة /٣٢/، مادة (ق، ر، ب).

[3] يريدُ بالبعض الحَشَوِيَّةَ من جهلةِ الحنابلة.

[4] "دفع شُبَهِ التشبيه بأكفِّ التنزيه"، الصفحة /١٣١/.

الأجرام [1]، تعالى الله عن قولِهم))[2].

❖ الإمام اللُّغَوِيُّ ابنُ منظور أبو الفضل جمالُ الدين محمدُ بنُ مكْرِمٍ المتوفى سنة «٧١١» هـ رحمه الله تعالى.

نقل في كتابه الكبير "لسان العرب" مادة (ق، ر، ب) نصَّ ابنِ الأثير بعينه مُقِرّاً له[3].

❖ الإمام الأصوليُّ الكبير أبو إسحاق إبراهيم بنُ موسى الشَّاطبيُّ الأندلسيُّ المتوفى سنة «٧٩٠» هـ رحمه الله تعالى. وهو صاحبُ كتاب "الموافقات" في الأصول و"الاعتصام".

نقل في كتابه النافع "الإفادات والإنشادات" عن الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم ابن لب التغلبيُّ[4] مُقِرّاً له ما نصه: ((وجهُهُ أن الإشارةَ بذي القربِ هاهنا قد يُتَوَهَّمُ فيها القربُ بالمكان، والله تعالى يتقدَّسُ عن ذلك، فلمّا أشار بذي البعد أعطى بمعناه أن المشيرَ مُباينٌ للأمكنة، وبعيدٌ عن أن يوصفَ بالقرب المكاني، فأتى البعد في الإشارة منبهاً على بعدِ نسبة المكانِ عن الذات العليَّةِ، وأنه يبعد أن يحلَّ في مكان أو يُدانيهِ))[5].

---

[1] ابنُ تيمية قائلٌ بكلِّ هذه المستحيلاتِ، وقد سبق أن نقلنا لك في الصفحة /٩١/ النصَّ الذي يُقرُّ فيه أن الله تعالى يحاذي من أسفله جِرمَ العرش من أعلاه، فهل يُنكَرُ بعد هذا على مَن يَصِفُهُ بأنه مجسِّمٌ ؟ والإمامُ القرطبيُّ تُوفيَ وابنُ تيمية له من العُمرِ عشر سنين.

[2] "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، الصفحة /١٧٥/.

[3] "لسان العرب"، الجزء /٢/، الصفحة /٦٦٤/.

[4] المتوفى سنة «٧٨٢» هـ رحمه الله تعالى.

[5] "الإفادات والإنشادات"، الصفحة /٩٣/، الإفادة رقم / ١١/، الإشارة للبعيد باسمِ الإشارة الموضوع للقريب، وسيأتي تمامُ نصِّهِ عند ذكرِ قوله في تنزيه الله عن الحيِّز والجهةِ.

❖ الإمام اللُّغَوِيُّ الشهير مجد الدين محمد بنُ يعقوب الفَيرُوزآبادِي المتوفى سنة «٨١٧» هـ رحمه الله تعالى، صاحبُ "القاموس المحيط" في اللُّغَةِ.

يقول في كتابه "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" ما نصه: ((وقربُ الله من العبد هو الإفضالُ عليه، والفيضُ، لا بالمكان، وقربُ العبد من الله في الحقيقة التخصيصُ بكثير من الصفات التي يصحُّ أن يُوصفَ الله بها، وإن لم يكن وصفُ الإنسان به على الحدِّ الذي يُوصَفُ به الله تعالى، نحو الحكمة، والعلمِ، والرحمةِ))[1].

❖ الإمام اللُّغَوِيُّ الحافظُ المفسِّرُ جلال الدين السُّيوطيُّ المتوفى سنة «٩١١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرحه على سنن النسائي" عند حديث أبي هريرة (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) ما نصه: ((قال القرطبيُّ: هذا أقربُ بالرتبة والكرامة، لا بالمسافةِ؛ لأنه منزَّهٌ عن المسافة والمساحةِ والزمان. وقال البدرُ ابنُ الصَّاحِب في "تذكرته": في الحديث إشارةٌ إلى نفي الجهة عن الله، وأن العبدَ في انخفاضِه غايةَ الانخفاض يكون أقربَ ما يكون إلى الله تعالى...))[2].

❖ ونقل ذلك مُقِرّاً له العلامةُ أبو الحسن نورُ الدين بنُ عبد الهادي السِّنديُّ المتوفى سنة «١١٣٨» هـ رحمه الله في "حاشيته على سنن النسائي".

فأين كلامُ الإمام الطبريِّ وما فهمه أئمةُ اللغة والدين مما يدَّعيه ابنُ القيم ؟!

بقي أن أشير إلى تدليس آخر لابنِ القيم حيثُ أَوهَمَ في "اجتماع جيوشه" وكذبَ، فَنَسَبَ إلى ابنِ جرير القولَ بجلوس سيدِنا محمدٍ ﷺ مع الله تعالى على

---

[1] "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، الجزء/٤/، الصفحة /٢٥٤/، مادة (ق، ر، ب).

[2] "زهر الرُّبى على المُجتَبى"شرح السُّيوطيِّ على سنن النسائي، الجزء /٢/، الصفحة /٢٢٦/، عند حديث أبي هريرة مرفوعاً: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد).

العرش، وهذا نـصُّهُ بحروفه: ((وقـال[1] في قولـه تعـالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال[1]: يُجلِسُهُ معه على العرش))[2].

والحقيقـةُ أن ابـنَ جريـر لم يقـلْ ذلـك، بـل ردَّهُ، وصـحَّحَ أن المقـامَ المحمـودَ هو الشفاعةُ ليس غير، ونَقَلَ ذلك عن أكثر أهل العلم بروايات كثيرةٍ، منهـا روايـةٌ عن مجاهد، وعندما عَرَضَ للقعود نقلَ عن مجاهد روايةً واحـدةً في ذلـك، ثـم قـال بعدها: ((وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صحَّ به الخبرُ عن رسـولَ الله ﷺ))[3]،

---

[1] القائلُ بزعمه: الطبريُّ، وليس الأمرُ كذلك !!

[2] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /١٤٨/.

[3] "جامع البيان"، عند تفسيره للآية /٧٩/ من سورة الإسراء، الجزء /٨/، الصفحة /١٣٠/. وقد توسَّعَ الحافظ ابنُ عبد البر في نقد قولِ مجاهد في كتابه "التمهيد" فذكر في الجزء /٧/، الصفحة /١٥٧/: أن لمجاهد قولين مهجورين عند أهل العلم ، أحدهما تأويلُ المقام المحمود بهذا الإجلاس، والثاني تأويلُ قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣] بانتظار الثواب. ثم قال: ((رُوِيَ عن مجاهد مثلُ ما عليه جماعة من ذلك – يعني الشفاعة – فصار إجماعاً في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة)).

كما أنكر الألبانيُّ في مقدمة "مختصر العلو" الصفحة /١٦/ تفسيرَ المقامِ المحمود بالإقعاد، وصحَّحَ أنه الشفاعةُ فقال: ((وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شك ولا ريب؛ للأحاديث التي أشار إليها المصنِّفُ – الذهبيُّ – رحمه الله ، وهو الذي صححه الامام ابنُ جرير الطبريُّ في تفسيره (١٥/ ٩٩) ، ثم القرطبي (١٠/ ٣٠٩) ، وهو الذي لم يَذكُر الحافظ ابنُ كثير غيرَه ، بل هو الثابتُ عن مجاهد نفسهِ من طريقين عنه عند ابنِ جرير ، وذلك الأثرُ عنه – يعني الإقعادَ – ليس له طريقٌ معتبر، فقد ذكر المؤلف (ص ١٢٥) أنه روي عن ليث بن أبي سليم ، وعطاء بنِ السائب، وأبي يحيى القتات، وجابر بنِ يزيد، قلت: الأولان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخيرُ متروكٌ متهم)). انتهى كلامُ الألبانيِّ، وفيما نقلتُه عن الحافظِ ابن عبد البر غُنيَةٌ، وإنما نقلتُ عن الألبانيِّ هنا وفي غير موضعٍ من باب (مِن فمك أدينك)؛ ولبيان اضطراب شيوخِ هذه النحلة المبتدعة فيما يأتون به ، وإلا فلا عبرةَ بكلامِ الألبانيِّ إطلاقاً، ولا ثقةَ بما يأتي به أصلاً، فليتنبه لذلك أهلُ العلم ، ولينظر العاقلُ الذي يعمل لله تعالى عمَّن يأخذ دينَهُ، فالرجل غيرُ مؤتمَنٍ على سنة الحبيب المصطفى ﷺ، وإنه الآن في دار الحقِّ يرى ما قدمته يداه، نسأل الله حسنَ الخاتمة في خير وعافية !!

يعني حديثَ الشفاعة؛ لذلك قال عنه: ((وإن كان هو الصحيحَ))، أي: في تفسير المقام المحمود، وعلى ذلك اتفق العلماءُ[1].

أما الإقعادُ على العرش فهو من الممكنات[2] العقليةِ لنبينا ﷺ ولغيره من الناس، فالله تعالى على كلِّ شيء قديرٌ، وقدرتُهُ من شأنها التعلُّقُ بسائر الممكنات، والعقل لا يُحيلُ ذلك، بل يجوِّزُه؛ لأن العرشَ خَلقٌ مِن خَلقِ الله تعالى، وليس لابن جرير اختصاصٌ بالقول بالإمكان، بل هو اعتقادي أيضاً، واعتقادُ كلِّ العقلاء، كلُّهُم يعتقدُ جوازَ ذلك، ولكن لا يجوز القولُ بشيءٍ ما لم يرد ذلك عن المعصوم، ولم يردْ في ذلك شيءٌ، فوجب السكوتُ والتوقف !!

كيف يُظَنُّ بالإمام الطبريِّ أن يعدلَ عن صحيح الأحاديث الواردةِ في تفسير المقام المحمود بالشفاعة ليعتقدَ رأياً منقولاً بسندٍ ضعيفٍ تالِفٍ عن آحادِ الناس؟ وهذا ما لم يكن إطلاقاً.

فأين قولُ الإمام الطبريِّ مما افتراه عليه ابنُ القيِّم بتدليسه المكشوف ؟

ولك أيها القارئ العزيزُ أن تنظر فيما كتبتُهُ لك عن هذا الإمام، ثم تقارنَه بما نقله ابنُ القيم عنه في "اجتماع جيوشه"[3] وتحكُمَ بعد ذلك بيننا بالحقِّ، ريثما يأذن الله بإظهار كتابيَ الذي أفردتُه للنقضِ والإجهازِ على آخر فلول جيوشه المهزومة.

---

[1] وانظر تحليل نصِّ الإمام الطبري، وبيان تحريف ابن تيمية له قبل تلميذه الوفيِّ ابن القيم في كتاب "الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية" للأستاذ سعيد بن عبد اللطيف فودة، الصفحة /٤١١/.

[2] يقول الألبانيُّ في مقدمة "مختصر العلو" الصفحة /١٩/ ما نصه: ((قلت: وقد عرفتَ أن ذلك لم يثبت عن مجاهد، بل صحَّ عنه ما يخالِفُه... وجَعلُ ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر؛ لأن كلامَه في التفسير يدور حولَ إمكان وقوعِ ذلك))، وفي الصفحة /١٨/ يقول: ((ومن العجيبِ حقّاً أن يعتمدَ هذا الأثرَ الإمامُ ابنُ القيِّم)).

[3] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /١٤٨/، فلا يصحُّ لابن القيم عدُّ الإمام الطبريِّ في صفوفِ جيوشه الهلكى والقتلى، بل ذكرُهُ في كتابٍ قَصَدَ صاحبُهُ إلى اعتقادِ الحيِّزِ والحدِّ والجهةِ كذبٌ، وخيانةٌ، وتدليسٌ.

٣. شيخُ أهل السنة والجماعة الإمامُ أبو الحسن عليٌّ بـنُ إسماعيـل الأشـعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ رحمه الله تعالى.

وعنه يقـول الحـافظُ البيهقـيُّ في كتابـه "إلى عميـد الملـك": ((.. إلى أن بلغـتِ النوبةُ إلى شيخنا أبي الحسن الأشعريِّ - رحمه الله تعـالى - فلـم يُحـدِثْ في ديـن الله حَدَثَـاً، ولم يأت فيه ببدعة، بـل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعـدهم مـن الأئمة في أصول الدين، فنصرها بزيادةِ شرحٍ وتبيين))[1].

ويقول الحافظ المؤرِّخُ ابـنُ عـساكر في كتابـه " تبـيين كـذب المفـتري فيمـا نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري": ((وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليـه[2] وأئمةُ الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، ومنتحلوه[3] هـم الـذين علـيهم مـدارُ الأحكام، وإليهم يُرجَعُ في معرفة الحلال والحرام، وهم الـذين يُفتـون النـاسَ في صعاب المسائل، ويعتمدُ عليهم الخلقُ في إيضاح المشكلات والنوازل، وهـل مـن الفقهاء مـن الحنفية والمـالكيةِ والشافعية إلا موافقٌ لـه، أو مُنـتَـسِبٌ إليـه، أو راضٍ بحميد سعيه في ديـن الله، أو مُثنٍ بكثـرة العلـم عـليه، غـيرَ شِـرذمَةٍ يسيرة تُـضمِرُ التشبيهَ، وتُعادي كـلَّ مُوَحِّدٍ يعتقد التنـزيهَ[4]، وتُضاهِي أقوالَ أهل الاعتزال في ذمِّـهِ،

---

[1] انظر "تبيين كذب المفتري"، الصفحة /١٠٣/، و"طبقات الشافعية" الجزء /٣/، الصفحة /٣٩٧/.

[2] أي: على اعتقادِ الأشعريِّ.

[3] أي: الآخذون بعقيدته.

[4] وابنُ تيمية في عصره واحدٌ من هؤلاءِ، فقد كان له وُلوعٌ خاصٌّ بذكر كلام المُبتَدعَـة الـذامِّينَ للإمـام أبـي الحـسن الأشـعريِّ مـن أمثـال الهـرويِّ والـسِّجزيِّ وغيرِهمـا، فقد نقل عن الأولِ أن أبا الحسن =

وتُباهي بإظهار جهلها بقدر سَعة علمه))[1].

ويقـول الإمـام تـاجُ الـدين الـسبكيُّ في "طبقـات الـشافعية الكـبرى": ((اعلم أن أبا الحسن لم يبتدع رأياً، ولـم يُنـشئ مـذهباً، وإنمـا هـو مُقَـرِّرٌ لمـذهب السلف، مناضِلٌ عمَّا كانت عليه صحابةُ رسول الله ﷺ))[2].

وفي "وفيات الأعيان" لابـن خَلِّكَان: ((وهو صاحبُ الأصول، والقائِمُ بنصرة أهلِ السنة، و إليه تُنسَبُ الطائفةُ الأشعريَّةُ))[3].

وفي "شذرات الذهب" لابن العماد: ((وقد بيَّضَ الله به وجوهَ أهل السنة النبوية، وسوَّدَ به راياتِ أهل الاعتزال والجَهْمِيَّة، فأبانَ به وجهَ الحقِّ الأبلج، ولـصدور أهـل العلم والعرفان أثلج))[4].

هذا نَزرٌ يسير لا يكـادُ يُـذكر مـن ثنـاء كبـار أئمـة أهـل الـسنة والجماعـة عليـه، فجماهيرُ أهل السنة درجوا على طريقتِه واتفقـوا علـى صِحَّةِ منهجِـه، ولم يطعـن بـه

= الأشعريَّ رجع من التصريح في الاعتزال إلى التمويه، وعن الثاني أنه رجعَ عن فروعهم إلى القولِ بأصولهم ، ونقل عن ابـنِ خويز مِندَاد: أن الأشعريَّ من أهل الأهواء والبدع، وكلُّ ذلك ساقه ابـنُ تيميـة مُقِرّاً له، من أجلِ أن يعضد رأيَه فيه بعد أن وصفَ توحيدَهُ بأنـه مُبـتَدَعٌ، فجاء بذلك تأييداً لطعنـه بالإمـام الأشعريِّ. كما تجد ذلك في التسعينية (٣ /٧٩٣، فما بعدها).

أما ما يتعلق بمسألتنا هذه وهي (صفة العلو)، فقد وصفَ ابنُ تيمية مـذهبَ أبي الحسن الأشعريِّ فيهـا بالفساد والبطلان، وزَعَمَ أن كـلَّ الأئمة الذين أشـار إلـيهم الحـافظُ ابـنُ عـساكر يمكـن أن يكونـوا قـد تواطؤوا على الكذبِ، وجحدوا الضرورياتِ، كما سننقلُ عنه بعد قليلٍ إن شاء الله تعالى.

[1] "تبيين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري"، الصفحة /٤١٠/.

[2] "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /١٣/، الـصفحة /٣٦٥/، وقـد ذكـر الإمام العزُّ بـنُ عبـد الـسلام: أن عقيدةَ الإمام الأشعريِّ اجتمع عليها الشافعيةُ والمـالكية والحنفية وفـضلاءُ الحنابلـة، ووافقـه علـى ذلك من أهل عـصره شيخُ المالكيـة في زمانـه أبـو عمـرو بـنُ الحاجـب، وشيخُ الحنفيـة جمـالُ الـدين الحصيريُّ. المرجع نفسُه.

[3] "وفيات الأعيان"، الجزء /٣/، الصفحة /٢٨٤/.

[4] "شذرات الذهب"، الجزء /٢/، الصفحة /٣٠٣/.

إلا المعتزلةُ؛ لأنه ترك مذهبَهم وكَسَرَ شوكتَهم ، أما المجسمةُ - وقد رأيتَ وصفَ الحافظِ ابنِ عساكر لهم بأنهم شرذمةٌ جاهلةٌ ضاهتْ أهلَ الاعتزال في ذمِّه والحطِّ منه - فما زالوا يطعنون في هذا الإمام ، حتى إذا رأتْ هذه الفئةُ الجاهلةُ أن السوادَ الأعظمَ من أمَّة النبي المكرّم ﷺ ينتحلون مذهبَه، أشاعوا كذباً بين الناس أنه رجع في آخر عُمُرِه إلى التشبيه و التحديدِ، وزعموا أن هذا هو منهجُ السلف، وهذه الدَّعوى لو طالعتَ فيها كلَّ كتب التراجم والتواريخ فإنك لن تجدَ لها رائحةً إلا عند هؤلاءِ المتعالمين، ولا أطيلُ بردِّها، بل أكتفي بذكرِ الحقِّ لتعرفَ من خلاله باطلَهُم .

نعم ، الإمام الأشعريُّ كان معتزلياً أولَ الأمر، ثم تركَ الاعتزالَ، وأقامَ على ما كان عليه أئمةُ السلف الصالح من متابعتِهم للصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وسار بعده على نهجه أهلُ السنة والجماعة أتباعُ المذاهب الأربعةِ وفيهم كبارُ المحدِّثينَ، والمفسِّرينَ، والقرَّاءِ، والفقهاءِ والأصوليينَ، والمتكلمينَ، واللُّغَويينَ، وهم السوادُ الأعظمُ من أهل لا إله إلا الله في كلِّ عصرٍ من العصور إلى يومنا هذا، الذي بلغ فيه عدد المسلمين ملياراً ونصفَ مليار، وليس في عقيدة الإمام الأشعريِّ، ولا في عقيدةِ من سلك منهجَه، وانتسبَ له ما يدلُّ على التشبيه والتجسيم ، وحملِ الظواهر على ما لا يليقُ بالله تعالى، بل في صريح كلامه وكلامِ أتباعه ما يدلُّ دَلالة قاطعةً على نبذ عقيدةِ الحدِّ والحيِّز والجهة.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعريُّ في مقدمة كتابه "الإبانة" مُنكِراً نسبةَ الحدِّ لله تعالى ما نصه: ((الحمدُ لله الأحد الواحد،... ليست له صورة تقال، ولا حدٌّ يُضربُ له مثال))[1].

[1] "الإبانة عن أصول الديانة"، الصفحة /٧/، وفي نسخة ابنُ عساكر كما في "تبيين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" الصفحة /١٥٢/: ((فليست له عزة تنال، ولا حدٌّ تُضرَبُ له فيه الأمثال)). سبق في الصفحة /١٣٣/ أن علَّقتُ عند ذكر كلامِ الإمام أحمدَ أن القطعةَ التي ينقلها =

ويقـول أيـضاً في كتابـه "مقـالات الإسـلاميين واخـتلاف المـصلين" مـا نـصه: ((وقال أهلُ السنة والحديثِ: ليس بجسم ، ولا يُشبِهُ الأشياءَ، وإنه على العرش

= الحافظُ ابنُ عساكر عن كتاب "الإبانة" هي أكبر ما يمكننا اعتمادُهُ والوثوق به، بخلافِ ما سواها، مما هو موجودٌ في النسخ المطبوعة بين أيدينا الآن، فإنها ليستْ كذلك - عند المحققين الحُذَّاقِ، الناظرين في كلامِهِ وكلامِ أصحابِهِ تمامَ النظر، والمتأملين كتبَه حقَّ التأمُّلِ - لما يلزم من تناقضات، ولوازمَ باطلةٍ، تُسقِطُ الإمامَ الأشعريَّ عن رتبةِ الإمامةِ في العلماء إلى مستوى العامَّةِ البُلَداءِ ؟! وهذا ما لا يكون إطلاقاً !!

خُصوصاً إذا علمتَ أنه لاتوجد نسخةٌ واحدةٌ من مخطوطاتِ "الإبانة" مقطوعٌ بها، وكلُّ ما هو موجودٌ إلى الآن مما طُبِعَ من كتاب "الإبانة" قُوبِلَ على مخطوطاتٍ كثيرةِ السقطِ والخروم ، والتقديمِ والتأخير، وبعضُها فيها زيادةٌ ونقصٌ، تحتاج إلى دِقَّةِ نظرٍ لاستبعاد ما هو مَدسُوسٌ، كذا حقَّقتْ الدكتورة فوقية الحسين. ثم تاريخُ المخطوطاتِ التي بين أيدينا اليوم - على ما حققته الدكتورة فوقية حسين - يرجع إلى ما بعد الألفِ للهجرة، وهذه الفترةُ بلا شكٍّ طويلةٌ جداً، تبعث الظنونَ والرِّيَب ؟!

ولو رجعتَ إلى ما قبل ذلك بقرون لرأيتَ مَن يُشَكِّكُ أن يكونَ كلُّ ما في كتاب "الإبانة" للإمام الأشعريِّ، فهذا الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ الثبتُ تاجُ الدين السبكيُّ المتوفى سنة «٧٧١» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (١٣٢/١) يقول عند الكلام عن زيادة الإيمان ونقصانه ما نصه: ((...بل القولُ بقبوله للزيادة والنقص منصوصُ الشيخ أبي الحسن رضي الله عنه في كتابه "الإبانة"، في الفصل الثابت منها عنه، الذي نقله الحافظ الكبير الثقة الثبت أبو القاسم ابن عساكر في كتابه "تبين كذب المفتري"، وهو الكتاب الذي يعتمد على نقله الأشاعرة، ونصه: (وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص). انتهى نص الشيخ أبي الحسن الثابت بنقل ابن عساكر)) انتهى كلام الإمام التاج السبكي.

باختصارٍ أقول: وإن كنا لا نُوافقُ مَن نفى نسبةَ كتابِ "الإبانة" للإمام الأشعريِّ، كذلك فإننا لانوافقُ أن يكون كلُّ ما في "الإبانة" التي بين أيدينا اليومَ له؛ لما فيها من هشاشة الاستدلالِ، وضحالةِ التفكير، وكذبٍ في النُّقُولِ، مع مخالفة مافيه للعُقُولِ، مما يقطع بتلاعباتِ الحَشَوِيَّةِ، وتحريفاتِهم المعهودةِ غيرِ المستغربة عنهم ، ولك أن تنظر الآن ما كتبتُه هنا وما أكتبه عند ذكر كلامِ الحافظ ابن عساكر الآتي لتطمئِنَّ بدايةً لما أقول، وتَوثِيقُ ذلك كلِّه وتحقيقُه يأتي في رسالةٍ مستقلَّةٍ إن أذن الله تعالى لي بذلك.

كما قال عزّ وجلَ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ولا نُقدِّمُ بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف))[1].

---

[1] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، الصفحة /٢١١/، ما أروع هذا الكلام ، يقول الإمام الحافظُ البيهقيُّ رحمه الله تعالى في كتابه "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٨٠/، باب (ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]) ما نصه: ((...﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] بلا كيف، والآثار عن السلف في مثلِ هذا كثيرة، وعلى هذه الطريقة يدلُّ مذهبُ الشافعيِّ رضي الله عنه، وإليها ذهب أحمد بنُ حنبل، والحسين بنُ فضل البَجَلِيُّ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابيُّ، وذهب أبو الحسن علي بنُ إسماعيل الأشعريُّ إلى أن الله جلّ ثناؤه فَعَلَ في العرش فعلاً سماه استواءً، كما فعَلَ في غيرِه فعلاً سماه رزقاً ونعمةً، ثم لم يكيِّف الاستواءَ، إلا أنه جعله من صفاتِ الفعلِ لقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وثم : للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى تُوجَدُ بلا مُباشرةٍ منه إياها ولا حركة)).

فالاستواءُ عند إمام أهلِ السنة هو صفةُ فعلٍ بلا كيف وليس صفةَ ذات، وهذا مذهب أكثرِ أهل العلم ، قالوا: إن الاستواء صفة فعل، بمعنى أن الله فَعَلَ في العرش فعلاً سماه استواءً، لا أن ذلك الفعل حَدَثَ في ذاته العلي تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنه لو كان كذلك لقامتْ به الحوادثُ وهذا محالٌ، فأفعالُ الله تعالى تَحدُثُ في غيرِه لا في ذاته.

أما ابنُ تيمية فيرى أن الاستواء فِعلٌ فَعَلَهُ اللهُ في ذاته، بمعنى أنه تَصرَّفَ بنفسه، وأحدَثَ في ذاته ما يسمِّيه استواءً، وهو ما يُعبِّرُ عنه بالصفات الطارئة على الذات من النزول، والمجيءِ، والكلامِ بحروف وأصوات، وغيرِ ذلك مما يحملُهَا على الظواهر المستحيلاتِ، ويَرَى أنها تحدثُ في ذاته شيئاً فشيئاً، ومن ثَمَّ ضمَّنَ معنى الاستواء على هذا التفسير كونَه تعالى محدودَ الجوانب وله حيِّزٌ في ذاته تتأتى منه الحركةُ والنُّقلَةُ، وأهلُ الحقِّ يقولون: هذا هو معنى الجسمية والتشبيه الذي يصحُّ بناءً عليه وصفُ الله بالجلوسِ والاستقرارِ والمماسَّةِ أو المباينةِ والانفصالِ. وبيانُ مذهبه يأتي في آخر الرسالة عند عرض بعض عقائده في الذات العلي /٣٧٥/.

يقول الإمام القرطبيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت: ١١] الجزء /١٥/، الصفحة /٣٤٣/: ((والاستواءُ من صفة الأفعالِ على أكثرِ الأقوال))، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾ [البقرة : ٢٩] الجزء /١/، الصفحة/٢٥٥/: ((والقاعدةُ في هذه الآيةِ ونحوِها منعُ الحركة والنقلة))، وكان قال قبل ذلك ما نصه: ((وقال البيهقيُّ =

ويقول أيضاً في باب "شرح اختلاف الناس في التجسيم": ((وقد أخبرنا عن المنكرين[1] للتجسيم أنهم يقولون: إن الباري جلّ ثناؤه ليس بجسم، ولا محدودٍ، ولا ذي نهاية، و نحن الآن نُخبِرُ عن أقاويلِ المجسمة..))[2].

فالجسم ما له حدودٌ ونهايات كما هو صريحُ كلام إمامِ أهل السنة؛ لذلك نفى أن يكون الله جسماً، ونقل هذا النفيَ عن أهل السنة والحديث كما هو ظاهرٌ.

وانظر إلى ما يقوله في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر" عندما يُقَرِّرُ عقائدَ السلف في باب خاصٍّ عنون له بـ (باب ذكر ما أجمع عليه السلفُ من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها وأمروا في وقت النبي ﷺ بها)، قال تحت هذا الباب ما نصه: ((وأجمعوا على أن صفتَهُ لا تُشبِهُ صفات المحدَثين كما أن نفسَه لا تُشبه أنفسَ المخلوقين...ويجب[3] إذا أثبتنا هذه الصفاتِ له عزَّ وجلَّ على ما دلتِ العقولُ،

= أبو بكر أحمدُ بنُ علي بنِ الحسين: قوله ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ بمعنى أقبل صحيحٌ؛ لأنَّ الإقبالَ هو القصدُ إلى خلق السماء، والقصدُ هو الإرادة، وذلك جائزٌ في صفات الله تعالى، ولفظة ﴿ثُمَّ﴾ تتعلق بالخلق لا بالإرادة، وأما ما حُكِي عن ابن عباس - يريد تفسيرَ ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ باستقرَّ - فإنما أخذه عن تفسير الكَلبِيِّ، والكلبِيُّ ضَعيفٌ، وقال سفيان بنُ عيينة وابنُ كَيسَان في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ قَصَدَ إليها بخلقِهِ واختراعِهِ)) انتهى كلامُ الإمامِ القرطبيِّ.

[1] وهم المعتزلة، وكذلك أهلُ السنة والحديث كما رأيتَ نقل الإمام أبي الحسن الأشعريِّ عنهم، وسبق في الصفحة /٥٤/ أن نقلتُ عن الإمام المحدِّثِ الملا علي القاري: أن هذا هو مُقَرَّرُ أهل السنة والجماعة وسائرِ طوائف الإسلام من المعتزلة والخوارج، بل سائر أهل البدعة، فلم يستثن إلا المجسمةَ وجهلةَ الحنابلة.

[2] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، الصفحة /٢٠٧/.

[3] في المطبوع بتأخير [لا] عن [تكون]، وتقديمها على [يجب] هكذا: [ولا يجب]. والمعروفُ من أساليب أهلِ السنة على مذهب هذا الإمامِ هو ما اخترتُهُ أعلاه، يَعرِفُ ذلك أهل الدِّرَيَة، خصوصاً والمحقِّقُ اعتمدَ على نسختين رديئتين كَثُرَ فيهما الخطأ، وفي النسخة الأزهرية للتراث التي أخرجها محمد السيد قريبٌ مما اخترتُهُ، انظر الصفحة /٦٦، ٦٧/، وهي كثيرةُ الأخطاء أيضاً، والأمرُ يسيرُ ولكن أردتُ التنبيه.

واللغة، والقرآن، والإجماعُ عليها ألا تكون مُحدَثةً؛ لأنه تعالى لم يزل موصوفاً بها، ويجب ألا تكون أعراضاً؛ لأنه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، وإنما توجد الأعراضُ في الأجسام ، ويدلُّ بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حَدَثِهَا...كما يجب ألا تكون نفسُ الباري عزَّ وجلَّ جسماً، أو جوهراً، أو محدوداً، أو في مكان دون مكانٍ، أو غيرِ ذلك))[1].

هذا وقد علمتَ فيما نقلتُهُ لك عن كبار الحفاظِ الذين ترجموه: أنه مناضلٌ عن مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وقد حكى عقائدهم في فصل خاص من كتابه "مقالات الإسلاميين"، وقال بعد أن ساقها: ((وبكلِّ ما ذكرناه من قولهم نقول، وإليه نذهبُ، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل))[2].

ولما كان ابنُ تيمية قائلاً بمحدودية الله من جهاتِه السِّتِّ، وأن حدودَ الله هي نهاياتُه وجوانبُهُ المحيطةُ به نصَّ على بطلان ما نفاه أئمةُ السنة، وحكمَ على عقائد الأئمةِ - من الحنفية، والمالكيةِ، والشافعية، وفضلاءِ الحنابلة، وأئمةِ التصوف، وأهلِ الحديث الذين شايعوا الإمامَ الأشعريَّ - بأنها معلومةُ الفسادِ بالضرورة العقليةِ، وجَوَّزَ دون حياءٍ اتفاقَهُم على جحد الضرورياتِ، وإمكانَ اتفاقِهِم

---

[1] "رسالة إلى أهل الثغر"، الصفحة /٢١٦، ٢١٨/، الإجماع الخامس. وهذه الرسالة كما يَزعُم المُتَمَسلِفُون من الرسائل التي كتبها الإمام الأشعريُّ بعد التمكُّنِ من العقيدة السلفية، انظر الصفحة /١٠/ تقديم حماد بنِ محمد الأنصاريِّ.

يرى بعض المحققين أن كتابَ "رسالة إلى أهل الثغر"، وكتاب "الإبانة" منسوبان إلى الإمامِ أبي الحسن الأشعريِّ، وقد رأيتُ الأستاذَ الدكتور أحمد عبد الرحيم السائحَ الأستاذَ في جامعة الأزهر نصَّ على ذلك، وذكر الوجوهَ التي تؤيد ما ذهب إليه في مقدمةِ تحقيقه لكتاب ابنِ فُورَك "مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري"، الصفحة / ث، ج /، وليس هذا محلُّ المناقشةِ والردِّ أو القَبولِ، ولكن أردتُ الإشارة، ولبيان ذلك محل لا يسع هنا، والله الموفق للصواب.

[2] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، الصفحة /٢٩٧/.

على الكذب، وإليك نصَّه في ذلك، حتى تعلمَ مبلغَ علمِه، وتصدِّقَ ما نقله الحافظُ العراقيُّ فيه: مِن أن علمَه أكبرُ من عقله.

يقول في كتابه "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة": ((يبين ذلك أن الذين قالوا: إن الخالقَ سبحانه ليس هو بجسم ولا متحيِّزٍ تنازعوا بعد ذلك، هل هو فوق العالم، أم ليس فوقه ؟ فقالت طوائفُ كثيرة: هو فوق العالم، بل هو فوقَ العرش، ومع هذا ليس بجسم ولا متحيِّزٍ، وهذا يقوله طوائفُ من الكُلّابية والكرّامِيَّة والأشعرية، وطوائفُ من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعيةِ والحنبليـة وأهلِ الحديث والصُّوفيّةِ، وهذا هو الذي حكاه الأشعريُّ عن أهـلِ الحديث والسنة[1].. ثم *ساقَ بقيةَ الأقوالِ وحكمَ عليها جميعِهَا بقوله:* .. وهذه المقالاتُ

---

[1] ما نقله ابنُ تيمية أعلاه ليس على إطلاقه، وليس المرادُ من (الفوق) عند مَن أطلقه ما يوهم المسافةَ والمكانَ البتة، أو أنه على العرش بذاته حقيقةً؛ إذ الإجماعُ منعقد عند أهل السنة والجماعة على نفي المسافة والمكانِ عن الله تعالى، كما سبق النقلُ عن غيرِ واحدٍ، ومَن نُقِلَ عنه من أهل السنةِ إطلاقُ لفظ (الفوق والمباينة) على الله فمرادُهُ أن الله ليس في العالم ولا العالمُ فيه، لا على معنى العزلة والتحيُّزِ والجهةِ والمسافةِ البتة، نصَّ على ذلك علماءُ أهل السنة والجماعة، منهم الإمام الحجة في معرفةِ الفرقاء عبدُ القاهر البغداديُّ المتوفى سنة «٤٢٩» هـ في كتابه "الأسماء والصفات" (١٥١، ١٥٢/ أ)، عندما عَرَضَ لأقوال أهلِ العلم والفِرَقِ في تعيين المرادِ بالعلو في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وهذا نصه: ((وأجمع أصحابُنا على إحالة القولِ بأنه في مكانٍ أو في كلِّ مكان، ولم يجيزوا عليه مماسَّةً وملاقاةً بوجهٍ من الوجوه، ولكن اختلفتْ عبارتُهُم في ذلك، فقال أبو الحسن الأشعريُّ: إن الله عزَّ وجلَّ، لايجوز أن يقال: إنه في مكان، ولا يقال: إنه مباينٌ للعالم، ولا إنه في جوف العالم؛ لأن قولَنا: إنه في العالم يقتضي أن يكون محدوداً متناهياً، وقولنا: إنه مباينٌ له وخارجٌ عنه يقتضي أن يكون بينَه وبين العالَم مسافةٌ، والمسافةُ مكانٌ، وقد أطلقنا القولَ بأنه غير مماسٌ لمكان، وكان عبدُ الله بنُ سعيد يقول: إنه في السماء، وإنه على العرش، لا على معنى كون الجسم في مكانٍ، ولا عن طريق المماسَّة، ولكن لاتباع الشرع؛ لقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وحكى الكَعبيُّ في "مقالاته" أن قول ابنِ كُلّاب - يعني به عبدَ الله بنَ سعيد- غيرُ معقولٍ في هذا الباب، وذلك لجهلِهِ - أي: الكعبيِّ- بمعرفة المذاهبِ، فإذا لم يعرف =

فسادُها معلومٌ بالضرورة العقلية[1]، وإن كان قد تواطأ عليها جماعةٌ، فإن الجماعةَ الذين يقلدون مذهباً تلقاه بعضُهم عن بعضٍ يجوزُ اتفاقُهم على جحد الضرورياتِ، كما يجوزُ الاتفاقُ على الكذبِ مع المواطأة والاتفاقِ..))[2].

= مذاهبَ خصومِه ادَّعى أنها غيرُ معقولة، ولو نظرَ في كتب عبد الله بنِ سعيد، أو رجع إلى المُحَصِّلينَ من أصحابه، لم يخفَ عليه مذهبُهُ، ونحن نكشفُ عن قول عبدِ الله في ذلك، فنقول: إن عبد الله بنَ سعيد قد قال في نقضه على بشر المَرِيسي: (إن الله تعالى عظيمٌ في نفسه، ولا شيءَ أعظمُ منه في الذات، بلا مساحة، ولا أقطار، ولا يجوز أن يكونَ في شيءٍ، ثم قال في هذا الفصل: الله غيرُ محدود؛ لأن المحدودَ ما اعتورته النواحي ويماسُّهُ ما هو من جنسه، والله سبحانه ليس بمماسٍّ)، فهذا الفصل من كلامه دليلٌ عل أنه كان يُبطلُ معرفةَ الله بالحدِّ والنهايةِ والمماسَّةِ والكونِ في مكان، لا أنه اختارالقولَ بأنه مباينٌ من خلقه على معنى أنه ليس في العالم، ولا العالمُ فيه، على معنى التحيُّزِ للخلق، وقال في باب الصفات أيضاً: الله عزَّ وجلَّ مباينٌ للخلق، وليس هو مبايناً للعرش لمسافة بينهما؛ إذ كانت المسافةُ لا تقع إلا على الأجسام، والله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ... فمباينتُهُ للعرش ولسائر الأمكنة على معنى أنه غيرُ مماسٍّ لها، لا على معنى التحيُّزِ والمسافةِ والتوسط)) انتهى كلامُ الإمام البغداديِّ.

وهذا هو الحقُّ في نقل مذاهب المتقدمين وفهمِ كلامهم، لا ما ينقلُهُ ابنُ تيمية خطأً، ويُوهِمُ فيه كذباً، ثم ينقضُهُ جهلاً كما رأيتَ.

وعلى هذا الأساس يجبُ أنْ يُحمَلَ ما يُطلقُهُ أئمَّةُ السنة من لفظ (الفوق) على الله، وما يحكونه من الإجماع، من ذلك قولُ الحافظِ الناقدِ أبي الحسن عليِّ بن القطان الفاسيِّ: ((وأجمعوا أنه فوق سماواته)) "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٣٣/، الإجماع رقم (٦٤)، وقبله الإمام الأشعري في "رسالته إلى أهل الثغر"، الصفحة /٢٣٢/، الإجماع التاسع.

فَنَقلُ الثِّقةِ – أعني اللإمامَ البغداديَّ ومَنْ على قدَمِه وقوة فهمِه – لمذهبِ إمامِه مُقَدَّمٌ في مثل هذه الأبواب، ولا يجوز دفعُه بقولِ المخالفِ المُبتَدع لمجردِ الهوى، على أن ابنَ تيمية لا يوثق بنقله ولا بعقله، فليحذر.

[1] إذا كان إثباتُهُ تعالى على العرشِ فوق العالم قولٌ فاسدٌ بالضرورة العقليةِ كما يزعُمُ ابنُ تيمية فلم يبقَ إذاً إلا أن يكون الله جسماً متحيِّزاً فوق العرش، وهو ما يريدُ إثباتَه والعياذ بالله تعالى، ولك أن ترجع إلى نصِّه الذي أحلتُ إليه وتقرأه بتُؤَدَةٍ، ثم تجيبني بغير هذا الذي تراه !!

[2] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /١/، الصفحة /٦/.

كيف ساغ لابنِ تيميـة أن يقـولَ هـذا الكـلامَ، ويَـتَّهِمَ الـسوادَ الأعظـمَ مـن أمـة النبي ﷺ بهذا الاتهام، وهل يُعقل أن يقولَ هذا سُنِيٌّ ؟
أبداً !

إنما سوغ له هذا تشبعه بعقائد المبتدعة الحشويين، والأعجـبُ مـن ذلـك أنـك ترى تلميذَهُ ابنَ القيم يـذكرُ الإمـام الأشـعريَّ في "اجتمـاع جيوشـه"[1]، مدلِّـساً في ذلك، ومعمياً على البسطاء، فيلزمُه بذلك التناقضُ، والخروجُ عن ولاء شيخِه الذي حَكَمَ كما رأيتَ بفساد معتقدِ أبي الحسن فيما يتعلق بـ (صفة العلو).

وبإمكـانِك أخي القارئ أن تقارنَ بين عقيدةِ الإمام أبي الحـسن الأشـعريِّ الـتي نقلتُها لك، وبين حقيقةِ ما يعتقدُه - أو يُقِرُّه - ابـنُ القـيِّم في الله تعـالى تبعـاً لـشيخِه بعد أن تنظرَ من أولى بالسلف وأقربُ إليه من الآخر.

---

[1] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢١٣/.

ابنُ قيِّم الجوزية المتوفى سنة «٧٥١» هـ	أبو الحسن الأشعريُّ ا لمتوفى سنة «٣٢٤» هـ
استوى على العرش بمعنى: أحدثَ الله في ذاتــه معنىً[1] صارَ به على العـرش وفوقَـه فوقيـةً حِسيَّةً تقـومُ علـى فـارق المسافة، فالذي يصعدُ على رأس الجبلِ أو المنارة يكون أقربَ إلى الله ممَّنْ هو أسـفلُ منهمـا، والله محـدودٌ مـن جهاتـه السِّت، وحدودُه التي هي نهاياتُه وجوانبُه المحيطةُ به لا يعلمُها إلا هـو، ولا نُنكِـرُ أن الله قاعدٌ على العرش، ثـم الكرسـيُّ موضع قدمي الله تعـالى، وأنـه يُجلِـسُ معـه محمـداً ﷺ، وهـذه عقيـدةُ الإمـام أحمد، و أهلِ الحديث، وسـلفِ الأمـة، وسائر المللِ، حتى اليهود والنصارى هم أعلم بالله من الأشاعرة[2].	اسـتوى علـى العـرش كمـا أخـبر، بـلا كيف، ولا نقَدِّمُ بين يدي الله في القـول، وهـذا اعتقـاد أهـلِ السنة والحـديث، وسـلفِنا مـن الـصحابةِ والتـابعين، وهـي عقيدةُ الإمام أحمدَ بنِ حنبل.

[1] هذا الحدوث عبر عنه شيخه بتصرف الله بنفسه حيث تحرك فصار على العرش وفوقه، وقد استعان في إثبات ذلك بلسان الخصم في الرد على الإمام الرازي.

[2] ارجع إلى قصيدة ابن القيم "النونية" لتجد كيفَ يسلخُ الأشاعرةَ عن الإيمان، ويخلَعُهُم عن ربقة الأديان، ويصفُهم بالإلحاد، وأنه لم يبقَ عندهم من الإيمان حَبَّةُ خردل، حتى جعلَهُم شرّاً حالاً من المشركين نابزاً لهم بالجهمية، كما تجدُ فيها القولَ بحلول الحوادثِ بالربِّ، والتي منها التصرُّفُ بنفسه الذي هو حركةٌ عندهم ، صار اللهُ بها على العرش وفوقَه، ولا أدلَّ على ذلك من ثنائه البالغ على كتاب شيخه ابنِ تيمية "بيان تلبيس الجهمية" الذي لبَّسَ فيه وأودعَه أكثرَ بدعه الكلامية، ولك أن تقرأ =

فاختر من تصدق ؟

لتجزم بعد ذلك بأن قولَ الإمام الكبيرِ أبي الحسن الأشعريِّ حجةٌ لنا عليه، ولا يصحُّ ذكرُهُ في عداد جيوشِه القتلى أبداً.

والآن دعنا نتابع كلامَ الشيخ أبي الحسن حيث شرع يشرحُ أقاويلَ المجسمة، مقتصرين على محلِّ الشاهد منه إذ يقول: ((واختلفت المجسمةُ فيما بينهم في التجسيم على ستَّ عشرة مقالةً: فقال هشام بنُ الحكم [1]: إن الله جسمٌ محدود.. له قَدرٌ من الأقدار.. في مكانٍ دون مكان.. وحُكي عنه أنه قال: هو جسمٌ لا كالأجسام. متحرِّكٌ من وقت خلقَ الخلقَ..على العرش مماسٌّ له دون ما سواه.. له مقدار في المساحة لا ندري كم ذلك القَدرُ.. وحُكي عن الجواربيِّ أنه كان يقول: أجوفُ من فيه إلى صدره، ومُصمتٌ ما سوى ذلك، وكثير من الناس يقولون: هو مُصمتٌ، ويتأولون قولَ الله ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ المُصمَت الذي ليس له جوف.. وهل تحملُهُ الملائكةُ.. وقال هشام : مكانه هو العرش، وأنه مماس للعرش، وأن العرش قد حواه وحدَّهُ.. وقال بعضُ من ينتحل الحديثَ: إن العرش لم يمتلئ به،

= الفصلَ الذي عقدَهُ في "الصواعق المرسلة" والذي جاء عنوانه في فهرس "مختصر الصواعق" للموصلي الصفحة /٥١٧/ هكذا: (ثبوتُ الانتقالِ والحركةِ لله تعالى)، وتجد إقرارَهُ وعدمَ إنكارِه لقعود الله تعالى على العرش وإجلاسِه معه محمداً ﷺ في "بدائع الفوائد"، الجزء /٤/، الصفحة /٨٤١/،كما تجد عقيدةَ الكرسيِّ موضعِ قدميه تعالى في آخر كتابه "حادي الأرواح"، الصفحة / ٥٦٦/، وأما عقيدةُ المسافة والمكانِ ففي غايةِ الشهرةِ انظر مثالاً على ذلك "اجتماع جيوشه"، الصفحة /١٧٢، ١٧٣/. وانظر الهامش (٣) الذي سيأتي في الصفحة /٢٧٣/ من هذه الرسالة.

[1] مذهبُه في غاية البشاعة، فقد جعلَ الله كالسبيكة الصافية، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، وتفصيل مذهبه فيما كتبه الإمام الأشعري، وهنا أردت فقط ذكر عقائد المجسمة التي قد يوافق على بعضها ابنُ تيمية، وكم ساق منها ما جعلَهُ حُجَّةً على الإمام الرازيِّ وغيرِه من أئمة أهل السنة دون إنكار لها.

وإنـه يُقعِدُ نبيَّهُ ﷺ معه على العرش..))[1].

وهذا الكتابُ مـن المراجع المعتمدة عنـد ابـنِ تيميـة في نقـل الفـرق، وسـوف ترى موافقةَ ابنِ تيمية لبعض هذه العقائد عنـدما ننقـل عنـه في آخـر هـذه الرسـالة، إن شاء الله تعالى.

إذاً نفـي الجـسمية والحـدودِ عـن الله تعـالى ثابـتٌ عـن الإمـام أبـي الحـسن الأشعريِّ، وهو مذهبُ أهل السنة والحـديث كمـا رأيـتَ نقلَـه ذلـك عـنهم . ويقـول الإمـام الأشـعريُّ في كتابـه "اللمـع في الـردِّ علـى أهـل الزَّيـغ والبـدع" مانـصه: ((فإن قال قائلٌ: لم أنكرتم أن يكـونَ اللهُ تعـالى جـسماً ؟ قيـل لـه: أنكرنـا ذلـك لأنـه لا يخلو أن يكـون القائـلُ لـذلك أراد مـا أنكـرتم أن يكـون طـويلاً عريـضاً مجتمعـاً، أو أن يكون أراد تسميتَه جسماً، وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً، فإن كـان أراد ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً كما يقـال ذلـك للأجـسام فيمـا بيننـا، فهذا لا يجوز؛ لأن المجتمعَ لا يكون شيئاً واحداً؛ لأن أقلَّ قليلِ الاجتمـاعِ لا يكـون إلا بين شيئين؛ لأن الشيءَ الواحدَ لا يكون لنفسه مجامعاً، وقد بَيَّنَا آنفـاً أن الله عـزَّ وجلَّ شيءٌ واحد، فبطـل بـذلك أن يكـون مجتمعـاً. وإن أراد لم لا تـسمونه جـسماً، وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً ؟

فالأسماءُ ليست إلينا، ولا يجوز لنا أن نُسَمِّيَ اللهَ تعالى باسمٍ لم يُسَمِّ بـه نفـسَه، ولا سماه به رسولُهُ، ولا أجمعَ المسلمون عليه ولا على معناه))[2].

وهنا أنقل لك نصاً يُتَرجِمُ لك حقيقةَ مـا يعتقـدُهُ الإمـام الأشـعريُّ، وذلـك فيمـا ينقله الحافظ ابنُ عساكر مؤرِّخُ الـشام عـن القاضـي أبـي المعـالي في بيـان وسـطية

---

[1] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، الصفحة /٢٠٧، فما بعدها /، بـاب (شـرح اخـتلاف النـاس في التجسيم).

[2] "اللمع " لأبي الحسن الأشعري، الصفحة /١٨/، وفي الصفحة /٤٢/ من بـاب (الرؤيـة) صَـرَّحَ الإمـامُ الأشعريُّ بنفي الحدودِ والنهايات عن الله، وأنكرَ أن يكونَ المَرئيُّ جوهراً أو عرضاً محدوداً.

الإمام الأشعريِّ بين الفُرَقاء، وهذا نصُّه بحروفه حيث يقول: « كتب إليَّ الشيخُ أبو القاسم نصر بنُ نصر الواعظ يخبرني عن القاضي أبي المعالي بنِ عبد الملك، وذكر أبا الحسن الأشعريَّ، فقال: نَضَّرَ اللهُ وجهَهُ، وقدَّسَ روحَه، فإنه نظر في كتب المعتزلة والجَهْمِيَّة والرافضةِ، وأنهم عطَّلوا وأبطلوا، فقالوا لا علم لله، ولاقدرةَ، ولا سمع، ولا بصر، ولا حياةَ، وبقاء، ولا إرادةَ، وقالتِ الحَشَوِيَّةُ والمجسِّمَةُ والمكيِّفَةُ المحدِّدَةُ: إنَّ لله علماً كالعلوم، وقدرةً كالقدر، وسمعاً كالأسماع، وبصراً كالأبصار، فسلك رضي الله عنه طريقةً بينهما، فقال: إن لله سبحانه وتعالى علماً لا كالعلوم، وقدرةً ولا كالقدر، وسمعاً لا كالأسماع، وبصراً لا كالأبصار. وكذلك قال جَهمُ بنُ صفوان: العبدُ لا يقدر على إحداث شيء، ولا على كسبِ شيء، وقالتِ المعتزلة: هو قادرٌ على الإحداث والكسب معاً، فسلك رضي الله عنه طريقةً بينهما، فقال: العبد لا يقدر على الإحداث، ويقدر على الكسب، ونفى قدرةَ الإحداث، وأثبت قدرةَ الكسب. وكذلك قالتِ الحَشَوِيَّةُ المُشَبِّهَةُ: إن الله سبحانه وتعالى يُرَى مُكَيَّفاً محدوداً كسائر المرئيات، وقالتِ المعتزلة والجَهْمِيَّةُ والنجارِيَّةُ: إنه سبحانه لا يُرَى في حالٍ من الأحوال، فسلك رضي الله عنه طريقةً بينهما، فقال: يُرَى من غير حلولٍ ولا حدود ولا تكييفٍ كما يرانا هو سبحانه وتعالى وهو غيرُ محدود ولا مُكيَّفٍ، فكذلك نراه وهو غيرُ محدودٍ ولا مُكَيَّف، وكذلك قالت النَّجارِيَّةُ: إن الباري سبحانه بكلِّ مكان من غيرِ حلولٍ ولا جهة، وقالت الحَشَوِيَّةُ والمجسِّمَةُ: إنه سبحانه حالٌّ في العرش، وإن العرشَ مكانٌ له، وهو جالسٌ عليه، فسلك طريقة بينهما فقال: كان ولا مكانَ، فخلق العرشَ والكرسيَّ، ولم يحتج إلى مكانٍ وهو بعد خلقِ المكان كما كان قبلَ خلقه، وقالت المعتزلة: له يدٌ قدرة ونعمة، ووجهٌ وجود، وقالتِ الحَشْوِيَّةُ يدُهُ جارحةٌ، ووجهُهُ وجهُ صورةٍ، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما، فقال: يدُه يدُ صفة، ووجهُهُ وجهُ صفة، كالسمع والبصر، وكذلك قالت المعتزلة: النزولُ نزولُ بعضِ آياتِهِ وملائكته، والاستواء بمعنى الاستيلاء، وقالتِ المُشَبِّهَةُ

والحَشْوِيَّةُ: النـزولُ نزولُ ذاته بحركةٍ وانتقالٍ من مكان إلى مكان، والاستواءُ جلوسٌ على العرش وحلولٌ فيه، فسلك رضي الله تعالى عنه طريقةً بينهما، فقال: النـزولُ صفةٌ من صفاته، والاستواءُ صفةٌ من صفاته، وفعلٌ فعلَه في العرش يُسَمَّى الاستواء))[1] انتهى نصُّ الحافظ ابنِ عساكر[2].

ونقل عنه الإمام ابنُ فُورَكَ المتوفى سنة «٤٠٦» هـ رحمه الله تعالى في "مجرد مقالات الأشعري" اعتقادَه لمعاني الأسماء الحسنى وتفسيرَهُ لها فقال: ((وأما معنى المتكبر والكبير والعظيم والمتعظم والعالي والمتعالي، كلُّ ذلك ترجع معانيها إلى ما ذكرنا قبل مما هو عليه من انتفاء الحدِّ والمشابهةِ بينه وبين خلقِهِ))[3]، وذكر اتفاقَ الأمَّةِ على ذلك.

وفي تنزيه الله تعالى عن المكان والمسافة والمباينة الحسيَّةِ والجهةِ ينقل الإمام البغداديُّ عقيدةَ أبي الحسن الأشعريِّ فيقول: ((وأجمع أصحابنا على إحالة القول بأنه في مكان أو في كلِّ مكان، ولم يجيزوا عليه المماسّة والملاقاةَ بوجه من الوجوهِ، ولكن اختلفت عبارتُهُم في ذلك، فقال أبو الحسن الأشعريُّ: إن الله عزَّ وجلَّ، لا يجوز أن يقال: إنه في مكان، ولا يقال: إنه مباينٌ للعالم،

---

[1] هذا النص يؤكد أن الاستواء عند الإمام الأشعري صفةُ فعل، أي: فَعَلَ اللهُ في العرش فعلاً سماه استواء، يقول الإمام أبو منصور البغداديُّ في كتابه "أصول الدين"، الصفحة /١١٣/: ((ومنهم من قال: إن استواءَهُ على العرش فِعلٌ أحدثَهُ في العرش سماه استواء، كما أَحدَثَ في بُنيانِ قومٍ فعلاً سماه إتياناً، ولم يكن ذلك نزولاً ولا حَرَكَةً، وهذا قولُ أبي الحسن الأشعريِّ)).

[2] انظر "تبيين كذب المفتري"، الصفحة /١٤٩/، باب (ما وُصِفَ به الأشعريُّ من مجانبته لأهل البدع، وجهادِهِ، وذِكرُ ما عُرِفَ عنه من نصيحته للأمة، وصحَّةِ اعتقادِهِ)، وفي هذا العنوان - مع ما تقرأ تحته من مضمون - دلالةٌ على ماذكرتُهُ من عدم الوُثوقِ بكلِّ ما في "الإبانة" وإلا لزم التناقضُ والتخبُّطُ كما مرَّ.

[3] "مجرد مقالات الأشعري"، الصفحة /٥٢/، تحت عنوان (فصل آخر في إبانة مذهبه في معاني ما وردَ من أسماء الربِّ وصفاتِهِ في الكتاب والسنة واتفاقِ الأمة).

ولا إنــه في جـوف العــالم؛ لأنَّ قولَنَـا: إنــه في العـالَم يقتـضي أن يكـونَ محـدوداً مُتَناهِياً، وقولَنَا: إنــه مبـاينٌ لـه وخــارجٌ عنــه يقتــضي أن يكـون بينـه وبـين العـالَمِ مسـافةٌ، والمسـافةُ مكانٌ، وقد أطلقنا القولَ بأنـه غيرُ مماسٍّ لمكان »[1].

هذا نَزرٌ يسيرٌ من النصوصِ التي ينقلها بأمانةٍ كبارُ الحُفَّاظِ المشاهير والعلمـاءِ الثقات الأجلَّةِ عن إمامنا أبي الحسن الأشعريِّ إمامِ أهل السنة والجماعـة، والـتي تقطع بتنـزيه الله عن الحيـزِ والمكـانِ والجهـات والمسافةِ والحـدود والكيفيّـات، فكيف يُظَنُّ بعد ذلك بأن الإمـامَ الأشـعريَّ رجـعَ إلى عقائـد الحَـشَوِيَّةِ المُـشَبِّهين، أو أن كلَّ ما في كتابِ "الإبانة عن أصول الديانة" له، وفيه ما فيه مما لا يخفى بطلانُـهُ على غير غِرٍّ بليدٍ عنيد[2]!!

---

[1] "الأسماء والصفات"، الورقة (١٥١/ ب) للإمام الحجة أبي منـصور عبـد القـاهر البغـداديِّ المتـوفى سنة «٤٢٩» هـ، والكتاب مخطوط، عندي صورةٌ عنه أكرمني بها أخي الفاضلُ الشيخُ حسن العبيد - أمتـع الله به - أخبرني أنه فرغ الآن من تحقيقه.

[2] مِن ذلك الغريبِ المُستَهجَنِ المكذوبِ على الإمام أبي الحسن الأشعريِّ دعوى اجتمـاع المـسلمين جميعاً على القولِ: « يا ساكنَ السماء »، إذا هُم رَغِبُوا إلى الله في الأمـرِ النـازلِ بهم ، وإليـك الـنصَّ كما في كتاب "الإبانة عن أصول الديانـة"، الـصفحة /١٠١: « ومـن دعـاء أهـلِ الإسـلام جميعـاً إذا هـم رَغِبُوا إلى الله عزَّ وجلَّ في الأمر النازلِ بهم ، يقولون جميعاً: يا ساكنَ السماء ».
لا أظنُّ عاقلاً يشكُّ في كَذِبِ هذه الدعوى الظاهر تلفيقُها، والتي لا يؤيِّدُها نـصٌّ، ولا يعـضدُها برهـانٌ، بل مُسَلَّمٌ أنها من وضع بعضِ الزنادقة.
كيف يقول ذلك ؟! والأئمةُ الأعلامُ مجمعون على تكفير مَن اعتقدَ أنَّ الله يَسكُنُ في شـيءٍ؛ لاستحالَةِ ذلك عليه تعالى، وانظر إلى ما يقوله الإمامُ الحافظ النوويُّ في كتابه "روضة الطالبين"، الـصفحة /١٧٣٤/ من كتاب الردة: « ولو قال: (لا إله إلا ساكنُ الـسماء) لم يكـن مؤمنـاً، وكـذا لـو قـال: (لا إلـه إلا الله ساكن السماء)؛ لأن السُّكُونَ مُحَالٌ على الله تعالى »، هذا مثالٌ واحـدٌ ذكرتُـه للبيـان، ولـيس المقـامُ مقـامَ تفـصيلٍ وبرهـان؛ لأنـني عَزَمـتُ أن أُفـرِدَ لنـصرةِ هـذا الإمـامِ كلامـاً لا يَـسَعُه هـذا المكـان، والله المستعان.

ويقـول في كتابـه "استحسـان الخـوض في علـم الكـلام": «فأمـا الحركـةُ والسكونُ والكلامُ فيها فأصلُهما موجودٌ في القرآن، وهمـا يـدلان علـى التوحيـد، وكذلك الاجتماعُ والافتراق، قال الله تعالى مخبراً عن خليله إبراهيم صلوات الله عليـه وسـلامه في قـصة أفـول الكوكـب والـشمس والقمـرِ وتحريكِها مـن مكـانٍ إلى مكان ما دلَّ على أن ربَّـهُ عزّ وجلّ لا يجوزُ عليـه شـيءٌ مـن ذلـك، وأن مـن جـاز عليه الأفـول والانتقالُ مـن مكـانٍ إلى مكـان فلـيس بإلـه»[1]. وأكتفـي بهـذا القـدر؛ لأن لي فيما يتعلق بهذا الإمام كلاماً لا يسعُ ذكرُهُ هنا.

---

[1] "استحسان الخوض في علم الكلام"، الصفحة /٤٠/، ورسالةُ "استحسان الخوض في علم الكلام"، من جملة تآليفِ الإمام أبي الحسن الأشعريِّ، بذلك جزم غيرُ واحد من المحققين، بل نصَّ بعضُهُم أنها من آخر مؤلفاته منهم الأستاذُ الدكتور أحمد عبد الرحيم السَّايح في مقدمة تحقيقه على كتاب ابن فُورَك "مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعريِّ" الصفحة /ج/، وقد زعمتْ الدكتورةُ فوقية حسين محمود في مقدمة تحقيقها لكتاب "الإبانة عن أصول الديانة" الصفحة /٧٢/ أنها رسالةٌ منسوبةٌ إليه وليستْ من تأليفه، ولا زلتُ أنتظر كتابَها "كتب منسوبةٌ للأشعريِّ" لأنظرَ على أيِّ شيءٍ تتكئ في دعواها التي نقلتْ جزءاً منها عن الدكتور عبد الرحمن بدوي الصفحة /٧٣/ من مقدمتها الطويلة على كتاب "الإبانة في أصول الديانة" فكان منها قولُهُ: «إن مشكلةَ الخوضِ في علم الكلام أو الإمساكِ عنه مشكلةٌ متأخرةٌ عن عصر الأشعريِّ»، وهذه الدعوى باطلةٌ بلا شكٍّ، بل غايةٌ في البعد والإغرابِ، ولا يمكن لعاقلٍ له أدنى إلمام بتاريخ علم الكلام والفِرَقِ أن يُسَلِّمَ لهما ذلك، خصوصاً إذا علم أن الكثيرَ من أئمة السلف كانوا ينهون عن الخوض في الكلامِ المذموم، ويحذرون من مجالسةِ أهلِ الأهواء والبدع الكلامية، فمناسبٌ جداً أن يُؤَلِّفَ الإمام الإشعريُّ رسالةً يَستَحسِنُ فيها علماً يكون كالسلاح لدحرِ الكلامِ المذموم، فهو الذي بنى عامَّةَ كتبه على قواعد علمِ الكلام وأصول المتكلمين في تقرير الأدلة ودفع شُبَهِ المبطلين، بل هو نفسُهُ الذي ذكر في كتابه "العمد" أنه أَلَّفَ غيرَ كتاب في الدقائقِ الكلامية أخذاً وردّاً كما في "تبيين كذب المفتري" الصفحة /١٣٢/، ثم الحافظ ابنُ عساكر ذكر من جملةِ تأليفه رسالة بعنوان "الحث على البحث" كما في الصفحة /١٣٦/ والنسخةُ التي بين يديَّ مقروءة على عدد من العلماء، وعليها السماعُ والإجازات، وذُكِرَ إسنادُها =

٤. الإمام الكبير الحافظُ محمد بن حِبّان بنِ أحمد أبو حاتم التَّمِيمِيُّ البُستِيُّ صاحبُ "الصحيح" المتوفى سنة «٣٥٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الثقات" ما نصه: ((الحمد لله الذي ليس له حدٌّ محدودٌ فيحتوى، ولا له أجلٌ معدودٌ فيفنى، ولا يحيطُ به جوامعُ المكان، ولا يجتمع عليه تواترُ الزمان، ولا يُدرك نعتُه بالشواهد والحواس، ولا يُقاس صفاتُ ذاته بالناس))[1].

= المتصلُ بأبي الحسن في أولِ المخطوط، وقد حققها وأعاد طبعها الأستاذ محمد الولي وذكر روايتَه لها وأسندَها عن شيوخه إلى الإمام الأشعريِّ كما في الصفحة /٣٣/.

والعجيبُ من الدكتورة فوقية التي تشكِّكُ في نسبة الكتاب لأبي الحسن الأشعريِّ أنها اعتمدتْ في دراستها المقارنة - بين عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعريِّ والإمام أحمد بنِ حنبل - على كتابٍ موضوعٍ مكذوبٍ على الإمام أحمدَ بنِ حنبل، أعني "الرد على الجهمية" الذي جعلتْ تنقل عنه مقارنَةً في أكثر من عشر صفحات من مقدمةِ تحقيقها [من ص ٩٤ ولغاية ص ١٠٦] إلى غير ذلك من المواضعِ التي استشهدتْ به كأصلٍ ثابتٍ يدلُّ على عقائد السلف مع أنه مكذوبٌ لا يثبتُ عنه كما سيأتي بيانه في الصفحة /٣٧٧/ من هذه الرسالة.

يقول الدكتور حموده غرابة PHD من جامعة كمبردج المدرسُ في كلية أصول الدين في كتابه "الأشعري أبو الحسن" الصفحة /٧٨/: ((استحسان الخوض في علم الكلام للأشعريِّ... وقد أثار الشك في نسبتها إلى الأشعري المستشرقُ الأمريكي كلاين (انظر مقدمته لترجمة كتاب "الإبانة" ص ٢٩) وهو في رأيي مخطئٌ؛ لوجود اتفاقٍ حتى في التعبير بينها وبين كتب الأشعريِّ الأخرى ككتاب "اللمع" انظر ص ٧ من الكتاب المذكور)).

وأياً كان الأمرُ، وبعيداً عن صحة نسبةِ هذا الكتاب إليه أو عدمِ صحته، فإن الإمامَ الأشعريَّ بريءٌ من اعتقادات الحَشَوِيَّة، وليس في كلامه شيءٌ من عقيدة الحدِّ والحيِّز والجهة والمكان، وأنا وإن كنتُ أحفظ للدكتورة جهدَها الكبيرَ في إخراج هذا الكتابِ وغيرِه، ولكنني في الوقت نفسِه أرى أنها درجتْ فيه على غير سَنَنِ المحققينَ، ومِن ثَمَّ فلا أنصحُ بالاعتماد على ما ذكرتْهُ في مقدمتِها الطويلةِ لكتاب "الإبانة عن أصول الديانة" والله يتولى هدايتَها.

[1] "الثقات"، الجزء /١/، الصفحة /١/.

ونفيُ ابنِ حِبَّانَ للحَدِّ عن الله مشهورٌ عنه، وقد أخرجه المبتدعةُ من سجستان بسبب ذلك، وإليك في ذلك نصَّ المبتدع أبي إسماعيل عبدِ الله بنِ محمد بن علي الأنصاريِّ الـهَرويِّ الحنبليِّ المتوفى سنة «٤٨١» هـ، حيث يقول في كتابه "ذم الكلام" ما نصه: ((وسألتُ يحيى بنَ عمَّار عن أبي حاتم بنِ حِبَّان البُستِيِّ. قلتُ: رأيتَهُ ؟ قال كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان، كان له عِلمٌ كبيرٌ، ولم يكن له كثيرُ دين، قَدِمَ علينا فأنكر الحدَّ لله فأخرجناه من سجستان))[1].

يقول الإمام تاج الدين السبكيُّ في "طبقاته" تعليقاً على هذا الكلام: ((انظر ما أجهل هذا الجارح، وليت شعري من المجروحُ ؟ مُثبِتُ الحدِّ لله أو نافيه؟! وقد رأيتُ للحافظ صلاحِ الدين خليل الكَيكَلدِيِّ العلائي[2] - رحمه الله - على هذا كلاماً جيداً أحببتُ أن أنقله بعبارته، ومن خطِّه نقلتُ: (يالله العجب، من أحقُّ بالإخراج والتبديع وقِلَّةِ الدين)...))[3].

ويقول أيضاً في كتابه "قاعدة في الجرح والتعديل" ما نصه: ((ومن ذلك قولُ بعض المجسمة في أبي حاتم بنِ حِبَّان: (لم يكن له كبيرُ دينٍ، نحن أخرجناه من سجستان؛ لأنه أنكر الحَدَّ لله). فياليت شعري من أحقُّ بالإخراج ؟ من يجعل ربَّه محدوداً أو من ينزِّهُهُ عن الجسمية))[4].

ولمناسبة هذا الكلامِ أنقلُ ما قاله الحافظ شمسُ الدين محمد بنُ أحمد ابنِ عثمان الذهبيُّ المتوفى سنة «٧٤٨» هـ، ثم أتبعه بقول الحافظ ابنِ حجر أحمدَ ابنِ علي العسقلانيِّ المتوفى سنة «٨٥٢» هـ فالشيءُ بالشيءِ يُذكر.

---

[1] "ذم الكلام"، الصفحة /٢٧٨/.

[2] توفي الحافظ العلائيُّ سنة «٧٦١» هـ رحمه الله تعالى.

[3] "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٣/، الصفحة /١٣٢، ١٣٣/.

[4] "قاعدة في الجرح والتعديل"، الصفحة /٣١/.

يقول الحافظ الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" تعليقاً على قضيَّةِ إخراجه من سجستان ما نصه: ((قلتُ إنكارُكم عليه بدعةٌ أيضاً، والخوضُ في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثبات ذلك، ولا بنفيه، ومِن حسن إسلامِ المرء تركُهُ مالا يعنيه، وتعالى الله أن يُحَدَّ أو يُوصَفَ إلا بما وَصَفَ به نفسَه، أو علَّمَه رسلَه بالمعنى الذي أراد بلا مثل، ولا كيف، ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير))[1].

ويقول في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال": ((وقد بدتْ من ابنِ حِبَّان هفوةٌ فطعنوا فيه لها))[2].

ثم ذكر قصةَ إخراجه من سجستان وعلَّقَ عليها بقوله: ((قلتُ: إنكارُهُ للحَدِّ وإثباتُكُم الحدَّ نوعٌ من فضول الكلام ، والسكوتُ من الطرفين أولى إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباتِه، والله ليس كمثله شيءٌ، فمن أثبَتَهُ قال له خصمُهُ: جعلتَ لله حدّاً برأيك، ولا نصَّ معك بالحد، والمحدودُ مخلوقٌ، تعالى الله عن ذلك، وقال هو للنافي: ساويتَ ربَّكَ بالشيءِ المعدوم ، إذ المعدومُ لا حدَّ له، فمن نزَّهَ وسكتَ سَلِمَ وتابعَ السلف)).

نعم خالفَ الحافظُ الذهبيُّ شيخَه ابنَ تيمية، وجَعَلَ مِثلَ خوضِه في ذلك دخولاً فيما لم يأذن به اللهُ تعالى، ومخالفةً لمنهج السلف[3]، ولكن لا يُقال لمن أنكرَ بدعةً لم يردْ في الشريعة إنكارُها بعينها: إن ذلك من فضول الكلام ؛ لأن ردَّ البدع وإنكارَها واجبٌ في الفروع، فكيف بها إذا كانت في الأصول ؟.

---

[1] "سير أعلام النبلاء"، الجزء/١٦/، الصفحة /٩٧/.

[2] "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، الجزء /٦/، الصفحة /٩٩/.

[3] ولك أن تسأل نفسَك بعدما رأيتَ اضطرابَ هذه النحلة فيما يأتون به: إذا كان الكلامُ في (الحدِّ) خوضاً فيما لم يأذنْ به اللهُ ومخالفةً لمنهج السلفِ كما يقول ذلك الحافظُ الذهبيُّ، فكيف ادَّعى شيخُهُ ابنُ تيمية أنه قولُ السلف ومذهبُ الإمامِ أحمد ؟! ومَن يُصَدِّقُ القارئُ: ابنَ تيمية أم تلميذَهُ الحافظَ الناقدَ الذهبيَّ ؟!..

فمع أن الحافظ الذهبيَّ وافقَ من جهةٍ، إلا أن كلامَـه لـيس صـحيحاً، ولا متينـاً، ولا له وجه في العلم !!

يقول الإمام الحـافظُ ابـنُ حجـر العـسقلانيُّ تعليقـاً وردَّاً علـى كـلام الـذهبيِّ مـا نـصه: ((قلـتُ: قولُـهُ[1]: (قـالَ هـو للنـافي: سـاويتَ ربَّـكَ بالـشيء المعـدومِ إذ المعدومُ لا حدَّ له)، قولٌ نازلٌ، فإنَّـا لا نُـسَلِّمُ أن القـولَ بعـدم الحـدِّ يُفـضِي إلى مساواتِهِ بالمعدومِ بعد تحقُّقِ وجوبِ وجودِهِ.

وقولُـهُ[2]: (بدتْ من ابن حِبّان هفوةٌ طعنوا فيه لها) إن أراد القصَّةَ الأولى[2] التي صَدَّرَ بها كلامَه فليستْ هذه بهفوةٍ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع ابنِ حِبَّان فيها))[3].

فالحافظ ابـنُ حجر يُؤَيِّدُ ابنَ حِبَّان في نفيه الحدّ عن الله تعالى، ويَرَى أن الحقَّ معه في ذلك.

وأكتفي بما قاله الحافظ ابـنُ حجر فقد أحسن في ذلك، مع أن لي على ما ذكرَهُ الحافظُ الذهبيُّ تعليقاً ونقداً أكبرَ مـن هذا أتركُهُ إلـى حينِهِ.

يقول ابـنُ حِبّان في "صحيحه" عنـد حـديث النــزول: ((صـفاتُ الله عـزَّ وجـلَّ لا تُكيّـف ولا تُقـاس إلى صـفات المخلـوقين.. كـذلك ينــزلُ بـلا آلـة، ولا تحـركٍ ولا انتقالٍ من مكانٍ إلى مكان... جـلَّ ربُّنـا وتقـدَّسَ مـن أن تُـشَبَّهَ صـفاتُه بـشيءٍ مـن صفات المخلوقين))[4].

---

[1] يريدُ: قولَ الحافظ الذهبيِّ.

[2] يريدُ قِصَّةَ إخراجِهِ من سجستان.

[3] "لسان الميزان"، الجزء /٧/، الصفحة /٤٩، ٥٠/.

[4] "صحيح ابن حِبان"، الجزء الثالث، الصفحة /٢٠٠، ٢٠١/، وقد اقتصرتُ على الشاهد.

٥. الإمام العارف بالله تعالى تاجُ الإسلام أبو بكر محمد بنُ إسحاق البخاريُّ الكَلاباذيُّ المتوفى سنة «٣٨٠» هـ[1] رحمه الله تعالى.

صاحبُ كتاب "التعرُّف لمذهب أهل التصوف" الذي قال فيه العلماء: ((لولا التعرُّف لما عُرِفَ التصوف))، وقال عنه الإمام الملا علي القاري: ((هو كتابٌ لم يُصَنَّفْ مثلُهُ في التصوف))[2]، نقل مؤلِّفُ هذا الكتابِ عقائدَ كبار أئمة السلف من العلماء والأولياء والزهادِ والصالحين، وآل بيت النبي ﷺ، وها أنا أذكر أسماءَهم، ثم أبيِّنُ عقائِدَهم حسب ما ذكرهم:

١. سيدنا علي بنُ الحسين زينُ العابدين المتوفى سنة « ٩٤» هـ.
٢. سيدنا محمد بنُ علي الباقرُ المتوفى سنة «١١٧» هـ.
٣. سيدنا جعفر بنُ محمد الصادقُ المتوفى سنة « ١٤٨» هـ.
٤. أويس القرني.
٥. هرم بن حيان.
٦. الحسن بنُ أبي الحسن البصري.
٧. أبو حازم سلمة بنُ دينار المَدِينيُّ.
٨. مالك بنُ دينار.
٩. عبدُ الواحد بنُ زيد.
١٠. عتبة الغلام.
١١. إبراهيم بنُ أدهم.
١٢. الفُضَيل بنُ عِياض.

---

[1] لم يكن في الخاطر أن أعرض لذكرِ هذه الطائفة المباركة؛ لأن سائرَ العلماء يعلمون مذهبَهُم في أصول الدين، ولكنني لَمَّا رأيتُ ابنَ قيِّم الجوزية عَقَدَ في "اجتماع جيوشه" الصفحة /٢٠٠/ فصلاً خاصّاً في أقوال الزهاد و الصوفية - لِيُوهِمَ فيه الجُهَّالَ ومن على شاكلتِه أن السادة الصوفيةَ على عقيدة الحدِّ والجهة والحيِّز - وَجَبَ عليَّ البيانُ.

[2] "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٨٥/.

١٣. علي بنُ الفُضَيل بنِ عِياض.

١٤. أبو سليمان داود الطائيّ.

١٥. سفيان بنُ سعيد الثورِيّ.

١٦. سفيان بنُ عُيينَة.

١٧. أبو سليمان الدّارَانِيّ.

١٨. سليمان الدّارَانِيّ.

١٩. ريحانةُ الشام أبو الحسين أحمد بنُ الحَوَارِيّ.

٢٠. أبو الفيض ذو النون المصرِيّ.

٢١. أخوه ذو الكِفل المِصرِيّ.

٢٢. السَّرِي بنُ المُغَلِّسِ السَّقَطي.

٢٣. بِشر بنُ الحارث الحافي.

٢٤. أبو محفوظ معروف الكَرخي.

٢٥. أبو حذيفة المَرعَشِيّ.

٢٦. محمد بنُ المبارك الصُّورِيّ.

٢٧. يوسف بنُ أسباط.

٢٨. أبو يزيد طَيفُور بنُ عيسى البَسطَامِيّ.

٢٩. أبو حفص عمرُ بنُ مسلمة الحداد النَّيسَابُورِيّ.

٣٠. أحمد بن حَضرَويه البَلخيّ.

٣١. سهل بنُ عبد الله.

٣٢. يوسف بنُ الحسين الرَّازِيّ.

٣٣. أبو بكر بنُ طاهر الأَبهَرِيّ.

٣٤. علي بن سهل بنِ الأزهر الأصفهانيّ.

٣٥. علي بنُ محمد البَارزيّ.

٣٦. أبو بكر الكناني الدِّينَوَرِيُّ.

٣٧. أبو محمد بنُ الحسن بن محمد الرَّحانِيُّ.

٣٨. العباس بنُ الفضل بن قتيبة الدِّينَوَرِيُّ.

٣٩. كَهمس بنُ علي الهَمَدانِيُّ.

٤٠. الحسين بنُ علي بن يَزدَانيار.

٤١. أبو القاسم الجنيدُ بنُ محمد بن الجنيد البغدادِيُّ.

٤٢. أبو الحسين أحمد بنُ محمد النُّورِيُّ.

٤٣. أبو سعيد أحمد بنُ عيسى الخَرَّازُ.

٤٤. أبو محمد رُوَيْم بنُ أحمد.

٤٥. أبو العباس أحمد بن عطاء البغدادِيُّ.

٤٦. أبو عبد الله عَمرو بنُ عثمان المَكِّيُّ.

٤٧. أبو يعقوب يوسفُ حمدان السُّوسِيُّ.

٤٨. اسحاق بنُ محمد بن أيوب النَّهرَجُورِيُّ.

٤٩. أبومحمد الحسن بنُ محمد الجَرِيرِيُّ.

٥٠. أبو إسحاق إبراهيم بنُ أحمد الخَوّاصُ.

٥١. أبو علي الأوراجِيُّ.

٥٢. أبو بكر محمد بن موسى الوَاسِطِيُّ.

٥٣. أبو عبدِ الله الهاشِمِيُّ.

٥٤. أبو عبد الله هَيكل القرشِيُّ.

٥٥. أبو علي الرُّوذَبارِيُّ.

٥٦. أبو بكر القَحطِيُّ.

٥٧. أبو بكر الشِّبليُّ.

٥٨. أبو محمد عبدُ الله بن محمد المُرتَعِشُ.

٥٩. أبو عبد الله أحمد بنُ عاصم .

٦٠. أبو محمد عبدُ الله بن الخَبيق الأنطاكيُّ.

٦١. الحارثُ بنُ الأسد المُحَاسِبِيُّ.

٦٢. أبو زكريا يحيى بنُ معاذ الرَّازِيُّ.

٦٣. أبو بكر محمدُ بنُ عمرَ بنِ الفضلِ الوَرَّاقُ التِّرمِذِيُّ.

٦٤. أبو عثمان سعيدُ بنُ إسماعيل الرَّازِيُّ.

٦٥. أبو عبد الله محمد بنُ علي التِّرمِذِيُّ.

٦٦. أبو عبد الله محمدُ بنُ الفَضلِ البَلخِيُّ.

٦٧. أبو علي الجُوزَجَانِيُّ.

٦٨. أبو القاسم بنُ إسحاق بنِ محمد الحكيم السَّمَرقَندِيُّ.

يقول هذا الإمام الجليل في بيان عقائدهم بعد أن عدَّدَهم وبيَّنَ اختصاصَ كلِّ واحدٍ منهم في كتابه "التعرُّف لمذهب أهلِ التصوف"، في الباب الخامس (شرح قولهم في التوحيد) ما نصه: ((اجتمعتِ الصُّوفِيَّةُ على أن الله واحدٌ، أحدٌ، فرد، صمد..ليس بجسم ..لا اجتماعَ له ولا افتراق، ولا يتحرَّكُ ولا يسكن، ولا ينقص ولا يزداد، ليس بذي أبعاض ولا أجزاء، ولا جوارح ولا أعضاء، ولا بذي جهات ولا أماكن، لا تجري عليه الآفاتُ، ولا تأخذُهُ السِّنَاتُ، ولا تداولُه الأوقات، ولا تعيِّنُهُ الإشاراتُ، لا يحويه مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، لا تجوز عليه المماسّةُ ولا العزلة، ولا الحلولُ في الأماكن، لا تحيطُ به الأفكارُ، ولا تحجبه الأستارُ، ولا يُدْرَكُ بالأبصار.. لم يسبقه (قبل)، ولا يقطعُهُ (بعد)، ولا يصادِرُهُ (من)، ولا يوافِقُهُ (عن)، ولا يلاصِقُهُ (إلى)، ولا يحلُّهُ (في)، ولا يوقفُهُ (إذ)، ولا يؤامِرُهُ (إن)، ولا يُظلُّهُ (فوق)، ولا يُقلُّهُ (تحت)، ولا يقابلُه (حِذاء)، ولا يزاحمه (عند)، ولا يأخذُه (خلف)، ولا يحدُّهُ (أمام)، ولا يظهره (قبل)، ولا ينفيه

(بعـد)، ولا يجمعُـهُ (كـل)، ولا يُوجِـدُه (كـان)، ولا يفقـده (لـيس)، ولا يـستُرُهُ (خفاء)، تقدَّم الحَدَثَ قِدَمُهُ، والعَدَمَ وجودُهُ، والغايةَ أزلُهُ.

إن قلت: متى؟ فقدْ سبق الوقتَ كونُه.

إن قلت: قبل، فالقبل بعده.

إن قلت: هو، فالهاء والواو خلقه.

إن قلت: كيف؟ فقد احتَجَبَتْ عن الوصف بالكيفية ذاتُه.

إن قلت: أين؟ فقد تقدَّمَ المكانَ وجودُهُ.

إن قلت: ما هـو؟ فقـد بـاينَ الأشـياءَ هُويتـه... لـيس لذاتـه تكييـف، ولا لفعلـهِ تكليفٌ))[1].

وها هو ذا الإمام الكبيرُ الأستاذُ أبو القاسمِ عبدُ الكريم بنُ هوازن القُشَيرِيُّ النَّيسَابُورِيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٦٥» هـ رحمه الله تعالى، ينقل في "الرسالة القشيرية" أسماءَ بعضِ أئمة هذه الطائفة ممن ذكرَهُم الكَلاباذِيُّ، وأنا أذكرُ هنا أسماءَ الذين لم يذكرْهُم الإمامُ الكلاباذيُّ، وقد ذكرَهُم الإمامُ القشيريُّ في رسالته، ثم أنقلُ عقائدَهُم :

٦٩. أبو علي شَقيق بنُ إبراهيم البَلخِيُّ.
٧٠. أبو عبد الرحمن حاتم بنُ علوان الأصَمُّ .
٧١. أبو تراب سُكر بنُ حصين النَّخشَبِيُّ.
٧٢. أبو السّري منصورُ بنُ عمّار.
٧٣. أبو صالح حمدون بنُ أحمد بن عمَارة القَصَّار.
٧٤. أبو عثمان سعيدُ بن إسماعيل الجبريُّ.
٧٥. أبو عبد الله أحمدُ بن يحيى الجَلاء.

---

[1] "التعرُّف لمذهب أهلِ التصوف"، الباب الخامس (شرح قولهم في التوحيد)، الصفحة /٣٣/ فما بعدها.

٧٦. أبو بكر أحمد بنُ نصر الزَّقَّاقُ الكبير.
٧٧. أبو الحسن سُحنون بنُ حمزة.
٧٨. أبو عبيد البسريُّ.
٧٩. أبو الفوارس شاه بنُ شجاع الكِرمانِيُّ.
٨٠. يوسف بن الحسين المتوفى سنة « ٣٠٤» هـ.
٨١. أبو عبد الله محمد بنُ إسماعيل المَغرِبيُّ.
٨٢. أحمد بن محمد بن مَسرُوق أبو العباس.
٨٣. أبو محمد عبدُ الله بنُ محمد الخَرَّازُ.
٨٤. أبو الحسن بنان بنُ محمد الحمّال المتوفى سنة «٣١٦» هـ
٨٥. أبو حمزة البغداديُّ البَزَّازُ.
٨٦. أبو الحسن بن الصّائغ المتوفى سنة «٣٣٠» هـ.
٨٧. أبو إسحاق إبراهيم بن داود الرّقيُّ المتوفى سنة «٣٢٦» هـ.
٨٨. ممشاد الدِّينَوَرِيُّ.
٨٩. خير النّسلج.
٩٠. أبو حمزة الخراسانيُّ.
٩١. أبو محمد عبد الله بنُ منازل المتوفى سنة «٣٢٩» هـ.
٩٢. أبو علي محمد بنُ عبد الوهاب الثقفيُّ المتوفى سنة «٣٢٨» هـ.
٩٣. أبو الخير الأقطعُ المتوفى سنة «٣٤٠» هـ.
٩٤. أبو بكر عبدُ الله بنُ محمد بنِ علي الكتانيُّ المتوفى سنة «٣٢٢» هـ.
٩٥. أبو الحسن بنُ محمد المُزَينُ المتوفى سنة «٣٢٨» هـ.
٩٦. أبو علي بنُ الكاتب المتوفى سنة «٣٤٠» هـ.
٩٧. مظفر القَرمَسيني من أصحاب الخراز.
٩٨. أبو الحسين بن بنان.

٩٩. أبو إسحاق إبراهيم بنُ شيبان القَرمَسينيّ.
١٠٠. أبوسعيد بنُ أحمد بن محمد زياد الأعرابيُّ البصريُّ المتوفى سنة«٣٤١»هـ.
١٠١. أبوعمرو محمد بنُ إبراهيم الزّجّاجِيُّ النَّيسَابُورِيُّ المتوفى سنة «٣٤٨» هـ.
١٠٢. أبو محمد جعفرُ بنُ محمد بنِ نضير المتوفى سنة «٣٤٣» هـ.
١٠٣. أبو العباس السَّيّارِيُّ القاسم بنُ القاسم المتوفى سنة «٣٤٢» هـ.
١٠٤. أبو محمد عبدُ الله بنُ محمد الرّازِيُّ المتوفى سنة « ٣٥٣» هـ.
١٠٥. أبو عمرو إسماعيل بنُ نجيد المتوفى سنة «٣٦٦» هـ.
١٠٦. أبو الحسن علي بنُ أحمد بن سهل البُوشَنجِيُّ المتوفى سنة «٣٤٨» هـ.
١٠٧. أبو عبد الله محمدُ بنُ الخَفِيفِ الشِّيرازِيُّ المتوفى سنة «٣٧١» هـ.
١٠٨. أبو الحسين بندار بنُ الحسين الشِّيرازِيُّ المتوفى سنة «٣٥٣» هـ.
١٠٩. أبو بكر الطَّمستانِيُّ توفي بعد سنة «٣٤٠» هـ.
١١٠. أبو العباس أحمد بنُ محمد الدينوري مات بعد سنة «٣٤٠» هـ.
١١١. أبو عثمان سعيد بنُ سلام المغربيُّ المتوفى سنة «٣٧٣» هـ.
١١٢. أبو القاسم إبراهيم بنُ محمد النَصراباذِيُّ المتوفى سنة «٣٦٩» هـ.
١١٣. أبو الحسن علي بنُ إبراهيم الحصريُّ البقريُّ المتوفى سنة «٣٧١» هـ.
١١٤. أبو عبد الله بنُ أحمد بن عطاء الرُّوذبارِيُّ المتوفى سنة «٣٦٩» هـ.

وقد ذكر الإمامُ القشيريُّ فصلاً خاصاً في بيان مذهبِهِم في أصول الاعتقاد، فقال: ((وأحكموا أصولَ العقائد بواضحِ الدلائل والشواهد))[1].

ثم قال: ((وهذه فصولٌ تشتمل على بيان عقائدِهِم في مسائل التوحيدِ، ذكرناها على وجهِ الترتيب، قال شيوخُ هذه الطريقة، على ما يدلُّ عليه متفرقاتُ كلامِهِم، ومجموعاتُهَا، ومصنفاتُهُم في التوحيد: إن الحقَّ سبحانه وتعالى موجودٌ.. ليس بجسم .. ولا له جهةٌ، ولا مكانٌ، ولا يجري عليه وقتٌ ولا زمانٌ، ولا يخصُّهُ هيئَةٌ

[1] "الرسالة القشيرية"، الجزء / ١/، الصفحة / ٢٩/.

وقد، ولا يقطعُهُ نهايةٌ وحَدٌّ، ولا يحلُّهُ حادِثٌ.. لا يقال له: أين، ولا حيث، ولا كيف، ولا يُستَفتَحُ له وجودٌ فيقال: متى كان، ولا ينتهي له بقاءٌ فيقال: استوفى الأجلَ والزمانَ..))[1].

وبإمكانك الآن أن تلاحظَ مَن ذكرناهم من رجالِ الرسالة لتعلمَ معاصَرَةَ بعضِهم للإمام الكَلاباذِيِّ المتوفى سنة «٣٨٠» هـ - والذين قال فيهم كما في "التعرف": ((ولم نذكرِ المتأخرين وأهلَ العصر، وإن لم يكونوا دونَ مَن ذكرنا علماً؛ لأنَّ الشُّهودَ يُغني عن الخبرِ عنهم)) - وتصيرَ على ثقةٍ من اتصالِ هؤلاءِ الأكابرِ بعضِهم ببعض، فلا تلتفت بعدها إلى تشكيك ابنِ قيم الجوزية الذي جاء بعد هذين الإمامين الجليلين ليعضد استدلالَهُ على كون الله في السماء بالحيواناتِ من البقر وحُمُرِ الوحش والنملِ كما في آخر "اجتماع جيوشه"[2]، وقد أوهمَ الجُهَّالَ في فصله الذي عقده بعنوان (أقوالُ الزهادِ والصوفية أهلِ الاتباع وسلفِهم) أنهم على عقيدته من القول بالحدود والجهة الحسية.

وبقطع النظر عن كون هذين الإمامين متقدمين بقرون على هذا المذكور، فإنهما من أهلِ هذه الطائفةِ، وأهلُ مكة أدرى بشعابها، وتأكيداً لما مرَّ انظر إلى ما يقوله الإمام العزُّ بنُ عبد السلام المتوفى سنة «٦٦٠» هـ في "ملحة الاعتقاد"، وهذا نصه: ((فهذا إجمالٌ من اعتقاد الأشعريِّ رحمه الله تعالى،واعتقادِ السلف وأهلِ الطريقة والحقيقة، نسبتُه إلى التفصيل الواضح كنسبة القطرِ إلى البحر الطافح:

يعرِفُهُ الباحثُ من جنسِهِ　　　وسَائرُ الناس له منكرُ

---

[1] "الرسالة القشيرية"، الجزء / ١/، الصفحة / ٤٩/.

[2] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢٤٧/.

وغيرُه:

لقد ظهرتَ فلا تخفى على أحدٍ إلا على أكمهٍ لا يعرِفُ القَمَرا))[1].

ويقول الإمام العلامة شهاب الدين جَهبل المتوفى سنة «٧٣٣» هـ بعد أن ساق عقائدَ أهل السنة والجماعة في نفي الحدِّ والحيِّزِ والجهة عن الله تعالى، ما نصه: ((هذا مذهب أهل السنة وعقيدةُ مشايخ الطريق رضي الله عنهم))[2].

ولو أردتُ الاقتصارَ على عقيدة هذه الطائفةِ المباركة في هذا الباب لجاء ذلك في مجلدٍ كبير جداً، ولكنني فقط أردتُ الإلماعَ إلى أن تشكيك ابنِ القيّم لا قيمةَ له، أما البيانُ والتفصيلُ فسيأتي إن شاء الله تعالى في رسالتي التي تعقّبتُ فيها "اجتماع جيوشه".

هذا وسائر العقلاء يعلمون امتدادَ شيوخ التصوف وأتباعِهم تاريخياً وجغرافياً، وهم يملؤون الدنيا من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها في الهند، والسِّند، وتركيا، والشام، والعراقِ، والحجاز، واليمن، ومصرَ، والجزائرِ، والمغرب، وليبيا، وتونس، ودول أوربا، والولايات، وهم في المدينة المنورة مُتَبَرَّكُ الأولياء، ومقصِدُ صلحاء العلماء من أقطار الدنيا، وماخفاؤُهُم في المدينةِ المنوَّرةِ مدينةِ الرسالة إلا من سوء اعتقادِ هؤلاءِ الذين نكتب فيهم كلمتَنَا هذه، فيا خسارةَ المحجوبين !! والمحرومُ كما قيل مَن حُرِمَ بركة أهلِ زمانه !!.

---

[1] "ملحة الاعتقاد"، الصفحة /٣٩/.

[2] "طبقات الشافعية"، الجزء /٩/، الصفحة /٤١/.

٦. الإمام الحافظُ الفقيه اللُّغَوِيُّ أبو سليمان حمد بنُ محمد الخطابيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٣٨٨» هـ رحمه الله تعالى. شارحُ "صحيح البخاري"، وصاحبُ "معالم السنن" شرح سنن أبي داود السجستانيِّ، شهرتُهُ أكبر من أن ألفتَ إليها. وقد اجتمع فيه علمُ الرواية والدراية.

نفى هذا الإمامُ في كتابه "الرسالة الناصحة" الحدودَ عن الله تعالى، وأنكرَ على من تعلق بمثل قولِ عبد الله بنِ المبارك، وأنا أنقلُ للقارئ الكريم كلامَهُ بطولِهِ لنفاسته إذ يقولُ: ((ومما يجبُ أن يُعلمَ في هذا الباب، ويُحكَمَ القولُ فيه أنه لا يجوز أن يُعتَمَدَ في الصفات إلا الأحاديثُ المشهورةُ، إذ قد ثبت صحةُ أسانيدها، وعدالةُ ناقليها، فإن قوماً من أهلِ الحديث قد تعلَّقُوا منها بألفاظ لا تصحُّ من طريق السند، وإنما هي من روايةِ المفاريد والشواذِّ، فجعلوها أصلاً في الصفات، وأدخلُوها في جملتها كحديث الشفَاعة، وما رُوِيَ فيه من قوله ﷺ: (فأعود إلى ربي فأجده بمكانِه، أو في مكانه)، فزعموا على هذا المعنى أن لله تعالى مكاناً، تعالى الله عن ذلك، وإنما هذه لفظةٌ تَفَرَّدَ بها من هذه القصةِ شريكُ بنُ عبد الله بن أبي نمر، وخالفَهُ أصحابُهُ فيها، ولم يتابعوه عليها، وسبيلُ مثلِ هذه الزيادةِ أن تُرَدَّ ولا تُقبلَ؛ لاستحالتها؛ ولأن مخالفة أصحاب الراوي له في روايته كاختلاف البَيِّنَةِ، وإذا تعارضتِ البينتان سقطتا معاً، وقد تُحمَلُ هذه اللفظةُ لو كانت صحيحةً أن يكون معناها أن يجد ربَّهُ عزَّ وجلَّ بمكانه الأول من الإجابة في الشفاعة والإسعافِ بالمسألة، إذ كان مروياً في الخبر أنه يعودُ مِراراً فيسأل ربَّهُ تعالى في المذنبين من أمته، كلُّ ذلك يُشفِّعُهُ فيهم ويُشَفِّعُهُ في مسألتهم .

قال: ومن هذا الباب أن قوماً منهم زعموا أن لله حَدّاً، وكان أعلى ما احتجُّوا به في ذلك حكايةً عن ابنِ المبارك قال عليُّ بنُ الحسن بنُ شقيقٍ: قلتُ لابن المبارك:

نعرفُ ربَّنا بحدٍّ أو نثبتُه بحـدٍّ ؟ فقـال: نعـم بحـد[1] فجعلـوه أصـلاً في هـذا البـابِ، وزادوا الحدَّ في صفاته، تعالى الله عن ذلك.

سـبيل هـؤلاءِ القـوم - عافانـا الله وإيـاهم - أن يَعلَمُـوا أن صـفاتِ الله تعـالى لا تُؤخذ إلا من كتاب الله، أو من قول رسولِ الله ﷺ دون قولِ أحـدٍ مـن النـاس كائنـاً من كان[2]، علـتْ درجتُـه أو نزلـت، تقـدَّمَ زمانُـه أو تـأخرَّ؛ لأنهـا لا تُـدركُ مـن طريـق القياس والاجتهادِ فيكـون فيهـا لقائـلٍ مقـال ولنـاظرٍ مجـالٌ، علـى أن هـذه الحكايـةَ قد رُوِيتْ لنا أنـه قيل له: أنعرف ربنا بِجَـدٍّ ؟ قـال: ((نعـم بِجَـدٍّ))، بـالجيم لا بالحـاء، وزعم بعضُهم أنـه جائز أن يُقال له تعالى حَدٌّ لا كالحدود، كما نقولُ يـدٌ لا كالأيـدي !! إنما أحوجنا إلى أن نقولَ يدٌ لا كالأيدي؛ لأن اليدَ قد جـاء ذكرُهـا في القـرآن وفي السنة فلزم قَبولُها، ولم يجز ردُّهَا، فأين ذُكِرَ الحدُّ في الكتاب والـسنة حتـى نقـول: حـدٌّ لا كالحــدود، كمــا نقــول: يــدٌ لا كالأيــدي ؟! أرأيــتَ إن قــال جاهــلٌ: رأسٌ لا كالرؤوس قياساً على قولنا يـدٌ لا كالأيـدي، هـل تكـون الحجـةُ عليـه إلا نظـير مـا ذكرناه في الحدِّ من أنـه لَمَّا جاء ذكر اليد وجبَ القول به، ولَمَّا لم يجئ ذكـرُ الـرأس لم يجز القولُ به))[3] انتهى كلامُ الخطابيِّ.

---

[1] يقولُ الحافظُ البيهقيُّ في كتابه "الأسماء والصفات" الصفحة /٩٥/: ((إنمـا أراد عبـدُ الله بالحـدِّ: حـدَّ السمع، وهو أنَّ خبرَ الصادق وَرَدَ بأنـه على العرش استوى، فهو على عرشِـهِ كمـا أخـبرَ، وقَـصَدَ بـذلك تَكذيبَ الجَهمِيَّةِ فيما زعمُوا أنـه في كـلِّ مكـان، وحكايتُـهُ تَـدُلُّ علـى مُرادِهِ. والله أعلـم)). فـأينَ فهـمُ المبتدعة من فهمِ هذا الإمامِ الحافظِ الكبير.

[2] سُئل الإمام أحمدُ بنُ حنبل عن مسألة، فأفتى فيها، فقيل لـه: هـذا لا يقـول بـه ابـنُ المبـارك ؟ فقـال: ((ابنُ المبارك لم ينـزلْ من السماء)). انظر " دفع شبه التشبيه" لابن الجوزي الحنبليِّ، الـصفحة /١١١/، وهذا الذي قاله الإمام أحمدُ حقٌّ؛ لأن أقوالَ الرجال ليست حجةً شرعيةً في الفروع الفقهيـة فـضلاً عـن أصول العقائد الإيمانية، وليس للحد ذكرٌ لا في كتابِ الله تعـالى، ولا في سُنَّةِ الرسـول الـصحيحة حتـى نلفتَ قلوبَنَا وعقولَنا لمثلِ هذا النقل.

[3] نقله عن الإمامِ الخطابيِّ ابنُ تيمية في كتابه "بيان تلبيس الجهمية" الجزء /١/، الصفحة /٤٤١، ٤٤٢/.

ما أعظم هذا الكلام الدالَّ على سعة علم قائله وفهمه في أخذه وردِّه، ولا أعتقدُ عاقلاً يُنكِرُ شيئاً منه بعد أن يقفَ عليه، ومع ذلك - وللأسف الشديدِ - تجد ابنَ تيمية يُورِدُ على كلامٍ هذا الإمام بعد أن ساقه برمَّتِه ما يعتقدُه من كلامِ أهلِ الباطلِ فيقول دونَ حياء: ((قلتُ: أهلُ الإثباتِ المنازعون للخطابيِّ وذويه يُجيبُونَ عن هذا بوجوه))، ثم أخذ يُقَرِّرُ عقيدةَ المجسمة التي سقتُ لك بعضها عنه فيما مضى، ويُعَدِّدُ الوجوهَ الباطلةَ التي اعتمدوا عليها في نقض مثلِ كلام الإمام الخطابيِّ، فتأمل واعجبْ من ذلك ماشاء الله لك أن تعجبَ.

ويقولُ الإمام الخطابي في "شرحه على صحيح الإمام البخاري" ما نصه: ((وليس معنى قولِ المسلمين: (إن الله استوى على العرش) هو مماسٌّ له، أو متمكِّن فيه، أو متحيِّزٌ في جهة من جهاتِه، لكنه بائنٌ من جميع خلقه، إنما هو خبرٌ جاء به التوقيف فقلنا به، ونفينا عنه التكييف، إذ ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصير))[1].

ويقول أيضاً في كتابه "معالم السنن" الذي شرح فيه سننَ أبي داود عند الحديث الضعيف جداً، والذي فيه أنَّ أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله جهدت الأنفسُ، وضاعت العيالُ، ونهكتْ الأموالُ، وهلكت الأنعامُ، فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك. قال رسول الله ﷺ ويحك ! أتدري ما تقول ؟ وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يُسبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحك ! إنه لا يستشفع بالله على أحدٍ من خلقه، شأنُ الله أعظمُ من ذلك، ويحك ! أتدري ما الله ؟ إن عرشَه على سماواته لهكذا.

---

[1] "أعلام الحديث": كتاب (بدء الخلق)، باب (ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم : ٢٧])، ونقله عنه الحافظ ابنُ حجر العسقلاني مُقِرّاً له في كتابه "فتح الباري" الجزء /١٣/، الصفحة /٥٠٥/، كتاب التوحيد، باب (﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾[هود: ٧]).

وفي لفظ: إنه لفوق سماواته على عرشِهِ، وإنه عليه لهكذا - وأشارَ وَهبٌ بيده مثلَ القبَّةِ عليه، وأشار أبو الأزهر أيضاً -، وإنه ليئطُّ به أطيطَ الرَّحلِ بالرَّاكب[1].

يقول ما نصه: ((هذا الكلام إذا جرى على ظاهره كان فيه نوعٌ من الكيفية، والكيفيّةُ عن الله وصفاته منفيةٌ، فَعُقِلَ أن ليس المراد تحقيقَ هذه الصفة، ولا تحديدَهُ على هذه الهيئة، وإنما هو كلامُ تقريب، أُريدَ به تقريرُ عظمة الله وجلالِهِ سبحانه، وإنما قصد به إفهامَ السائل من حيث يدركُهُ فهمُهُ، إذ كان أعرابياً جلفاً لا علمَ له بمعاني ما دقَّ من الكلام، وبما لطفَ منه عن درك الأفهام، وفي الكلام حذفٌ وإضمارٌ.

فمعنى قوله: (أتدري ما الله) معناه أتدري ما عظمةُ الله وجلاله.

قوله: (إنه ليئط به) معناه لَيَعجَزُ عن جلاله وعظمتِه حتى يئِطَّ به، أن كان معلوماً أن أطيط الرَّحلِ بالراكب إنما يكون بقوةِ ما فوقَهُ، ولعجزه عن احتماله، ويُقَرِّرُ بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله وارتفاعِ عرشه، ليعلم أن

---

[1] رواه أبو داود في "سننه"، كتاب السنة، باب (في الجهمية)، برقم /٤٧٢٦/، والبَغَوِيُّ في "شرح السنة"، باب (الرد على الجهمية)، الجزء /١/، الصفحة /١٧٧/، يقول محقِّقُه شعيب الأرناؤوط: ((الحديثُ ضعيفٌ، لا تقوم به حجةٌ))، وممن ضعَّفَهُ أيضاً من المبتدعةِ معتقدِي الجهةِ والمكانِ العدميِّ لله تعالى الألبانيُّ في "ضعيف سنن أبي داود"، الصفحة /٣٨٧/، وقد حاولَ ابنُ تيمية تقوية هذا الحديث بكلام إنشائي فارغٍ، ولَمَّا كان عالماً بحقيقة حُكمِهِ، حاولَ أن يشغبَ ويُبَرِّرَ لروايته، فلم يجد إلا الانتقاصَ من الحافظ الكبير ابنِ عساكر، فألمح بأنه من أهلِ الرأي السّخيفِ الفاسدِ أو الجَهْمِيَّة، وكان قال قبل ذلك: ((وهذا الحديثُ قد يطعن فيه بعضُ المشتغلين بالحديثِ انتصاراً للجهمية)) انظر "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /١/، الصفحة /٥٧٠، ٥٧١/، ولك أن تقرأ عبارتَه هناك لتلحظَ كيف يفعلُ التعصبُ الممقوتُ بأهله.

ثم أسألُ: ما علاقة الصناعة الحديثيةِ والأمانةِ في الحكم على الحديث بالمتن وما يدلُّ عليه معناه ؟!

وهذا الحديث هو أحدُ الأحاديث التالفَةِ التي حَشَدَها ابن القيم في "اجتماع جيوشه" الصفحة /٦٠/ ليبني عليها عقيدةَ المكان وفَرْقَ المسافة بينه وبين خالقه، تعالى عمَّا يقولُ علواً كبيراً.

الموصوف بعلو الشأن وجلالةِ القَدرِ لا يُجعَلُ شفيعاً إلى من هو دونه، تعالى الله عن أن يكون مُشَبَّهاً بشيءٍ، أو مُكَيَّفاً بصورةِ خلقٍ، أو مُدرَكاً بحدٍّ، ليسَ كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصير))[1].

وهذا من الإمام الخطابيِّ تأويلٌ للحديث - وإن كان الحديثُ ضعيفاً -، وصرفٌ له عن ظاهره، وسيأتي عند ذكر نصِّ الحافظ وليِّ الدين العراقي - إن شاء الله تعالى - مزيدُ ذِكرٍ للتأويل وإقرارٍ له عن بعضِ أئمة أهلِ الحديث، وإنما أوردتُ كلامَ الإمام الخطابيِّ على هذا الحديث مع ضعفه لِمَا فيه من نفي الحدِّ ومعاني الجسميِّةِ عن الله تعالى.

ومن تدليساتِ الألبانيِّ التي لا تخفى على طالبِ علمٍ، أنه ذَكَرَ الإمامَ الخطابيَّ في "مختصر العلو"[2]، مع أنه يعلمُ جازماً أن عقيدةَ الإمام الخطابيِّ تنقضُ وتخالفُ ما أودعه الذهبيُّ في كتابه "العلو للعلي الغفار"[3].

ولو ذهبتُ أحسِّنُ الظنَّ بالألبانيِّ كثيراً لقلتُ: نقلُ ما ذَكَرَهُ في مختصرِهِ عن الإمام الذهبيِّ تقليداً لا تحقيقاً جَهلٌ.

ثم أقول: النصُّ الذي أورَدَهُ لا يخدمُهُ في شيءٍ، ولكنه التدليسُ، ونفجُ الكتاب، وتسمينُهُ بذكر الأعلامِ الكبار تعميةً على البُسَطَاء، ظنّاً منه أن ذلك ينفقُ في سوق العلماء، ولكن هيهات هيهات، فما نقلناه عن هذا الإمام الجليلِ يَهدِمُ ما يذكرُهُ

---

[1] "معالم السنن شرح سنن أبي داود" للإمام أبي سليمان الخطابي، الجزء /٧/، الصفحة /٩٤/، باب (في الجهمية)، برقم /٤٥٥٩/. وبمثل كلام الإمامِ الخطابي أجابَ شارحُ سنن أبي داود العلامة المحدِّثُ خليل أحمد السَّهارَنفوريُّ في كتابه "بذل المجهود في حلِّ أبي داود" الجزء /١٨/، الصفحة /٢٦٠/، باب (الرد على الجهمية).

[2] "مختصر العلو"، الصفحة /٢٥٧/.

[3] "العلو للعلي الغفار"، الصفحة / ٥٣٧/.

الألبانيُّ في مقدمة كتابهِ من الجهة الحسية[1]، والمكانِ العَدَمِيِّ[2] فوقَ العرشِ والذي فيه اللهُ تعالى بزعمه !! تعالى الله عنا يقول علواً كبيراً.

٧. سيفُ السنة ولسانُ الأمة المتكلم على لسان أهلِ الحديث محمدُ ابنُ الطيب أبو بكر البَاقِلانِيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٤٠٣» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الانصاف فيما يجبُ اعتقادُه ولا يجوزُ الجهلُ به" ما نصه:

((مسألةٌ: ويجبُ أن يُعلمَ أن كلَّ ما يدلُّ على الحدوث أو على سمة النقص فالربُّ تعالى يتقدَّسُ عنه)).

فمن ذلك: أنه تعالى متقدِّسٌ عن الاختصاصِ بالجهات، والاتصافِ بصفات المُحدَثات، وكذلك لا يُوصف بالتحوُّل، والانتقالِ، ولا القيام ، ولا القعود؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ولأن هذه الصفاتِ تدلُّ على الحدوث، والله تعالى يتقدَّسُ عن ذلك، فإن قيل: أليس قد قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ؟ قلنا: بلى قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثالَه على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارةَ الحُدُوث، ونقول: استواؤُه لا يُشبِهُ استواءَ الخلق، ولا نقول: إن العرشَ له قرارٌ، ولا مكانٌ، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلقَ المكانَ لم يتغير عمَّا كان[3].

---

[1] انظر "مختصر العلو"، الصفحة /٦٨/، حيث عنونَ لما يريدُ إثباتَه بـ (الشبهة الثانية: الجهة).

[2] انظر "مختصر العلو"، الصفحة /٧٠/، حيث عنونَ لما يريدُ إثباتَه بـ (الشبهة الثالثة: المكان)، ثم أخذ يتكلمُ عمّا وراءَ العالم من المكانِ العدميِّ الذي هو محلُّ وجودِ الله بزعمِه.

[3] وهذا هو الحقُّ في فهم آية الاستواء، وهو الذي كرَّرَه في غير موضعٍ من كتابه "الإنصاف"، فقد قال قبل ذلك كما في الصفحة /٢٥/: ((وأنَّ الله جلَّ ثناؤه مستوٍ على العرش، ومُستَولٍ على جميع خلقِه، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] بغير مماسَّةٍ وكيفيّة، ولا مجاورةٍ وأنه في السماء إله وفي الأرض إله، كما أخبر بذلك))، وكتابُ "الإنصاف" للباقلانيِّ يدفعُ كلَّ شبهة يُثيرُها حَشَوِيَّةُ اليوم حولَ هذا الإمام ، وما ينقلُه ابنُ تيمية وتلميذُه ابنُ القيم والذهبيُّ عن كتاب "تمهيد الأوائل" ليُثبِتُوا به أنه كان على مذهبهم لايَستَقيمُ لهم بأي شكل من الأشكال، وليس فيه ما يَدَّعُون ويَدْعُون الناسَ إليه، =

وقال أبو عثمان المغربيُّ يوماً لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودُك ؟ ماذا كنت تقول له ؟ فقال: أقول حيث لم يزل، ولا يزول.

قال: فإن قال: فأين كان في الأزل ؟ ماذا تقول ؟ فقال: أقول حيث هو الآن، يعني: إنه كان كما كانَ، ولا مكان.

وقال أبو عثمان: كنت أعتقدُ شيئاً من حديث الجهة، فلما قدمتُ بغدادَ وزالَ

= إلا إذا انحرفنا في فهم العبارة وخرجنا بها عن سياقها المعقول، ثم الكتابُ طُبع في القاهرة سنة «١٣٦٦» هـ بتحقيق الأستاذين الفاضلين محمود محمد الخضيريّ، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، وليس فيه النصُّ الذي يُوردُهُ هؤلاء.

يقول المحققان في ذيل كتاب "تمهيد الأوائل"، الصفحة /٢٦٥/ ما نصه: « ولو صدَّقنا ابنَ تيمية وتلميذَه ابنَ القيِّم في نقلِهمَا عن "التمهيدِ" للزمنا أن نُقَرِّرَ أن ما بين أيدينا من نصِّ "التمهيد" غيرُ كاملٍ، ولكننا لا نستطيعُ عند ملاحظة التعارُضِ البَيِّنِ بين مذهب الباقلانيِّ ومعنى ما ينسبُهُ إليه هذان المؤلفان المعروفان بالتحيُّزِ إلا الشكَّ في صحةِ نقلِهِمَا، وقد كتبَ إلينا مولانا العلامةُ الحُجَّةُ الشيخُ محمد زاهد الكوثريُّ وكيلُ مشيخة الإسلام في الخلافة العثمانية في هذا الشأن ما يلي: (لا وجودَ لشيءٍ مما عزاه ابنُ القيّم إلى كتاب "التمهيد" في كتابِ "التمهيد" هذا، ولا أدري ما إذا كان ابنُ القيم عزا إليه ما ليسَ فيه زُوراً ليخادعَ المسلمين في نحلتِهِ، أم ظنَّ بكتابٍ آخرَ أنه كتابُ "التمهيد" للباقلانيِّ)، ونحن نثقُ على كلِّ حالٍ بنسخة "التمهيد" التي بين أيدينا أقوى من ثقتنا بنقلِ ابنِ تيمية وابنِ القيِّم » انتهى كلامُ المحقِّقَين.

ويقول الدكتورُ محمد رمضان عبد الله في كتابه "الباقلاني وآراؤه الكلامية" الصفحة /١٣٨/: « ولم يحم حولَ عقيدتِهِ - الباقلانيِّ - شكٌّ، ولم نَرَ من سَجَّلَ عليه أنه كان يذهبُ مذهب الحشَوِيَّةِ في الصفات الخبرية، اللهم إلا ما وجدناه عند ابنِ تيمية وتلميذِهِ ابنِ القيِّم رحمهما الله، حيث زعما... لذلك لا أراني أميلُ إلى الاقتناع بصحة هذا النقل، ولا أرى أن الباقلاني كان يقول بالصفات الخبرية، كما يزعم ابنُ تيمية وابنُ القيِّم ، وذلك للأمور الآتية:.. » ثم ذهب يُعدِّدُ الأمورَ الدالةَ على أن الباقلانيَّ أشعريُّ العقيدة، فلتراجع هناك.

ولا يخفى على مطالِعِ ترجمة الإمام الباقلانيِّ وقارئ كتبه أنه كان حَرباً ضروساً على الحَشَوِيَّة، وعلى كلٍّ لم أر فيما قرأتُه من نقلٍ عن كتاب "التمهيد" ما يفيدُ الحدودَ أو الجهةَ الحسِّيَّةَ القائمةَ على المكان وفرقِ المسافة التي يعنيها هؤلاءِ المبتدعةُ ويُصِرُّونَ على معناها، فالأمرُ غايةٌ في الوضوح، لا يُجادلُ فيه إلا من في قلبه مرضٌ.

ذلك عن قلبي كتبتُ إلى أصحابنا: إني قد أسلمتُ جديداً.

وقد سئل الشِّبليُّ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ؟ فقال: الرحمنُ لم يزل، ولا يزول، والعرشُ مُحدَثٌ، والعرشُ بالرحمن استوى.

وقال جعفرُ بنُ محمد الصادق عليه السلام: من زعم أن الله تعالى في شيءٍ أو من شيء، أو على شيءٍ، فقد أشرك؛ لأنه لو كان على شيء لكان محمولاً، ولو كان في شيءٍ لكان محصوراً، ولو كان من شيء لكان مُحدَثاً، والله يتعالى عن جميع ذلك.

وقال بعضُ أهل التحقيق: ألزِمِ الكلَّ الحَدَثَ؛ لأن القِدَمَ له، فهو سبحانه لا يُظِلُّهُ (فوقٌ)، ولا يقيه (تحتٌ)، ولا يُقابِلُهُ (حدٌّ)، ولا يُزاحمه (عندٌ)، ولا يأخذه (خلفٌ)، ولا يحدُّه (أمامٌ)، ولا يظهره (قبلٌ)، ولا يفنيه (بعدٌ)، ولا يجمعه (كلٌّ)، ولا يُوجده (كان)، ولا يفقده (ليس)، باينهم بقدمه، كما باينوه بحدوثِهِم.

إن قلت: متى؟ فقد سبق الوقتَ كونُه.

وإن قلت: أين؟ فقد تقدَّمَ المكانَ وجودُهُ.

فوجودُه إثباتُهُ، ومعرفتُهُ توحيده أن تميِّزَه من خلقه، ما تصور في الأوهام فهو بخلاف ذلك، كيف يحلُّ به ما منه بدؤه، أو يتصفُ بما هو إنشاؤه، لا تمقُلُهُ العيون، ولا تقابله الظنون، قُربُهُ كرامته، وبعده إهانتُه، علوه من غير ترق، ومجيئُه من غير تنقل، هو الأول، والآخر، والظاهرُ، والباطن. والقريبُ البعيد، الذي﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])) انتهى كلام الإمام الباقلانيِّ[1].

وفي باب الرؤية أثبتَ الإمام الباقلانيُّ كون اللهَ مرئياً من غير جهةٍ ولا مُقابَلَةٍ ولا علة، وردَّ على المعتزلة الذين ينفون الرؤية بزعم أنها لا تقع إلا على ذي جسمٍ محدود، فأثبتها، ونفى أن يكونَ الله محدوداً، أوجسماً، أوجوهراً، وعقد لذلك فصلاً

---

[1] "الإنصاف فيما يجبُ اعتقادُهُ ولا يجوزُ الجهلُ به"، الصفحة /٤١، ٤٢/.

طويلاً بيَّنَ فيه أدلةَ أهلِ الحقِّ[1].

ويقول أيضاً: ((من اعتقد أن الله جسمٌ، أو..فليس بعارف بربه، وهو كافرٌ))[2].

٨. الإمام الفقيه رئيسُ الحنابلة في وقته أبو الفضل عبدُ الواحد بنُ عبد العزيزبنِ الحارث التَّميمِيُّ البغداديُّ المتوفى سنة «٤١٠» هـ رحمه الله تعالى.

وعقيدتُهُ في نفي الحد والحيِّزِ ظاهرةٌ، قد عافاه الله تعالى مما ابتلى به أكثر الحنابلة من الحشو، وذلك معروفٌ، فهو صاحب كتاب" اعتقاد المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل"، الذي سقنا لك عنه نصوصَ الإمام أحمد، على بعض هنات فيه لا يخلو منها حنبليٌّ، وقد كان أبو الفضل التميميُّ صديقاً للإمام أبي بكر الباقلانيِّ الأشعريِّ[3]، يقول الحافظ الذهبيُّ عند ذكر وفاة الإمامِ الباقلانيِّ: ((وقد أمر أبو الفضل التميميُّ منادياً يقول بين يدي جنازته: هذا ناصرُ السنة والدين، والذابُّ عن الشريعة، هذا الذي صَنَّفَ سبعين ألف ورقة، ثم كان يزور قبرَهُ في كلِّ جمعة))[4].

٩. الإمام الكبير أبو منصور البغداديُّ عبدُ القاهر بنُ طاهر التَّميمِيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٢٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الفَرق بين الفِرَق" في بيان الأصول التي اجتمعَ عليها أهلُ السنة، وضَلَّلُوا من خالفَهم فيها: ((وقالوا[5]: بنفي النهاية والحدِّ عن صانع العالم، على خلاف قول هشام بنِ الحكم الرّافضيِّ في دعواه أن معبودَه سبعة أشبار بشبر

---

[1] "الإنصاف فيما يجب اعتقادُه ولا يجوز الجهل به"، الصفحة /١٧٦/،المسألة الرابعة (رؤية الله تعالى).

[2] نقل ذلك عنه الحافظُ القاضي عياض المالكيُّ في كتابه "الشفا بتعريف حقوق المصطفى" الصفحة /٤٨٠/، بعد أن أثنى عليه وقال عنه: ((القاضي أبو بكر إمامُ أهلِ التحقيق والحقِّ)).

[3] انظر "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٧٣).

[4] "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ١٩٣).

[5] أهل السنة والجماعة.

نفسه، وخلاف قولِ من زعمَ من الكرّامِيَّةِ أنه ذو نهايات من الجهة التي تلاقي العرشَ، ولا نهايةَ له من خمسِ جهات سواها))[1].

ويقول فيه أيضاً: ((وأجمعوا على أنه لا يحويه مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، على خلاف قولِ من زعم من الهِشامية[2] والكرّامِيَّة أنه مماسٌّ لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرتِه لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان))[3].

فأهل السنة والجماعة مجمعون على نفي النهاية والحدِّ عن الله تعالى، والمخالفُ في ذلك كما هو ظاهر فرقتان من المجسمة فقط:

الفرقةُ الأولى: الهِشامِيَّةُ أصحابُ هشام بنِ الحكم كما في "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعريِّ الذي يقول فيه: ((فالفرقة الأولى، الهشامية أصحاب هشام بن الحكم الرافضيِّ، يزعمون أن معبودَهم جسمٌ، وله نهاية وحدٌّ))[4].

والفرقة الثانية: الكَرَّامِيَّةُ أصحابُ محمد بنِ كَرَّام، وإليكَ ما يقوله فيهم الإمامُ عبدُ القاهر في كتابه "الفَرق بين الفِرَق": ((الكرَّامِيَّة بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقية، و طرائقية، وإسحاقية، وهذه الفرق الثلاثُ لا يُكَفِّرُ بعضُها بعضاً، وإن أكفرها سائرُ الفرق؛ فلهذا عددناها فرقةً واحدةً، وزعيمها المعروف محمدُ بنُ كرَّام، كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان، وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين، وأفشين، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بنِ طاهر بن عبد الله بن طاهر، وتبعه

---

[1] "الفَرْق بين الفِرَق"، الصفحة /٣٣٢/.

[2] ليس المراد بالهشامية هنا أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، الفرقة المذكورةُ عند الشهرستاني في كتاب "الملل والنحل" الصفحة /٧٠/، وإنما المراد بهم أصحابُ هشام بن الحكم الرافضيِّ من غلاة المجسمة.

[3] "الفَرق بين الفِرَق"، الصفحة /٣٣٣/.

[4] "مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين"، الصفحة /٣١/.

على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرذِمَةٌ من أكرة القرى والدُّهم ، وضلالاتُ أتباعه اليوم متنوعةٌ أنواعاً، لا نعدُّها أرباعاً ولا أسباعاً، لكنا نزيدُ على الآلاف آلافاً، ونذكر منها المشهور، الذي هو بالقبح مذكور، فمنها: أن ابنَ كَرَّام دعا أتباعَه إلى تجسيم معبوده، و زعم أن له حداً ونهايةً من تحته والجهةِ التي منها يلاقي عرشَه ... وقد ذكر ابنُ كَرَّام في كتابه أن الله تعالى مماسٌّ لعرشه، وأن العرشَ مكانٌ له، وأبدل أصحابُه لفظَ المماسّةِ بلفظ الملاقاة منه للعرش ... وزعم ابنُ كَرَّام وأتباعُه أن معبودَهم مَحَلُّ الحَوَادِثِ، وزعموا أن أقوالَهُ وإرادتِهِ، وإدراكاتِه للمرئيات، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاتِه للصفحة العليا من العالم، أعراضٌ حادثَةٌ فيه، وهو محلٌّ لتلك الحوادث الحادثةِ فيه... وأعجب من هذا كلِّه أن ابنَ كَرَّام وصف معبودَه بالثقل، وذلك أنه قال في كتاب "عذاب القبر" في تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١] إنها انفطرت من ثقلِ الرحمن عليها))[1].

وهذان الإمامان - أعني الأشعريَّ والبغداديَّ - قالا هذا الكلام قبل أن يشَمَّ ابنُ تيمية الهواء ويخرج إلى الدنيا بقرون، فكما ترى أن عقائد أهلِ السنة والجماعة ومنهم أهلُ الحديث مبنيةٌ على نفي الحدِّ والنهاية عن الله عزَّ وجلَّ، وأن من أثبت الحدَّ ولو من جهة العرش فقط هو مجسمٌ فكيف بابن تيمية الذي جعل الله تعالى محدوداً من جهاتِهِ السِّتِّ، والعياذ بالله تعالى.

وموافقةُ ابنِ تيمية لباقي أقوالِ ابن كَرَّام من حلول الحوادث بالربِّ، وإقرارِ المماسَّةِ والثقلِ وغيرِ ذلك، يأتي مُوثقاً آخرَ الرسالة إن شاء اللهُ تعالى.

وقال أبو منصور البغداديُّ أيضاً في كتابه " أصول الدين" ما نصه: ((المسألة الخامسةُ من الأصل الثالث في نفي الحدِّ والنهاية عن الصانع ، وهذه المسألةُ مع فِرَقٍ: منها الهِشَاميّة من غلاة الروافض، الذين زعموا أن معبودَهم سبعةُ أشبار بشبر نفسه، ومنهم من قال إن الجبل أعظمُ منه، كما حكي عن

[1] "الفَرق بين الفِرَق"، الصفحة /٢١٥، ٢١٦، ٢١٧ ، ٢١٨/.

هشام بنِ الحكم ، والخلافُ الثاني مع الكرّامِيَّة الذين زعموا أن له حداً واحداً من جهة السفلِ، ومنها يلاقي العرشَ، والخلاف الثالثُ مع من زعم من مشبِّهَة الرافضة أنه على مقدار مساحة العرشِ، لا يفضُلُ من أحدِهما عن الآخر شيءٌ. فقلنا لهم لو كان الإله مقدراً بحدٍّ ونهاية، لم يخلُ من أن يكون مقدارُه مثلَ أقلِّ المقادير، فيكون كالجزء الذي لا يتجزَّأ أو يختصُّ ببعض المقادير فيتعارض فيه المقاديرُ، فلا يكون بعضُها أولى من بعض إلا بمخصِّص خصَّه ببعضها، وإذا بطل هذان الوجهان صحَّ أنه بلا حدٍّ ولا نهاية.

وقولُ من أثبتَ له حداً من جهة السفل وحدَها كقول الثَّنَوِيَّةِ بتناهي النورِ من الجهة التي يلاقي الظلامَ منها، وكفى بهذا خِزيَاً))[1].

إذا كان من أثبتَ حدَّاً لله من جهةٍ واحدة وهي السفل يكفيه خزياً، فكيف بابن تيمية الذي أثبت لله حدوداً وادعى أن حدَّ الله من الجهة التي تحاذي العرشَ (جهة السفل) معلوم بالضرورة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

١٠. الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ أبو محمد عبدُ الله بنُ يوسف الجوينيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٣٨» هـ، وهو والدُ إمامِ الحرمين أبي المعالي عبدِ الملك الجوينيِّ. رحمهما الله.

كان شيخَ الشافعية، فقيهاً، مدقِّقاً، نحوياً، مُفسِّراً[2]، له كتاب "التبصرة في ترتيب أبواب للتمييز بين الاحتياط والوسوسة" في الفقه، ضمَّنَ أولَه بعضَ مسائل الاعتقاد، وفيه يقول ما نصه: ((باب الإيمان: اعلم أن المؤمنَ إذا اعتقد ما يجبُ اعتقادُه في أصل إيمانه، فمن الخذلان أن يستسلمَ بعد ذلك لوساوس الشيطان، فيعطيَهُ زِمامَ قلبه ليتصرَّفَ فيه كيف شاء، والشرائطُ التي إذا اعتقدها كان ما وراءها من الوسوسةِ أن يعتقدَ حَدثَ العالَمِ وقِدَمَ مُحدِثِه، وأنه ليس كمثله شيءٌ

---

[1] "أصول الدين"، الصفحة /٧٣/.

[2] انظر "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦١٧).

من المخلوقات، وتحقيقه أنه لا يُتَصَوَّرُ بالوهم ، وما دونه يقبلُ هذه الصفة، والنهايةُ منفيةٌ عنه، وليس بجوهر، ولا جسم ، ولا عَرَضٍ، وانتفت عنه الكيفيّةُ، والكمِّيَّةُ، والأينيَّةُ[1]، واللميَّةُ، وأنه حيٌّ، قادر، عالم، مريدٌ، سميع ، بصير، متكلمٌ ، له حياة، وقدرة، وعلمٌ ، وإرادة، وسمع ، وبصر، وكلامٌ ، لم يزل، ولا يزال بهذه الصفاتِ لا يُشبهُ شيءٌ منها شيئاً من المخلوقات، وليست هي هو ولا غيرُهُ، ولا تفارقه، ولا تجاوزُهُ، ولا تخالفه، ولاتوافقُهُ، ولا تحلُّهُ، بل هي صفاتٌ له، تقومُ به، وأن قدرتَه تَعُمُّ المقدورات، وعلمَه يعمُّ المعلومات، وإرادتَه تعم الإرادات، ولا يكون إلا ما يريد، ولا يريد ما لا يكون.

ثم الاعتقاد بأنه لا إله إلا هو، وأنه شيء واحدٌ، وهو معنى الأحد الصمد. لا يجوز عليه شيء مما يجوز على المحدثات ولا يصح عليه العدم ، وأنه قائمٌ بنفسه، مستغنٍ عن مكانٍ يُقِلُّهُ، وعن جسم يحلُّهُ، ليس له تحت فيكون تحته ما يسنده، ولا فوق فيكون فوقه ما يمسِكُهُ، ولا جانبٌ يعضدُهُ أو يزاحمُهُ... وربما تتلو آيةً أو يقرعُ سمعَك خبرٌ فيستوليَ على خاطرِكِ عدوُّكَ، كمثل آيات الصفات، والاستواءِ على العرش، واليد، والنفسِ، والعين، وحديثِ النزول، وما أشبه ذلك، فمتى أشكلَ عليك لفظٌ شرعيٌّ في صفات الذات فاصرف ذلك اللفظَ إلى صفاتِ الفعل، مثاله قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يحتمل والله أعلم من حيث العلم لا من حيث الذات، ومن أثبت له مكاناً مخصوصاً، أو جعل العرشَ له قراراً، قيل له: كيف يكون العرشُ له قراراً من حيث المكانُ، وهو على العرش يعلم ما على الأرض أين ما كنتم ، وأقربُ إليكم من حبل الوريد ؟ فإن استعمل أن يحمل قولَهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]،

---

[1] أي لا يُقالُ في السؤالِ عن الله تعالى: أين هو ؟.

على صفات الفعل، فكذلك يلزمه أن يحملَ الاستواءَ والنـزولَ على صفات الفعـل، وإن اختار الإعراضَ عن تأويل قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فليُعـرِض عن تأويل الاستواء علـى العـرش، وحـديثِ النـزول ونظائرِهِمَـا، فـإنَّ مـن الـسلف الصـالـحين من اختـارَ في هذه الظواهـرِ تركَ الـكلام عليـها مع الإيمان بها، وذلـك طريقةٌ حَسَنَةٌ..)) إلى آخر كلامه(١).

فانظر إلى هذا النصِّ الواضح جداً في نفي الحدِّ والحيِّزِ والجهة والمكـانِ عـن الله تعالى، نصٌّ كالشمس في إشراقها، وكتاب "التبصرة" مشهورٌ في تصانيف الإمـام أبي محمـد الجـوينيِّ، ذكـره جـلٌّ مـن ترجمَـهُ، كمـا ذكـره الإمـامُ الحـافظُ النـوويُّ في كتابه الكبير "المجموع"، ونقل عنه في مواضعَ كثيرة(٢).

أقول هذا لأنَّ في المبتدعة اليوم من يَزعُمُ رجوعَ الإمام أبي محمـد الجـوينيِّ عن معتقدِ أهل الحـق إلى عقيـدةِ المكـان والحـد والجهـة والحيِّـزِ، وذلـك باطـلٌ، والحقُّ أنه لا مستندَ لهم في هذا الزعم الموهوم أبداً، وقد حاولـتُ عبثـاً أن أقلِّـبَ كتبَ أهلِ العلمِ ممن سبق أو لحقَ أبحثُ عن صدق هذه الدعوى، فلم أر لها نـسباً ولا سنداً على الإطلاق، بل المذكورُ هو العكس تماماً مـن هـذه الفِريـة، فقـد عـاش هذا الإمامُ أشعرياً في اعتقاده، شافعياً في مذهبِه، ومات على ذلك هو وولـدُه وأكثـرُ تلامذتِه، وفي النص الذي سقتُهُ قبل قليل ما يُؤَيِّدُ ما أقول، ويدفعُ شُبَهَ أهلِ الباطـلِ، ولعل المتَّكَأَ الذي يعوِّلُ عليه مبتدعةُ اليوم هو رسالةُ الاستواء المنـسوبةُ إليـه زوراً

---

(١) "التبصير في ترتيب أبـواب للتمييـز بـين الاحتيـاط والوسوسـة" الـصفحة / ١٨٣/، والكتـابُ طبع في مؤسسة قرطبة بتحقيق محمد بنِ عبد العزيز سُديس، كمـا أشـار إلى ذلـك محقِّـقُ الرسـالةِ المزعومـة "الاستواء والفوقية" أحمدُ حقي في الصفحة / ١٨/، وكلا المحقِّقَينِ من أتبـاعِ محمـد بـنِ عبـد الوهـابِ النجديِّ.

(٢) من ذلك ما قاله الإمامُ الحافظُ النوويُّ في كتابه "المجموع"، الجزء /١/، الصفحة /٢٠٧/ وهذا نـصُّهُ: ((.. فرعٌ: اعلم أنَّ للشيخ أبي محمد الجويني رحمـه الله كتـاب "التبـصرة في الوسوسـة"، وهـو كتـابٌ نافعٌ كثيرُ النفائس، وسأنقل منه مقاصده إن شاء الله تعالى في مواضعها من هذا الكتاب)).

وبهتاناً، والمُسَمَّاةُ بـ"رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت"، وفيها دعوى الرجوعِ عن منهج الأشعريِّ وعقيدتِه إلى منهج الحَشَوِيَّةِ في اعتقاد الجهةِ والحيِّزِ والمكانِ لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وقد رأيتُ المتأخرين أتباعَ محمدِ بنِ عبد الوهاب النجديِّ يُكثِرُونَ من النقل عنها في كتبهم، فهذا الألبانيُّ في "مختصر العلو" ينقل عن هذه الرسالة المكذوبة محتجَّاً بها في إثبات رجوعِ هذا الإمام عن عقيدةِ أهل الحقِّ إلى عقيدة المبتدعة التي هي الحدُّ والجهة[1]، وكذا فعل شعيب الأرناؤوط في مقدمته على "أقاويل الثقات"[2]، وآخر من قرأتُ له في ذلك صاحبُ كتاب "الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن" الذي ينقل عنها ما يُؤَيِّدُ به الفوقيَّةَ الحسيَّةَ القائمةَ على فارق المسافةِ بيننا وبين الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً[3]، وغيرُهُمَا كثيرٌ، لذا لابدَّ من بيان دفع

---

[1] "مختصر العلو"، الصفحة / ٢٦ إلى ٣٠/.

[2] انظر مقدمة تحقيقه على "أقاويل الثقات"، الصفحة /١٦/.

[3] "الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن"، الصفحة / ١١٩/، لمؤلِّفه عبدِ الهادي بنِ حسن وهبي، وهو من أتباع ابنِ عبد الوهاب، وقفتُ على كتابه مؤخَّراً، وكم مَنَّيتُ النفسَ أن أقفَ على جديدٍ في الاستدلال، ولكن على العادة رجعتُ صِفرَ اليدين خائبتين، قرأتُ فيه فإذا به (قصٌ ولصق) من كتب ابنِ تيمية وابنِ القيم، ومن ثَمَّ الألباني والهراس والتويجري، لم يأت بجديد غيرِ بدعِهم !! اللهم إلا الجرأة في التصحيح والتحسين والزيادةُ على حديث رسول الله ﷺ مع شيءٍ من التدليس، وقد علمتُ مبلغَ علمِ مؤلِّفِهِ المقلدِ عندما أدركني الفضولُ فقرأتُ له تحت الشبهة الخامسةَ عشرة رداً مُخجلاً على صاحب "حسن المحاججه في بيان أن الله لا داخل العالم ولا خارجه" الأستاذِ سعيدِ ابنِ عبد اللطيف فودة، فإذا بالمؤلِّف عبدِالهادي وهبي ذبابةٌ تريدُ أن تحجبَ ضوءَ الشمس، غريبٌ عن مذهب أسيادِهِ فيما يعتقدون من حدٍّ وحيِّزٍ ومكانٍ لله تعالى، لا يدري ما يقول، وهو أقلُّ من أن أعرض ردَّهُ الذي أبانَ فيه عن جهلٍ فاضح، ومن يقرأ له مثلاً الصفحة /٢٣١،٢٣٢/ يعلم ذلك، ويجزمُ بأن المؤلِّفَ متناقضٌ مع نفسه، جاهلٌ بمذهب سلفِهِ من المبتدعة فيما يتعلق بالمسافة، أو متجاهلٌ على الأرجح، اللهم اهدنا سواء السبيل.

نسبة هذه الرسالةِ المزعومة، فأقول ملخصاً ما ذكره بعضُ فضلاءِ أهلِ السنة[1]:

١. أجمع من ترجم الإمامَ أبا محمد لجويني أنه كان شافعيَّ المذهب سُنِّيَّ الاعتقادِ على منهج أبي الحسن الأشعريِّ، تتلمذ على الأشاعرة وصاحبَهُم، ومن جملة من كان في رفقته من أهل الحقِّ الإمامُ أبو القاسم القُشَيريُّ، والإمام البيهقيُّ، الأشعريان، وكتابه "التبصرة" الذي نقلتُ عنه ثابتٌ له ثبوتَ الجبال الراسيات[2]، وفيه ما قد رأيتَ من التصريح بنفي الحدِّ والحيِّزِ والجهة وما إلى ذلك من عقائد الحَشَوِيَّةِ الجاهلين، فكيف يُدفع المُجمَعُ عليه بالمشكوك فيه؟ أم كيف يُهمَلُ الثابتُ عن الأئمة المتقدمين، ليُعمَلَ بالموهومِ المنقولِ عن مبتدعةِ المتأخرين؟

٢. صَحَّ أن آخرَ ما ألفه هذا الإمامُ الجليل هو كتابٌ في العقيدة سماه "عقيدة أصحاب الإمام المُطَّلِبِيِّ الشافعي رحمه الله وكافة أهل السنة"[3] ومعلومٌ عند مَن له أدنى إلمام بتاريخ أئمة المذهبِ الشافعيِّ أنهم كانوا أشاعرةً يعتقدون نفيَ الجهةِ والحيِّزِ والحدِّ عن الله تعالى، يقول الإمام الحافظ السبكيُّ في كتابه "طبقات

[1] كتبَ في دفع نسبة هذه الرسالةِ إلى الإمام أبي محمد الجويني الفاضلان الدكتور أسامة نمر والأستاذُ محمد صادق الحجازي، في مقالٍ لهما عبر موقع الإنترنيت، وللأستاذ الفاضل الملقب بـ (الأخ الأزهريِّ) - والذي يُصِرُّ على إخفاء اسمه فيما يكتبه من مقالات نافعة عبر الإنتريت - كلامٌ حسنٌ في ذلك، جاء فيه بما لم يُسبق إليه، وليس يغني ما لخصتُهُ هنا عن قراءته، ، نعم أفدتُ منهم جميعاً، وكنتُ كتبتُ من قبل في ذلك ما وافق بحمد الله تعالى بعضَ فضلِهم ، فرأيتُ هنا أن أُهذِّبَ ما كُتب مُلخِّصاً كلَّ ذلك بما تراه أعلاه مع زيادةٍ وتصرف، فجزاهم الله تعالى عن أئمة الهدى خيرَ الجزاء، ولك أن تنظر موقع الإمام الرازي *www.al.razi.net* .

[2] ذكرها له في جملة مصنفاته جلُّ مَن ترجم له، منهم الحافظُ الذهبيُّ في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٦١٨/١٧)، والحافظ السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (٧٣/٥)، والإمام الإسنويُّ في كتابه "طبقات الشافعية" (١٦٦/١)،وابنُ العماد الحنبليُّ في كتابه "شذرات الذهب" (١٧٧/٥)، وغيرُهُم كثيرٌ.

[3] صرَّحَ بآخريته الحافظُ الكبير ابنُ عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري"، الصفحة /١١٥/ونَقَلَ عنه شيئاً.

الشافعية الكبرى" ما نصه: ((والشافعية غالبهم أشاعرةٌ، لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزالٍ ممن لا يَعبأ اللهُ به))[1].

بل بعضُ الشافعية يصرِّحُ بتكفير المخالف.

٣. ومما يدلك على أنها رسالة مزعزمةٌ لا أصلَ لها أنك لا تجد لها ذكراً على الإطلاق عند من ترجمه من العلماء الأسبقين، فهذا الحافظ ابنُ عساكر في "تبين كذب المفتري"[2]، وكذا الحافظ أبو عمرو ابنُ الصلاح في "طبقات فقهاء الشافعية"[3]، وابنُ قاضي شُهْبَة في كتابه "طبقات الشافعية"[4]، والإسنويُّ في "طبقات الشافعية"[5]، والحافظ الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء"[6]، والحافظُ ابنُ السبكيِّ في "طبقات الشافعية الكبرى"[7]، وابنُ العماد الحنبليُّ في "شذرات الذهب"[8]، وابنُ خَلِّكَان في "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"[9]، وغيرُهُم ممن ذكروا هذا الإمامَ وعدَّدُوا تصانيفَه، لم يُشر أحدٌ منهم من قريب أو بعيدٍ إلى هذه الرسالة البتراءِ، ولا يخفى ما للإمام السبكيِّ من منهجٍ في نقل عقائد الأئمة الذين يترجمهم وسبر مضامينها، فكم من رسالةٍ نقلها برُمَّتِها في أثناء ترجمته للعَلَمِ، وكثيراً ما يأتي بتزييف دعاوى الحَشَوِيَّةِ، وذكرِ ما يتعلق بشواذِّ المسائل

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، الجزء /٣/، الصفحة /٣٧٧/.

[2] "تبين كذب المفتري"، الصفحة /٢٥٧/.

[3] "طبقات فقهاء الشافعية" لابن الصلاح، الجزء /١/، الصفحة /٥٢٠/.

[4] "طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهْبَة، الجزء /١/، الصفحة /٢١٤/.

[5] "طبقات الشافعية" للإسنوي، الجزء /١/، الصفحة /١٦٦/.

[6] "سير أعلام النبلاء"، الجزء /١٧/، الصفحة /٦١٨/.

[7] "طبقات الشافية الكبرى" لابن السبكي، الجزء /٥/، الصفحة /٧٣/.

[8] "شذرات الذهب"، الجزء /٥/، الصفحة /١٧٧/.

[9] "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، الجزء /٣/، الصفحة /٤٧/.

عند المُتَرجَم بالنقد والتصفية، ومع ذلك لم يُشر إلى هذه الرسالةِ إطلاقاً، ولو كان للإمام أبي محمد الجوينيِّ مثلُ هذا المعتقدِ لأغار عليه الإمام السبكيُّ، ولعلَّقَ عليه حسب ما يقتضيه المقامُ على عادته.

٤. لو كان للإمام أبي محمد مثلُ هذه العقيدةِ لطار بها فرحاً ابنُ قيِّم الجوزية في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية" الذي أودع فيه كلَّ ما هبَّ ودبَّ؛ ليُؤيِّدَ عقيدةَ المكان والمسافةِ والانفصال والخروجِ، فكم دلَّسَ، وتصرَّفَ في نصوص الأئمة، وقوَّلَهُم ما لم يقولوا، وكم سكتَ عن نقولٍ قامت على ظهور الكذَّابين الوضَّاعين تأييداً لعقيدتِهِ الفاسدة، ومع ذلك لم نَرَهُ يذكرُ إمامنا أبا محمدٍ الجوينيَّ في عداد جيوشِهِ المهزومة، وهذا الكلامُ ينطبق تماماً على الحافظ الذهبيِّ في كتابه "العلو للعلي الغفار"، فقد جمع فيه من الأحاديثِ الموضوعاتِ والآثارِ التالفات كلَّ شاردةٍ وواردة، ومع ذلك لم نَرَ فيه ذِكراً للإمامِ أبي محمد الجوينيِّ، كما لم يذكرْ هذه الرسالةَ في أيٍّ من مصنفاته على الإطلاق خصوصاً إذا علمتَ أن الذهبيَّ ولوعٌ بانتقاص السادة الأشاعرةِ أهل التنزيه والازدراء بهم بالتلميح أو التصريح، بمناسبة وبغير مناسبة[1]، فلو كانت هذه الرسالةُ له حقّاً وصدقاً، أو لو جاء في ترجمته

---

[1] يقول الإمامُ الحافظ تاجُ الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (٣ / ٣٥٣) يصفُ حالَ شيخِهِ الحافظِ الذهبيِّ وتقصيرَهُ في ترجمتِهِ لشيخ أهلِ السنة أبي الحسن الأشعريِّ وأتباعِهِ ما نصه: ((وأنت إذا نظرتَ ترجمةَ هذا الشيخِ، الذي هو شيخُ السنة، و إمامُ الطائفة في "تاريخ شيخِنا الذهبيِّ"، ورأيتَ كيف مزَّقَهَا، وحارَ كيف يصنع في قدرِهِ ولم يمكنه البوحُ بالغضِّ منه، خوفاً من سيفِ أهلِ الحق، ولا الصَّبرُ عن السكوت، لما جُبلتْ عليه طويتُه من بغضه، بحيث اختصرَ ما شاء الله أن يختصرَ في مدحه..وأنا قلتُ غيرَ مرة: إن الذهبيَّ أستاذي وبه تخرجتُ في علم الحديث، إلا أن الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ، ويجبُ علي تبيينُ الحقِ فأقول: أما حوالتك على "تبيين كذب المفتري" وتقصيرُكَ في مدح الشيخ، فكيف يسعك ذلك ؟ مع كونك لم تترجم مُجَسِّماً يُشَبِّهُ اللهَ بخلقه إلا واستوفيتَ ترجمتَه، حتى إن كتابَك مشتملٌ على ذكر جماعة من المتأخرين من الحنابلة الذين لا يُؤبَهُ إليهم، قد ترجمتَ كلَّ واحدٍ منهم بأوراق عديدةٍ فهل عجزتَ أن تعطي ترجمةَ هذا الشيخ حقَّهَا، وتترجمه كما ترجمتَ مَن =

ما يشير إلى رجوعه عن منهج الأشعريِّ لرأيته فرحاً جَذِلاً بذكرِهِ والتعليقِ عليه، وهذا كتابُهُ "سير أعلام النبلاء" تَرجَمَهُ ترجمةً ضافية، ولم يُشر إلى هذه الرسالة المزعومةِ إطلاقاً، بل لم نرَ شيخَهُما ابنَ تيمية الذي به يعتقدون، وعنه يأخذون، وعليه يعولون، لم نره يذكر هذه الرسالة المزعومةَ في شيءٍ من كتبه ألبتة.

٥. أقربُ الناس إلى علوم الإمامِ أبي محمد ولدُهُ أبو المعالي الجوينيُّ إمامُ الحرمين الذي سمع أولَ ما سمع عن أبيه أبي محمدٍ، وقد أتى على جميع مصنفاتِ والدِه، وقلَّبَها ظهراً لبطن، وتصرَّفَ فيها، وخرَّجَ المسائلَ بعضَها على بعضٍ، كما يذكر ذلك الحافظُ ابنُ عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري"[١]، فلو كان فيما ألَّفَهُ والدُهُ مثلُ هذه الرسالة المزعومةِ المكذوبةِ لَبَيَّنَ لنا ذلك ولدُه سواء أكان موافقاً لها أم مخالفاً، خصوصاً والكلُّ يعلمُ أن إمامَ الحرمين حربٌ ضروسٌ على عقيدة الجهةِ والمكانِ في سائر مصنفاتِهِ التي ذكرَ فيها عقيدَتَهُ في الإلهياتِ، وهو الذي يقولُ كما

= دونه بألف ألفِ طبقة، فأيُّ غَرَضٍ و هوى نفسٍ أبلغُ من هذا ؟ وأقسمُ بالله يميناً برَّةً، ما بك إلا أنك لا تُحبُ شياعَ اسمِهِ بالخير، ولا تَقدرُ في بلاد المسلمين على أن تُفصحَ فيه بما عندك من أمرِه، وما تُضمرُهُ من الغضِّ منه، فإنك لو أظهرتَ ذلك لتناولتك سيوفُ الله، وأما دعاؤك بما دعوتَ به، فهل هذا مكانُهُ يا مسكين ؟ وأما إشارتُكَ بقولك: "ونبغضُ أعداءَكَ" إلى أن الشيخَ من أعداء الله، وأنك تبغضُهُ، فسوف تقفُ معه بين يدي الله تعالى، يوم يأتي وبين يديه طوائفُ العلماء من المذاهب الأربعة والصالحون من الصُّوفيَّةِ والجهابذَةُ من الحفاظ المحدِّثينَ، وتأتي أنت تتكسع في ظُلَمِ التجسيمِ الذي تدَّعي أنك بريءٌ منه، وأنتَ من أعظم الدعاة إليه، وتزعُمُ أنك تعرف هذا الفَنَّ، وأنت لا تفهم فيه نقيراً ولا قِطميراً، وليت شعري ! من الذي يصفُ الله بما وصف به نفسَهُ ؟ ومَن شَبَّهَهُ بخلقِهِ ؟ أم مَن قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ؟ والأولى بي على الخصوص إمساكُ عنان الكلام في هذا المقام فقد أبلغتُ، ثم أحفظُ لشيخِنَا حقَّهُ، وأمسكُ» انتهى كلامُ الحافظ السبكيِّ.

إذا قرأتَ كلامَ هذا الإمام الخبيرِ بحال أستاذه، فلا تنسَ ما نقلتُهُ لك عن الحافظ ابنِ عساكر عند ترجمةالشيخ أبي الحسن هناك،مع أن الحافظَ الذهبيَّ لا يُعتبَرُشيئاً مذكوراًفي الحَشْوِ أمام ابنِ تيمية.

[١] "تبيين كذب المفتري "، الصفحة /٢٧٩/.

في كتابه "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد": ((ومذهبُ أهلِ الحقِّ قاطبةً أن الله - سبحانه وتعالى - يتعالى عن التحيُّزِ والتخصُّصِ بالجهات، وذهبت الكرّامِيَّةُ وبعضُ الحَشَوِيَّةِ إلى أن الباري - تعالى عن قولهم - مُتَحَيِّزٌ مُخْتَصٌّ بجهة فوق، تعالى الله عن قولهم))[1].

فهل يُعقل ألا يُشيرَ إلى شيءٍ مما كان عليه والدُهُ ؟!

وأزيد فأذكرُ أن إمامَ الحرمين في "العقيدة النظامية" التي يزعم أتباعُ ابنِ عبد الوهاب رجوعه فيها إلى عقيدة السلف نفى الحرفَ والصوت عن الله، وبَيَّنَ أن هذا النفيَ هو اعتقادُ أهل الحقِّ أهلِ السنة والجماعة[2]، وهذا مناقضٌ تماماً لما في رسالة "الاستواء" المزعومةِ على والده.

كيف يسوق إمامُ الحرمين هذه العقائدَ في نفي الحرفِ والصوتِ والحدِّ والجهة والمكان والحيِّزِ مُستَخِفّاً برأيِ المخالف، وليس لوالده من هذا عَرَضٌ من الذكر يسير، سلباً أو إيجاباً ؟!.

ثم لو كان والدُهُ يعتقد شيئاً مما كَذَبَ عليه هؤلاءِ لاستغل ذلك حَشَوِيَّةُ زمانه في التشنيع على ولدِهِ خروجَه عن مذهب الوالدِ واستظهارِهِم به عليه، ولو صحَّت عنه مثلُ هذه العقائدِ الفاسدةِ لردَّ عليه أكابرُ علماء عصرِهِ من الأشاعرة، وما أكثر من ترجم لهذا الإمامِ، وترجمَ لمن تخرَّجَ به أوأخذَ عنه، ومع ذلك لا تُوجدُ أيَّةُ دلالة قريبةٍ أو بعيدةٍ تشير إلى هذا الرجوعِ المزعوم .

ويكفي أن تعلمَ أنه إمامٌ ذائعُ الصيت كبيرُ الشهرة، والمخالفةُ في مثل هذا الأمرِ لابدَّ أن تبلغ في الظهور والشيوع مبلغاً يتجاوزُ الحدَّ المرجوَّ، في الوقت الذي لا نبصرُ لها إلا خيوطاً هشَّةً، مَلمَسُها كبيت العنكبوت، تتناسبُ مع فكرِ هؤلاءِ القومِ دون غيرِهِم .

---

[1] "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"، الصفحة /٥٨/، ويأتي النقل عنه إن شاء الله تعالى.

[2] "الرسالة النظامية" الصفحة /٢٧/.

٦. هذه الرسالةُ ليست من مصنفات الإمام أبي محمد الجوينيِّ في شيءٍ، إذ ليس لها إسنادٌ إليه أصلاً، كما لا يوجدُ لها مخطوطٌ موثوقٌ به، عليه السماعُ أو الإجازة، ومعلومٌ أن الإسنادَ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاء، ولا يزال أهلُ الحقِّ يُطالِبُون أهلَ الباطل ولو بمخطوطٍ واحد عليه تاريخُ النسخ، أو السماعُ، أو الإجازةُ، أو السندُ، ولا مجيبَ !!

والنسخة المخطوطة المصورة في مكتبة جامعة سعود برقم (١٦١٣/ف)، عن ليدن بهولندا ذات الرقم (٢٩٥١)، والتي اعتمد عليها محققها أحمد معاذ حقي، كُتبتْ بخطٍّ حديث، كما هو ظاهر، وقد اعترف هو بذلك[١]، وجاء على هامش الورقة الأولى من المخطوطة بخطٍّ مغايرٍ تماماً ما نصه: (رسالة في إثبات الاستواء لإمام الحرمين)[٢]، وفي الورقة الأخيرة منه تقرأ فيه ما يلي: (للشيخ العالم العلامة أبي المعالي عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، قرأ الأصول على والده، والفقه على ..)[٣].

فانظر إلى هذا الخلط الدال على جهل الناسخ، ذلك أن لقب (إمام الحرمين) هو لعبد الملك، وليس لقبَ والده عبدِ الله، وكذا (أبو المعالي) كنيةُ إمامِ الحرمين عبد الملك وليست كنيةَ والدِهِ عبدِ الله، والذي قرأ الأصولَ وتميَّزَ فيه حتى أخرج للأمة كتباً في هذا الفن هو عبد الملك إمامُ الحرمين، وليس عبد الله والدَه، نعم في "طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهْبَة وغيره أن عبدَ الله بنَ يوسف الجوينيَّ قرأ على والده الأدب[٤].

---

[١] انظر مقدمة تحقيقه لرسالة "إثبات الاستواء والفوقية"، الصفحة /٢٠/.

[٢] انظر صورة المخطوط في مقدمة تحقيق الحقي لرسالة "إثبات الاستواء والفوقية"، الصفحة /٢٢/.

[٣] انظر صورة المخطوط في مقدمة تحقيق الحقي لرسالة "إثبات الاستواء والفوقية"، الصفحة /٢٤/.

[٤] انظر "طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهْبَة، الجزء /٢/، الصفحة /٢١٠/.

وهذا الخبط تجده تماماً في المخطوط الذي عُثر عليه برواق الشوام بالأزهر في القاهرة، والذي اعتمدت المطبعة المنيرية عليه في هذه النسبة الخاطئة، فأخرجت الكتابَ سنة «١٣٤٣» هـ لأول مرة ضمن مجموع "الرسائل المنيرية" باسم الجويني، ولم يكن يُعرَف للإمام أبي محمد الجويني كتاب بهذا العنوان قبل هذا التاريخ، ثم تعاقب أصحاب الدور وتجار العلم على هذه النسبة الخاطئة.

هذا أكبر ما اعتمد عليه الحشوية إلى الآن في نسبة رسالة الاستواء المزعومة إلى الإمام أبي محمد الجويني!!

٧. عقيدةُ "إثبات الاستواء والفوقية" المنسوبة خطأً للإمام أبي محمد الجويني هي - إن أردنا أن نقترب من الواقع - لعمادِ الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم ابنِ عبد الرحمن بن مسعود الواسطيِّ ابنِ شيخ الحزاميين المتوفى سنة «٧١١» هـ تلميذِ ابن تيمية، وهو مَن اضطرب في حياته فكراً وسلوكاً، فكان يتنقل بين طوائف الفقهاء وأهل السلوك، حتى إذا تعرف على ابن تيمية ترك مذاهبَه وطرائقه وتحنبل بعد أن كان شافعياً[1]، وبه تعلم أن مَن اضطربَ في عقيدته وغَيَّرَ في مذاهبه هو الواسطيُّ وليس الإمامَ أبا محمدٍ الجوينيَّ، بل لا يوجد في كتب التراجم كلِّها

---

[1] انظر ترجمته في "شذرات الذهب" لابن العماد الحنبليِّ (٨/٤٥)، وفيه يذكر أن والدَه كان شيخَ الطائفة الأحمدية (الرفاعية)، وأنه اجتمع بفقهاء واسط، ثم دخل بغداد فصحب طوائفَ الفقهاء، وفي الاسكندرية اجتمع بالطائفة الشاذليّة، فوجدَ عندهم ما يطلُبُه من لوائح السلوك والمحبة، فأخذ عنهم، وانتفع بهم، ثم قَدِمَ دمشق فَصَحِبَ ابنَ تيمية، وتخلَّى عن جميع أوراقه وطرائقه وسلوكه، وفي "الرد الوافر" لابن ناصر الدمشقيِّ، الصفحة /٧١/: أنه انتقل إلى مذهب الإمام أحمد، وألف فيه كتابَ "البلغة" مختصرَ "الكافي" للموفق ابن قدامة المقدسيِّ، يقول الأستاذ الأزهريُّ: ((إذا عرفتَ هذا كلَّه سهل عليك أن تعرف أن رجلاً كالواسطي الشافعيِّ، ثم الحنبليِّ، والرفاعيِّ ثم الشاذليِّ، ثم التَّيمِيِّ لا يُستبعَدُ عليه أن يكتب رسالة في العقائد تكون مضطربةَ العبارة، ملونةً في مضامينها، متخبطةً يظهر على صاحبها الحيرة، ويحار من يقرؤها أحشوي صاحبها أم لا ؟!)).

ما يشير ولو إشارة ضعيفةً إلى أن الإمام أبا محمد الجويني غَيَّرَ شيئاً من سلوكه أو مذاهبه، وهذه كتب التاريخ بين أيدينا، وعلى المُدَّعِي البينة!!

ثم مَن يطالع بيان الإمام أبي محمد الجويني ومتانة أساليبه الكلامية في بلاغته العالية وفصاحته السامية، وينظر ذلك في ولده أبي المعالي الذي تَخرَّج به لا يمكنه أن يصدِّق نسبة هذه الرسالةِ إليه فيما تحمله من ركاكة في الألفاظ وافتراق في المعاني.

هذا وقد طُبعت هذه العقيدةُ أول مرة في الهند باسم "عقيدة الواسطي" سنة «١٣١٦» هـ ضمن مجموع "أربح البضاعة" الذي اعتنى به علي بن سليمان التميميُّ تلميذ محمود شكري الآلوسي[1]، ولو أنك أخذتَ تقارن بين الرسالتين المطبوعتين الرسالةِ المنسوبةِ كذباً للإمام أبي محمد الجويني وعقيدةِ الواسطيِّ هذه لرأيتهما كتاباً واحداً من حيث مبناهما ومعناهما، غير تقديمٍ وتأخير يسيرين جداً ، وزيادةِ بعض كُليمات لا تُعتبر شيئاً مذكوراً، وقد نقل السفارينيُّ الحنبليُّ عن

[1] وقد أعاد زهير الشاويش طبع "عقيدة الواسطي" هذه سنة «١٣٤٣» هـ بعد أن أفردها من مجموع "أربح البضاعة" وأعطاها اسماً جديداً، فسماها "النصيحة"، وكان علل ذلك بقوله: ((وقد رأيتُ أن المصنِّفَ سماها النصيحة فطبعتها بهذا الاسم))، وفي سنة «١٣٨٣» هـ أعاد الشاويش طباعة مجموع "أربح البضاعة" برمته والذي فيه "عقيدة الواسطي"، ثم في سنة «١٤٠٥» هـ طبع الشاويش "عقيد الواسطي" ولكنه زاد في العنوان "النصيحة في صفت الرب جل وعلا وتتضمن عقيدة الإمام الجويني"، وذلك لما رأى تطابق الرسالتين تماماً في المعنى والمبنى، فحار ما يصنع ، فأعمل فهمَهُ القاصرَ الذي أداه إلى هذه الزيادة، وهذا منه تصرف بالهوى والتشهي، فكل عاقل يقرأ "النصيحة" يرى أن الواسطيَّ لم يشر إلى الإمام الجويني على الإطلاق لا تصريحاً ولا تلويحاً، والأمانة في النقل تقتضي الإشارة أو التنبيه، ثم مَن يَنقل عادةً يَنقل فقرةً واحدةً أو أكثر لا الرسالة برمتها دون أن يشير إلى شيء من ذلك، وإلا كان ذلك سرقة مكشوفة لا اقتباساً، والحق أن الواسطيَّ كتب رسالته كما يرى هو ويعتقد، ولم ينقل حرفاً واحداً عن الإمام الجويني مطلقاً، والخلط نشأ فيمن جاء بعده ممن لا علاقة له بالتحقيق والأمانة العلمية.

عقيدة الواسطيِّ هذه قطعةً في كتابه "لوامع الأنوار البهية" وسماها "نصيحة الإخوان"، وهذا نصه حيث يقول: «ذكر الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد ابن إبراهيم الواسطيُّ الصوفيُّ المحقق العارف تلميذُ شيخ الإسلام بن تيمية قدس الله سرهما الذي قال فيه شيخ الإسلام إنه جنيد زمانه في رسالته "نصيحة الإخوان" ما حاصله في مسألة العلو والفوقية والاستواء: (هو أن الله عزَّ وجلَّ كان ولا مكان، ولا عرش، ولا ماء، ولا فضاء، ولا هواء، ولا خلاء، ولا ملأ، وأنه كان منفرداً في قدمه وأزليته، متوحداً في فردانيته، لا يوصف بأنه فوق كذا...»[1].

وهذا النصُّ الذي ينقله السفارينيُّ الحنبليُّ تقرأقريباً منه في مقدمة الرسالة المنسوبة للإمام أبي محمد الجويني[2]، مما يزيد في أنها رسالة الواسطيِّ المذكور.

٨. ثم أسأل: إذا كانت الرسالة المزعومة من تأليف الإمام أبي محمد الجويني المتوفى سنة «٤٣٨» هـ فكيف ينقل عن الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي صاحب "الكمال في أسماء الرجال" المتوفى سنة «٦٠٠» هـ والذي جاء بعده بأكثر من قرن، وإليك نصه فيما نقل عنه موثقاً:

جاء في رسالة "إثبات الاستواء والفوقية" المنسوبة للجويني ما نصه: «قال الإمام الحافظ عبد الغني في عقيدته لما ذكر حديث الأوعال، قال: رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال: حديث الروح رواه أحمد والدار قطني»[3].

---

[1] "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية"، لمحمد بن أحمد لسفاريني (٢١٠/١).

[2] انظر مقدمة رسالة "إثبات الاستواء والفوقية" المنسوبة للجويني بتحقيق أحمد حقي، الصفحة /٢٧/، وكذا مقدمة عقيدة الواسطي المطبوعة باسم "النصيحة في صفات الرب"، الصفحة /٧/.

[3] رسالة "إثبات الاستواء والفوقية"، الصفحة /٤٩/، وقد أغرب جداً محقق الرسالة المزعومة الدكتور أحمد حقي حيث ذهب يترجم في الصفحة /٤٩/ عبدَ الغني هذا بأنه: «عبد الغني بن سعيد ابن علي بن سعيد الأزدي المصري، أبو محمد المتوفى سنة «٤٠٩» هـ»، وذلك ليستقيم له نقلُ الجويني =

إذاً نحن أمام حافظ يُدعَى عبد الغني، هذا الحافظ لـه عقيـدةٌ ذَكَـرَ فيهـا حـديثَ الأوعال وحديثَ الروح، وبَيَّنَ مَن أخرجهما على الترتيب المذكور في نص الرسـالة المزعومة، وأنت إذا رجعت إلى عقيـدة الحـافظ عبـد الغني المقدسـي فإنـك تـرى تمامَ ما قرأته في الرسالة المزعومة موجوداً في عقيـدة المقدسـي المعروفـة بعقيـدة الإمام الحافظ عبد الغني[1]، وإليك نصيه في ذلك:

أ. نـص حـديث الأوعـال: حيـث يقـول الحـافظ عبـد الغنـي المقدسـي فيـه: «وروى العباس بن عبد المطلـب رضـي الله عنـه أن الـنبي ﷺ ذكـر سـبع سمـاوات وما بينها، ثم قال وفـوق ذلـك بحـر بـين أعـلاه وأسـفله كمـا بـين سمـاء إلى سمـاء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال ما بين أظلافهن وركبهن ما بين سماء إلى سماء، ثـم فـوق ظهورهن العرش، مابين أعلاه وأسفله ما بين سماء إلى سماء، والله تعالى فوق ذلك. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه القزويني»[2].

= عنه، وما يأتي أعلاه صريحٌ في رَدِّ هذه الدعوى، وأنه الحافظُ المقدسيُّ صاحبُ كتـاب "الكمـال في أسماء الرجال"، وليس الأزديَّ المصريَّ، ذلك أن مَن له غير كتاب في العقيدة هو المقدسيُّ،وقد طبعت عقيدته أكثر من مرة، منها سنة «١٤١١» هـ باسم "عقيدة الحافظ عبد الغني" بتحقيق عبد الله البصيري في دار الإفتاء السعودي، وأما الأزديُّ فلا يؤثر عنه شيءٌ في ذلك ألبتة، وليس من شـأنه قـط الاشـتغال بهـذا الجانب، ثم الأزديُّ من طبقة الدارقطني، فمنذ متى عهد أهلُ الحديث المـشتغلون فيـه أن يقـوم إمـامٌ بتخريج حديثٍ من كتاب صاحبه؟!

ولـك أن تراجـع مـا كتبـه الأستاذ الأزهـري مـن الوجـوه الـتي تـدفع أن يكـون عبـدُ الغـنيِّ المـذكور في الرسالة هو الأزديَّ.

[1] كذا جاء في الورقة الأولى من مخطوطة المكتبـة الـسعودية العامـة بالريـاض، والـتي اعتمـد عليهـا كأصلٍ أحمد الغامدي، وانظر صورتها في مقدمة تحقيقه لها، الصفحة /٧٥/.وقد أخـرجَ الغامـديُّ عقيـدةَ المقدسي هذه باسم "الاقتصاد في الاعتقاد".

[2] "الاقتصاد في الاعتقاد" للمقدسي، الصفحة /٨٤/، وحديث الأوعال ضعيف جـداً، يـأتي الكـلام فيـه، والحكم عليه في نقض "اجتماع الجيوش الإسلامية" سهل الله تعالى إتمامَهُ.

ب. نص حديث الروح: حيث يقول الحافظ عبد الغني المقدسي فيه: «وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ذكر المؤمن عند موته، وأنه يعرج بروحه حتى ينتهي إلى السماء التي فيها الله عز وجل. رواه الإمام أحمد والدارقطني»[1].

فهل ترى من فرق بين ما نُقل في الرسالة المزعومة وبين ما ذُكر في عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ؟!

ثم منذ متى كان فقيهنا الجويني يعنى في تآليفه بتخريج هذا الزخم من الأحاديث، وعلى النسق نفسه الذي تجده في كتب مَن جاء بعده من الحنابلة ؟!

٩. أَعِدِ النَّظَرَ في النصِّ المنقولِ عن الحافظ عبد الغني في الرسالة المزعومة تجده يعزو إلى سنن الإمام ابن ماجه القزويني، مما يدلك أنه عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ المتوفى سنة «٦٠٠» هـ، وليس الأزديَّ المتوفى سنة «٤٠٩» هـ، كما توهمه محققُ الرسالة المزعومة، فإنه من المعلوم عند أهل الحديث أن كتاب السنن لابن ماجه لم يكن من كتب التخريج قبل الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة «٥٠٧» هـ؛ لأن الحافظ ابن طاهر هو أول مَن ضَمَّ سننَ ابنِ ماجه إلى الكتب الخمسة في التخريج، ثم تبعه على ذلك الحفاظُ.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "النكت" على مقدمة ابن الصلاح ما نصه: «وحكى ابن عساكر أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال، فإنه عمل أطرافه معها، وصنف جزءاً آخر في شروط الأئمة الستة فعده معهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المِزيُّ فذكره فيهم »[2].

---

[1] "الاقتصاد في الاعتقاد" للمقدسي، الصفحة /٩٢/، وللحديث توجيهٌ، وفيه كلام وتفصيلٌ يأتي في نقض "اجتماع الجيوش الإسلامية" إن شاء الله تعالى.

[2] "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر، الصفحة /٤٨٧/.

ويقول الإمام الكوثري في مقدمة تعليقه على كتاب "شروط الأئمة الستة" ما نصه: « وأول من أدخل كتاب السنن له - ابنِ ماجه - في عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر فتتابع أكثر الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف »[1].

وفي كتاب "ما تَمَسُّ إليه الحاجة لم يطالع سنن ابن ماجه" يقول المحدث النعمانيُّ: « وأول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الخمسة مكملاً به الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة سبع وخمس مئة في "أطراف الكتب الستة" له، وكذا في "شروط الأئمة الستة" له، ثم الحافظُ عبد الغنيِّ المقدسيُّ المتوفى سنة ستٍّ مئة ...وعلى هذا فوقعت الإضافة إلى الخمسة في أول المئة السادسة، ولا يؤثر في ذلك عن القدماء شيءٌ »[2].

١٠. والوجوه الدالة على كذب نسبتها إلى الإمام أبي محمد الجويني كثيرة، يطول ذكرها هنا، اقتصرنا على بعضٍ منها؛ لأنه ليس هذا مقصود بحثنا، وللكلام تتمة تأتي في محلها إن شاء الله تعالى.

ولعل فيما ذكرناه كفاية للمستفيد غير العنيد، والله من وراء القصد.

١١. الإمام أبو الحسن علي بنُ خلف بنِ عبد الملك المغربيُّ المالكيُّ شارحُ "صحيح البخاري" والمعروف بـ «ابن بطّال» البكريُّ القرطبيُّ المتوفى سنة «٤٤٩» هـ وقد اعتمد على شرحه كثيراً الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرحه على صحيح الإمام البخاري" عند قول الإمام البخاريِّ في كتاب التوحيد (قال أبو العالية: استوى إلى السماء ارتفع، وقال مجاهد: استوى: علا على عرشه) ما نصه: « وأما تفسير استوى: علا، فهو صحيحٌ، وهو المذهب

---

[1] مقدمة الإمام الكوثري على "شروط الأئمة الستة" للحافظ أبي الفضل بن طاهر، الصفحة /٨١/.

[2] "ما تَمَسُّ إليه الحاجة لم يطالع سننَ ابن ماجه" للمحدث محمد عبد الرشيد النعماني، الصفحة /١٨٤/.

الحقُّ، وقولُ أهلِ السنة؛ لأنَّ الله وَصَفَ نفسَه بالعلي وقال: ﴿ سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهي صفة من صفات الذات ...وأما من فَسَّرَهُ: ارتفع، ففيه نظر؛ لأنه لم يصف به نفسه.

واختلف أهلُ السنة هل الاستواء صفة ذات، أم صفة فعل ؟ فمن قال معناه: علا قال هي صفة ذات، ومن قال غير ذلك قال هي صفة فعل، وأن الله فعل فعلاً سماه استوى على العرش،لا أن ذلك قائمٌ بذاته؛ لاستحالة قيام الحوادثِ به))[1].

وقال أيضاً: ((وأما قول المجسمة ففاسد أيضاً؛ لأن الاستقرارَ من صفات الأجسام، ويلزم منه الحلول والتناهي، وهو محالٌ في حقِّ الله))[2].

ويقول عندقول البخاري: باب قول الله تعالى:﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾ [المعارج: ٤] ما نصه: ((غرضُ البخاريِّ في الباب الردُّ على الجَهْمِيَّة[3] المجسمة في تعلقها بهذه الظواهر، وقد تَقَرَّرَ أن الله ليس بجسم، فلا يحتاج إلى مكانٍ يستقرُّ عليه، فقد كان ولا مكان، وإنما أضاف المعارجَ إليه إضافةَ تشريف، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤه مع تنزيهِه عن المكان))[4].

---

[1] انظر "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٤٩٧/، كتاب التوحيد، باب (﴿ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ ﴾[هود: ٧])، وقد طبع شرح ابن بطال من جديد.

[2] انظر "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٤٩٧/، كتاب التوحيد، باب (﴿ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ ﴾[هود: ٧]).

[3] لعل لفظَ الجهمية منه سبقُ قلم، لذلك قال الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ: ((وخلطُهُ المجسمةَ بالجهمية من أعجبِ مايُسمع))، وفي كلام بعضهم ما يفيد أن من الجهميةَ مَن هم مجسمة، والله تعالى أعلم.

[4] انظر "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٥١٠/، كتاب التوحيد، باب (قول الله تعالى: ﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾ [المعارج: ٤]).

١٢. الإمام أبو محمد عليٌّ بن أحمد المعروف بـ ((ابن حزم)) الظاهريٌّ المتوفى سنة «٤٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الفِصَل في الملل والأهواء والنحل": ((وقد علمنا أن ما كان في مكان فإنه شاغلٌ لذلك المكان ومتناه بتناهي مكانه، وهو ذو جهات ستٍّ أو خمسٍ متناهيةٍ في مكانه، وهذه كلُّها صفاتُ الأجسام ، فلما صحَّ ما ذكرناه علمنا أن قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، و قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ [الواقعة: ٨٨]، ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[المجادلة: ٧]، إنما هو التدبيرُ لذلك والإحاطةُ بها فقط؛ ضرورةَ انتفاء ما عدا ذلك))[1].

ويقول أيضاً: ((فأما القول الثالثُ في المكان: فهو أن الله تعالى لا في مكان، ولا في زمان أصلاً، وهو قولُ جمهور أهل السنة، وبه نقولُ، وهو الذي لا يجوز غيرُهُ لبطلان ما عداه، ولقوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴾ [فصلت: ٥٤] فهذا يُوجب ضرورةً أنه تعالى لا في مكان، إذ لو كان في المكانِ لكان المكان محيطاً به من جهةٍ ما أو من جهات، وهذا منتفٍ عن الباري تعالى بنص الآية المذكورةِ، والمكان شيءٌ بلا شك، فلا يجوز أن يكون شيءٌ في مكان ويكون هو محيطاً بمكانه، وهذا محالٌ في العقل السليم ، يُعلم امتناعُه ضرورةً، وبالله التوفيق.

وأيضاً فإنه لا يكون في مكانٍ إلا ما كان جسماً أو عَرَضاً في جسمٍ ، هذا الذي لا يجوز سواه، ولايتشكَّلُ في العقل والوهم غيرُهُ ألبتة، فإذا انتفى أن يكون الله عزَّ وجلَّ جسماً أو عَرَضاً، فقد انتفى أن يكون في مكانٍ أصلاً، وبالله تعالى نتأيَّدُ))[2].

وقال عند (الكلام والتوحيدِ ونفي التشبيه) ما نصه: ((وأما لفظةُ الجسم فإنها في اللغة عبارة عن الطويل العريض العميق المحتملِ للقسمة، ذي الجهاتِ السِّتِّ،

---

[1] "الفِصَل في الملل والأهواء والنحل"، الجزء /١/، الصفحة /٣٨٠/.

[2] "الفِصَل في الملل والأهواء والنحل"، الجزء /١/، الصفحة /٣٨٣/.

التي هي: فوق، وتحت، وأمام ، ويمين، وشمال، وربما عُدم واحدٌ منه فقط، وهي الفوق. هذا حكم هذه الأسماء في اللغة التي هذه الأسماء منها، فمن أراد أن يوقع شيئاً منها على غير موضعها في اللغة فهو مجنونٌ وقاحٌ، وهو كمن أراد أن يُسَمِّيَ الحقَّ باطلاً والباطلَ حَقّاً، وأراد أن يُسَمِّيَ الذهبَ خَشَباً، وهذا غايةُ الجهل والسُّخفِ))[1].

وقد رأيت كيف أوقعَ ابن تيمية كلَّ هذه الأسماءِ الموضوعةِ للجسم لغةً على الله جلَّ وعزَّ، ومن عجيب أمر أتباعِهِ المبتدعةِ اليوم أنهم ولوعونَ بالشاذِّ من المسائل في الأقوال والأعمالِ والاعتقادات، فتجدهم يأخذون من ابنِ حزم شواذَّهُ التي تبعث على الشغبِ والجدلِ في الفروعِ، فإذا وصلوا معه إلى هذه الأصولِ التي هي أحقُّ بالاتباع تركوه؛ لينظروا الشاذَّ عند غيرِهِ من المجسمة ونحوِهم ، أسأل الله لهم الهداية.

١٣. الإمام الحافظ الحجة محدِّثُ زمانه وشيخُ السنة في وقته أبو بكر أحمدُ ابنُ الحسين بنِ علي البيهقيُّ المتوفى سنة «٤٥٨» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الأسماء والصفات": ((وحكينا عن المتقدمين من أصحابنا تركَ الكلام في أمثالِ ذلك، هذا مع اعتقادهم نفي الحدِّ، والتشبيهِ، والتمثيلِ عن الله سبحانه وتعالى))[2].

ويقول في موضع آخر: ((وما تفرَّدَ به الكَلبِيُّ وأمثالُه يُوجبُ الحدَّ، والحدُّ يُوجبُ الحَدَثَ؛ لحاجة الحدِّ إلى حادٍّ خصَّهُ به، والباري قديمٌ لم يزل))[3].

---

[1] "الفصَل في الملل والأهواء والنحل"، الجزء /١/، الصفحة /٣٧٥/.

[2] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٩٤/، باب (قول الله عز وجل لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]).

[3] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٨٤/، باب ((ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥])).

ويقول في نفي المكان والجهةِ عن الله: ((والذي رُوِيَ في آخر هذا الحديث إشارةٌ إلى نفي المكان عن الله، وأن العبدَ أين ما كان فهو من القرب والبعدِ من الله تعالى سواء، وأنه الظاهرُ: فيصحُّ إدراكُه بالأدلة، والباطنُ: فلا يصحُّ إدراكُه بالكون في مكان، واستدلَّ بعضُ أصحابنا في نفي المكانِ عنه بقول النبي ﷺ: (أنت الظاهرُ فليس فوقك شيءٌ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ)، وإذا لم يكن فوقه شيءٌ، ولا دونه شيءٌ لم يكن في مكان))[1].

وقال بعد أن نقلَ عن أبي الحسن الطبريِّ قولَه: (القديمُ عالٍ على عرشه، لا قاعد، ولا قائم، ولا مماس، ولا مباين عن العرش) ما نصه: ((يريدُ به مباينةَ الذاتِ التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد؛ لأن المماسَّةَ والمباينةَ التي هي ضدُّها، والقيامَ والقعودَ من صفاتِ الأجسام، والله عزَّ وجلَّ فردٌ صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فلا يجوز عليه ما يجوزُ على الأجسام))[2].

ويقول أيضاً في نفي المكان عن الله: ((.. عن أبي العالية في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] يقول الملائكة يجيئون في ظُللٍ من الغمام، والله عزَّ وجلَّ يجيءُ فيما يشاء، وهي في بعض القراءة ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وهي كقوله: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥].

قلت: فصحَّ بهذا التفسيرِ أن الغمامَ إنما هو مكانُ الملائكة ومركَبُهم، وأن الله لا مكانَ له ولا مركَبٌ، وأما الإتيان و المجيءُ فعلى قول أبي الحسن الأشعريِّ رضي الله عنه يُحدِثُ اللهُ تعالى يوم القيامة فعلاً يُسَمِّيه إتياناً ومجيئاً، لا بأن يتحرَّكَ

---

[1] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٧٣/، باب ما جاء (في العرش والكرسي).

[2] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٨١/، باب (ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]).

أو ينتقلَ، فإن الحركةَ والسكونَ والاستقرارَ من صفات الأجسام ، والله تعالى صمدٌ ليس كمثله شيءٌ))[1].

ويقول في كتابه "الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد"ما نصه: ((وأصحابُ الحديث فيما وردَ به الكتابُ و السنةُ من أمثال هذا[2] ولم يتكلم أحدٌ من الصحابة والتابعين في تأويله على قسمين:

منهم من قَبِلَهُ،وآمن به،ولم يُؤَوِّلْهُ،ووَكَلَ علمَه إلى الله،ونفى الكيفيَّةَ والتشبيهَ عنه ومنهم من قَبِلَهُ، وآمنَ به، وحملَهُ على وجهٍ يَصِحُّ استعمالُه في اللغة، ولا يناقِضُ التوحيدَ.

وقد ذكرنا هاتين الطريقتين[3] في كتاب "الأسماء والصفات"، في المسائل التي تكلَّمُوا فيها من هذا الباب.

وفي الجملة يجبُ أن يُعلَمَ أن استواءَ الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدالٍ عن اعوجاج، ولا استقرارٍ في مكان، ولا مماسَّةٍ لشيء من خلقه، لكنه مُستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين[4]، أي بائنٌ من جميع خلقه، وأن إتيانَه ليس بإتيانٍ من مكانٍ إلى مكان، وأن مجيئَهُ ليس بحركة، وأن نزولَهُ ليس بنُقلة، وأن نفسَه ليس بجسم ، وأن وجهَهُ ليس بصورة، وأن يدَه ليست بجارحة، وأن عينَه ليست بحدقة،

---

[1] الصفحة /٤١٣، ٤١٤/، باب (ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية).

[2] يعني من أمثال الاستواء والنزول والمجيء والإتيان وغيرِ ذلك.

[3] ولا ثالثَ لهاتين الطريقتين الصحيحتين، وسيأتي - إن شاء الله - تأييد ذلك عندما أنقل عن الحافظ أبي زرعة العراقيِّ نصَّه في نفي الحدِّ عن الله تعالى، الصفحة /٣٠٧/، فلينظر هناك.

[4] قوله: ((بلا أين)) لم يجعلْها المحقِّقُ من الأصل، وإن نَبَّهَ على ذلك، ولعلَّ الصواب أنها من كلام الإمام البيهقيِّ، فهذا ما يقتضيه سياقُ النص، وهي كذلك في بعضِ النسخ، وقد أثبتها في الأصل أحمدُ ابن عطيةَ الغامديُّ الوهابيُّ في كتابه "البيهقي وموقفه من الإلهيات"، الصفحة /٢٨٢/ من النسخة التي اعتمد عليها، والله أعلم .

وإنما هذه أوصافٌ جاء بها التوقيف فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف، فقد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥]))[1] انتهى كلامُ الحافظِ البيهقيِّ.

ويقول فيه أيضاً ما نصه: ((سمعتُ الشيخ الإمامَ أبا الطيب سهلَ بنَ محمد ابنِ سليمان[2] رحمه الله يقول فيما أملاه علينا: (لا تُضَامُّون في رؤيته) - بضم التاء وتشديد الميم -، يريد: لا تجتمعون لرؤيته في جهةٍ، ولا يضمُّ بعضُكم إلى بعض لذلك، فإنه عزَّ وجلَّ لا يُرَى في جهة كما يُرَى المخلوقُ في جهة.

ومعناه - بفتح التاء - لا تَضَامُّون لرؤيته، مثلُ معناه بضَمِّها، لا يتضامُّون في رؤيته بالاجتماعِ في جهة، وهو دون تشديد الميم من الضيم معناه: لا تُظلمون فيه برؤية بعضِكم دون بعض، وأنكم ترونه في جهاتِكم كلِّهَا، وهو يتعالى عن جهة، قال: والتشبيه برؤيةِ القمر ليقين الرؤية دون تشبيه المرئيِّ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[3].

يقول أحمد بنُ عطية الغامديُّ في كتابه "البيهقي وموقفه من اللإلهيات" ما نصه: ((وهذا الأمرُ- أعني إثباتَ الجهةِ لله تبارك وتعالى- قد نفاه البيهقيُّ رحمه الله))[4].

---

[1] "الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد"، الصفحة /٢١١، ٢١٢/، باب (القول بالاستواء).

[2] هو الإمامُ أبو الطيب سهلُ بنُ محمد بنِ سليمان الصُّعلُوكيُّ الشافعيُّ مفتي نَيسابُورَ المتوفى سنة « ٤٠٤» هـ رحمه الله تعالى.

[3] "الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد"، الصفحة /٢٢٣/، باب (القول في إثبات رؤية الله عز وجل في الآخرة بالأبصار).

[4] "البيهقي وموقفه من اللإلهيات"، الصفحة /٢٨٢/، والغامديُّ على عقيدة ابنِ تيمية، من أتباع محمدِ بنِ عبد الوهاب النجديِّ، انتصرَ في كتابه هذا للقولِ بحوادثَ لا أول لها في الفاعل والمفعولاتِ، إلى غيرِ ذلك من الضلالاتِ التي ذهبَ إليها ابنُ تيمية، وخرقَ فيها الإجماعَ.

إذاً الحافظ البيهقيُّ ممن يعتقدُ تنزيهَ الله تعالى عن الحدِّ والجسم والمكان والجهةِ، ومن ثَمَّ فلا معنى ولا داعي أن يذكُرَه الألبانيُّ في "مختصر العلو"[1]، فعقيدةُ مثلِ هذا الإمام الكبير والحافظِ الشهير صاحبِ السنن والآثار لا تخفى على طالبِ علمِ الحديث، فكيف يتغافلُ عن ذلك مَن يدَّعي التخصُّصَ في علم الحديث، والتقدُّمَ على أهل العصر كالألبانيِّ ومن على شاكلَته.

١٤. الإمامُ المفسِّرُ الفقيه الأصوليُّ النَّظَّارُ أبو المظفر الإسفرايينيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٧١» هـ رحمه الله تعالى.

وهو من الأئمة المعتبرين في معرفة الفُرَقاء والنظرِ في أهواء أهل المللِ والنحل، وله في ذلك كتاب "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين"، قال في الباب الخامس عشر منه، في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، وبيان مفاخرِهِم ومحاسنِ أحوالِهم: ((وأن تعلم أن الحركةَ والسكون.. والكونَ في مكان، والاجتماعَ والافتراق، والبعدَ من طريق المسافة، والاتصالَ، والانفصالَ، والحجم ... والحيِّزَ، والمقدار، والنواحي، والأقطارَ، والجوانب، والجهاتِ كلَّهَا لا تجوز عليه تعالى؛ لأن جميعها يُوجِبُ الحدَّ والنهايةَ، وقد دللنا على استحالةِ ذلك على الباري سبحانه وتعالى))[2].

ويقول: ((وأن تعلم أن كلَّ ما دلَّ على حُدوثِ شيءٍ من الحدِّ، والنهاية، والمكانِ، والجهة، والسكونِ، والحركة، فهو مستحيلٌ عليه سبحانه وتعالى))[3].

---

[1] "مختصر العلو"، الصفحة /٢٧١/، وذِكرُ الحافظِ البيهقيِّ في كتاب يزعُمُ فيه صاحبُه أن لله مكاناً عدَميًّاً فوق العرش كذبٌ على هذا الإمام، وتدليسٌ وإيهامٌ لا يليقان بطالب علمٍ فضلاً عمَّن يدَّعي أنه محدِّثُ العصر وناصرُ الدين !!

والحقّ أنه لو اختُصِرَ كتابُ "العلو" للحافظ لذهبيٍّ اختصاراً عِلميًّاً لائقاً به لآلَ إلى مُذَكّرَةٍ في غاية الصِّغَرِ وضعفِ الموضوع، ولكن شُغِفُوا بالنفج الطباعي، وتكثيرِ الأسماء ولو بالباطلِ.

[2] "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين"، الصفحة /٩٧/.

[3] "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين"، الصفحة /٩٨/.

وقد خصَّصَ الباب الحادي عشرَ في تفصيل مقالات الكَرَّامِيَّة وبيانِ فضائحِهم، وأنا أنقلُ منه مقتصراً على محلِّ الشاهد؛ ليعلم القارئ مَن السلفُ الصالحُ الذين يقتدي بهم ابنُ تيمية، يقول الإسفرايني: ((..وزعيمُهُم محمدُ بنُ الكرَّام، كان من سجستان، فنفي عنها فوقع في غرجستان، فاغترَّ بظاهر عبادته أهلُ شومين وأفشين، وانخدعوا بنفاقه، وبايعوه على خرافاته، وخرجَ معه قومٌ إلى نيسابور في أيام محمدِ بنِ طاهر بن عبد الله، فاغتَرَّ بما كان يُريه من زهده جماعةٌ من أهلِ السواد، فدعاهم إلى بدعه، وأفشى فيهم ضلالاتِه ... وما أحدثَهُ من بدعٍ في الإسلام أكثرُ من أن يمكن جمعُه في هذا المختصر...وكان يقول: له - أي لله - حدٌّ واحدٌ من الجانب الذي ينتهي إلى العرش، ولا نهاية له من الجوانب الأخرى[1]...أنه تعالى مماسٌّ للعرش، والعرشُ مكانٌ له ... ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقِهِ قبلَهُم واحدٌ من الأمم لعلمِهِم بافتضاحِهِ هو قولُهُم بأن معبودَهُم محلُّ الحوادث، تَحدُثُ في ذاتِهِ أقوالُهُ، وإرادتُه، وإدراكه للمسموعات والمُبصَرات..))[2].

إلى آخر ضلالات الكَرَّامِيَّةِ التي زعَمَ ابنُ تيمية أنها قولُ أهل الحديث وأئمة السلف، مع أن هذا الإمامَ المتقدِّمَ يقول: ((لم يتجاسرْ على إطلاقه قبلهم واحدٌ من الأمم))، فتأمل.

١٥. الإمام الحافظُ القاضي سليمانُ بنُ خلف بنِ سعد بن أيوب بن وارث أبو الوليد الباجيُّ المالكيُّ الأندلسيُّ المتوفى سنة «٤٧٤» هـ رحمه الله تعالى.

روى عنه الحافظان أبو بكر بنُ الخطيب، وأبو عمر بنُ عبد البر، وهما أكبر منه، كما روى عنه الحافظ أبو علي الصدفيُّ.

[1] وهذا قول القاضي أبي يعلى كما مرَّ بك، أما ابنُ تيمية فقد زاد على بدعة محمدِ بن كرّام هذه بأن جعلَ لمعبودِه حدوداً لا حَدّاً واحداً والعياذ بالله.

[2] "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين"، الصفحة /٦٥، ٦٦/.

يقول في كتابه "المنتقى شرح الموطأ" ما نصه: ((فصل: وقولُه للجارية (أين الله ؟ فقالت: في السماء) لعلها تريدُ وصفَه بالعلو، وبذلك يُوصَفُ كلُّ من من شأنه العلو فيقال: مكان فلان في السماء، بمعنى علوِّ حاله، ورفعتِه، وشرفِه))[1].

وقد نقلنا لك تحت نصوص الإمام الطبريِّ قولَه في نفي المسافة عن الله تعالى.

وأريدك أيها القارئ الكريمُ أن تَتَنَبَّهَ إلى أن شُرَّاحَ كتبِ السنة من العلماءِ المتقدمين جلَّهُم على هذا الاعتقاد السلفيِّ، ومن نِعَمِ الله على الأمة الإسلامية أن حَفِظَ لهم كتابَه المنزلَ، فهيأ له كبارَ المفسرين، بحيث إنك لو قصدتَ سوقَ الكتب تسألُ عن مشاهير المفسرين، فلن تجدَهم إلا من المنزِّهينَ لله عن الحدِّ والجهة والحيِّزِ، والشأنُ ذاتُه في أهل الحديث من الأئمة الشراح ، ولَمَّا رأى هؤلاءِ المشبِّهَةُ هذه المِنَّةَ العظيمةَ لأهلِ السنة والجماعة، صاروا إلى التَّشويهِ وإشاعةِ الدعايات الفارغةِ، فتارةً يطعنون في الإمام النوويِّ بأنه أشعريٌّ، وأخرى بالحافظ ابنِ حجر بأنه متذبذبٌ، وهكذا بالحافظِ البيهقيِّ وغيرِهم ، وهذا بعد أن فشلتْ مساعي أسلافِهِم الذين حاولوا بشتى الوسائل أن يصرفوا وجوهَ الناس عن أهلِ الحقِّ المنزِّهينَ لله تعالى إلى باطلهم ولو بالدَّسِّ والكذب، وإليك نموذجاً على ذلك تتبيَّنُ به سلفَ هذه الطائفةِ، يقول الإمام تاجُ الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" ما نصه: ((وقد وصلَ حالُ بعضِ المجسمة في زماننا إلى أن كتبَ "شرح صحيح مسلم " للشيخ محي الدين النوويِّ، وحذف من كلامِ النوويِّ ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النوويَّ أشعريُّ العقيدة، فلم تحمِلْ قوى هذا الكاتبِ أن يكتب الكتابَ على الوضع الذي صَنَّفَهُ مصنِّفُهُ، وهذا عندي من كبائرِ الذنوب، فإنه تحريفٌ للشريعة، وفتحُ باب لا يؤمن معه لكتب الناس وما في أيديهم

[1] "المنتقى شرح الموطأ"، الجزء /٦/، الصفحة /٢٧٤/، كتاب (العتاق والولاء)، عند حديث الجارية. وقد أورد الحافظُ جلالُ الدين السيوطيُّ عنه المعنى نفسَه، وأقرَّهُ عليه في شرحه على موطأ الإمامِ مالك المُسَمَّى "تنوير الحوالك" تحت الكتابِ نفسِهِ و الباب ذاتِهِ.

من المصنفات، فقبّحَ الله فاعلَهُ وأخزاه، وقد كان في غنيةٍ عن كتابة هذا الشرح، وكان الشّرحُ في غنيةٍ عنه))[1].

وقد فعل مثلَ هذا بعضُ وهابيّةِ العصر من القائمين على الإدارة العامة لشؤون المصاحف ومراقبةِ المطبوعات برئاسة البحوث العلميةِ والدعوةِ والإرشاد بالرياض، حيث قاموا بتحريف عبارة الإمام النوويِّ في فصلِ الزِّيارةِ النبوية من كتابه "الأذكار"؛ لأنه يخالفُ مذهبَهُم، فالإمام النوويُّ يقول في كتابه "الأذكار": ((فصلٌ في زيارة قبر رسول الله ﷺ: اعلم أنه ينبغي لكلِّ من حجَّ أن يتوجَّهَ إلى زيارةِ رسولِ الله ﷺ، سواء كان طريقه، أم لم يكن..))[2].

وهم قَوَّلُوا الإمامَ النوويَّ ما لم يقل، حيث حرَّفُوا عبارتَهُ إلى: ((فصلٌ في زيارة مسجد رسول الله ﷺ: اعلم أنه يستحبُّ لمن أراد زيارةَ مسجد رسول الله ﷺ...))[3].

هذا مع حذفهم لقصة العُتبيِّ المشهورةِ بطولها على ضعفِهَا، ولم يكتفوا بذلك، بل كذَبُوا حيث جعلوا اسمَ عبدِ القادر الأرناؤوط - وهو على عقيدتهم - على غلاف الكتاب؛ حتى يُرَوِّجُوا لتحريفهم من خلال استعارةِ اسمه واستغلالِ ثقَةِ بعضِ الناسِ به، ولكن الأرناؤوط وقفَ على هذا التحريف والكذبِ بنفسِهِ، فكتب بخطِّهِ ما يُبَرِّئُ ساحتَه، ويَبرأُ فيه إلى الله من هذا الفعل المشين والتحريف المهين المخلِّ بالأمانة العلميةِ، وقد نقلتُ صورةَ خطِّهِ في آخر الرسالةِ، فلتراجع[4].

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٢/، الصفحة /١٩/.

[2] "حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار" المعروف بأذكار النووي، الصفحة/٢٣٦/.

[3] كما في الصفحة /٢٩٥/ من كتاب الأذكار، طبعة دار الهدى في الرياض بإشراف إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد سنة «١٤٠٩» هـ.

[4] أطلب من المنصفين طلبة العلم الصادقين أن يقرؤوا كتاب "كلمات في كشف أباطيل وافتراءات" للعلامة المحدِّثِ الأريبِ الأديب عبد الفتاح (أبو غدة) المتوفى سنة «١٤١٧» هـ رحمه الله تعالى؛ ليروا تفنُّنَ هؤلاءِ القومِ في الكذب والبهتان والتزويرِ والتحريف، مع الوقوف على قاموس شتائمهم =

وهذا في الحقيقة وصفٌ ملازمٌ لهم ، فقد أغاروا على كتبِ كثيرٍ من الأئمة بالتحريف والتشويه، ولكن الله غالبٌ على أمره، وبين يدي من الوثائق التي تبيِّنُ جرائمَهُم - قديماً وحديثاً - في التزوير والتحريف وتشويهِ كتبِ الأئمّةِ الشيءُ الكثير، نطلع عليه من يريدُ ذلك، والله حسيبُهُم .

= لأئمة الدين، كلُّ ذلك والشيخُ (أبو غدة) محافظٌ على أدبِهِ الرفيع وخلقه البديع وورعه النادر، ومما يُؤسفُنِي جداً أن أسمعَ شريطاً مسجلاً بصوتِ الألبانيِّ - الموصوفِ عند أخصِّ تلامذتِهِ وأتباعه بالإقذاع والشَّتمِ - يَصِفُ فيه هذا المحدِّثَ الفاضلَ بأنه في العلم غُدَّةٌ كغدة البعير يسوق ذلك بسخرية عجيبةٍ لتظهر - بعد هذا الوصف - أصواتُ أتباعِهِ من السفهاء بالضحك، فما معنى هذا التحقير والازدراء ؟!.

ثم نجد بكراً أبو زيد في رَدِّهِ على (أبو غدة) العالمِ الفاضلِ يذهبُ إلى أنه ((غُدَّةٌ خبيثةٌ في الرياض يجبُ استئصالُهَا))، هذه أخلاقُهُم نعرفُهَا جيداً، وعرَّفَهَا للأمة علماؤنا منذ القديم .

يقول محدِّثُ الديار المغربية الحافظُ أبو الفضل عبدُ الله بنُ محمد بنِ الصديق الغُماريُّ الحَسَنيُّ المتوفى سنة « ١٤١٥» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "بيني وبين بكر أبو زيد" الصفحة /٧٦، فما بعدها / يدفع فريةَ بكر أبو زيد حين اتهمه أنه يقولُ عن الشيخ (أبو غدة): ((إنه محضِّرُ نصوص)) ما نصه: ((فكيف أقولُهَا ؟ وأنا أعرف فضيلةَ الشيخ عبدِ الفتاح (أبو غدة) عالماً فاضلاً، محدثاً محققاً فيما يكتب وفيما يبحثُ.. والشيخُ عبد الفتاح لا يستحق تلك الحملةَ الظالمةَ من بكر، حملةٌ سفيهةٌ سافلةٌ ما كنتُ أصدِّقُ أن تقعَ لولا أني أبصرتُهَا وقرأتُهَا، حملةٌ حملت في طياتها الاستعداءَ على الشيخ وطلبَ إبعاده عن عمله ومحاربتِه في رزقه)).

ويقول الأستاذ حسن بنُ فرحان في كتابه "قراءة في كتب العقائد المذهب الحنبلي نموذجاً" الصفحة /١١٩/، يصفُ حالَ إخوانه النجديين، ناصحاً لهم بعدم التسرع في تكفيرِ المسلمين ما نصه: ((وقمنا بتكفير الكوثريِّ، وذمِّ تلاميذِهِ، وتبديعِهِم ..كما فعلنا بالشيخ (أبو غدة) رحمه الله ن إذ قمنا بإذلالِ هذا الرجلِ أقصدُ أبو غدة، ومحاولة استتابته، ونعتناه بأسوأ الألقابِ، وحاربناه في رزقه وعلمه، وقام بعضُ السفهاء بالبصقِ عليه في معرِضٍ جامعة الملك سعود قبل سنوات، وأتبع البزقة بلعنة !! وهذا نتيجةٌ طبيعيةٌ لكتب العقائد عندنا !! التي زرعتْ في نفوسنا الأحقادَ باسم عقيدةِ السلف الصالح !! ولا زلنا مخدوعين بهذه الشعارات، ومتناسين نصوصَ الكتاب والسنة في وجوب محبة المسلم ، ومعرفةِ حقوقِه، ومن أبرزها وأهمها حقُّ الإسلام))، فتأمل.

١٦. الإمام الفقيه الأصوليُّ أبو إسحاق إبراهيم بنُ علي بنِ يوسف الشّيرازِيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة«٤٧٦»هـ رحمه الله تعالى. صاحب "المُهذّب والتنبيه" في الفقه.

يقول في مقدمة "شرحه على اللمع": ((ثم يعتقدون - أهل السنة - أن الله مُستوٍ على العرش.. وأن استواءَهُ ليس باستقرارٍ، ولا ملاصقة؛ لأن الاستقرارَ والملاصقةَ صفةُ الأجسام المخلوقة، والربُّ عزَّ وجلَّ قديمٌ أزليٌّ.. فدلَّ على أنه كان ولا مكانَ، ثم خلق المكان، وهو على ما عليه كان))[1].

وفي هذا الشرحِ ينزِّهُ الله عن مشابهة الخلق في الجسمية والحركةِ والسكون إلى غيرِ ذلك.

١٧. الإمام الفقيه الأصوليُّ أبو سعيد عبدُ الرحمن بنُ محمد النّيسَابُورِيُّ المعروف بـ ((المتولي)) الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٧٨» هـ رحمه الله تعالى.

له كتاب "الغنية في أصول الدين" ذكر فيه مقالاتِ الفرقاء، وكشفَ عن تمويهات الملحدةِ والمشبِّهَة، كما صَرَّحَ بذلك في مقدمته، وهو كتابٌ عظيم في بابه، يدلُّ على سعة علم مؤلِّفِه، وأحبُّ أن ألفتَ إلى أن هذا الإمامَ من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعيِّ، كما يقول الحافظُ ابنُ كثير رحمه الله تعالى، لذلك ينقل عنه الشافعيةُ كثيراً، وهذا لتعلمَ أن هذا الإمامَ لا يكتفي بنقض الباطلِ بالحجة والبرهانِ فحسب، بل يبيِّنُ ما يترتّبُ عليه من أحكام شرعية، وهو مَن نَقَلَ عنه الحافظُ النوويُّ نصَّه في إكفار القائلِ بالاتصال أو الانفصال في حقِّ الله تعالى في "روضة الطالبين" على ما سيأتي.

يقول في كتابه هذا: ((مسألةٌ: الباري سبحانه وتعالى قائمٌ بنفسه ... والغرضُ من هذا الفصل نفيُ الحاجة إلى المحلِّ و الجهة، خلافاً للكرّاميّةِ والحَشَوِيَّةِ والمشبِّهَةِ الذين قالوا: لله جهةُ فوق، وأطلق بعضُهُم القولَ بأنه جالسٌ على العرش

---

[1] "شرح اللمع"، الجزء /١/، الصفحة /١٠١/.

مُستقِرٌّ عليه، تعالى الله عن قولِهم))[1].

ثــم شــرع في عــرض الأدلــةِ علــى اســتغناء الله تعــالى وتنــزيهِهِ، فقــال : ((والدليلُ عليه: أنـه لو كان على العرش على ما زعموا لكان لا يخلو إمـا أن يكـون مثلَ العرش، أو أصغر منه، أو أكبرَ، وفي جميع ذلك إثباتُ التقدير والحـدِّ والنهايـةِ، وهو كُفرٌ)) [2].

١٨. الإمام الفقيه الأصوليُّ أبو المعالي عبدُ الملك إمامُ الحرمين الجوينيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٤٧٨» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد": ((ومذهبُ أهلِ الحقِّ قاطبةً أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيُّزِ والتخصُّصِ بالجهات، وذهبت الكرّامِيَّةُ وبعضُ الحَشَوِيَّةِ إلى أن الباري - تعالى عن قولهم - مُتَحَيِّزٌ مُختَصٌّ بجهة فوق، تعالى الله عن قولهم))[3].

وما نقله الأمامُ الجوينيُّ عن الكرَّامِيَّة وبعضِ الحشوية هو بعينه ما يعتقده ابنُ تيمية، فهل يُنكَرُ على أهل العلم وصفُهُم له بأنـه كَرَّامِيٌّ حَشَوِيٌّ، فكما رأيتَ وسترى أن هذا منصوصُ كبار الأئمة، قبل أن يُخلقَ ابنُ تيمية ويُبصرَ الوجودَ، ومِن ثَمَّ فليس من العدل ولا من الإنصاف أن يُتَّهَمَ من يَرُدُّ ضلالاتِهِ بالتحيُّزِ إلى فئةٍ دون غيرِها.

فالمسألةُ أولاً وبالذات بين الحقِّ والباطل، بعيداً عن الأسماءِ والأشخاص، والملاحَظُ أن كلَّ الذين كتبوا في الفرق اتفقوا على أن من نسبَ لله الحدَّ والحيِّزَ والجهةَ هم الكرّامِيَّةُ والهِشَامِيَّةُ المجسِّمونَ ليس غير، وهذه كُتُبُهُم شاهدةٌ على ما أقول .

---

[1] "الغنية في أصول الدين"، الصفحة /٧٣/.

[2] "الغنية في أصول الدين"، الصفحة /٧٤/.

[3] "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"، الصفحة /٥٨/.

ويقول إمام الحرمين في كتابه "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" في باب الإلهيات (الكلام فيما يستحيلُ على الله) ما نصه: ((كلُّ صفة في المخلوقات دلَّ ثبوتها على مخصِّصٍ يؤثرها ويريدها ولايعقل ثبوتها دون ذلك، فهي مستحيلةٌ على الإله، فإنها لو ثبتت له لدلت على افتقارِهِ إلى مخصِّص دلالتها في حقِّ الحادثِ المخلوق. وضبط القولِ في الصفات المفتقرة: ما تمهَّد أولاً من تقدير حكم الجواز، فكلُّ صفة فارقها حكمُ الجواز، فهي مستحيلةٌ في نعت الإله تعالى، فإن القدم والجواز متناقضان، وتفصيل ذلك: أن الحدوثَ فينا منعوتٌ بالجواز فنقدس الإله عنه، والتركُّب والتصوُّرُ عنه والتقدُّرُ في صفاتنا مرسومةٌ بالجواز فلا تركب، ولايجوز فرض خلافه. ولا قَدر، ولا حدَّ، ولا طول، ولا عَرضَ إلا والعقلُ يجوِّزُ أمثالها وخلافها، وهذه الصفات لجوازها افتقرت إلى تخصيص بارئها، فتعالى الصانع عنها، وهذا معنى قول سيد البشرِ خاتمِ النبيين محمد ﷺ إذ قال: (من عرف نفسه عرف ربه)[1]، أراد من عرف نفسَه بصفات الافتقار، عرف استغناءَ الربِّ عن صفاته، فإنه تقدَّست أسماؤه منتهى الحاجة، وهو بريء عنها، وعلى هذا الأصل يجب تقدُّسُ صانع العالم عن الاختصاص ببعض الجهاتِ، فإن العقلَ قاضٍ بجواز الكون في جهةٍ دون أمثالها، كما يقضي بجواز التصوُّر والتقدُّرِ، ثم لزم انتفاء الاختصاص بالإقرار عن ذاته من حيث كانت جائزةً، والتخصُّصُ بالجهات والأقطار في قضية الجواز كالاختصاص بالإقرار وهذا مزلة الأقدام، ومثارُ ضلال الأنام، وعندها افترق جماهيرُ الخلق فريقين، وثبتت الفرقةُ المحقَّة الناجيةُ.

---

[1] ليس بحديثٍ، وإنما هومن قول يحيى بنِ معاذ الرازيِّ، انظر "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" الجزء /٢/، الصفحة /٣٠٩/، برقم /٢٥٣٢/، و"المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" الصفحة /١٨٩/ ، برقم /٣٤٩/.

ولابد من التنبيه على سبب الافتراق، وأيضاً ما استحث أهلَ الحقِّ على الثبات واجتناب الشتات، فذهب طوائف إلى وصف الربِّ بما تقدَّسَ في جلاله عنه من التحيُّزِ بالجهة، حتى انتهى غلاة إلى التشكيك أو التمثيل أو التمسك، تعالى الله عن قول الزائغين، والذي دعاهم إلى ذلك طلبُهُم ربَّهُم من المحسوسات، وما يتشكل في الأوهام ، ويتقدَّرُ في مجاري الوساوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد بالكلية عن صفات الإلهية، وأي فرقٍ بين هؤلاءِ وبين من يعبدُ بعضَ الأجرام العلوية، ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يُدرِكُوا بهذا المسلكِ الروحَ - وهو خلقُ الله تعالى- لم يجدوا إليه سبيلاً، فإنه معقولٌ غيرُ محسوس، وقد قال الله تبارك وتعالى في محكم كتابه، الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[الإسراء:٨٥])) انتهى كلامُ الجوينيِّ[1].

وهذا الكتابُ - أعني العقيدةَ النِّظَاميَّة - يدَّعي الحَشَوِيَّةُ أنه رجع فيه إلى عقيدةِ السلف[2] بعد أن تابَ عَمَّا كان عليه.

---

[1] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، (الكلام فيما يستحيلُ على الله)، الصفحة /٢١، ٢٢/.

[2] يريدون بذلك أنه صارَ حَشَوِيّاً ؟!، ونحن نعتقدُ أن هذه العقيدةَ - التي سقتُها لك أعلاه - هي عقيدةُ السلف، وقد رأيتَ الإمامَ الجوينيَّ كيف ينفي وبقوة الجهةَ والمكانَ والحيِّزَ عن الله، ويرى أن الفرقةَ الناجيةَ هي التي تُقَدِّسُ الله تعالى عن الحدِّ والقد والاختصاص بالجهات، وأن مُعتَقِدَ الجهة زلتْ به القَدمُ ، وحالُهُ أشبه بمن يعبد الصنمَ أو الأجرامَ العلويَّةَ، كما هو واضحٌ وظاهرٌ من عبارته.

وأنا أسأل: أين يكون مثلُ هذا النصِّ الواضح الدلالةِ على المقصود عندما يكتب هؤلاءِ المبتدعةُ ما يريدونه ؟

ولِمَ ينقلون بعضَ ما في كتابه "العقيدة النظامية" وبتدليسٍ عجيب، ثم يُغفِلُونَ بعضَهُ الآخرَ ؟

أليسوا يقولون: إنه رَجَعَ فيه إلى عقيدةِ السلف ؟

لِمَ لم يذكرْ الألبانيُّ مَثَلاً الكلامَ الذي سقتُهُ أعلاه عندما لخصَّ كتاب "العلو" للذهبيِّ أو يشرْ إليه على أقل تقدير ؟ ألأنه ينقضُ ويهدمُ مختصَرَهُ برمَّتِهِ، بل وينقضُ الأصلَ الذي كتبه الذهبيُّ أوَّلَ شبابه = من جذورِهِ ؟!

كما زعم ذلك أيضاً شعيب الأرناؤوط في مقدمته على "أقاويل الثقات"[1] لمرعي الكرمي الحنبلي، فنقلَ مستدلاً لذلك نصاً مُشوَّهاً لإمام الحرمين، بعد أن سقط منه ما لا يوافقُ هواهم، ولي على ماكتبه في مقدمته تلك، وفيما ادَّعاه من رجوع الأئمة عن عقائدهم ردٌّ قويٌّ متينٌ، والله يتولى هداه.

ومع كلِّ ذلك لا دليلَ على ما يزعمون، بل العبارةُ ذاتُهَا دليلٌ كبير لأهل الحق عليهم، وهنا أنقل نصَّ إمام الحرمين كاملاً، وأضعُ خطاً تحت الجملة التي سقطت في نقل شعيب الأرناؤوط دون أن يُبيِّنَ ذلك أو يشيرَ إليه هو أوالألبانيُّ أو من نقلُ عنه، ثم أعلق تعليقاً يسيراً يتناسبُ وحجمَ البحث، وإلا فلي على ما كتبه هو وغيرُه - من الافتئات على أئمة أهلِ الحقِّ ودعوى رجوعِهِم عمَّ كانوا عليه - ردٌّ متقنٌ، إن شاء الله تعالى.

يقول إمامُ الحرمين في كتابه "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" ما نصه: ((وقد اختلفتْ مسالكُ العلماء في الظواهر التي وردتْ في الكتاب والسنة. وامتنع على أهلِ الحق اعتقادُ فحواها. وإجراؤها على موجب ما تبتدرُه أربابُ اللسان منها[2])).

= والغريبُ حقاً أن يختفي مثلُ هذا النصِّ، فلَا يشير إليه الألبانيُّ من قريب أو بعيد، ليأتي بعبارةٍ أخرى مبتُورةٍ مُشوَّهَةٍ اعتماداً على النقل والتقليد دون التحقيق في التقييد، كما في الصفحة /٢٧٤/ من "مختصر العلو"، مع أن العبارةَ التي ساقَهَا لا تدلُّ على ما يريدُهُ هو وأمثالُهُ ولا بأيِّ شكلٍ من الأشكال ؟

لا أريدُ الإطالة، ولكن ارجع أيها القارئ الكريمُ إلى كُتُبِ الإمام الجوينيِّ، ومنها هذا الكتاب الذي نحن بصدده؛ لتقفَ بنفسك على الكذبِ والتعمية وتقويلِ أهلِ الحقِّ ما لم يقولوا، ولترى كيف يأخذون أسماءَ أهلِ الحقِّ، ويُسمِنُونَ بذلك كتبَهم، ويجعلون من أئمتنا دليلاً على باطلِهِم، والله حسيبُهم.

[1] الصفحة /٢٠/.

[2] فأهلُ الحقِّ منعوا إجراءَها على ظواهر قد تُوهِمُ معنىً لا يليق بالله تعالى، فذهبَ فريقٌ منهم إلى التأويل، وحملُوا هذه الظواهرَ على ما تقتضيه قواعدُ اللغة والشرعِ من التنزيه الكليِّ لله تعالى، وبقي الفريقُ الآخرُ مكتفياً بإثبات ما أثبته اللهُ لنفسِهِ، على نحوٍ يليق بكماله تعالى، وهم السلفُ الصالح الذين فوَّضُوا المرادَ منها لقائلها العالِمِ بها، وتركوا التعرُّضَ لمعانيها ودركِ ما فيها، هذا مع تنزيه =

فرأى بعضُهم تأويلَها، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول ﷺ، وذهب أئمةُ السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الربِّ، والذي نرتضيه رأياً، وندينُ اللهَ به عقلاً اتباعُ سلف الأمة[1] ... وقد دَرَجَ صحبُ رسول الله ﷺ ورضي عنهم على ترك التعرض لمعانيها، وترك ما فيها، وهم صفوة....))[2].

أقول وبالله التوفيق:

▪ العبارةُ التي غُيِّبَتْ عن القُرَّاء فيها ما يلي: ((...(وامتنع على أهلِ الحق اعتقادُ فحواها)...فرأى بعضُهم تأويلَها.. وذهبَ أئمةُ السلفِ..)).

لاحظْ كيف جعل الإمامُ الجوينيُّ البعضَ - وهم المؤولةُ - من أهلِ الحق بعد أن بيَّنَ أنهم من العلماء وذلك قولُهُ: ((اختلفت مسالكُ العلماء))، مع ذلك اختار في هذا الكتاب مذهبَ السلف الأسلم والأحكم، وأيُّ عاقلٍ يصدفُ عَمَّا كان عليه سلفُنا الصالحُ ؟!

وكون أئمة الخلف على الحقِّ أيضاً هو منصوصُ الإمام الجوينيِّ في غير موضعٍ من كتابه المذكور.

= الفريقين لله تعالى عن كلِّ معاني النقص من الجهةِ والجسمية والتحيُّزِ في مكان والجوارح والأعضاء ونحوِ ذلك.

[1] يقول الحافظُ تاج الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" (٥/١٩١) ما نصه: ((والقولُ بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزُوُّ إلى السلف، وهو اختيارُ الإمام في "الرسالة النِّظَامِيَّة"، وفي مواضعَ من كلامه، فرجوعُهُ معناه الرجوعُ عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكارَ في هذا، ولا في مقابلِهِ، فإنها مسألةٌ اجتهادية، أعني مسألةَ التأويل والتفويضِ مع اعتقادِ التنزيه، إنما المصيبةُ الكبرى، والدَّاهِيَةُ الدَّهياء الإمرارُ على الظاهر، والاعتقاد أنه مرادٌ، وأنه لا يستحيلُ على الباري، فذلك قولُ المجسمة عُبَّادِ الوثن، الذين في قلوبهم زيغٌ يحملُهُم على اتّباع المتشابه ابتغاء الفتنة، عليهم لعائنُ الله تترى، واحدةً بعد أخرى، ما أجرأهم على الكذب، وأقلَّ فهمهم للحقائق)).

[2] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، الصفحة /٣٢/.

إذاً لم يعلن الجوينيُّ وعلى رؤوس الأشهاد الرجوعَ عن فساد ما هو عليه، ولا التحذيرَ منه، كما يزعم الأناؤوط في مقدمة تحقيقه للكتاب[1]، وإنما اختارَ في آيات وأحاديث الصفات مذهبَ التفويض، مع احترامه لمن وافق قواعدَ اللغة في تأويله، فأين هذا مما يدَّعيه هؤلاء تقليداً لا تحقيقاً ؟!

■ قولُ الإمام الجوينيِّ أنَّ مذهبَ السلف هو: ((تفويضُ معانيها إلى الربِّ تعالى)) حقٌّ لا مرية فيه، وهو اعتقادُ كلِّ سُنِّيٍّ، ولكن هل يوافقُ عليه هؤلاءِ القومُ، أم أنهم يجعلون التفويضَ من شَرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد تبعاً لشيخهم ابنِ تيمية الذي يقول في كتابه "درء تعارض العقل والنقل" ما نصه: ((فتبيَّنَ أن قولَ أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد))[2] ؟!

وعليه فكيف يكون الإمام الجوينيُّ سلفياً في نظر الأرناؤوط ؟ وهو بزعم مَن قلَّدَهُ رَجَعَ عن التعطيل إلى شَرِّ أقوال أهل الإلحاد والبدع ؟!

وأنا لا أعلم وهابياً واحداً يقبلُ هذا التقسيمَ - أعني كونَ السلف يفوِّضُون والخلفِ يؤوِّلُون -، وإذا كان الأمرُ كذلك فما معنى إيهام الناسِ أنه رَجَعَ إلى عقيدةِ السلف، اللهم إلا حبُّ الشغب والتدليس ؟! خصوصاً وهم لا يوافقونه في رجوعه، ولا يعتبرون المفوضةَ سلفيةً أصلاً.

■ وإليك بياناً يهدمُ بناء التدليس الذي شَيَّدُوه على قواعدَ من ورق، يقول الإمامُ الجويني في مُفتَتَح كتابه "غياث الأمم في التياث الظُلَم"، والموسوم بـ (الغياثي) - وهذا الكتابُ أَلَّفَهُ بعد كتابه "العقيدة النظامية"[3]- ما نصه:

---

[1] " أقاويل الثقات"، الصفحة /١٤/.

[2] "درء تعارض العقل والنقل"، الجزء /١/، الصفحة /١١٨/.

[3] أُشيرُ هنا إلى ما وقع فيه بعضُ المحققين من الخطأ البَيِّنِ عندما ذهبَ إلى أنَّ كتاب "الرسالة النِّظَامِيَّة"-الموسوم بـ(النِّظَامِي)،ومنه أُخِذَتْ العقيدةُ النِّظَامِيَّة-هو من أواخرِ مُصنَّفات الإمام الجوينيِّ؟ =

((جَلَّ جلالُه، وتَقدَّستْ أسماؤُه، استواؤُه استيلاؤُه، ونزولُه بِرُّه وحِباؤُه، ومجيؤُه حُكمُه وقضاؤُه، ووجهُه بقاؤُه، وتقريبُه اصطفاؤُه، ومحبَّتُه آلاؤُه، وسخطُه بلاؤُه، وبُعدُه علاؤُه، العظمةُ إزارُه، والكِبرِياءُ رِداؤُه، غَرِقَتْ في نور سرمديَّتِه عقولُ العقلاء، وبرِقت في وصف صمديَّتِه علومُ العلماء، ولم يُحَصِّلْ منه أهلُ الأرض إلا على الصفاتِ والأسماء، فالخلقُ رسومٌ خالية، وجسومٌ بالية، والقدرةُ الأزليَّةُ لها والية، جَلَّتْ ساحةُ الرُّبُوبيَّةِ، وحِمَى العِزَّةِ الديمُومِيَّةِ، عن وَهمِ كلِّ جِنِّيٍّ وإنسِي، ومناسبةِ عَرشٍ وكُرسي، فالشواهدُ دونَها مُنطَمِسَة، والعُلومُ مُندَرِسَة، والعقولُ مختلطةٌ مُلتَبِسَة، والألسنةُ مُعتَقَلَةٌ مُحتَبَسَة، فلا تحييثَ ولا تحييزَ، ولا تحقُّقَ ولا تمييزَ، ولا تقديرَ ولا تجويزَ، وليسَ إلا وجهُهُ العزيز))[1].

انظر إلى هذا النصِّ المتأخِّرِ الذي جاء بعد "الرسالة النظامية" – وهو نصٌّ ناصعٌ في وضوحِهِ وجلائه، وتأمل ما يحويه من تنزيهاتٍ لله وتأويلاتٍ لصفاته –،

= والحقُّ خلافُ ذلك؛ لأنَّ الإمام الجوينيَّ يُشير إلى "الرسالة النظامية" في أوَّلِ كتابه "غياث الأمم في التياث الظُّلَم "، الصفحة/٧ و ١٨/، وإليك النصَّ بحروفه مقتصِراً على محلِّ الشاهد حيث يقول ما نصه: ((قد تقدم كتاب "النظامي" محتوياً على العَجَبِ العُجَاب، ومنطوياً على لُبِّ الألباب، أحدوثةً على كَرِّ العَصر، وغرةً في جبين الدهر...وهذا إذا تَمَّ "غياثُ الأمم في التياث الظلم"، فليشتهر بـ "الغياثي"، كما شُهِرَ الأوَّلُ بـ "النِّظَامي"، واللهُ وليُّ التأييد والتوفيق، وهو بإسعافِ راجيه حَقِيق)).
بل صَرَّحَ في مقدمة "غياث الأمم في التياث الظُّلَم "، الصفحة /١٢/ أنَّ "الغياثي" جاء وفاءً بوعدٍ قَطَعَهُ في "النِّظَامي"، وأزيدُ فأقول: جاء بعد كتابِهِ "الغياثيِّ" كتاباه "البرهانُ" و"التلخيص" في أصول الفقه، ثم بعد ذلك أَلَّفَ "الإرشادَ إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"، الذي بناه على التأويل، وصرفِ الظواهرِ الموهمةِ للنقصِ عن الله تعالى، وخيرُ من حَقَّقَ ذلك الدكتور البحاثةُ عبدُ العظيم الديب المتخصِّصُ بحياةِ الإمام الجويني وتَتَبُّعِ آثارِهِ، انظر مقدمة تحقيقه لكتب "الغياثي"، الصفحة /٥٠/، ومقالته "شخصية إمام الحرمين العلمية"، الصفحة /٦٨/، ضمن ندوة (الذكرى الألفية لإمام الحرمين) المنعقدة في الدوحة، جامعة قطر، كليةِ الشريعة والدراسات الإسلامية.

[1] "غياث الأمم في التياثِ الظُّلَم "، الصفحة /٦،٧/.

ثم تَعَجَّبْ ما شاء اللهُ لك أن تَعجَّبَ من هؤلاء القومِ، كيف يَزعُمون أنَّه رجعَ وعلى رؤوس الأشهاد إلى منهج الحَشَوِيَّةِ المُتَمَسلِفِينَ ؟!.

ولو أردنا أن نجادلهم نقول: الصحيح أنه رجع إلى التأويل كما هو ظاهر كلامه في "الغياثي"، والمسألة اجتهادية كما نصَّ على ذلك الإمام الحافظ تاج الدين السبكيُّ[1]، فلعله تغير اجتهادُه، أو ارتضى لنفسه المنهجين جميعاً، الأولَ لما انتهى إليه ذوقاً قلبياً وتحققاً علمياً، والثاني يسلكه في بعض الأحايين على ما تدعو إليه الحاجة والضرورة، كما هو حال أكثر المتأخرين من أهل السنة.

▪ يقول الإمام الجوينيُّ في كتابه الذي يزعمُ الشيخ الأرناؤوط أنه أعلنَ فيه رجوعَه وعلى رؤوس الأشهاد إلى منهجِ السلف أهلِ الحقِّ ما نصه: ((ثم معتَقَدُ أهل الحق أنَّ كلامَ الله تعالى ليس بحروف منتظمة ولا أصواتٍ منقطعة، وإنما هو صفةٌ قائمةٌ به تعالى))[2].

قال ذلك بعد أن نزَّهَ اللهَ عن أن يَحدُثَ فيه كلامُهُ، فيكون محلاً للحوادث، وهذا مذهبُ المُبطِلين، كما يقول الإمامُ الجوينيُّ نفسُهُ[3].

وما ذَكَرَهُ حقٌّ نعتقدُهُ، ويعتقدُهُ كلُّ سُنِّيٍّ، وهو مذهبُ السلف حقّاً، وحاشا سلفنا الصالح مما ينسبه إليهم الحَشَوِيَّةُ وينصرُهُ ابنُ تيمية من القولِ بالحرف والصوت الحادِثَينِ في ذاته تعالى، وبذلك يكون الله محلاً للحوادث، تعالى مولانا عن ذلك علواً كبيراً.

والأرناؤوطُ نقلَ عن والدِ إمام الحرمين في "رسالةِ إثبات الاستواء" المزعومةِ والمنسوبة إليه أنه يعتقدُ الحرف والصوتَ في كلام الله تعالى، كما في مقدمته

---

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى" (٥/١٩١)

[2] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، الصفحة /٢٧/.

[3] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، الصفحة /٢٧/.

على "أقاويل الثقات"[1]، فأيُّ القولين هو قولُ السلف ؟ قولُ الوالد في الرسالةِ المكذوبةِ عليه، أم قولُ ولدِه إمامِ الحرمين في كتابه الثابتِ عنه ثبوتَ الشمس في كبد السماء، والذي رجعَ فيه وعلى رؤوس الأشهادِ إلى عقيدة السلف ؟!

والحقُّ أن إمامَ الحرمين كسائر أئمة أهل السنة والجماعة، يعتقدُ اعتقاداً جازماً عقيدةَ سلفنا الصالح، من إمرارِ آيات وأحاديث الصفات، مع تفويضِ معانيها إلى الربِّ تبارك وتعالى، كما هو ظاهرٌ في كتابه "العقيدة النظامية"[2] وهو إلى ذلك يحملُ الاحترامَ البالغ لكلِّ إمام بصير، أجرى قواعدَ اللغة على بعض مفردات الآي الحكيم بما يتناسبُ وكمالَ التنزيه لله تعالى، ولا أدلَّ على ذلك من سياق عبارته، حيث وصفَهُم بـ "العلماء أهلِ الحق"، ولم أر سُنِّياً واحداً جرى على خلاف هذا الأدب، سواء أكان ممن دَرَجَ على طريقة المتكلمين أم طريقةِ أهلِ الحديث، كلُّهُم يحترمون أنفسَهم وإخوانَهُم من العلماء الفضلاء، ويُقَرِّرُونَ اختياراتِهِم التي يذهبون إليها من غير لعن ولا طعنٍ ولا تنابز بالألقاب التبديعية والتضليلية، يقول الحافظُ أبو عمرو بنُ الصلاح مؤلفُ المقدمة المشهورةِ في مصطلح الحديث المتوفى سنة «٦٤٣» هـ ما نصه: ((ولا أحدَ من المتكلمين يصدفُ عنها ولا يأباها)) يعني طريقةَ السلف، وسيأتي مزيدُ ذكرٍ لهذه المسألة عن كبار حُفَّاظِ الحديث وأئمةِ أهل السنة عند ذِكرِ قولِ الحافظ وليِّ الدين العراقيِّ في تنزيه لله عن الحدِّ والجهة، إن شاء الله تعالى.

فليتق الله هؤلاءِ القومُ، وليكفُّوا عن التزوير والتحريف والتلاعبِ بكتب أئمة السنة، فمن العيبِ أن يهجروا الأمانةَ العلمية، ويُؤثِرُوا الخيانةَ عند الضعف وعدمِ

---

[1] " أقاويل الثقات في تأويلِ الأسماء والصفاتِ والآياتِ المحكمات والمتشابهات"، الصفحة /١٧/ يعني قبل نقلِهِ لنصِّ إمام الحرمين بصفحتين.

[2] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، الصفحة /٣٣/.

القدرةِ على مواجهة الحقِّ.

ما ضرَّهُم لو أبقوا كلامَ أهلِ العلم على ما هو عليه، ثُمَّ أبدوا آراءهم واختياراتِهِم بلطفٍ واتزانٍ؛ ليكونوا بذلك محترمين لأنفسِهم والآخرينَ.

ويقول إمامُ الحرمين أيضاً في كتابه "العقيدة النِّظاميَّة في الأركان الإسلامية" ما نصه: ((ومن تخيل تفصيل الأفعال في حق الإله فقد تعلق بطرف من التشبيه، والصائرون إلى التشبيه وإثباتِ الجهة يتمسكون بما يفضي إلى التشبيه في الوجود الأزلي، وهؤلاء مُشَبِّهُونَ في الأفعال، والفئتان زائغتان عن مَدرَكِ الحقِّ، فالربُّ لا يُناسِبُ وجودَه وجودٌ، ولا يشبه في امتناع قبول الضر والنفع فاعل. فهذا - حرسَ الله مولانا - لبابُ التوحيد، والله وليُّ التوفيق والتسديد))[1].

وللإمام الحافظِ تاج الدين السُبكيِّ كلامٌ كبير في دفع الشُّبُهات التي أثارها المجسِّمَةُ حول إمام الحرمين الجوينيِّ، منها بعضُ رواياتٍ ساقطاتٍ ذكرها الحافظُ الذهبيُّ في كتابه "سير أعلام النبلاء"[2] فتصدر لرَدِّهَا تلميذُه الحافظُ السُبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"[3] ، فأحسن وأجاد، وحقُّ الإمام الجوينيِّ علينا كبيرٌ، وللكلام تتمّة تأتي في محلِّهَا إن شاء الله تعالى.

١٩. الإمام حجَّةُ الإسلام أعجوبةُ الزمان أبو حامد محمدُ بنُ محمد بنِ أحمد الطُّوسِيُّ الغزاليُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٥٠٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه" إحياء علوم الدين " ما نصه: ((و أنه لا يحدُّهُ المقدار، ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهاتُ، ولا تكنفه الأرضون ولا السمواتُ، وأنه مستوٍ على

---

[1] "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، الصفحة /٣٦/، الكلام فيما يجوز في أحكام الله سبحانه.

[2] انظر "سير أعلام النبلاء"، الجزء /١٨/، الصفحة /٤٧٤، ٤٧٧/.

[3] انظر "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٥/، الصفحة /١٨٧/، تحت عنوان (ذكر ما وقع من التخبيط في كلام شيخِنا الذهبيِّ والتحاملِ على هذا الإمام).

عرشه على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزَّهاً عن المماسَّة والاستقرار، والتمكُّنِ والحلول والانتقال، لا يحملُهُ العرشُ، بل العرش وحملتُه محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرشِ والسماء، وفوق كلِّ شيءٍ إلى تخوم الثرى، فوقيةً لا تزيدُهُ قرباً إلى العرش والسماء كما لا تزيده بعداً عن الأرض والثرى، بل هو رفيعُ الدرجات عن العرش والسماء، كما أنه رفيعُ الدرجاتِ عن الأرض والثرى، وهو مع ذلك قريبٌ من كلِّ موجود، هو أقربُ إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كلِّ شيءٍ شهيد، إذ لا يماثلُ قُرْبُهُ قربَ الأجسام ، كما لا تماثلُ ذاتُهُ ذاتَ الأجسام ، وأنه لا يحلُّ في شيءٍ، ولا يحلُّ فيه شيءٌ، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدَّسَ عن أن يحدَّه زمان، بل كان قبل خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان، وأنه بائنٌ عن خلقه بصفاته، ليس في ذاته سواه، ولا سواه في ذاتِهِ، وأنه مقدَّسٌ عن التغير والانتقال، لا تحلُّهُ الحوادثُ...))[1].

٢٠. الإمام جمالُ الإسلام أحمدُ بنُ محمد بن محمد الغزاليُّ المتوفى سنة «٥٢٠» هـ وهو شقيقُ حجّةِ الإسلامِ رحمهما الله تعالى.

يقول في كتابه "التجريد في كلمة التوحيد" ما نصه: ((وإلا فهو - تعالى - مقدَّسٌ عن أن يكون جسماً، أو جوهراً، أو عَرَضَاً، بل هو خالقُ الموجودات والجواهرِ والأعراضِ... بل هو قبل كلِّ شيء، كان ولا مكان، ولا إنسَ، ولا جان، ولا سماء، ولا أرض، ولا عرشَ، ولا فرش، ولا ملك، ولا فلك، ولا شمس، ولا قمرَ، ولا عين، ولا أثر ، ولا حجرَ، ولا مدر، ولا ماءَ، ولا شجر، ولا فضاء، ولاضياء، ولا ظلال، ولا نبات، ولا وراء، ولا أمام ، ولا يمين، ولا شمال، ولا فوق، ولا تحت، ولا نبات، ولا جماد، كما كان قبل الأكوانِ، وهو الآن كما كان، ولا يزال على ممر

[1] "إحياء علوم الدين"، الجزء /١/، الصفحة /١٦٠، ١٦١/، كتاب (قواعد العقائد).

الدهورِ والأزمان، قربُه بغير اتصال، وبعدُه بغير انفصال، وفعلُه بغير الجوارح والأوصال، منزّهٌ بريء عن الاستقرارِ والانتقال، تعالى عن التحوّلِ والزوال، وتقدّسَ عن الحلولِ والمَحَال، لا إله إلا الله الكبيرُ المتعال عن الوهم والحسِّ والخيال، ليس له شكلٌ ولا تصوير، ولا مثلٌ، ولا نظير، ولا معينٌ، ولا ظهير، ولا وزير، ولا مُشير، ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير، ليس له ندٌّ، ولا حدٌّ، ولا تحيطُ به الجهاتُ، ولا تغيره الحالات، ولا تشبه ذاته الذوات، ولا تشاكِلُ صفاتِه الصفاتُ.. إن قلت: أين ؟ فقد كان قبل وجود المكان، وسبق الأشياء كلَّهَا وجوداً، وأخرجها من كتم العدم فضلاً وجوداً، هو الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، أولٌ ليس قبله شيءٌ، وآخرٌ ليس بعده شيءٌ، ظاهرٌ ليس يسترُهُ شيءٌ، باطنٌ أي لا يكنفه شيءٌ، واحدٌ ليس كمثله شيءٌ))[1].

٢١. الإمام أبو الوفاء عليٌ بنُ عقيل البغداديٌ الحنبليٌ المتوفى سنة «٥١٣» هـ رحمه الله تعالى.صاحبُ أكبر كتابٍ في الدنيا.

يقول الحافظ الذهبيُّ عن كتابه "الفنون": ((لم يُصَنَّفْ في الدنيا أكبرُ من هذا الكتاب، حدثني أن من رأى المجلدَ الفلانيَّ بعد الأربع مئة..))[2]، يقول الحافظُ ابنُ رجب: وقال بعضُهم : إنه ثماني مئة مجلدة.

عقيدتُه تنزيه الله تعالى عن الحد والمكان والجوارح والأركان، وقد نقلَ عنه الحافظ ابنُ الجوزيِّ بعضَ عقائدِه الدالةِ على تنزيه الله تعالى في كتابه "دفع شبه التشبيه"منها: ((قال ابنُ عقيل: تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عينُ التجسيم ، وليس الحقُّ بذي أجزاء وأبعاضٍ يعالج بها))[3].

---

[1] "التجريد في كلمة التوحيد"، الصفحة /٧١، ٧٢، ٧٣/.

[2] انظر "تاريخ الإسلام " الحافظ الذهبي، الجزء /٨/، الصفحة /٨٧/.

[3] "دفع شبه التشبيه"، الصفحة /١٤٧/، الحديث (الحادي عشر).

٢٢. الإمام أبو بكر محمدُ بنُ الوليد الفهريُّ الطُرطُوشِيُّ الأندلسيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٥٢٠» هـ رحمه الله تعالى.

له في تفسير معنى (القرب) كلامٌ نفيسٌ في كتابه "الدعاء المأثور وآدابه وما يجب على الداعي اتباعه واجتنابه"، أحبُّ أن أسوقَ جملةً منه، وذلك لِمَا للتَّيمِيِّينَ من عناية كبيرةٍ بكتابه المشهورِ "الحوادث والبدع"، علَّهُم أن يتنبهوا إلى بدعِهِم التي هي في الأصول،فلا يكونوا ممن آمن ببعضِ الكتاب وكَفَرَببعضِه.

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] ما نصه: «والأولون المخصوصُون تولى الحقُّ سبحانه جوابَهُم بغير واسطة، فقال: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾[البقرة: ١٨٦]، فسؤال كلِّ واحد يدلُّ على واحده، ويخبر عن ضميره. وقطب هذا الحديث: أن هذه السؤالات لا تدلُّ على القرب بالجهات، والمساحات، بل إن قربَه إجابةُ الدعوات، والتقدُّسُ عن الأمكنة والجهات، وأما القربُ فقد أوضحه في الآية، فقال: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ ﴾ [البقرة:١٨٦]، أي: هو يقرب بالإجابة.

وقطع الأطماع عن قربِ المكان والمساحة، مع استحالته في حقه، وبيَّنَ أن قربَه من العبد بتوفيق يبديه، أو لطفٍ ينشيه؛ فيوفقه للدعاء، ثم يجيبُه من قريب، أي: يسمع دعاءَهم سماعَ القريب المسافة منهم .

وقيل:قريبٌ أي:سريعُ الإجابة،وفُسِّرَ بذلك لمشاكلة معنى ﴿قَرِيبٌ ﴾[البقرة: ١٨٦] لـ (سريع).

واعلم أن الحقَّ سبحانه وتعالى يتصفُ بالقرب من العبد، والعبدَ يتصف بالقرب من الحقِّ سبحانه وتعالى .

فأما قربُ الحقِّ من العبد بالذات فتعالى الملك الحقُّ عنه، فإنـه متقدِّسٌ عـن الحدود والأقطار، والنهاية، والمقدارِ، ما اتصل به مخلوقٌ، ولا انفصلَ عنه حادِثٌ مسبوق، جلت الصمدية عن قَبول الفصل والوصلِ.

فقربه كرامتُهُ، وبعده إهانتُهُ.

وقربُه اليوم من العبد: ما يخصُّهُ من العرفان، ويهديه إليه بوجوه اللطفِ والامتنان، ويوفقُهُ لامتثال الأوامر، والانتهاءِ عن الزواجر.

قال الله سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ [الحجرات: ٧].

وفي الآخرة: ما يكرمُه به من التجاوز عن الزلات، والصفحِ عن المخالفات.

ثم الشهودُ والعيان بقرب هو في حقّهِ واجب، وهو قربُهُ - سبحانه - بالعلم والقدرةِ، وهو عامٌّ للكافة، قال الله تعالى:﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقال ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾[الحديد: ٤]، وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ [المجادلة: ٧].

فهو قريب لا بإلصاق، وبعيدٌ لا بافتراق. وقربٌ هو جائز في حقه، يختصُّ به من يشاء من عباده، وهو خصائص اللطف التي يختصُّ بها من يشاءُ من عباده على ما بيناه. وقربٌ هو محالٌ في وصفه، وهو تداني الذوات.

وأما قربُ العبد من الحقِّ سبحانه، فهذه اللفظةُ تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: الاقتراب إليه بالطاعات، والدليل عليه قوله سبحانه: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، فبيَّنَ سبحانه أن الاقترابَ إليه بالطاعات لابالمساحات، وقال النبي ﷺ: (أقربُ ما يكون العبد من ربه في السجود، فإذا سجد أحدُكُم فليجتهد في الدعاء، فإنه قمِنٌ أن يستجاب له).

وقال النبي ﷺ مخبراً عن الله سبحانه: (وما تقرَّبَ إلي المتقربون بمثلِ أداء ما افترضتُ عليهم ، ولا يزال العبدُ يتقرَّبُ إلي بالنوافل حتى أحبَّهُ، فإذا أحببتُهُ كنتُ له سمعاً وبصراً، فبي يسمعُ، وبي يبصر).

دلَّتْ الآثارُ على الاقتراب إليه سبحانه بالأعمال الصالحة، وفيه دليلٌ على أن أفضلَ الطاعات الصلواتُ، وأفضلَ أحوال الصلوات السجودُ، إذ العين لا تسرح والنفس لا تفرح، والعبد فيها حامل نفسَه غيرُ محمول، ومنزعج غيرُ مستقر.

وفيه دليل أن الحق سبحانه ليس بحالٍّ في العرش؛ لأن القائمَ أقرب إلى العرش من الساجد.

والثاني: الاقترابُ إليه سبحانه بترك الصفات المذمومة، والتخلُّقِ بالصفات المحمودة، لأنه كلَّمَا فارقتَ صفاتِ البشرية، وتخلقْتَ بالأخلاق النبوية، واتصفتَ بالصفات الملكية قَرُبتَ من الحقِّ سبحانه.

فإن من صفات الحقِّ سبحانه الحلمَ، والعلمَ، والعفوَ، والصفحَ، وسترَ الزلات، وإفاضةَ الخيرات على المقبل والمدبر، والمؤمن والكافر، والوليِّ والعدو.

فإذا كنتَ كذلك فقد قربتَ منه، ولله المثل الأعلى عن الميلِ والقرب والشبه.

والثالث: قربُ قوة المعرفة بوجود الحقِّ سبحانه، وعظمتِه، وجلالِه وعلوِّه، وكبريائه، وأنه القاهرُ الذي لا يقهر، والغالبُ الذي لا يغلب، وأنه الذي لا يشبه شيئاً، ولا يُشبِهُهُ شيءٌ، ثم علمتَ ما يجب ويجوز ويستحيلُ في حقه، وهو أصلُ المعارف، وأعلى القرب، فتلك غايةُ القرب، كما قالوا:

ونلتُ المنى لما حللتُ بقربه ... ولم يبقَ لي شيءٌ أمني به نفسي

وهذا هو القربُ الذي قطع نياطَ أهل العرفان، وكيف لا ؟ وقد قال الصفوةُ من عباده، وإمامُ أهل المعرفة: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾[الأحقاف: ٩].

فأما القرب بالذات، والتداني بالجثمان والصفحات، فعزٌّ الربوبية متقدِّسٌ عنه، وكبرياء الصمدية منزَّهٌ عنه.

وإنما أطلق لفظ القرب مؤنساً لقلوب الأحباب والخدام، بل لو جاز القرب في وصفه من حيث المسافة لم يكن لهذا كبيرُ أثر.

وعن هذا قيل في قول النبي عليه السلام: (لاتفضلوني على يونس بن متى) معناه: لا تظنوا أني لما عُرِجَ بي علواً، فعلوتُ من سماء إلى سماء، حتى وصلتُ إلى سدرة المنتهى، ثم صرتُ إلى حجاب من الذهب، فتخلفَ جبريل عليه السلام، فقلتُ: إلى أين ؟ فقال: يا محمد ! وما منا إلا له مقامٌ معلوم، إن هذا منتهى الخلائق، وإنما أذن لي في الدنو من الحجاب لاحترامك ولإجلالك، ولم أزل كذلك من حجاب إلى حجاب، حتى جاوزني سبعين حجاباً، غلظ كلِّ حجابٍ مسيرةُ خمس مئة عام، ثم احتملني حتى وصلَ بي للعرش. فلا تظنُّوا أني في هذه الحالِ أقربُ إلى الله سبحانه من يونس بن متى حين التقمه الحوتُ، فذهب به سفلاً فسفلاً، حتى انتهى به إلى قرار الأرضين، بل العالي والسافل بالإضافة إلى جلالِ الحقِّ سبحانه سواء، فسبحان من ليس كمثله شيء..))[1] إلى آخر كلامه المفيدِ النافع.

٢٣. الإمام الفقيه القاضي أبو الوليد محمد بنُ أحمد بنُ رشد القرطبي المالكيُّ ((الجدُّ)) المتوفى سنة «٥٢٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "المقدمات الممهدات": ((وأما ما وصفَ به نفسَه في كتابه من أن له وجهاً، ويدين، وعينين[2]، فلا مجالَ للعقل في ذلك، وإنما يُعلم من جهةِ

---

[1] "الدعاء المأثور وآدابه"، الباب السابع، الصفحة /١٠٦، فما بعدها /.

[2] لم ترد تثنيةُ العين في كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[الطور: ٤٨]،وقال: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[هود: ٣٧]، وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر: ١٤]، والكلامُ في صفات الله يتوقف فيه على السمع لا على القياس بالناس، فليُتَنَبَّه.

السمع، من غيرِ تكييف، ولا تحديدٍ؛ إذ ليس بذي جسمٍ، ولاجارحة، ولا صورة))[1].

ويقول أيضاً: ((وإضافته - أي العرش - إلى الله، إنما هو بمعنى التشريفِ له، كما يقالُ بيتُ الله وحرمُهُ؛ لا أنه محلٌّ له، وموضعُ استقرارِهِ؛ إذ ليس في مكان، فقد كان قبل أن يخلق المكانَ، فلا يلحقه عزَّ وجلَّ ما يلحقُ من اهتزاز عرشه من المخلوقين وهو جالسٌ عليه من تحرُّكِهِ بحركته، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[2].

يقول الحافظ بنُ حجر في "فتح الباري": ((قال أبو الوليد بنُ رشد في "شرح العتبية": إنما نهى مالك[3]؛ لئلا يسبقَ إلى وهمِ الجاهلِ أن العرشَ إذا تحرَّكَ يتحرَّكُ الله بحركتِهِ، كما يقع للجالسِ منا على كرسيِّهِ، وليس العرشُ بموضع استقرارِ الله تبارك الله وتنزَّهَ عن مشابهة خلقِهِ))[4].

جاء في شرح العلامة محمد بنِ إبراهيم التتائيِّ المالكيِّ المتوفى سنة «٩٤٢»هـ على نظم مقدمة ابنِ رشد المسماة: "خطط السداد والرشد لشرح مقدمة ابن رشد" مايلي:

((سبحان من ليست له بدايه ... ولا له حدٌّ ولا نهايه
ولا له شبهٌ بشيءٍ لا و لا ... يُشبِهُهُ ما في العقولِ خُيِّلا

---

[1] "المقدمات الممهدات"، الجزء /١/، الصفحة /٢٠/.

[2] "المدخل" لابن الحاج، الجزء /٢/، الصفحة /١٤٩/، فصل في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة.

[3] وذلك عندما سُئلَ الإمام مالكٌ عن حديث: (اهتز عرشُ الرحمن لموتِ سعد بنِ معاذ)، فقال: ((أنهاك أن تقولَهُ، وما يدعُو المرءَ أن يتكلمَ بهذا، وما يدري ما فيه من الغرورِ))، كما في "فتح الباري" (١٥٧/٧)، كتاب مناقب الأنصار، باب (مناقب سعد بنِ معاذ رضي الله عنه)، حديث (اهتز العرشُ لموت سعد بنِ معاذ).

[4] "فتح الباري"، الجزء /٧/، الصفحة /١٥٧/،كتاب مناقب الأنصار ، باب (مناقب سعد بنِ معاذ رضي الله عنه)، حديث (اهتز العرشُ لموت سعد بنِ معاذ).

... عرف ربَّهُ موصوفاً بالكمال، منفرداً بالعزِّ والجلال، منزَّهاً عن لحوق التغيير والزوالِ، متعالياً عن الأين والكيف))[1].

٢٤. الإمام أبو عبد الله محمدُ بنُ علي بن عمر المازَريُ المالكيٌّ المتوفى سنة «٥٣٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه على صحيح الإمام مسلم المسمّى "المعلم بفوائد مسلم" عند حديث الجارية، منزِّهاً الله عن (الأين) المشيرِ للمكان، ما نصه: ((إنما وَجهُ السؤال بـ (أين ؟) ها هنا سؤالٌ عما تعتقدُهُ من جلال الباري جلَّتْ عظمتُهُ، وإشارتُهَا إلى السماء إخبارٌ عن جلالته تعالى في نفسِها، والسماءُ قبلةُ الداعين كما أن الكعبةَ قبلةُ المصلين))[2].

٢٥. الإمام المفسِّرُ الفقيه عبدُ الحق بنُ غالب بنِ عبد الرحمن المعروف بـ ((ابن عطيةَ)) المحاربيُّ الغرناطيُّ المتوفى سنة «٥٤١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"ما نصه: ((..و (استوى): قال قومٌ: علا دون تكييف ولا تحديد، هذا اختيارُ الطبريِّ، والتقديرُ: علا أمرُهُ وسلطانُهُ ... والقاعدةُ في هذه الآية ونحوِها منعُ النُّقلة، وحلولِ الحوادث، ويبقى استواءُ القدرةِ والسلطانِ))[3].

ويقول في تفسير آية الكرسي ما نصه: ((العليُّ: يرادُ به علو القدر والمنزلة، لا علوُّ المكان؛ لأن الله منزَّهٌ عن التحيُّزِ، وحكى الطبريُّ عن قوم أنهم قالوا: هو العليُّ على خلقه بارتفاع مكانه عن أماكنِ خلقه،وهذا قولُ جهلةٍ من المجسمين،

---

[1] "خطط السداد والرشد لشرح مقدمة ابن رشد"، الصفحة /١٥/، على هامش "الدر الثمين".

[2] "المعلم بفوائد مسلم "، الجزء /١/، الصفحة /٤١٢/.

[3] "المحرر الوجيز"، الجزء /١/، الصفحة /٢٢٣، ٢٢٤/، الآية /٢٩/ من سورة البقرة.

وكان الوجهُ ألا يُحكَى..))[1].

ويقول فيه أيضاً: ((وقولُه تعـالى: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] جـار علـى عُـرف تلقي البشـر أوامرَ الله تعـالى، ونـزولَ القـدرة بحوادثِـهِ ونعمـه ونقمِهِ وآيـاتِه من تلك الجهة والناحية))[2].

٢٦. الإمام القاضي أبو بكر بنُ العربي المالكيُّ الأندلسيُّ المتوفى سنة «٥٤٣» هـ رحمه الله تعالى.

وله في ردِّ شبهِ المجسمة وقطعِ حججِهم كلامٌ متينٌ في متفرّقِ كتبـه، وأنـا أنقـل بعضَه، يقول في كتابه "عارضة الأحـوذي شـرح صـحيح الترمـذي" عنـد شـرحه علـى حديث النـزولِ: ((وقد اتفقتْ الأمةُ قبل سماع الحديث ومن بعده أنـه ليس استواؤه على شيءٍ من ذلك، فلا يضرب لـه المثلُ بشيءٍ مـن خلقـه ...قـالوا[3]: اجتمعـت الموحدةُ على أنهم يرفعون أيـديهم في الـدعاء إلى الـسماء، ولـولا مـا قـال موسـى "إلهي في السماء" لفرعون، ما قال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦] قلنا: كذبتُم على موسى ما قالها قط. ومن يوصلُكُم إليه ؟! إنما أنتم أتبـاعُ فرعـون الـذي اعتقـدَ أن الباري في جهةٍ، فأراد أن يرقى إليه، فليَهنِئكُم أنكم مـن أتباعِـه، وأنـه إمـامُكم .. والذي يجب أن يُعتقدَ في ذلك: أن الله كـان ولا شـيءَ معـه، ثـم خلـق المخلوقـات من العرش إلى الفرش ، فلم يتعين بها، ولم يحدثْ له جهةٌ منها، ولا كـان لـه مكـان فيها، فإنـه لا يحـول ولا يـزول، قـدوس لا يتغيَّـرُ ولا يـستحيلُ، وللاسـتواء في كـلام العربِ خمسةَ عشر معنىً ما بين حقيقة ومجاز، فمنها ما يجوزُ على الله فيكون معنى الآية، ومنها ما لا يجوزُ على الله بحال، وهو مـا إذا كـان الاسـتواء بمعنـى الـتمكُّنِ، أو الاستقرارِ، أو الاتصـال، أو المحاذاة، فإن شيئاً من ذلـك لا يجـوزُ على البـاري

---

[1] "المحرر الوجيز"، الجزء /٢/، الصفحة /٣٨٧/، الآية /٢٥٥/ من سورة البقرة.

[2] "المحرر الوجيز"، الجزء /١٥/، الصفحة /١٥/، الآية /١٦/ من سورة الملك.

[3] أي: المُشَبِّهَةُ.

تعالى، ولا نضرب لله الأمثال في المخلوقات))[1].

ويقول أيضاً: ((قوله: (لهبط على الله): قال أبو عيسى: (على عِلم الله). وإن عِلمَ الله لا يحلُّ في مكان، ولا ينسبُ إلى جهة، كما أنه سبحانه كذلك، لكنه يعلم كلَّ شيء في كلِّ موضع وعلى كلِّ حال، فما كان فهو بعلم الله لا يشذ عنه شيءٌ، ولا يعزبُ عن علمه موجودٌ ولا معدوم، والمقصودُ من الخبر أن نسبةَ الباري في الجهاتِ إلى فوق كنسبته إلى تحت، إذ لا يُنسَبُ إلى الكون في واحدة منهما بذاته))[2].

ويقول في كتابه "العواصم من القواصم" ما نصه: ((...وكنت أقضي عجباً من هذه النازلةِ، حتى وردت من المشرق سنة خمس وتسعين[3]، فرأيتُ غريبةً مغربيةً دفعها إلي عبدُ الله بن منصور القاضي، فيها كلامٌ لبعض منتحلي صناعةِ الكلام بالمغرب، يقول فيها: إن الباري في جهة، وإنه فوقَ العرش، وإن العرشَ هو الذي يليه من مخلوقاته، فرأيتُ قوماً قد استولتْ عليهم الغفلةُ، وغلبهم الجهلُ حتى قالوا: إن الباري يحاذي المخلوقاتِ، والذي أوقعهم في ذلك أنهم رأوا أحاديثَ ليست بصحيحة أن النبي ﷺ عدَّدَ السموات فذكرها حتى انتهى إلى السماء السابعة، قال فيه: (والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك)، وسمعوا

---

[1] "عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي"، الجزء /٢/، /٢٣٤/، فما بعدها /، كتاب الصلاة، باب (نزول الرب)، الحديث رقم /٤٤٦/. وقد اعتمدنا طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الخامسة، وفيها تصحيفٌ وتحريف كثير، كما أنها ممتلئة بالأخطاء، والتقديمِ، والتأخير الذي يحولُ دون فهم عبارةِ هذا الإمام.

[2] "عارضة الأحوذي" الجزء / ١٢/، الصفحة / ١٨٢/، كتاب التفسير، باب (سورة الحديد)، عند حديث أبي هريرة: (والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم ...) والحديثُ ضعيفٌ.

[3] يريدُ سنةَ خمس وتسعين وأربعمئة هجرية.

القدريةَ[1] يقولون: إن الله في كلِّ مكان، وتكاثرتْ في ذلك الأقوال من المؤالف والمخالفِ، فأنكروا ذلك عليهم ، وقالوا إن أُطلق لفظٌ في هذا المعنى فالذي ينطلق أنه على العرشِ، وسامحوا في (فوق)؛ لأنه بمعنى علا وجلَّ، وردَّدُوها في الحديث المذكورِ آنفاً، ثم جاءت طائفةٌ ركَّبتْ عليه، فقالت: إنه فوق العرش بذاته، وعليها شيخُ المغرب أبو محمد عبد الله بنُ أبي زيد[2]، فقالها للمعلمين، فسَدِكَتْ في قلوب الأطفال والكبار، ثم جاء هذا الثاني فقال وأنا ماذا أزيد مما يُظهِرُ منزلتي بأن أقول: وهو الذي يليه من مخلوقاته، يعني ليس بينه وبينه موجودٌ، وهو يحاذيه، وجعلَ يُفيضُ في المحاذاة والجهة، وما يفيضُ بكلمة صحيحة. ولم يتفق بَعدُ أن أُنكر على أهل بغداد وبين أضلاعي هذا الداء، فنفيتُ عنهم المسألة، وأوردتها، وأصدرتُ، وأمليت، وجمعتُ، ولُبَابُهُ: أن الله تعالى لا يُوصفُ إلا بما وصف به نفسه شرعاً وعقلاً، وإنما كان في ذلك تفصيل حققناه في موضعه، ونحن نعلم قطعاً أنه كان موجوداً قبل إيجاده العالم كلِّه على اختلاف أصنافه، ثم خلقهم مثنى وفرادى، فلم تتغير له صفةٌ، ولا حدثتْ له إضافة محدثةٌ أو صفةُ مخلوق، وهو مدلول عليه ثابتٌ دليلاً وعلماً، وجعل العرش مخلوقاً مفرداً أضعاف المخلوقات فهو مخلوق،

---

[1] عَلَّقَ أستاذُنا الشيخُ عبدُ الهادي الخرسه نفع الله به عند هذا الموضع أثناء قراءتِهِ للكتاب بقوله: لعله أرادَ الجهمية، والله أعلم .

[2] القَيرَوانِيُّ مولداً ومنشأً ومدفناً، المالكيُّ مذهباً، المتوفى سنة ست وثمانين وثلاثمئة هجرية، وقولُهُ أعلاه موجودٌ في كتابه "الرسالة"، الصفحة /١٧١/ من شرح القاضي عبد الوهاب البغداديِّ المالكيِّ المتوفى سنة «٤٢٢» هـ، ولي عليه تعليقٌ نافع، وبحثٌ واسع ماتع، يأتي إن شاء الله تعالى في رسالتي التي نقضتُ فيها كتابَ ابنِ القيم "اجتماع الجيوش الإسلامية"، ففيها إن شاء الله ما تقر به عيون أهل السنة والجماعة، وتُسَرُّ به سرائرهم الطاهرة، أسألُ اللهَ تعالى الإعانةَ على إخراجِها، والإخلاصَ في تأليفها، مع حسن الخاتمة في خير وعافية...آمين.

فإن صفتَه بعد خلقه في ذاته كصفته قبل خلقِه، لم تتغير له ذاتٌ، ولا قامت بذاته منه صفةٌ لم تكن، فإنَّ شيئاً من المخلوقات لا تتغير للباري سبحانه بـه صـفةٌ ولا ذاتٌ، فإذا ثبت هـذا فقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] إن علمنا معناه علماً آمنا قولاً ومعنًى، وإن لم نعلم معناه قلنـا كمـا قـال مالـك: الاستواء معلوم ، والكيـف مجهول[1]، والسؤالُ عنه بدعة، فكيف بتفسير تعلقه بالله، لا يقال إنـه بدعة، بـل أشـدُّ من البدعة عنـده، فكيف لو سـمع من يقـول إن الله فوقـه، فـكيف بمـن يعيِّنُ فوقيـةَ

---

[1] هذا النقلُ عن الإمام مالكٍ بهذا اللفظ غيرُ ثابتٍ علـى الإطـلاق، وأنـا هنـا أُبيِّنُ ذلـك، وإن كـان في الكلام نوعُ إعادةٍ، ولكن المناسبةُ تقتضي جمعَ ما تَفَرَّقَ هناك، فأقول: الصحيح الثابتُ من لفـظِ الإمـامِ مالكٍ رحمه الله تعالى ما رواه عنه الحافظ البيهقيُّ في كتابه "الأسماء والـصفات" الـصفحة /٣٧٩/، بـاب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وهـذا لفظُه: ((عن عبد الله بـنِ وهـب قـال: كنا عند مالك فدخل رجلٌ، فقال: يـا أبـا عبـد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيـف استوى ؟ فأطرق مالكٌ فأخذته الرُّحَضَاءُ، ثم رفع رأسَه، فقال: الرحمن على العرش استوى، كما وصف به نفسَه، ولا يقال:كيف، وكيف عنه مرفوعٌ))، وقـد جَـوَّدَ إسـنادَه الحـافظ ابـنُ حجـر العـسقلانيُّ في كتابـه "فـتح الباري"، الجزء /١٣/ الصفحة /٤٨٩/ باب (كان عرشه على الماء)، وهـذا نصه: ((وأخرج البيهقـيُّ بـسندٍ جيِّدٍ عن عبدِ الله بنِ وهب...إلخ)).

إذاً لا يُنسبُ الكيفُ إلى الله تعالى أصلاً، يُؤَيِّدُ هـذا الـذي أقـولُ مـا ينقُلُـهُ الإمـامُ الـسَّلفيُّ الكـبيرُ الحافظُ الترمذيُّ عن كبار أئمة السلف، ومنهم الإمام مالك نفسُهُ رحمه الله تعالى، وذلك في "الجـامع الصحيح"، المعروفِ بـ"السنن"، أبواب صفة الجنة، باب (ما جاء في خلود أهـل الجنـة وأهـلِ النـار)، رقم /٢٥٥٨/، ومثلُه ما جاء برقم /٣٠٤٥/ من أبـواب تفـسير القـرآن، بـاب (سـورة المائـدة)، الآيـة /٥٤/، وهذا نصُّهُ: ((وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ روايات كثيرةٌ، مثلُ هذا ما يذكر فيـه أمـر الرؤيـة: أن النـاس يـرون ربهم ، وذكر القدَم ، وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلـم مـن الأئمـة مثـل سـفيان الثوريِّ، ومالكِ بن أنس، وابنِ المبارك، وابـنِ عُيينـة، ووكيـع ، وغيرِهـم ، أنهـم رووا هـذه الأشـياءَ، ثـم قالوا: تُروَى هذه الأحاديثُ، ونؤمن بها، ولا يُقال كيف، وهذا الذي اختارَه أهلُ الحـديث أن تُـروَى هـذه الأشياءُ كما جاءتْ و يُؤمن بهـا، ولا تُفَـسَّر، ولا يُتـوهم ، ولا يقـال كيـف، هـذا أمرُ أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه)).

=

الذات، فكيف بمن يقولُ إنـه يحاذيه ويليه تَبًّا له))[1].

ومـن الغريـب جـداً أن تـرى الألبـانيَّ المعـروفَ عنـد علمـاء عـصرنا بالتـدليس والكذبِ يذكرُ هذا الإمـامَ الكـبيرَ في "مختـصر العلـو"[2]، ثـم لا يعلِّـقُ علـى ذلـك بشيءٍ.

= فهذاالنصُّ من الإمام الترمذيِّ صريحٌ جداًفي نفي الكيف عن الله تعالى،ونسبةِ ذلك إلى الإمام مالك. ثم أزيدُ فأقول: نفيُ الكيف عن الله تعالى من الأصول المجمع عليها عند أهلِ السنة والجماعة، كما سبق نقلُ الإجماعِ عن الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر" الصفحة /٢٣٦/، تحت عنوان (باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول)، الإجماع العاشر،وعن الإمامِ الحافظِ الناقدِ أبي الحسن عليٍّ بن القطان الفاسيِّ المتوفى سنة «٦٢٨» هـ في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٣٤/، الإجماع رقم (٦٥).

يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في شأن أحاديث الصفات كما يَروي عنه الخلالُ: ((نؤمنُ بها، ونصدِّقُ بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نَردُّ منها شيئاً، ونعلم أن ما جاءتْ به الرسل حقٌّ، ونعلم أن ما ثبت به الرسول حقٌّ، إذا كان بأسانيدَ صحيحة، ولا نرد على قوله، ولا نصفُ اللهَ تبارك وتعالى بأعظم مما وصفَ به نفسَه، بلا حَدٍّ، ولا غاية)).

وهناك روايةٌ أُخرَى قويَّةٌ عن الإمام مالكٍ، تُؤَدِّي المقصودَ نفسَهُ، وهي قولُـهُ: ((الاستواء غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقولٍ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة))، ومعنى قولِه: ((الكيفُ غيرُ معقول)) أي: لا يتصوَّرُ العقلُ وجودَه؛ وهذا معنى المستحيلِ العقليِّ الذي لا يقبلُ الثبوتَ في ذاتِه أصلاً، وهذه الروايةُ تأكد أنَّ الإمامِ مالك ينفي أصلَ الكيف عن الله تعالى ذاتاً وصفات.

فلا يُلتَفَتُ بعد هذا إلى ما يُذيعهُ المشبِّهَةُ اليومَ مِن أنَّ لله كيفاً نحن لا نعلمُهُ، هو أعلم به، إذ لا مستندَ لهم في إثبات ذلك، اللهم بعض روايات هزيلة تالفة ينقلونَها عن أشخاصٍ ما كلفنا اللهُ بتقليدهم، روايات لا ثبوتَ لها من حيث السند، ولا أطيلُ كثيراً؛ لأن لي نِيَّةً في دراسةٍ مُستَفيضَةٍ عن معنى الكيف لغةً واصطلاحاً، أُبَيِّنُ فيها مرادَ أهل الحقِّ أهل السنة والجماعة من نفيهم للكيف عن الله تعالى، أُفرِدُها في جزءٍ خاصٍّ، أدفعُ فيه - إن شاء اللهُ تعالى- شُبَهَ التَّيميِّينَ المُبطِلينَ الـدَّعِيِّينَ، أسألُ الله تعالى أن يُعينَني على ذلك، ويُيَسِّرَه لي، مع نعمتي الإخلاص والقَبول...آمين.

[1] "العواصم من القواصم "، الصفحة /٢١٤، ٢١٥، ٢١٦/.

[2] "مختصر العلو"، الصفحة /٢٨٣/.

وأنا أقول: لا معنى لذكرِ هذا الإمامِ هناك أبداً إلا إن كان مراد الألبانيِّ التدليسَ على عادته؛ ليغري العامةَ، ويخدَعَهُم بأن القاضي ابنَ العربي المالكيَّ على بدعته، ولكن هيهات، أو أنه يريدُ النفجَ الطباعي والدعائي.

ولا أظنُّ الألباني - وهو المشتغلُ بعلم الحديث كما يدَّعي - جاهلاً بعقيدة هذا الإمام الحافظِ صاحبِ "القبس شرح موطأ مالك بن أنس"، و"النيرين في شرح الصحيحين"، و"عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي".

وأياً كان الأمرُ فهو غِشٌّ وخداعٌ، لا يليقان بطالبِ علمٍ فضلاً عن مدَّعي التخصُّصِ في علم الحديث، والإمام ابنُ العربي المالكيُّ حُجَّةٌ لنا عليه، وعلى سائر أهل البدعةِ أمثالِه.

٢٧. الإمام الحافظُ أبو الفضل القاضي عياض بنُ موسى اليَحصُبيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٥٤٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الشفا بتعريف حقوق المصطفى" ما نصه: ((وقال جعفر بنُ محمد: أدناه ربه منه حتى كان منه كقاب قوسين.. والدُّنوُّ من الله لا حدَّ له، ومن العباد بالحدود. وقال أيضاً: انقطعت الكيفيَّةُ عن الدنوِّ.. قال المؤلفُ رحمه الله: اعلم أن ما وقع من إضافة الدنوِّ والقرب هنا من الله، أو إلى الله، فليس بدنو مكانٍ، ولا قربِ مدىً، بل كما ذكرناه عن جعفر الصادق: ليس بدنو حدٍّ، وإنما دنو النبي ﷺ من ربه وقربُهُ منه إبانةُ عظيمِ منزلتِهِ، وتشريفُ رتبته، وإشراقُ أنوارِ معرفته، ومشاهدةُ أسرار غيبه وقدرته، ومن الله تعالى له مبرَّةٌ، وتأنيس، وبسطٌ وإكرام .. قال الواسطيُّ: من توهم أنه بنفسِهِ دنا، جعل ثَمَّ مسافةً، بل كلما دنا بنفسه من الحقِّ تدلى بعداً، يعني: عن درك حقيقتِهِ إذ لا دنو للحقِّ ولا بعد))[1].

---

[1] "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"، الصفحة /٢٥٦، ٢٥٧/، فصل (فيما ورد في الدنو والقرب ليلة الإسراء).

الكلام هنا عن المعراج، وفيه تنزيهٌ لله تعالى عن المكان والحدِّ، وقد مرَّ بك أن حدَّ الشيء هو منتهاه، فالإمام القاضي عياض فيما ينقلُهُ عن الإمامِ الطاهرِ جعفر الصادق رحمه الله تعالى المتوفى سنة «١٤٨» هـ ينفي أن يكون معراج النبي ﷺ إلى نهايةٍ يبدأ فيها وجودُ الله، ولا معنى لنقلِ القاضي عياض كلامَه في هذا الباب إلا ما ذكرتُهُ. والله أعلم .

ويقول في كتابه الذي شرح فيه صحيح الإمام مسلم "إكمال المعلم بفوائد مسلم" عند كلامه على حديث الجارية: ((قال الإمام[1]: إنما أراد النبي ﷺ أن يطلبَ دليلاً على أنها موحدةٌ فخاطبها بما يفهم قصدَها، إذ علامة الموحدين التوجهُ إلى الله إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج؛ لأن العربَ التي تعبد الأصنامَ وتطلبُ حوائجَها من الأصنام، والعجمَ من النيران، فأرادَ عليه السلام الكشفَ عن معتقدِها، هل هي ممن آمن ؟ فأشارت إلى السماء، وهي الجهةُ المقصودةُ عند الموحدين كما ذكرنا. وقيل إنما السؤال بـ (أين) ها هنا سؤالٌ عما تعتقدُهُ من جلالة الباري سبحانه وعظمتِه، وإشارتُهَا إلى السماء إخبارٌ عن جلالته تعالى في نفسِها، والسماءُ قبلةُ الداعين، كما أن الكعبةَ قبلةُ المصلين، كما لم يدلَّ استقبالُ القبلة على أن اللهَ تعالى فيها، كذلك لم يدلَّ التوجُّهُ إلى السماء، والإشارةُ إلى السماء على أن اللهَ سبحانه فيها، قال القاضي: لا خلافَ بين المسلمين قاطبةً، محدثهم ، وفقيههم ، ومتكلمهم ، ومقلدهم ، ونظارهم أن الظواهر الواردة بذكر الله في السماء، كقوله: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، أنها ليست على ظاهرها، وأنها مُتأوَّلةٌ عند جميعهم ، أما من قال منهم بإثباتِ جهةِ فوقٍ لله تعالى من غير تحديد ولا تكييف من دَهمَاء[2] المحدثين والفقهاء وبعض المتكلمين

[1] يريد: أبا عبدِ الله المازَريَّ رحمه الله تعالى.

[2] الدَّهماءُ: العدد الكبيرُ من الناس، أو جماعةُ الناس، وكون الدَّهماء من المحدثين والفقهاء ذهبوا إلى إثبات جهة فوق ليس صحيحاً على إطلاقه، بل جمهورُهُم على نفي ذلك عن الله تعالى، وما نُقل عن =

منهم، فتأوّل ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] بمعنى على، وأما دهماء النُّظَّار، والمتكلمين وأصحابِ الإثبات والتنزيه المحيلين أن يختصَّ بجهة، أو يحيطَ به حدٌّ، فلهم فيها تأويلاتٌ بحسب مقتضاها، منها ما تقدم ذكرُهُ في كلام الإمام أبي عبد الله.

والمسألةُ بالجملةِ - وإن تساهلَ في الكلام فيها بعضُ الأشياخ المقتدى بهم من الطائفتين - فهي من معوصاتِ مسائل التوحيد، وياليت شعري ما الذي جمعَ آراء كافة أهلِ السنة والحقِّ على تصويب القولِ بوجوب الوقوف عن التفكر في الذات كما أُمِرُوا، وسكتوا لحيرة العقل هناك، وسلَّمُوا وأطبقوا على تحريم التكييف، والتخييل، والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وحيرتِهم، غيرَ شكٍّ في الوجود، أو جهلٍ بالموجود، وغير قادح في التوحيد، بل هو حقيقة عندهم، ثم يسامح بعضُهم [1] في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصُّه أو يُشارُ إليه بحيِّزٍ يحاذيه، وهل بين التكييف من فرقٍ، أو بين التحديدِ في الذات والجهاتِ بون ؟!

لكن إطلاقُ ما أطلقه الشرعُ من أنه ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وأنه استوى على عرشه، مع التمسك [2] بالآية الجامعةِ للتنزيه الكُلِّيِّ الذي لا يصحُ في معقول سواه من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]

= بعضهم وإن بلغوا عدداً لا يلتفت إليه، يقول الإمام الأبيُّ المالكي في شرحه على صحيح الإمام مسلم المسمى بـ "إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم" (٢/٤١)، عند هذا الموضع ما نصه: ((قلتُ: ما نُسبَ من القول في الجهةِ إلى الدَّهماءِ ومن بعدهُم من الفقهاء والمتكلمينَ لا يصحُ، ولم يقع إلا لأبي عمر في الاستذكار، ولابنِ أبي زيد في الرسالة، وهو عنهما متأوَّلٌ)).

[1] في نسخة النووي في "شرحه على مسلم" (٥ / ٢٤): ((ثم تسامح بعضُهم بإثبات الجهة عن الله خاشياً من مثلِ هذا التسامح، وهل بين التكييف وإثباتِ الجهات فرقٌ؟!)). وهذا استفهامٌ إنكاريٌّ يريدُ القاضي: أن من قال بالجهة فقد كيَّفَهُ. وأقرَّهُ على هذا الإمام الحافظُ النوويُّ رحمه الله.

[2] ما أثبتناه عن نسخة النوويِّ وفي المطبوع من نسخة القاضي ((التمثيل)) بدلَ التَّمسكِ.

عصمةٌ لمن وفقه الله وهداه))[1].

٢٨. الإمامُ الأفضل أبو محمد الفتح محمدُ بنُ عبد الكريم الشّهرستانيُّ المتوفى سنة «٥٤٨» هـ رحمه الله تعالى.

وهو صاحبُ كتاب"الملل والنحل"، يقول هذا الإمام في كتابه "نهاية الأقدام في علم الكلام" ما نصه: ((القاعدةُ الرابعة في إبطال التشبيه: وفيها الردُّ على أصحاب الصور، وأصحاب الجهة، والكرّاميَّةِ في قولهم إن الربَّ تعالى محلٌّ الحوادث. فمذهبُ أهل الحق أن الله سبحانه لا يُشبِهُ شيئاً من المخلوقات، ولا يُشبِهُهُ شيءٌ منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة، ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير، فليس الباري سبحانه بجوهرٍ، ولا جِسمٍ، ولا عَرَضٍ، ولا في مكانٍ، ولا في زمان، ولا قابل للأعراض، ولا محلٍّ للحوادث))[2].

والملاحَظُ أن كلامَه هنا مع المشبِّهَةِ فناسب أن ينفي ما يدَّعُونَه.

ويقول في كتابه "الملل والنحل": ((الكرَّامِيَّةُ: أصحابُ أبي عبد الله محمدِ ابنِ كرَّام .. نصَّ على أن معبودَه على العرش استقراراً، وعلى أنه بجهةِ فوق ذاتاً ... وصار المتأخرون منهم : إلى أنه تعالى بجهةِ فوق، وأنه محاذٍ للعرش.. فمِنَ المجسمةِ من أثبتَ النهايةَ له من ستِّ جهات، ومنهم من أثبتَ النهايةَ له من جهةِ تحت.. ومن مذهبهم جميعاً: جوازُ قيامِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى..))[3]. وقد دعا ابنُ تيمية إلى مثل هذا، بل ألَّفَ في نُصرَةِ ذلك كُتُباً كثيرةً.وأنت ترى أن كلَّ من كتب

---

[1] "إكمال المعلم بفوائد مسلم "، الجزء /٢/، الصفحة / ٤٦٥، ٤٦٦/، وهو أولُ شرحٍ موسّعٍ ومكتملٍ لصحيح الإمام مسلم ضمَّنَهُ كتابَ شيخِه المازَريِّ: "المعلم بفوائد مسلم" وكتابَ شيخِهِ أبي علي الحسين بنِ الحسين الجياني "تقييد المهمل وتمييز المشكل" وزاد عليهما أضعافاً كثيرةً.

[2] "نهاية الأقدام في علم الكلام"، الصفحة /١٠٣/.

[3] "الملل والنحل"، الصفحة /٩٩/ فما بعدها.

في الملل والنحل بيَّنَ أن المجسمَ هو الذي يثبتُ الحدودَ والنهاياتِ والجوانبَ لله تعالى، وفي هذا مقنعٌ لمن كان له قلبٌ، أو ألقى السمعَ وهو شهيد.

٢٩. الإمامُ ناصرُ السنة حجّةُ الحفاظ مؤرّخُ الشام أبوالقاسم علي بنُ الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدِّمَشقِيُّ المتوفى سنة «٥٧١» هـ رحمه الله تعالى.

وهو أشهرُ من أن أنقلَ عنه وفي كتابه "تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري" غُنيةٌ للمستغني، قال أهلُ العلم: ((كلُّ سُنِّيٍّ لا يكون عنده كتابُ "التبيين" لابنِ عساكر فليس من أمرِ نفسهِ على بصيرةٍ)).

وقالوا: ((لا يكونُ الفقيهُ شافعياً على الحقيقةِ حتى يُحَصِّلَ كتاب "التبيين" لابنِ عساكر)).

يقول الإمام تاجُ الدين السبكيُّ الشافعيُّ: ((كان مشيختُنا يأمرون الطلبةَ بالنظر فيه))[1].

يقول الإمام الزاهد الكوثري: ((وأحسن مَن قام بترجمة الإمام الأشعري وبتاريخ حياته العلمية وبيانِ سيرته في الدفاع عن السنة وردِّ ما اختلقه خصومُهُ عليه مع ذِكر تراجم مشاهير الأشاعرةِ الذين طبق ذكرُهُم الأرضَ من قرون متطاولة على طبقاتهم هو الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر الدمشقيُّ في كتابه "تبيين كذب المفتري في ما نسب على الإمام الأشعري"، فله على الأشاعرة أكبر المنَّة بذلك، ولا يزال العلماء من سالف الدهر يشكرون له هذا العملَ، وشهرةُ كتابه تغني عن كلِّ وصف، ولا يُؤخذ بشيء سوى إكثاره من ذكر رؤيا الصالحين في الموضوعات العلمية، فلعل الحشوية هم الذين اضطروه إلى ذلك؛ لأنهم إذا أعوزتهم الحجة في اليقظة يلجؤون إلى النوم فيجدون ما يتطلبونه من الحجج في المنام فيملؤون كتبهم بالرؤى، وكان الأجدر به أن لا يعبأ بهؤلاء في ذلك، وقد كفانا ما لنا من الحجج في اليقظة))[2].

---

(١) راجع في كلِّ ذلك "طبقات الشافعية الكبرى" الجزء /٣/، الصفحة /٣٥١، ٣٥٢/.

(٢) "تبيين كذب المفتري" للحافظ ابن عساكر، مقدمة الإمام الكوثري الصفحة /٢١-٢٢/.

وإذا أنت نظرتَ في كتاب الحافظ ابن عساكر "تبيين كذب المفتري" تجد تصريحه في التنزيه لله تعالى عن الحيِّزِ والحدود والجهة، وقد نقل ذلك عن سائر أهلِ السنة من أتباعِ الإمام أبي الحسن الأشعريِّ، وبَيَّنَ أنهم في ذلك موافقون لما سطَّرَهُ إمامُهُم في كتابه "الإبانة عن أصول الديانة"، وذلك أثناء ردِّهِ على أبي علي الأهوازيِّ الحسنِ بنِ علي ابن إبراهيم الذي زعم أن الأشاعرةَ إنما يُظهِرُونَ تَمَسُّكَهُم بـ "الإبانة" وقايةً من الحنابلة، فردَّ عليه ذلك الحافظ ابنُ عساكر، وكان من جملة ما قال: ((بل هم يعتقدون ما فيها - "الإبانة" - أسدَّ اعتقاد، ويعتمدون ما فيها أشدَّ اعتماد...يُثبِتُونَ له سبحانه ما أثبته لنفسه مِنَ الصفات، ويصفونَهُ بما اتصفَ به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيُّهُ ﷺ في صحيح الروايات، وينـزِّهُونَهُ عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم ، أو التكييفِ من المجسِّمَةِ أو المُشَبِّهَةِ، ولقوا من يصفه بصفات المُحدَثاتِ من القائلين بالحدودِ والجهةِ، فحينئذٍ يسلكونَ طريقَ التأويل، ويثبتون تنـزيهَهُ بأوضحِ الدليل، ويُبَالِغُونَ في إثبات التقديس له والتنـزيه، خوفاً من وقوعِ من لا يعلمُ في ظلم التشبيه... ولم يزل كتابُ "الإبانة" مُستَصوَباً عند أهلِ الديانة))[1].

فأنت ترى هذا الحافظَ الكبيرَ كيف يردُّ على القائلين بالجهةِ والحدودِ، مُستَظهِراً في ذلك بكتاب "الإبانة"، وفي هذا ما فيه من دلالةٍ لا تخفى على أهلِ النظر أن الحَشَوِيَّةِ أدخلتْ يدَ التحريفِ الغاشمةَ، وتلاعبتْ في نَسخِ كتاب "الإبانة"، وإلا فلو كان فيه ما يُؤَيِّدُ غَرَضَ أهلِ التشبيه لَنَبَّهَ عليه هذا الحافظُ الكبيرُ، وبَيَّنَ ذلك ثُمَّ رَدَّهُ، ولن أطيلَ؛ لأن لي في ذلك كلاماً لا يسع ذكره هنا، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

[1] "تبيين كذب المفتري"، الصفحة /٣٨٨/.

٣٠. الإمام الحافظُ المفسِّرُ المؤرِّخُ الثقةُ الثبتُ أبو الفرجِ عبدُ الرحمن بنُ الجوزيِّ الحنبليِّ المتوفى سنة «٥٩٧» هـ رحمه الله تعالى.

فقد انبرى للردِّ على الحنابلة الخارجين عن منهج إمامِهِم [1]، وألَّفَ في ذلك كتاباً دفع فيه شُبَهَهُم سماه "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه"، أنقل ما ذكره في أولِّ كتابه هذا مُقتَصِراً على محلِّ الشاهد، حيث يقول: ((ورأيتُ من أصحابنا من تكلَّمَ في الأصول بما لا يصلح، وأنتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بنُ حامد، وصاحبُهُ القاضي [2] وابنُ الزَّاغُوني [3]، فصنَّفُوا كتباً شانُوا بها المذهبَ، رأيتُهُم نزلوا إلى مرتبةِ العوام، فحملوا الصفاتِ على مقتضى الحسِّ ... ويقولون: نحنُ أهلُ السنة، وكلامُهُم صريحٌ في التشبيه، وقد تبعَهُم خلقٌ من العوام، فقد نصحتُ التابعَ والمتبوعَ، فقلتُ لهم: يا أصحابنا، أنتم أصحابُ نقل، وإمامُكم الأكبر أحمد ابنُ حنبل يقول وهو تحت السياط: "كيف أقولُ ما لم يُقَل"، فإياكم أن تبتدعُوا في مذهبه ما ليس منه ... فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السَّلَفِيِّ ما ليس منه، ولقد كسوتُم هذا المذهبَ شيناً قبيحاً حتى صارَ لا يُقال حنبليٌّ إلا مجسِّمٌ .. وقد كان أبو محمد التَّمِيميُّ [4]

---

[1] للمتمسلفةُ غرامٌ شديدٌ بكتابه المُسَمَّى بـ "تلبيس إبليس"، أقولُ: لا تفرحوا كثيراً بذلك؛ لأنكم في نظر هذا الإمامِ مُجَسِّمَةٌ جُهَّالٌ، فلستم بأحسنَ حالاً من جهلةِ المتصوِّفَةِ الذين كَتَبَ عنهم هذا الإمامُ في كتابه المذكور.

[2] هو أبو يعلى الفرَّاء وقد مرَّت ترجمتُه عند بسطِ عقيدة ابن تيمية في الحدِّ.

[3] وهو أبو الحسن عليُّ بنُ عبيد الله بنِ نصر بنِ عبيد الله بن سهل البغداديُّ الحنبليُّ المعروف بابن الزَّاغُوني المتوفى سنة «٥٢٧» هـ صاحبُ كتاب "الإيضاح في أصول الدين".

[4] هو الإمام أبومحمد رِزق الله بنُ عبدالوهاب التميميُّ الحنبليُّ المتوفى سنة«٤٨٨»هـ رحمه الله تعالى.

يقول في بعضِ أئمتِكُم [1]: (لقد شانَ المذهبَ شيناً قبيحاً لا يُغسَلُ إلى يوم القيامة)...)) [2].

ويقول فيه أيضاً: ((وكان الإمام أحمدُ يقول: (أمرُّوا الأحاديثَ كما جاءت) وعلى هذا كبارُ أصحابه كإبراهيم الحربي، ومن كبارِ أصحابنا أبو الحسن التميميُّ، وأبو محمد رِزقُ الله بنُ عبد الوهاب، وأبو الوفاء بنُ عقيل)) [3].

ويقول في معرض حمده لله وبيانِ شكر النعمة التي امتنَّ اللهُ بها عليه إذ لم يلحق بأهلِ التجسيم : ((ونحن نحمدُ الله إذ لم يبخس حظَّنَا من المنقولات، ولا من المعقولات، ونبرأ من أقوامٍ شانوا مذهبَنا، فعابَ الناسُ كلامَهُم)) [4].

ويقول: ((وقال بعضُهم - جهلةُ الحنابلة -: جهةُ العرش تحاذي ما يقابله من الذات، ولا تحاذي جميعَ الذات، وهذا صريحٌ في التجسيم والتبعيضِ، ويعزُّ علينا كيف يُنسَبُ هذا القائلُ إلى مذهبِنَا)) [5].

ويقول في الكتاب نفسِه: ((قال ابنُ الزَّاغُوني: ولا بد أن تكون لذاتِه نهايةٌ وغايةٌ يعلمُهَا. قلتُ: وهذا رجلٌ لا يدري ما يقوله؛ لأنه إذا قَدَّرَ غايةً وفصلاً بين الخالق والمخلوقِ فقد حدَّدَهُ، وأقرَّ بأنه مجسِّمٌ ...وهذا كلامٌ جهلٌ من قائلِه، وتشبيهٌ محضٌ، فما عرف الشيخُ ما يجبُ للخالق وما يستحيلُ عليه [6]...والحقُّ سبحانه

---

[1] يريدُ القاضيَ أبا يعلى الفرَّاء، وقد مرَّ ذكرُهُ عند بسطِ عقيدة ابن تيمية في الحدِّ.

[2] "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه"، الصفحة /٩٧/.

[3] "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه"، الصفحة /١١١/.

[4] "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه"، الصفحة /٢٢٦/.

[5] "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه"، الصفحة /١٣١/.

[6] ولو أردتَ أن تُطَبِّقَ كلامَ الحافظِ ابن الجوزيِّ الحنبليِّ على ابنِ تيمية فإنك تجدُ ما قاله في ابن الزاغوني ينطبق تماماً عليه، بل قد زاد ابن تيمية في البدع عليه. =

لا يُوصَفُ بالتحيُّزِ ...وكذا ينبغي أن يقالَ: ليس بداخلٍ في العالم ولا بخارجٍ منه؛ لأن الدخولَ والخروجَ من لوازم المتحيِّزاتِ))[1].

ويقول أيضاً في كتابه "صيد الخاطر": ((وهذه طريقةُ السلف، فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، مثل أن يقول استوى على العرش بذاتِهِ، وينـزلُ إلى السماء بذاته، فهذه زيادةٌ فهمها قائلُهَا من الحسِّ لا من النقل، ولقد عجبتُ لرجلٍ أندلسيٍّ يقال له: ابنُ عبد البر صنَّفَ كتابَ "التمهيد" فذكرَ فيه حديثَ النزول إلى السماء، فقال: هذا يدلُّ على أن الله تعالى على العرش؛ لأنه لولا ذلك لَمَا كان لقوله (ينـزل) معنى. وهذا كلامُ جاهلٍ المعرفة بالله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ هذا استسلفَ من حسِّهِ ما يعرفُهُ من نزول الأجسامِ فقاسَ صفةَ الحقِّ عليه. فأين هؤلاءِ واتِّبَاعَ الأثر، ولقد تكلموا بأقبح مما يتكلم به المتأوِّلون، ثم عابُوا المتكلمين.

واعلم أيها الطالبُ للرشادِ أنه قد سَبَقَ إلينا من العقلِ والنقلِ أصلان راسخان عليهما مَردُّ الأحاديث كلِّهَا، أما النقلُ فقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ومن فهم هذا لم يحملْ وصفاً له على ما يُوجِبُهُ الحسُّ، وأما العقلُ فإنه قد عُلِمَ مباينةُ الصانع للمصنوعات))[2].

= واصبر نفسَك قارئي العزيز حتى تأتي على آخر الرسالة لتجزمَ بلا تردُّدٍ أن ما نقلناه لك عن هؤلاءِ الأعلام هو الحقُّ، وأن المحدِّثَ الكوثريَّ رحمه الله لم يأت بجديدٍ، وإنما هو مُقَرِّرٌ لما قاله هؤلاءِ الأئمةُ الكبار، ومنه تعلم لماذا يحقدُ عليه مبتدعَةُ اليوم من المتمسلفين.

[1] "دفع شبه التشبيه بأكف التنـزيه"، الصفحة /١٢٩/.

[2] "صيد الخاطر"، الصفحة / ٩٦/، الرقم (٤٩)، الردّ على المشبهة.

٣١. الإمام العلامةُ تاج الدين محمد بنُ هبة الله بن مكي الحَمَوِيُّ المِصريُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٥٩٩» هـ رحمه الله تعالى.

له أرجوزةٌ في عقائد أهلِ السنة والجماعة سماها "حدائق الفصول وجواهر الأصول"، صنَّفَها للسلطان المجاهدِ الناصرِ صلاحِ الدين الأيوبيِّ الأشعريِّ المتوفى سنة «٥٩٩» هـ رحمه الله تعالى.

قال في أولها[1]:

جمعتُها للملك الأمينِ ... الناصرِ الغازي صلاحِ الدينِ
عزيزِ مِصرَ قيصرِ الشام ومنْ ... مَلَّكَهُ اللهُ الحجازَ واليمنْ
ذي العدلِ والجودِ معاً والباسِ ... يوسفَ محيي دولةَ العباسِ
ابنِ الأجلِّ السيِّدِ الكبيرِ ... أيوبَ نجمِ الدين ذي التدبيرِ

وفيها يقول[2]:

قد كان موجوداً ولا مكانا ... وحكمُه الآن على ما كانا
سبحانه جلَّ عن المكان ... وعزَّ عن تغيُّرِ الزمان
فقد غلا وزادَ في الغلوِّ ... من خصَّهُ بجهةِ العُلوِّ
وحصرَ الصانعَ في السماءِ ... مبدعَها والعرشَ فوق الماء
وأثبتوا لذاته التحيُّزا ... قد ضلَّ ذو التشبيه فيما جَوَّزا
قد استوى اللهُ على العرشِ كما ... شاء ومن كيَّفَ ذاك جسَّما
والاستواءُ لفظةٌ مشهورة ... لها معانٍ جمَّةٌ كثيرة
فنكلُ الأمرَ إلى اللهِ كما ... فوَّضَهُ مَن قَبلَنا من عُلَمَا
والخوضُ في غوامضِ الصفاتِ ... والغوصُ في ذاك من الآفاتِ

---

[1] "حدائق الفصول وجواهر الأصول"، الصفحة /٢٥/.

[2] "حدائق الفصول وجواهر الأصول"، الصفحة /٤٠/.

وقد أمرَ السلطان صلاحُ الدين المؤذنين أن يُعلنوا هذه العقيدةَ عقيدةَ الإمام الأشعريِّ كلَّ ليلةٍ على المنائر وقتَ التسبيح، واستمرَّ ذلك حتى عهد الحافظِ السيوطيِّ رحمه الله تعالى، وتجدرُ الإشارةُ في هذا المقامِ إلى أن السلطان المجاهدَ محمد الثاني والمعروفَ بمحمد الفاتح المتوفى سنة «٨٨٦» هـ رحمه الله تعالى، كان على هذه العقيدةِ من تنزيه الله عن الحدودِ والجهة والحيِّزِ والمكانِ، وهو تلميذُ العلامةِ الموسُوعِيِّ الشيخِ محمد بن حمزة، الشهيرِ آق شمسِ الدين الوليِّ الصالحِ، والمُسَمَّى عند المؤرخين بالفاتح المعنويِّ؛ لأنه كان الموجِّهَ الأولَ للسلطان على فتح القسطنطينية[1]، فقد كان وراء السلطان محمد بن مراد الثاني يبشره بالفتح منذ نعومة أطفاله، حتى أدخلَه في قولِه ﷺ: (لتُفتَحَنَّ القسطنطينية، فنعم الأميرُ أميرُها، ونعم الجيشُ ذلك الجيش)[2].

---

[1] يُوصف الشيخ آق شمس الدين في كتب التاريخ: بالشيخ العارف بالله، المتوجه بالكلية إلى الله تعالى، دليلِ الطريقة، ترجمان الحقيقة، إمامِ العارفين، قبلةِ السالكين، رافع أعلام السنة، وقامعِ أضاليل البدعة، عينِ الأولياء، غرة وجه الأصفياء، الداعي إلى الله على طريق اليقين، له في علم الطب تصانيف، وذكر أنه أول مَن اكتشف الجراثيم (المكروب)، عهد إليه السلطان مراد الثاني بتعليم ولدِهِ محمد، فكان مرشده وشيخَهُ ومربيه، وكان السلطان محمد الفاتح يسميه (كاشف الأسرار)؛ لتبشيره بفتح القسطنطينية، ويقول عنه: (احترامي لهذا الشيخ الجليل غيرُ اختياريٍّ، انفعل عنده، تهتزُّ يدي بين يديه)، يقول الدكتور المُؤرِّخ شوقي أبو خليل في كتابه "فتح القسطنطينية"، الصفحة /٤٥/: ((فآق شمس الدين هو الفاتح الحقيقي للقسطنطينية، اشترك مع الجيش، وبشر بالنصر الأكيد المحقَّق: ستفتح القسطنطينية إن شاء الله هذا العام، وإنهم سيدخلونها من الموضع الفلاني، وفي اليوم الفلاني، وقت الضحوة الكبرى...))، وللشيخ ترجمة طويلة وممتعة في كتب تاريخ الدولة العثمانية وغيرها، تعرِّفُكَ قدر أهل الحقِّ أهلِ الحقيقة مع الله، تدرك من ورائها خسارةَ المحجوبين عن بصائر أهل اليقين، أدعوك لقراءتها، وتدبر أحداثها، رزقنا الله وإياك محبةَ أوليائه، والأدبَ معهم، وجعلنا منهم ومعهم، وأحسن لنا الختام في خير وعافية...آمين.

[2] رواه بهذا اللفظِ الحافظُ ابنُ عبد البر في "الاستيعاب" (١ /١٧٠)، وقال: ((إسنادُهُ حسنٌ))، كما رواه الحافظُ الحاكمُ في المستدرك (٤ /٤٦٨)، وقال: ((وهذا الحديثُ صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه))، =

وهذا الحديث يستدلُّ به المتخصصون بـ "علم الإعجاز الحديثيِّ" على تأكيد نبوة سيدنا محمد ﷺ، وصدق ما جاء به.

فأكرمْ به منقبةً لأهلِ الحقِّ أهلِ السنة والجماعة؛ إذ كيف يمدح النبيُّ ﷺ قائداً وجيشَه، وهم على عقيدةٍ يَزعُمُ المبتدعةُ أنها عقيدةُ الجَهْميَّةِ والمُعَطِّلَة ؟!

٣٢. الإمام الكبيرُ والمفسِّرُ الشهير والأصوليُّ النحريرُ فخر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الرازيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٦٠٦» هـ رحمه الله تعالى.

صاحبُ كتابِ "أساس التقديس" في مئة صحيفةٍ تقريباً، والذي خصَّصَهُ للردِّ على الكرّامِيَّةِ المجسِّمةِ وجهلةِ الحنابلة، وعرضَ فيه جملةً من شبههم ، ثم قام بنقضها بالآياتِ البيناتِ والبراهينِ الساطعات، ولن أنقل منه شيئاً لشهرته، بل أكتفي بالإشارة إلى عنوانٍ استهلك أكثرَ كتابِهِ وهو:

"الدلائل الدالةُ على أنه تعالى منزَّهٌ عن الجسميَّةِ والحيِّزِ والجهة" [1]

وتحته فصولٌ في بيان الحجج السمعية والعقليةِ الدالَّةِ على ذلك، وفيه يذكرُ شُبَهَ المجسِّمَةِ العقلية ويردُّ عليها، ثم يُبيِّنُ مذهبَ السلف في ذلك، وما هو حكم الشرع في المجسمة.

الآن سَل نفسَك أيها القارئ الكريمُ هذا السؤالَ:

إذا كان كلامُ الإمام الرازيِّ مع المجسِّمَة خاصَّةً، فما الذي حرَّكَ ابنَ تيمية من أجلِ أن يردَّ على كتابه هذابكتابٍ كبير سَمَّاهُ "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة في تأسيسِ بدعِهِم الكلامية"، والذي طُبِعَ منه إلى الآن مجلدان ضخمان في أكثرَ من ألفِ صحيفة، يعني أضعاف أضعاف ما كتبه الإمام الرازي!!

لم نصَّبَ ابنُ تيمية نفسَه محامِيَ دفاعٍ عن الكرَّامِيَّةِ الحَشَوِيِّينَ، واتخذهم

= ووافقه على تصحيحه الحافظ الذهبيُّ، وقال الحافظُ الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٦ /٢١٨، ٢١٩): ((رواه أحمدُ و البزار والطبرانيُّ ورجالُهُ ثقاتٌ)).

[1] "أساس التقديس"، الصفحة /٢٣، ٣٠/.

خصماً للإمام الرازيِّ، ووصفهم بالنُّظَّار، هل هو إلا أنه على قدمهم، بل زاد عليهم، فأظهر قلمُه ما تكنُّه نفسُه ؟!

أجبني بعد أن تقرأ الكتابين، فإن لم تنشطْ لقراءتهما، فلا يفتك أن تقرأ ما نقلتُه لك عن كتاب ابنِ تيمية آخرَ كلمتي؛ لتقفَ على حقيقة معتَقَدِه.

أما الرازيُّ فكلمتي هي مضمونُ رسالتِه، فالردُّ على الإمام الرازيِّ من ابنِ تيمية وغيره هو ردٌّ على الإمام الطَّحَاوِيِّ رحمه الله تعالى، وردٌّ على أهل السنة والجماعة ممَّنْ ذكرتُهُم هنا، وما تميَّزَ به الرازيُّ عن أكثر العلماء الذين ذكرتُهم، هو أنه أطالَ النَّفَسَ في ذكر الوجوهِ التي تُبطِلُ شُبَهَ المجسِّمَة، أما إمامنا الطَّحَاويُّ وغيرُهُ ممن ذكرتُ فاكتفوا بالدليلِ الجُملِيِّ والتنزيهِ الكُلِّيِّ، كما رأيتَ من خلالِ النصوصِ التي نقلتُهَا لك، فافطنْ لهذا، وكن ذاكِراً له.

٣٣. الإمام الكبيرُ فخرالدين ابنُ عساكر أبو منصور عبدُ الرحمن بن محمد ابن الحسن بن هبة الله الشافعيُّ المتوفى سنة «٦٢٠» هـ رحمه الله تعالى.

شيخُ الإمامِ العزِّ بنِ عبد السلام سلطانِ العلماء. وهو غيرُ الحافظِ مُؤَرِّخِ الشام أبي القاسم ابنِ عساكر.

يقول الإمامُ فخر الدين ابن عساكر في "العقيدة المرشدة": ((...موجودٌ قبل الخلق، ليس له قبلٌ، ولا بعد، ولا فوقَ، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا أمامَ، ولا خلف، ولا كلٌّ، ولا بعض، ولا يقال: متى كان ؟ ولا أين كان ؟، ولا كيف كان ؟ كوَّنَ الأكوانَ، ودَبَّرَ الزمان، لا يتقيد بالزمان، ولا يتخصَّصُ بالمكان، ولا يَشغَلُهُ شأنٌ عن شان، ولا يلحقُهُ وهمٌ، ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذهن، ولا يتمثَّلُ في النفس، ولا يُتَصَوَّرُ في الوهم، ولا يتكيَّفُ في العقل، لا تلحقُهُ الأوهامُ والأفكارُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]))[1].

---

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، الجزء /٨/، الصفحة /١٨٦/.

وقد أطالَ الحافظُ العلائيُّ صلاحُ الدين خليل بن كَيكَلدِي المتوفى سنة «٧٦١» هـ رحمه الله تعالى في تعظِيمِ "العقيدة المرشدة"، حتى قال عنها: ((جَرَى قائِلُهَا على المنهاج القويم، والعَقدِ السليم، وأصابَ فيما نزَّهَ به العليَّ العظيمَ))[1].

٣٤. شيخُ المالكية في وقته الإمامُ الأصوليُّ أبو علي الحسين بنُ أبي الفضائل ابنُ رَشيق المالكيُّ المتوفى سنة «٦٣٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "لباب المحصول في علم الأصول" ما نصه: ((فإن قيل: فالعربُ لا تفهم من قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] إلا الاستقرارَ والجهة ؟ قلنا: هيهات، هذه كناياتٌ واستعاراتٌ يفهمُها المؤمنون من العرب))[2].

وهيهات: اسمُ فعلٍ ماض معناه بَعُدَ كثيراً، وهذا غاية التنزيه لله تعالى عن الاستقرار والجهة.

٣٥. الإمامُ الحافظ أبو العباس أحمدُ بنُ عمرَ بنِ إبراهيم القُرطبيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٦٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

وهو شيخُ الإمام أبي عبد الله القرطبيِّ صاحبِ التفسير الكبير المعروف بـ "الجامع لأحكام القرآن".

يقول في شرحه على صحيح الإمام مسلم المُسَمَّى"المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم": ((.. و(أينَ) ظرفٌ يُسألُ به عن المكان ... لا يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى بالحقيقة، إذ الله تعالى منزَّهٌ عن المكان، كما هو منزَّهٌ عن الزمان، بل هو خالقُ الزمان والمكان، ولم يزل موجوداً ولا زمانَ ولا مكان، وهو الآن على

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، الجزء /٨/، الصفحة /١٨٦/.

[2] "لباب المحصول في علم الأصول"، الجزء الأول، الصفحة /٢٨٧/، بحث (المحكم والمتشابه).

ما عليه كان، ولو كان قابلاً للمكانِ لكان مختصّاً به، ويحتاجُ إلى مخصِّصٍ، ولكان فيه إما مُتَحَرِّكاً أو سَاكِنَاً، وهما أمرانِ حادثان، وما يتصفُ بالحوادث حادثٌ))[1].

ونقل عنه تلميذُهُ الإمام أبو عبد الله القرطبيُّ في تفسيره، فقالَ ما نصه:

((قال شيخُنا أبو العباس رحمة الله عليه: مُتَّبِعُو المتشابه لا يخلون أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلالِ العوام ، كما فعلتْهُ الزنادقةُ والقَرامِطَةُ الطاعنون في القرآن، أو طلباً لاعتقادِ ظواهرِ المتشابه، كما فعلتْهُ المجسِّمَةُ الذين جمعوا ما في الكتاب والسنةِ مما ظاهرُهُ الجِسمِيَّةُ، حتى اعتقدوا أنَّ البارئ تعالى جِسمٌ مُجَسَّمٌ ، وصورةٌ مُصَوَّرَةٌ ذاتُ وجهٍ، وعينٍ، ويدٍ، وجنبٍ، ورجل، وإصبعٍ، تعالى الله عن ذلك، أو يتبعوه على جهةِ إبداءِ تأويلاتها وإيضاحِ معانيها، أو كما فعلَ صُبيغ حين أكثر على عمرَ فيه السؤالَ، فهذه أربعة أقسام :

الأول: لا شك في كفرِهم ، وأن حُكمَ اللهِ فيهم القتلُ من غير استتابة.

الثاني: الصحيح القولُ بتكفيرهم ، إذ لا فرقَ بينهم وبين عُبَّادِ الأصنام والصور، ويُستتابون، فإن تابوا، وإلا قُتِلُوا، كما يُفعلُ بمن ارتدَّ.

الثالثُ: اختلفوا في جواز ذلك بناءً على الخلاف في جوازِ تأويلها، وقد عُرِفَ أن مذهبَ السلف تركُ التَّعَرُّضِ لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرِها، فيقولون: (أمرُّوها كما جاءتْ)، وذهبَ بعضُهُم إلى إبداء تأويلاتها، وحملِها على ما يصحُّ حملُه في اللسان عليها، من غيرِ قطعٍ بتعيين مجملٍ منها.

[1] "المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم "، الجزء /٢/، الصفحة /١٤٣/، عند كلامه عن حديثِ الجارية في كتاب الصلاة.

الرابع : الحكمُ فيه الأدبُ البليغ كما فعله عمرُ بصُبيغ ..))[1].

وقول الإمامِ أبي العباس القرطبيِّ: ((مذهب السلف تركُ التَّعَرُّضِ لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهِرِها))، ليس على إطلاقه؛ إذ قد ورد التأويلُ التفصيليُّ عن بعض أئمة السلف، كما سيأتي عند ذكرِ نصِّ الحافظ العراقيِّ، إن شاء الله تعالى.

٣٦. سلطانُ العلماءِ مجاهدُ التتار إمامُ عصره بلا منازع عزُّ الدين عبدُ العزيز ابنُ عبد السلام الشافعيُّ المتوفى سنة «٦٦٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في أول كتابه "ملحة الاعتقاد": ((الحمدُ لله، ذي العزة والجلال، والقدرةِ والكمال، والإنعامِ والإفضال، الواحدِ الأحد، الفردِ، الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ليس بجسم مُصَوَّرٍ، ولا جوهر محدودٍ مُقَدَّر، لا يشبه شيئاً، ولا يُشبهُهُ شيءٌ، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات، كان قبل أن كوَّن الأكون، ودبَّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان))[2].

وأرى أن أنقل كلاماً له يتعلق بالمجسمة الحَشَوِيَّةِ، ووجوبِ مجاهدتهم ، وبراءةِ السلف منهم ، وعلى رأس السلف المنزِّهين إمامُ المذهب أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله تعالى.

فعزُّ الدين إمامٌ مجاهد هابه الحكامُ، وكَسَرَ الله به شوكة أعداء الإسلام ، حتى قيل: ((من أراد معرفة عزِّ الإسلام فاليقرأ ترجمةَ ابنِ عبد السلام))، وهو الذي نادى بأعلى صوته عندما اشتدت الرِّيحُ على مراكب المسلمين في واقعة الفرنج، وقد أشار إليها بيده: يا ريحُ خذيهم مراراً، فعادت الريحُ إلى مراكب الفرنج فكسرتها، وكان النصرُ، وغرق أكثر الفرنج، فصرخَ من بين المسلمين صارخٌ:

---

[1] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /٤/، الصفحة /١٣/، تفسير الآية /٧/ من سورة آل عمران.

[2] "ملحة الاعتقاد"، الصفحة /٣٣/.

الحمدُ لله الذي أرانا من أمة محمد ﷺ رجلاً سُخِّرَ له الريح[1].

ففقهُ الجهاد قد ملك إمامُنا العزُّ منه الناصية، وهو ساعةَ يُقَرِّرُ وجوبَ التصدُّرِ لردِّ شُبَهِ الحَشَوِيَّةِ، يقرِّرُ ذلك وهو الإمامُ المجتهد البصيرُ بمدارك الأحكام الخبيرُ بقواعد أصول الدين، هذا مع ما ابتلاه الله تعالى به من المحنةِ مع هذه النحلةِ التافهة، حيث وُشِيَ به إلى الملك الأشرف موسى بنِ العادل أنه يخالفُ في المعتقد، فمنعه من الفتيا، وألزمه بيتَه، ومنعَ اجتماعَ الناسِ به.

يقول في المرجع نفسه: « والحَشَوِيَّةُ المُشَبِّهَةُ الذين يُشبِّهُون الله بخلقه ضربان: أحدهما: لا يتحاشى من إظهار الحَشوِ ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

والآخر: يتستر بمذهب السلف، لسُحت يأكله، أو حطامٍ يأخذُه:

أظهروا للناس نُسكاً ... وعلى المنقوشِ داروا

﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩١].

ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التجسيم والتشبيه، ولذلك جميع المبتدعة يزعُمون أنهم على مذهب السلف، فهم كما قال قائل:

وكلٌّ يدّعون وصالَ ليلى ... وليلى لا تُقِرُّ لهم بذاكا

وكيف يُدَّعَى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه، أو يسكتون عن ظهور البدع، ويخالفون قولَه تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، والعلماء ورثةُ الأنبياء، فيجب عليهم من البيان ما وجبَ على الأنبياء. وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى" للإمام السبكي، الجزء /٨/، الصفحة /٢١٦/، (ذكر واقعة الفرنج على دميط).

ومِن أنكرِ المنكرات التجسيمُ والتشبيه، ومِن أفضل المعروف التوحيدُ والتنـزيه، وإنما سكت السلفُ قبل ظهور البدع، فوربِّ السماء ذات الرجع، والأرضِ ذات الصَّدع، لقد تشمَّرَ السلفُ للبدع لما ظهرت، فقمعوها أتمَّ القمع، وردعوا أهلَها أشدَّ الردع، فردوا على القَدَرِيَّة والجَهْمِيَّة والجَبرِيَّة، وغيرِهم من أهل البدع، فجاهدوا في الله حقَّ جهاده.

والجهادُ ضربان: ضَربٌ بالجدل والبيان، وضربٌ بالسيف والسِّنان، فليت شعري ما الفرقُ بين مجادلة الحَشَوِيَّةِ وغيرِهم من أهل البدع ! لولا خبثٌ في الضمائر، وسوءُ اعتقادٍ في السرائر، ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [النساء: ١٠٨] ، وإذا سُئل أحدُهم عن مسألة من مسائل الحَشوِ أمرَ بالسكوت عن ذلك، وإذا سُئل عن غير الحَشوِ من البدع أجابَ فيها بالحق، ولولا ما انطوى عليه باطنُهُ من التجسيم والتشبيه لأجابَ في مسائل الحَشوِ بالتوحيد والتنـزيه، ولم تزل هذه الطائفةُ المُبتَدِعَةُ قد ضُرِبت عليها الذلةُ[1] أينما ثُقفوا، ﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا

[1] يقول الإمام الحجَّةُ أبو الحسن تقيُّ الدين علي بنُ عبد الكافي السُّبكيُّ - والدُ تاجِ الدين صاحبِ الطبقاتِ المتوفى سنة «٧٦٥» هـ رحمهما الله - في كتابه "السيف الصقيل" الصفحة /١٦/، يصفُ حقيقةَ حالِ هذه الفئة الدَّعيَّة: ((وأما الحَشَوِيَّةُ فهي طائفةٌ رذيلةٌ جُهَّالٌ، ينتسبون إلى أحمدَ، و أحمدُ مبرأٌ منهم ، وسببُ نسبتِهم إليه أنه قام في دفع المعتزلة وثبتَ في المحنة رضي الله عنه، نُقلتْ عنه كُليماتٌ ما فهمها هؤلاءِ الجهالُ، فاعتقدوا هذا الاعتقادَ السَّيِّئَ وصار المتأخرُ منهم يتبع المتقدمَ إلا من عصمه الله، ومازالوا من حين نبغوا مُستَذَلِّينَ، ليس لهم رأسٌ، ولا مَن يُناظر، وإنما كانت لهم في كلِّ وقت ثورات، ويتعلقون ببعض أتباع الدول، ويكفي الله شرَّهُم ، وما تعلقوا بأحدٍ إلا كانت عاقبتُه إلى سوء، وأفسدوا اعتقادَ جماعة شُذوذ من الشافعية وغيرِهم ، و لاسيما بعض المحدثين الذين نقصت عقولُهُم ، أو غلبَ عليها من أضلَّهُم ، فاعتقدوا أنهم يقولون بالحديث، ولقد كان أفضلُ المُحَدِّثين في زمانه بدمشق ابنُ عساكر يمتنع من تحديثهم ، ولا يمكِّنُهُم أن يحضروا مجلسَهُ، وكان ذلك أيامَ نورِ الدين الشهيد، وكانوا مُستَذَلِّينَ غايةَ الذِّلَّة)).

﴿ يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [المائدة:٦٤]، لا تلوح لهم فرصةٌ إلا طاروا إليها، ولا فتنةٌ إلا أكبُّوا عليها، وأحمدُ بنُ حنبل وفضلاءُ أصحابِهِ وسائرُ علماء السلف برآءٌ إلى الله مما نسبوه إليهم واختلقوه عليهم ... فكما لا يجوز للملوك إغمادُ أسلحتِهم عن الملحدين والمشركين، لا يجوزُ للعلماء إغمادُ ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين، فمن ناضلَ عن اللهِ وأظهر دينَ الله كان جديراً أن يحرسَهُ اللهُ بعينه التي لا تنام، ويعزّهُ بعزهِ الذي لا يُضَام، ويحوطَهُ بركنه الذي لا يُرام، ويحفظَهُ من جميع الأنام، ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ﴾ [محمد: ٤]. وما زال المنزِّهون والموحدون يُفتُونَ بذلك على رؤوسِ الأشهاد، في المحافلِ والمشاهد، ويجهرون به في المدارسِ والمساجد، وبدعةُ الحَشَوِيَّةِ كامِنَةٌ خفية، لا يتمكَّنُونَ من المجاهرَةِ بها، بل يُدَرِّسُونَهَا إلى جهلةِ العوام [1]، وقد جهروا بها في هذا الأوان، فنسأل الله

---

[1] وهذا هو حالُهم اليوم، يأتون الأغرارَ والعوام ويُلَبِّسُونَ عليهم بدعوى التمسُّكِ بالكتاب والسنة، وكلُّ ذلك خفيةً لا يجهرون به، ووالله ما جرَّأهم على التطاول على الأئمةِ – حتى صرنا نسمع من الرِّعاع والعامةِ أنهم رجالٌ في قبال أئمتنا أبي حنيفة والشافعي و..– إلا سكوتُ صوتِ أهلِ الحق، والغريبُ من بعض المنتسبين إلى أهلِ السنة اليوم أنهم يجبُنون، ويخشون مواجهتَهم، مع أنكَ رأيتَ وصفَهم عند كبار الحفاظ وأهلِ العلم بأنهم أراذل مُستذَلُّونَ، حتى قال فيهم الإمام أبو بكر ابنُ العربي شارحُ سنن الترمذي في كتابه" العواصم من القواصم "، الصفحة /٢١١/ ما نصه: ((وأنبئكم بغريبة أني مالقيتُ طائفةً إلا وكانت لي معهم وقفةٌ عصمني الله منها بالنظر – بتوفيقه – إلا الباطنية والمُشَبِّهَة، فإنهما زعنفةٌ، تحققتُ أنه ليس وراءَهما معرفة، فقذفتْ نفسي كلامَهما من أولِ مرة))، وانظر إلى الإمامِ السُّبكيِّ الوالدِ وهو يصوِّرُ لك مشهداً عاصره لواحدٍ من أئمَّتِهم وهو ابنُ قيِّم الجوزية، وكيف أنه كان يُذيع فسادَ ما يعتقدُهُ سرّاً، يقول في كتابه "السيف الصقيل" الصفحة /١٩، ٢٠/ ما نصه: ((ثم حَدَثَ من أصحابه – ابنِ تيمية – من يُشيع عقائدَه، ويُعَلِّمُ مسائِلَهُ، ويُلقِي ذلك إلى الناس سرّاً، ويكتُمُه جهراً، فعمَّ الضَّرَرُ بذلك، حتى وقفتُ في هذا الزمان على قصيدةٍ نحوِ ستة آلاف بيت، يذكر ناظِمُها – ابنُ قيِّم الجوزية – فيها عقائدَه وعقائدَ غيرِهِ، ويزعُمُ بجهلِهِ أنَّ عقائدَه عقائدُ أهل الحديث.. وهي تقريرٌ للعقائدِ الباطلة، وبوحٌ بها، وزيادةٌ على ذلك، وهي حملُ العوام على تكفير كلِّ مَن سِواه وسوى طائفته.. وناظِمُها أقلُّ مِن أن أذكرَ كلامَهُ لكنني..)).

أن يُعَجِّلَ بإخمادها كعادته، ويقضي بإذلالِهَا على ما سبق من سُنَّتِه، وعلى طريقة المنزِّهين والموحدين درجَ الخلفُ والسلفُ رضي الله عنهم أجمعين... وعلى الجملة ينبغي على كلِّ عالمٍ أن إذا أذلَّ الحقُّ، وأُخمِلَ الصوابُ أن يبذلَ جهدَهُ في نصرِهِمَا، وأن يجعلَ نفسَه بالذلِّ والخمولِ أولى منهما، وإن عزَّ الحقُّ وظهر الصوابُ أن يستظلَّ بظلِّهِمَا، وأن يكتفي باليسرِ من رشاش غيرِهِمَا:

قليلٌ منكَ ينفعُني ولكن ... قليلُكَ لا يُقالُ له قليلُ

والمخاطرةُ في النفوس مشروعةٌ في إعزاز الدين، ولذلك يجوزُ للبطل من المسلمين أن ينغمرَ في صفوف المشركين، وكذلك المخاطرةُ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصرةِ قواعد الدين بالحجج والبراهين.. فمن آثرَ الله على نفسِه آثره الله.. وفي رضا الله كفايةٌ عن رضى كلِّ أحد:

فليتكَ تحلو والحياةُ مريرةٌ ... وليتكَ ترضَى والأنامُ غِضَابُ

وغيرُه:

في كلِّ شيء إذا ضَيَّعَتَهُ عِوَضٌ ... وليس لله إن ضَيَّعتَهُ عِوَضُ

وقد قال عليه السلام: (احفظ الله يحفظك، احفظ اللهَ تجدْهُ تُجاهَك)..))

انتهى كلامُ العزِّ بنِ عبد السلام مُقتصِراً على محلِّ الشاهدِ[1].

فليسمع هذه الفتوى من فقيه المجاهدين وسلطانِ العلماء العاملين بعضُ المنتسبين لأهلِ السنة من المتقاعسين عن نُصرةِ عقائدِهم، الذين يعتذرون لتقاعُسِهم وجُبنِهم أمامَ الباطلِ في ساحة الجهاد التي يُؤمر فيها بالمعروف ويُنهى عن المنكر بحججٍ واهيةٍ لا قيمةَ لها، فيفرُّون من الزَّحفِ وملاقاةِ أهلِ الباطل الذين وصفهُم هذا الإمامُ بأنهم أذلةٌ أينما ثُقِفُوا، فلله درُّك يابنَ عبدِ السلام.

يقول الإمامُ جمالُ الدين أبو عمرو عثمانُ بنُ عمر المعروف بابنِ الحاجب المالكيُّ المتوفى سنة «٦٤٦» هـ في الثناء على عقيدةِ الإمام عز الدين ابنِ عبد

[1] "ملحة الاعتقاد"، الصفحة /٣٩/ فما بعدها.

السلام ما نصه: ((ما قاله ابنُ عبد السلام هو مذهبُ أهلِّ الحق، وجمهورُ السلف على ذلك، ولم يخالفْهم إلا طائفةٌ مخذُولةٌ، يُخفُونَ مذهبَهُم ، ويَدُسُّونَه على تخوُّفٍ إلى من يستضعفونَ علمَهُ وعقلَهُ))[1].

ويقولُ الإمام جمالُ الدين محمود بنُ أحمد الحَصِيريُّ شيخُ الحنفية في زمانه المتوفى سنة «٦٣٦» هـ بعد أن قرأ لابنِ عبد السلام فتوى ينزِّه فيها الله تعالى عن الحيِّزِ والمكان، وكلامَه عن الحروفِ والأصواتِ ما نصه: ((هذا اعتقادُ المسلمين، وشعارُ الصالحين، ويقينُ المؤمنين، وكلُّ ما فيها صحيحٌ))[2].

٣٧. الإمام المفسِّرُ الأصوليُّ المتكلم عبدُ الله بنُ عمر البَيضَاوِيُّ المتوفى سنة «٦٨٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره "أنوار التنزيل" على الكتاب العزيز ما نصه: ((والمعنى أن له تعالى استواءً على العرش على الوجه الذي عناه، منزَّهاً عن الاستقرار والتمكُّن، والعرشُ الجسمُ المحيطُ بسائر الأجسام ، سُمِّيَ به لارتفاعِه، أو بالتشبيه بسرير الملك، فإنَّ الأمورَ والتدابيرَ تَنزِلُ منه))[3].

ويقول أيضاً: ((﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[الأنعام : ١٨] تصويرٌ لقهرِه وعلوه بالغلبة والقدرة ﴿ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ﴾[الأنعام : ١٨] في أمرِه وتدبيرِه ﴿ ٱلْخَبِيرُ ﴾[الأنعام : ١٨] بالعبادِ وخفايا أحوالِهم))[4].

---

(١) "طبقات الشافعية الكبرى" الجزء /١٣/، الصفحة /٣٦٥/.

(٢) "طبقات الشافعية الكبرى" الجزء /١٣/، الصفحة /٣٦٥/.

(٣) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٤٥/، تفسير الآية /٥٤/ من سورة الأعراف.

(٤) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، الجزء /٢/، الصفحة /١٥٦/، تفسير الآية /١٨/ من سورة الأنعام .

وقد عَقَدَ الفصلَ الثاني من كتابه "طوالع الأنوار من مطالع الأنظار" في التنزيهات، وذكرَ تحته مباحثَ فقال: ((المبحث الثاني: (في نفي الجسميَّةِ والجهةِ عنه): اللهُ تعالى ليس بجسم خلافاً للمجسِّمَةِ، ولا في جهةٍ خلافاً للكرَّاميَّةِ والمُشَبِّهَةِ))[1].

٣٨. الإمام النَّظَّارُ القاضي عبدُ الرحمن بنُ أحمد بنِ عبد الغفار عضدُ الدين الإيجيُّ المتوفى سنة «٧٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

له كتاب "المواقف"، جعل الموقفَ الخامسَ منه في الإلهيات، وفيه مراصدُ، المرصدُ الثاني منه في تنزيهه تعالى، وتحته مقاصدُ منها:

المقصدُ الأول: أنه تعالى ليس في جهةٍ، ولا في مكانٍ.

المقصدُ الثاني: أنه تعالى ليس بجسمٍ.

المقصدُ الثالث: أنه تعالى ليس جوهراً، ولا عَرَضاً.

المقصدُ الرابع: أنه تعالى ليس في زمانٍ.

المقصدُ الخامس: أنه تعالى لا يَتَّحِدُ بغيرِهِ.

وهكذا تحت كلِّ مقصد كلامٌ طويلُ الذيلِ في تنزيه الله تعالى عن كلِّ وصفٍ لايليق به بالحجج والبراهين القطعيةِ، ولهذا الكتاب شروحٌ وحواشٍ كثيرةٌ، منها شرحُ السيد الشريف الجرجانيِّ المتوفى سنة «٨١٦» هـ رحمه الله تعالى، يقول في المقصد الأولِ ما نصه: ((أنه تعالى ليس في جهةٍ ولا في مكانٍ، وخالف فيه المُشَبِّهَةُ، وخصَّصُوهُ بجهةِ الفوق، ثم اختلفوا: فذهب محمدُ بنُ كرَّام إلى أن كونَه في الجهة ككونِ الأجسام فيها، وهو مماسٌّ للصفحة العليا من العرش، ويجوز عليه الحركةُ، والانتقالُ، وتبدُّلُ الجهات، وعليه اليهودُ،

---

[1] "طوالع الأنوارمن مطالع الأنظار"، الصفحة /١٦٩/.

حتى قالوا العرشُ يَئِطُّ من تحته أطيطَ الرَّحلِ الجديد... ومنهم من قال: محاذٍ للعرش غيرُ مماسٍّ له، فقيل: بمسافةٍ متناهية، وقيل: غيرِ متناهية، ومنهم من قال: ليس ككون الأجسام في الجهةِ، لنا:

الأول: لو كان في مكانٍ لزم قِدَمُ المكان، وقد برهنَّا أن لا قديمَ سوى الله تعالى، وعليه الاتفاقُ.

الثاني: المتمكِّن مُحتاجٌ إلى مكانه، والمكانُ مُستغنٍ عن المتمكِّنِ.

الثالث: لو كان في مكانٍ، فإما في بعضِ الأحياز، أو في جميعِها، وكلاهُمَا باطلٌ...))[1] إلى آخرِ كلامِهِ النافع المتين.

٣٩. الإمامُ الكبير والمفسِّرُ النحرير الشهيرُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ أحمدَ أبي بكر بنِ فرح الأنصاريُّ القرطبيُّ المتوفى سنة «٦٧١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" ما نصه: ((العليُّ: يُرادُ به علوُّ القَدرِ والمنزلة، لا علوُّ المكان؛ لأن الله منزَّهٌ عن التحيُّزِ، وحكى الطبريُّ عن قومٍ أنهم قالوا: هو العليُّ عن خلقه بارتفاعِ مكانه عن أماكنِ خلقه، قال ابنُ عطية: وهذا قولُ جهلةٍ مُجَسِّمينَ، وكان الوجهُ أن لا يُحكَى))[2].

ويقول أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]: ((والأخبارُ في هذا البابِ كثيرةٌ صحيحةٌ منتشرةٌ، مشيرةٌ إلى العلو، لا يدفعُها إلا ملحدٌ أو جاهلٌ معاند، والمرادُ بها توقيرُهُ، وتنزيهُهُ عن السفلِ والتحت، ووصفُه بالعلو والعظمةِ، لا بالأماكنِ والجهاتِ والحدودِ؛ لأنها صفاتُ الأجسام .. وكان في أزله قبل خلقِ المكان والزمان، ولا مكانَ له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان))[3].

---

[1] "المواقف" بشرح الجرجاني، الجزء /٨/، الصفحة /٢٢، ٢٣/.

[2] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /٣/، الصفحة / ٢٧٨/، سورة البقرة، الآية /٢٥٥/، آية الكرسي.

[3] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /١٨/، الصفحة /٢١٦/.

فبالله عليك كيف يصدِّقُ عاقلٌ - بعد أن يقرأ هذا الكلامَ عن الإمام القرطبيِّ - إيرادَ ابنِ القيِّم لهذا الإمامِ الكبيرِ في "اجتماع جيوشه"[1]، والحقُّ أن ابنَ القيِّمِ يستعيرُ من أبطالِ الأمة أسماءَهم للسمعة والصيت، وأنا لن أطيلَ في نقض مزاعمه وبيانِ تلاعبِه، لأنَّ أيَّ عاقلٍ يعلم عقيدةَ الإمامِ القُرطبي، كما يعلم أن تفسيرَهُ لسُورةِ الملك جاء متأخراً عن تفسير سورة الأعراف، ومن ثَمَّ على كتابه "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، ومع ذلك لن أخلي هذا المقامَ من البيان، فأقول:

إن الإمام القرطبيَّ منـزِّهٌ لله عن الحدودِ والنهاياتِ والجوانبِ المقتضيةِ للتحيُّزِ في جهةٍ ومكانٍ، وقائلٌ بتكفير من نسبَ إلى الله شيئاً من ذلك، وليس له في المسألةِ غيرُ هذا القول، ومع ذلك تجدُ ابنَ القيِّم قد أورد كلامَه في "اجتماع جيوشه"[2] ليوهِمَ أنه على فسادِ معتقَدِه بعد أن لَفَّقَ بين تفسيرِه "الجامع" وكتابِه "الأسنى"، دون أن يميِّزَ بينهما، وحذفَ مالا تشتهيهِ نفسُهُ، فبَتَرَ آخرَ الكلامِ، وأوردَ بعضَه كما هو دَيدَنُهُ، وإليكَ بيانَ ذلك:

لما كان الأصلُ أن ابنَ القيم يريدُ إثباتَ القرطبيِّ في عداد جيوشه، كان لا بُدَّ له أن يظهرَهُ للناس بخلاف ما هو عليه من التنـزيه لله تعالى، لذا لَبَّسَ فلفَّقَ بين كتابيه "الجامع، والأسنى"، وأظهره للناس كما يشتهي، لا كما هو عليه من الحقِّ، فالإمام القرطبيُّ في تفسيره لسورة الأعراف - بعد أن أشار إلى كتابه "الأسنى شرح أسماء الله الحسنى" وأنه ذكر في معنى الاستواء أربعةَ عشرَ قولاً - عرَضَ لبعض هذه الأقوالِ عند الآية /٥٤/ من السورة، ثم بيَّنَ في نهاية المطاف اختيارَهُ الذي ذهب إليه من بين سائرِ الأقوالِ، فقال: « قلتُ: فعلوُّ الله تعالى وارتفاعُه، عبارة عن علوِّ مجده

---

[1] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢٠٩/، كما أورده الذهبيُّ في كتابه "العلو للعلي الغفار" الصفحة / ٥٧٣/، وأودع ذلك الألبانيُّ "مختصره" الصفحة / ٢٨٦/ على عادتِه في التعمية والتدليسِ والتقليدِ الأعمى ؟

[2] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢٠٩/.

وصفاته وملكوته، أي ليس فوقه فيما يجبُ له من معاني الجلال أحدٌ، ولا معه من يكون العلو مشتركاً بينه وبينه، لكنه العليُّ بالإطلاق سبحانه))[1].

لماذا لم يذكر ابنُ القيِّمِ هذا الكلامَ الذي يوضحُ المرام ؟! أليس هذا من تمام سباق ولحاق نصِّه ؟

ويقول الإمام القرطبيُّ في كتابه "الأسنى شرح أسماء الله الحسنى" عند الكلامِ على صفة العلو: ((أحدهما: علوُّ المكان، كعلوِّ العرش على سائر المخلوقات، وكعلوِّ الجنة والنار، والثاني: علوُّ المكانة))[2].

فلو كان يعتقد في الله علوَّ المكانِ والحسِّ لَمَثَّلَ به دون العرش والجنة والنار.

ويقول الإمام أيضاً: ((وقالت طائفةٌ من العلماء: هو عالٍ، بمعنى منزَّهٌ عن صفات الحدوث والتشبيه والتحيُّزِ، وهو قولٌ حَسَنٌ، فإنه سبحانه عليٌّ بما هو من صفات الكمال، متعالٍ عن صفات النقص، أعلى من غيره من الخلق وإن كان ليس لغيره علو، فإن علوَّ الخلق من علوِّهِ، كما أن عزَّتَهم من عزَّتِه، وقالتِ المُجَسِّمَةُ: فعلوُّ المسافة، وبعدُ المقدار، ومحاذاةُ الأجرام[3]،

---

[1] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /٧/، الصفحة /٢٢٠/.

[2] "الأسنى شرح أسماء الله الحسنى"، الصفحة /١٤٧/.

[3] وابن القيِّم يعتقِدُ بعدَ المسافة بين الله وخلقِه وكذا المقدار والمحاذَاة، وينصرُ كلَّ ذلك؛ لذلك نقلَ عن المبتدع أبي سعيد عثمان بن سعيد الدَّارِميِّ المتوفى سنة «٢٨٢» هـ في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية" الصفحة /١٧٣/ تكفيرَ من لم يعتقد بعدَ المسافةِ بين الله والأرض، وأن مكانَ الله فوقَ السماء السابعة دون سائرِ الأمكنة، وأقرَّهُ على ذلك مادحاً غيرَ قادحٍ، فقال كما في الصفحة /١٧٤/ يغلو في مدحِ كتب هذا المبتدعِ مع ما فيها من ضلالٍ مُبينٍ ما نصه: ((وكتاباه - الردُّ على الجهمية والنقضُ على بشر المَرِيسي - من أجلِّ الكتب المصنَّفَةِ في السنة وأنفعِها، وينبغي لكلِّ طالبِ سنةٍ مرادُهُ الوقوفُ على ما كان عليه الصحابةُ والتابعون والأئمةُ أن يقرأ كتابيه، وكان شيخُ الإسلام ابنُ تيمية يُوصِي بهذين الكتابين أشدَّ الوَصيَّةِ، ويعظِّمُهُمَا جداً، وفيهما من تقريرِ التوحيد والأسماءِ والصفات في العقل والنقل ما ليس في غيرِهِمَا)). وإليكَ بعضَ ما في هذين الكتابين: =

- الحيُّ القيوم .. يتحرَّكُ إذا شاء، وينـزل ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقومُ ويجلسُ إذا شاء؛ لأن أمارةَ ما بين الحي والميت التحرُّكُ، كلُّ حيٍّ مُتَحَرِّكٌ لا محالة. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٢٠/.
- فهذا كلُّهُ وما أشبهه شواهدُ ودلائلُ على الحدِّ، ومن لم يعترف به - يعني الحدَّ لله - فقد كَفَرَ بتنـزيل الله وجَحَدَ آياتِ الله. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٢٤/.
- لله يدان بهما خلق آدم ومسَّه بهما مَسيساً. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٢٩/.
- هبطَ الرَّبُّ عن عرشِه إلى كُرسِيِّهِ. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٧٣/، "والرد على الجهمية"، الصفحة /٣٧/.
- إن كرسيَّهُ وسِعَ السمواتِ والأرضَ، وإنه ليقعدُ عليه فما يفضلُ منه إلا قدر أربع أصابع، ومدَّ أصابعه الأربعة. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٧٤/.
- ولو قد شاء اللهُ لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاستقلَّت به بقدرتِه ولطفِ ربوبيته، فكيف على عرشٍ عظيم . "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٨٥/.
- لأنا قد أيَّنَّا له - لله - مكاناً واحداً، أعلى مكان.. حيث ليس معه هناكَ إنسٌ ولا جان ولا بجنبه حُشٌّ - مكان قضاء الحاجة - ولا مرحاضٌ ولا شيطان. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /٩٦/.
- رأسُ الجبلِ أقربُ إلى الله من أسفله.. ورأسُ المنارةِ أقربُ إلى الله من أسفلِها. "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /١٠٠/.
- لا نسلِّمُ أن مطلق المفعولاتِ مخلوقةٌ، وقد أجمعنا واتفقنا على أن الحركةَ والنـزول والمشيَ والهرولةَ والاستواءَ على العرشِ وإلى السماء قديمٌ . "النقض على بشر المريسي"، الصفحة /١٢١/.
- وهذا كقول الله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] من فوق العرش."الرد على الجهمية"، الصفحة /١٦/.
- احتجابُ الله من الخلق فوقَ السماوات العلى. "الرد على الجهمية"، الصفحة /٢٩/.
- ينـزل الله في بهائه وجمالِه، ومعه ما شاء من الملائكة على مَجنَبته اليُسرى جهنَّمُ . "الرد على الجهمية"، الصفحة /٣٦/.
- الله تعالى على عرشه فوقَ سماواته فوقَ أرضِه كالقُبَّة. "الرد على الجهمية"، الصفحة /٤٣/.
- ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر: ٧٥]...؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ فوقَه.. ففي هذا بيانٌ بَيِّنٌ للحَدِّ، وأنَّ اللهَ فوقَ العرشِ. "الرد على الجهمية"، الصفحة /٤٣/.
- إلى آخر ما هناك من قبائحهم وغبائهم ، مما يستحي العبدُ من ذكرِه فضلاً عن اعتقادِه، تعالى الله عن كلِّ ذلك علواً كبيراً.

=

تعالى الله عن قولِهم))[1].

ويقول الإمامُ القرطبيُّ في كتابه"التذكار في أفضل الأذكار": ((والصحيحُ القولُ بتكفيرِهم - المجسمة - إذ لا فرق بينهم وبين عبادِ الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا، وإلا قُتلُوا، كما يُفعلُ بمن ارتدَّ))[2].

فكيف يُكَفِّرُهُم ثم يُظَنُّ به أنه يعتقدُ ما يقولون ؟!

وأنا أسوقُ لك تلاعباً آخرَ لابنِ قيِّم الجوزية، وذلك عندما نقل في "اجتماع جيوشه" قولَ القرطبي تحت باب (أقوال الشارحين لأسماء الله الحسنى)[3]، حيث حذف منه اختيارَ الإمام القرطبيِّ مدلساً في ذلك، تأييداً لهواه، وهذا نصُّهُ: ((وأظهرُ الأقوال ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ، قالت الفضلاء الأخيار: إن الله على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف...))[4]، مع أن الإمام القرطبيَّ يقول في "الأسنى": ((وأظهرُ الأقوال وإن كنتُ لا أقولُ به، ولا أختارُه ما تظاهرت عليه

= والدارمي المذكورُ هنا نزيلُ هراة، وإن كان ثقةً على قواعد أهل الجرح والتعديل، ولكنه مُشَبِّهٌ مُبتَدِعٌ فيما يتعلقُ بالذات والصفات، وباب الرواية عن أهل البدعة معروفٌ عند أهل العلم ، و الدارميُّ هذا هو غيرُ أبي محمد عبدِ الله بنِ بهرام الدارميِّ صاحبِ كتاب "السنن" الإمامِ المعروفِ المتوفى سنة «٢٥٥» هـ رحمه الله، فإنه كان صاحبَ سُنَّةٍ، سليمَ العقيدة، فليتنبه.

[1] "الأسنى شرح أسماء الله الحسنى"، الصفحة /١٧٥/.

[2] "التذكار في أفضل الأذكار"، الصفحة /٣٠٩/، الفصل الأخير من كتابه.

[3] كذا في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢٠٩/، تحت عنوان (أقوال الشارحين لأسماء الله الحسنى)، و (أقوال) كما هو معلومٌ جمعُ تكسيرٍ لـ (قَول)، و (الشَّارِحينَ): جمعُ مذكرٍ سالم مفردُه (شارحٌ)، وهذا الجمعُ دعوى عريضةٌ لم يذكر تحتها غيرَ الإمامِ القُرطبيِّ، وقد رأيتَ أنَّ الإمامَ القرطبيَّ لا يدخل في هذا الجمع على نحو ما يريدُهُ ابنُ القيم من اعتقاده الفاسد، والحقيقةُ أن الشُّرَّاحَ لأسماء الله الحسنى من المتقدمين والمتأخرين - ومنهم الإمامُ القرطبيُّ كما رأيتَ - ينزِّهونَ الله عن تفاهةِ معتقَدِ ابنِ قيِّم الجوزية، وتفصيلُ ذلك يأتي في إجهازِنا على آخرِ فلول جيوشِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى.

[4] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٢٠٩/.

الآيُ والأخبار))[1]، فحذف ما تحته خط، وهو حقيقة ما يعتقدُه الإمام القرطبيُّ؛ ليُوهِمَ الرعاع أن الإمامَ القرطبيَّ على عقيدتِه الفاسدة، وأكتفي بهذا الاختصارِ الشديد؛ لأنَّ تفصيلَ ذلك يأتي في محلِّه عند إجهازنا على آخر فلول جيوشه المهزومةِ إن شاء الله تعالى.

فهل يصحُّ إيرادُ هذا الإمام المعافى في عدادجُيوشِهِ المزعومة القتلى والهلكَى؟

تأمل هذا، ثم قل: الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به أهلَ البدعة، وفضلنا عليهم تفضيلاً.

٤٠. الإمامُ العلامة ضياءُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ محمد بنِ عمرَ بنِ يوسف بن عمربن عبدالمنعم القُرطبيُّ المتوفى سنة «٦٦٢» هـ رحمه الله تعالى.

ألَّفَ رسالةً في الذَّبِّ عن أبي الحسن الأشعريِّ سماها "زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري"، أولها:

أسيرَ الهوى ضلَّتْ خُطاك عن القَصدِ ... فها أنتَ لا تهدى لخيرٍ ولا تهدي

وفيها:

هو اللهُ لا أينَ ولا كيفَ عنده ... ولا حدَّ يحويه ولا حصرَ ذي حدِّ

ولاالقربَ في الأدنى ولا البعدَوالنوى ... يخالفُ حالاً منه في القربِ والبعدِ

تنزَّهَ عن إثباتِ جِسمٍ وسلبِهِ ... صفاتُ كمال فاقفُ رسمي أو حدِّي

وهي طويلةٌ، بعث بها إلى إمامِ أهلِ السنة في عصره الحافظِ تقيِّ الدين بنِ دقيق

---

[1] انظر "المفسرون بين التأويل والإثبات" (٤ /١٦١٠) لمحمد المغراوي الذي أوردَ القرطبيَّ مع المفسرين الأشاعرةِ بعد أن نسبَهُ إلى عدم الفَهمِ لكلامِ السلف، وقد قصدتُ إلى النقلِ عن هذا الوهابيِّ الصغيرِ من باب (من فمك أدينك)، وإلا فكتابُهُ ساقطٌ من حيثُ النظرُ، ولا قيمةَ له يجنيها صغارُ الطلبة المبتدئين فضلاً عن المتخصِّصين.

العيد أبي الفتح محمد بنِ علي بنِ وهب القُشَيريِّ الشافعيِّ الأشعريِّ المتوفى سنة «٧٠٢» هـ رحمه الله تعالى، وقد كانت بينهما صداقةٌ، فبعث بها إليه ليقفَ عليها، فوقفَ عليها الإمام الحافظُ ابن دقيق العيد، وقرَّظَهَا، وكان من جملةِ ما قالَ في تقريظه لها: ((فأطال الله لسيدنا من العُمرِ مداه، وأرغم به أنفَ المبتدعةِ فما هم إلا عداه، وبيَّضَ وجهَهُ بما جرَّ قلمُه، وادَّخرَ كرامتَه لما قدَّمتْ يداه))[1].

وكان الإمام الحافظُ الحجةُ ابنُ دقيق العيد رحمةُ الله عليه يَنفِرُ من المبتدعة القائلين بالجهة، وإن كانوا من أهل العلم - هذا إن كان فيهم عالماً على الحقيقة - بل يمتنع مِن مجالستهم والاجتماعِ بهم، فقد جاء في ترجمة الحافظ مسعود بن أحمد الحارثيِّ المتوفى سنة «٦٧٦» هـ أنه كان يعتقدُ الجهةَ، ويقول: ((كلُّ ما يلزم على القول بالجهة أقولُ به))، يقول الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ: ((وكان ابنُ دقيق العيد ينفرُ منه - أي: مِنَ الحافظِ الحارثيِّ - لقولِهِ بالجهة، ويقول هذا داعيةٌ، ويمنع من الاجتماع به))[2].

٤١. الإمامُ الأوحد القدوةُ شيخُ الإسلام عَلَمُ الأولياء[3] محي الدين أبو زكريا يحيى بنُ شرف النوويُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٦٧٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج":

((وأما الحجابُ فأصلُهُ في اللغة المنعُ والسَّترُ، وحقيقةُ الحجاب: إنما تكون للأجسام المحدودةِ، والله منزَّهٌ عن الجِسمِ والحدِّ))[4].

---

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٣/، الصفحة /٤٢٣، فما بعدها /.

[2] "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" للحافظ ابن حجر، الجزء / ٤ /، الصفحة / ٣٤٧/، الترجمة رقم (٩٤٦).

[3] هذا وصفُ الحافظِ الذهبيِّ له كما في "تذكرة الحفاظ"، المجلد /٢/، الجزء /٤/، الصفحة /١٤٧٠/.

[4] "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، الجزء /٣/، الصفحة /١٤/، عند حديث أبي موسى (إن الله لا ينام) من كتاب الإيمان.

ويقول فيه: ((اعلمْ أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصفاتِ وآياتِ الصفات قولين: أحدهما: وهو مذهبُ معظم السلف أو كلِّهم، أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجبُ علينا أن نؤمنَ بها، ونعتقدَ لها معنىً يليقُ بجلال الله وعظمتِهِ مع الاعتقادِ الجازمِ أن الله تعالى ليس كمثله شيءٌ، وأنه منزَّهٌ عن التجسيم، والانتقالِ، والتحيُّزِ في جهةٍ، وعن سائر صفاتِ المخلوق))[1].

ويقول عند حديث الجارية: ((هذا الحديثُ من أحاديث الصفاتِ، وفيه مذهبان كما تقدم ذكرهما مرَّاتٍ في كتاب الإيمان:

أحدهما: الإيمان به من غيرِ خوضٍ في معناه، مع اعتقادِ أن الله ليس كمثله شيءٌ، وتنزيهِهِ عن صفات المخلوقين.

والثاني: تأويلُهُ بما يليقُ به، فمن قال بهذا قال: كان المرادُ امتحانَهَا هل هي موحدةٌ تُقرُّ بأن الخالقَ المدبر الفعالَ هو اللهُ وحدَهُ، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبلَ السماءَ، كما إذا صلَّى المُصَلِّي استقبلَ القبلة ؟ وليس ذلك لأنه مُنحَصِرٌ في السماء، كما أنه ليس منحصراً في جهةِ الكعبة، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي هي بين أيديهم، فلما قالت: في السماء، عَلِمَ أنها موحدةٌ.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبةً، فقيهِهِم، ومحدِّثِهِم، ومتكلِّمِهِم، ومقلِّدِهِم أن الظواهرَ الواردةَ بذكر الله تعالى في السماءِ كقوله: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [الملك: ١٦] ونحوهِ ليستْ على ظاهرِها، بل متأوَّلَةٌ عند جميعِهِم، فمن قال بإثباتِ جهةِ فوق من غير تحديد ولا تكييفٍ من المحدِّثينَ والفقهاءِ والمتكلمين تأوَّلَ (في السماء)، أي: على السماءِ، ومن قال

[1] "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، الجزء /٣/، الصفحة / ١٨/، عند حديث أبي هريرة في الرؤيا، من كتاب الإيمان.

من دَهماء[1] النُّظَّار والمتكلمين وأصحابِ التنزيه بنفي الحدِّ واستحالةِ الجهةِ في حقِّهِ سبحانه وتعالى تأوَّلَهَا تأويلاتٍ بحسب مقتضاها.. إلى أن قال: وهل بين التكييف

وإثباتِ الجهات فرقٌ ؟))[2].

وهذا استفهامٌ إنكاريٌّ من القاضي عياض، وإقرارٌ من الحافظِ النوويِّ، يُريدان بذلك: أن من قال بالجهةِ فقد كيَّفَهُ !! وقد سبق نصُّ القاضي عياض عند ذكرِ قولِهِ، فليراجع[3].

ويقول الإمام النووي في كتابه "روضة الطالبين" نقلاً عن المتولي ما نصه: ((وأما التفصيلُ، فقال المتولي: مَنِ اعتقدَ قِدَمَ العالَمِ، أو حُدوثَ الصانع، أو نفى ما هو ثابتٌ للقديم بالاجماعِ، أو أثبتَ ما هو منفيٌّ بالاجماع كالألوان، أو أثبتَ له الاتصالَ، أو الانفصالَ كان كافِراً))[4].

فهذان إمامان جليلان نصَّا على تكفيرِ من ذهبَ إلى القولِ بأنَّ الله خارج العالم مُنفَصِلٌ عنه، أو مُتَّصِلٌ به.

٤٢. الإمامُ الأصوليُّ الفقيه القدوةُ شهابُ الدين أحمد بنُ إدريس القَرَافيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٦٨٤» هـ رحمه الله تعالى.

جَهَّلَ الإمامُ القَرَافيُّ الحشَويَّةَ القائلينَ بالجهة، وذَكَرَ استحالةَ ذلك عند أهلِ الحقِّ أهلِ السنة والجماعة، وهذا نصُّهُ كما في كتابه "الفروق" حيث يقول:

---

[1] الدَّهمَاءُ: العددُ الكثير، أو جماعةُ الناس، والدّهمةُ السّواد، القاموس.

[2] "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، الجزء /٥/، الصفحة /٢٤/، كتاب الصلاة، باب ((تحريم الكلام في الصلاة)).

[3] انظر "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، الجزء / ٢/، الصفحة / ٤٦٥، ٤٦٦/، عند الكلام على حديث الجارية، ونصه في هذا الكتاب الصفحة /٢٥٠/.

[4] "روضة الطالبين"، الصفحة /١٧٢٥/، كتاب الردة.

((القِسمُ السادسُ: جهلٌ يتعلق بالذَّاتِ لا بصفةٍ من الصفات مع الاعتراف بوجودها، كالجهلِ بسلب الجسميَّة، والجهةِ، والمكانِ، وهو مذهبُ الحشَويَّة.

ومذهبُ أهلِ الحقِّ استحالةُ جميعِ ذلك على الله تعالى، وفي تكفيرِ الحشَويَّةِ بذلك قولان: والصَّحيحُ عدمُ التكفيرِ...))[1].

ويقول أيضاً في كتابه "الأجوبة الفاخرة" ما نصُّهُ: ((كما جاز أن يُبصِرَنا وهو ليس في جهةٍ، وبغيرِ جارحةٍ، نراه نحنُ وهو ليس في جهةٍ، ونقطعُ بوجودِهِ، وليس هو داخلَ العالم، ولا خارجَ العالم، ولا جسمَ له))[2].

٤٣. الإمامُ زينُ الدين أبو الحسنِ عليٌّ بنُ منصور الإسكندريُّ المعروفُ "بابن المُنَيِّرِ" المالكيُّ شارحُ صحيح البخاري المتوفى سنة «٦٩٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول كما في "فتح الباري"، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]: ((جميعُ الأحاديثِ في هذه الترجمة مطابقةٌ لها، إلا حديث ابنِ عباس فليس فيه إلا قوله: (رب العرش)، ومطابقتُهُ - والله أعلم - من جهةِ أنه نَبَّهَ على بطلان قول من أثبت الجهةَ أخذاً من قوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٤]، ففهم أن العلوَّ الفوقيَّ مضافٌ إلى الله تعالى، فَبَيَّنَ المصنِّفُ - البخاريُّ - أن الجهةَ التي يصدق عليها أنها سماءٌ، والجهةَ التي يصدق عليها أنها عرشٌ كلٌّ منهما مخلوقٌ مربوبٌ مُحدَثٌ، وقد كان الله قبل ذلك وغيرِهِ، فحدثت هذه الأمكنةُ، وقِدَمُهُ يُحيلُ وصفَه بالتحيُّزِ فيها. والله أعلم))[3].

---

[1] "أنوار البروق في أنواء الفروق"، الجزء /٤/، الصفحة /٢٦٥/، (الفرق الحادي والأربعون والمئتان بين قاعدة المعصية التي هي كفر، وقاعدة ما ليس بكفر).

[2] "الأجوبة الفاخرة"، الصفحة /٩٣/.

[3] انظر"فتح الباري"،كتاب التوحيد،باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[المعارج:٤] الجزء /١٣/، الصفحة /٥١٢/.

٤٤. الإمامُ الأصوليُّ الفقيه محمد بنُ عبد الرحيم بنِ محمد صفيُّ الدين الأرمويُّ الهنديُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٧١٥» هـ رحمه الله تعالى.

ولد في الهند، وقَدِمَ اليمن، ثم دخلَ القاهرة وبلادَ الروم، إلى أن استقرَّ في دمشق، وكانت وفاتُهُ فيها.

ذكر مَن ترجمَهُ أن عُجمةَ الهنودِ بقيت في لسانه إلى أن مات[١]، يقول فيه تلميذُهُ الحافظُ الذهبيُّ ما نصه: ((كان فيه دينٌ وتعبدٌ،وله أورادٌ، وكان حَسَنَ الاعتقادِ على مذهب السَّلفِ))[٢]

وهو ممن أدرك فتنةَ ابنِ تيمية وتصدَّرَ لمناظرتِهِ، يقول الحافظُ تاجُ الدين السبكيُّ ما نصه: ((ولما وقعَ من ابنِ تيمية في المسألة الحَمَوِيَّةِ ما وقع، وعُقِدَ له المجلسُ بدار السعادة بين يدي الأمير تنكز، وجُمعت العلماءُ، أشاروا بأنَّ الشيخَ الهنديَّ يحضرُ، فحضر، وكان الهنديُّ طويلَ النفسِ في التقرير، إذا شَرَعَ في وجهٍ يقرِّرُهُ لا يدع شبهةً ولا اعتراضاً إلا قد أشار إليه في التقرير، بحيث لا يتم التقريرُ إلا وقد بَعُدَ على المعترضِ مقاومتُهُ، فلما شَرَعَ يُقَرِّرُ أخذ ابنُ تيمية يعجلُ عليه على عادته، ويخرجُ من شيءٍ إلى شيء، فقال له الهنديُّ: ما أراك يا ابنَ تيمية إلا كالعُصفُورِ حيث أردتُ أن أقبضَهُ من مكانٍ فرَّ إلى مكانٍ آخر[٣]، وكان الأمير تنكز يُعَظِّمُ الهنديَّ ويعتقدُهُ، وكان الهنديُّ شيخَ الحاضرين كلِّهِم، فكلُّهُم صَدَرَ عن رأيه،

---

[١] انظر "الدرر الكامنة" للحافظ ابن حجر العسقلاني، الجزء /٤/، الصفحة /١٣٣/.

[٢] انظر "الدرر الكامنة" للحافظ ابن حجر العسقلاني، الجزء /٤/، الصفحة /١٣٣/، وانظر "معجم الشيوخ" للحافظ الذهبي، الصفحة /٥١٧/، برقم (٧٦٧)، و"شذرات الذهب" لابن رجب الحنبلي، الجزء /٨/، الصفحة /٦٥/، ذكر سنة خمس عشرة وسبعمئة.

[٣] ولفظُ الحافظ ابنِ حجر كما في كتابه "الدرر الكامنة"، الجزء /٤/، الصفحة /١٣٢/ هكذا: ((ولما عُقِدَ بعضُ المجالس لابنِ تيمية عُيِّنَ الصفيُّ الهنديُّ لمناظرتِهِ، فقال لابنِ تيمية في أثناء البحث: أنت مثلُ العُصفُورِ تَنُطُّ من هنا إلى هنا، ومن هنا إلى هنا)).

وحُبِسَ ابنُ تيميةَ بسببِ تلك المسألة، وهي التي تضمَّنَتْ قولَهُ بالجهةِ، ونُودِيَ عليه في البلدِ، وعلى أصحابه، وعُزِلُوا من وظائفِهِم))[1].

ألَّف كتاباً سماه "الرسالة التسعينية في الأصول الدينية" قال في مقدمته ما نصه: ((أما بعد فهذه الرسالةُ مشتملةٌ على تسعين مسألةً من مسائل أصول الدين، ألفتها لما رأيتُ طلبةَ أهلِ الشام المحروس مقبلين على تحصيل هذا الفنِّ بعدما جرى من الفتنةِ المشهورةِ بين أهلِ السنة والجماعة وبين بعضِ الحنابلة[2]...))[3].

وأنا هنا أكتفي ببعض ما عنون له في رسالته المذكورةِ مما يدلُّ على مقصود البحث: ((المسألة الثانية عشر: في أنه تعالى ليس بجسمٍ ...))، ((المسألة الرابعة عشر: في أنه تعالى ليسِ في جهةٍ ولا حيِّزٍ خلافاً للمجسِّمَةِ والمُشَبِّهَةِ الحنابلةِ فإنهم اتفقوا على أنه في جهةِ فوق..))، ثم أخذ يُفَصِّلُ تحت كلِّ مسألة وجوهَ النقض عند أهلِ الحقِّ، وهي رسالةٌ متينةٌ جديرةٌ بالاعتناء والفهمِ.

٤٥. الإمامُ المحدِّثُ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمدُ بنُ إبراهيم المشهورُ بـ ((بدر الدين بن جماعة)) حاكمُ الإقليمين مصرَ والشام المتوفى سنة «٧٣٣» هـ رحمه الله تعالى.

صاحبُ كتاب "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل" والذي صنَّفَهُ للردِّ على الحَشَوِيَّةِ من الحنبلية وغيرِهِم.

قال في مقدمته: ((وأما مذهبُ التشبيه فإن جماعاتٍ من العوام (العامة) المجانبين للعلماء أحسنوا الظنَّ في بعضِ من ينسب ذلك إليهم، فاعتمدوا في

---

[1] "طبقات الشافعية الكبرى" الجزء /٩/، الصفحة /١٦٣/.

[2] يريد فتنة ابن تيمية.

[3] "الرسالة التسعينية في الأصول الدينية"، الصفحة /٥/، النسخة التي اعتنى بها جلال عامر وعبد الملك أحمد، عن موقع الإمام الرازيِّ www.al.razi.net .

تقليد دينهم عليهم ، إذ كان هذا المذهبُ أقربَ إلى ذهن العاميِّ وفهمه ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩]))[1].

وقد خصَّصَ كتابَه هذا في الردِّ عليهم وبيانِ وجهِ الحقِّ في ما أنزله الله على نبيه ﷺ، فنفى الحدَّ والحيِّزَ والجهةَ والمكانَ عن الله بحجج قاطعة، كلُّ ذلك بالآيات القرآنية والأحاديثِ النبوية مع بعضِ البراهين العقلية، وها أنا أنقلُ لك من براهينه العقلية نموذجاً على ذلك حيثُ قال: ((فإن قيل: نفيُ الجهةِ عن الموجود يُوجِبُ نفيَه لاستحالة موجودٍ في غيرِ جهةٍ ؟!.

قلنا: الموجودُ قسمان: موجودٌ لا يتصرَّفُ فيه الوهمُ والحسُّ والخيالُ، وموجودٌ يتصرَّفُ فيه ويقبلُه، فالأولُ ممنوعٌ لاستحالته، والربُّ لا يتصرَّفُ فيه ذلك، إذ ليس بجسمٍ ، ولا عَرَضٍ، ولا جوهر، فصحَّ وجودُه عقلاً من غيرِ جهةٍ ولا حيِّزٍ ، كما دلَّ الدليلُ العقليُّ فيه، فوجب تصديقُه عقلاً، وكما دلَّ الدليلُ العقليُّ على وجودِه مع نفي الجسميةِ والعَرَضِيَّةِ مع بعد الفهمِ الحسِّيِّ له، فكذلك دلَّ على نفي الجهةِ والحيِّزِ مع بعد فهمِ الحسِّ له، وقد اتفق أكثرُ العقلاء على وجودِ ما ليس فيه حيِّزٌ كالعقول والنفوسِ والهُيُولَى، وعلى وجودِ ما ليس يتصوَّرُه الذهنُ كحقيقةِ الحرارةِ والبرودة، فإنها موجودةٌ قطعاً، ولا يتصوَّرُ الذهنُ حقيقَتَهَا، ولم يقلْ أحدٌ إنهم ادَّعوا مستحيلاً أو مخالِفاً للضرورةِ))[2].

ويقول أيضاً: ((ومن انتحل قولَ السلف، وقال بتشبيه أو تكييف أو حملَ اللفظَ على ظاهرِهِ مما يتعالى الله عنه من صفات المُحدَثِينَ فهو كاذبٌ في انتحالِه، بَرِيء من قولِ السلف واعتدالِه))[3].

---

[1] "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل"، الصفحة /٨٩/.

[2] "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل"، الصفحة /١٠٤/.

[3] "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل"، الصفحة /٩٣/.

٤٦. الإمام أحمدُ بنُ يحيى بنِ إسماعيل شهابُ الدين بنُ جَهبل الكلابيُّ الحلبيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٧٣٣» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في رسالته النافعة "نفي الجهة" التي ألفها رداً على ابنِ تيمية ما نصه: ((وها نحن نذكرُ عقيدةَ أهل السنة فنقول: عقيدتُنا أن الله قديم أزلي، لا يُشبه شيئاً، ولا يشبهُهُ شيءٌ، ليس له جهةٍ، ولا مكان، ولا يجري عليه وقتٌ، ولا زمان، ولا يقال له: أين، ولا حيث، يُرَى لا عن مقابلةٍ، ولا على مقابلة، كان ولا مكان، كوَّن المكان، ودبَّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان، هذا مذهبُ أهل السنة، وعقيدةُ مشايخِ الطريقِ رضي الله عنهم))[1].

ويقول في وصف المجسمة من جهلةِ الحنابلة ما نصه: ((ثم الحَشَوِيَّةُ إذا بحثوا في مسائل أصول الدين مع المخالفين تكلَّمُوا بالمعقول، وتصرَّفُوا في المنقول، فإذا وصلوا إلى الحَشوِ تبلَّدُوا وتأسوا، فتراهم لا يفهمون بالعربية ولا بالعجمية، كلا والله لو فهموا لهاموا، ولكن اعترضوا بحرَ الهوى فشقُّوهُ وعامُوا، وأسمعوا كلَّ ذي عقلٍ ضعيف وذهنٍ سخيف، وخالفوا السلفَ في الكفِّ عن ذلك مع العوام))[2].

٤٧. الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ محمد بنِ محمد العَبدَرِيُّ الفاسيُّ الشهير بـ ((ابن الحاجِّ)) المالكيُّ المتوفى سنة «٧٣٧» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "المدخل": ((فهو الظاهرُ: بما دلَّ عبادَه عليه من مصنوعاتِه، الباطنُ: بذاته، فلا يقال: أينَ، ولا كيفَ، ولا متى؛ لأنه خالقُ الزمان والمكانِ إلى غيرِ ذلك من صفاتِه الجليلةِ))[3].

---

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، الجزء /٩/، الصفحة /٤١/.

[2] انظر "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، الجزء /٩/، الصفحة /٣٨، ٣٩/.

[3] "المدخل"، الجزء /٣/، الصفحة /١٨١/، نصائح المريد.

وسبق أن نقلنا إقرارَه لابن رشد الجد في نفيه المكان عن الله تعالى، وعقيدتُه في نفي الحدِّ والجهة والحيِّزِ عن الله أشهرُ من أن نذكرَها.

٤٨. الإمامُ المؤرِّخُ المحدث المفسِّرُ علاءُ الدين أبو الحسن عليٌّ بنُ محمد ابنِ إبراهيم البغداديُّ الشهيرُ بـ ((الخازِن)) المتوفى سنة «٧٤١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره المعروف بـ"تفسير الخازن"ما نصه: ((..﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ العرشُ في اللغة: السريرُ، وقيل: هو ما علا فأظلَّ، وسُمِّيَ مجلسُ السلطان عرشاً اعتباراً بعلوه، ويكنى عن العزِّ والسلطان والمملكةِ بالعرش على الاستعارة والمجاز، يقال: فُلَّ عرشُه، بمعنى ذهب عزُّه وملكُه وسلطانُه))[1].

ثم أخذ ينقلُ عن أئمةِ أهل الحقِّ ما ينزِّهُه تعالى عن الحيِّزِ والحدِّ والجهة، وضعَّفَ كلَّ الروايات التي تُفَسِّرُ الاستواءَ بالاستقرار، ونقل عن الإمام الأشعريِّ أن الاستواء صفةُ فعل[2]، وعن الإمام ابنِ فُورَك عن بعض أصحابه أنه قال: ((استوى: بمعنى علا من العلو، قال: ولا يريدُ بذلك علواً بالمسافة والتحيُّزِ والكونِ في المكان متمكِّناً فيه، ولكن يريدُ معنى نفي التحيُّزِ عنه))[3]، ونقلَ عن جماعة من السلف أنَّ ما وصف الله به نفسَه في كتابه فتفسيرُه تلاوتُه والسكوتُ عنه، تُقرأ كما جاءتْ بلا كيف[4].

---

[1] "لباب التأويل في معاني التنزيل" الجزء / ٢/، الصفحة / ٢٠٧/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤/.

[2] "لباب التأويل في معاني التنزيل" الجزء / ٢/، الصفحة / ٢٠٨/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤/.

[3] "لباب التأويل في معاني التنزيل" الجزء / ٢/، الصفحة / ٢٠٨/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤/.

[4] "لباب التأويل في معاني التنزيل" الجزء / ٢/، الصفحة / ٢٠٧/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤/.

٤٩. الإمامُ النّظّارُ شمسُ الدين محمود بنُ عبد الرحمن الأصفهانيُّ المتوفى سنة «٧٤٩» هـ رحمه الله تعالى.

وهذا الإمامُ كانت له هيبةٌ كبيرةٌ، وشأنٌ عظيم عند العامة والخاصّةِ، إذا دخلَ بلداً قام له فيها أهلُها وأصحابُ الرئاسات وعلماؤُها، حتى ابنُ تيمية نفسُه كان معظماً له، معترفاً بفضله.

يقول معاصرُه المؤرِّخُ الأديب صلاحُ الدين خليل أيبك الصفديُّ المتوفى سنة «٧٦٤» هـ رحمه الله تعالى: ((الشيخُ الإمام العالم العلامةُ المحقق الفريدُ الحجّة جامعُ أشتات الفضائل وارثُ علوم الأولين حجّةُ المتكلمين إمامُ الفقهاء.. وردَ إلى دمشقَ بعد حجِّهِ وزيارةِ القدس في صفر سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وظهرتْ فضائلُهُ للناس، وعظَّمَهُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية، وقال في حقِّهِ يوماً: اسكتوا حتى نسمعَ كلامَ هذا الفاضلِ الذي ما دخلَ البلادَ مثلُهُ))[1].

ويقول فيه الحافظ بن حجر: ((سمع كلامَهُ الشيخُ ابنُ تيمية فبالغَ في تعظيمِهِ))[2].

يقول هذا الإمام في كتابه "مطالع الأنظار على طوالع الأنوار" ما نصه: ((المبحثُ الثاني: في نفي الجسميّةِ والجهةِ عنه، فنقول: الله تعالى ليس بجسمٍ خلافاً للمجسِّمَةِ، ولا في جهةٍ خلافاً للكرّاميَّةِ والمُشَبِّهَةِ.

واعلم أن جميعَ المجسِّمَةِ اتفقوا على أنه تعالى في جهةٍ، والكرّاميَّةُ، أي: أصحابُ محمدِ بنِ كرّام اختلفوا، فقال بعضُهُم وهو محمدُ بنُ الهيصم: إنه تعالى في جهةٍ فوقَ العرش لا نهايةَ لها، والبعدُ بينه وبين العرش أيضاً لا نهايةَ له، وقال

---

[1] "أعيان العصر وأعوان النصر"، الجزء /٥/، الصفحة /٤٠٠-٤٠١/.

[2] "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"، الجزء /٥/، الصفحة /٩٥/.

بعضُ أصحابه: البعدُ متناهٍ، وكلُّهُم نفوا عنه خمساً من الجهات، وأثبتوا لـه التحتَ الذي هو مكانُ غيرِهِ، وباقي أصحاب محمدِ بنِ الهيصم قالوا بكونه على العرش كما قال سائرُ المجسمة، وبعضُهُم قالوا بكونه على صورةٍ، وقالوا بمجيئهِ وذهابِهِ واحتجَّ المصنِّفُ[1] على نفي الجهة، ولم يحتج على نفي الجسميَّةِ؛ لأنَّ نفيَ الجهة يستلزمُ نفيَ الجسميَّةِ؛ ولأنَّ الحجَّةَ على نفي الجهةِ مشتملةٌ على نفي الجسمية.

إذا عرفتَ هذا نقول: لو كان الله تعالى في جهةٍ وحيِّزٍ فإما أنْ ينقسمَ فيكون جسماً، وكلُّ جسم مركّبٌ ومُحدَثٌ لِمَا سبق، فيكون الواجبُ مركّباً مُحدَثاً هذا خلف، أو لا ينقسم فيكون جزءاً لا يتجزأ، وهو محالٌ بالاتفاق، وأيضاً لو كان الله في جهةٍ وحيِّزٍ لكان متناهيَ القَدرِ، واللازمُ باطلٌ فالملزومُ مثلُهُ، أما الملازمةُ فلِمَا سبق في تناهي الأبعاد، وأما بطلانُ اللازمِ، فلأن تَقَدّرَهُ بذلك القَدرِ ممكنٌ مُحتاجٌ إلى مخصِّصٍ ومرجِّحٍ، وهو محالٌ))[2].

٥٠. الإمامُ اللُّغَوِيُّ المفسِّرُ محمد بنُ يوسف الشهيرُ بأبي حيان الأندلسيُّ الغرناطيُّ المتوفى سنة «٧٥٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "البحر المحيط" في التفسير ما نصه: ((ونعوذ بالله أن نكون كالكرَّامِيَّة، ومن سلك مسلَكَهُم في إثبات التجسيم ، ونسبةِ الأعضاء إلى الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وفي قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ردٌّ على من يقول إنه في حيِّزٍ وجهةٍ، ولا حيِّزَ؛ لأنه لما خَيَّرَ في استقبالِ جميع الجهات دلَّ على أنه ليس في جهةٍ ولا حيِّزٍ، ولوكان في حيِّزٍ لكان استقبالُه والتوجُّهُ

[1] المصنِّفُ هو الإمام البيضاويُّ صاحبُ الأصلِ المُسَمَّى بـ "طوالع الأنوار".

[2] "مطالع الأنظار على طوالع الأنوار"، الصفحة /٣٢٦، ٣٢٧/، الطبعة القديمة المحفوظةُ ضمن الكتبِ النادرة في مكتبة الأسد الوطنية، برقم / و٤٧٢٣/.

إليه أحقَّ من جميع الأماكن، فحيث لم يخصِّصْ مكاناً علمنا أنه لا في جهةٍ ولا في حيِّزٍ، بل جميعُ الجهات في ملكه وتحتَ ملكه، فأيُّ جهةٍ توجهنا إليه فيها على وجهِ الخضوعِ كنا معظِّمينَ له ممتثِلينَ لأمرِهِ))[1].

ويقول في كتابه "النهر الماد من البحر المحيط" عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] من سورة البقرة مانصه: ((وقد قرأتُ في كتاب لأحمدَ بنِ تيمية هذا الذي عاصَرَنا، وهو بخطِّه، سماه "كتاب العرش": (إن الله يجلسُ على الكرسيِّ، وقد أخلى مكاناً يُقعِدُ معه فيه رسولَ الله ﷺ)، تحيَّلَ عليه محمدُ بنُ علي بنِ عبد الحق البَارنبَارِيُّ، وكان من تحيُّلِهِ أنه أظهرَ أنه داعيةٌ له، حتى أخذَ منه الكتابَ، وقرأنا ذلك فيه)).

نقل ذلك عنه الإمامُ الكبير تقيُّ الدين الحصنيُّ المتوفى «٨٢٩» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد ونَسَبَ ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد"[2] والإمامُ تقيُّ الدين هو صاحبُ كتاب "كفاية الأخيار في حلِّ غاية الاختصار" من كتب الشافعيَّةِ المشهورةِ.

يقول الإمام العلامةُ الكوثريُّ بعد أن ساق كلامَ الإمام أبي حيان ما نصه: ((كما تَرَى في النسخ المخطوطة من تفسيرِ أبي حيان، وليستْ هذه الجملةُ بموجودةٍ في تفسير البحر المطبوعِ، وقد أخبرني مُصَحِّحُ طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جداً، وأكبرَ أن يُنسَبَ مثلُهَا إلى مسلمٍ ، فحذفها عند الطبع[3]؛

---

[1] "البحر المحيط"، الجزء /١/، الصفحة /٥٧٨/، تفسير سورة البقرة، الآية /١١٥/.

[2] وذلك في الصفحة /٤٧/، من الكتاب المذكور أعلاه.

[3] وزيادةً في البيان والاستيقانِ فقد ألحقتُ صورةَ المخطوط الذي حُذِفَ منه النصُّ في آخر هذا الرسالةِ الصفحة /٤٥١/، وفيها تجدُ النصَّ بحروفه.

لئلا يستغلَّهَا أعداءُ الـدين، ورجـاني أن أسـجِّلَ ذلـك هنـا اسـتدراكاً لمـا كـان منـه، ونصيحةً للمسلمين.

وقد علمتِ العواتقُ في خدورهن حكايةَ هجر أبي حيان لابنِ تيمية لهذا السببِ، بعد أن كان تسرَّعَ في إطرائـه، وإطـراؤُهُ مـدوّنٌ في "الـردِّ الـوافر" لابـنِ ناصـر الـدين الدمشقيِّ[1]، وأما تَقَوُّلُ بعضِ المداهنين بأنـه إنمـا كـان هجـره لوقوعـه في سـيبويه، حيث قال: أكان سيبويهِ نبيَّ النحو ؟ وقد غلطَ في كيتَ وكيتَ ! فرجمٌ بالغيب أمـامَ تصريحِ أبي حيان صاحبِ القصة، نعم هذا تهورٌ وقلَّةُ أدبٍ من ابـنِ تيميـة، ومـا قيمـةُ نحوِه في جانبِ استبحارِ سيبويه وأبي حيان في النحو، وإن كان لكـلِّ إمـام غلطـاتٌ معدودةٌ في علمـه، لكـنْ وقوعُـهُ في سيبويهِ في جنـبِ الوقـوعِ في الله سـبحانه لـيس بشيءٍ مذكورٍ، فحملُ هجرِهِ الدائمِ على خلاف ما ذكره الهاجرُ ليس شأنَ من يخافُ الله، ويتوخَّى مراضيه، بل ذلك شأنُ المخدوعين المفتونين))[2].

ومما يؤكِّدُ ما ذكره الإمامُ العلامةُ الكوثريُّ من سبـب هجر أبي حيان لابنِ تيمية ما ينقلُهُ معاصرُهُمَا، وهو الإمـامُ تقـيُّ الـدين الـسُّبكيُّ المتـوفى سـنة «٧٥٦» هــ رحمه الله تعالى في كتابه "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل" حيـث يقـول فيـه ما نصه: ((.. المصنَّفُ المذكورُ هو كتاب "العرش" لابنِ تيمية، وهو من أقبحِ كتبِـهِ، ولَمَّا وقفَ عليه الشيخُ أبو حيان مازالَ يلعنُهُ حتى ماتَ بعد أن كانَ يُعَظِّمُهُ))[3].

---

[1] انظر "الرد الوافر" الصفحة /٦٢/.

[2] "تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم"، الصفحة /٩٦، ٩٧/.

[3] "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"، الصفحة /٩٤، ٩٦/. نعم تكذيبُهُ لـسيبويه سـببٌ ولكنَّـهُ لـيس الوحيدَ، وإلى ذلك أشارَ الإمامُ المؤرِّخُ الأديبُ صـلاحُ الـدين خليـل أيبـك الـصفديُّ تلميـذُ ابـن تيميـةَ المتوفى سنة «٧٦٤» هـ رحمه الله حيث قال كما في كتاب "أعوان العصر"، الجزء /١/، الصفحة /٢٤٧/ ما نصه: ((وممَّنْ مدحهُ بمصرَ شيخُنَا العلامةُ أبـو حيـان، لكنـه انحـرَف عنـه فيمـا بعـد، ومـات وهـو علـى انحرافِهِ، ولذلك أسبابٌ منها أنـه قال له يوماً: كذا قال سيبويهِ، فقال: يكذبُ سيبويهِ، فانحرفَ عنه)). =

وليس لإمام مُقَدَّمٍ كبيرٍ كأبي حيان الأندلسي أن يلعن لمجرد تكذيب عالمٍ نحويٍّ مثل سيبويهِ !! وإنما هو فسادُ معتقدٍ، فافهم .

٥١. الإمامُ الحافظُ اللُّغَوِيُّ الأصوليُّ الفقيه المفسِّرُ الحجة النَّظَّارُ أبو الحسن تقيُّ الدين علي بنُ عبدالكافي السُّبكيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٧٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

وهو والدُ تاجِ الدين صاحبِ "طبقات الشافعية الكبرى".

له ردٌّ مختصرٌ جداً على قصيدةِ ابنِ القيم المعروفة بـ "النونيـة"، والتي هَذَّبَ فيها عقائدَ شيخِهِ ابنِ تيمية، واسمُ كتابِ الإمام السُّبكيِّ الذي ردَّ فيه على ابنِ القيِّم هو "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل".

أما لماذا جعل ردَّهُ مُختَصَراً ؟

فإليك جوابَ ذلك وسببَهُ، حيث يقول: ((وها أنا أذكرُ مجامعَ ما تضمَّنْتهُ القصيدةُ، مُلَخَّصاً من غيرِ نظم ، وناظِمُهَا - ابنُ القيم - أقلُّ من أن أذكرَ كلامَه، لكني تأسيتُ في ذلك بإمام الحرمين في كتابه المسمى بـ"نقض كتاب السِّجزي"...وها أنا أقتدي بالإمامِ في كلامي مع هذا الجاهلِ مُتَبَرِّماً، لكن خشيةً على عقائد العوام تكلمتُ. والسِّجزيُّ الذي ردَّ عليه الإمامُ أعرِفُ ترجمتَهُ، مُحَدِّثٌ لا يصلُ ناظمُ هذه القصيدةِ إلى عُشره في الحديث، ولكنَّ الإنسانَ يُضطرُّ إلى الكلام مع الجهّالِ والمُبتدِعينَ صيانةً لعقائد المسلمين، وليت كلامي كان مع عالمٍ أو مع زاهدٍ أو متحفِّظٍ في دينه صَيِّنٍ في عرضِهِ قاصدٍ للحقِّ، ولكنها بلوى، نسأل الله حسنَ عاقبتها، وبعد أن كنتُ قصدتُ الاقتصارَ على اختصارِ مجامعها عَنَّ لي هنا أن أستوعبَ كلماتِهَا لأطفئ جمراتِهَا))[1] .

= وانظر إلى دِقَّةِ عبارةِ الإمامِ الصفديِّ حيث قال: (منها)، ومعلومٌ أن (من) هنا تفيدُ التبعيضَ، كما إن (أسباب) جمعُ سببٍ، إذاً أسبابُ الهجرِ كثيرةٌ منها تكذيبُهُ لسيبويه ومنها غيرُ ذلك، والإمامُ الصفديُّ من أكابرِ أهلِ عصرِهِ لغةً وبياناً وآداباً، بل يُعَدُّ من أفرادِهِم فهو يعني ما يقول، وفي كتابِهِ المذكورِ تجدُ ثناءَهُ المشهورَ على شيخِهِ ابنِ تيمية.

[1] "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"، الصفحة /٢٠، ٢١، ٢٢/.

وقد بنى ردَّهُ هذا على تنـزيه الله عن كلِّ ما يقتضي الجسميَّةَ من الحدِّ والحيِّزِ والجهة، وعقد فيه فصولاً كثيرةً تعقَّبَ فيها مزاعِمَ ابنِ القيِّم وشيخه ابنِ تيمية، منها: (فصلٌ: كلمةُ ابنِ تيمية في العلوِّ والفوقيةِ والردُّ عليه)[1]، كما برَّأ أئمةَ المذاهبِ الأربعة من سوء معتقدِهِمَا، فَبَيَّنَ أن أهلَ السنة والجماعة سلفاً وخلفاً ينزِّهُونَ الله عن القول بالفوقية المكانية الحسِّيَّة، وبالجملة فهو ردٌّ جديرٌ بالقراءة خصوصاً النسخة التي علَّقَ عليها الإمامُ المحدِّثُ الكوثريُّ رحمه الله تعالى، وقد سَمَّى ما علَّقَهُ عليها "تبديد الظلام المُخَيِّم على نونية ابن القيم".

ويقول الإمام السُّبكيُّ في كتابه "الدرَّة المضية" ما نصه: ((أما بعد: فإنه لَمَّا أحدَثَ ابنُ تيمية ما أحدَثَ في أصول العقائد، ونقضَ من دعائم الإسلام الأركانَ والمعاقد، بعد أن كان مُستَتِراً بتبعية الكتاب والسنة، مظهراً أنه داعٍ إلى الحقِّ هادٍ إلى الجنة، فخرج عن الاتباعِ إلى الابتداعِ، وشذَّ عن جماعةِ المُسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسميَّةَ والتركيبَ في الذات المقدَّسِ، وأنَّ الافتقارَ إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادثِ بذات الله تعالى، وأن القرآنَ مُحدَثٌ تكلَّمَ الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكتُ، ويُحدِثُ في ذاته الإراداتِ بحسب المخلوقات، وتعدى في ذلك إلى استلزام قِدَمِ العالَمِ، والتزامِهِ بالقولِ بأنه لا أوَّلَ للمخلوقات، فقال بحوادثَ لا أوَّلَ لها، فأثبتَ الصفةَ القديمةَ حادثةً، والمخلوقَ الحادثَ قديماً[2]، ولم يجمع أحدٌ هذين القولين في مِلَّةٍ من الملل ولا نِحلَةٍ من النِّحَلِ، فلم يدخلْ في فرقةٍ من الفرق الثلاث والسبعين التي

---

[1] "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"، الصفحة /١٠٠/.

[2] وابن تيمية قائلٌ بالقِدَمِ النَّوعِيِّ للعرش، نصَّ على ذلك بعضُ أهل العلم، يقول العلامةُ الإمام محمد بنُ أسعد الصِّدِّيقيُّ المعروف بجلالِ الدين الدوانيِّ المتوفى سنة «٩٢٨» هـ رحمه الله في كتابه "شرح العقائد العضدية" الصفحة /١١،١٢/ مانصه: ((وأنت خبيرٌ مما سبق بأنه يمكن أن يكونَ صُدورُ العالم مع حَدَثِه، وعلى هذا فلا يلزم قِدَمُ الشخصِ في شيء من أجزاء العالَمِ، بل القِدَمُ الجِنسِيُّ، بأن يكون فردٌ من أفراد العالَمِ لا يزال على سبيل التعاقُبِ موجوداً، وقد قال بذلك بعضُ المحدثين من المتأخرين، =

افترقتْ عليها الأمَّةُ، ولا وقفتْ به مع أمة من الأمم همة، وكلُّ ذلك وإن كان كُفراً شنيعاً مما تقِلُّ جملتُهُ بالنسبة لما أحدَثَ في الفروع، فإن مُتَلَقِّي الأصول عنه وفاهمَ ذلك منه هم الأقلون، والداعي إليه من أصحابه هم الأرذلون، وإذا حُوقِقُوا في ذلك أنكروه وفرُّوا منه كما يَفِرُّونَ من المكروه، ونبهاءُ أصحابه ومتدينوهم لا يظهر لهم إلا مجرد التبعية للكتاب والسنة، والوقوفُ عند ما دلَّتْ عليه من غير زيادةٍ ولا تشبيه ولا تمثيل))[1].

٥٢. الإمامُ الحافظُ صلاحُ الدين العلائيُّ أبو سعيد خليل الكَيكَلديُّ المتوفى سنة «٧٦١» هـ رحمه الله تعالى.

كان حافظاً، ثبتاً، ثقةً، عارفاً بأسماء الرجال والعلم والمتون، فقيهاً، متكلماً، أديباً، شاعراً، ناظماً، ناثراً، متفنناً، صحيحَ العقيدة، سُنِّيّاً، أشعرياً، لم يخلف في الحديث مثله، ولم يكن في عصره من يدانيه فيه[2].

وقد نقلتُ عن الحافظِ العلائيِّ فيما مضى تبديعَه للقائلِ بالحدِّ، ووصفَه له بأنه قليلُ دين[3]، كما رأيتَ كيف أطالَ النفس في تعظيم "العقيدة المرشدة" التي ألفها فخرُ الدين ابنُ عساكر، حيث قال عنها: ((جرى قائلُهَا على المنهاج القويم، والعقدِ السليم، وأصابَ فيما نزَّهَ به العليَّ العظيم))، وسبق نقلُ نصِّ "العقيدة المرشدة" وما فيها من تنزيه الله عن الجهةِ والحيِّزِ والمكان، كما رفعَ عن الله تعالى الأينَ

= وقد رأيتُ في بعض تصانيف ابنِ تيمية القولَ به في العرش))، ثم أبطلَ الجلالُ الدَّوَّانيُّ كلاً من القِدَمِ الشَّخصِيِّ والنَّوعِيِّ للعالَمِ في شرحه المذكورِ.

[1] "الدرة المضية في الرد على ابن تيمية" للإمام الحافظِ تقيِّ الدين السُّبكيِّ، الصفحة /٩٩/ من الكتاب المطبوع ضمن رسائل "التوفيق الرباني في الردِّ على ابنِ تيمية الحراني".

[2] انظر "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /١٠/، الصفحة /٣٦/، و"أعيان العصر وأعوان النصر"، الجزء /٢/، الصفحة /٣٢٨/.

[3] انظر الصفحة /١٧٥/، عند ذكرِ نص ابن حِبّان من هذه الرسالة.

والكيف، فارجع إليها إن شئتَ في هذه الرسالة[1].

والحافظُ العلائيٌّ ممن أثنى على ابنِ تيمية في أوّلِ الأمر، وثناؤه عليه أولَ الأمر مُسطرٌ في كتاب الحافظ ابن حجر "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"[2]، وفيه من المبالغةِ ما لا يخفى على مطالع.

يقولُ الإمام المحدِّثُ والمؤرِّخُ الفقيه النَّحْوِيُّ محمدُ بنُ علي بن محمد الشهيرُ بـ (ابن طولون) الصالحيُّ أبو عبد الله شمسُ الدين المتوفى سنة «٩٥٣» هـ في كتابه "ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر" في ترجمة عبدِ النافع بنِ محمد ابنِ علي بن عرّاق الدمشقيِّ الأصلِ المدنيِّ[3] ما نصه: ((وقد كان والدُه أشغلَه حنبلياً، فتحوَّلَ بعدها شافعياً لما رأى ما قاله الحافظُ صلاحُ الدين العلائيُّ:

ذكرُ المسائل التي خالف فيها ابنُ تيمية الناسَ في الأصول والفروع

فمنها ما خالفَ فيها الإجماعَ، ومنها ما خالف فيها الراجحَ، فأما ما خالف فيها الراجحَ... ومن المسائل المنفردِ بها في الأصول مسألةُ الحُسنِ والقُبحِ التي يقول بها المعتزلةُ، فقال بها، ونصرها، وصنَّفَ فيها، وجعلَها دينَ الله، بل ألزم كلَّ ما يبنى عليها كالموازنة في الأعمال، وأما مقالاتُهُ في أصول الدين فمنها:

أن الله سبحانه محلٌّ الحوادثِ، تعالى الله عما يقول علواً كبيراً، وأنه مركَّبٌ

---

[1] انظر الصفحة /٢٦١/ من هذه الرسالة.

[2] "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، الجزء /٤/، الصفحة /١٦٩، ١٧٠/.

[3] قال عنه الإمامُ المحدِّثُ ابن طولون في "ذخائر القصر"، الورقة (٣٧/ب) ما نصه: ((قَدِمَ علينا دمشقَ سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، واشتغل عليَّ مُدَّةً، وسمِعَ عليَّ السيرة الهاشميةَ..))، توفي ابن عرّاق سنة اثنين وستين وتسعمئة للهجرة.

مفتقِرٌ إلى ذاتِه افتقارَ الكلِّ إلى الجزء، وأن القرآنَ مُحدَثٌ[1] في ذاتِه تعالى، وأنَّ العالَمَ قديمٌ بالنَّوعِ، ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً، فجعلَه موجِباً بالذات، لا فاعلاً بالاختيار، سبحانه ما أحلمَهُ.

---

[1] معلومٌ أن القرآنَ كلامُ الله، وكلامُه صفتُهُ، ليس بمُحدَث، ولا مخلوقٍ، يقول الإمامُ أبو حنيفة النعمان في كتابه "الفقه الأكبر" ما نصه: ((وصفاتُهُ في الأزل غيرُ مُحدَثَةٍ ولا مخلوقة، فمن قال: إنها مخلوقةٌ، أو مُحدَثَةٌ، أو وقفَ فيها، أو شكَّ فيهما فهو كافِرٌ بالله، والقرآنُ كلامُ الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي عليه الصلاة والسلام مُنزَلٌ، ولفظُنَا بالقرآن مخلوقٌ، وكتابتُنا له مخلوقةٌ، وقراءتُنا له مخلوقةٌ، والقرآنُ غيرُ مخلوق.. والقرآنُ كلام الله تعالى، فهو قديمٌ.. والله تعالى يتكلم بلا آلةٍ، ولا حروفَ، والحروفُ مخلوقةٌ، وكلامُ الله تعالى غيرُ مخلوق)) انظر نصه الصفحة /٣٩، فما بعدها / من "شرح الفقه الأكبر".

وابنُ تيمية يزعُمُ أن القرآن مُحدَثٌ ليس بمخلوق، ومعنى كونِهِ مُحدَثاً عنده، أي: يُحدِثُهُ اللهُ في ذاتِه شيئاً فشيئاً بالحروفِ والأصوات، وله في نُصرَةِ ذلك كلامٌ طويلٌ لا يسعُ ذكرُهُ، وهذا فرقُ ما بين المُحدَثِ والمخلوقِ عنده، فالمخلوقُ: ما يُوجِدُهُ اللهُ بقدرتِه وإرادتِه خارجَ ذاتِه من العرش والفرشِ والسماواتِ والأرضين وغيرِ ذلك، وأما المُحدَثُ: فهو ما يُحدِثُهُ اللهُ بقدرتِه وإرادتِه ويُوجِدُهُ في ذاتِه بعد أن لم يكن، ولا أعلمُ له مُستَنَداً فيما يذهبُ إليه في هذا التفريق العجيب الغريب الشاذ عن قواعد اللغة ولسان العرب.

يقولُ مُقَرِّرُ عقائدِ السلف الإمامُ الحسين بنُ مسعود البَغَوِيُّ المتوفى سنة «٥١٦» هـ في كتابه "شرح السنة"، الجزء /١/، الصفحة /١٨١/، باب (الرد على من قال بخلق القرآن) ما نصه: ((فالقرآنُ كلامُ الله، ووحيُهُ، وتنزيلُهُ، وصفتُهُ، ليس بخالقٍ، ولا مخلوقٍ، ولا مُحدَثٍ، ولا حادِثٍ، مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في القلوب، متلوٌّ بالألسن، مسموعٌ بالآذان)).

يقولُ الحافظُ البيهقيُّ في كتابه "الاعتقاد والهداية"، الصفحة /١٩٢/ ما نصه: ((القرآنُ كلامُ الله عزَّ وجلَّ، وكلامُ الله صفةٌ من صفاتِ ذاتِه، ولا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ من صفاتِ ذاتِه مخلوقاً، ولا مُحدَثاً، ولا حادثاً)). وقد نقل الإجماعَ في ذلك الإمامُ الحافظُ الناقد أبو الحسن عليُّ بن القطان الفاسيُّ المتوفى سنة «٦٢٨»هـ فقال كما في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٢٥/، الإجماع رقم (٤٢) ما نصه: ((وأجمعو على أن كلامَ الله ليس بحروفٍ ولا أصوات، وأنه يُقرأ بالحرف، ويُسمع بالعبارات، على أنه شيءٌ قُرئ بهذه العبارة المخصوصةِ...وأجمع أهلُ الحقِّ والسنة والجماعة =

ومنها قولُهُ بالجسميَّةِ، والجهةِ، والانتقالِ، وهو مَردودٌ، وصرَّحَ في بعض تصانيفهِ بأن الله تعالى بقدرِ العرش لا أكبرَ منه ولا أصغرَ، تعالى الله عزَّ وجلَّ عن ذلك، وصنَّفَ جزءاً في أنَ عِلم الله لا يتعلَّقُ بما لا يتناهى كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يُحيطُ بالمتناهي، وهي التي زَلِقَ فيها الإمامُ، ومنها أن الأنبياءَ غيرُ معصومين، وأن نبينا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاهٌ، ولا يُتَوَسَّلُ به أحدٌ إلا ويكون مخطئاً، وصنَّفَ في ذلك عِدَّةَ أوراق، وأن إنشاءَ السفرِ لزيارة نبينا ﷺ معصيةٌ لا تُقصَرُ فيها الصلاةُ، وبالغَ في ذلك، ولم يقلْ به أحدٌ من المسلمين قبلَهُ، وأن عذابَ أهل النار ينقطعُ ولا يتأبَّدُ، وحكاه بعضُ الفقهاء عن تصانيفه، ومن أفرادِهِ أيضاً أن التوراةَ والإنجيلَ لم تُبَدَّلَ ألفاظُهُما، بل هي باقيةٌ على ما أُنزِلتْ، وإنما وقعَ التحريفُ في تأويلهما، وله فيه مصنَّفٌ.

آخر ما رأيتُهُ، وأستغفرُ الله من كتابَتِهِ فضلاً عن اعتقادِهِ انتهى))[1].

وانظر إلى عبارة هذا الإمامِ كيف يعلِّقُ على قولِ ابنِ تيمية: ((وأنَّ إنشاءَ السفرِ في زيارة نبينا ﷺ معصيةٌ لا تقصرُ فيها الصلاة))، فيقولُ: ((وبالغَ في ذلك، ولم يقلْ به أحدٌ من المسلمين قبلَهُ)).

= أنَّ أمرَه الذي هو قوله وكلامه غيرُ مُحدَثٍ ولا مخلوقٍ))، وفي الصفحة /٣٢/، الإجماع رقم (٥٥) يقول: ((وأجمعوا أن شيئاً من هذه الصفات - وعدَّ السبعَ المعاني ومنها الكلامُ - لا يصحُّ أن يكونَ مُحدَثاً)). وأشيرُ إلى ما نَدَّ فيه أستاذُنا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطيُّ عن الصواب، حيث نسبَ خطأً للإمام أحمدَ بنِ حنبل القولَ بقدم الحرف والصوتِ في كلام الله تعالى، وأحال هذه النسبةَ الخاطئةَ إلى كتابٍ موضوعٍ مكذوبٍ عليه، أعني " الردَّ على الزنادقة"، وذلك في كتابه "كبرى اليقينيات الكونية" الصفحة /١٢٦/، فليحذر من هذا، وليُعلم أن هذا القولَ إنما هو لبعض الجهلةِ الدَّعِيِّينَ ممن ألصقَ نفسَهُ بالإمامِ أبي عبد الله، وهو منهم براءٌ، وانظر الصفحة /٣٧٧/ من هذا الكتاب تجد البرهان على كون "الرد على الجهمية" موضوعاً على أبي عبد الله.

[1] "ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر"، الورقة (٣٧/ب)، والورقة (٣٨/ أ)، وهو من مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية برقم /٣٥١١٣/، (م ف/ م ٦٩٥٥).

فمسألةُ زيارةِ النبي ﷺ وشدِّ الرّحالِ إليـه محلُّ اتفـاقٍ بين جميعِ العلمـاء دون منـازعٍ، كلُّهُم نـصُّوا علـى أنهـا مـن أعظـمِ القُرُبَـاتِ، وأفـضل المنـدوبات، وأنجحِ المساعي، لم يخالفْ في ذلك أحدٌ من العلماء، وكان أحمدُ بنُ تيميـة المـذكورُ أولَ من تجاسرَ علـى الإجمـاعِ فخرقَـهُ، وادَّعـى أن الزيـارةَ بهـذه النيـة معـصيةٌ لا تُقـصرُ فيها الصلاةُ.

يقول تلميذُهُ المؤرِّخُ الأديب صلاحُ الدين خليل أيبك الـصفديُّ المتوفى سنة «٧٦٤» هـ رحمه الله تعالى بعد أن أثنى على شـيخِهِ ابـنِ تيميـة ثنـاءاً كـبيراً في كتابـه "أعيان العصر وأعوان النصر" ما نـصه: ((انفـردَ بمـسائل غريبـةٍ، ورَجَّحَ فيهـا أقـوالاً ضعيفة، عند الجمهور معيبة، كاد منها يقعَ في هُوّة.. ومـا دمَّـرَ عليـه شـيءٌ كمـسألة الزيارة، ولا شنَّ عليه مثلُها إغارة، دخلَ منها إلى القلعة معتقلا، وجفاه صاحبُهُ وقـلا، وما خرجَ منها إلا على الآلة الحدبا، ولا درجَ منها إلا علـى البقعـة الجَـدبا، والتحـقَ باللطيف الخبير، وولى والثناءُ عليه كنَشرِ العَبِير))(1).

ويقول الإمامُ الحافظُ تقـيُّ الـدين الـسُّبكيُّ مخـبراً عـن حـال ابـنِ تيميـة الـذي عاصره وخبر واقعَه عن كثبٍ وردَّ عليه بعضَ بدعِهِ وضلالاتِهِ ما نـصه: ((ثـم جـاء في أواخرِ المئة السابعة رجلٌ له فضلُ ذكاءٍ واطلاع، ولم يجـد شـيخاً يهديـه، وهـو علـى مـذهبِهِم - الحَـشَوِيَّةِ - وهـو جـسورٌ متجـرِّدٌ لتقريـر مذهبِـه، ويجـدُ أمـوراً بعيـدةً فبجـسارتِهِ يلتزمُهَـا، فقـال بقيـامِ الحـوادثِ بـذاتِ الـربِّ سـبحانه وتعـالى وأنَّ الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأنَّ التسلسلَ ليس بمحالٍ فيما مـضى كمـا هـو فيمـا سـيأتي، وشـقَّ العـصا، وشـوشَ عقائـدَ المـسلمين، وأغـرى بيـنهم ، ولم يقتـصرْ ضـررُهُ علـى العقائد في علمِ الكلام ،حتى تعدى وقـال:(إن الـسفرَ لزيـارة الـنبيِّ ﷺ معـصيةٌ ..،

(1) "أعيان العصر وأعوان النصر"، الجزء /١/، الصفحة /٢٣٥/.

واتفق العلماءُ على حبسِهِ الحبسَ الطويلَ، فحبَسَهُ السلطانُ[1]، ومُنِعَ من الكتابة في الحبسِ، وأن يدخلَ عليه أحدٌ بدواة، ومات في الحبسِ..))[2].

ويقول أيضاً في كتابه " الفتاوى " ما نصه: ((وهذا الرجلُ كنتُ رَدَدتُ عليه في حياتِهِ في إنكارِهِ السفرَ لزيارة المصطفى ﷺ، وفي إنكارِهِ وقوعَ الطلاق إذا حلف به، ثم ظهرَ لي من حاله ما يقتضي أنه ليسَ ممن يُعتَمَدُ عليه في نقلٍ ينفردُ به لمسارعتِهِ إلى النقلِ لفهمه - كما في هذه المسألة[3] - ولا في بحثٍ يُنشِئُهُ لخلطِهِ المقصودَ بغيره، وخروجِهِ عن الحدِّ جداً، وهو كان مكثراً من الحفظِ، ولم يتهذبْ بشيخ، ولم يرتضْ في العلوم، بل يأخذُها بذهنه، مع جسارةٍ، واتساعِ خيالٍ، وشغبٍ، ثم بلغني من حاله ما يقتضي الإعراضَ عن النظر في كلامه جملةً، وكان الناسُ في زمانه ابتُلُوا بالكلام معه للردِّ عليه، وحُبِسَ الحبسَ الطويلَ بإجماعِ العلماءِ وولاة الأمورِ على ذلك، ثم مات، ولم يكن لنا غرضٌ في ذكرِهِ بعد موته؛ لأن تلك أمةٌ قد خلت، ولكن له أتباعٌ ينعقون ولا يعون، ونحن نتبرَّمُ بالكلام معهم ومع أمثالِهم، ولكن للناسِ ضروراتٌ..))[4].

---

[1] هو الملكُ الناصرُ ابنُ المنصور محمد بن قلاوون بنِ عبد الله الصالحيُّ المولود سنة «٦٨٤» هـ، والمتوفى سنة «٧٤١» هـ، كان أصدر مرسوماً لأهلِ دمشق وغيرِها، يحذِّرُهم فيه من فسادِ معتقَدِ ابنِ تيمية، وذلك لَمَّا رأى توالي فتنِهِ واتفاقَ علماء المذاهبِ عليه، وقد ذكرتُ نصَّهُ وأرفقتُ صورتَهُ من المخطوط في آخر الرسالة لمن أرادَ الاطلاعَ، انظر نصَّه الصفحة /٤٤٤/.

[2] "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل"، الصفحة /١٧- ١٨/.

[3] والمسألةُ تتعلق بالوقفِ، كما في "فتاوى السبكي"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٠٩/: ((وحضرت فتوى لابنِ تيمية الحنبليِّ فيمن وقف على أولاده، ثم أولادِ أولاده، على أنَّ من مات منهم عن غيرِ ولد انتقل نصيبُه لمن في درجته، فمات واحدٌ عن ولد، فأفتى أن نصيبَه لولده، وذكر أن في مذهبِه في ذلك وجهين، وأن في مذهبِ الشافعيِّ وجهاً مُخَرَّجاً، وقد غلطَ على مذهبِهِ ومذهبِ الشافعيِّ، وأظنُّ الحاملَ على غَلَطِه..)).

[4] "فتاوى السبكي"، الجزء /٢/، الصفحة /٢١٠/.

يقول الإمامُ الحافظُ أحمدُ بنُ عبد الرحيم وليُّ الدين العراقيُّ المتوفى سنة «٨٢٦» هـ ما نصه: ((وما أبشعَ مسألتي ابنِ تيمية في الطلاق والزيارةِ، وقد ردَّ عليه فيهما الشيخُ الإمام تقيُّ الدين السُّبكيُّ رحمه الله، وأفردَ ذلك بالتصنيفِ، فأجاد وأحسنَ، والله أعلم))[1].

وبمثل قولِه قال الحافِظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في شرحه على صحيح البخاري وهذا نصه: ((قال الكرمانيُّ: وقع في هذه المسألةِ في عصرنا في البلاد الشامية مناظراتٌ كثيرةٌ ن وصُنِّفَ فيها رسائلُ من الطرفين، قلتُ[2]: يشير إلى ما ردَّ به الشيخُ تقيُّ الدين السُّبكيُّ وغيرُهُ[3] على الشيخِ تقيِّ الدين بنِ تيمية، وما انتصرَ به الحافظُ شمسُ الدين بنُ عبد الهادي وغيرُهُ لابنِ تيمية، وهي مشهورةٌ في بلادنا، والحاصلُ أنهم ألزموا ابنَ تيمية بتحريم شدِّ الرَّحلِ إلى زيارة قبرِ سيدِنا محمدٍ ﷺ وأنكرنا صورةَ ذلك.. وهي من أبشعِ المسائلِ المنقولةِ عن ابنِ تيمية..))[4].

ثم نقل أقوالَ المحققين بعد ذلك فقال: ((.. لا أصلَ الزيارة، فإنها من أفضلِ الأعمال، وأجلِّ القُرُباتِ الموصلةِ إلى ذي الجلال، وإن مشروعيَّتَهَا محلُّ إجماعٍ

---

[1] "الأجوبة المرضية"، الورقة (١٣/ أ) من المخطوط.

[2] القائلُ هو الحافظ بنُ حجر.

[3] ممن ردَّ على ابنِ تيمية في هذه المسألة من معاصريه الإمامُ قاضي القضاة محمدُ بنُ علي بن عبد الواحد الأنصاريُّ المعروفُ بابن الزَّملكَانيِّ، كبيرُ الشافعية وشيخُهُم في عصرِهِ، وأحدُ أذكياء زمانِهِ المتوفى سنة «٧٢٧» هـ وله في مسألتي الزيارة والطلاق كتابان أفردَهُمَا للردِّ على ابنِ تيمية، وكان قبل ذلك قد اغترَّ به وأثنى عليه، فلما وقفَ على حقيقةِ أمرِهِ رجعَ عن كلِّ ذلك، وانحرفَ عليه، انظر "الدرر الكامنة" للحافظ ابن حجر، الجزء /١/، الصفحة /١٦٠/، والجزء /٤/، الصفحة /١٩٣/.

[4] "فتح الباري"، الجزء /٣/، الصفحة /٨٦/، كتاب (فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة)، عند حديث: (لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد)، برقم /١١٨٩/.

بلا نزاع.. فيبطلُ بذلك قولُ مَن مَنَعَ شدَّ الرِّحالِ إلى زيارة قبرِهِ الشريف وغيرِهِ من قُبورِ الصالحين، والله أعلم))[1].

ويقول الحافظ ابنُ حجر أيضاً: ((ثم قاموا عليه - ابنِ تيمية - مرةً أخرى في شعبان سنة «٧٢٦» هـ بسببِ مسألة الزيارة، واعتُقِلَ بالقلعة، فلم يزل بها إلى أن مات في ليلة الاثنين والعشرين من ذي القعدة سنة «٧٢٨» هـ))[2]، وذلك بعد أن ذكرَ تواريخَ اعتقالاتِه في السُّجُونِ وحبسَهُ فيها بسبب عقائدِه الفاسدَة، والتي منها الواسطيَّةُ والحَمَوِيَّةُ، وأنه استُتيبَ لاعتقادِهِ الفاسدِ، فتابَ، ورجعَ عن ذلك.

يقول الحافظ ابنُ حجر: ((...وأُحضِرَ إلى القلعة، ووقعَ البحثُ مع بعض الفقهاءِ فكُتِبَ عليه محضرٌ بأنه قال: أنا أشعريٌّ.

ثم وُجِدَ بخطِّه ما نصُّه:

[الذي أعتقدُ أنَّ القرآنَ معنىً قائمٌ بذات الله، وهو صفةٌ من صفات ذاته القديمة، وهو غيرُ مخلوقٍ، وليس بحرف ولا صوتٍ، وأن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ليس على ظاهرِه، ولا أعلمُ كنه المراد به، بل لا يعلمُه إلا اللهُ، والقول في النزولِ كالقول في الاستواء. وكتبه أحمدُ بنُ تيمية]

ثم أشهدوا عليه أنه تابَ مما ينافي ذلك مختاراً، وذلك في خامس عشر ربيع الأول سنة «٧٠٧» هـ وشَهِدَ بذلك جمعٌ جَمٌّ من العلماء وغيرِهم، وسكنَ الحالُ، وأُفرِجَ عنه، وسكنَ القاهرة)) انتهى كلامُ الحافظِ بن حجر[3].

ويقول تقيُّ الدين الحصنيُّ في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد" ما نصه: ((ومِن الأمور المنتقدةِ عليه قولُه: (زيارةُ قبر النبي ﷺ وقبورِ الأنبياء معصيةٌ

---

[1] "فتح الباري"، الجزء /٣/، الصفحة /٨٦/، كتاب (فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة)، عند حديث: (لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد)، برقم /١١٨٩/.

[2] "الدرر الكامنة"، الجزء /١/، الصفحة /١٥٩/.

[3] "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"، الجزء /١/، الصفحة /١٥٨/.

بالإجماع مقطوعٌ بها)، وهذا ثابتٌ عنه أنه قاله، وثبتَ ذلك على يدِ القاضي جلالِ الدين القزوينيِّ، فانظر هذه العبارةَ ما أعظم الفجورَ فيها .. وما أعتقدُ أن أحداً يتجاسرُ على مثل ذلك، مع أن الكتبَ المشهورةَ والمهجورةَ، وعملَ الناس في سائر الأعصار على الحثِّ على زيارته من جميع الأقطار، فزيارتُهُ من أفضل المساعي، وأنجح القرب إلى ربِّ العالمين، وهي سنَّةٌ من سنن المرسلين، ومجمعٌ عليها عند الموحدين، ولا يَطعنُ فيها إلا من في قلبه مرضُ المنافقين، ومَن هو من أفراخِ اليهود وأعداءِ الدين من المشركين الذين أسرفوا في ذمِّ سيِّدِ الأولين والآخرين، ولم تزل هذه الأمَّةُ المحمدية على شدِّ الرِّحالِ إليه على مَمَرِّ الأزمان من جميع الأقطارِ والبلدان، سار في ذلك الزَّرافاتُ، والوِحدان، والعلماءُ، والمشايخُ، والكُهولُ، والشُّبّان، حتى ظهر في آخر الزمان مُبتَدعٌ من زنادقةِ حَرَّانَ لَبَّسَ على أشباه الرجالِ ومن شابَهَهُم من سَيِّئي الأذهان، وزخرف لهم من القولِ غروراً، كما صنع إمامُهُ الشيطانُ، فصدَّهُم بتمويهه عن سبيل أهلِ الإيمان..))[1].

فلو لم يكن إنكارُهُ لهذه المسألةِ من البشاعة بمكان، ولو لم تكن هذه المسألةُ في شهرة الإجماعِ المنعقدِ عليها من الأحقيَّةِ بمنزلة لما أنكر عليه أكابرُ العلماء كلَّ هذا الإنكار.

ولمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى سنة «٨١٧» هـ رحمه الله تعالى في هذا الباب كلام ماتع في كتابه "المغانم المُطابة في معالم طابة" الذي طبع في مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة سنة ١٤٢٣هـ طبعةً فاخرة لولا بعض التعليقات الغثة من مرضى القلوب تجاه الحبيب المحبوب عليه وعلى آله أفضلُ الصلوات وأتمُّ التسليمات، وفي هذا الكتاب النافع ينقل المجدُ الإجماعَ على مسألة الزيارة ملوحاً وملمحاً بمخالفة ابن تيميةِ لذلك،حاكياً عن فضلاءالعلماء والصلحاء ما يبعث الشوق والحنين. هذا

---

[1] "دفع شبه من شبه وتمرد"، الصفحة /٩٤، ٩٥/.

ولله الحمدُ فإن الناسَ جلَّهم من أهلِ لا إله إلا الله لا يزالون يخرجون من بيوتاتِهم بِنِيَّةِ الزيارةِ النبويَّةِ المشرِّفَةِ يقصدون هذا النبيَّ الأميَّ المعظَّمَ شأنُه ﷺ من أقاصي الأرضين، لا يلوون على أحد، والذين يخالفون في عصرنا هذا هم شَرَاذِمُ قليلون هنا وهناك، لا يُلتَفَتُ إليهم ، ولا يُؤبَهُ بقولِهم ، مُغَرَّرٌ بهم من قبل الحَشَوِيَةِ التَّيمِيَّةِ أتباعِ محمدِ بنِ عبد الوهاب، ولا يمكنُ لعاقلٍ أن يسمعَ لهم ويذرَ كلَّ هذا التضافُرَ من أئمةِ المسلمين.

ولك طالبَ الحقِّ أن تأخذَ أيَّ كتابٍ فقهي قديمٍ أو حديثٍ لا يكونُ صاحبُهُ تَيمياً، فتقرأ فيه كتابَ الحجِّ وأبوابَ الزيارة لتجدَ ما أقولُهُ حقّاً وصِدقاً، وقد ألَّفَ العلماءُ في هذا الباب قديماً وحديثاً، وذكروا أنها مسألةٌ إجماعيَّةٌ لا خلافَ فيها بين المسلمينَ، وأنا أردتُ من هذه المسألة أن أُبَيِّنَ حالَ ابنِ تيمية عند كبارِ علماءِ الأمةِ وحُفَّاظِها، وإلا فهي ليستْ موضوعَ بحثِنَا.

٥٣. الإمامُ الحافظُ المؤرِّخُ الأصوليُّ الفقيه اللُّغَوِيُّ تاجُ الدين أبو النصر عبدُ الوهاب بنُ علي بنِ عبد الكافي السُّبكيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٧٧١» هـ رحمه الله تعالى.

له قصيدةٌ نونيةٌ طويلةٌ ينـزِّهُ فيها اللهَ تعالى عن الحدودِ والنهاياتِ والحيِّزِ والجهةِ من صفات الجسمية المستحيلِ وصفُ الله بها، سَطَّرَ بعضَهَا في كتابه "الطبقات"[1]، ومطلعُهَا:

الوردُ خدُّكَ صِيغ من إنسانِ ... أم في الخدودِ شقائقُ النعمانِ

وهذه القصيدةُ يبيِّنُ فيها الإمامُ تاج الدين السُّبكيُّ رحمه الله تعالى عقائدَ المسلمين من الصحابة والتابعين والأئمةِ الأربعة المتبوعين وغيرِهم من أئمة عصرهم من السلف الصالح، وفيها أن أبا الحسن الأشعريَّ جاء مؤيداً لعقائدهم

[1] انظر "طبقات الشافعية الكبرى"، الجزء /٣/، الصفحة /٣٧٩/ فما بعدها.

ومناضلاً عنها، وذكر أن على هذه العقيدةِ أئمةَ السَّلفِ من رجالِ الطريق رجالِ الرسالة القشيرية، ثم ذكرَ فيها تمامَ الوِفاقِ بين عقيدة الإمام الأشعريِّ وبين أصحابِ أبي حنيفة من الماتُرِيدِيَّةِ، وأنهم جميعاً في الأصولِ على السُّنَّةِ الصحيحة، وأنا أنقلُ منها بعضَ ما يتعلق بشاهدِ بحثنا حيث يقول:

الكلُّ معتقدون أن إلهنا ... متوحدٌ فردٌ قديمٌ دانِ
حيٌّ عليمٌ قادِرٌ متكلِّمٌ ... عالٍ ولا نعني علوَّ مكانِ

...

خلقَ الجهاتِ مع الزمانِ مع المكا ... نِ الكلُّ مخلوقٌ على الإمكانِ
ما إن تحلُّ به الحوادثُ لا ولا ... كلا وليس يحلُّ في الجسمانِ
كَذَبَ المجسِّمُ والحلوليُّ الكفو ... رُ فذانِ في البطلانِ مفترقانِ

...

هذا اعتقادُ مشايخِ الإسلام ... و الدينِ فلتسمع له الأذنانِ

...

يا صاحِ إن عقيدةَ النعمانِ والـ ... أشعريِّ حقيقةُ الإتقانِ
فكلاهما واللهِ صاحبُ سنَّةٍ ... بهدى نبيِّ الله مقتديانِ

٥٤. الإمامُ الأصوليُّ الكبيرُ أبو إسحاق إبراهيم بنُ موسى الشاطبيُّ الأندلسيُّ المتوفى سنة «٧٩٠» هـ رحمه الله تعالى. صاحبُ كتاب "الموافقات" و"الاعتصام" في الأصول.

يقول في كتابه "الموافقات في أصول الشريعة" ما نصه: «قولُهُ تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، وأشباه ذلك، إنما جرى على معتادِهم في اتخاذِ الآلهة في الأرض، وإن كانوا مُقِرِّينَ بإلهية

الواحدِ الحقِّ، فجاءتِ الآياتُ بتعيين الفوقِ وتخصيصِهِ، تنبيهاً على نفي ما ادَّعَوهُ في الأرض، فلا يكون فيه دليلٌ على إثباتِ الجهةِ البتة؛ ولذلك قال تعالى: ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٢٦][1] فتأمَّلهُ، واجرِ على هذا المجرى في سائرِ الآيات والأحاديث))[2].

أين أتباعُ ابنِ عبد الوهاب عن مثل هذا الكلام ؟ خصوصاً وأن لهم ما لهم بهذا الإمام من تعلُّقٍ وغرام !!

و في كتابه النافع "الإفادات والإنشادات" ينقل عن الإمام أبي سعيد التغلبيِّ مُقِرّاً له ما نصه: ((سألني الشيخُ الأستاذُ الكبير الشهيرُ أبو سعيد فرج بنُ قاسم ابن لب التغلبيُّ[3] - أدام الله أيامه - عن قول ابن مالك في تسهيل الفوائد في باب اسم الإشارة: (وقد يغني ذو البعدِ عن ذي القرب لعظمة المشيرِ أو المُشارِ إليه)، فقال: إن المؤلفَ مثّلَ عظمةَ المُشيرِ في الشرح بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧]، ولم يبيِّنْ ما وجهُ ذلك، فما وجهُهُ ؟ ففكَّرتُ، فلم أجد جواباً، فقال: وجهُهُ أنّ الإشارةَ بذي القرب هاهنا قد يتوهم فيها القربُ بالمكان، والله تعالى يتقدَّسُ عن ذلك، فلما أشار بذي البعد أعطى بمعناه أن المشيرَ مباينٌ للأمكنة، وبعيدٌ عن أن يوصفَ بالقربِ المكاني، فأتى البعد في الإشارة منبِّهاً على بعد نسبةِ المكان عن الذات العلية، وأنه يبعدُ أن يحلَّ في مكانٍ أو يُدانيه))[4].

---

[1] يقول المحقق الشيخ عبد الله دراز في تعليقه ما نصه: ((أي: فليست الفوقية لتخصيص الجهة؛ لأن السقف لا يكون إلا فوق، إنما ذكر ذلك للمعهود فيه)).

[2] "الموافقات في أصول الشريعة"، الجزء /٤/، الصفحة /٣١٥/، كتاب (الأدلة الشرعية)، الطرف الثاني (في الأدلة على التفصيل)، المسألة الثانية: (معرفة أسباب النزول).

[3] المتوفى سنة «٧٨٢» هـ رحمه الله تعالى.

[4] "الإفادات والإنشادات"، الصفحة /٩٣/، الإفادة رقم /١١/، الإشارة للبعيد باسم الإشارة الموضوع للقريب.

٥٥. الإمامُ المحدِّثُ الأصوليُّ الفقيه بدرُ الدين محمد بنُ عبد الله الزركشيُّ المتوفى سنة «٧٩٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "تشنيف المسامع بجمع الجوامع" ما نصه: ((..(ص: ليس بجسم) ش: لقوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِ﴾[البقرة: ٢٤٧] فدلَّ على أن الجسمَ قد يزيد على جسمٍ آخر؛ وذلك لأجل التأليفِ والاجتماع وكثرةِ الأجزاء، وذلك مستحيلٌ في حقِّ الباري، وكذلك لازمُهُ، ولا عبرة بخلاف المبتدعة من الكرّامِيَّة، ويلزم المجسمةَ القولُ بقِدَمِ العالَم؛ لأن الجهةَ والتحيُّزَ والمكانَ من جملة العالم، قال الأئمة: لا تستطيع المجسِّمَةُ أبداً إثباتَ حُدوثِ العالم؛ لأن الأجسام متماثلةٌ، فلا يتصور أن يكون فيها قديمٌ ومُحدَثٌ، ونقل صاحبُ "الخصال" من الحنابلة عن أحمدَ أنه قال: من قال: جسمٌ لا كالأجسام كفرَ، ونقل عن الأشعريَّةِ أنه يفسق، وهذا النقلُ عن الأشعرية ليس بصحيحٍ، (ص: ولا جوهر) ش: أي: بإجماع المسلمين، ولا عبرة بخلاف ابنِ كرَّام ...(ص: ولم يزل وحدَهُ، ولا زمان، ولا قطرَ، ولا أوان، ثم أحدثَ هذا العالَمَ من غير احتياج، ولو شاء ما اخترعه، لم يحدثْ بابتداعه في ذاته حادِثٌ) ش: اتفق العلماء على أن وجودَ الباري سبحانه وتعالى ليس وجوداً زمانياً، قال الآمديُّ: ولم يُنقل فيه خلافٌ، وإن كان مذهب المجسمة يجرُّ إليه، كما يجر إلى التحيُّزِ والمكان، وما ذكره المصنِّفُ مستمدٌّ من حديث عمران بنِ حصين السابق لما سألوه عن أولِ الأمرِ فقال: (كان اللهُ ولم يكن شيءٌ قبله)، وفي لفظ: (معه)، وفي لفظٍ: (غيرُهُ) الحديث، فأثبت وجودَ الباري تعالى بلا زمان، ولا جهةٍ، ولا هواء، ولا ملاء، ولا خلاءٍ))[1].

وعند الكلام عن الرؤية أثبتها لله تعالى من غير أن يكون في جهةٍ من الرائي فقال: ((قال وقد وافقنا جمهورُ المعتزلة أن الله تعالى يَرَى نفسَهُ، فهو مرئِيٌّ ليس في جهةٍ، ووافقونا على أنه يَرَى عباده، فهذا مرئيٌّ ليس في جهةٍ.

[1] "تشنيف المسامع بجمع الجوامع"، الجزء /٤/، الصفحة /٦٤٧/ فما بعدها.

واعلم أن أهلَ السنة والمجسِّمَةَ اتفقوا على أن الله تعالى يُرَى، والمعتزلةُ والمجسِّمَةُ على أن شرطَ المَرئِيِّ الجهةُ، ثم المعتزلة لما نفوا الجهةَ نفوا الرؤيةَ، والمجسِّمَةُ لما أثبتوا الجهةَ أثبتوا الرؤيةَ، والأشعريون توسَّطُوا، فأثبتوا الرؤيةَ،ونفوا أن تكون الجهةُ شرطاً للمرئيات، ومعنى كونه مرئياً بالمعنى الذي أراده والوجهِ الذي قصدَهُ، مع التنـزيه عما لا يليق بالقديم))[1].

٥٦. الإمام الحافظُ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة «٧٩٥» هـ رحمه الله تعالى.

كان من المُنَـزِّهِينَ لله تعالى عن الحَيِّزِ، والحدود، والجسْمية، وما يلزم عن ذلك من الحركة، والنُّقلَةِ، إلى غير ذلك مما هو مستحيلٌ على الله تعالى، وفي كتابه "فضل علم السَّلَف على الخَلَف" يَرُدُّ على بعض المتكلمين، من أصحاب الأهوية المُردِيَة من الحَشَويَّة المُجَسِّمِينَ وغيرِهم ، وإليك ما يقوله في ذلك: ((والثاني[2]: مَن رَامَ إثباتَ ذلك بأدلة العقول التي لم يَرِد بها أثرٌ، ورُدَّ على ألئك مقالاتهم ، كما هي طريقة مقاتل بن سليمان، ومَن تبعه كنوح ابن مريم ، وتابعهم طائفة من المحدثين قديماً وحديثاً، وهو أيضاً مسلك الكَرَّامِيَّة، فمنهم مَن أثبتَ لإثبات هذه الصفات الجسمَ ، إما لفظاً وإما معنىً، ومنهم من أثبت لله صفاتٍ لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة، وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة.

وقد أنكر السلفُ على مقاتل رَدَّهُ على جَهم بأدلة العقل، وبَالَغُوا في الطعن عليه، ومنهم مَن استحلَّ قتلَه، منهم مكي بنُ إبراهيم شيخُ البخاريِّ، وغيرُه.

والصواب ما عليه السلف من إمرار آيات الصفات وأحاديثِها كما جاءت،

---

[1] "تشنيف المسامع بجمع الجوامع"، الجزء /٤/، الصفحة /٧١١/.

[2] قوله: ((الثاني)): يريدُ القسمَ الثاني من المتكلمين الذين يخوضون في ذات الله بأهوائهم وعقولهم القاصرة، فكلامه كان عن أهل الأهواء من المتكلمين بمُحدَثَاتِ الأمور، المخالفينَ لما كان عليه أئمة السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

من غير تفسير لها، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا يصح عن أحدٍ منهم خلاف ذلك البتة، خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوضاً في معانيها، ولا ضَربَ مثلٍ مِنَ الأمثالِ لها، وإن كان بعضُ مَن كان قريباً من زمن أحمد فيهم من فعل ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل، فلا يقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام ، كابن المبارك، ومالكٍ، والثوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وأسحاق، وأبي عبيد، ونحوِهِم ، كلٌّ هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيءٌ من جنس كلام المتكلمين، فضلاً عن كلام الفلاسفة))[1] .

فانظر إلى تنزيه الحافظِ ابن رجب اللهَ تعالى عن الجسمية ولوازمها من الحركة وغيرها، ثم انظر إلى نفيِهِ أن يكون أحدٌ من السلف قائلٌ بذلك، ومِن ثَمَّ نسبتِهِ هذا القول إلى الكَرَاميَّةِ المُجَسِّمينَ، وإحالَتِهِ القائلينَ بالجسم أو الحركة من المُحَدِّثين ممن كان قريباً مِن زمن الإمام أحمد إلى المجسم مقاتل ابنِ سليمان، ولا شك أنَّ عثمان بنَ سعيد الدارميَّ واحدٌ من هؤلاء المُحَدِّثينَ الذين ضلوا السبيلَ، وهو ممن عاصر الإمامَ أحمد بنَ حنبل، وابنُ تيمية هو الآخر واحدٌ من هؤلاء الذين خُدِعُوا ببعض المبتدعة ممن كان قريباً من زمن الإمام أحمد، فتأثر بهم وإن كان متأخِّراً في الزمن عنهم .

يقول الإمام تقيُّ الدين الحصني الشافعيُّ المتوفى سنة «٨٢٩» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "دفع شُبَه مَن شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد" ما نصه: ((وكان الشيخُ زين الدين ابنُ رجب الحنبليُّ ممن يعتقدُ كُفرَ ابن تيمية، وله عليه الردُّ، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: (مَعذورٌ السُّبكيُّ) يعني في تكفيره، والحاصلُ أنه - ابنَ تيمية - وأتباعَه مِن الغلاة

---

[1] "فضل علم السلف على الخلف"، المطبوع ضِمنَ " مجموع رسائل ابن رجب الحنبليِّ"، الجزء /٣/، الصفحة /١٦/.

في التشبيه والتجسيم))[1].

هذا ما وجدته في كتاب الإمام التقي الحصني، والله أعلم.

والإمامُ الحافظُ زين الدين ابنُ رجب من أئمة العلم الكبار، قصدتُ أن أنقل عنه؛ لأنه حنبليٌّ المذهب، ثم هو ممن تتلمَذَ على ابنِ قيم الجوزية تلميذِ ابن تيمية، هذا مع ما عليه من مآخذ، لا يخلو منها حنبليٌّ عادةً.

٥٧. الإمامُ العلامة فقيه زمانِهِ سراجُ الدين البُلقينيُّ عمر بنُ رسلان بنِ نصير ابن كنان العسقلانيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٨٠٥» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "منهج الأصلين": ((مسألةٌ في التنزيهات: والمراد بها سلبُ ما يستحيل على الله، فمن ذلك: أنه لا شريكَ له، ولا ولدَ له، وليس بجوهر، ولا جِسمٍ، ولا عَرَضٍ، وأن حقيقتَهُ تعالى لا تماثلُ غيرَها من الحقائق، وأنه ليس في جهةٍ))[2].

ويقول عند مسألة (رؤية الله تعالى) ما نصه: ((ويرونه لا في جهةٍ... قلنا: نفيُ الجهة لا يستلزم نفيَ الرؤيةِ فإنه تعالى يَرَى نفسَهُ لافي جهةٍ ولا مقابلة))[3].

٥٨. الحافظُ المتفنِّنُ وليُّ الدين أحمدُ بنُ عبد الرحيم أبو زُرعة العراقيُّ المتوفى سنة «٨٢٦» هـ رحمه الله تعالى، ابن حافظِ عصره وشيخ وقته زينِ الدين أبي الفضل عبدِ الرحيم بنِ الحسين العراقيِّ المتوفى سنة «٨٠٦» هـ رحمه الله تعالى.

قال في كتاب "طرح التثريب شرح التقريب" وهو الكتابُ الذي أكمله عن والده سنة «٨١٨» هـ، ما نصه: ((قولُه ﷺ: (فهو عندَه فوقَ العرش) لا بدَّ من تأويل ظاهرِ

---

[1] "دفع شُبَه مَن شبه وتمرَّد ونَسَبَ ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد"، الصفحة /١٢٣/.

[2] "منهج الأصلين"، القسم الخاص بأصول الدين، والذي اعتنى به الأستاذ جلال الدين الجهاني ضمن مجموعة رسائل العقيدة عن موقع الإمام الرازي www.al.razi.net .

[3] المرجع السابق نفسه.

لفظ (عنده)؛ لأن معناها حضرةُ الشيء، والله تعالى منزّهٌ عن الاستقرار، والتحيُّزِ، والجهة، فالعنديَّةُ ليست من حضرةِ المكان، بل من حضرة الشرف، أي: وَضَعَ ذلك الكتابَ في محلٍّ معظَّمٍ عنده))[1].

ويقول في كتابه "الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية" ما نصه: ((إن لأهل العلم في آيات وأحاديث الصفات قولين مشهورَين:

أحدُهما: وهو مذهبُ السلف، أنه لا يُتَكَلَّم في معناها، بل يجبُ علينا أن نؤمن بها، ونعتقدَ لها معنىً يليق بجلال الله تعالى، مع اعتقادنا الجازمِ أن الله ليس كمثله شيءٌ، وأنه منزَّهٌ عن الأجسام، والانتقال، والتحيُّزِ في جهةٍ، وعن سائر صفات المخلوقين، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقد ذهب إلى هذا القول جماعةٌ من المتكلمين أيضاً، وهو أسلمُ، وأقلُّ خطراً.

والقول الثاني: وهو مذهبُ أكثر المتكلمين أنها تُتَأَوَّلُ على حسب ما يليق بها على حسب مواقِعِهَا، بحيث تُصرَفُ عن ظواهرها بالأدلةِ القائمةِ على ذلك، وإذا قلنا بهذا المذهب الثاني، فإنما يسوغ تأويلُها لمن كان من أهلِ ذلك، بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعدِ الأصول والفروع، ذا رياضةٍ في العلم، ومَن كان بهذا المحلِّ فلا يُخشَى عليه الوقوعُ في الآفات والشُّبَهِ، لتمكُّنِهِ بمعرفة قواعدِ الشرعِ، وخبرته بما يجبُ لله تعالى وما يستحيل عليه، أما من لم يكن بهذه الصفات، فليس له الكلامُ في ذلك، ولا الخوضُ فيه، ومتى فَعَلَ ذلك فقد ارتكبَ أمراً عظيماً، وتجسَّمَ خطباً جسيماً، ويجبُ على أهل العلم منعُهُم من ذلك..))[2].

وليس في أهلِ السنة من يخالف هذا التقسيم، نعم منهم من يتوسَّطُ،

---

[1] "طرح التثريب شرح التقريب"، الجزء /٨/، الصفحة /٨٤/، كتاب القضاء والدعاوى، (باب تسجيل الحاكم على نفسه).

[2] "الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية"، الجواب عن السؤال الأول حول آيات وأحاديث الصفات، الورقة (٢ / أ)، من مخطوطة مكتبة الأسد الوطنية، برقم /٢٣١١/، ظ/.

ومنهم من يقفُ عند القولِ الأول، ومنهم من يختارُ القول الثاني مع جزمه بالقولِ الأول؛ ولكن لوجود المناسبة والحاجةِ المقتضية لذلك، ورأيتُ البعضَ القليلَ من أهل السنة ينكرُ بعضَ التأويلاتِ، ولا يقول بها، ولكنه مع ذلك لا يجسِّمُ، وإنما يكتفي بالقول الأول من التنزيه الكُلِّي والإيمانِ بما جاء، مع التسليم غير مُكيِّف ولا خائضٍ في معنى، والمخالفُ لهذين القولين من التفويضِ والتأويل معاً فريقٌ واحدٌ فقط، هم المجسِّمَةُ، ومن لَحِقَ بهم من جهلةِ الحنابلةِ، وبعضِ أهل الحديث.

وسبق أن نقلتُ عينَ هذا التقسيم عن الإمامين الحافظين القاضي عياض[1] ومحي الدين النوويِّ[2] رحمهما الله تعالى في شرحيهما على صحيحِ الإمام مسلم بن الحجاج، ونصُّ الحافظِ البيهقيِّ الذي سقتُهُ عند ذكر قولِهِ صريحٌ في أن أصحابَ الحديث ارتضوا هذين التقسيمين من التفويضِ والتأويلِ، ولا بأسَ أن أذكرَهُ هنا

---

[1] انظر مثالاً على ذلك عند كلامه عن حديث الجارية في شرحه على صحيح مسلم المسمى بـ "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٦٥، ٤٦٦/، وقد شرحَ كلَّ أحاديث الصفات في صحيح مسلم على أساس هاتين الطريقتين من التفويضِ والتأويل.

[2] انظر مثالاً على ذلك عند كلامه عن حديث الجارية في "شرح صحيح مسلم"، الجزء /٥/، الصفحة /٢٤/، كتاب الصلاة، باب (تحريم الكلام في الصلاة)، وقد شرحَ كلَّ أحاديث الصفات في صحيح مسلم على أساس هاتين الطريقتين من التفويضِ والتأويل.

وهذا ما فعلَهُ معظمُ شرّاحِ الكتبِ الستة وموطأ الإمام مالك، ومنهم الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى في شرحه على صحيح البخاري المُسَمَّى بـ "فتح الباري" ومثالٌ على ذلك عندما شرح قول مجاهد: ((يقال ذي المعارج : الملائكةُ تعرج إلى الله)) قال الحافظُ ابنُ حجر: ((وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله: (إلى الله) فهو على ما تقدَّمَ عن السلفِ في التفويض، والأئمةِ بعدهم في التأويلِ))، الجزء /١٣/، الصفحة /٥١٠/، برقم /٧٤٣٣/، كتاب التوحيد، باب (قول الله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج : ٤]).

فأنت ترى أن كبار أئمةِ الحديث وحفاظِهِ درجوا على هاتين الطريقتين في فهم أياتِ وأحاديث الصفات، فَمِنَ الحُمقِ بمكان أن يُوصَفُوا بعد ذلك بالتجهُّمِ والتعطيلِ !!

لاقتضاء المناسبةِ ذلك حيث يقول: ((وأصحابُ الحديث فيما ورد به الكتابُ والسنة من أمثالِ هذا[1] ولم يتكلَّمْ أحدٌ من الصحابة والتابعين في تأويله على قسمين: منهم من قبله، وآمنَ به، ولم يؤوِّلْهُ، ووكلَ علمَه إلى الله، ونفى الكيفيَّةَ والتشبيهَ عنه، ومنهم من قبله، وآمنَ به، وحملَهُ على وجهٍ يَصِحُّ استعمالُهُ في اللغة، ولا يناقضُ التوحيدَ، وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب "الأسماء والصفات"[2] في المسائل التي تكلَّمُوا فيها من هذا الباب))[3].

ولمزيد البيان أقول:

١. إلى هذا التقسيم ذهبَ جمهور أئمة المسلمين، منهم الإمامُ الحافظ الحجَّةُ أبو عمرو ابنُ الصلاح عثمان بنُ عبد الرحمن الشَّهرزوريُّ الشافعي المتوفى سنة «٦٤٣» هـ رحمه الله تعالى، صاحبُ المقدمة المعروفة في علم المصطلح حيث يقول: ((الناسُ في هذه الأشياء[4] الموهمةِ للجهة ونحوِها فِرقٌ ثلاثة، ففِرقةٌ تُؤَوِّلُ، وفِرقةٌ تشَبِّهُ، وثالثةٌ تَرَى أنه لم يطلقِ الشارعُ مثلَ هذه اللفظةِ إلا وإطلاقه سائغٌ حسنٌ، فنقولُهَا مطلقةً كما قالوا، مع التصريح بالتقديس والتنزيه، والتبري من التحديد والتشبيه، ولا نَهِمُ بشأنها ذكراً ولا فِكراً، بل نكلُ علمَها إلى من أحاط بها وبكلِّ شيءٍ خبراً، وعلى هذه الطريقة مضى صدرُ الأمة وساداتُها، وإياها اختارَ أئمةُ الفقهاء وقادتُهَا، وإليها دعا أئمةُ الحديثِ وأعلامُهُ، ولا أحد من المتكلمين يصدفُ عنها ويأباها))[5].

---

[1] يعني من أمثال الاستواء والنزول والمجيء والإتيان وغير ذلك.

[2] الصفحة / ٢٦٥/، تحت عنوان (جماع ما يجوز تسميةُ الله سبحانه ووصفُه به سوى ما مضى في الأبواب قبلها وما لا يجوز، وتأويلُ ما يحتاج فيه إلى التأويل، وحكايةُ قولِ الأئمة فيه).

[3] "الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد"باب (القول بالاستواء)، الصفحة /٢١١، ٢١٢/.

[4] مرادُه بهذه الأشياء: آياتُ الاستواء، وأحاديث النزول، إلى غيرِ ذلك.

[5] نقله عنه الإمام الزركشيُّ في كتابه" البحر المحيط"، الجزء /٣/، الصفحة /٤٤٠/، بحث (الظاهر والمؤول).

٢. ومنهم الإمام عزُّ الدين بنُ عبد السلام المتوفى سنة «٦٦٠» هـ رحمه الله تعالى يقول في فتاويه: ((طريقة التأويل بشرطه أقربها إلى الحق؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العرب بما يعرفون، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه لأنه قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[القيامة: ١٩]،وقال لرسوله ﷺ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤]، وهذا عامٌّ في جميع آيات القرآن، فمن وقف على الدليل فقد أفهمه الله مراده من كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف على ذلك؛ إذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون))[1].

٣. وقال الإمام الحافظُ أبو الفتح محمد بنُ علي القُشيريُّ المِصريُّ المعروفُ بـ ((ابن دقيق العيد)) المتوفى سنة «٧٠٢» هـ رحمه الله تعالى، ما نصه: ((ونقول في الألفاظ المُشكلةِ إنها حقٌّ وصدقٌ على الوجه الذي أراده، ومن أوَّلَ شيئاً منها، فإن كان تأويلُه قريباً على ما يقتضيه لسانُ العرب، وتفهمُه في مخاطباتها، لم ننكرْ عليه، ولم نبدِّعْهُ، وإن كان تأويلُه بعيداً، توقَّفنا عنه، واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه))[2].

٤. وممن ذكرَ هذه القسمةَ كمثالٍ الإمامُ الكبير والمفسِّرُ النحريرُ أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمد ابنِ أبي بكر القرطبيُّ المتوفى سنة «٦٧١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ما نصه: ((وهذه الآيةُ من المشكلات، والناس فيها وفيما شاكلَها على ثلاثةِ أوجه:

قال بعضُهم : نقرؤُهَا، ونؤمنُ بها، ولا نفسِّرُها، وذهبَ إليه كثيرٌ من الأئمة...

---

[1] نقله عنه الإمام الزركشيُّ في كتابه" البحر المحيط"،، الجزء /٣/، الصفحة /٤٤٠،٤٤١/، بحث (الظاهر والمؤول).

[2] نقله عنه الإمام الزركشيُّ في كتابه" البحر المحيط"، الجزء /٣/، الصفحة /٤٤٠،٤٤١/، بحث (الظاهر والمؤول).

وقال بعضُهم : نقرؤُهَا، ونفسرُّها على ما يحتملُه ظاهرُ اللغة، وهذا قولُ المشبِّهَةِ.

وقال بعضُهم : نقرؤُها، ونتأوَّلُهَا، ونُحيلُ حملَهَا على ظاهِرِها..))[1].

٥. ويقول الإمام حجَّةُ الإسلام الغزاليُّ المتوفى سنة «٥٠٥» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" ما نصه: ((سمعتُ الثقاتِ من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون: إن أحمد بنَ حنبل رحمة الله تعالى عليه قد صَرَّحَ بتأويل ثلاثةِ أحاديث))[2].

٦. ونِسبَةُ ذلك إلى الإمام أحمد صحيحةٌ دافع عنها الإمامُ المحدِّثُ الأصوليُّ بدرُ الدين محمد بنُ عبد الله الزَّركشيُّ المتوفى سنة «٧٩٤» هـ في كتابه "البحر المحيط" حيث قال ما نصه: ((وأنكر ابنُ تيمية هذا على الغزاليِّ، وقال: إنه لا يصِحُّ عن أحمد، قلت: ونقلُ الثقةِ لا يندفع ، وقد نقلَ ابنُ الجوزيِّ في كتابه "منهاج الوصول" عن أحمدَ أنه قال في قولِهِ تعالى:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمرُ ربِّكَ))[3].

وهذا التأويلُ عن الإمامِ أحمد ثبتَ بالدليلِ الصحيحِ الذي لا غبارَ عليه، كما يقول الحافظُ البيهقيُّ في كتابه "مناقب أحمد"، والحافظُ ابنُ كثير في "البداية والنهاية"، دخول سنة (إحدى وأربعين ومئتين)، ويأتي كلُّ ذلك موثقاً عند الكلام عن النزول في آخر فصلٍ من هذا الكتاب الذي عَقَدتُهُ في بيان بعضِ عقائد ابنِ تيمية التي يُقِرُّها أو يُقَرِّرُها في الذات المقدَّسِ.

يقول الإمام بدرُ الدين الزركشيُّ في كتابه "البرهان في علوم القرآن" ما نصه: ((وقد اختلف الناسُ في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرقٍ:

---

[1] "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء /١/، الصفحة /٢٥٤/، سورة البقرة، الآية /٢٩/.

[2] "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة"، الصفحة /٦٤/، الفصل الخامس.

[3] "البحر المحيط"، الجزء /٣/، الصفحة/٤٤٢/، بحث (الظاهر والمؤول).

أحدها: أنه لا مدخلَ للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها، ولا يُؤَوَّلُ شيءٌ منها، وهم المُشَبِّهَةُ.

والثاني: أن لها تأويلاً، ولكن نُمسِكُ عنه، مع تنزيه اعتقادِنا عن الشبه والتعطيل، ونقول: لا يعلمُهُ إلا الله، وهذا قولُ السلف.

والثالث: أنها مُؤَوَّلَةٌ، وأوَّلُوهَا على ما يليقُ به.

والأولُ باطلٌ، والأخيران منقولانِ عن الصحابة.. ومِمَّنْ نُقِلَ عنه التأويلُ عليٌّ، وابنُ مسعود، وابنُ عباس[1]، وغيرُهم .. وإنما حملَهُم – العلماء – على التأويل

---

[1] ثبت بأسانيدَ صحيحةٍ عن ابن عباس – الصحابيِّ الجليل – رضي الله عنهما أنه أوَّلَ الساقَ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] أوَّلَهَا بالشِّدَّةِ، روى ذلك الإمامُ الحافظ الحاكمُ النَّيسَابُورِيُّ في "المستدرك"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٩٩/ كتاب التفسير، تفسير سورة القلم : ((عن ابنِ عباس رضي الله عنهما أنه سُئِلَ عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] قال: إذا خفي عليكم شيءٌ من القرآنِ فابتغوه في الشعر فإنه ديوانُ العرب، أما سمعتم قولَ الشاعر:

اصبر عناقُ إنَّهُ شرباق ... قد سَنَّ قومُك ضربَ الأعناق

وقامت الحربُ بنا على سَاق

قال ابنُ عباس: هذا يومُ كَربٍ وشِدَّةٍ)) قال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ووافقه الحافظُ الذهبيُّ في التلخيص، يقول الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى مُصَحِّحَاً لهذه الرواية ما نصه: ((قال الخطابيُّ: تَهَيَّبَ كثيرٌ من الشيوخ الخوضَ في معنى الساق، ومعنى قول ابنِ عباس: أن الله تعالى يكشفُ عن قدرتِهِ التي تَظْهَرُ بها الشِّدَّةُ.. وأسند البيهقيُّ الأثرَ المذكورَ عن ابن عباس بسندين كلٌّ منهما حَسَنٌ.. وأسند البيهقيُّ من وجهٍ آخر صحيحٍ عن ابن عباس قال: يُريدُ يومَ القيامة))، انظر "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٥٢٤/، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

فهل يقال إن ابنَ عباس جَهميٌّ مُعَطِّلٌ، وتفسيرُهُ هذا إلحادٌ في أسمائه تعالى وصفاته ؟!

أما ابنُ تيمية فإنه عندما رأى صحةَ ذلك وثبوتَه عن الصحابة راحَ ينفي أن تكونَ هذه الآيةُ من آيات الصفات أصلاً، وصَحَّحَ ذلك، ونصرَهُ، بعد أن ذكر في تفسير الآية خلافاً بينَ الصحابة أنفسِهم ما بين مُفَسِّرٍ لها وقائلٍ بالصفة، وهذا نصُّهُ كما في " مجموع الفتاوى"، الجزء /٦/، الصفحة /٣٩٤/: ((ولا ريب أن ظاهرَ القرآنِ لا يدلُّ على أن هذه من الصفات،فإنه قال:﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[القلم:٤٢] =

وجوبُ حملِ الكلامِ على خلافِ المفهوم من حقيقته؛ لقيامِ الأدلة على استحالة المشابهةِ والجِسمِيَّةِ في حقِّ الباري تعالى، والخوضُ في مثلِ هذه الأمورِ خطرٌ عظيم ، وليس بين المعقول والمنقولِ تغايرٌ في الأصول، بل التغايرُ إنما يكون في الألفاظ، واستعمالُ المجاز لغةُ العرب..))[1].

فانظر كيف جعلَ القولَ الزائدَ على ما ذكرنا قولاً باطلاً قال به المُشَبِّهَةُ، وهم لا يزالون يُدافِعُونَ عن هذا القول الباطلِ ليسلمَ لهم التشبيهُ لله، وكونُه محدوداً في مكانِه العدميِّ الذي تَوَهَّمُوه فوقَ العرش، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

٧. ويقول الإمامُ الحافظُ جلالُ الدين السُّيوطيُّ المتوفى سنة «٩١١» هـ رحمه الله تعالى، في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" ما نصه: ((وجمهورُ أهل السنة - منهم السلفُ وأهلُ الحديث - على الإيمان بها، وتفويضِ معناها المرادِ منها إلى الله تعالى، ولا نفسرُّها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.. وذهبتْ طائفةٌ من أهل السنة إلى أننا نُؤَوِّلُهَا على ما يليق بجلال الله تعالى، وهذا مذهبُ الخلف..))[2].

وهذان الكتابان أعني "البرهان" و "الإتقان" من الكتب المشهورةِ والمُهِمَّةِ جداً في علومِ القرآن.

= نكرةً في الإثبات، ولم يُضِفهَا إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدمِ التعريف بالإضافةِ لا يظهرُ أنه من الصفات إلا بدليلٍ آخر، ومثلُ هذا ليس بتأويلٍ..)).

يقول العلامةُ اللُّغَوِيُّ المجمعُ على جلالتِهِ مجدُ الدين الفَيرُوزآبادِيُّ المتوفى سنة «٧١٨» هـ في "القاموس المحيط"، الصفحة /٨٩٥/: ((و ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم : ٤٢]: عن شِدَّة، ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة : ٢٩]: آخرُ شدَّةِ الدنيا بأوَّلِ شِدَّةِ الآخرة، يذكرون الساقَ إذا أرادوا شِدَّةَ الأمرِ، والإخبارَ عن هولِه)).

[1] "البرهان في علوم القرآن"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩/، النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

[2] "الإتقان في علوم القرآن"، الجزء/١/، الصفحة/٦٥٠، ٦٥١/،النوع الثالث والأربعون في المحكم والمتشابه.

وسبق أن نقلنا لك تأويلَ الإمام ابنِ جرير الطبريِّ لمعنى العلوِّ والارتفاع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] حيث قال: ((علا عليهن وارتفع .. فكذلك فقل: علا عليها علوَّ مُلك وسلطان، لا علوَّ انتقالٍ وزوال))[١].

وهو الذي يقول في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] مانصه: ((قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمرٍ شديدٍ، ذِكرُ من قال ذلك:..))[٢].

ثم ذكر ذلك عن ابنِ عباس، وسعيد بنِ جبير، وقتادة، وغيرِهم إلى أن قال في آخر كلامه الذي ختم به تفسيرَ هذه الآية: ((والعربُ تقول: كشفَ هذا الأمرُ عن ساق: إذا صار إلى شِدَّةٍ، ومنه قولُ الشاعر[٣]:

كشفتْ لهم عن ساقها وبدا من الشَّرِ الصَّرَاح))

ولا بأس أن أذكِّرَك قارئي العزيزبشيءٍ من تأويلات أكابرِ الحفاظ وأهلِ العلم فأقولُ:

۞ الإمام التابعي الجليلُ مجاهد بنُ جبر أبو الحجاج المكيُّ المخزوميُّ المتوفى سنة «١٠٠» هـ رحمه الله تعالى، والإمام السلفيُّ الشهيرُ محمد بنُ إدريس الشافعيُّ المتوفى سنة «٢٠٤» هـ.

أخبر الإمام مجاهدُ عن نفسه أنه عرضَ القرآنَ الكريمَ على الصحابيِّ الجليل عبدِ الله بنِ عباس رضي الله عنهما ثلاثين مرةً[٤].

---

[١] "جامع البيان"، الجزء /١/، الصفحة /٢٢٨/، تفسير سورة البقرة، الآية /٢٩/، وارجع إلى ما نقلناه عنه عند ذكر نصه في نفي الحد عن الله تعالى.

[٢] "جامع البيان"، الجزء /١٢/، الصفحة /١٩٧/، تفسير سورة القلم الآية /٤٢/.

[٣] البيت لجدِّ طرفة بنِ العبد، وهو سعدُ بنُ مالك بنِ ضبيعةَ بنِ قيس بنِ ثَعلَبَةَ.

[٤] انظر "تهذيب الكمال"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٢٨/، رقم (٥٧٨٣)، و" طبقات الحفاظ" للسيوطي الصفحة /٣٥/، رقم / ٨١/.

روى عنه أهلُ العلم بأسانيدهم ، ومنهم الإمام الطبريٌّ بإسنادٍ صحيحٍ، قال: حدثنا وكيع ، عن أبي سنان، عن الضَّحَّاكِ والنَّضرِ بنِ العربي، عن مجاهد ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥] قال: قبلةُ الله.

ورواه من طريق آخر قال: حدثنا القاسم ، حدثنا الحجاجُ، عن ابنِ جرير، قال: أخبرني إبراهيم ، عن ابنِ أبي بكر، عن مجاهد، قال: حيثما كنتم فلكم قبلةٌ تستقبلونها، قال: الكعبةُ.

فأنت ترى هنا أن ﴿وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ هو قبلتُهُ، وهذا ما اختارَهُ الإمام الطبريٌّ، وأطال النفسَ في تقريرِهِ وتأكيدِ معناه في صفحاتٍ من تفسيره، ثم عَرَضَ في كلماتٍ أقوالَ الآخرين، فقال:

وقال آخرون:معنى قول الله عزّوجلّ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾: فثمَّ اللهُ تبارك وتعالى. وقال آخرون: معنى قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أي: رِضَى اللهِ الذي له الوجهُ الكريمُ. وقال آخرون: عنى بالوجه: ذا الوجه، وقال قائلوا هذه المقالة:﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ، صفةٌ له[1].

وما اختاره الإمام الطبري هو الذي اطمأن له أكثر العلماء.

أنبه فأقول: الخلاف المعتبر في ما ينقل قبولاً ورداً هو ما يأتي عن أئمة السنة المعتبرين، وفيما له وجهٌ مُعتبر، أما ما ينقله الإمام الطبري أوغيرُه من الأئمة الأعلام عمن قبلهم من أهل البدعة من المجسمة والجهمية وغيرهم من الفُرقاء في تفسيراتهم لآيات الذكر الحكيم فإنما هو في حكم المهمل المطروح، وليس يمنع هذا من نقل كلامهم ، وبيان مذاهبهم لغاية يُنَبِّهُ لها عادةً مَن ذَكَرَهَا.

وأُحبُّ أن أشيرَ إلى أن ابنَ تيمية يردُّ هذا التفسيرَ الأخيرَ الذي ساقه الإمام الطبريٌّ، أعني قوله: ((وقال آخرون: عنى بالوجه: ذا الوجه)) أي : الصفة، وينفي أن يكونَ المرادُ بالوجه في هذه الآيةِ الصفةَ لله تعالى، ويُصَحِّحُ ما ذهب إليه مجاهد من تفسير الوجه هنابقبلة الله، وينقل ذلك أيضاًعن الإمام السلفي الشهيرِ محمد ابن

---

[1] انظر "جامع البيان من تأويل آي القرآن"، الجزء /١/، الصفحة /٥٥٢/، تفسير سورة البقرة، الآية /١١٥/.

إدريس الشافعيّ رحمه الله تعالى، يقول في "مجموع الفتاوى" ما نصه: ((.. فقال: هذا فيه تأويلُ الوجه عن السلف، فقلتُ: لعلك تعني قولَه تعالى: ﴿وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ فقال: نعم، قد قال مجاهد والشافعيّ: يعني قبلة الله، فقلت: نعم هذا صحيحٌ عن مجاهد والشافعيّ وغيرِهما، وهذا حقٌّ، وليست هذه الآيةُ من آيات الصفات، ومن عدَّها من الصفات فقد غلط، فإن سياقَ الكلام يدلُّ على المرادِ..))[1]، وهذا متوقع من ابنِ تيمية؛ لأنه ثبت تفسيرُها بما رأيتَ عن السلف، ومن ثَمَّ فلا بد من هذا المصير.

أما تلميذُه ابنُ قيِّم الجوزية فلا يُعجِبُه مثلُ هذا التفسير بل يَرُدُّه – وإن كلَّفَه ذلك التعدي على حُرمة من سبقه – ويَرَى أن هذه الآيةَ من آيات الصفات، وأن تفسيرَ وجه الله بقبلة الله لا يُعرف لغةً، ولا شرعاً، ولا عُرفاً.

يقول في كتابه " الصواعق المرسلة " ما نصه: ((الوجه الثامن عشر: إن تفسيرَ وجهِ الله بقبلة الله، وإن قاله بعضُ السلف كمجاهد وتبعه الشافعيُّ، فإنما قالوه في موضعٍ واحدٍ لا غير، وهو قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فهب أن هذا كذلك في هذا الموضع، فهل يصحُّ أن يقال ذلك في غيره في المواضع التي ذكرَ الله تعالى فيها الوجهَ، فما يفيدُكم هذا في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقولِه: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] وقولِه: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] على أن الصحيحَ في قوله ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أنه كقوله في سائر الآيات التي ذكرَ فيها الوجهَ،

[1] "مجموع الفتاوى" لابن تيمية، الجزء /٣/، الصفحة /١٩٣/، وفي الجزء /٢/، الصفحة /٤٢٩/ يقول: ((﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: قبلته هكذا قال جمهور السلف، وإن عدَّها بعضُهم في الصفات..)).

فإنه قد اطَّرَدَ مجيئُهُ في القرآن والسنة مضافاً إلى الربِّ تعالى على طريقة واحدةٍ ومعنى واحدٍ ، وليس فيه معنيان مختلفان في جميعِ المواضع[1]، غيرِ الموضع الذي ذُكِرَ في سورة البقرة، وهو قولُهُ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وهذا لا يتعيَّنُ حملُهُ على القبلة والجهة، ولا يمتنع أن يرادَ وجهُ الربِّ حقيقةً، فحملُهُ على غير القبلة كنظائره كلِّهَا أولى يُوَضِّحُهُ:

الوجه التاسع عشر: أنه لا يُعرَفُ إطلاقُ وجهِ الله على القبلة لغةً، ولا شرعاً، ولا عُرفاً، بل القبلةُ لها اسم يخصُّها، والوجهُ له اسم يخصُّهُ، فلا يدخلُ أحدُهما على الآخر، ولا يُستعارُ اسمه له..))[2].

وبذلك يكون مخالفاً لشيخِهِ، ومُتَعَالِمَاً على أئمة السلف، الذين هم أقربُ خلقِ الله إلى نور النبوَّةِ، وفهمِ لغة العربِ، ومعرفةِ الأعرافِ.

ولك أن تسأل: كيف تجتمعُ كلمةُ أكثرِ المفسرين السَّلَفِيِّينَ على هذا المعنى، وفيهم الأئمةُ مجاهد، وقتادة، والإمام الشافعيُّ، وهو من هو بياناً وفصاحةً ومعرفةً بلسان العربِ، ثم يُقَابَلُ هذا الاجتماعُ بمثل هذا الحكم المُبتَدَعِ في بساطتِهِ وسَذَاجَتِهِ ؟

ثم كيف تثبتُ الصفاتُ بمثل هذه الدلالاتِ الظنيات، القائمةِ على تعدد الأقوالِ، واختلافِ التفسيرات عند الكبار من أئمة السلف قبل الخلف ؟

---

[1] وهذا الكلام يؤسفني أن أقولَ: غيرُ صحيحٍ، بل هو غايةٌ في الضعفِ والتدليسِ، ولستُ في صدد تفصيلِ ردِّهِ وبيانِ نقضِهِ، ويكفي في طرحه أن تنظرَ فيما كتبه علماءُ التفسير من السلف والخلفِ حولَ الآيات التي نَقَلَهَا لتعلمَ حقيقةَ ما أقول، وتقفَ على كَذِبِ دعواه في نفي أن يكونَ للوجه معنيان مختلفان في مواضع ذِكرِهِ في كتاب الله تعالى، وانظر على سبيل المثالِ ما نقلتُه وما سأنقلُه لك عن الإمامِ البخاريِّ، والحافظين المفسِّرَينِ ابنِ جرير الطبريِّ وابنِ كثير الدِّمَشقِيِّ، وغيرِهما بعد قليل.

[2] انظر "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"، الصفحة /٣٣٩، ٣٤٠/.

أم كيفَ يُبنى على مثل هذه الدلالاتِ تبديعٌ، وتضليلٌ، ووصفٌ للآخرين بالتجهُّمِ والتعطيلِ؟

والوهابيةُ التيميون يصدِّقُون مَن: ابنَ تيمية وجمهورَ السَّلَفِ، أم تلميذَهُ ابنَ القيِّم ؟!

والحقُّ أن تفسيرَ هذه الآيةِ وما شابهها ليس من القطعيات في شيءٍ، ومن ثَمَّ فمَن أمَرَّ الوجهَ الواردَ كما جاء مع الإيمان بذلك وتفويضِ علمه إلى قائله بلا كيف ولا معنى على ما هو اللائقُ بمذهب جمهورِ السلف، فقد أصابَ الحقَّ وسلم في اعتقادِه، ومن ذهب في تفسيرِهَا وتأويلِهَا إلى ما ذكرتُه وما سأذكرُهُ دون أن يقطعَ في شيءٍ من ذلك فقد أصاب أيضاً قولَ بعضِ السلف وجماهير أئمة الدين من الخلف، وحقُّهُ أن يُحتَرَمَ، لا أن يُوصَفَ بالتَّجَهُّمِ والتعطيلِ؛ وذلك لأنَّ له في هذا المسلكِ الثاني ظهيراً كبيراً من أئمةِ المسلمين سلفاً وخلفاً، وإلا لزمَ أن يكون أئمَّةُ السلفِ والدين جهميةً ومعطلةً، ولا قائلَ بذلك.

فالأدب يا قوم !!

لا تُضيِّقُوا واسعاً !!

ولا تبنوا على قولٍ ظَنِّيٍّ ذهبتُم إليه تبديعاً للآخرين وتضليلاً لهم، فإن قولَكُم لو وُضِعَ في قبال العدد المذكورِ من الأئمَّةِ على تعاقب الدُّهور لصار إلى الهباءِ المنثور.

وأزيد فأقول: إن الصفاتِ مبناها على القطعِ والبتات، وليس لأحدٍ أن يدّعي ذلك في مثل هذه المتشابهات من الوجه، والساق، والرجلِ،... وعلى المدَّعِي البينةُ.

۞ الإمام الحافظُ الكبيرُ أبو عبد الله محمد بنُ إسماعيل البخاريُّ الجُعْفيُّ المتوفى سنة «٢٥٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الجامع الصحيح"، والذي هو أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله عند أهلِ السنة والجماعة ما نصه: ((بسم الله الرحمنِ الرحيم ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] إلا ملكَهُ، ويقال: إلا ما أُريدَ به وجهُ الله))[1].

فقد أوَّلَ الوجهَ الواردَ في الآية بالملك، وصَرَفَهُ عن ظاهرِه بما ترى، وأقرَّ أن يكون المرادُ هو ما أُريدَ به وجهُ الله، فأين ما يدَّعيه ابنُ القيِّم من نفي معنيين مختلفين للوجه المضافِ للربِّ في غيرِ سورة البقرةِ ؟!

هذا وقد أوَّلَ البخاريُّ الضحكَ بالرضا، نقل ذلك عنه الإمامُ الحافظ الخطابيُّ، والحافظُ البيهقيُّ، والحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ، كما سيأتي.

۞ شيخُ أهل السنة والجماعة الإمامُ أبو الحسن علي بنُ إسماعيل الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر" مُقَرِّراً عقائدَ السلف ما نصه: ((وأجمعوا على أنه عزَّ وجلَّ يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادتُه لنعيمِهم ، وأنه يحبُّ التوابين، ويسخطُ على الكافرين، ويغضبُ عليهم ، وأن غضَبَه إرادتُهُ لعذابِهم ..))[2].

فقد أوَّلَ الرضا بإرادتِه لنعيمهم ، والغضبَ بإرادته لعذابهم . وهذا ذكَرَهُ تحت عنوان (باب ذكر ما أجمعَ عليه السلفُ من الأصول التي نبّهوا بالأدلة عليها، وأمروا في وقت النبي ﷺ بها).

---

[1] "صحيح الإمام البخاري"، كتاب التفسير، سورة القصص، الصفحة /٨٣٧/.

[2] "رسالة إلى أهل الثغر" الصفحة /٢٣١/، الإجماع التاسع . وهذه الرسالةُ كما يزعُم المتمسلفةُ من الرسائل التي كتبها الإمامُ الأشعريُّ بعد التمكن من العقيدة السلفية، انظر الصفحة /١٠/ تقديم حماد بنِ محمد الأنصاريِّ لها.

وقد نقل هذا الإجماعَ نفسَه الإمامُ الحافظُ الناقد أبو الحسن عليٌّ بن القطان الفاسيُّ المتوفى سنة «٦٢٨» هـ في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع"[١].

۞ الإمام الحافظ النبيه محمد بنُ حبان بنِ أحمد أبو حاتم التَّميميُّ البُستِيُّ صاحبُ الصحيح المتوفى سنة «٣٥٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقولُ في تأويلِ القدم الوارد في قوله ﷺ: (يلقى في النار، فتقول هل من مزيد، حتى يضعَ الرَّبُّ جلَّ وعلا قدمَه فيها، فتقول: قط قط) ما نصه: ((هذا الخبر من الأخبار التي أطلقتْ بتمثيل المجاوَرَةِ، وذلك أن يومَ القيامة يلقى في النار الأممُ والأمكنةُ التي عُصِيَ اللهُ فيها، فلا تزال تستزيدُ حتى يضعَ الربُّ جلَّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنةِ في النار، فتمتلئ، فتقول: قط قط، تريدُ: حسبي حسبي؛ لأن العربَ تطلق في لغتها اسمَ القَدَمِ على الموضع، قال تعالى: ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]، يريدُ: موضعَ صدق، لا أن الله جلَّ وعلا يضع قدمَه في النار، جلَّ ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه))[٢].

ويقول في تأويلِ الضحك الوارد في قوله ﷺ: (ضحك اللهُ من رجلين قتل أحدُهما صاحبَهُ وكلاهما في الجنة) ما نصه: ((هذا الخبرُ مما نقول في كتُبِنَا بأنَّ العربَ تُضِيفُ الفعلَ إلى الأمر كما تضيفُهُ إلى الفاعل، وكذلك تضيف الشيءَ الذي هو حركاتُ المخلوقين إلى الباري جلَّ وعلا، كما تضيف ذلك الشيءَ إليهم سواء، فقولُهُ ﷺ: (ضحِكَ من رجلين)، يريدُ: ضَحَّكَ اللهُ ملائكتَه وعجَّبَهُم من الكافر

---

[١] "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٣٣/، الإجماع رقم (٦٢).

[٢] "صحيح ابن حبان"، الجزء /١/، الصفحة /٥٠٢/، كتاب الإيمان، باب الصفات، ذكر خبرٍ شنَّعَ به أهلُ البدع على أئمتنا حيث حرِمُوا التوفيقَ لإدراك معناه، الحديث رقم / ٢٦٨/، وهو حديثٌ صحيحٌ يرويه عن النبي ﷺ أنس بنُ مالك رضي الله عنه.

القاتلِ المسلم ، ثم تسديدُ الله للكافر وهدايتُه إياه إلى الإسلام وتفضُّلُه عليه بالشهادة بعد ذلك حتى يدخلا الجنةَ جميعاً، فيُعَجِّبُ اللهُ ملائكتَه ويُضَحِّكُهُم من موجودِ ما قضى وقَدَّر، فنَسَبَ الضحكَ الذي كان من الملائكةِ إلى الله جلَّ وعلا على سبيل الأمرِ والإرادة، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ سنذكرُهَا فيما بعد من هذا الكتاب..))[1].

۞ الإمامُ الحافظُ اللُّغَوِيُّ أبو سليمان حمد بنُ محمد الخطابيُّ المتوفى سنة «٣٨٨» هـ رحمه الله تعالى.

أوَّلَ الإمامُ الخطابيُّ الضحكَ بالرضا، ونقل ذلك عن الإمام البخاريِّ حيث قال: ((ومعناه - يضحك الله إلى رجلين - الإخبارُ عن رضا الله بفعل أحدِهما وقَبولِهِ للآخر، ومجازاتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حاليهما.. وقد تأوَّلَ البخاريُّ الضحكَ في موضعٍ آخر على معنى الرحمة وهو قريبٌ، وتأويلُهُ على معنى الرضا أقربُ؛ فإن الضحك يدلُّ على الرضا والقَبول))[2].

وسبق أن نقلنا عنه ما يُؤَيِّدُ ذلك عند ذكرِ نصِّهِ في نفي الحدِّ عن الله عزَّ وجلَّ، فليراجع .

---

[1] "صحيح ابن حبان"، الجزء /١٠/، الصفحة /٥٢٢/، كتاب السير، باب (فضل الشهادة)، ذكر اجتماعِ القاتلِ الكافر المسلم في الجنة إذا سُدِّدَ الكافرُ فأسلمَ بعد، والحديث برقم / ٤٦٦٦/، وهو حديثٌ صحيحٌ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] انظر "فتح الباري" للحافظ ابنِ حجر، الجزء /٦/، الصفحة /٥٠/، كتاب الجهاد والسير، باب (الكافر يقتل المسلمَ ثم يُسلِمُ فيسُدَّد بعد ويقتل)، رقم /٢٨٢٦/، وانظر "الأسماء والصفات" للحافظ البيهقي الصفحة /٤٣٣/، باب (ما جاء في الضحك).

۞ الإمام الحافظُ الحجَّةُ شيخُ السنة في وقته أبو بكر أحمدُ بنُ الحسين ابنِ علي البيهقيُّ المتوفى سنة «٤٥٨» هـ رحمه الله تعالى.

نقل الحافظ البيهقيُّ نصَّ الإمامِ الخطابيِّ، وأقرَّهُ عليه، ثم ذكرَ ما ذهب إليه هو من التأويل الإجماليِّ، والذي هو معنى التفويضِ عند السلف فقال: ((فأما المتقدِّمُونَ من أصحابنا فإنهم فهموا من هذه الأحاديثِ ما وقع الترغيبُ فيه من هذه الأعمال، وما وقع الخبرُ عنه من فضل الله سبحانه، ولم يشتغلوا بتفسير الضحكِ، مع اعتقادِهِم أن الله ليس بذي جوارح ومخارج..))[1].

فالمراد من الضحك - عنده - هو الترغيبُ بهذه الأعمال، وبيانُ فضل الله عليهم فيها، مع الجزمِ بأن الظواهرَ غيرُ مرادةٍ قطعاً، وهذا ما يُسَمَّى عند أهل السنة بالتنزيه الكُلِّي.

والحافظُ البيهقيُّ هو من عنون في كتابه الشهير "الأسماء والصفات" بعنوانٍ اسغرق شطرَهُ الأخيرَ، وهو: (جِماعُ ما يجوز تسميةُ الله سبحانه ووصفُه به سوى ما مضى في الأبواب قبلها وما لا يجوز، وتأويلُ ما يحتاجُ فيه إلى التأويل، وحكايةُ قول الأئمة فيه).

۞ الحافظ المفسِّرُ أبو الفداء إسماعيل بنُ كثير القرشيُّ الدِّمَشقِيُّ المتوفى سنة «٧٧٤» هـ رحمه الله تعالى.

أوَّلَ الإمام الحافظ بنُ كثير الوجهَ الواردَ في قولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] بالذات، ونقل عن مجاهد من التابعين، وسفيان الثوريِّ من السلف أن المرادَ بالوجه هنا: ما أُريدَ به وجهُهُ، وإليك كلامَه حيث يقول في تفسيره ما نصه: ((وقولُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] إخبارٌ بأنه الدائمُ الباقي الحيُّ القيوم، الذي تموت الخلائقُ ولا يموت، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا

[1] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٤٣٧/، باب (ما جاء في الضحك).

فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦ — ٢٧]، فَعَبَّرَ بالوجه عن الذات، وهكذا قولُهُ ها هنا ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أي: إلا إياه. وقد ثبت في الصحيح من طريق أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لَبيد:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل).

وقال مجاهد والثوريُّ في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أي: إلا ما أُرِيدَ به وجهُهُ، وحكاه البخاريُّ في صحيحه كالمُقَرِّرِ له، قال ابنُ جرير[1] ويَستَشهِدُ مَن قال ذلك بقول الشاعرِ:

---

[1] وهذا نصُّ الإمام الطبريِّ في تفسيره "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" الجزء /١٠/، الصفحة /١١٩/، عند تفسير سورة القصص، الآية /٨٨/، حيث يقول: ((واختُلِفَ في معنى قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فقال بعضُهُم: معناه كلُّ شيء هالكٌ إلا هو، وقال آخرون: معنى ذلك: إلا ما أُرِيدَ به وجهُهُ، واستشهدوا لتأويلِهم ذلك بقول الشاعر:

استغفرُ الله ذنباً لستُ محصيه ... ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ))

هذا كلُّ ما ذكره الإمام الطبريُّ في تفسير هذه الآيةِ من أقوالِ السلف، ومما يؤكِّدُ أن هذا التأويلَ هو اختيارُ الإمام الطبريِّ ما تقرأه من كلامِهِ في تفسير سورة الحديد، الآية /٣/ حيث يقول: ((يقول تعالى ذِكرُهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ قبل كلِّ شيء بغير حدٍّ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ يقول: والآخر بعد كلِّ شيء بغير نهايةٍ، وإنما قيل ذلك كذلك؛ لأنه كان ولا شيءَ موجودٌ سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلِّهَا كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]))، انظر "جامع البيان"، الجزء /١١/، الصفحة /٦٧٠/.

وابنُ تيمية يذكرُ هذا الخلافَ في هذه الآية عن السلف فيقول كما في "مجموع الفتاوى"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٢٧، ٤٢٨/: ((وقوله لا إله إلا هو يقتضي أظهرَ الوجهين، وهو أن كلَّ شيءٍ هالك إلا ما كان لوجهه من الأعيانِ والأعمال وغيرِهما، روي عن أبي العالية قال: إلا ما أُرِيدَ به وجهُهُ، وعن جعفر الصادق: إلا دينه، ومعناهما واحد... وعن الضحاك: كلُّ شيءٍ هالك إلا الله والجنة والنار والعرش، وعن ابنِ كَيسان: إلا ملكَه، وذلك أن لفظَ الوجه يشبه أن يكون في الأصلِ مثل الجهة، كالوعد والعِدَة، والوزن والزِّنَة، والوصل والصِّلَة، والوسم والسِّمَة، لكن فعلُهُ حُذِفَتْ فاؤها، وهي أخصُّ من الفعل كالأكلِ والإكلة، فيكون مصدراً بمعنى التوجه والقصد، قال الشاعر: =

استغفر اللهَ ذنباً لستُ محصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وهذا القولُ لا ينافي القولَ الأوَّلَ، فإن هذا إخبارٌ عن كلِّ الأعمال بأنها باطلةٌ، إلا ما أُريدَ بها وجهُ الله عزَّ وجلَّ من الأعمال الصالحة المطابقةِ للشريعة، والقولُ الأوَّلُ مقتضاه أن كلَّ الذوات فانيةٌ وهالكة وزائلةٌ إلا ذاته تعالى وتقدَّس، فإنه الأول الآخرُ، الذي هو قبل كلِّ شيءٍ وبعد كلِّ شيء))[1] انتهى كلامُ الحافظِ ابنِ كثير.

فانظر كيف أوَّلَ الوجه، وفسَّرَهُ بالذات، ورجَّحَ ذلك، واعتمدَه، ولم يُلفِتْ إلى كونه صفةً بشكلٍ من الأشكال.

فتحصَّل مما نقلتُه إلى الآن أن في الوجه ثلاث تفسيرات أو تأويلات سلفيةٍ في قبال ما يُورِدُهُ هؤلاءِ القومُ:

التأويل الأول: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: إلا ملكَه، وهو قول الإمام البخاريِّ أحدِ أئمة السلف في صحيحه، وقد مرَّ توثيقُهُ[2].

التأويل الثاني: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: إلا ذاتَه، وهو ما ارتضاه الحافظ ابنُ كثير في تفسيره[3]، وسبقه إلى ذلك الإمام السلفيُّ ابنُ جرير الطبري[4]، ونَقلُ الحافظِ ابنِ جرير بلا شكٍّ مأخوذٌ عن أئمة السلف، إذ اعتمد المأثورَ، ولم يرَ الرأيَ في تفسيرِه.

التأويل الثالثُ: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: إلا ما أُريدَ به وجهُ الله تعالى ، وهو قولُ الإمام

= استغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ)).

فأين ما يدّعيه ابنُ القيِّم من نفي معنيين مختلفين للوجه المضافِ للربِّ في غيرِ سورة البقرة ؟!

(1) "تفسير ابن كثير"، الجزء /٢/، الصفحة /١٠٠٧/، تفسير آخر سورة القصص الآية /٨٨/.

(2) انظر "صحيح الإمام البخاري"، كتاب التفسير، سورة القصص، الصفحة /٨٣٧/.

(3) انظر "تفسير ابن كثير"، الجزء /٢/، الصفحة /١٠٠٧/، تفسير آخر سورة القصص الآية /٨٨/.

(4) انظر "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" الجزء /١٠/، الصفحة /١١٩/، عند تفسير سورة القصص، الآية /٨٨/، ونص صراحة على اختلاف المفسرين في تفسير قوله تعالى ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾. وانظر نصّهُ بأن المراد من الآية الذات في الجزء /٢٧/، الصفحة /١٢٤/، تفسير سورة الحديد، الآية /٣/.

مجاهد من التابعين، وسفيان الثوريِّ من أئمة السلف، وهو ما حكاه الإمام البخاريُّ في صحيحه كالمُقَرِّرِ له، وقد مرَّ توثيقُ ذلك[1].

وبعد هذا كلِّه ترى ابنَ قيم الجوزية وبكلِّ بساطةٍ يتهم هؤلاءِ السادةَ الأعلامِ بالتعطيل، ويستعيذُ بالله تعالى من صنيعهم ، أو أن يجعلَه اللهُ مِمَّنْ نحا نحو قولِهم !!

أقول: أنتَ لستَ منهم ، وحاشاهُم مما تقول.

وإليك نصَّ ابنِ القيم بحروفه حيث يقول: « واختلف المعطلون[2] في جهة التجوُّزِ في هذا، فقالت طائفةٌ: لفظُ الوجهِ زائدٌ، والتقديرُ ويبقى ربُّك، إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى، ويريدون ربَّهُم . وقالت فرقةٌ أخرى منهم : الوجهُ بمعنى الذات، وهذا قولُ أولئك وإن اختلفوا في التعبير عنه.

وقالت فرقةٌ: ثوابُه وجزاؤُه، فجعله هؤلاءِ مخلوقاً منفصلاً، قالوا: لأن الذي يُرادُ هو الثوابُ.

وهذه أقوالٌ نعوذُ بوجه الله العظيم من أن يجعلَنا من أهلِها »[3] انتهى كلامُ ابنِ القيِّمِ.

يقول الإمام الحافظ المفسِّرُ أبو الفرج عبدُ الرحمن بنُ الجوزيِّ الحنبليُّ المتوفى سنة «٥٩٧» هـ في بيان معنى هذه الآية ما نصه: « قال تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ

---

[1] انظر "صحيح الإمام البخاري"، كتاب التفسير، سورة القصص، الصفحة /٨٣٧/.

[2] وابنُ القيِّم يعتقد أن المعطلَ شرٌّ من المشركين، ذكر ذلك في غير موضعٍ من كتبه منها على سبيل المثالِ الفصل الذي عُقِدَ في "نونيته" بعنوان (بيان أن المعطل شر من المشرك)، الجزء /٢/، الصفحة /٣١٠/ من النسخة التي شرحها الهراس – وقال تحته :

لكن أخو التعطيلِ شرٌّ من أخي الـ ... إشـراكِ بـالمعقولِ والبرهـان

وفي الصفحة /٣١٩/ يقول:

والمشركون أخفُّ في كُفرانِهم ... وكلاهما من شيعةِ الشيطان

تأمل ذلك ثُمَّ ، قل: حسبنا الله ونعم الوكيل ؟!

[3] "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"، الصفحة /٣٣٥/.

رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦ — ٢٧]، قال المفسِّرُون: معناه يبقى ربُّك. وكذا قالوا في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾[الأنعام : ٥٢] أي: يريدونَه. وقال الضَّحاك وأبو عبيدة في قوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨] أي: إلا هو..))[1].

ولا شك أن الحافظِ ابنَ الجوزيِّ الحنبليَّ إمامٌ مُقَدَّمٌ على ابنِ قيم الجوزيةِ علماً وفضلاً وإمامةً، بل هذا الدعيُّ لا يُعتَبَرُ شيئاً مذكوراً في قباله.

۞ أميرُ المؤمنين بالحديث الإمامُ الحافظ أحمد بنُ علي بن حجر العسقلانيُّ المتوفى سنة «٨٥٢» هـ رحمه الله تعالى.

أوَّلَ الضحك والتعجب من الله بالرِّضا حيث قال: ((ونِسبَةُ الضحك والتعجُّبِ إلى الله مجازيَّةٌ، والمرادُ بهما الرِّضَا بصنيعِهِمَا))[2].

وله تأويلاتٌ كثيرةٌ غيرُ هذه لا نطيلُ بذكرِهَا.

ونصوصُ أهلِ العلم القاطعةُ بجواز هذا المذهب كثيرةٌ، تخرج عن حدِّ الحصر، ولو أُفرِدَتْ بمصنَّفٍ خاصٍ لبلغت مجلدات، وفيما نقلناه – وإن كان نزراً يسيراً – كفايةٌ وغُنية عند المنصفين، الذين يبتغون وجهَ الله فيما يقولون أو يكتبون.

فهل يقال عن هؤلاءِ الحفاظ الأكابرِ والأئمة الكبار إنهم جهميّةٌ ومعطِّلةٌ، وإنَّ ما ذهبوا إليه من شَرِّ أقوال أهل الإلحادِ والبِدَعِ ؟!

٥٩. الإمامُ العلامةُ أبو عبد الله الأبيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٨٢٧» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه على صحيحِ الإمام مُسلِم المُسَمَّى "إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم " عند حديث الجارية، ما نصه: ((قولُه: (أين الله ؟) قيل أرادَ معرفةَ

---

[1] "دفع شبه التشبيه"، الصفحة /١١٣/، باب (ما جاء في القرآن العظيم من ذلك).

[2] "فتح الباري"، الجزء /٧/، الصفحة /١٥٢/، كتاب مناقب الأنصار، باب (قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[الحشر: ٩])، برقم /٣٧٩٨/.

مايدلُّ على إيمانها لأن معبوداتِ الكفار من صنمٍ ونار، وكلٌّ منهم يسأل حاجتَهُ من معبوده، والسماءُ قبلةُ دعاءِ الموحدين فأرادَ كشفَ معتقدِهَا فخاطبَهَا بما تفهمُ ، فأشارتْ إلى الجهة التي يقصدُها الموحدون، ولا يدلُّ ذلك على جهةٍ، ولا.. وقيل: إنما سألها (بأين ؟) عما تعتقدُهُ من عظمةِ الله تعالى، وإشارتُهَا إلى السماء إخبارٌ عن جلاله في نفسِها.. وقد أجمع أهلُ السنة على تصويب القولِ بالوقف عن التفكر في ذات الله تعالى؛ لحيرةِ العقل هنالك، وحرمةِ التكييف، والوقفُ في ذلك غير شك في الوجود، ولا جهلٍ بالموجود، فلا يقدحُ بالتوحيد، فهو حقيقة.

وقد تسامحَ بعضُهم في إثبات جهةٍ تخصُّهُ تعالى أو يُشارُ إليه بحيِّزٍ يحاذيه، وهل بين التكييفين فرقٌ ؟! أو بين التحديدِ في الذات والجهةِ فرقٌ ؟! وقد أطلق الشرعُ أنه ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام : ١٨]، وأنه ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فالتمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكُلِّي، الذي لا يصحُّ في العقل غيرُهُ، وهي قولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] عصمةٌ لمن وفقه الله.

قلتُ: ما نُسِبَ من القول في الجهةِ إلى الدَّهماءِ ومن بعدهُم من الفقهاء والمتكلمينَ لا يصحُّ، ولم يقع إلا لأبي عمر في الاستذكار، ولابنِ أبي زيد في الرسالة، وهو عنهما متأوَّلٌ))[1].

يُلاحَظُ على ما في العبارة من نقلٍ وتكرارٍ لما قاله القاضي عياض أن شرَّاحَ صحيحِ مسلم متفقون على أنَّ من أثبتَ الجهةَ لله فقد جعله محدوداً، إذ لا فرقَ عندهم بين كونه في جهةٍ، أو كونه محدوداً مكيَّفاً، كما يُلاحظُ فيما ننقله عن العلماء أنهم متفقون كذلك على مسلك السلف وأنه الأسلم والأحكم ، وهذا لا يمنعهم من التفصيل في التنزيه بذكر التأويل رداً على ما يعلقُ في رؤوسِ

[1] "إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم "، الجزء /٢/، الصفحة /٢٤١/.

أهل البدعة المعاندينَ من المعاني التي لا تليقُ بالله تعالى، لكنهم في آخرِ المطاف يُرَجِّحُونَ ما كان عليه جماعةُ السلف الصالحِ من الإيمان بها على الوجهِ الذي أرادَهُ، من غير خوض في المعنى.

٦٠. الإمامُ الحافظ أميرُ المؤمنين بالحديث أحمدُ بنُ علي بن حجر العسقلانيُّ المتوفى سنة «٨٥٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه الكبير على صحيح الإمام البخاريِّ المُسَمَّى "فتح الباري" منزِّهاً الله تعالى عن (الأين)، الذي هو سؤالٌ عن المكان الحِسِّيِّ بفارق المسافةِ ما نصه: ((وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله يفعلُ في ملكه ما يريدُ، ويحكمُ في خلقه بما شاء مما ينفع أو يضرُّ، فلا مدخلَ للعقل في أفعاله، ولا معارضةَ لأحكامه، بل يجبُ على الخلق الرضا والتسليم ، فإن إدراك العقولِ لأسرار الربوبية قاصرٌ، فلا يتوجَّهُ على حكمِهِ لم ؟ ولا كيفَ ؟ كما لا يتوجه عليه في وجودِهِ أينَ ؟ وحيثُ))[1].

ويقول عند شرحه لحديث سيدنا أنس: (إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربَّهُ، فلا يبزقنَّ أحدُكُم قِبَلَ قبلته)، ما نصه: ((وفيه الردُّ على من زَعَمَ أنه على العرشِ بذاته))[2].

ويقول أيضاً عند شرحِهِ لحديث النزول ما نصه: ((قولُه ﷺ: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدلَّ به من أثبتَ الجهةَ، وقال: هي جهةُ العلو، وأنكر ذلك

---

[1] "فتح الباري"، الجزء /١/، الصفحة /٢٩١/، برقم /١٢٢/، كتاب العلم ، باب (ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله).

[2] "فتح الباري"، الجزء /١/، الصفحة /٦٥٨/، رقم /٤٠٥ /، كتاب الصلاة، باب (حك البزاق باليد من المسجد).

الجمهورُ؛ لأنـه يُفضِي إلى التحيُّزِ، تعالى الله عن ذلك))[1].

ويقـول نـاقلاً عـن الإمـام الكرمـانيِّ مُقـرّاً لـه مانـصه: ((قـال الكرمـانيُّ: قولُـهُ (في السماء) ظاهرُهُ غيرُ مُرادٍ، إذ الله منـزَّهٌ عـن الحلـول في المكـان، لكـن لمـا كانت جهةُ العلو أشرفَ من غيرِهَا أضافَهَا إليه،إشارةًإلى علوِّ الذات والصفات))[2].

والإمام الكرمانيُّ من الأجلَّةِ الذين شرحوا صحيحَ الإمام البخاري، وهو شمسُ الدين محمد بنُ يوسف بن علي الكرمانيُّ توفي رحمه الله تعالى سنة «٧٨٦» هـ.

وعند شرح قولِه ﷺ: (يتعـاقبون فـيكم ملائكـةٌ في الليـل، وملائكـةٌ في النهـار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاةِ الفجرِ، ثم يعرجُ الـذين بـاتوا فـيكم ، فيـسألهم ، وهو أعلمُ بهم ..) يقول مُنكِراً على من فَسَّرَ العلوَّ في الحـديثِ بالجهـةِ الحِـسِّيَّةِ أو المكانِ ما نصه: ((وقد تمسك بظواهرِ أحاديث الباب من زَعَمَ أن الحقَّ سبحانه وتعالى في جهةِ العلو، وقد ذكرتُ معنى العلو في حقِّهِ جلَّ وعـلا في البـاب الـذي قبلَهُ))[3].

---

[1] "فتح الباري"، الجزء /٣/ الـصفحة /٣٩/، كتـاب التهجـد، بـاب (الـدعاء والـصلاة مـن آخـر الليـل)، رقم /١١٤٥/، ولا تلتفت لما علَّقَهُ عبدُ العزيز بنُ باز عند هذا الموضع، فهذا القزم لـو وُضِـعَ في ميـزان الحافظ ابنِ حجر العسقلاني لصار إلى هباء في هواء، وكنتُ سمعتُ لـه دروسـاً بـصوته، وقـرأتُ بعـضَ كتبه، وطالعتُ في فتاواه، فحمدتُ الله تعالى كثيراً أن سلمني وحفظ لي عقلي وديني، وعجبتُ من قـومٍ ابنُ باز عالمُهُم ، كما أسفتُ وما زلت آسفُ على ضياع الحقائق تحت نقاب الألقاب، ولله الأمرُ مِن قبلُ ومِن بعد!!

[2] "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الصفحة /٥٠٥/، رقـم /٧٤٢٠/، كتـاب التوحيـد، بـاب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾[هود: ٧]).

[3] "فتح الباري"، الجزء /١٣/، الـصفحة /٥١٠/، بـرقم /٧٤٣٣/، كتـاب التوحيـد، بـاب (قـول الله تعـالى: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]).

ويقـول أيـضاً في كتـاب الجهـاد والـسير، بـاب (التكـبير إذا عـلا شَـرَفاً): ((ولا يلـزمُ من كـون جهتي العـلو والسفل محـالٌ عـلى الله أن لا يُوصَـفَ بـالعـلو؛ لأنَّ وصفَه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيلُ كونُ ذلك من جهةِ الحِسِّ))[1].

فانظر كيف جعل هذا الحافظُ الكبير جهةَ العلو من المستحيلات، التي يجب تنـزيه الله عنها، ومن المقرَّرِ عند علماء الفقه وأصولِ الدين أن من جَـوَّزَ المـستحيلَ يكفرُ، يعني مَن جَعَلَ مُستحيلاً على الله جائزاً يكفُرُ، فكيف بابنِ تيمية الـذي جَعَـلَ هذا المستحيلَ واجباً لله ؟! نعوذُ بالله من نقصِ العقول والجهلِ بالمنقول.

وأحبُّ أن أؤكِّدَ مرةً أخرى للقرَّاءِ الكرامِ أنَّ شُـرَّاحَ الحـديث جلَّهُم عـلى هـذه العقيدة التي رأيتَ، خصوصاً شراح البخـاريِّ ومـسلم ، بحيـث إن أيَّ مـسلمٍ عـاميٍّ بسيطٍ، أو مـتعلمٍ رفيـع ، أو عـالِمٍ ضَـليع قـرأ حـديثاً لرسـول الله ﷺ، وأراد أن ينظـرَ شرحَه عند المتقدِّمين من أهل السنة والدراية بالحديث، فإنـه لـن يجـدَ لغـير أهـلِ الحـقِّ منفـذاً إلـى سنة رسـول الله ﷺ، فكيف يُظَنُّ بشـريعة سيـِّدِ الأكـوان ﷺ أن يشرحَها أهلُ البدع والإلحاد ؟!!

هذا - والله - إساءةُ ظنٍّ بالله قبل علمائنا الأفـذاذ، وقائـلُ هـذا مكـابرٌ، لا يقـدرُ أهلَ العلم قـدرَهُم ، حتـى تطـاولَ بعـضُ أتبـاع ابـنِ عبـد الوهـاب، وتجاسـرَ فقـال: ((يَسَّرَ اللهُ لأهلِ السنة من يشرحُهُ)) يعني صحيحَ البخاري ؟!.

أين ذهب كبارُ الحفاظِ شرَّاحُ البخاريِّ ؟! الإمام الخطابيُّ، والإمام ابنُ بطـال، والإمام ابنُ المُنَيِّرِ، والإمام النوويُّ، والإمام العينيُّ، والإمـام ابـنُ حجـر، والإمـام القسطلانيُّ، وشيخُ الإسـلام الأنـصاريُّ، والحـافظ الكـشميريُّ، وغيرُهُـم كثُيـر ؟؟ أكلُّ هؤلاءِ كانوا جهميةً من أهل الإلحاد والبدعة ؟!

---

[1] "فتح الباري"، الجزء /٦/، الصفحة /١٦٤/، رقم /٢٩٩٥/.

وهذا لتعلم يقيناً وبلا شك أن وراءَ ألفاظِهم تدليساً كبيراً، وكذباً خطيراً، فلا تغترَّ بقولهم : ((نحنُ أهلُ السنة والجماعة.. وأهلُ الحديث، وأهلُ الأثر، والسلفيةُ..)) !! فإنها دعوى عريضة، لا ينطوي داخلها إلا التشبيه والتجسيم والحَشوُ، عافانا الله وإياكم .

٦١. الإمام الأصوليُّ جلالُ الدين محمدُ بنُ أحمد بنِ إبراهيم المحليُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٨٦٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرح جمع الجوامع" منزِّهاً الله عن سمات الحَدَثِ ما نصه: ((.. (ليس بجسمٍ ، ولا جَوهرٍ، ولا عَرَضٍ)؛ لأنه تعالى منزَّهٌ عن الحدوث.. (لم يزل وحدَه، ولا مكان، ولا زمانَ، ولا قُطرَ، ولا أوان)، أي: هو موجودٌ وحدَهُ قبل الزمان والمكانِ، فهو منزَّهٌ عنهما))[١].

٦٢. الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ يوسف بنِ عمر بن شعيب السَّنوسيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «٨٩٢» هـ رحمه الله تعالى.

له شرحٌ على صحيح الإمام مسلم سماه "مكمل إكمال إكمال المُعلِم "[٢] نقل عند حديثِ الجارية ما سقتُهُ من كلام الإمام الأبيِّ المالكيِّ في كتابه "إكمال إكمال المُعلِم "، وأقرَّهُ على كلِّ ذلك.

ويقول في متن عقيدتِهِ "أم البراهين": ((ومما يستحيلُ في حقِّهِ تعالى أنْ...يكونَ في جِهَةٍ للجِرم ، أو له هو جهةٌ، أو يتقيدَ بمكانٍ، أو زمان))[٣].

---

[١] "شرح جمع الجوامع " الجزء /٤/، الصفحة /٣٨٩/.

[٢] "مكمل إكمال إكمال المُعلِم "، الجزء /٢/، الصفحة /٢٤١/، على هامش شرح الأبي.

[٣] "أم البراهين"، الصفحة/١٢٩/، شرح السنوسي على الصغرى، وبهامشه حاشيةُ العلامةِ الدسوقيِّ المالكيِّ.

فقد نفى هذا الإمامُ أن يكون اللهُ في جهةٍ من العرش، الذي هو أكبر الأجرام، أو يكون لله في ذاته جهةٌ.

فمثلاً زيدٌ في جهة من عمروٍ، كما أن لزيدٍ جهةً في نفسه، فرأسُه مثلاً فوق قدَمِ نفسِهِ، وهكذا هو محدودٌ من سائر جهاتِه السِّتِّ.

يقول العلامةُ محمد بنُ أحمد بنِ عرفة الدسوقيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «١٢٣٠» هـ رحمه الله تعالى، في "حاشيته على أم البراهين": ((..قوله: (أو يكون في جهة للجِرم) بأن يكون عن يمين الجِرم كالعرش، أو شماله، أو فوقه، أو تحته، أو أمامه، أو خلفه؛ لأن الحلولَ في الجهات لا يُعلَمُ إلا للجِرم، فلما ذكر استحالةَ الجِرميَّة عليه تعالى ذكر استحالةَ لوازمها بقوله: (أو يكونَ.. إلخ)

قولُهُ: (أو له هو جهةٌ) أتى بضمير الفصلِ لئلا يتوهَّمَ أن ضميرَ (له) للجِرم، وحاصلُهُ أنه يستحيلُ أن يكون له تعالى جهةٌ، بأن يكون له يمين، أو شمال، أو فوق، أو تحت، أو خلف، أو أمام؛ لأن الجهاتِ السِّتَّ من عوارض الجسمِ))[1].

٦٣. الإمامُ الحافظُ المفسِّرُ اللُّغَوِيُّ جلال الدين السُّيوطيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٩١١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع" عند الكلام عن مسألة رؤية الله تعالى في الجنة ما نصه: ((وتحصُلُ - الرؤيةُ - بأن ينكشفَ انكشافاً تاماً منزَّهاً عن المقابلة، والجهة، والمكانِ، قال النوويُّ: ولا يُشتَرَطُ في الرؤيةِ تقابلُ الأشعة، ولا مقابلةُ المرئِيِّ، وإن جرتِ العادةُ بذلك في ما بين المخلوقين))[2].

ويقول في نظمه لجمع الجوامع في أصول الفقه في باب العقائد آخرَ الكتاب:

---

[1] "حاشية الدسوقي على أم البراهين"، الصفحة /١٢٩/.

[2] "شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٨٦/.

((لـيس بجـوهرٍ ولا بجـسمِ   أو عَـرَضٍ كـاللونِ أو كـالطعمِ
ولم يـزل سـبحانَه ولا مكـان   منفـرداً بذاتِـه ولا زمـان

... وأما كونه لم يزل وحدَه، ولا مكانَ، ولا زمان، فقد دلَّ على ذلك حديثُ عمرانَ بنِ حصين السابق، فهو منزَّهٌ عن المكان والزمان، والحلول، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]..))[١].

٦٤. الإمام المحدِّثُ العلامة أحمدُ بنُ محمد بن أبي بكر القَسطلانيُّ القاهريُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٩٢٣» هـ هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه على صحيح الإمام البخاري ما نصه: ((..﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ تصعدُ في المعارجِ التي جعلها الله لهم ﴿وَٱلرُّوحُ﴾ جبريلُ، وخصَّه بالذكر بعد العموم لفضلِه وشرفِه...﴿إِلَيْهِ﴾ أي إلى العرشِ،أو إلى المكانِ الذي هو محلُّهُم ، وهو في السماء؛ لأنها محلُّ بِرِّهِ وكرامتِهِ... وفي قولِهِ: (إلى الله) ما تقدم عن السلف من التفويضِ وعن الخلف من التأويل، وإضافةُ المعارج إليه تعالى إضافةُ تشريف، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤُهُ مع تنزيهه عن المكان..))[٢].

ويقول أيضاً: ((..قولُ الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ﴾ هي وجوهُ المؤمنين ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يوم القيامة ﴿نَّاضِرَةٌ﴾حسنةٌ ناعمة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بلا كيفيَّةٍ، ولا جهةٍ، ولا ثبوتِ مسافةٍ))[٣].

---

[١] "شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع"، الجزء /٢/، الصفحة /٤٥١، ٤٥٢/.

[٢] "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" الجزء / ١٠/، الصفحة / ٣٩٦/،كتاب التوحيد، باب (قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج : ٤]).

[٣] "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" الجزء / ١٠/، الصفحة / ٣٩٨/، كتاب التوحيد، باب (قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]).

٦٥. الإمامُ الفقيه الأصوليٌّ أبو يحيى زكريا بنُ محمد بن أحمد الأنصاريٌّ الشافعيٌّ الأزهري المتوفى سنة «٩٢٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه على صحيح الإمام البخاري ما نصه: ((باب قولِ الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢]، أي: ناعمةٌ من التنعيم ، لا من النعومة ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣]، أي: بلا كيفية، ولا جهةٍ، ولا ثبوتِ مسافة))[١].

ويقول في "فتاواه": ((..يدل لذلك قولُه تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] إذ معناه أنه تعالى مع كونه مرئياً لا تدركه الأبصار؛ لتعاليه عن التناهي، والاتصافِ بالحدود والجوانب))[٢].

ويقول في "شرحه على الرسالة القشيرية" ممزوجاً بالمتن ما نصه: ((.. (ولا يُتَصَوَّرُ في الأوهام ، ولا يتقيَّدُ في العقول)؛ لأن ذلك من خواصِّ الأجسام يحصلُ لها بواسطة الكمِّيَّاتِ والكيفيَّاتِ، وإحاطةِ الحدودِ والنهايات، (ولا جهةَ له، ولا مكانَ، ولا يجري عليه وقتٌ، ولا زمان) لذلك؛ ولأنه لو كان له مكانٌ، فإما في الأزل، فيلزم قِدَمُ الحيِّزِ، أو لا، فيكون محلاً للحوادث... (لا يقال له: أين) هو، (ولا حيث) هو، (ولا كيف) هو؛ لأنه منزَّهٌ عن المكان، والكيفيَّاتِ من اللون، والطعمِ ، والرائحة، والحرارةِ، والرطوبة، وغيرِها من صفات الأجسام ...(يُرَى لا عن مقابلةٍ) وثبوتِ مسافةٍ بينه وبين الرائي، وقياسُ الغائب على الشاهد فاسدٌ))[٣].

---

[١] "تحفة الباري بشرح صحيح البخاري" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الجزء /٦/، الصفحة /٥٥٠/، كتاب التوحيد، باب (قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]).

[٢] "الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام " لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الصفحة /٣٦٩/، (مسائل تتعلق بأصول الدين).

[٣] "شرح الرسالة القشيرية" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الجزء /١/، الصفحة /٩٩، ١٠٠ /.

ويقـول فيـه أيـضاً عنـد ذكـر تفـسير الإمـام الـشِّبليِّ لآيـة الاسـتواء مـا نـصه: ((.. فهو تعالى مستغنٍ عنـه - العـرش - وعـن غـيرِه، وإنمـا خلقَـهُ إظهـاراً لعظمتـهِ، لامكاناً لذاته؛ لتعاليه عن ذلك))[1].

٦٦. خاتمـةُ الفقهـاءِ الإمـام شـهابُ الـدين أحمـد بـنُ حجـر الهيتمـيُّ الـشافعيُّ المتوفى سنة «٩٧٤» هـ رحمه الله تعالى.

وقد نقلتُ لك جوابَه عن سؤالٍ رُفِعَ إليه يتعلق بعقائـد بعـضِ الحنابلـة، ومَـدَى موافقتها لعقيدةِ إمام المذهب، وذلك عنـدما نقلـتُ عـن الإمـام أحمـدَ بـنِ حنبـل، وهنا أنقل عن كتابه "الفتاوى الحديثية"[2] مـا يتعلـق بتنــزيه الله عـن الحيِّـزِ والحـدِّ والجهةِ، وذلك بعد أن بسط أقوالَ العلمـاء في حكـم معتقـدِ ذلـك، حتـى وصـلَ إلى محلِّ الشاهد من بحثنا وهو قوله: ((إذا تقرر هذا فقائلُ هذه المقالة التي هي القولُ بالجهة فوق، إن كان يعتقد الحلول، أو الاسـتقرارَ والظرفيـة، أو التحيُّـزَ فهـو كـافِرٌ، يُـسلك بـه مـسالك المرتـدين إن كـان مُظهِـراً لـذلك، وإن كـان اعتقـادُهُ مثـلَ أهـل المذهب الثاني فقد تَقَرَّرَ الخلافُ فيه))[3].

٦٧. الإمامُ الفقيهُ المفسِّرُ المتكلم النَّحوِيُّ الصَّرفِيُّ محمد بنُ أحمد الـشَّربينيُّ القاهِرِيُّ الشافعيُّ المعروف بـ "الخطيب الشَّربينيّ" المتوفى سـنة «٩٧٧» هــ رحمـه الله تعالى.

صـاحبُ كتـاب "مغـني المحتـاج إلى معرفـة معـاني ألفـاظ المنهـاج"، و"الإقنـاع في حـل ألفـاظ أبي شـجاع"، وشـارح "التنبيـه" لأبـي إسـحاق الـشِّيرازيِّ.

يقول في تفسيره "الـسراج المـنير" عنـد قولـه تعـالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾

---

[1] "شرح الرسالة القشيرية" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الجزء /١/، الصفحة /٨٦/.

[2] "الفتاوى الحديثية"، الصفحة /١١٠/، مطلب (هل يجوز أن يقال الله في السماء ؟).

[3] "الفتاوى الحديثية"، الصفحة /١١٢/، مطلب (هل يجوز أن يقال الله في السماء ؟).

[البقرة: ٢٩] مانصه: ((أي: قصد إلى خلقها بإرادته، وأصلُ الاستواء طلبُ السواء، وإطلاقُه على الاعتدال لما فيه من تسوية وضعِ الأجزاء، ولا يمكنُ حملُهُ[1] على الله تعالى؛ لأنه من خواصِّ الأجسام))[2].

ويقول في تفسيره أيضاً ما نصه: ((.. ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أي: استوى أمرُهُ، وقال أهلُ السنة: الاستواءُ على العرش صفةُ الله بلا كيف، يجبُ الإيمان به، ونكِلُ فيه العلمَ إلى الله تعالى[3]، والمعنى أن له سبحانه وتعالى استواءً على العرش على الوجهِ الذي عناه، منزَّهاً عن الاستقرارِ والتمكن))[4].

ويقول في تفسير قولِهِ تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦] ما نصه: ((وقولُه تعالى ﴿ مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦] فيه وجوهٌ:

أحدها: مَن ملكوتُهُ في السماء؛ لأنها مسكنُ ملائكتِهِ، وثَمَّ عرشُهُ وكرسيُّهُ واللوحُ المحفوظ، ومنها ينزل قضاياه وكتُبُهُ وأوامرُهُ ونواهيه.

---

[1] أي: حمل الاستواء على الاعتدال بمعنى تسوية الأجزاء.

[2] "السراج المنير"، الجزء /١/، الصفحة /٧٦/، تفسير الآية /٢٩/ من سورة البقرة.

[3] وهذا التفسيرُ إلى هذا القَدرِ مأخوذٌ من كتاب "معالم التنزيل" للإمام أبي محمد الحسين ابنِ مسعود الفرَّاء البَغَوِيِّ الشافعيِّ المتوفى سنة «٥١٦» هـ رحمه الله وهو من المفوِّضَة، ولا يوجدُ في كلامه ما يدلُّ على أنه يعتقد الحدَّ والحيِّزَ والجهة الحسيَّةَ لله تعالى، على خلاف ما يُرَوِّجُ له أهلُ البدعة اليوم ، نعم هو يعرِضُ الأقوال بأمانة، ثم يبيِّنُ مذهبَ أهلِ السنة في ذلك، وإليك نصَّه في تفسير هذه الآية (٢/١٩٧) حيث يقول: ((.. ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] قال الكلبيُّ ومقاتل: استقرَّ، وقال أبو عبيدة: صَعَدَ، وأوَّلتِ المعتزلة الاستواءَ بالاستيلاء، وأما أهل السنة يقولون: الاستواءُ على العرش صفةُ لله بلا كيف، يجبُ على الرجل الإيمان به، ويكِلُ العلمَ فيه إلى الله عزَّ وجلَّ)).ثم نقل عن الأئمَّة سفيان الثوريِّ، والأوزاعيِّ، والليث بنِ سعد، وسفيان بنِ عيينة، وعبدِ الله ابن المبارك، وغيرِهم من علماء السنة أنهم قالوا في هذه الآياتِ المتشابهات: ((أمرُّوها كما جاءت بلا كيف))، وأين هذه العقيدةُ السلفية الصحيحةُ مما يعتقده ابنُ تيمية وأتباعُه اليوم ؟!.

[4] "السراج المنير"، الجزء /٢/، الصفحة /٢٠٣/، من سورة الأعراف، الآية /٥٤/.

والثاني: أن ذلك على حذف مضافٍ أي: ءأمنتم خالقَ مَن في السماء.

والثالث: أن (في) بمعنى (على)، أي: على السماء، كقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي: على جذوع النخل، وإنما احتاج القائلُ لهذين الوجهين إلى ذلك؛ لأنه اعتقد أن (مَن) واقعةٌ على الباري تعالى شأنه، وهو الظاهر، وثبت بالدليل القطعيِّ أنه ليس بمتحيِّزٍ؛ لئلا يلزم الجسمُ، ولا حاجةَ إلى ذلك؛ فإن (مَن) هنا المرادُ بها الملائكةُ سكَّانُ السماء، وهم الذين يتولون الرحمةَ والنِّقمَةَ.

والرابع: أنهم خُوطِبُوا بذلك على اعتقادهم، فإن القومَ كانوا مُجَسِّمَةً مُشَبِّهَةً، وأنه في السماء، وأن الرحمةَ والعذابَ نازلان منه، وكانوا يَدعُونَهُ من جهتها، فقيل لهم على حسبِ اعتقادِهِم: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من تزعُمُون أنه في السماء. قال الرازيُّ: هذه الآيةُ لا يمكن إجراؤُها على ظاهرِها بإجماعِ المسلمين))[1].

٦٨. الإمام الفقيه الأصوليُّ المفسِّرُ أبو السعود محمدُ بنُ محمد بن مصطفى العماديُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «٩٨٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره المعروف بـ"تفسير أبي السعود" ما نصه: ((..﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤]، أي استوى أمرُهُ واستولى، وعن أصحابنا أن الاستواءَ على العرش صفةُ الله بلا كيف، والمعنى أنه استوى على العرش على الوجهِ الذي عناه، منزَّهاً عن الاستقرار والتمكُّنِ))[2].

---

[1] "السراج المنير"، الجزء /٨/، الصفحة /٣٦/، تفسير الآية /١٦/ من سورة الملك.

[2] "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم " الجزء / ٣/، الصفحة / ٢٣٢/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤ /.

ويقول أيضاً: ((.. ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، أي الملائكةُ الموكَّلين بتدبير هذا العالَمِ ، أو الله سبحانه وتعالى على تأويل مَن في السماء أمرُهُ وقضاؤُهُ، أو على زعمِ العرب حيث كانوا يزعُمون أنه تعالى في السماء، ءأمنتم مَن تزعُمُون أنه في السماء، وهو متعالٍ عن المكان..))[1].

٦٩. الإمامُ المحدثُ محمد المدعو "بعبد الرؤوف" بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الملقب زين الدين الحداديُّ المُنَاوِيُّ القاهِريُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «١٠٣١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "فيض القدير شرح الجامع الصغير" عند قوله ﷺ: (أبى اللهُ أن يقبلَ عملَ صاحبِ بدعة حتى يَدَعَ بدعتَه)[2] ما نصه: ((والبدعةُ كما في القاموس: الحَدَثُ في الدين بعد الإكمال، وما استُحدِثَ بعد النبي ﷺ، ثم غلبتْ على ما لم يشهدِ الشرعُ لحُسنِه، وعلى ما خالفَ أصولَ أهل السنة والجماعة في العقائد. وذلك هو المرادُ بالحديث في حيِّزِ التحذيرِ منها والذمِّ لها والتوبيخ عليها، وأما ما يحمده العقلُ، ولا تأباه أصولُ الشريعة فَحَسَنٌ، والكلامُ كلُّهُ في مُبتَدِعٍ لا يكفرُ ببدعتـه، أما من كَفَرَ بها، كمُنكرِ العِلمِ بالجزئيات، وزاعِمِ التجسيم ، أو الجهةِ، أو الكونِ، أو الاتصالِ بالعالَمِ ، أو الانفصال عنه، فلا يوصفُ عملُهُ بقَبُولٍ ولا رَدٍّ؛ لأنه أحقرُ من ذلك))[3].

---

[1] "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم " الجزء / ٩/، الصفحة / ٧/، تفسير سورة الملك، الآية / ١٦/.

[2] حديثٌ ضعيفٌ، رواه غيرُ واحد، منهم ابنُ ماجه في سننه، كتاب السنة، عن عبد الله بن عباس، باب (اجتناب البدع والجدل)، برقم (٥٠).

[3] "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، الجزء /١/، الصفحة /٧٢/، الحديث برقم (٤٠).

٧٠. مُسنِدُ المغربِ الحافظُ العلامةُ أبو العباس أحمدُ بنُ محمد المَقَّرِيُّ المالكيُّ المتوفى سنة «١٠٤١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في منظومة العقائد "إضاءَةُ الدُّجُنَّةِ في اعتقاد أهل السنة"[1] منزِّهاً الله تعالى عن الجهة والقَدرِ والمكان:

من جهةٍ مخصوصةٍ أو قَدرِ	خص ووصفٍ أو مكانٍ فادرِ

ويقول أيضاً[2]:

وأوجهُ التماثلِ المعدودة	منفيَّةٌ في حقِّهِ مردُودة
ككونِه جِرماً له تحيُّزُ	أو عَرَضاً له به التميُّزُ
أو بارتسامٍ في خيالٍ يُعتَبَرْ	أو بزمانٍ أو مكانٍ أو كِبَرْ

ويقول في باب الرؤية[3]:

ورؤيةُ الإلهِ بالأبصارِ	تجوزُ عند أهلِ الاستبصارِ
دون تقابلٍ أو اتصالِ	بل بالذي يليقُ بالجلالِ
...	...
ووجهُ ذا التشبيه[4] دون مريةِ	نفيُ تزاحمٍ لحالِ الرؤيةِ
لا أنَّهُ من كلِّ وجهٍ أشبهه	جلَّ الإلهُ أن يكونَ في جهه

وقد طُبِعَ هذا النظمُ في مصرَ في مكتبة القاهرة عام «١٩٥٢» م، بشرح وعنايةِ الحافِظ محدِّثِ الديارِ المغربيَّةِ أبي الفضل عبدِ الله بنِ محمد بن الصِّدِّيقِ الغُماريِّ الحسنيِّ المتوفى سنة «١٤١٥» هـ.

---

[1] الصفحة /٢٨/، فصل (في الصفات النفسية والسلبية وما ينافيهما).

[2] الصفحة /٢٩ - ٣٠/، فصل (في الصفات النفسية والسلبية وما ينافيهما).

[3] الصفحة /٤٨، ٤٩/، فصل (في الرؤيا).

[4] أي وجه التشبيه الوارد في الحديثِ الصحيح من قوله ﷺ: (كما ترون القمر...).

٧١. العلامةُ الفقيه الأصوليُّ أبو الإمداد برهانُ الدين إبراهيم بنُ إبراهيم ابن حسن اللقانيُّ المالكيُّ المتوفي سنة «١٠٤١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في منظومة "جوهرة التوحيد" ما نصه[1]:

ويستحيلُ ضِدُّ ذي الصِّفاتِ   في حقِّهِ كالكونِ في الجِهَاتِ

ويقول في كتابه "عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد" ما نصه: ((فإنَّ أهلَ السنة رضي الله عنهم ذهبوا إلى أن الله تعالى يجوز أن يُرَى، والمؤمنون في الجنةِ يرونه منزَّهَاً عن المقابلة والجهةِ والمكان، وخالفهم في ذلك جميعُ الفرق، وأحالَهَا المعتزلةُ، وقال المُشَبِّهَةُ والكرّامِيَّةُ: لا يُرَى إلا في جِهَةٍ ومكانٍ؛ لكونه عندهم جِسماً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً))[2].

٧٢. الإمامُ الفقيه المتكلمُ مُحَمَّدُ بنُ أحمد ميَّارَة المالكيُّ المتوفى سنة «١٠٧٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "الدر الثمين والمورد المعين" ما نصه: ((وأما الإجماعُ: فأجمع أهلُ الحقِّ قاطبةً على أن الله تعالى لا جهةَ له، فلا فوق، ولا تحت، ولا يمينَ، ولاشمال، ولا أمامَ، ولا خلفَ))[3].

ويقول أيضاً: ((ولا تمرُّ عليه الأزمنةُ، ولا يتخصَّصُ بالجهاتِ، ولا يقبل اجتماعاً، ولا افتراقاً، ولا صِغراً، ولا كِبراً، لا مثلَ له ولا نظير))[4].

---

[1] ضمن "مجموعة أمهات المتون"، الصفحة /١٣/، البيت رقم (٤٣).

[2] "عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد"، الجزء /٢/، الورقة رقم (٧٠) من مخطوطة مكتبة الأسد الوطنية، برقم /٣٠٠٢/.

[3] "الدر الثمين والمورد المعين"، الصفحة /٣٠/.

[4] "الدر الثمين والمورد المعين"، الصفحة /٣١/.

٧٣. الحافظُ المتقنُ شيخُ المالكية في وقته بالقاهرة العلامةُ عبدُ السلام بنُ إبراهيم اللقانيُّ المتوفى سنة «١٠٧٨» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "إتحاف المريد" الذي شرحَ فيه منظومةَ والدِهِ "جوهرة التوحيد" ما نصه: ((فيستحيلُ عليه تعالى العَدَمُ، والحُدُوثُ، وطرو العَدَمِ وهو الفناء، والمماثلةُ للحوادث: بأن يكون جِرماً تأخذُ ذاتُهُ العليَّةُ قدراً من الفراغِ المتحقِّقِ أو المتوَهَّم، أو يكون عَرَضَاً يقوم بالجِرمِ، أو يكون في جِهَةٍ للجِرمِ، أو له هو جهةٌ، أو يتقيدَ بمكان أو زمان، أو تتصفَ ذاتُهُ المقدَّسَةُ بالحوادث، أو بالصغرِ أو بالكِبرِ... كاستحالةِ حلوله تعالى ووجودِهِ في إحدى الجهاتِ الستِّ، وهي: الفوقُ، والتحت، واليمين، والشمال، والوراء، والامامُ؛ لوجوبِ مخالفتِهِ للحوادثِ))[1].

٧٤. العلامةُ الشهابُ أحمدُ بنُ محمد الدَّرديرُ العَدَويُّ المالكيُّ الأزهريُّ، صاحبُ التصانيفِ الكثيرة المتوفى سنة «١٢٠١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في نظمه " الخَريدَةِ البَهِيَّة" ما نصه:

منـزَّهٌ عن الحلولِ والجِهَه ... والاتصالِ الانفصالِ والسَّفَه

و يقول في "شرحه على نظم الخريدة" ما نصه: ((.. (مُنَـزَّهٌ)، أي: هو منـزَّهٌ ومُطَهَّرٌ (عن الحلول) في الأمكنةِ، أو حلول السريان، كسريان الماء في العود الأخضر، (و) عن (الجهة) لشيءٍ، فلا يقال: إنه فوق الجِرمِ، ولا تحتَه، ولا يمينَه، ولا شمالَه، ولا خلفَه، ولا أمامَه، (و) منـزَّهٌ عن (الاتصال) في الذاتِ، أو بالغير، وعن (الانفصالِ)، فلا يقال: إنه متصِلٌ بالعالم، ولا منفصِلٌ عنه؛ لأنَ هذه الأمورَ

---
[1] "إتحاف المريد"، الصفحة /١٣٧، ١٣٨/ ، رقم البيت (٤٣).

صفةُ الحوادثِ، واللهُ ليس بحادثٍ))[1].

ويقول في نظمه " الخريدة البهية " ما نصه:

واجـزمْ أخـي برؤيـةِ الإلـه　　　في جنَّـةِ الخُلـدِ بـلا تَنَـاه

يقول في "شرحه على نظم الخريدة" ما نصه: ((..(بلا تناهٍ) للمرئيِّ تعالى، أي: من غيرِ إحاطةٍ بحدودِ المرئيِّ ونهاياتِه؛ لاستحالةِ الحُدودِ والنهاياتِ عليه تعالى، فكما أنهم يعلمونَهُ بلا حدٍّ و نهايةٍ وبلا كيف، يرونه كذلك، فيُرَى لا في مكانٍ، ولا في جهةٍ، ولا باتصالِ شعاعٍ، ولا على مسافةٍ بينه تعالى وبين الرَّائِي))[2].

٧٥. العلامةُ الشيخُ محمد بنُ محمد بنِ أحمد الأمير الكبير المالكيُّ الأزهريُّ المتوفى سنة «١٢٣٢» هـ رحمه الله تعالى.

له حاشيةٌ كبيرة على شرح شيخ المالكيَّةِ في وقته العلامةِ عبدِ السلام اللقانيِّ الذي نقلنا نصَّهُ في تنـزيه الله عن الحدِّ والجهةِ والمكان، والعلامةُ الأمير مُقِرٌّ للشيخ في كلِّ ما يقوله، ومن ذلك قولُهُ في حاشيته على شرح الشيخ عبد السلام عندما ذكر أن المرادَ من الفوقية التعالي في العظمة دون المكانِ، قال ما نصه: ((قولُهُ: (دون المكان)، أي: فإنه منـزَّهٌ أزلاً، قال إمامُ الحرمين: يفيدُ ذلك حديث (لا تفضلوني على يونس)[3]، فلولا تنـزُّهُهُ عن الجهةِ لكانَ محمدٌ ﷺ في معراجه أقربَ من يونس في نزولِ الحوتِ فيه لقاع البَحرِ))[4].

---

[1] "شرح الخريدة البهية"، الصفحة /٤٢/، شرح البيت رقم (٣١).

[2] "شرح الخريدة البهية"، الصفحة /٥٥/، شرح البيت رقم (٤٩).

[3] لفظ الحديث كما في البخاري برقم (٣٤١٤)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٩]): (ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متى).

[4] "حاشية الأمير على شرح عبد السلام"، الصفحة /٩٥/، رقم البيت (٤٠).

٧٦. الإمام الفقيهُ العلامة شهابُ الدين أبو العباس أحمد بنُ محمد الصّاويُّ المالكيُّ الأزهريُّ المتوفى سنة «١٢٤١» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "شرحه على جوهرة التوحيد" ما نصه: ((وأما قوله ﷺ: (لا تفضلوني على يونس بن متى)[١] فقيل: معناه لا تعتقدوا أني أقربُ إلى الله في الحسِّ منه، حيث ناجيتُ ربي فوقَ السموات السبع، وهو قد ناجى ربَّهُ في بطنِ الحوت في قَعرِ البحر، بل نحن سواءٌ؛ لتنزُّهِ مولانا عن المكانِ والجهةِ))[٢].

ويقول أيضاً: ((والمعنى أنه يستحيلُ على الله تعالى وصفُه بإحدى الجهاتِ الستِّ وهي: الفوقُ، والتحت، والأمام، والخلفُ، واليمين، والشمالُ))[٣].

٧٧. شيخُ الأزهر الإمامُ العلامة الشيخُ إبراهيم بنُ محمد بن أحمد الباجوريُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «١٢٧٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في "حاشيته على متن السنوسية" في باب (بيان ما يستحيل بحقه تعالى) ما نصّه: ((وأنواع الجهةِ ستة: يمين، وشمال، وأمام، وخلفٌ، وفوق، وتحت، فليس اللهُ عن يمين العرش، ولا عن شماله، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا فوقه، ولا تحته، فليحذر كلَّ الحذرِ مما يعتقدُهُ العامَّةُ من أن الله تعالى فوقَ العالم))[٤].

كما ذكر في كتابه "تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد" ما يستحيل على الله تعالى فقال: ((فيستحيلُ عليه تعالى العَدَمُ ... والمماثلةُ للحوادث، وهو ضدُّ المخالفةِ للحوادث، والمماثلةُ مصوَّرَةٌ بأن يكونَ جِرماً ... أو يكون في جهة

---

[١] تقدم تخريجه قبل قليل.

[٢] "شرح الصاوي على جوهرةالتوحيد"،الصفحة /٢٩٦/، باب (مراتب الخلق وأفضلهم نبينا محمد ﷺ).

[٣] "شرح الصاوي على جوهرة التوحيد"، الصفحة /٢٢٥/، شرح البيت رقم (٤٣)، باب (ما يستحيل على الله تعالى من أضداد الصفات الواجبة).

[٤] "حاشية البيجوري على العقيدة السنوسية"، الصفحة /٨٠/.

للجِرم ... أو يحلَّ في مكان... أو يتقيَّدَ في زمان))[1].

٧٨. الإمامُ الفقيهُ العلامةُ محمد بنُ أحمد عُلَّيش المالكيُّ المتوفى سنة «١٢٩٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "منح الجليل شرح مختصر خليل" في الفقه المالكيِّ، باب الرِّدَّة، ما نصه: ((وكاعتقادِ جسمية الله وتحيُّزِه، فإنه يستلزمُ حدوثَهُ واحتياجَهُ لمُحدِث، ونفي صفاتِ الألوهية عنه جلَّ جلاله وعظُمَ شأنُهُ))[2]. فمعتَقِدُ الحيِّزِ لله كافرٌ عند فقهاء المالكية.

٧٩. شيخُ الجامع الأزهر الشيخُ سليمُ بنُ أبي فراج البِشريُّ المالكيُّ المتوفى سنة «١٣٣٥» هـ رحمه الله تعالى.

أنقل عنه بعضَ جوابٍ عن سؤال رفعه إليه الشيخُ أحمد بنُ العلامة بدرٍ شيخ معهد بلصفورة بتاريخ /٢٢/ محرم سنة «١٣٢٥» هـ يسأل فيه عن حكمِ من يعتقد ثبوتَ الجهة لله تعالى، مقتصِراً على محلِّ الشاهد حيث قال رحمه الله تعالى:

((إلى حضرة الفاضلِ العلامة الشيخ أحمد علي بدر خادمِ العلم الشريف ببلصفورة... اعلم أيدك الله بتوفيقه، وسلك بنا وبك سواءَ طريقه، أن مذهبَ الفرقةِ الناجية، وما عليه أجمع السنيون: أنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث، مخالفٌ لها في جميع سمات الحدوث، ومن ذلك تنزُّهُهُ عن الجهةِ والمكان، كما دلتْ على ذلك البراهين القطعيةُ...هذا وقد خذلَ الله أقواماً أغواهم الشيطانُ وأزلهم، اتبعوا أهواءَهُم، وتمسكوا بما لا يُجدِي، فاعتقدوا ثبوتَ الجهة لله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، واتفقوا على أنها جهةُ فوق، إلا أنهم افترقوا، فمنهم من اعتقد أنه جسمٌ مماسٌّ للسطح الأعلى من العرش، وبه قال الكرّاميَّةُ واليهودُ،

---

[1] "تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد"، الصفحة /٢٢٨، ٢٢٩/، عند شرحه للبيت رقم (٤٣)، باب (ما يستحيل على الله من الصفات).

[2] "منح الجليل شرح مختصر خليل"، الجزء /٩/، الصفحة /٢٠٦/.

وهؤلاءِ لا نزاع في كفرِهِم ، ومنهم من أثبتَ الجهةَ مع التنزيه، وأن كونَهُ فيها ليس ككون الأجسام وهؤلاءِ ضُلالٌ فُسَّاقٌ في عقيدتهم ، لإطلاقِهم على الله مالم يأذن به الشارعِ، ولا مرية أن فاسقَ العقيدة أقبحُ وأشنعُ من فاسق الجارحة بكثيرٍ، سيما من كان داعيةً أو مقتدىً به، وممن نُسِبَ إليه القولُ بالجهة[1] من المتأخرين أحمد ابنُ عبد الحليم بنِ عبد السلام بن تيمية الحَرَّانيُّ الحنبليُّ الدمشقيُّ من علماء القرن الثامن، في ضمن أمور نسبتْ إليه خالفَ الإجماعَ فيها عملاً برأيه، وشنع عليه معاصروه، بل البعضُ منهم كفَّرُوهُ، ولقي من الذلِّ والهوانِ ما لقي، وقد انتدب بعضُ تلامذته للذبِّ عنه وتبرئتِهِ مما نُسِبَ إليه، وساقَ له عباراتٍ أوضحَ معناها، وأبان غلطَ الناس في فهم مرادِهِ، واستشهد بعباراتٍ له أخرى صريحة في دفع التهمة عنه، وأنه لم يخرج عما عليه الإجماعُ، وذلك هو المظنونُ بالرجل لجلالة قدره ورسوخِ قدمه. وما تمسَّك به المخالفون القائلون بالجهةِ أمورٌ واهية وهمية لا تصلحُ أدلةً عقليةً ولا نقليةً، وقد أبطلها العلماءُ بما لا مزيد عليه...))[2].

ثم عرضَ لذكر بعضِ شبههم التي توهموها من الكتاب والسنة، وأخذَ ينقضُها بإجمالٍ بعد أن ذكر حججَهُ العقلية. وانظر جوابَه وفتواه ضمن كتابِ "فرقان القرآن" للعلامة المحدِّثِ الشيخ سلامة القضاعي العزاميِّ الشافعيِّ المتوفى سنة«١٣٧٦» هـ

---

[1] القولُ بالجهة ثابتٌ عن ابن تيمية، وليس مجردَ نسبة إليه، ولا يمكن لعاقل أن يُنكر ذلك عنه، بل لن تجد تَيميّاً واحداً يُنكر نسبة ذلك إليه، بل أكثر من ذلك نرى بعضَ أتباع ابن عبد الوهاب الهالكين في التعصب لابن تيمية يُكَفِّرون من أنكر الجهةَ والفوقيةَ الحسية، وهذا الكلام من شيخ الأزهر حسنُ ظنٍّ - عَهِدْنَا الكثيرَ منه عن أهل السنة - بلغَ حداً يخالفُ الحقيقة وواقعَ الأمر، وشاهدي من النصِّ الذي سقتُهُ أعلاه عن شيخ الأزهر هو ذكرُ تبديعِهِ القائلين بالجهة، وتضليلِهم وتفسيقِهم بذلك القول، وأنَّ الجهويةَ عنده أقبحُ حالاً، وأشنع مآلاً من فاسق الجارحة، وما أطيبها على قلبي أن أرى ابنَ تيمية بريئاً من هذه البدعة القبيحة الشنيعة، ولكن المسألة أولاً وبالذات مسألة حقائقَ وتوثيقٍ، لا عواطفَ وألقاب!!

[2] انظر "فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان" الصفحة /٩٦/ فما بعدها.

٨٠. العلامة المحدثُ الشيخُ خليل أحمد السهارنفوريٌّ رئيس الجامعة الشهيرة بـ "مظاهر العلوم" بالهند المتوفى سنة «١٣٤٦» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "بذل المجهود في حل أبي داود" عند ذكر حديث الجارية ما نصه: ((..وأما قولها: (في السماء) في جواب سؤاله ﷺ (أين الله ؟) فليس المراد به المحل والمكان، بل المراد به العلو والرفعة في المرتبة))[١].

وتجده عند الكلام عن حديث النزول يذكر عن الحافظ ابن حجر والمحدث ملا علي القاري أنه ينزل أمرُهُ ورحمتُهُ، أو ملائكته، وأن هذا تأويل الإمام مالك، أو أنه على سبيل الاستعارة، ومعناه الإقبالُ على الداعي بالإجابة واللطفِ والرحمة، ثم ينقل عن كثير من الأئمة استحالةَ حملِ الآيات والأحاديث على ظواهرها كالمجيء، والاستواءِ، والكونِ في السماء، والصورةِ، والوجهِ إلى غير ذلك؛ لما يلزم من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يُحكم بكفر معتقدها بالإجماع، ثم يبين أن السلف والخلف على صرف المعنى عن ظاهره، وأنَّ مذهب السلف التأويل الإجمالي، وأن الخلف على التأويل التفصيلي، وأنهم لم يريدوا بذلك مخالفةَ ما كان عليه السلف الصالح، وإنما دعت الضرورةُ إلى ذلك لكثرة المجسمة والجهمية وغيرهما، كذا ذكر ما لخصتُهُ لك في هذه الكلمات[٢] رحمه الله تعالى.

٨١. الشيخُ أبو محمد محمود بنُ محمد بنِ أحمد بن خطاب السُّبكِيٌّ الأزهريٌّ صاحبُ "المنهل المورودشرح سنن أبي داود" المتوفى سنة«١٣٥٢»هـ رحمه الله تعالى.

وقد أجاب الشيخُ ابنُ خطاب السبكيٌّ بمثل ما أجاب به شيخُ الأزهر البِشرِيٌّ وذلك في كتابه "إتحاف الكائنات ببيان مذهبِ السلف والخلف في المتشابهات"

---

[١] "بذل المجهود في حل أبي داود"، الجزء /١٤/، الصفحة /٢٤٤/، كتاب الأيمان والنذور، عند ذكر حديث الجارية.

[٢] "بذل المجهود في حل أبي داود"، الجزء /٧/، الصفحة /٧٣، ٧٤/، كتاب الصلاة (التطوع)، عند ذكر حديث النزول.

وجوابُه طويلٌ ونافعٌ، أقتصرُ على الشاهدِ منه حيث قال: «قد سألني بعضُ الراغبين في معرفة عقائد الدين، والوقوفِ على مذهب السلف والخلفِ في المتشابه من الآياتِ والأحاديث بما نصه: ما قولُ السادة العلماء - حفظهم الله تعالى - فيمن يعتقدُ أن الله عزَّ وجلَّ له جهةٌ ! وأنه جالسٌ على العرش في مكانٍ مخصوص ! ويقول: ذلك هو عقيدةُ السلف ! ويحمل الناسَ على أن يعتقدوا هذا الاعتقادَ، ويقول لهم مَن لم يعتقدْ ذلك يكون كافراً ! مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] أهذا الاعتقادُ صحيحٌ، أم باطلٌ ؟ وعلى كونه باطلاً، أيكفرُ ذلك القائلُ باعتقادِه المذكورِ... ؟

فأجبتُ بعون الله تعالى، فقلتُ:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمةَ وفصلَ الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هداهم الله، ورزقهم التوفيق والسداد.

أما بعد.

فالحكمُ أن هذا الاعتقادَ باطلٌ، ومعتقدُه كافرٌ بإجماع مَن يُعتدُّ به من علماء المسلمين، والدليل العقليُّ على ذلك: قِدَمُ الله تعالى، ومخالفتُه للحوادث، والنقليُّ: قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فكلُّ من اعتقدَ أنه تعالى حلَّ في مكان، أو اتصلَ به، أو بشيءٍ من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غيرِ ذلك فهو كافرٌ قطعاً، ويَبطلُ جميعُ عملِه من صلاة وصيام وحجٍّ وغيرِ ذلك، وتَبِينُ منه زوجُه، وعليه أن يتوبَ فوراً، وإذا مات على هذا الاعتقاد - والعياذ بالله تعالى - لا يُغسلُ، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدفنُ في مقابر المسلمين، ومثلُهُ في ذلك كلِّه مَن صدَّقَهُ في اعتقاده، أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأما حملُه الناسَ على أن يعتقدوا هذا الاعتقادَ

المُكَفِّرَ، وقولُه لهم : من لم يعتقدْ ذلك يكون كافراً !! فهو كُفرٌ، وبهتانٌ عظيم ، واستدلالُهُ على زعمه الباطلِ بهاتين الآيتين ونحوِهما أن الله عزَّ وجلَّ يحلُّ في عرشه أو يجلسُ عليه، أو يحلُّ في سماء، أو نحو ذلك مما تزعمه تلك الشِّرذِمَةُ، مع أن كلامَ الله غيرُ مخلوق وهو من صفات الله تعالى القديمةِ الموجودةِ قبل وجودِ العرش والسموات، فالله تعالى موصوفٌ بأنه استوى على العرش قبل وجودِ العرش، وهل كان جالساً - على زعمهم - على العرش المعدومِ قبل وجودِهِ ؟ وهل جلَّ جلاله في السماء قبل خلق السماء ؟ هذا مما لا يتوهمه عاقلٌ، وهل العقلُ يُصَدِّقُ بحلولِ القديم في شيءٍ من الحوادث ؟! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعلى الجملةِ، فهذا القائلُ المجازِفُ وأمثالُه قد ادَّعَوا ما لا يقبلُ الثبوتَ لا عقلاً ولا نقلاً، وقد كَفَرُوا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، والطامَّةُ الكُبرى التي نزلت بهؤلاءِ دعواهم أنهم سلفيون !! وهم عن سبيلِ الحقِّ زائغون، وعلى خيارِ المسلمين يعيبون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وأما مذهبُ السلف والخلفِ بالنسبة للآيات والأحاديث المتشابهةِ فقد اتفقَ الكلُّ على أن الله تعالى منزَّهٌ عن صفات الحوادث، فليس له عزَّ وجلَّ مكانٌ في العرش، ولا في السماء، ولا في غيرهما، ولا يتصفُ بالحلول في شيءٍ من الحوادث، ولا بالاتصال بشيء منها، ولا بالتحول والانتقال ونحوِهما من صفاتِ الحوادث...

وأما ما قيل من أنه يلزمُ من نفي الجهاتِ السِّتِّ عن الله نفيُ وجودِهِ !! فهو قولٌ باطلٌ بالبداهة لما هو معلوم من أن الله عزَّ وجلَّ كان موجوداً قبل وجودِ الجهات السِّتِّ المذكورةِ، وهي فوق، وتحت، وأمام ، وخلف، ويمين، وشمال، بل كان موجوداً قبل وجود العالم كلِّهِ بإجماع السابقين واللاحقين، فكيف يَتَوَهَّمُ من عنده أدنى شائبة عقل أنه يلزم من نفي تلك الجهاتِ عنه سبحانه وتعالى نفيُ وجوده، جلَّ وعلا ؟! وكيف يتصور أن الله عزَّ وجلَّ القديمَ يتوقف وجودُهُ على وجودِ بعض الحوادث أو كلِّ الحوادث التي خلقها ؟! سبحانك هذا بهتان عظيمٌ ، كيف وقد قال

جمعٌ من السلف والخلف: إن من اعتقدَ أن اللهَ في جهةٍ فهو كافرٌ كما صرَّحَ به العراقيُّ، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعيُّ، وأبو الحسن الأشعريُّ، والباقلانيُّ، ذكره العلامة الملا علي القاري في "شرح المشكاة"من الجزء الثاني، الصفحة /١٣٧/، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، نسأل الله تعالى أن يهدينا جميعاً إلى الطريق المستقيم ، ويحول بيننا وبين نزعات الشيطان الرجيم ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى من كان بهديه من العاملين.

هذا وقد عرضتُ هذه الإجابةَ على جمعٍ من أفاضل علماءِ الأزهر فأقرُّوهَا، وكتبوا عليها أسماءَهم ، وهم أصحابُ الفضيلة:

١. الشيخُ محمد النجديُّ شيخُ السادة الشافعية.
٢. والشيخُ محمد سبيع الذهبيُّ شيخ السادة الحنابلة.
٣. والشيخُ محمد العزبي رزق المدرِّسُ بالقسم العالي.
٤. والشيخُ عبدُ الحميد عمّار المدرِّس بالقسم العالي.
٥. والشيخُ علي النّحراويُّ المدرِّسُ بالقسم العالي.
٦. والشيخُ دسوقيٌّ عبد الله العربي من هيئة كبارِ العلماء.
٧. والشيخُ علي محفوظ المدرِّسُ بقسم التخصص بالأزهر.
٨. والشيخُ إبراهيم عيارة الدلجمونيُّ المدرِّسُ بقسم التخصص بالأزهر.
٩. والشيخُ محمد عليان من كبارِ علماء الأزهر.
١٠. والشيخُ أحمد مكيّ المدرِّسُ بقسم التخصص بالأزهر.
١١. والشيخُ محمد حسين حمدان)) انتهى كلامُ الشيخ ابن خطاب السبكيِّ[1].

---

[1] "إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات"، الصفحة /٢/، نقلاً عن موقع الإمام الرازي: www.al.razi.net .

معروفٌ أن الأزهرَ - أيام كان معقلاً للسنة قائماً بالمُهِمَّة - كان يمنع منعاً باتاً تسربَ أيِّ فكرٍ حَشَوِيٍّ أو غيرِه إلى عقول ونفوس الأمة، وله في ذلك سيادةُ الموقفِ والكلمةُ الحاسمةُ قبلاً وبعداً، حتى إذا تقاعس بعضُ علمائه عن السهر على مداخل الفساد في الدين، وتسللت فتنةُ التجسم ،وبدت صنوفُ مخازيه بين بعض المنتسبين إليه، وصار لهذا الفكر بعض الأنصار رأيتَ المتأخرين من شيوخه مضطرين إلى ذكر وعَدِّ أسماء الثابتين على الحق المظهرين له على ما هو عليه في أصل الأمر وواقعِ الحال، نعم كانت للأزهر هيبتُهُ وجلالتُهُ أيام كان وقّافاً عند حدود الله تعالى، ولكن لما غابت عنه عيونُ الساهرين رأيتَ كيف تمتد إليه يدُ الأجنبي ، حتى ذكر الحافظ أبو الفيض الغماريُّ أن الإنكليز هم مَن ولى مصطفى المَراغي مشيخةَ الأزهر قهراً بدون اختيار، فكان مُتَشَبِّهاً بالإنكليز في كلامه وأخلاقه، وهو مَن قرَّر تدريس الديانة المسيحية في الأزهر للطلبة الصغار بدعوى التعرف، وذَكَرَ الغماريُّ أنه زاره فكان يكلمه والغليون في فمه على هيئة الإنكليز[1]، ويذكر القرضاويُّ عن الشيخِ المَراغيِّ هذا أنه أولُ مَن أَذِنَ لكتب ابن تيمية وتلميذِه أن تدخل ضمن مقررات المنهاج، بعد أن كان الأزهرُ يمنع عقيدتَيهما ويعدُّهُما في زمرة المجسمين، كما سيأتي توثيقُهُ.

٨٢. الشيخُ الفقيه المحدِّثُ محمد أنور معظم شاه الكَشميريُّ المتوفى سنة «١٣٥٢» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "فيض الباري على صحيح البخاري" ما نصه: ((..وذهبَ الحافظُ ابنُ تيمية إلى قِدَمِ العرشِ قدماً نوعيّاً؛ وذلك لأنه إذا أخذ الاستواء بالمعنى المعروف، اضطَّرَ إلى قِدَمِ العرش لا محالة، مع حديثٍ صريحٍ عند الترمذي في حدوثه ففيه: (ثم خلق عرشَهُ على الماء).

بقي الأشعريُّ فلا حقيقة له عنده غير تعلق صفة من صفات الله تعالى به.

قلت: أما الاستواءُ بمعنى جلوسِهِ تعالى عليه، فهو باطلٌ، لا يذهبُ إليه إلا غبي

---

[1] انظر "الجواب المفيد" للغماري /٤٢/، تحقيق: بدر العمراني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، لبنان ، وفيه يَذكُرُ الغماريُّ أن المراغيَّ كان لا يصلي، كذا قال ؟! والله أعلم بالحال.

أو غَوِيّ، كيف ؟! وأن العرشَ قد مرّت عليه أحقابٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، فهل يُتعقّلُ الآن الاستواءُ عليه بذلك المعنى ؟!

نعم أقول: إن هناك حقيقةً معهودةً عبَّرَ عنها بهذا اللفظ، فليس الاستواءُ عندي محمولاً على الاستعارة، ولا على الحسيِّ الذي نتعقّلُه، بل هو نحوٌ من التجلي، وقد كشفنا عنه من قبل.

قوله: (استوى إلى السماء)... إلخ، أثبت لله تعالى العلّو على ما يليق بشأنه، قال الحافظ ابنُ تيمية: من أنكرَ الجهةَ لله تعالى فهو كمن أنكرَ وجودَه عزَّ برهانُه، فإن وجود الممكن كما لا يكون إلا في جهةٍ، وإنكارُ الجهة له يؤوْلُ إلى إنكار وجودِه، كذلك سبحانه وتعالى لا يكون إلا في جهةٍ، وهي العلو، وإنكارُها يجرٌّ إلى إنكار وجودِه.

قلتُ: ويا للعجب ! ويا للأسف، كيف سوّى أمرَ الممكنِ، والواجبِ ؟! أما كان له أن ينظرَ أنَّ من أخرج العالَمَ كلَّهُ من كتم العدَمِ إلى بقعة الوجود، كيف تكونُ علاقتُهُ معه كعلاقةِ سائر المخلوقات ؟ فإن الله تعالى كان ولم يكن معه شيءٌ، فهو خالقٌ للجهات، وإذاً كيف يكون استواؤُه في جهةٍ كاستواء المخلوقات، بل استواؤه كمعيّتِه تعالى بالممكنات، وكأقربيّتِه، والغلو في هذا الباب يُشبِهُ القولَ بالتجسيمِ، والعياذ بالله أن نتعدى حُدودَ الشرعِ))[1].

٨٣. مفتي الديار المصرية، وكبيرُ فقهائِهَا القاضي الشرعي محمد بخيت بنُ حسين المطيعي الحنفيٌّ، المتوفى سنة «١٣٥٤» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد" ما نصه: ((ومن الفريق الثاني الذي طَمَسَ الله على قلبه وطبعَ عليه، أهلُ البدع في العقائد والأعمالِ، الذين خالفوا الكتاب والسنة والإجماع.. وقد ابتلي المسلمون بكثيرٍ من هذا

---

[1] "فيض الباري على صحيح البخاري"، الجزء /٦/، الصفحة /٥٦٣/، باب (قوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]).

الفريق سلفاً وخلفاً، فكانوا وصمةً وثلمةً في المسلمين، وعضواً فاسداً يجب قطعُه حتى لا يعدي الباقي، فهو المجذومُ الذي يجب الفرارُ منه، ومنهم ابنُ تيمية الذي ألف كتابه المسمَّى بـ "الواسطية"، فقد ابتدعَ ما خرقَ به إجماعَ المسلمين، وخالفَ به الكتابَ والسنة الصريحةَ والسلف الصالحَ، واسترسلَ مع عقلِه الفاسدِ، وأضلَّهُ الله على علم ، فكان إلهه هواه، ظناً منه أن ما قاله حقٌّ، وما هو بالحقِّ، وإنما هو منكرٌ من القولِ وزُورٌ))[1].

٨٤. كبير المفتشين، وأستاذُ كلية أصول الدين، الشيخ عبدُ الرحمن بن محمد عوض الجزيريُّ من أعضاء هيئة كبارِ علماء الأزهرِ المتوفى سنة «١٣٦٠» هـ رحمه الله تعالى.

مؤلفُ كتاب "الفقه على المذاهب الأربعة"، يقول في كتابه "توضيح العقائد في علم التوحيد" ما نصه: ((..فكذلك لا يصحُّ أن يطلقَ عليه أنه جسمٌ؛ لأن الجسمَ هو المركَّبُ من أجزاء متناهية معدودة محدودةٍ، وذلك كلُّهُ من صفات الحوادث.

خامساً: يجبُ تنزيهُ الله عن المكان، فهو تعالى غيرُ متحيِّزٍ في مكان؛ لأن التحيُّزَ من خواصِّ الأجسام والجواهرِ المادية، ولو كان الخالقُ جسماً أو جوهراً متحيِّزاً لكان حادثاً؛ لأنه يكون محتاجاً للمكانِ الذي يتحيَّزُ فيه طبعاً، والاحتياجُ يستلزم الحدوثَ، وهو محالٌ على الله. وهذه المسألةُ قد لا تُدركُهَا العقولُ الضعيفةُ؛ لأنها لا تتصور موجوداً بدون حلول في مكان، وسببُ هذا أن مثلَ هذه العقول الصغيرةِ لا تدركُ إلا ما هو واقعٌ تحت حواسِّهَا من الماديات التي يراها الإنسان ويشاهدُها أو يلمسُها أو يحسُّها، ولا ريب في أن هذه المادياتِ لا بد لها من

---

[1] "تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد"، الصفحة /١٠، ١١/.

مكانٍ حتماً، ولكن الله سبحانه منزّهٌ عن المادة الحادثة؛ إذ هو ليس كمثله شيء، فلا يتحيَّزُ في مكان..)).

ثم عَرَضَ جملةً من الآيات المتشابهات، وأجابَ عنها بأجوبةِ أهل العلم من أئمة السنة من السلف وغيرِهم ، لا نطيلُ بذكرها، فليراجعها من شاء.

٨٥. الشيخُ محمد عبد العظيم الزرقاني الأمينُ العام لـ"جبهة علماء الأزهر" والمدرِّسُ لمادتي علومِ القرآن والحديثِ في جامعة الأزهرِ المتوفى سنة «١٣٦٧» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في كتابه "مناهل العرفان في علوم القرآن" ما نصه: ((ونطبِّقُ هذه المذاهبَ على قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. فنقول: يتفق الجميعُ من سلف وخلف على أن ظاهرَ الاستواء على العرش، وهو الجلوسُ عليه مع التمكُّنِ والتحيُّزِ مستحيلٌ؛ لأن الأدلة القاطعةَ تنزِّهُ الله على أن يشبه خلقَه، أو يحتاجَ إلى شيءٍ منه، سواء أكان مكاناً يحلُّ فيه أو غيرَه، وكذلك اتفق السلفُ والخلف على أن هذا الظاهرَ غيرُ مرادٍ لله قطعاً؛ لأنه تعالى نفى عن نفسِهِ المماثلةَ لخلقه، وأثبتَ لنفسه الغنى عنهم ، فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]. وقال: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] فلو أرادَ هذا الظاهرَ لكان متناقضاً... فالسلفُ يُفَوِّضُونَ في معانيها - آيات الصفات - تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن ظواهرِها المستحيلةِ...

إرشادٌ وتحذيرٌ: لقد أسرفَ بعضُ الناس في هذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حقٍّ، وأتوا في حديثِهِم عنها وتعليقِهِم عليها بما لم يأذنْ به اللهُ، ولهم فيها كلماتٌ غامضةٌ تحتمل التشبيهَ والتنزيه، وتحتمل الكفرَ والإيمان، حتى باتت هذه الكلماتُ نفسُهَا من المتشابهات، ومن المؤسفِ أنهم يواجهون العامَّةَ وأشباهَهُم بهذا، ومن المحزنِ أنهم ينسبُونَ ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويُخَيِّلُونَ

إلى الناس أنهم سلفيون، من ذلك قولهم : إن الله تعالى يُشارُ إليه بالإشارةِ الحسِّيّة، وله من الجهاتِ الستِّ: جهةُ الفوق.

ويقولون: إنه استوى على عرشه بذاته استواءً حقيقياً، بمعنى أنه استقرَّ فوقه استقراراً حقيقياً، غيرَ أنهم يعودون فيقولون: ليس كاستقرارِنا، وليس على ما نعرِفُ، وهكذا يتناولون أمثالَ هذه الآيات. وليس لهم مستندٌ فيما نعلم إلا التشبثُ بالظواهر... ولقد علمتَ أن حملَ المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول أنها باقيةٌ على حقيقتها، ليس رأياً لأحدٍ من المسلمين، وإنما هو رأيٌ لأصحاب الأديان الأخرى كاليهودِ والنصارى، وأهلِ النِّحَلِ الضَّالَة كالمُشَبِّهَةِ والمجسِّمَةِ. أما نحن - معاشرَ المسلمين - فالعمدةُ عندنا في أمورِ العقائد هي الأدلةُ القطعية، التي توافرتْ على أنه تعالى ليس جِسماً، ولا متحيِّزاً، ولا متجزِّئاً، ولا متركِّباً، ولا محتاجاً لأحدٍ، ولا إلى مكانٍ، ولا إلى زمانٍ، ولا نحو ذلك، ولقد جاء القرآنُ بهذا في محكماته إذ يقول...))[1].

ثم شرع الشيخُ الزرقانيُّ بالأدلة النقلية والعقليةِ على إثبات التنزيه ونفي التشبيه، فعَرَضَ لشُبَهِ من سمَّاهُم بـ ((المُتَمَسِّحِينَ في السلف، المتناقضين))، ثم دفعها شُبهةً شبهةً، فلتراجع.

٨٦. الشيخُ المحدِّثُ محمد زكريا بنُ إسماعيل الكَانْدَهلَوِيُّ المدنيُّ المتوفى سنة «١٤٠٢» هـ دفينُ البقيعِ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه الكبيرِ على الموطَّأ المُسَمَّى بـ "أوجز المسالك إلى موطأ مالك" عند شرحِهِ لحديث الجارية، وقولِه ﷺ: (أين الله ؟ قالت: في السماء)، ما نصه: ((... قال الباجيُّ: لعلها تريدُ وصفَه بالعلو، وبذلك يُوصف كلُّ من شأنه العلو، فيقال: مكانُ فلانٍ في السماء، بمعنى علو حالِه ورفعته وشرفه.

---

[1] "مناهل العرفان في علوم القرآن"، الجزء /٢/، الصفحة / ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥/، باب (المحكم والمتشابه).

قال البيضاويُّ: لم يُرِدْ به السؤالَ عن مكانه، فإنه مُنَـزَّهٌ، والرسولُ أعلى من أن يَسألَ ذلك، بل أراد أن يَتَعَرَّفَ أنها مُشركةٌ أو موحدة؛ لأن الكفارَ العرب كان لكلِّ قومٍ منهم صَنَمٌ مخصوصٌ يعبدونه، ولعلَّ سفهاءَهُم كانوا لا يعرفون معبوداً غيرَهُ، فأراد أن يَعرِفَ أنها ما تعبدُ ؟ فلما قالت: في السماء، وفي رواية: (أشارتْ إلى السماء) فهم منها أنها موحدةٌ، تريدُ بذلك نفي الآلِهة الأرضيةِ التي هي الأصنام ، لا لإثباتَ السماء مكاناً له تعالى؛ ولأنه كان مأموراً أن يُكلِّمَ الناسَ على قَدرِ عقولِهِم ، ويهديَهُم إلى الحقِّ على حسب فهمِهِم ، ووجدها تعتقدُ أن المستحِقَّ للعبودية هو الذي يُدَبِّرُ الأمرَ من السماء إلى الأرض، لا الآلِهة التي يعبدُها المشركون، قنع منها بذلك، ولم يكلِّفْهَا اعتقادَ ما هو صرفُ التوحيد وحقيقتُهُ..))[1] .

ثم ساق بعد ذلك نصَّ الحافظِ القاضي عياض والحافظِ النوويِّ - الذي سبق أن نقلتُهُ عنهما - مُقِرّاً لهما في ذلك.

٨٧. مفتي الديارِ المصرية وعضوُ جماعة كبار العلماء الشيخُ المُعَمَّرُ القاضي حسنين محمد مخلوف المتوفى سنة «١٤١٠» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في شرحه المختصر على "عقيدة أهل الإسلام " للإمام السَّيدِ عبدِ الله بن علوي الحداد الحسينيِّ المتوفى سنة «١١٣٢» هـ ما نصه: ((.. (لا تحيطُ به الجهات) كقدَّام ، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، إذ هي نِسبٌ حادثةٌ بحدوثِ الأشياء، واللهُ قديمٌ أزليٌّ... (قريبٌ من كلِّ موجود)، أي: بعلمِهِ، فلا يبعد عنه شيءٌ، لا قرب مكانٍ لاستحالته عليه تعالى))[2] .

---

[1] "أوجز المسالك إلى موطأ مالك"، الجزء /١١/، الصفحة / ٦٢٢/، كتاب العتق والولاء، الحديث (١٢٤٥).

[2] "مختصر شرح عقيدة أهل الإسلام " الصفحة /١٢، ١٣/.

٨٨. الشيخُ الداعية المفسِّرُ المُلْهَمُ محمد متولي الشّعراويُّ الأزهري[1] المتوفى «١٤١٩» هـ رحمه الله تعالى.

يقول في تفسيره "خواطر حول القرآن الكريم " ما نصه:

((.. ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الأعراف:٥٤].. فالعرشُ هو سريرُ الملك؛ لأن الملك لا يجلسُ على العرش إلا بعد أن تستقرَّ الأمورُ، فكأن قولَه: ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ كنايةٌ عن تمام الأمور؛ خلقها وانتهتِ المسألة، لكن العلماءَ حين جاءوا في ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾ اختلفوا في فهمها؛ لأن العرشَ لو كان كرسياً يجلسُ عليه الله، لكان في ذلك تحييزٌ لله ووضعُهُ وضمُّهُ في جِرمٍ ما، سبحانه منزَّهٌ عن أن يحيزهُ شيءٌ؛ لذلك أخذ العلماءُ يلتمسون معاني ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾ منهم من قال: إن معناها هو القصدُ إليها بخلقِهِ واختراعِهِ، ومنهم من قال: المقصودُ به أنه استعلى وارتفعَ أمرُهُ، ومنهم من

---

[1] عقيدةُ نفي الحدِّ والحيِّزِ والمكان والجهةِ عن الله تعالى هي كما ترى عقيدةُ الأزهر الشريف بكلِّ علمائه وفئاته، وهذه عقيدة علماء مصرَ حتى قبلَ تأسيسه سنة «٣٥٩» هـ وإلى يومنا هذا، وقد حارب الأزهرُ الشريفُ عقائدَ الحَشَوِيَّةِ عبر تاريخه، ومما هو معلومٌ ومُتَّفَقٌ عليه مَنعُهُ لكتبِ ابنِ تيمية وتلميذِهِ ابنِ القيم أيامَ قوَّةِ هذا الصَّرحِ العِلميِّ الكبير ونفوذِ أحكامِه، وأولُ إيذانٍ بإدخال كتبهما وتوزيعها على طلاب الأزهر كان في عهد محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر المتوفى سنة «١٩٤٥» م كما نصَّ على ذلك الدكتور يوسف القرضاويُّ في "مذكراتِهِ" الوثيقةِ التاريخيةِ المهمَّةِ في هذا الباب، وعبَّرَ عن هذا الإيذانِ بالإفراجِ عن ابنِ تيمية، وهذا نصُّهُ: ((..والإفراج عن ابنِ تيمية...وكان هذا من التطور الذي حَدَثَ في عهد الإمامِ المراغي: أن تُقبلَ كتبُ ابنِ تيمية وابنِ القيِّم ، وتوزَّعَ على طلاب الأزهرِ، فقد كان الأزهرُ يقاومُ فكرَ هؤلاء، ويحشرُهُم في زمرةِ المجسِّمين...))، تحت عنوان (مَن ومتى سمح بكتب المجسمين في الأزهر)، عن موقع الإمام الرازيِّ www.al.razi.net

فهل يقال عن كلِّ هؤلاء العلماءِ الأفذاذِ الذين تبعَهُم الجمُّ الغفيرُ من الناس عبر كلِّ هذه القرونِ: إنهم كانوا جهمِيَّةً مُعَطِّلين ؟!

وانظر إلى عبارة القرضاويِّ التي تُؤَكِّدُ لك أنَّ الأزهر بعلمائه الأفذاذ الكبار كان يحشرُ فكرَ ابنِ تيمية وتلميذِهِ في زمرة المجسِّمينَ على مدار السنيين، أعاد الله للأزهر هيبتَه، وأيقظَ أهلَ السنة من سُباتِهم العميقِ...آمين

قال: صعدَ أمرُهُ إلى السماء، واستندَ إلى قوله الحقِّ ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت ١١]، وكلُّهَا معانٍ متقاربةٌ، وجماعةٌ من العلماء أرادوا أن يخرجوا من التشبيهات فقالوا: المقصودُ بـ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ أنه استولى على الوجود؛ لذلك رأوا أن وجودَ العرش والجلوسَ عليه هو سِمَةٌ لاستقرارِ الملك، وحتى لا ندخلَ في متاهاتِ التشبيهاتِ ومتاهاتِ التعطيلِ نقول: علينا أن نأخذَ كلَّ شيءٍ مَنسوبٍ إلى الله في إطار ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]..))[1].

٨٩. وقائمةُ العلماءِ طويلة جداً جداً، اقتصرنا على بعضِ المشاهيرِ من أكابرِ المفسرين، واللُّغَويِّينَ، والمحدِّثين، والمؤرِّخينَ، والأصوليين، والفقهاءِ من المذاهب الثلاثة وفضلاءِ الحنابلة، والأولياءِ الصالحين، وكبارِ المجاهدين ممن أجمعَ على جلالتهم أئمةُ الدين.

ولو لم يكن في المنزِّهينَ إلا من ذكرناهُم لكان ذلك كافياً في نبذِ خلافِ المخالفين، ووجوبِ احترامِهِم لقولِنَا، وتأدُّبِهِم مع أئمَّتِنَا.

واللهُ من وراء القصد

[1] "خواطر حول القرآن الكريم" الجزء / ٧/ الصفحة / ١٦٨/، تفسير سورة الأعراف، الآية / ٥٤/.

شبهتان حول إمامنا الأعظم
أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى ودفعهما

إخوتي طلبةَ العلم أصبحتم الآن على يقين لا يتخلله أدنى شك أن أئمة المذهب الحنفي - ومنهم الطَّحَاوِي - يعتقدون تنزيه الله عن الحدود والنهايات والجوانبِ والحيّز والجهاتِ والمكان، وهذه العقيدة بلا شك هي عقيدة إمامِهم الأعظم أبي حنيفة النعمان بنِ ثابت الكوفيِّ رحمه الله تعالى، وقد سبق النقلُ عنه وعن بعض أتباعه وتوثيقُ كلِّ ذلك، ومع هذا أرى أن أختم كلمتي هذه بإيراد آخر شبهتين يتمسك بهما هؤلاءِ المبتدعةُ، وقد أوردهما ابنُ قيم الجوزية في "اجتماع جيوشه"[1] وزاد على الشبهة الأولى من جعبة الهرويِّ المبتدع زيادةً باطلةً ليؤيد بها ما يناسب مذهبَه وهواه، مع أن الشبهة في ذاتها قائمة على جُرف هار عند المحققين من أهل الرواية، وبما أن أتباع ابن القيم رعاعَ اليوم من المتمسلفة يَدَّعُون محاربةَ الضعيفِ من الأخبار، واعتمادَ صحيح الآثار[2]، فإني أرى أن أعرض للشبه أولاً ثم أقوم بدفعها إن شاء الله تعالى.

---

[1] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٩٩/.

[2] والحقُّ أنهم يستدلون لأثبات عقائدهم بالأحاديث الواهيةِ والموضوعة والإسرائيلية، أما الأحاديث الضعيفةُ فحدِّث عن ذلك ولا حرج، بل يستدلون لعقائدهم بأفعال البهائم والدواب من البقر وحُمر الوحش والنمل، كما فعل شيخُهُم ابنُ قيم الجوزية في آخر كتابه السَّقِيم "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة / ٢٤٧، فما بعدها /.

الشبهة الأولى:

يقول الإمام أبو حنيفة النعمان في كتابه "الفقه الأبسط" من رواية أبي مطيع البَلْخي ما نصه: ((من قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافرٌ، كذا من قال: إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض فهو كافرٌ))[1].

الردُّ:

أولاً: من حيث السندُ: فإن هذا الكلام يرويه عن الإمام الأعظم راوٍ واحدٌ فقط، وهو أبو مطيع الحكم بنُ عبد الله البلخيُّ المتوفى سنة «١٩٩» هـ، صاحبُ الإمام أبي حنيفة، كان عمرُه يوم مات الإمام الأعظم (٣٥) سنةً، ولا يوجد غيرُهُ يروي كتابَ "الفقه الأبسط" عن الإمام أبي حنيفة، كما هو معروف ومُسَلَّم .

يقول الحافظ الذهبي: ((تفقه به أهلُ تلك الديار، كان بصيراً بالرأي علامةً كبيرَ الشأن، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر، وكان ابنُ المبارك يعظِّمُهُ، ويجلُّهُ لدينه وعلمه))[2].

وفيه يقول الحافظ ابنُ حجر: ((وَجَزَمَ الذهبيُّ[3] بأنَّهُ وَضَعَ حَدِيثاً))[4].

وإليك ما قاله فيه أهلُ الفنِّ[5].

- قال الإمامُ أحمد بنُ حنبل: لا ينبغي أن يُروَى عنه شيءٌ.
- قال أبو داود: تركوا حديثَه.

---

[1] "الفقه الأبسط"، الصفحة /٤٩/، وهذه التسمية للتمييز بينه وبين "الفقه الأكبر" رواية حماد بن أبي حنيفة.

[2] "ميزان الاعتدال"، الجزء /٢/، الصفحة /٣٣٩/.

[3] وذلك في "ميزان الاعتدال"، الجزء /٥/، الصفحة /٥٥/، عند ترجمة عثمان بنِ عبد الله الأموي الذي كان يروي الموضوعاتِ عن الثقات، ونصُّ الذهبي هو: ((فهذا وضعه أبو مطيع على حمّاد فسرقه هذا الشيخُ منه)).

[4] "لسان الميزان"، الجزء /٣/، الصفحة /٣٤٦/.

[5] راجع في ذلك "الكامل في الضعفاء" لابن عَدِي، الجزء /٢/، الصفحة /٥٠١/، برقم (٣٩٩)، و"ميزان الاعتدال" للحافظ الذهبي الجزء /٢/، الصفحة /٣٣٩/، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر، الجزء /٣/، الصفحة /٢٤٦/.

- قال أبو حاتم الرازيُّ: كان مرجئاً كذّاباً[1].

- قال الجُوزَقانيُّ: كان من رؤساء المرجئة، مِمَّن يضعُ الحديثَ، ويُبغضُ السننَ.

- قال السّاجيُّ: تُرِكَ لرأيه، واتُّهِمَ.

- قال ابن عَدِيٍّ: بَيِّنُ الضَعفِ في أحاديثِهِ، وعَامَّةُ ما يَرويهِ لا يُتابَعُ عليهِ.

- قال ابنُ مَعين: ليسَ بشيءٍ، وقال مرَّةً: ضَعيفٌ، وبمثلِ ذلك قال البخاريُّ والنَّسَائيُّ.

- قال الخليليُّ: كان الحُفَّاظُ مِن أهل العراق وبَلْخ لا يرضَونَهُ.

فالرَّجلُ كذَّابٌ عند أبي حاتم، وضَّاعٌ عند الجُوزَقانيِّ، متروكُ الحديثِ عند جماعةٍ من الأئمة، لا ينبغي أن يُروَى عنه شيءٌ عند الإمام أحمد، أكبرُ ما قاله فيه أئمةُ الجرح والتعديل: ضَعيفٌ، ليسَ بشيءٍ...إلى غير ذلك مما اقتصرنا على بعضه.

فهل يصلُحُ الاحتجاجُ بمثل هذا في العقائد عند هذه الطائفة الأثريَّةِ العبقريَّةِ؟!.

ثانياً: من حيث المتنُ: وذلك من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: الكلام المنقول عن الإمام الأعظم، والمثبت في النسخ والروايات - سواء المخطوط منها والمطبوع - ليس فيه ذكرٌ لوجه تكفير القائل، وإليك بعضَ ذلك:

---

[1] نَفَى بعضُ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ في المذهب الحنفيِّ أن يكونَ الحكمُ بنُ عبد الله البلخيُّ كَذَّاباً، مع اعترافِهِم بما قاله الحافظُ الذهبيُّ مِن أنَّهُ واهٍ في ضبطِ الأثر.

أ روايةُ الإمام أبي معين النَّسَفِيِّ عن أبي عبد الله الحسين بنِ علي المعروف بالفضل، عن أبي[1] مالك نصران الختلي، عن علي ابن الحسن الغزال[2]، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي: ((قال أبو حنيفة: من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض))، ولم يذكر في هذه الروايةِ سببَ تكفير القائل.

كما يرويه أبو معين النسفي، عن يحيى بن مطرف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البُستي الجرمقي، عن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع البلخي، عن الإمام الأعظم بالنصِّ السابق نفسِه، دون ذكرِ وجه تكفير القائل[3].

ب نصُّ نسخة العلامة كمال الدين أحمدَ بنِ حسن بن سنان الدين البَياضيِّ السَّبَنَوِيِّ الروميِّ الحنفي التي اعتمدها في كتابه "إشارات المرام" هو: ((فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر، كذا من قال: إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض))[4]. ولم يتعرّض فيها لسبب كفرِ القائل كما هو ظاهر.

---

[1] في المطبوع (ابن)، والتصحيح من خط العلامة المحدّث عبدِ الفتاح أبو غدة على النسخة التي أهداها له الإمام الكوثريُّ، وقد أهداني صورتَهَا سليلُ العترة الطاهرة أخونا الشيخ محمد السيد الحلبيُّ ابنُ الوليِّ الصالح الحاجِّ فخري السيد صاحبِ "دار العرفان" بحلبَ جزاه الله خيراً.

[2] في الأصل (أبو الحسن بن علي بن أحمد الفارسي)،والتصحيح من تعليق العلامةِ أبو غدة رحمه الله.

[3] كما في نسخة دار الكتب المصرية، المجموعة (٦٤/م)، والمجموعة (٢١٥/م)، عن صاحب "البدائع" الإمام الكَاسَانِيِّ، وانظر مقدمة العلامة الكوثريِّ على كتاب"العالم والمتعلم "، الصفحة /٦/.

[4] "إشارات المرام"، الصفحة /٢٠٠/.

ج وهكذا في النسخة التي اعتمدها الإمام عزُّ الدين عبد السلام بنُ أحمد بن غانم بن علي المقدسيُّ المتوفى سنة «٦٧٨» هـ رحمه الله تعالى كما في كتابه "حل الرموز ومفتاح الكنوز"[١]، لذلك قام هو بالتعليل وبيان وجهِ كفر القائل، كما سننقله عنه إن شاء الله.

د ومثلها النسخة التي نقل عنها بركةُ الليالي والأيام الإمامُ الهُمَام السيد الشهير أحمد الرفاعيُّ الكبير - نفعنا الله بعلومه وأفرغ علينا من جزيل فهومه - في كتابه "البرهان المؤيد"[٢] لذلك بين هو وجهَ كفرِ قائلها على ماسننقله عنه إن شاء الله.

هـ أما نصُّ نسخة الإمام أبي الليث السَّمَرقنديِّ المتوفى سنة«٣٧٣» هـ، فهو: ((من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض، فقد كفرَ، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فإن قال: أقول بهذه الآيةِ، ولكن لا أدري أين العرش أفي السماء أم في الأرض فقد كفرَ أيضاً))[٣].

ونسخة هذا الإمام تعتبرُ قولاً فصلاً في نقاشنا هذا؛ لتقدمه أولاً، ولكونه الشارحَ لـ"الفقه الأبسط" الذي يرويه عن الإمامِ الأعظم ثانياً، ولا وجود لوجه التكفير كما هو ظاهر، حتى جاء الهرويُّ بعد هذا الإمام بقرن ونيف ليزيدَ من كيسه ما يوافق فكرَه التَّجسيمِيَّ.

---

[١] "حل الرموز ومفتاح الكنوز"، الصفحة /٤٤/، والكتاب مطبوع باسم سلطان العلماء عز الدين ابن عبد السلام !! وليس الأمرُ كذلك.

[٢] "البرهان المؤيد"، الصفحة /١٨/.

[٣] "شرح الفقه الأبسط"، الورقة رقم (١٠٨، أ/ ب) من المخطوط المحفوظ في مكتبة الأسد الوطنية برقم /٧٥٨٤ ت٢/، والصفحة /٢٥/ من المطبوع، يقول الإمام السمرقندي في بيان وجه كفر قائل هذا ما نصه: ((لأنه بهذا القولِ يوهم أن يكونَ له مكانٌ فكان مُشركاً)).

إذا علمتَ هذا فانظر إلى ابن القيم في"اجتماع جيوشه" كيف يُعمِّي على هذه الزيادة الدخيلة المنسوبة إلى الإمام الأعظم بواسطة شيخه الذي اعتمدها عن الهرويِّ، والزيادةُ هي قولُه: ((هو كافرٌ؛ لأنه أنكر أن يكونَ في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يُدعَى من أعلى لا من أسفل))، وقولُه: ((لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سموات. قال فإنه يقول: على العرش استوى، ولكنه لا يدري العرش في الأرض أم في السماء؟ قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر))[1].

وليته ذكر وجهَ التكفير بما يوافق هواه دون أن ينسبَهُ إلى الإمام الأعظمِ، كما فعل ذلك الأئمّةُ الذين وقفوا على عبارة هذا الإمام، ثم بَيّنُوا وجهَ التكفير على نقيض ما يَدَّعِيه ابنُ القيم.

ومع ذلك فما قيمةُ هذه الزيادةِ المفتراة المكشوفةِ إذا كانت مبنيةً على روايةٍ لا ثبوت لها في ذاتها، نسألُ الله الأمانةَ وحسنَ الأداء.

الوجه الثاني: أن الإمام الأعظم يقول في المرجع المذكور نفسِهِ برواية البلخي ما نصه: ((قلت: أرأيتَ لو قيل: أين اللهُ ؟ فقال – أبو حنيفة –: يُقال له: كان الله ولا مكانَ، قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أينَ، ولا خلق، ولا شيء، وهو خالق الخلق))[2].

أليس من الحق والإنصاف ومجانبةِ الهوى أن لا يُؤمنوا ببعض الكتاب ويكفروا ببعض ؟

أليس الكتابُ واحداً ؟!.

أليس الراوي الواهي واحداً ؟!.

---

[1] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٩٩/، تحت باب (ذكر أقوالِ الأئمة الأربعةِ رحمهم الله تعالى).

[2] "الفقه الأبسط"، الصفحة /٥٧/.

فَلِمَ يُذكَرُ بعضُ الكلام ، ويُترَكُ بعضُه الآخرُ ؟!

الذي روى الكلام السابقَ في "الفقه الأبسط" هو الذي روى هذا الكلامَ بعد أسطر من الكلام السابق في المرجع نفسه، والحقُّ أن هذا الكلامَ الثاني يُفَسِّرُ، ويُوضِّحُ وجهَ التكفير[1]؛ لذلك تجد العلماءَ درجوا على فهم كلام الإمامِ على وجهٍ ينتفي به عن الله تعالى الحيِّز والجهة و المكانُ، وهذا ما تراه في الوجه الثالث.

الوجه الثالث: أن العلماء الذين اعتمدوا رواية أبي مطيع لـ "الفقه الأبسط" - بحكم صحبته للإمام على ما فيه من كلام - تضافروا على فهم وجه التكفير الذي يعتقده الإمامُ الأعظم والأئمةُ من بعده، وإليك بعضَ ذلك:

١. يقول الإمام أبو الليث السَّمَرقندِيُّ الحنفي المتوفى سنة «٣٧٣» هـ رحمه الله.

في "شرحه على الفقه الأبسط" بعد أن ذكر كلام الإمام الأعظم ، ما نصه: ((من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض، فقد كفر؛ لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له تعالى مكان فكان مشركاً))[2].

٢. يقول الإمام القدوة العابد الزاهدُ شيخ العارفين[3] السيد أحمدُ الرفاعي البَطَائِحِيُّ الشافعيُّ المتوفى سنة «٥٧٨» هـ رحمه الله تعالى.

في كتابه "البرهان المؤيد" ما نصه: ((وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه:

من قال لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض فقد كفر؛ لأن هذا القولَ يوهم أن لله مكاناً، ومن توهّم أن للحق مكاناً فهو مشبه، وسُئل الإمام أحمدُ رضي الله عنه عن الاستواء ؟ فقال: استوى كما أخبر، لا كما يخطر للبشر))[4].

---

[1] لأن اللهَ تعالى لا يفتقرُ إلى شيءٍ لا إلى العرشِ ولا إلى غيرِه.

[2] "شرح الفقه الأبسط"، الورقة رقم (١٠٨أ / ب) من المخطوط المحفوظ في مكتبة الأسد الوطنية برقم /٧٥٨٤ ت٢/، والصفحة /٢٥/من المطبوع،وانظركذلك "الفقه الأبسط" بتعليق الكوثريِّ الصفحة /٤٩/.

[3] هذا وصفُ الحافظِ الذهبي كما في "سير أعلام النبلاء" الجزء /٢١/، الصفحة /٧٧/.

[4] "البرهان المؤيد"، الصفحة /١٨/.

٣. يقول الإمام عِزُّ الدين عبد السلام بنُ أحمد بن غانم بن علي المقدسيُّ المتوفى سنة «٦٧٨» هـ رحمه الله تعالى.

في كتابه "حل الرموز ومفتاح الكنوز" ما نصه: ((وقال أبو حنيفة: من قال لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض هو فقد كفر؛ لأن هذا القول يوهم أن لله مكاناً، ومن توهّم أن لله مكاناً فهو مشبّه.. وهو[1] الذي ذهب إليه الأئمةُ الأربعة، ولا خلاف بينهم في ذلك، ومن توهّم أن بين أحد من الأئمة اختلافاً فقد أعظم الفِرية على أئمة الأمة، وأساءَ الظنَّ بأئمة المسلمين))[2].

٤. يقول الإمام الفقيه تقيُّ الدين الحُصني الشافعيُّ المتوفى سنة «٨٢٩» هـ رحمه الله تعالى .

في كتابه الذي ألفه رداً على ابن تيمية وغيره من حَشَوِيّةِ الحنابلة المُسَمَّى "دفع شُبَه مَن شَبَّهَ وتمرّد ونسبَ ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد" ما نصه: ((سُئل الإمام أبو حنيفة قدس الله روحَهُ عن ذلك، فقال: ((من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر؛ لأن هذا القولَ يُؤذِنُ أن لله سبحانه وتعالى مكاناً، ومن تَوهَّم أن لله سبحانه وتعالى مكاناً فهو مُشبِّهٌ))[3].

٥. يقول العلامة المحدّثُ الملا علي القاري الحنفيُّ المتوفى سنة «١٠١٤» هـ رحمه الله تعالى.

في "شرحه على الفقه الأكبر" يردُّ على شارح الطَّحَاوِية ابنِ أبي العزِّ الذي ساق روايتَه بالزيادة الباطلة تَبَعاً لابن تيمية ما نصه: ((والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام

---

[1] أي: الإيمان بالاستواء، وعدم الدخول في الكيفية.

[2] "حل الرموز ومفتاح الكنوز"، الصفحة /٤٤/.

[3] "دفع شُبَه مَن شَبَّه"، الصفحة /١٨/، وفي هذا الكتابِ نقل إفتاءَ علماء المذاهب الأربعة على تكفير ابن تيمية، فقال كما في الصفحة /٤٥/: ((وصار كفرُهُ مجمعاً عليه))، كما وصفه بالخبث، والجهل، والزندقة، والضلال. والإمام تقيُّ الدين الحُصنيُّ كما ذكرت آنفاً هو صاحبُ الكتاب المشهور في المذهب الشافعيِّ المسمى بـ "كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار".

ابن عبد السلام [1] في كتابه "حل الرموز" أنه قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى: (من قال لا أعرف الله في السماء أم في الأرض كفر)؛ لأن هذا القول يوهم أن للحق مكاناً، ومن توهَّم أن لله مكاناً فهو مُشَبِّهٌ، ولا شك أن ابنَ عبد السلام من أجل العلماء وأوثقِهم ، فيجب الاعتماد على ما نقله، لا على مانقله الشارحُ [2]، مع أن أبا مطيع رجلٌ وَضَّاعٌ عند أهل الحديث، كما صَرَّح به غيرُ واحد)) [3].

٦. يقول الإمام كمالُ الدين أحمدُ بنُ حسن بنِ سنان الدين البياضي السَّبَنَوِيُّ الحنفيُّ المتوفى سنة «١٠٨٣» هـ رحمه الله تعالى.

في كتابه "إشارات المرام من عبارات الإمام" مبيناً وجهَ كُفرِ القائل ما نصه: ((.. (فمن قال لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض هو فهو كافر)؛ لكونه قائلاً باختصاص الباري بجهة وحيِّزٍ، وكلُّ ما هو مُختَصٌّ بالجهة والحيِّز فإنه مُحتاجٌ مُحدَثٌ بالضرورة، فهو قولٌ بالنقص الصريح في حقه تعالى، (كذا من قال: إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض)، لاستلزامه القولَ باختصاصه تعالى بالجهة والحيِّزِ والنقصِ الصريح في شأنه، سيما في القول بالكون في الأرض، ونفي العلو عنه تعالى، بل نفي ذات الإله المُنَـزَّه عن التَّحَيُّزِ ومشابهة الأشياء)) [4].

ثم عَرَضَ إلى أربع إشارات، ذكرَ فيها تكفيرَ من أطلق الحيِّزَ لله، ونقل عن "الخانية" و "المحيط" من كتب المذهب عدمَ جواز الاقتداء بالمُشَبِّهِ، وأن مَن قال: جسم لا كالأجسام يكفرُ بهذا الإطلاق، كما في "فتح القدير" لابن الهُمَام باب الإمامة.

---

(١) الصواب (عبد السلام)، وهو المقدسيُ المتوفى سنة «٦٧٨» هـ رحمه الله تعالى، والذي نقلت عنه قبل قليل.

(٢) يريدُ: القاضيَ ابنَ أبي العزِّ الحَشَويَّ شارحَ العقيدة الطحاوية.

(٣) "شرح الفقه الأكبر"، الصفحة /١٧١/.

(٤) "إشارات المرام"، الصفحة /٢٠٠/.

٧. والنصوصُ كثيرةٌ تركتها مخافة السآمة، وقصدتُ إلى ذكر بعضِها بحروفها توثيقاً وزيادةً في البيان والإيضاح، وأحسبُ أن الكلامَ من حيث السندُ كافٍ في ردِّ هذه الروايةِ، ومن ثَمَّ رفضِ أيِّ تفسيرٍ لها، ولكن يحتاج البحث أحياناً للكلامِ تجليةً للحقِّ ودفعاً للباطل.

الشبهة الثانية:

وأختم هذه الكلمةَ بذكر آخر شبهة يتعلق بها هؤلاءِ الطغام ، حيث اعتمدوا على نسيج من الأوهام ، مَثَّلَ قصةَ امرأةٍ من ترمِذ، كانت تجالس جهماً، جاءت تسأل الإمام الأعظمَ ، وتقول له: ((أين إلهُكَ الذي تعبده ؟ فسكتَ عنها، ثم مكث سبعةَ أيام لا يجيبها، ثم خرج إليهم وقد وضع كتاباً: إن الله تبارك وتعالى في السماء دون الأرض)).

الردُّ:

هذه القصةُ أوردها ابنُ القيم تحت باب (ذكر أقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى)[1] نقلاً عن الحافظ البيهقيِّ[2] - المنزِّهِ لله تعالى عن الحدود والجهات، والمُبَرَّئِ عن وصمة التجسيم - ولم يَذكُر ابن القيم أنه اجتمع عليها عشرة آلاف نفس، بل حذف ذلك، والحقُّ أن القصة مختلقةٌ موضوعة سنداً ومتناً، ففي إسنادها إلى الإمام الأعظم أبو عِصمَة نوح بن أبي مريم ، وإليك ما يقول فيه أئمة الجرح والتعديل[3]:

١. قال البخاري: قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ يقال له: أبو عصمة كان يضع الحديث كما يضع المُعلّى بن هلال، وقال فيه البخاريُّ مرةً: ذاهب الحديث جداً.

٢. ضعّفه عبد الله بنُ المبارك وقال: أكره حديثَه.

٣. قال ابن حِبّان: نوح الجامع ، جمعَ كلَّ شيء إلا الصدق.

٤. اتهمه أبو عبد الله الحاكم بوضع حديث فضائل القرآن، وقال: ذاهب الحديث بالمرة، وقد أفحش أئمة الحديث القولَ فيه ببراهين ظاهرة، لقد كان

---

[1] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٩٨/، وما نقله عن أئمة المذاهب الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمدَ لا يصحُّ منه شيءٌ إطلاقاً، وتفصيلُ ذلك يأتي في نقضي لكتابِهِ "اجتماع الجيوش الإسلامية" إن شاء الله تعالى.

[2] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٩٧/، باب (قول الله عز وجل لعيسى عليه السلام : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]).

[3] انظر "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني الجزء /٤/، الصفحة /٢٤٧، ٢٤٨/.

جامعاً رُزِقَ كلَّ شيءٍ إلا الصدق.

٥. قال أبو سعيد النقّاش: روى الموضوعات.

٦. قال الجُوزَقانيُّ: ساقط الحديث.

٧. وعن الإمام أحمد أنـه يروي المناكيرَ، ولم يكن في الحديث بذاك.

٨. قال ابن مَعين: ليس بشيء، ولا يُكتب حديثُه.

٩. قال الساجي: عنده أحاديث بواطيل.

١٠. قال أبو علي النَّيسَابُورِيُّ: كان كذّاباً.

١١. قال أبو زُرعة: ضعيفُ الحديث.

١٢. قال أبو حاتم، ومسلم، والدُّولابيُّ، والدَّارَقُطنِيُّ: متروكُ الحديث.

١٣. قال الخَلِيلِيُّ: أجمعوا على ضعفه، وكذَّبَهُ ابنُ عُيينة.

والذي يرويها عن أبي عصمة هـو نعـيمُ بـنُ حمّـاد صـاحبُ المنـاكير، والمـتَّهمُ بوضع المثالب في أبـي حنيفـة؛ ولهـذا قـال الحـافظُ البيهقـيُّ بعـد أن ذكـر القـصة: ((إن صَحَّتِ الحكايةُ عنه)) [1]، وكيف تصح ؟ وحالُ رواتِهَا ما رأيتَ !!

---

[1] "الأسماء والصفات"، الصفحة /٣٩٧/، باب (قول الله عز وجل لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]).

دعني قارئي الكريم أنقلُ لك ما يقوله الألبانيُّ عن هذه الرواية، وكما قلتُ غيرَ مَرَّة: لا عبرةَ بكلام الألبانيِّ ألبتة، ولكنني مضطرٌّ إلى ذلك؛ لبيان تناقضِ هذه النحلةِ التافهة، وبيان تهافتِ ما يُورِدُونَهُ.

يقول الألبانيُّ في "مختصر العلو" الصفحة /١٣٥، ١٣٦/ بعد أن ساق القصة: ((قلتُ ظاهر مانقله المؤلف - يريد الذهبيَّ - عن البيهقي أن هذا سكت عن إسناد هذه القصة ! وليس كذلك، فقد أشار إلى ضعفها بقوله في آخر كلامه المذكور: إن صَحَّتِ الحكاية عنه، قلتُ: وأنَّى لها الصحةُ ؟! وراويها نوحُ الجامع، المتَّهمُ بالوضع !! حتى قال بعضُهم: جمع كلَّ شيء إلا الصدق. ونعيم ابن حماد ضعيفٌ، اتهمه بعضُهم، فكان الواجب على المصنف أن يُبَيِّنَ ذلك ولا يدع مجالاً لعدوٍ له حاقدٍ أن يطعن فيه، كما فعل الكوثريُّ في "تكملة الرد على نونية ابن القيم" الصفحة /١٧٩/)) انتهى كلام الألبانيِّ.

=

= العجيب أن الألبانيَّ نقل هذه القصة الموضوعةَ، ثم نقل بعدها رواية أبي مطيع السابقةَ تحت قول الإمام أبي حنيفة، دون أن يعلق على الرواية الثانية بشيءٍ مما ذكرتُه.

كيفَ ؟ وهو يعلم أنهما روايتان ساقطتان!! وأنه لا نصٌّ عن الإمام أبي حنيفة يؤيِّدُ معتقدَهُ الفاسدَ !!

وكان الألبانيُّ ذَكَرَ في مقدمة مختصرِهِ سببَ الاختصار، وهو تنقيةُ كتاب الذهبيِّ من الضعيف والغريب من الأخبار متسامحاً في ذكر بعض الآثار، إلا أنه لم يلتزم ذلك، بل أوردَ الضعيف، والشاذَّ المنكرَ، ودلَّسَ، وكَذَبَ على عادته في غير موضع حُبّاً للشغب، ومِن ثَمَّ النيل من العلامة الكوثريِّ رحمه الله.

ثم ما معنى هذا التسامحِ في ذِكرِ مثلِ هذه الآثار التالفة النازلةِ في باب العقائد ؟!

إلا إذا كان يريدُ التفاخرَ بالنفج المطبعي، والدعايةَ، والتدليسَ على الناس.

وأعجبُ من كلِّ ذلك تعميتُه على القرّاء بذكر الثناء الإنشائيّ على أبي مطيع - والذي قد يُوصَفُ به أيُّ محدّثٍ غيرِ ثقة في النقل والضبط - والاكتفاء بذلك عمّا قيل فيه من الجرح !

وقد رأيتَ حالَ أبي مطيع عند أئمة الجرح والتعديل بما يُغني عن الإعادة أو الزِّيادة، فلا معنى بعد كلِّ ذلك إلى التعليل الفاسد الذي استنبطه هذا الدَّعِيُّ بعقله الكاسد، فَكَفَّرَ من أنكر العلوَّ الذي يريدُهُ، وذلك حين قال في "مختصر العلو" الصفحة /١٣٦/: ((فهذا صريحٌ في أن عِلَّةَ كُفرِه..))، فالكتابُ هزيلٌ نازلٌ، يرويه متّهمٌ بالوضع متروكُ الحديث، ولو جادلناك نقول: آيةُ الاستواء التي أوردْتَها لا تدلُّ على ما تريدُه من العلوِّ الحسّيِّ والمكانِ العَدَمِيِّ المزعومِ في أولِ مختصَرِكَ.

أما قول الذهبيِّ عن أبي مطيع : ((صاحب الفقه الأكبر))، ومتابعة الألبانيِّ له، فالصوابُ أنه صاحبُ "الفقه الأبسط"، وأما "الفقه الأكبر" فهو كتابٌ آخر، يرويه حمَاد بنُ أبي حنيفة عن أبيه، وبذلك يُفَرِّقُ ويُمَيِّزُ بينهما أصحابُ الإمام أبي حنيفة النعمان. وليس لأبي منصور الماتُرِيدِيِّ شرحٌ على الكتاب الذي يرويه أبو مطيع البلخيُّ خِلافاً لما جَزَمَ به الألبانيُّ، ودندن حولَه، جهلاً منه واغتراراً بالمطبوع، وهذا معروفٌ لا يحتاج إلى برهان.

والأعجبُ من ذلك كلِّه أن ترى مهندساً لَصيقاً، يحبو في طريق أهل الحَشو، يُدعى مأمون الحموش، ليس له في العير ولا في النفير نقيرٌ ولا قطمير، زعم أن الروايةَ عن إبي مطيع صحيحةُ الإسناد، وذلك في كتابه "أصل الدين والإيمان" (١٩١/١)، وذلك بعد أن أحال على "مختصر العلو" للألباني، وقد قرأتُ في كتاب حموش، وتتبعته في النقول عن الأئمة من مظانِّها، فوجدتُه يكذب وبتدليس عجيبٍ على عادة أسياده، ولك أن تنظر هوامشَ كتابه الخاوي، فتعلم عمن ينقل، وممن يأخذ، فحذارِ حذار أن تثق بنقلٍ يأتي به هذا الدعيُّ وأمثاله.

وحموش أقلُّ من أن يُلفتَ إليه قلبٌ أو عقلٌ، أو يُضَيَّعَ لأجله وقتٌ ، ولكن أين أهلُ العلم في بلاد الشام يردون تعالُمَ المُتَطَفِّلِينَ الدَّعِيِّينَ ؟! مالي أراهم نياماً !! متى يستفيقون ينفحون عن عقائدهم =

فهل يُعقل أنّ امرأةً يجتمع عليها عشرة آلاف نفس لا يذكرها التاريخُ، ولا يتناقل اسمَها الرّواةُ ؟!

ثم كيف يُظن بهذا الإمام الكبير أن يُسأل سؤالاً في باب العقائد - كما يزعمُون - ثم يسكت عنه سبعة أيام ، يتوقف فيها دون إجابة، وهو الذي يقول كما في "الفقه الأكبر": ((وإذا أشكل على إنسان شيءٌ من دقائق علم التوحيد، فإنه ينبغي له أن يعتقدَ في الحال ما هو الصوابُ عند الله تعالى إلى أن يجد عالماً فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب، ولا يُعذر بالتوقف فيه، ويكفرُ إن وقف))[1].

ومن يصدِّق أن إماماً مثل أبي حنيفة معروفاً بقوة العارضة وإفحامِ الخصوم يَحَارُ في جواب امرأة جَهمِيَّةٍ عن سؤالٍ يُجيبُ عنه صغارُ طلبة العلم اليوم ؟!.

الحاصل أن ما أوردَهُ ابنُ قيم الجوزية في "اجتماع جيوشه"[2]، والذهبيُّ في كتابه "العلو للعلي الغفار"[3]، والألبانيُّ في "مختصر العلو"[4]، وغيرهم من نصوصٍ عن الإمام الأعظم أبي حنيفة لا يثبت منها شيءٌ لا سنداً ولا متناً، بل الثابتُ خلافُ ذلك تماماً.

وأكتفي بهذا القدر؛ لأن كلامنا عن الإمام الأعظمِ أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفيما نقلناه عنه وعن بعضِ أصحابِهِ كفايةٌ للعاقل في دفع أي شُبهة من هذا القبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

= التي بات تُهددها وسائل شتى من الإعلام المسموع والمرئيّ والمكتوب، حتى غدت منشُوراتُ أهل البدع تُهدى ولا تُباع، وحقُّها أن تحرق ولا تُذاع !!

[1] "الفقه الأكبر"، الصفحة /١٦٥/.

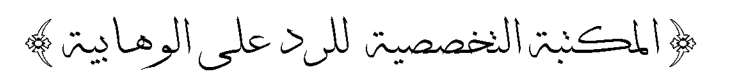
[2] "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة /٩٨/.

[3] "العلو للعلي الغفار"، الصفحة /٣٩٠/.

[4] "مختصر العلو"، الصفحة /١٣٥/.

ملحق

مع ابن تيمية في بعض عقائده
التي يُقرُّها أو يُقرِّرُها
ممّا يدلّ على محدوديّة الله تعالى


المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

مع ابن تيمية في بعض عقائده التي يُقرُّها أو يُقرِّرُها
مما يدلّ على محدودية الله تعالى

هذا هو الفصلُ الأخير من كلمتي، وفيه أعرض بعضَ عقائد ابنِ تيمية التي تخصُّ موضوعنا هنا، دون غيرها من العقائد الكثيرةِ التي خالف فيها أهلَ السنة والجماعة، وقد جعلتُ أكثرَ اعتمادي على كتابه "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة في تأسيس بدعهم الكلامية"، الذي ردَّ فيه على كتاب الإمام الرازيِّ "التأسيس في أساس التقديس"[1]، وسوف أَلَخِّصُ ما يُقَرِّرُهُ ابنُ تيمية أو يُقِرُّهُ من عقائده وعقائد المخالفين في الأصل، وأجعل بعضَ تعليقاتي عليها في الهامش، وقد سبق أن نقلتُ لك نصوصَه في الحدِّ بلفظها ومعناها، ولو فعلتُ مثلَ ذلك هنا لطالَ بنا المقام، لذلك قصدتُ إلى توضيح معتقده، وتهذيبِه بما يُقَرِّبُ كلامَهُ بتصرُّفٍ يسيرٍ، لا أخرجُ به - إن شاء الله - عن المعنى الذي يريدُهُ ابنُ تيميةَ محافظاً على أسلوبه قدرَ المستطاع، هذا وقد جعلتُ الضميرَ الغائبَ اسماً ظاهراً، فإذا قال: (منه)، قلت: (من الله)، وهكذا، وبإمكانك أخي القارئ أن ترجعَ إلى ما أحلتُكَ إليه لتجدَ تمامَ ماذكرتُهُ

---

[1] وكتابُ ابنِ تيمية هذا يُعتبر بحقٍّ مخبأة التجسيم، وهو الذي اعتمد عليه الأستاذُ الفاضل سعيد بنُ عبد اللطيف فُودة في كشف أهم عقائده، وذلك في كتابه "الكاشف الصغير"، وقد صدَقَ - حفظه الله تعالى - إذ يقول كما في الصفحة / ٤٢١/ منه: ((وأنا أعتقد يقيناً أنه لايوجدُ عاقلٌ يقرأ هذا الكتاب - "الكاشفَ الصغير" - ثم يرتابُ بعد ذلك في كون ابنِ تيمية مجسِّماً)).

والحقُّ أن الأمرَ كما قال، لذلك جعلتُهُ أصلاً في انتقاء وتخريجِ موضوعاتِ الباب، كما زدتُ عليه بعضَ الزيادات بما يوضِّحُ معتقدَ هذا الرجلِ.

لك[1]، والذي جعلني أقرِّبُ عبارتَه بما تَرَى من التصرُّفِ الذي لا يُخرِجُهَا عن المعنى الذي يريدُه ابنُ تيمية هو إسهابُه المضل، وتكرارُه المملُّ، فهو ذو أسلوب خاص في تقرير عقائده، ونقلِ عقائد الخصوم، وإيرادِ الاحتمالات الفارغةِ، والمبالغةِ في العَرض بما لاداعيَ له.

ومما آسف له أنني كلما أقرأتُ تَيمِيّاً نصاً من كتابه "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة"، أو أطلعتُه عليه، وطالبتُه بقراءته، والتعليقِ عليه استفظَعَهُ، واستكبَرَهُ، وقال مُنهَزِماً: هو ينقلُ عن غيرِه.

فأقول له: إذاً حق مثلِ هذه النقولات التي تستبشِعُها - وأنت تَيمِيٌّ مغرِقٌ في محبة شيخِك - أن تُهملَ ولا تُذكر، فما بال ابنِ تيمية يكرِّرُ نقلَها ؟ وفيمَ ذلك ؟! في الردِّ على الإمام الرازيِّ الذي ينزِّهُ اللهَ عما تستفظِعُهُ بفطرتك !

ثم أسأل: ما قيمةُ كتابٍ كلما قرأتَ فيه عبارةً استفظعتَها، وأنكرتَ أن يكون ابنُ تيمية قائلاً بها لبشاعتها ؟

وهل لكتابه قيامٌ على غير هذه النقولات المستحيلاتِ والعقائدِ الباطلات التي منها كون الله محدوداً تحيط به جوانبُه ونهاياتُه، وله ثِقل تجثو الملائكة من وطأة حمله، مع أنه يمكن أن يستقرَّ على ظهر بعوضة فتستَقِلَّ بحمله، والله يتحرَّك ويتصرَّف بنفسه، فينزل بالهبوط والنُّقلة إلى السماء الدنيا، ولا يخلو منه العرش الذي لا محذورَ أن يمسّه الله، كما لا استحالة أن يمسَّ اللهُ سائر المخلوقات من النجاسات والشياطين وغيرِ ذلك، وهو جسمٌ لا كالأجسام ، وصفاتُه أبعاض وأجزاءٌ وأعيان،كما أنه مُصمَتٌ؛لذلك لاتخرجُ منه الفضلات..إلى آخر تلكمُ الضلالات ؟!

---

[1] جرت عادة المحققين إذا نقلوا نصاً بحروفه أن يحيلوا إلى الجزء والصفحة من الكتاب، وإذا تصرّفوا بالنص تهذيباً وتقريباً مع المحافظة على معناه قالوا: انظر الجزء والصفحة من الكتاب. وهذا ما فعلتُه هنا إذ قدمتُ كلمةَ (انظر) بعد أن سقتُ العبارةَ مهذبةً ملخصةً كما يريدُها ابنُ تيمية.

التي لو أرادَ العاقلُ أن يجرِّدَ كتابَه منها لصار مُؤَلِّفُهُ إلى العَدَم ؟ ولما وُجِدَ له كتابٌ باسم "بيان تلبيس الجَهْمِيَّة"، أو لآلَ إلى وُرَيقاتٍ لا تُذكر حتى لا نبالغ ؟

وكتابه هذا - زيادةً على ما ذكرتُه - مبنيٌّ على الأحاديث المكذوبة والضعيفةِ والمنكرة، وقد استفتح جزءَه الأول[1] بكتاب موضوعٍ على الإمام أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل،وختم آخرَ ورقة من جزئه المطبوع[2] بهذاالكتاب المكذوب نفسه.

فمبنى الكتابِ إذاً على عقيدة مكذوبة على الإمام أبي عبد الله، جعلَ منها حَقّاً لا يقبل النقضَ أبداً، وإليك ما يقوله تلميذُهُ الحافظ الذهبيُّ في كتابه "سير أعلام النبلاء": ((فهذه الرسالة إسنادُها كالشمس، فانظر إلى هذا النفس النوراني، لاكـ"رسالة الإصطخري"[3]،ولا كـ"الرد على الجَهْمِيَّة "الموضوعِ على أبي عبد الله[4]؛

---

[1] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /١/، الصفحة /٩/.

[2] "بيان تلبيس الجهمية"، الجزء /٢/، الصفحة /٥٥٧/.

[3] يقول شعيب الأرناؤوط: ((هو أحمد بنُ جعفر بن يعقوب بن عبد الله الفارسي الإصطَخرِيُّ، ورسالتُه هذه المتضمنة لمذاهب أهل العلم ومذاهب الأثر، رواها عن الإمام أبي عبد الله أحمد بنِ حنبل.. وفيها من العبارات ما يخالفُ ما عليه السلف، ما يُستَبعَدُ صُدورُهُ عن مثل الإمام أحمد))، كذا في تعليقه على كتاب "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم " للشيخ محمد بنِ إبراهيم الوزير اليماني، الجزء /٤/، الصفحة /٣٤٠، ٣٤١/، كما نقل نصَّه محقِّقُ الجزءِ الحادي عشر من كتاب "سير أعلام النبلاء" الأستاذُ صالح السمر، الصفحة /٢٨٦، ٢٨٧/. وقد ذكر الحافظ الذهبيُّ شيئاً من العقيدة المنسوبةِ للإمام أحمد، والتي يرويها عنه الإصطَخرِيُّ في رسالته المذكورة، من ذلك: ((أن الله كلم موسى تكليماً من فيه...وناوله التوراة بيده))، ثم قال بعد أن ذكر ذلك ما نصه: ((فانظر إلى جهل المحدثين كيف يروون هذه الخرافة، ويسكتون عنها))، "العواصم والقواصم " لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني، الجزء /٤/، الصفحة /٣٤٢، ٣٤٣/.

وما في "الرد على الجهمية" المكذوب على أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل أقبح بكثير مما استفظعه الحافظ الذهبيُّ هنا، واعتبره خرافةً ؟!

[4] وممن جزم بأن كتاب "الرد على الجهمية" موضوع على الإمام أبي عبد الله أحمد بنِ حنبل الشيخُ محمد بنُ إبراهيم الوزير اليماني في كتابه "العواصم والقواصم في الذّبِّ عن سنة أبي القاسم "، الجزء /٤/، الصفحة /٣٤١/، يقول محققه شعيب الأرناؤوط: ((ومما يُؤَكِّدُ أن هذاالكتابَ ليس للإمام =

فإن الرجلَ كان تقياً ورعاً، لايتفوه بمثلِ ذلك، ولعله قاله[1]..))[2].

وأنا أهيب بطالب علمٍ لبيب أريبٍ أن يُقَدِّمَ دراسةً شاملةً لهذا الكتاب، يُخَرِّجَ أحاديثَه ونصوصَه وأفكارَه الخاصةَ به، مرتباً ذلك على أساس النِّسب المئويةِ، بعد أن يقرأه حرفاً حرفاً؛ ليوقف الناسَ على حقيقة الأمر بإنصاف، فيعلموا أنْ ليس في كلامنا إجحاف.

وقبل أن أنقل لك عقائدَه أحبُّ أن تقفَ على بعض المصطلحات، وتفهمَها، فإنها كثيرةُ التكرار في كتبه:

١. النفاة: هم الذين ينفون عن الله ما يستحيل عليه من الحدود والنهايات والجوانب، التي هي من صفات الأجسام، وهم أهل السنة والجماعة، وكثيراً مايصفهم بالجَهْمِيَّة والمعطلة.

= أحمد بنِ حنبل، أننا لانجد له ذكراً لدى أقرب الناس إلى الإمام أحمد بن حنبل ممن عاصروه، وجالسوه، وأتوا بعده مباشرةً، وكتبوا في الموضوع ذاته، كالإمام البخاريِّ توفي سنة «٢٥٦» هـ، وعبد الله بنِ مسلم بن قتيبة توفي سنة «٢٧٦» هـ، وأبي سعيد الدارِميِّ توفي سنة «٢٢٨» هـ، والإمامُ أبو الحسن الأشعريُّ قد ذكر عقيدةَ الإمام أحمد في كتابه "مقالات الإسلاميين"، ولكنه لم يُشر إلى ذلك مطلقاً، ولم يستفدْ منه شيئاً)).

[1] ما تحته خط وهو قوله: (ولعله قاله)، من وضع وزيادة بعضِ المبتدعة؛ لذلك لم يورد هذا اللفظَ الشيخُ محمد بنُ إبراهيم الوزير اليماني عندما ساق نصَّ الحافظ الذهبيِّ، بل نصَّ على ما ذكرتُه، حيث قال في كتابه "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، الجزء /٤/، الصفحة /٣٤٢/ ما لفظه: ((وفيه شيءٌ مُصَلَّحٌ بغير خطه - الذهبي -، وأحسبه لبعض المبتدعة، وقد حذفتُهُ، وهو ما لفظه: (ولعله قاله)، صلَّحه عقيب قول الذهبي: (فإن الرجل كان تقياً ورعاً، لايتفوه بذلك)، وكان مكان المصلح لفظ غيره بخط الذهبي، وبدا له بما يناقض كلام الذهبي، وما خفي ذلك - ولله الحمد - لوجوه:

أحدها: الكشط الواضح.

وثانيها: الخطُّ المخالفُ.

وثالثها: المعنى المناقضُ لما قبله وما بعده...)) انتهى كلام الشيخ اليماني.

[2] "سير أعلام النبلاء"، الجزء /١١/، الصفحة /٢٨٦، ٢٨٧/.

٢. أهل الإثبات أو (المثبتة): هم الكرَّامِيَّة المجسمة، وجهلةُ الحنابلة، وهم على قسمين:

أ. منهم المتكلمون، ويسميهم بـ (النُّظَّار).

ب. ومنهم بعضُ أهل الحديث، وابنُ تيمية يُعتَبَر من محدِّثي المثبتةِ، ومتكلِّمِيهم .

٣. أئمة السلف، وسلفُ الأمة: هم أبو سعيد الدارِميُّ، والقاضي أبو يعلى، وابنُ حامد، وابنُ بطة، وغيرُهم من المبتدعة.

ولا تعجب من سوقه الإجماع[1] على كل مايقوله، فهذه عادة أهل البدعة؛ لذلك تجده كثيراً ما يقول: (اتفق سلفُ الأمة، وأئمةُ السلف، وأئمةُ التصوف، وأهلُ الكلام وسائر الملل والنحل)، والحقيقة أنها عبارات مصنوعة، لا تجد لها مُسمَّيات في الواقع .

وإليك بعضَ عقائده التي يُقِرُّهَا، أو يُقَرِّرُهَا في الذاتِ المقدس[2]

---

[1] يقول الإمام تقيُّ الدين الحُصني في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد" الصفحة /٩٩/ ما نصه: ((وهذا مما يُعَرِّفك أن ابنَ تيمية يكذب في الإجماع، ومَن تتبع ذلك وجدَه صحيحاً، وينقل في بعض الأحيان شيئاً، وهو كذبٌ محقق، وإذا نقل كلامَ الغير لم ينقلْه على وجهه، وإن نقله على وجهه دسَّ فيه ما ليس من كلام ذلك المنقول، فاعلم ذلك، وتَنَبَّه له، واحذر تقليدَه تهلك كما هلك)).

[2] اقتصرتُ على بعض ما يتعلق بالذات المقدَّس، من حيث بعضُ الصفات، إلا ما يأتي عرضاً بحسب الحاجة؛ وذلك لأنني لو أردتُ الكلام في ذلك لاحتجتُ إلى مؤلَّفٍ خاصٍّ.

ثُمَّ أكرِّرُ مُنَبِّهَاً أن ما تقرأُه في أعلى الصفحة - أعني الأصلَ - هو من كلام ابنِ تيمية مهذباً، وأما تعليقاتي فقد جعلتُهَا في الهامش، إلا ما جاء منها في الأصلِ بين معقوفتين هكذا: { }، وقد صَدَّرتُ كلامَه بقولي: (زعم) حتى لا يتوهم مُتصفحُ الكتاب غيرُ المتفرغ لقراءَتِه أنه كلامُ أهلِ الحقِّ.

حقيقةُ وجودِ الله عند ابنِ تيمية
ووسائلُ معرفتِهِ

• زعم مُعتَقِداً أنَّ طوائفَ من النُّظَّار قالوا: ما ثَمَّ موجودٌ إلا جسم، أو قائم بجسم، كما هو مستقِرٌّ في فطر العامة، وهو قول كثير من الفلاسفة أو أكثرهم، وكذلك أيضاً الأئمة الكبار، كالإمام أحمد في "رده على الجَهْمِيَّة"، وعبد العزيز المكّي في "رده على الجَهْمِيَّة"، بيَّنُوا أن ما ادَّعاه النفاةُ من إثبات قسم ثالث ليس بمباين ولا مُحايث معلومُ الفساد بصريح العقل، وأن هذه من القضايا البيِّنة التي يعلمُها العقلاء بعقولهم[1].

• زعم أنَّ كونَ الله جسماً أقرب للفطرة، وكونَه ليس جسماً مما لا تعرفه الفطرة بالبديهة[2].

• أكَّدَ هذا المعنى، وذكرَ اتفاقَ العقلاء من أهل الإثبات والنفي أن الوهم والخيال لا يتصوران إلا متحيِّزاً (وهو الجسم)، أو قائماً بمتحيِّز (وهي صفاته)، ثم زعم أن هذا هو الحقُّ المعلوم بالأدلة العقلية والشرعية والضرورية، وأن الوهمَ والخيال يقبلان قول المثبتة - الذين يصفونه بالأجزاء والأبعاض، مَن سماهم الرازيُّ (المجسمةَ) - لا نقيضه في الذات[3].

• زعم أنَّ كونَ الموجود محايثاً، ومبايناً، وخارجاً عن العالم أقربُ إلى الفطرة من كونه لا داخلاً، ولا خارجاً، ولا محايثاً، ولا مبايناً[4].

---

(1) انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٩). ومرادُه بالموجودِ (الواجبُ والممكنُ)، فالموجود الواجبُ هو الله، والموجودُ الممكن هو كلُّ ما سواه وهو العالَمُ الحادثُ المخلوق، وما ذكره ابنُ تيمية عن الإمام أحمد لا يثبتُ عنه، بل هو محضُ افتراء، ولو استظهر هو وأتباعُهُ بالثقلين ليثبتوا هذا عن الإمام أحمد لما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

(2) انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٩٣).

(3) انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٩٧)، وكلام ابنُ تيمية هنا مع الإمام الرازيِّ.

(4) انظر "منهاج السنة النبوية" (١/٣١٢).

- زعم أنَّ مَن يُثبت موجوداً فوق العالم، ليس بجسم ، ويمكن الإحساسُ بـه، قولُه أقرب إلى العقل ممـن يثبـت موجـوداً لا يمكـن الإحـساس بـه، ولا هـو داخـل العالم، ولا خارجه[1].
- زعم أنَّه لا وجود إلا للمحسوسات، وما ليس بمحسوس يستحيل أن يوجد، وكلُّ موجود يُمكن إحساسُه[2].
- زعم أن كلَّ مالا يمكن الإحساسُ به فهو معدوم[3].
- زعم أنَّ جمهورَ أهل الحديث والسنة يصفون الله بإدراك اللمس؛ لأن ذلك كمال لا نقص فيه، وأنَّ النصوصَ قد دلت على ذلك، وأنَّ بعضَ نُظَّار المثبتة يصفونه بالأوصاف الخمسة من الجانبين[4].
- زعم أنَّ كلَّ مرئي لا بد أن يكون في جهة من حُكم الوَهم ...ومتى كانت الرؤية ممكنةً بطل القول بإثبات موجود غيرِ محسوس[5]، وأنَّ الوهمَ والخيال يُقرَّان أهلَ الإثبات في الذات والصفات بلا نزاع، وأنَّهما من أعظم الأشياء قبولاً لمثل قولِهم : اللهُ جسمٌ لا كالأجسام[6].

---

[1] انظر "منهاج السنة النبوية" (٣١٣/١).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١٦/١ فما بعد، وكذا ٣٢٥)، قوله: ((وكل موجود)) : سواء الله أوغيره من الحادثات.

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية"(٣٢٤/١، ٣٢٥). بإمكانك مراجعة البحث كاملاً من الصفحة/٣١٧/ فمابعدها.

[4] يعني أن الله يَشَمُّ ويُشَمُّ ، ويَذوقُ ويُتَذَوَّقُ، ويَلمِسُ ويُلمَسُ، ويَرَى ويُرَى، ويَسمعُ ويُسمَعُ، انظر "مجموع الرسائل والمسائل" (٣٣٧/١، ٣٣٨). وهذا الحكم منه بناه على قاعدة – وهي لا تستلزمُ ما يتفوَّهُ به بالضرورة – : ((كلُّ حكمٍ ثبت لمحض الوجود، فالوجودُ الواجبُ أولى به من الممكنِ)). انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٣٦٠/٢).

[5] انظر "منهاج السنة النبوية" (٣١٤/١).

[6] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٩٤/١، ٩٥).

- عندما أثبت الإمام الرازيُّ وجودَ الله على خلاف الحسِّ والخيال ذكر خصومَ أهل السنة والجماعة في هذه المسألةِ وهم الكرّامِيَّة وجهلة الحنابلة، فأجابه ابنُ تيمية مُفتَئِتَاً: (بل خصومُهُ في هذا الباب جميع الأنبياء والمرسلين، وجميع الصحابة والتابعين، وجميع أئمة الدين من الأولين والآخرين، وجميع المؤمنين الباقين على الفطرة الصحيحة)[1].
- زعم أنَّ الجواب السديدَ - الذي ينبغي أن يخاطبَ به السُّمنيةُ – أن يقال لهم : كلٌّ موجود لا بد أن يمكن إحساسُه؛ لذلك إلهي يمكن إحساسُه، ويمكن رؤيتُه، وسماعُ كلامِهِ، هكذا زعم ، ثم زاد مُفتَئِتَاً أن هذا هو مذهب الصفاتيّة كلِّهِم ، ومذهب سلف الأمة، وأئمتها[2].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٢٠، ٢١، ٢٢).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢/٥٥).

بعض عقائده في الذات

بابٌ في (الجِسميّةِ)[1]

١. زعم أنَّ الجسمَ، والجوهرَ، والحيِّز، والمتحيِّز، والمركَّب، والمنقسم، والجزءَ، ألفاظٌ لا يجوز نفيها، ولا إثباتها في حقِّ الله تعالى، وأنَّ معانيَها التي هي تجسيم عند النفاةِ ثابتةٌ لله[2].

٢. زعم أنَّ الله ليس مركباً ركَّبَهُ غيرُه، وليس مركّباً من أجزاء متفرّقة سواء ممتزجة أو غير ممتزجة، ولا من مادّة وصورة، وأنَّ القولَ بأنه جسمٌ من حيث إنه موجودٌ، يُشار إليه، ويقوم بنفسه، وأنَّ نُظَّار الكرّامِيَّة يقولون: الله جسم، بمعنى أنه موجود، قائم بنفسه، ويُشار إليه، وزعم أنَّ هذا المعنى صواب وصحيحٌ، اتفق الناس عليه، والخطأ في اللفظ فقط، أما المعنى فثابت بصحيح المنقول، وصريح المعقول[3].

٣. زعم أنَّ كونَ الله ليس جسماً، ولا متحيِّزاً، ونحو ذلك، لم يقل أحدٌ من العقلاء إنه معلوم بالضرورة، بل زعم أنَّ جميعَ الكتب المنزلة، وجميعَ الأنبياء جاؤوا بما يوافقها لا بما يخالفها، وكذلك سلف الأمة من صحابة وتابعين، وكلٌّ من له لسان صدق، يوافقون مقتضاها لا يخالفونها[4].

---

[1] يقول الحافظ ابنُ حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في كتابه "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" الجزء /١/، الصفحة /١٦٥/ ما نصه: ((ومنهم من نسبه - ابنَ تيمية - إلى التجسيم؛ لما ذكر في "العقيدة الحَمَوِيّة"، و"الواسِطِيّة"، وغيرِهما، من ذلك كقوله: إن اليد والقدمَ والساق والوجهَ صفاتٌ حقيقيةٌ لله، وإنه مُستوٍ على العرش بذاته. فقيل له: يلزم بذلك التحيُّزُ والانقسامُ؟ فقال: لا أسلِّمُ أن التحيُّز والانقسامَ من خواصِّ الأجسام. فأُلزِمَ بأنه يقول بالتحيُّزِ في ذات الله)).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٩/١، ٤٦، ٤٧، ٥٤).

[3] انظر"بيان تلبيس الجهمية"(٥٠٦/١، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١)، وانظر"مختصر منهاج السنة" للذهبي،الصفحة /٨٦/.

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٥/١، ٦).

٤. حكى أنَّ ما يذكره المتكلمون - أهلُ السنة و الجماعة - من نفي الجسمية عن الله ردَّه ابنُ رشد بحجج واضحة، وزعم أنَّ ابن رشدٍ مصيبٌ في ردِّهِ لا في الظاهر فقط - كما فعل ابن رشد - بل في الباطن أيضاً، والعكسُ صحيح، أي حجج المتكلمين - أهل السنة والجماعة - في نفي الجسمية عن الله ضعيفةٌ، بَيِّنَةُ الفساد[1].

٥. غلا حيث زعم أنَّ وصفَ الله بما يقتضي الجسمية، والتبعيض والتجزئةِ مذهبُ جماهير أهل الإسلام ، وسائرِ أهل الملل - اليهود، والنصارى، وغيرِهم - وسلفِ الأمة وأئمتها[2].

٦. زعم أنَّه اتفق المثبتةُ والنفاةُ على أن الوهم والخيالَ لا يتصوران موجوداً إلا متحيّزاً، أو قائماً بمتحيّز، وهو الجسم وصفاته، وأنَّ هذا حقٌّ معلوم بالأدلة العقلية، والشرعية، والضرورية[3].

٧. زعم أنَّه ليست جميع الأجسام محدثةً؛ وإلا لزم حدوثُ الله على قول المثبتة، كطوائف كثيرة من المسلمين، وسائر أهل الملل القائلين بأن الجسم هو القائم بنفسه، أو الموصوف، أو الموجود، وقال: إذا كان مثبتو الجهة[4]يقولون: تصحيح المقدمتين الفطريتين، مع كون الباري فوق العالم، مُبايناً له، يستلزم أن يكون من الأجسام ما هو قديم ، أمكنني التزام ذلك على قول طوائف من أهل الكلام ، بل على قول كثير منهم ، ومن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلَّها مُحدَثَةٌ، وأن الله ليس بجسم ، ولا قال ذلك إمامٌ من أئمة

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢٩/١)، فمعنى الجسمية ثابتٌ لله عند ابنِ تيمية لا في الظاهر فحسب، بل في الباطن كذلك، وحججُ النفاة للجسم عن الله ضعيفةٌ بينة الفساد، هكذا زعم .

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٣٤/١).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٩٧).

[4] وابنُ تيمية من المثبتين للجهة، وهذا مذهبُه، فما يذكره من التزام ما يلزم هو اعتقادُه بلا شكٍّ ولا ريب.

المسلمين، هكذا زعم !! ثم قال: فليس في تركي لهذا القولِ خروجٌ عن الفطرة، ولا عن الشريعة[1].

٨. زعم أنَّ كونَ الله جسماً قديماً هو ما يقوله المثبتة، قال: ويلازمه قولُنا: موصوف وقائمٌ بنفسه، فالله جسم على هذا المعنى الذي ذكرتموه من القيام بالنفس، وكونه موصوفاً، محايثاً، يباينُ غيرَه، وهذا متفقٌ عليه[2].

٩. زعم أنَّ كونَ الله جسماً، ومبايناً ثابتٌ بمقدمتين ضروريتين، وبموجبهما ثبتت حجة من يقولون بالجهة، وأنه جسم ؛ لأن الجهة تستلزم الجسمَ، والجسم يستلزم الجهة، وأكثرُ العقلاء على خلاف ما يقوله قدماء أصحابكم ، كذا زعم [3].

١٠. زعم أنَّهُ لا أحدَ من السلف ذمَّ المجسمةَ، أو أحداً بأنه مجسم ، بل على العكس ذموا النفاةَ للجسم عن الله[4].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١١٧، ١١٨).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١١٨، ١١٩).

[3] يريدُ بـ ((قدماء أصحابِكم)): أهلَ السنة والجماعة من الأشعرية والماتريديةِ، انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١١٩).

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١٠٠)، وهنا أنقل لك نصَّ ابنِ تيمية بحروفه؛ ليقف القارئ على تناقض ابن تيمية مع نفسه، ويقولُ بعد ذلك: الحمد لله الذي عافاني، مما ابتلى به عباداً كثيرين، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً.

يقول ابن تيمية في الجزء نفسِهِ، والصفحة ذاتِها، التي أحلتك إليها ما نصه: ((الوجه السابع والسبعون: أن لفظ (الجسم ، والعرض، والحيِّز) ونحو ذلك: ألفاظٌ اصطلاحية، وقد قدمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك في حق الله، لا بنفي، ولا بإثبات، بل بَدَّعُوا أهل الكلام بذلك، وذمُّوهم غاية الذم ، والمتكلمون بذلك من النفاة أشهر، ولم يذم أحدٌ من السلف أحداً بأنه مجسم ، ولا ذمَّ المجسمة، وإنما ذمُّوا الجهمية النفاة لذلك وغيره، وذموا أيضاً المشبهة الذين يقولون: صفاتُه كصفات المخلوقين. ومن أسباب ذمِّهم للفظ الجسم والعرضِ ونحوِ ذلك، ما في هذه الألفاظ من الاشتباه، ولبس الحق)).

وهذا تفنيدٌ، وبيانٌ لتخبطه،وتناقضه في نص صغيرٍ، لا يتجاوز بضعة أسطر، أرجعتُهُ إلى ست فقار، كلُّ فقرة تصفعُ أختَها، وإليك ذلك حيث يقول: =

= ١. السلفُ لم يتكلموا في إثبات الجسم ولا في نفيه عن الله ؟! وهو قولُهُ: ((لم يتكلموا في ذلك في حق الله، لا بنفيٍ، ولا بإثبات)).
٢. السلفُ بَدَّعُوا من تكلم بإثبات الجسم ، أو نفاه عن الله، وذمُوهُم غايةَ الذم ؟! وهو قولُهُ: ((بل بَدَّعوا أهلَ الكلام بذلك، وذمُّوهم غايةَ الذم)).
٣. السلفُ لم يذمُّوا المجسمة، ولا ذمُّوا أحداً بأنَّهُ مجسم ؟! وهو قولُهُ: ((ولم يذمّ أحدٌ من السلف أحداً بأنَّه مجسم ، ولا ذمّ المجسمة)).
٤. السلفُ ذمُّوا من نفى الجسمية عن الله، يعني ذمُّوا من قال: ليس الله بجسم ؟! وهو قولُهُ: ((وإنما ذمُّوا الجهميةَ النفاةَ لذلك وغيرِه)).
٥. السلف ذمُّوا من شَبَّهَ الخالقَ بالمخلوقين، كأنْ يقال: يدُ الله كأيدينا، ووجهُهُ كوجوهنا، ..؟! وهو قولُهُ: ((وذمُّوا أيضاً المشبهةَ الذين يقولون: صفاتُه كصفات المخلوقين)).
٦. السلفُ ذمُّوا لفظَ (الجسم) ؟! وهو قولُهُ: ((ومن أسباب ذمِّهم للفظ الجسم)).
كيف تجمع بين هذه التناقضات ؟ وهل رأيتَ في حياتك العلمية مثلَ هذا التناقض والتخبط ؟ وهو بعد كلِّ ذلك يسمى شيخَ الإسلام ؟! رحم الله الحافظَ العراقيَّ عندما نقل أن: ((علمَه أكبرُ من عقلِه)).
إذاً لفظُ الجسم - كما هو ظاهر كلام ابن تيمية - مذمومٌ عند السلف، ومن ثَمَّ فالله منـزَّهٌ عن كلِّ وصف مذموم ، وفي هذا بيان أن السلف تكلموا في نفي الجسم عن الله، وهوخلاف ما ذكره من أنهم لا يقولون بإثبات ولا بنفي الجسمية، إذ كلُّ مذمومٍ منفيٌّ عن الله، وهذه مقدمات بدهية مُنتجَةٌ، وهي من القياس الاقترانيِّ المنطقي في شكله الأول، بإسقاط محمول الصُّغرى وموضوع الكُبرى، هكذا:
{ الجسمُ مذمومٌ عند السلف # وكلُّ مذمومٍ منفيٌّ عن الله = الجسمُ منفيٌّ عن الله }.
والحقُّ الحقيقُ أن آياتِ الله البيناتِ فيها أكبرُ الأدلة على نفي معنى الجسم عن الله تعالى، وإلا فما معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]. ثم من المسلمات أن كلَّ ما سوى الله حادث، وهو إما جسم ، أو قائم بجسم ، والله تعالى مخالفٌ للحوادث .
مَن مِن العقلاء يصدق أن السلف الصالحَ لم ينفوا عن الله تعالى ما نفاه اللهُ عن نفسه، ولم يذمُّوا المجسمةَ،وهم أقبحُ الفرق وأرذلُها،بل هم أفراخ اليهود،وعبدةالأصنام ،كماصَرَّحَ بذلك أكثرُأهل العلم ؟
أليس يقول الإمام الأعظمُ - وهو مَن هو في أئمة السلف، بل ذَكَرَ الحافظُ الذهبيٌّ في "مناقبه" الصفحة /٧/ أنه أدرك أنس بنَ مالك، فهو من التابعين لهم بإحسان - في كتابه "الفقه الأكبر" =

١١. زعم أنَّ المتكلمين من أهل الإثبات ذكروا أن الوصف باليد والوجه لا يكون إلا جسماً، فالله جسم لا كالأجسام[1]، وأنَّ الوصف بالعلم والقدرة لا يكون إلا عَرَضَاً، وأنهم لم يجدوا محذوراً في ذلك، إذ لم يردْ نفيُها عنه تعالى بالشرع ولا بالعقل، وأنَّ نفيَ المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينفِ معناها شرعٌ ولا عقل جهلٌ وضلال... وعلى هذا التقدير فلا يكون فيما أثبته هؤلاءِ ما يخالف الوهم والخيال[2].

= الصفحة /٥٦،٥٧/: ((وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباتُه بلا جسم ، ولا جوهر، ولا عَرَضٍ، ولا حدَّ له، ولا ضدَّ، ولا مِثلَ له..)).

ألم يُنكر الإمام أحمد – وهو من أئمة السلف – على من قال بالجسم ؟!

يقول الإمام أ بو الفضل التميميُّ في كتابه "اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل" الصفحة /٤٥/: ((وأنكر – الإمامُ أحمد – على من يقول بالجسم ، وقال إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كلِّ ذي طول، وعرض، وسمك، وتركيب،وصورةٍ، وتأليف، واللهُ تعالى خارج عن ذلك كلِّه، فلم يجز أن يسمَّى جسماً؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في الشريعة)).

وابنُ تيمية ذكر مع تناقضه أن السلفَ ذمُّوا المشبهةَ، وهم الذين يقولون: يد كأيدينا، ووجه كوجوهنا، وهذا يلزم منه مساواةُ المُشَبَّهِ بالمُشَبَّه به، والمُشَبَّه به جسمٌ، ومن ثَمَّ فاللازم البَيِّنُ أنهم ذمُّوا المجسمةَ؛ لأنه لا مُشَبِّهَ لله بخلقه إلا وهو مُجَسِّمٌ، وكون التشبيه الذي يذمُّه السلفُ – بنظرِ ابنِ تيمية – يتضمّن التجسيمَ نصٌّ هو عليه في "بيان تلبيسه" كما في (١/ ٥١)، وليس المقام مقامَ نقضٍ وردٍّ، ولكن أردتُ بيانَ تهافُتِ قولِه، فجاءَ هذا الكلامُ عَرَضاً، ولي في نقض مزاعمِه كلامٌ لا يسعُ هنا.

[1] يقول الحافظ الذهبيُّ في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" الجزء /٦/، الصفحة /٣١٤/ ما نصه: ((مِن بدع الكرَّاميَّة قولُهُم في المعبود: جسمٌ لا كالأجسام)). وبذلك تعلم من المتكلمون من أهل الإثبات بنظر ابنِ تيمية، خصوصاً وقد مرَّ بك في الفقرة (٢) من باب (الجسمية) الذي نحن فيه تصريحهُ بأن هذا القولَ هو قول نُظَّار الكرَّاميَّة، وأنه موافقٌ له تماماً، وقائل بأن الله جسم لا كالأجسام من حيث المعنى، وأنه هو الصوابُ الذي اتفق عليه الناس، والخطأ من حيث اللفظُ فقط، أما المعنى فصحيحٌ، هكذا زَعَمَ.

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١٠١)، وقد وافق على هذه النتيجةِ، ودلَّلَ عليها بقوله: ((فإن الحقائقَ لا تختلف شاهداً ولا غائباً))، ولكنه بصفة كونه من محدثي أهلِ الإثبات عبَّرَ عن صفة العلم والقدرةِ =

بابٌ في (التركيب والتبعيض)

معنى التركيبِ المنفيِّ عن الله تعالى عند ابن تيمية:

١. ذَكَرَ أنه إنْ أُريدَ بالمنقسم أن ما في الجهة هذه من الله غيرُ ما في الجهة هذه منه، كما يقول: إن الشمس مُنقسمةٌ، أي: حاجبُها الأيسر غيرُ حاجِبِها الأيمن، فهذا مما تنازع الناس فيه، وزعم أنَّ نفيَ التركيب عن الله بهذا المعنى باطل[1]

= بأنها معانٍ تقوم بغيرها في الشاهد والغائب، وعن اليد والوجه بأنها أعيانٌ قائمة بنفسها كما هي في الشاهد، ولكنها تخالف الشاهدَ بأنها ليستْ لحماً، ولا عصباً، ولا دماً، وأنها لا تقبل الانفصالَ والمفارقَةَ انظر (١ /٩٢)، وقد صَرَّحَ بأن الأعيانَ في حقِّ الله - والتي هي عبارة عن الأجزاء في حق البشر - لو أمكن أن تنفصل عنه تعالى لكان ذلك موجباً لفنائها وعدمها، و لوجد في ذات الله ما ليس بواجب الوجود، ومعلوم استحالة انعدام ذاته، أو انعدام شيءٍ من ذاته، فتلخص على زعمه ما يلي: [متكلمو المثبتة قالوا: صفات الله أعراضٌ كالقدرة والعلم ، وأجسامٌ كاليد والوجه، ونفي هذه المعاني جهلٌ وضلال، وابنُ تيمية بصفته من محدثي ومتكلمي المثبتة يقرِّرُ بأن الأولى معانٍ، والثانيةَ أعيانٌ، وأنَّ هذه حقائقُ لا تختلف شاهداً ولا غائباً، وأنَّ الوهم والخيال يؤيدها، أما الفرق بين الخالق "الغائب"، والمخلوق "الشاهد"، فيتجلى بزعمه في أن يد الخالق - التي هي عين قائمةٌ بنفسها - ليست لحماً، ولا دماً، ولا عصباً، ولا تقبل المفارقةَ والانفصالَ عن ذاته، بخلاف يدِ المخلوق، فإنها من لحم ، ودمٍ ، وعَصَب، وتقبل المفارقة والانفصالَ]، ولك أن تنظر "بيان تلبيسه"، (١/ ٥٩، ٩٢، ١٠٢).

والذي يمعن النظرَ يجزم بأن مذهب ابن تيمية هو عين مذهب الكرّاميَّةِ الموصوفين عنده بأنهم نُظَّار أهل الكلام . فهم يقولون: العلم والسمع والبصر أعراض (ومعنى أعراض أنها تعرض لذات الله بعد أن لم تكن)، وهو يقول: هي أمور حادثةُ الآحاد قديمةُ النّوع تقوم بذات الله (ومعنى حادثة أنها تحدُثُ في ذات الله بعد أن لم تكن) وأيُّ فرق بين اللفظين من حيث معناهما ؟! ثم هم يقولون: يدُ الله ووجهه أجزاء قائمة بذاتها في الله، وهو يقول: يدُ الله ووجهه أعيان قائمةٌ بذاتها في الله، فأيُّ فرق بين اللفظين من حيث معناهما ؟! ولا أقول بين المعنيين؛ لأنه يسلِّمُ نفسَ المعنى، فقولُه هو عين قولهم ، وإن تلاعب بالألفاظ، فالعبرة بالمعاني.

[1] بل هو الحقُّ ذاته، وقد مر بك ما نقلناه عن الإمام السلفيِّ ابن جرير الطبريِّ، وأنه ممن نفى عن الله ما يدعي ابنُ تيمية أنه الحق، ولك أن تنظر ما كتبه الحافظ السلفيُّ ابن جرير الطبريُّ في كتابه "تاريخ =

لا حجة فيه، وأنه يلزم منه إبطال كل موجود، بل زعم أنَّ هذا المعنى يجب أن يتصف به كلُّ موجود سواء كان واجباً أو جائزاً، وأنَّ مثلَ ذلك كلُّ المعاني التي نفاها الرازيُّ من الافتقار والحيِّز و التركيب، وأنَّ كلَّ ذلك واجبٌ لله، وأنَّ القولَ بامتناع ذلك يستلزم السفسطة المحضة، كذا زعم[1].

٢. زعم أنَّ الصفات الخبرية العينيةَ مثل اليد والوجه، والتي تقتضي التجزء والتبعيض والجسمية عند النفاة - الرازيِّ وغيرِه من أهل السنة - ثابتةٌ لله، ولا اختصاص للحنابلة بذلك، بل زعم أنَّ هذا هو مذهب جماهير أهل الإسلام، وسائر الملل، وسلف الأمة وأئمتها، وأنَّ إطلاقَ لفظِ البعض على صفات الله مأثورٌ عن الصحابة والتابعين، والحنبلية متنازعون في إطلاقه[2].

٣. زعم أنَّ القول المأثورَ عن سلف الأمة وأئمتها، وعليه أئمة الفقهاء وأئمة أهل الحديث، وأئمة أهل التصوف، وأهل الاتباع المحض من الحنبلية أنه تعالى لا يتبعض، ولا يمكن تفريقُه وتجزيه، أي: بمعنى انفصال شيء منه عن شيء. أمَّا لماذا لا يمكن ذلك ؟ فجوابُه: لأن الله مُصمَتٌ مُجتَمِعٌ في نفسه، وهذا يستلزم امتناع التفرق على الله، أو أن ينفصلَ منه شيءٌ، وهذا بزعمه معنى قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، أي: المُصمَتُ الذي لا جوف له؛ لذلك لا يأكلُ اللهُ الطعامَ ولا يشرب الشرابَ، ومِن ثَمَّ لا يخرجُ منه شيءٌ، كذا زعم[3].

= الأمم والملوك" (١/ ١٢٨)، لتعلم أنه لا اختصاصَ للإمام الرازيِّ بهذا النفي؛ لأنه في الحقيقةِ مذهبُ سائر أهل السنة والجماعة في قبالِ مذهب المجسمة.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٣٣)، (٢/ ٥١)، فالرازيُّ ينفي عن الله كلَّ معاني التركيب، حتى هذا المعنى الذي أثبته ابنُ تيمية رداً عليه، وهو: كون الله مركباً بمعنى أنه يمكن قسمتُه بالوهم ، أي: جهتُه هذه (يدُه مثلاً) غيرُ جهتِه تلك (وجهُه مثلاً).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٣٤، ٣٥).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٤٧، ٤٨، ٤٩)، (٢/ ٣٦٠، ٣٦١).

٤. زعم أنه يمتنع عن الله ألا يكون داخلاً في العالم، ولا خارجاً عنه، بل هو خارج العالم هذا أولاً، ثم هو فوقه هذا ثانياً، فيكون مُشاراً إليه بحسب الحسِّ ثالثاً، وزعم أنَّ هذا كلَّه معلومٌ ببديهة العقل، وعليه فيكون في ذات الله ما سماه الرازيُّ انقساماً وتأليفاً، وإن كان هذا المعنى الذي ذكره الرازيُّ غيرُ معروف، والمعروفُ من الانقسام - التفرّق والتجزّي بالفعل - هو الواجب تنزيه الله عنه، دليلُهُ على ما يقول: أن الصمد فيه من معنى الاجتماع والقوة والسُّؤددِ ما ينافي الانقسامَ، وهذا معنى الصمد، أي: المجتمعُ اجتماعاً لا يقبل التفريق، كذا زعم[1].

٥. ذكر مُقِرّاً أنَّ قولَ مَن قال: إنه جسم لا كالأجسام فيه إثبات أن له قَدراً يتميَّزُ به، كما إذا قلنا: موصوفٌ، فهو إثبات حقيقة يتميَّزُ بها، وهذا من لوازم كلِّ موجود، وأنهم يعنون بالجسم أنه قائم بذاته، ونحو ذلك[2].

٦. خاطبَ الإمامَ الرازيَّ زاعماً: إن أردتَ بلفظ الأجزاء والأبعاض ما يريدُه المتكلمون (أهلُ السنة) بلفظ الجسم والتركيب، وهو الذي أردتَه...فلا ريب أن الحنابلةَ هم من مثبتة الصفات.. وأما وصفه بالحد والنهاية والذي تقول أنتَ[3] إنه معنى الجسم ، فهم كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال: منهم من يُثبت ذلك كما هو المنقول عن السلف والأئمة، ومنهم من نفى ذلك، ومنهم من لم يتعرض له بنفي ولا إثبات[4].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٩٥).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٥٠).

[3] علمتَ أن الرازيَّ لا يختصُّ بهذا القول، بل هو قولُ سائر أئمةِ الحقِّ، كأبي حنيفة وسائر أصحابه، والإمام أحمدَ وفضلاءِ الحنابلة، والإمام الطبريِّ وغيرهم ، وقد مر بك ذكرُ كلامهم .

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٥٢)، ولا شك أن ابنَ تيمية مع السلف والأئمةِ في أن الله موصوفٌ =

٧. زعم أنَّ المرضَ، والتفرق، والتغيُّرات، هي مقدماتٌ للعَدَمِ والفناء؛ لذلك لا يقبلُها الله؛ لأنه حي قيوم صمد واجبُ الوجود بنفسه، والأمورُ التي ذكرناها توجب زوال ما هو داخلٌ في مُسمَّى ذاته، وعدمُ ذلك مما هو صفة له أو جزءٌ. ولو زال ذلك لم تكن ذاته واجبةَ الوجود، بل كان من ذاته ما ليس بواجب الوجود.. فهذا وأمثاله مما يعلم به تقديسه وتنزيهه عن هذه الأمور التي هي عدم ذاته، أو عدم ما هو من ذاته، وبهذا كان تنزّهه عن ذلك بيناً في الفطرة، بيناً في العقول[1].

٨. زعم أنَّه اتفق المثبتة والنفاة - والاتفاق هو القول الحق المعلوم بالأدلة الشرعية والعقلية والضرورية - : أن الوهم والخيال لا يتصوران موجوداً إلا متحيّزاً أو قائماً بمتحيّز، وهو الجسم وصفاته، وقالت النفاة:... فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قولَ المثبتة الذين ذكرتَ - المخاطبُ هو الإمامُ الرازيُّ - أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض، وتُسميهم مجسمةً، فهو يقبل مذهبَهُم لا نقيضه في الذات[2].

٩. زعم أنَّ سلف الأمة، وأهل الحديث، وأئمة الفقهاء، والصوفيةُ، وطوائف من أهل الكلام، لا يقولون: إن اليدَ، والساق، والقدم، والعينَ من جنس العلم والقدرة والإرادة، يعني: ليست هي بمعان، بل أعيانٌ، ثم زعم أنَّ منهم مَن قال: هي معان، وسواء أكانت صفات عينيةً أم معنويةً فمن المعلوم أن الموجودات في حقنا إما أجسام كاليد والوجه، وإما أعراض كالعلم والقدرة، وإذا كان أهل الإثبات متفقين على إثبات المعاني، كالعلم والقدرة لله على خلاف الخلق،

= بالحد والنهاية، وهذه مسلَّمَةٌ لا يُخالفُنا فيها أحدٌ من أتباعه، خصوصاً وقد مر بك فيما نقلته عن "بيان تلبيسه" (١/ ٦) أنه يعتقدُ أن من وصف الله بالعلو، ونفى عنه الجسمَ والحيِّز فقوله معلوم فسادُه بالضرورة العقلية. هكذا زَعَمَ ! ولا ثالثَ لهذين القولين في كتابه ؟! وحاشا السلف والأئمة مما يدّعيه.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٥٩).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٩٧).

كذلك يثبتون ما كان أعياناً في المخلوق للخالق[1] على خلاف المخلوق، ولا خلاف في إثبات ما هو عَرَضٌ فينا لله، وما هو جسمٌ فينا لله مع كون الله غير مماثل للأعراض و الأجسام، كذا زعم[2].

١٠. قال زاعماً ما مفادُهُ: صفاتُ الله - اليد، الساق، القدم، العينُ،...إلخ - وإن كانت أعياناً فهي ليست لحماً، ولا دماً، ولا عصباً، ولا نحو ذلك، ولا هي من جنس شيءٍ من المخلوقات، وهذه الصفات التي هي أعيان نثبتها بالمعنى الذي سماها الرازيُّ أجزاءاً وأبعاضاً، ومن ثَمَّ فهي صفات قائمةٌ بنفسها، كما هو الحال في الشاهد، كما أن العلم والقدرةَ صفات قائمةٌ بغيرها في الشاهد والغائب.

ولو سألتَهُ ما الفرق إذاً ؟ فجوابُهُ:

فرقان:

الفَرق الأول: أن أعياننا (يدَنا، قدمَنا، ساقَنا) تقبل التفريق والانفصالَ، أما أعيانُ الله (يدُه، قدمُه، ساقُه، عينُه) فلا تقبل التفريقَ والانفصال، كما أن علمه وقدرتَه لا يقبلان الزوال، فالمخلوق يمكن أن يفارقه ما هو قائم به، أو ما هو بعضٌ من ذلك البعضِ بخلاف الخالق.

الفرق الثاني: أن أعياننا لحم، ودم، وعَصَبٌ، أما أعيانُ الله فليست لحماً، ولا دماً، ولا عَصَبَاً، كذا زعم[3].

---

[1] ومعنى الأعيانِ عند ابن تيمية الأجزاءُ في حق الشاهد، فكما أن يدَ الإنسان جزء منه، وكذا ساقه وعينه، فكذلك هي أعيان في حق الغائب (يد الله، وقدمه، ووجهه..)، ولكن على خلاف المخلوق، كما مر بك في آخر باب (الجسمية)، وكما رأيتَ تحت هذا الباب، الفقرة (٧).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٧٦).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٩٢)، لماذا لا ينكر الوهابيةُ المُتَمَسلِفُونَ على شيخهم ابنِ تيمية قولَه: ليست يد الله بلحم، ولا دمٍ، ولا عصب، ثم هم ينكرون على أهل السنة والجماعةِ قولَهم: ليس الله بجسم، ولا جوهر، ولا عَرَض... ؟!

=

١١. زعم أنَّ الذين نفوا الصفاتِ العينيةَ لم ينفوها لكونها مردودةً بالتوهم والتخيل، ولكن اعتقدوا أن العين لا تكون إلا جسماً، وهم يعتقدون أن الباري ليس بجسم ، ومن ثَمَّ نفوا ذلك، والمعلوم أن كون الباري ليس جسماً ليس هو مما تعرفه الفطرةُ بالبديهة، بل كونه جسماً هو أقرب إلى الفطرة والعقول، فالنفاة اتفقوا على أن الوهم والخيالَ يُثبت الصانع على قول مثبتة الجسم لا على قول نفاتِه، وعليه فالوهم والخيال يقران ما قاله أهلُ الإثبات في الذات والصفات دون ماقاله النفاةُ،وهذا أمر بيّنٌ لا يتنازع فيه عاقلان،كذا زعم[1].

١٢. قال زاعماً ما مفادُهُ: الذين التزموا الأجزاء والأبعاضَ غايةُ قولهم أنهم يثبتون ما هو الموصوف الذي تسميه أنتَ — الخطابُ للرازي - جسماً، وهم مع ذلك لا يجوزون عليه تعالى ما يجوز على الأجسام من الفناء والآفات، فمضمون ذلك أنه عندهم جسم يمتنع عليه أن يُوصف بما توصف به سائرُ الأجسام ، بل هو مختلفٌ عنها في الحقيقة، والذين يصرِّحُون بالأعضاء والجوارح ويقولون معناها ثابت لله على خلاف ماهو ثابت للخلق، غاية الأمر أنهم يثبتون وجهاً لاكوجوه الخلق ويدين لا كأيدي الخلق كما يقال: الله جسم لا كالأجسام ، ومن أوضح المعلومات أن إثبات هذا ليس مما لا يقبله الوهم والخيالُ، بل الوهم والخيال أعظم الأشياء قبولاً لمثل هذا[2].

= جوابهم عن هذا هو جوابُنا هنا. فلا يلتفت إلى ثرثرتهم : (بأن نفيَ الجسمية وغيرِها لم يأت عن السلف)، فقد جاء، ورغمتْ أنوفُهُم ، ودُسَّتْ في التراب، وبعد أن نفى اللهُ في كتابه ما لا يليق فما قيمةُ قولِهم ، وقد ترجَّحَ لدى راقم هذه السطورِ سببُ ذمِّ هذه النحلة التافهةِ لعلم الكلام ؛ ذلك لأنه الأداة الفعالةُ في نسف جهالاتهم التشبيهية، وخرافاتهم التجسيميةِ، فلا تغفل.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٩٣، ٩٤).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٩٤، ٩٥)، معلوم أن الكلام من الإمام الرازيِّ هنا عن الذين التزموا الأجزاء والأبعاض والجوارح والأعضاءَ، وقالوا: هو جسمٌ لا كالأجسام ، وقد نقل ابنُ تيمية كما هو ثابتٌ عنه في "بيان تلبيسه" (١ /١٠٠، ١٠١) أن المثبتةَ من المتكلمين قالوا: هو جسم لا كالأجسام، =

١٣. زعم أن الأجسام بينها أولاً قدرٌ مشترك، وهو جنس المقدار، كما يقولون: ما يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه، وبينها ثانياً قدر مميز: وهو حقيقة كلِّ واحد وخصوص ذاته التي امتاز بها عن غيره، كما يُعلم أن الجبل والبحر مشتركان في أصل القَدرِ، مع العلم بأن حقيقةَ الحجر ليستْ حقيقة الماء[1].

أقول: إذا وقفتَ على هذا فانظر ما يلي حتى تعلم أن الله عند ابنِ تيمية لا يخرج عن هذين المعنيين، ودليلُ ذلك زعمُهُ:

أ. أنَّ اللهَ له حدٌّ في ذاته يعلمه هو نحن لا نعلمه، وأن له نهايةً لا نعلمها، وأن هذا هو المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حدٍّ لله في نفسه، العباد لا يحدونه. ولا يدركونه[2]، فحدُّ الله بزعمه مطلق (أي: لا يختص بجهة دون غيرها، بل هو محدود من الجهات الست، الميمنة، والميسرة، الفوق، والتحت، والأمام، والخلفِ، لا كما زعم القاضي أبو يعلى: أنه محدود من جهة التحت - التي تحاذي العرش- فقط، ذاهبٌ فيما عداها من الجهات الخمس، ومارٌّ فيها إلى غير غاية)[3].

ب. وأنَّ لله تعالى قَدراً وحيِّزاً، وهذا الحيِّز هو نهايتُهُ وحدُّهُ الداخلُ في مُسمَّى ذاته، وإثبات ذلك أبلغ من صفاته الذاتية، والحيِّزُ هو جوانب الله المحيطة به، فلا

= وصفتُه عرض لا كالأعراض، واستساغ كلامَهم، ولم يردّه، بل أثبتَ تمام معناه، ولكنه تكلم فيها بصفته من المثبتة أولاً، ومن متكلميهم ثانياً، وهذا دليل على أنه يقبل مذهبَهم، ولكنه لا يصرِّح بالألفاظ فقط لعدم ورودها بزعمه، كما أنه لاينكرها لعدم إنكار الشارع لها كذا زَعَمَ، ثم ثالثاً لأنه من محدِّثيهم، والنتيجةُ عند كلا الفريقين من المتكلمين والمحدثين هي: ((لا يكون فيما أثبته هؤلاءِ ما يخالف الوهم والخيالَ)) تجدُ هذه العبارةَ في الصفحة /١٠٠/ من الجزء الأول من "بيان تلبيسه" عند الذين قالوا: جسم لا كالأجسام، وعَرَضٌ لا كالأعراض، وهم المثبتة المتكلمون، كما تجدُها تماماً في الصفحة /١٠٢/ من الكتاب نفسه عند محدِّثي المثبتةِ، وابنُ تيمية منهم بلا شك.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٩٦).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٢)، (٢ /١٦٣).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٣٧، ٤٣٨).

يعقل الله إلا بجوانبه المحيطةِ به، إذ هو متحيِّز كسائر المتحيِّزات، هكذا زعم[1].

١٤. زعم أن لفظ البعض في صفات الله قد نطق به أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم، ذاكرين وآثرين[2].

١٥. زعم أن البعضَ والجزءَ والغيرَ ألفاظٌ فيها إيهام وإبهام[3]، فقد يُراد من كونه أحداً صمداً، أنه لا يتبعض، ولا يتجزى، ولا ينقسم، بمعنى أنه لا ينفصل بعضه عن بعض كما ينفصل الجسم المقسوم المعضى، مثل ما تقسم الأجسام المتصلة كالخبز واللحم والثياب ونحو ذلك، ولا ينفصل منه بعضٌ كما ينفصل عن الحيوان ما ينفصل من عضلاته، فهذا البعض بهذا المعنى من قبول التفريق والتجزي ممتنع على الله[4]، وقد يُراد به ما يُعلم منه شيءٌ دون شيء، فيكون المعلوم ليس هو غيرَ المعلوم، وإن كان لازماً له لا يفارقه، والتغاير بهذا المعنى ثابت لكل موجود، فإن العبد قد يعلم وجودَ الحق، ثم يعلم أنه قادر، ثم أنه عالم،

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٥٤٤)، (٢/ ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٣)، هل بقي الآن من شكٌّ في أن الله عند هذا الرجل له مقدار – حجم – يمكن فرض الأبعاد الثلاثة (الطول، العرض، العمق) فيه، خصوصاً بعد أن أثبته محدوداً مُتَحَيِّزاً تحيط به جوانبُه، ومعلوم أن جانب اليمين غيرُ جانب اليسار، والفوقَ غير التحت، والأمام غيرُ الخلف، وقد أثبت كلَّ هذه الجهاتِ لله، فإذا قلتَ له: هذه هي صفاتُ الأجسام؟ أجابك: أنا لا أقول: الله جسم، أو ليس بجسم، إطلاق اللفظ أو نفيه خطأ، ولكن كلّ معاني الجسم التي تقوم في ذهنك خلا ما استَثنَيتُهُ أنا مؤمن بها ومسلِّمٌ لها، وإلا كان الله معدوماً!! هذا هو جوابُه الذي يريد أن يقوله، فكأن الخلاف بينه وبين أهل الحق في الألفاظ لا في المعاني.

[2] انظر "التسعينية" (٢/ ٣٩٠)، ثم حشد كعادته الأحاديث الضعيفةَ لإثبات أن لله بعضاً، حتى إذا وصل إلى قول ابن عباس: ((إن الله إذا أراد أن يخوِّف أهلَ الأرض أبدى عن بعضِه)) نقل عن أبي يعلى قوله: ((أبدى عن بعضه، هو على ظاهره راجعٌ إلى الذات، وليس في حمله على ظاهره ما يُحيل صفاتِه، ولا يخرجُهَا عما تستحقُّ)). "التسعينية"(٢/ ٤٠٣).

[3] انظر "التسعينية" (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨).

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٤٧٤).

ثم أنه سميع بصير، وكذلك رؤيته تعالى كالعلم به[1].

قال عبدُ العزيز: { يرى ابنُ تيمية أن المنفيَّ عن الله هو التفريقُ والتبعيضُ بالفعل، فذات الله عنده لا تقبل التبعيضَ والتفريق بالفعل، لماذا ؟ لأنه مُصمَتٌ، أي: مجتمع في نفسه.

ثم هو يعيب على الجَهْمِيَّة والفلاسفة والمعتزلةِ ومن اتبعهم من الصِّفاتيَّةِ نفيَهم ذلك عن الجسم المطلق بأنه لا يُشار إلى شيءٍ منه دون شيء، ولا يَتَمَيَّز منه شيءٌ دون شيء، بحيث لا يكون له قَدرٌ وحدٌّ وجانب ونهاية، ولا عينٌ قائمة بنفسها يمكن أن يشار إليها، أو يُشار إلى شيء منها دون شيء، ولا يمكن أيضاً عند التحقيق أن يُرَى منه شيءٌ دون شيء، كما في "بيان تلبيسه"[2].

وهو قائل بخلاف كلِّ هذه المنفياتِ عن الله؛ لأنه من أهل الإثبات المحاربين للنفاة، فالله عنده يُشار إليه، ويتميّز منه شيءٌ دون شيء، وله قَدرٌ، وحدود، وجوانب، ونهايات، وبعضُ صفاته أعيانٌ كاليد والساق... فالإشارة الذاهبةُ إلى الله بزعمه في جواب: أين الله ؟ تلحق الذاتَ، ولا تصيب إلا بعضاً منها بهذا الاعتبار، فقد يُشير زيدٌ إلى الله فتذهب إشارتُه بعد أن تقطع فارقَ المسافة إلى عينٍ قائمةٍ بنفسها، وهي اليد (اليمين) مثلاً، وقد يُشير عمروٌ بنفس اللحظة من جهة أخرى، فتصلُ إشارتُه إلى عين قائمةٍ بنفسها، وهي اليد الأخرى، أو ربما تصل - ما يُدريك - إلى ساقه أو عينه[3]...وهكذا الشأن في الرؤية

---

[1] انظر "التسعينية" (٢ /٣٩٧، ٣٩٨).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٧٤، ٤٧٥).

[3] معلومٌ أنَّ الأرضَ كُرَيَّةٌ، ومن المسلّمات البدهيةِ أننا لو قدَّرنا خروجَ إشارتين متوازيتين تماماً من شخصين على الكرة فإنهما لا تلتقيان أبداً، فكيف إذا كانتا في جهتين مختلفتين. ولبيان ذلك والتمثيل له أقول: =

فبزعمه قد يُرَى بعضُ الله دون بعضه الآخر، وهذا هـو الحـق الثابـتُ عنـد ابـن تيمية، فالله مركّب بهذا المعنى، لا أنـه ركّبَهُ غيرُهُ، بمعنـى أنـــه كـان مُفَرَّقـاً فتركَّـبَ، كما في قوله تعالى: في أي صورة ما شاء ركبك.

ودليلُه على أن الله قد يُرَى منه شـيءٌ دون شـيء حـديثُ ابـنِ عبـاس الـضعيفُ، والذي فيه: (...﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم : ١٣] قال: إن الـنبي رأى ربَـه فقـال لـه رجلٌ: ألـيس قـد قـال الله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [الأنعام : ١٠٣]، فقال له عكرمةُ: أليس تَرَى السماء، قال: بلى، قال: أفكلَّها ترى ؟!) ثم قال ابنُ تيمية عقب الحديث ودون حياءٍ من الله ما نصه: «ففي هـذا أن عكرمـة أخبر قـدّام ابـن عباس أن إدراك البصر هو رؤية المدرك كلِّـه دون رؤيـة بعـضِه، وجعـل هـذا تفـسيراً

= لما كان ابنُ تيمية مدركاً لهذه المسلّمات، وعالماً بما يلـزمُ عنهـا، التزمـه وصـرَّحَ بـه؛ فإشـارةُ كـلِّ واحدٍ من زيد أو بكرٍ أو عمرو أو خالد إذا كان كلٌ واحد منهما في جهة من الثـاني لـن تلتقـي مـع إشـارة الآخر، ومن ثَمَّ فمن المنطقي جداً أن يلتزم التبعيض في ذات الله، ويعتقد أن ذلـك هـو الحـقٌ الثابـتُ له، فمأخَذ كلِّ إشارة لابدَّ وأن يصل في نهاية المطاف إلى ذات الله، ولكنـه لا يلحـق بعـد قطـع المـسافة المقدَّرة إلا بعضاً من الله وجهةً من ذاته؛ لأن الله عنده كبير جداً، ومحيطٌ بالعالم كلّه إحاطةً ذاتيةً، وهـذا معنى كونه محدوداً مجتمعاً في نفسه لا يقبل التفريقَ عنده !! وقد نقل عن سلفه الدارِميِّ تكفيرَ من أنكر الحدَّ بهذا المعنى ؟! انظر "درء تعارض العقل والنقل" لابن تيمية الجزء /١/، الصفحة /٢٦٧/، و"الـنقض على بشر المَرِيسي" للدارَميِّ الصفحة /٢٤/.



لقولـه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣]، وأقـرّه ابـنُ عبـاس علـى ذلـك))[1]، ومن أدلته على ذلك حديث عبيدِ بن عُمير في قصة داود، والـذي فيـه: (... ﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ ﴾ [ص: ٤٠]، قال الدنُّو منه حتى إنه ليمسّ بعضَه)، وكان سـاقه قبـل ذلـك بلفظ: (يدنيه حتى يمسَّ بعضَه)، وعَقَّبَهُ بقوله: وهذا متواتر عن هـؤلاء[2]، كـلُّ هـذه الرواياتِ ينقلها دون تعليقٍ أو حُكمٍ عليها، لأنها تؤيّد مـشربَه، حتـى إذا أراد أن ينقـلَ حديثَ ابـنِ عبـاس في نفـي التبعـيض عـن الله عقّـبَ عليـه، وبـيَّنَ حكمَـه بقولـه[3]: ((هذا الكلام في صحته عن ابن عباس نظرٌ، والذي يغلب على الظن...ولا ريـبَ أن لفظ البعض والجزء والغير ألفاظ مجملـة..)) إلى آخـر تلكـم الأباطيـل الـتي لايَـرُدُّ منها شيئاً لموافقتها هواه }[4].

---

[1] انظر "التسعينية" (٢ /٣٩٤، ٣٩٥)، وانظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٣٩، ٢٤٠).

[2] انظر "التسعينية" (٢ /٣٩٣).

[3] انظر التسعينية (٢ /٣٩٧).

[4] انتهى كلامي مابين { }.

بابٌ في (الحدّ)

سبق بسط عقائد ابن تيمية فيما يتعلق بمسألة الحد و التي هي موضوع بحثنا أصالةً، وهنا ننقل عنه بعض مزاعمه التي يقررها أوينقلها مقرّاً:

١. زعم أن المنقولَ عن السلف والأئمةِ أن الله موصوفٌ بالحدِّ والنهاية الذي يقول الرازيٌّ فيه إنـه معنى الجسم [١].

٢. زعم أن معنـى الحـدِّ - والكـلامُ في الله بـلا شـكّ ولا ريـب - مـا يتميَّـزُ بـه الشيءُ عن غيره من صفته وقَدره،كما هو المعروف في لفظ الحـد في الموجـودات، فيقال: حدُّ الإنسان وحدُّ كذا، وهي من الصفات المميزة له، وحدُّ الـدار والبـستان، وهي جهاتُه وجوانبُه المميزةُ له، ثم زعم أن لفظَ الحدِّ في هذا المعنى الثاني أشـهر في اللغة والعرف العام ونحو ذلك...ولذلك يجحد الجَهْمِيَّةُ صفاتِ الله التي تميَّـزَ بها، ويجحدون قَدرَهُ (أي: حَجمَهُ)، هكذا زعم [٢].

٣. قال زاعماً ما مفاده: نفيتُم - الكلامُ مع أهل السنة[٣] - ما لم ينفه كتابٌ، ولا سنةٌ، ولا إمام ، بل نفيتُم مـا يقـضي العقـلُ بخلافـه، وقلـتُم : لـيس الله بجـسم ، ولا جوهر، ولا متحيّزٍ، ولا في جهة، ولا يُشار إليه بالحس، ولا يتميّز منه شيءٌ عن شيء،

---

[١] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٢).

[٢] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٤٢، ٤٤٣)، أؤكِّدُ لك أيها القارئ العزيز أن هذا الكلامَ هو قولُ ابـنِ تيمية، فلا تلتفت إلى تَيمِيٍّ جاهلٍ بعبارة إمامه يقول: هو ينقلُ عن أهل الإثبات (أعني الكرّاميَّة).

من في قبال النفاةِ غيرُ أهل الإثبات ؟ وهو منهم لا محالة، وإلا فما قيمةُ كتابه الذي يضم بـين دفتيـه أكثرَ من ألف صحيفة إن لم يكن له فيه رأيٌ ولا قولٌ سوى النقل، نعم لا نُنكرُ أنـه نقل في بعض الأحايين أقوالاً هو لا يعتقدُها، ولكنه يُبيِّنُ ذلك، ويَظهر إنكارُه لها من سياق نصِّهِ غالباً، يَعـرِفُ ذلـك مُـديمُ النظـر في كتبه، ولا أطيلُ بذكر القواطع والأشباه والنظائر الدالةِ على أن ما سقتُه عنـه هـو اعتقـادُه، نعـم هـذا قولُه واعتقادُه - ولا يستقيم خلافُ ذلك - ولو أردتُ زيادة بيانٍ لفعلـت، ولكـن يطـول بنـا المقـام مـالم يضطرنا إلى ذلك جاهل أو مُستَفيدٌ.

[٣] وهم الجهمية والمعطلة في نظره.

وعبرتُم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ، ولا مركَّب، وأنه لا حدَّ له، ولا غاية، تريدون بذلك أن يمتنع عليه أن يكون له حدٌّ وقَدرٌ !! فهذا منكم ابتداع اتفق السلف على ذمِّ فاعله، قلتم : إن العقل نفاها، فخالفتم الشريعةَ بالبدعة والمناقضة المعنوية، وخالفتُم العقولَ الصحيحةَ، وقد دلَّ الكتاب والسنةُ على ما قاله أحمد بنُ حنبل: من أن الله تعالى له حدٌّ تَمَيَّزَ به عن المخلوقات، وأن بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينةً، بحيث يصح معه أن يعرجَ إلى الله الأمرُ، ويصعد إليه، ويصح أن يجيء اللهُ ويأتي...كذا زعم [1].

٤. زعم أن ما ذكره أبو يعلى من أن اللهَ محدودٌ من جهة العرش فقط هو خلافُ الصّواب، وهو قول طائفة من أهل الإثبات، والصّوابُ هو قول الجمهور بزعمه: أن الله محدود في نفسه، إذ لفظ الحدِّ يطلق على حقيقة المحدود صفةً وقَدراً أو مجموعِهما [2].

٥. زعم أن الخلاف قائمٌ بين أئمة السنة في إثبات الحدِّ ونفيه، وأن الصحيحَ من النفي عن الإمام أحمد أن العباد لا يحدونه، أما في رواية الإثبات المنقولة عنه فمعناهه بزعمه أن الله محدود في نفسه [3].

٦. ينقل عن عثمان الدارِميِّ مُقِرّاً له ما نصه: ((بابُ الحدّ والعرش: وادَّعَى المعارِضُ أنه ليس له حدٌّ ولا نهاية...بل اللهُ له حدٌّ لا يعلمُهُ أحدٌ غيرُه...ولمكانه

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٤٤، ٤٤٥)، هكذا يُجيبُ الإمامَ الخطابيَّ مُستظهراً بالمثبتة - وقد علمتَ من هم المثبتةُ على الحقيقة -، وهو منهم ، وهذا جوابُهُ حقيقةً، خصوصاً إذا علمتَ أن قولَهم هو ما دلَّ عليه الكتاب والسنةُ، واحتج به إمامُ المحنة أحمد بن حنبل !!

ولا أظنه يتجاوز حدودَ الكتاب والسنة وقولَ إمام المذهب، هكذا زَعَمَ !! وهو زَعمٌ باطلٌ دون أدنى شك أو ريب.

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /١٧٤).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /١٧٤)، راجع ما نقلته عن ابنِ تيمية في مسألة الحد عند شرح عبارة الإمام الطَّحَاوِي وبسطِ عقيدة ابن تيمية الصفحة /٩١/.

أيضاً حد، وهو على عرشه فوقَ سماواته، فهذان حدان اثنان...فمن ادَّعَى أنــه لـيس لله حدٌّ فقد رَدَّ القرآنَ...ومن لم يعترفْ بالحد فقد كَفَرَ بتنــزيل الله وجَحَـدَ بآياتـه))، كذا زعما[1].

٧. زعم أن الصِّفاتية قالوا: هو فوق العرش، وليس لـه حـدٌّ، ولا مِقـدار، ولا هـو جسمٌ، وغيرُهم من لا ينفي هذه الأمورَ، بل قد يُثبتُها أو يُثبِتُ بعضَها لفظاً أو معنـىً، وهذا هو الأسـدُّ في العقـل والـدين، وهـو الـذي تكلـم بـه سـلفُ الأمـة، وأئمتُهـا، وجماهيرُ أهل الحديث، وطائفة من أهل الكلام ، والصوفيةُ، وغيرُهم [2].

٨. نَسـبَ إلى الإمام الأشـعريِّ كذباً أنه احتجَّ بقوله تعـالى: ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٦٢]، قوله: ﴿ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾[الأنعـام : ٣٠]، وقولـه: ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [الكهف: ٤٨]، وقوله: ﴿ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢] علـى أن الله فوقَ العرش، ثم قال مُلَبِّساً: كلُّ ذلك لأن هذه الآياتِ تدلُّ على النهايات، والغاياتِ، والحدودِ، والتباينِ بينه وبين خلقه[3].

٩. زعم أنه من المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحـد في كـلام الله لم يقـصد بـه سلب الصفات، ولاسلب إدراكه بالحواس، ولا نفي الحد والقدر، ونحـو ذلـك مـن

---

[1] انظر "درء تعارض العقل والنقل" (١ /٢٦٧)، تحت عنوان (أقول السلف في الأفعـال الاختياريـة بـالله تعالى).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٤٧، ٥٤٨)، والصفاتية كما يعتقدُ ابنُ تيميـة هـم : ((الكُلّابيـة، وأئمـةُ الأشـعرية وقـدماؤهم ، ومـن وافقهـم مـن الفقهـاء، والطوائـف الأربعـة، وغيرهـم ، وأهـلُ الحـديث، والصّوفيةُ، وغيرُ هؤلاءِ، وهم أممٌ لايحصيهم إلا الله، ومن هـؤلاءِ أبـو حـاتم ابـنُ حِبّان، وأبـو سـليمان الخطابيُّ..)) انظر "بيان تلبيسه" (١٦٩/٢)، ثم بعد كلِّ ذلك يُوصف من ذكرَهم بأقبح الأوصاف منه ومن أتباعه اليوم ، والتي أقلُّهَا الإلحاد والانـسلاخُ عـن رِبقـة الـدين، والـتجهمُ، والتعطيـل، وغـيرُ ذلـك مـن الألفاظ التي أربأ بنفسي أن ألطِّخَ الرسالةَ بها مما يندى لها الجبينُ حياءً ؟!

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ١٧٩)، ولكن هيهات أن ينال إمامَنَا الأشعريَّ بهتانُكَ وفسادُ معتقدِك.

المعاني التي ينفيها الجهمية وأتباعهم ، ولايوجد نفيها في كتاب ولا سنة، ولا عن صاحبٍ، ولا عن أئمة المسلمين، كذا زعم[1].

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٨٤).

بابٌ في (الحيِّز)

١. زعم أن القلوبَ لا تعلم قائماً بنفسه إلا المتحيِّز[1].

٢. زعم أن المباينةَ التي تعقل بين موجودين هي مباينة القَدرِ والجهة والحيِّز، وأن هذا باتفاق أئمة السلف، قالوا[2]: من نفى ذلك فقد نفى اللهَ، وجعله معدوماً، كذا زعم[3].

٣. زعم أن اللهَ محتازٌ عن العالم، وأن مباينَتَهُ عن العالم بالقَدرِ والجهة أكملُ من مباينتِه له بالصفة، مع أنه مباين للخلق بالوجهين جميعاً، وأنه معلوم أن (بابَ الصفة) غيرُ (باب القدر)، و(بابَ الكيف) غيرُ (باب الكم)، وأن معنى قيام الله بنفسه لا يستقيم إلا إذا كان له قدرٌ، وحيِّزٌ، وجهة. وأنه لو لم يكن مبايناً لخلقه بالحيِّز والقَدر والجهة وكان مبايناً لهم بالحقيقة والصفة فقط للزم من ذلك أن تكون مباينتُه لخلقه من جنس مباينة العَرَضِ لعَرَضٍ آخر حالٍّ في محلِّه، أو مباينةِ الجسم الحالِّ في محلِّه، وهذا من أبطل الباطل وأكفرِ الكفر، كذا زعم[4].

٤. زعم أن ثبوتَ الحيِّز لله بمعنى أن ذلك هو نهاية الله وحدُّه الداخلُ في مسمَّى ذاته، هو أبلغُ وأعظم من صفاته الذاتية، نعم القَدرُ والحيِّزُ الداخلُ في مسمَّى ذات الله أبلغُ من صفاته الذاتية، والحيِّز هو جوانب الله المحيطةُ به ونهايتُهُ

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٣٣٨).

[2] وهذا قول المجسمة، وليس قولَ السلف كما يزعم ، وقد مرَّ بك عن الحافظ ابنِ حجر فيما نقلناه عنه عند قول الإمام ابن حِبّان أن هذا القولَ نازلٌ، ويقول الإمام أكمل الدين البَابَرتي في "شرحه على الطَّحَاوِية" الصفحة /٧٥/: ((والمجسمةُ يُثبتون رؤيةَ الله كرؤية الأجسام ، وإلا يلزمُ منه التعطيل، فإن ما لا يكون محسوساً عندهم لا يكون موجوداً، فَنَزَّهُوا الله عن التعطيل بإثبات التشبيه)).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٨٩).

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٨٨، ٨٩)، ومرادُهُ بالمباينة الانفصالُ الحِسِّيُّ عن العالم وعدمُ الاتصال به، والقَدرُ: الحَجمُ، كما سبق بيانُه.

وحدودُه الداخلةُ في مسمّاه[1].

٥. قال زاعماً: مَن قال إن حيِّزَهُ – أي حيِّزَ الله – هو نفسُ حدودِ ذاته ونهاياتِها، فهنا الحيِّزُ ليس شيئاً خارجاً عنه[2].

٦. زعم أنه مع ما جاء في الآثار[3] من إثبات مكان لله تعالى، ولكنه سبحانه وتعالى ليس كخلقه – يعني في مكانِه وحيِّزِه –، أما لماذا ليس كخلقه في حيِّزِه ومكانِه ؟

فالجواب بزعمه: أما عن المكان فلأن الخلقَ يستغني عنهم مكانُهم ، فالفلك، أو الدابة، أو السرير يستغني عنه مكانُه، والحجر، والمَدَرُ، والشجر، والأنثى، والذكرُ يستغني عنه حيِّزُهُ، أما الله فمع أن العرشَ أعظمُ الأمكنة، ولا خلاف بين المسلمين الذين يقولون: إنه مستوٍ عليه، أو مستقِرٌّ، أو مُتمكِّنٌ عليه، والذين لا يقولون ذلك، أن العرشَ مفتقرٌ إلى الله، واللهَ غنيٌّ عن العرش، فكلُّهُم متفقون أنه بقدرته يُمسِكُ العرشَ وحملتَهُ وسائرَ المخلوقات،هذا بالنسبة للمكان.

أما جوابه عن الحيِّز فإنه يزعم أنه قد يُراد به الشيءُ المنفصِلُ عنه المحيط به كالقميص المَخيطِ فإنه قد يكون مُفتقراً إلى الإنسان كقميصه، وقد يكون مُستغنياً عنه، إذ كونُ الشيء مستغنياً عن حيِّزه هذا ليس على إطلاقه؛ لأن جميعَ الموجودات إذا نظرنا إلى حيِّزها من حيث حدودُها المحيطةُ بها ونهاياتُهَا فهي منها، ولا تُوصف بالاستغناء عنها، فإذا كان هذا ليس على إطلاقه في المخلوق،

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٤٥)، (٢ /٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥)، وانظر (١٤٠/٢) تجد أن إثباتَ الحيِّزِ لله بمعنى الحدود والنهاياتِ أبلغُ في لزومه للذات من الحياة والعلم ، وما فعلتُهُ هنا هو أنني جعلتُ الضميرَ الغائبَ اسماً ظاهراً.

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /١١٩).

[3] أيُّ آثار يريدُها شيخ الإسلام ؟! ما ذكره من الحديث الضعيفِ جداً، أم بيتَ الشعر الواهيَ الذي نسبَهُ لحسان، وهو عند تلميذيه ابنِ القيم والذهبيِّ للعباس بنِ مرداس ؟! يأتي تخريج ذلك عند ذكر المسائل التي تتعلق بالاستواء، أثناء الكلام عن المكان، الصفحة /٤١٥/ من هذه الرسالة.

فكيف بالخالق العظيم ، كذا زعم [1].

٧. زعم أنه على قول من يقول[2] إنه استوى على العرش بعد أن خلق السمواتِ والأرضَ، وبعد أن لم يكن مُستوياً يجبُ أن تكون ذاتُ الله مستلزمةً للحيِّزِ المطلق، لا للحيِّزِ المعيَّنِ[3]؛ لأن أصلَ التحيُّزِ من لوازم ذاته القدرةُ والفعلُ، فقدرتُهُ على كلِّ شيء من لوازم ذاته، أما تخصيص بعض المقدورات فتتبع مشيئتَهُ واختيارَهُ، وعليه فحصول الله في حيِّزٍ مُعيَّنٍ دون غيره إنما يكون بمشيئتِهِ واختيارِهِ، وهذا هو الفعل والتصرُّفُ والحركةُ، فهو تعالى ما زال فاعلاً بنفسه إذا شاء، وما دامتِ الأحياز[4] ليست أموراً وجوديةً، بل هي عدميةٌ، فليس الأمر إلا مجرد كونه يفعل بنفسه، ويتصرَّفُ[5].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /١٢٥، ١٢٦، ١٢٧).

[2] وهذا قولُ ابنِ تيمية بلا شك؛ لأنه يزعم أنه ينقله عن السلف، وذلك قبل صفحات من هذا الكلام حيث قال: ((القول الثاني: وهو المشهور عن السلف وأئمةِ أهل الحديث، والفقهاءِ والصوفيّةِ من الطوائف الأربعة وغيرِهم أنه استوى بعد أن خلق السمواتِ والأرضَ، كما دلَّ عليه القرآنُ، فيكون قد استوى بعد أن لم يكن مُستوياً عليه، وكذلك استواؤه إلى السماء ومجيؤهُ وإتيانُهُ)) "بيان تلبيس الجهمية" (٢/٢٠٦).

[3] قوله: (للحَيِّزِ المطلق) أي: غيرِ المتعين بجهة من الجهات، وهذا تابع لكون الله – عند ابن تيمية – متحيزاً ممتداً في نهاياته وحدودِهِ الداخلةِ في مسمى ذاتِه، وأما قوله: (الحَيِّزِ المعين) فبمعنى مقولة (الأين) التابعِ لوضع المُتَحَيِّزِ بالنسبة إلى المُتَحَيِّزَاتِ الأخرى، واللازمِ لِتَغَيُّرِ وضعِ المُتَحَيِّزِ.

[4] يُريدُ الأحيازَ العَدَمِيَّةَ التي هي فوقَ العرش بزعمِه.

[5] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٠٩، ٢١٠)، وهذه هي مسألةُ حلول الحوادث بالربِّ المستلزمةُ لحوادثَ لا أوَّلَ لها. يقول الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في "فتح الباري" (١٣ /٥٠١) كتاب التوحيد، عند قوله ﷺ: (كان الله ولم يكن شيءٌ قبله)ما نصه:((وهو بمعنى(كان الله ولا شيءَ معه)وهو أصرحُ في الردِّ على من أثبتَ حوادثَ لا أوَّلَ لها من رواية الباب، وهي من مُستَشنَعِ المسائل المنسوبَةِ لابنِ تيمية)).

ويقول الإمام تقيُّ الدين الحصني في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد" الصفحة /٦٠/: ((ومما انتقد عليه – ابنِ تيميّة – وهو من أقبح القبائح ما ذكره في مصنفه المسمَّى بحوادثَ لا أوَّلَ لها، وهذه التسمية من أقوى الأدلة على جهله، فإن الحادثَ مسبوقٌ بالعَدَم)). =

٨. زعم أن الحيِّزَ المنفيَّ عن الله هو أن يكون الله مُتَحَيِّزاً، بمعنى أن يحيط به شيءٌ من الموجوادات، ولو سألتَ ابنَ تيمية: لماذا هذا الحيِّزُ منفيٌّ عن الله ؟

كان جوابُهُ: لأنه تعالى أعظمُ وأكبرُ من خلقه، كيف وقد وسع كرسيُّهُ السمواتِ والأرضَ، هذا أولاً[1].

وأما ثانياً فلأنه ثَبَتَ كتاباً وسنةً وإجماعاً أنه تعالى مُباينٌ لخلقه من جهتين:

الأولى: مباينتُهُ بالصفة، وتسمّى المباينة بالحقيقة أو الكيفية.

والثانية: مباينتُهُ لهم بالقَدرِ وتسمّى المباينة بالجهة والكمية، كذا زعم[2].

= وممن نسب هذا القولَ لابن تيمية وردَّهُ عليه مقلِّدُه في فساد المعتقد الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" الجزء /١/، القسم الأول، الصفحة /٢٥٧،٢٥٨/ عند قوله ﷺ: (أولُ ما خلق الله القلمَ)، حيث قال: ((ولكنه – ابنَ تيمية – مع ذلك يقول: بتسلسل الحوادثِ إلى ما لا بداية له، كما يقول هو وغيرُهُ بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القولُ منه غيرُ مقبول، بل هو مرفوضٌ بهذا الحديث، وكم كنا نَوَدُّ أن لا يلجَ ابنُ تيمية رحمه الله هذا المولجَ؛ لأن الكلامَ فيه شبيه بالفلسفة وعلمِ الكلام ..)).

أقول: بل هذا الضلالُ عين الكلام المذموم، والفلسفة القبيحة التي نصرها ابن تيميةَ في مجلدات ضخام، ولو كان صدورُ الخطأ من غيرِ ابنِ تيمية لأقام الألبانيُّ الدنيا ولم يُقعِدها، ولنالَه من بذاءَةِ لسانِهِ وظلمةِ جَنانِهِ ما اللهُ به عليم.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٢٠، ٥٢١).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٨٨، ٨٩، ٩٠)، فكبرُ الله عنده بالحَجمِ والكمِّيَّةِ والمساحةِ.

بابٌ (في الجهةِ)

يقول عبدُ العزيز: { مرَّ بك في باب (التركيب) أن ابنَ تيمية يعتقد: أن لله جهةَ التحت، ويزعم أنها معلومةٌ بالبديهة عند الناس الذين يزعم أنهم يعلمون بضرورة العقل أن العرشَ هو حدُّ الله من تحته، أي: نهاية الله من اسفله، لذلك لا نطيل في هذا الفصلِ؛ لأنه ثابتٌ ومعلومٌ عنده بالتواتر كتاباً وسنةً وإجماعاً، بل حتى الحيوانات كالبقر، وحُمُرِ الوحش، والنملِ يُشيرون إلى ذلك كما حكاه تلميذُهُ ابنُ قيِّم الجوزية في آخر كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية"[1]، فكلُّ الناس - كما يَزعُمَان - أعلمُ بالله من أهل السنة[2] حتى اليهود والنّصَارى. فسطحَ العرش عنده هو نهايةُ المخلوقات، وفوقَه يبدأ وجودُ الله من أسفله، فالله فوقنا، ونحن لا بد أسفل منه باعتبار أن الجهاتِ الحقيقيةَ بزعمه جهتان فقط العلو والسفل، فسقف العرش هو النهايةُ التي تُحاذِي اللهَ تعالى من أسفلِهِ، تعالى الله عما يعتقد علواً كبيراً.

تنبيهٌ: ابنُ تيمية، مع ما يلزم من اضطراب قوله في إمكان وجودِ جسم فوق الله، فإنه عندما ردَّ على الرازيِّ ذلك قال ما نصه: ((وما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: (أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء) وهذا النص أيضاً يدلُّ على أنه ليس فوقَ الله شيءٌ، وهذا نفيٌ عام لكلِّ ما يُسَمَّى شيئاً، وكلُّ موجودٍ فإنه يُسمَّى شيئاً، فقد اتفق الناسُ على أن كلَّ موجودٍ غيرَ الله فإنه شيءٌ؛ لكون النبي ﷺ قد نفى أن يكون فوقَهُ شيءٌ موجودٌ حَيِّزاً وغيرَه، وهذا يُبطِلُ أن يكونَ فوقه أحيازٌ موجودة)) انتهى كلامه[3].

---

[1] انظر "اجتماع الجيوش الإسلامية"، الصفحة / ٢٤٧/.

[2] مَنْ نقلتُ لك نصوصَهُم ، والمُعَبَّرُ عنهم عند هؤلاءِ بالجهميّةِ والمعطلةِ أهلِ الإلحاد والبدعةِ المرتدِّينَ.

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /١٨١).

فهذا الحديثُ عنده أكبرُ دليلٍ على عدم وجود جسمٍ فوق الله، كما أنه لايمكن أن يكونَ هناك جسمٌ قبل الله ولا بعده. التساؤلُ الآن: لماذا لا يمتنع أن يكون دون الله شيءٌ ؟

إذا دلَّ الحديثُ على امتناع وجود شيءٍ فوقَ الله، فليدلَّ بالضرورة على امتناع وجود شيءٍ تحتَ الله (دونَهُ) كما في الحديث نفسِهِ، فالتزامُهُ جهةَ الفوقِ فقط تناقضٌ، وتقييدٌ بالتشهي والهوى في مقابلة النص.

أعني: إذا كان الحديث بنظره ينفي نفياً عاماً كلَّ ما يُسمَّى شيئاً، وقد قرَّرَ كما رأيتَ أنَّ كلَّ ما سوى الله عالَمٌ ، ويُسَمَّى شيئاً، و قد حمل الألفاظَ الثلاثةَ (قبل، وبعد، وفوق) في الحديث على حقيقتِها، فلماذا لا يسحبُ كلامَهُ على قوله (دون)؟ ولا شكَّ أن هذا الأمرَ يبعثُ العجبَ، ولك أن تعاملَهُ بما يُحبُّ أن يُعاملَ به غيرَهُ فتقولَ: يقول لك خصمُكَ – وهم سائرُ أهلِ الحقِّ وما أكثرَهُم – : أنتَ هنا تَرُدُّ على نفسِك وتتناقضُ، فالنص دليلٌ كبيرٌ عليك؛ لذلك استدلَّ به بعضُ أئمةِ أهل السنة والجماعة على نفي الجهاتِ عن الله تعالى، ونفوا به أن يكون لله مكانٌ ما، كما نصَّ على ذلك الحافظ البيهقيُّ في "الأسماء والصفات"[(1)] قبل أن تَشَمَّ رائحةَ الوجود بأكثرَ من قرنين، وهو أعلم منك، وأحفظُ، وأثبتُ، وأفهمُ، وأقدَرُ على توجيه النصوص من حَشَوِيٍّ جاهلٍ بربِّه.

وفي قلب الاحتجاجِ عليك يقولون: ((وهذا النصُّ يدلُّ على أنه ليس تحت الله شيءُ – ولا تحت له –، ومن ثَمَّ فليس دونَ الله شيءٌ، وهذا نفيٌ عام لكلِّ ما يُسَمَّى شيئاً، وكلُّ موجود فإنه يُسَمَّى شيئاً، وقد اتفق الناسُ على أن كلَّ موجود غيرَ الله فإنه شيءٌ، لكون النبي ﷺ قد نفى أن يكونَ دونه شيءٌ موجود حَيِّزاً وغيرَهُ، وهذا

---

(1) الصفحة /٣٧٤/، وهذا نصه: ((واستدلَّ بعضُ أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ: (أنت الظاهر فليس فوقك شيءٌ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ) وإذا لم يكن فوقه شيءٌ ولا دونه شيءٌ لم يكن في مكان)).

يُبطل أن يكون دونه أحيازٌ موجودةٌ أو معدومة))، وذلك ما دام النفي عاماً لكلِّ شيء، وكلُّ ما سوى الله فهو شيءٌ }[1].

- يزعم أنه ليس للعالم إلا جهتان، وهي العلو والسفل، أما أسفل سافلين فذلك سجِّين، وهو المركزُ الذي لا يسع إلا الجوهرَ الفرد،وكلُّ قائمٍ بنفسه يصحُّ أن يكون مبايناً عنه بجميع الجهات؛ لأن كلَّ ما سواه يصحُّ أن يكون فوقه، وبموجب هذه المعارضةِ يُقال: يجوز أن يكونَ الله تعالى مُبايناً للعالَمِ من جميع جهاته؛ لأنَّ جميعَ جهاتِ العالم هي العلو، ليس له جهة أخرى، ألا ترى أن سطحَ العرش مُباينٌ للعالَمِ كذلك، كذا زعم[2].
- زعم أن العِلمَ بأن الله فوق العرش في جهة أعظمُ من العِلم بأن الله يُرَى[3].

---

[1] ابنُ تيمية له جوابٌ هَزِيلٌ، يتناسب مع فكره التَّشبِيهِيِّ، يُبيِّنُ فيه معنى قولِهِ ﷺ: (ليس دونك شيءٌ)، يأتي في الفصل الآتي عند ذكرِ (ما يتعلق بالإحاطة الذّاتيَّة).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٣٨٦).كما أن العرش يحيط بكل العالم، كذلك إحاطة الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٣٩٦). يقول القاضي أبو يعلى في كتابه "إبطال التأويلات لأخبار الصفات" كما في "بيان تلبيس الجهمية" الجزء /١/، الصفحة /٤٣٥/ ما نصه: ((وكل من أثبت هذا - يعني كون الله في السماء - أثبت الجهة، وهم أصحابُ ابنِ كَرَّام ، وابنِ مندة الأصبهانيِّ المحدِّث))، فهذا كبيرُ شيوخِهِم أبو يعلى يُثبِتُ أنَّ القائلين بالجهة على المعنى الذي ذكره ابنُ تيمية هم الكرّامِيَّة أصحابُ ابنِ كرّام المجسم ، وبهذا تُدرِكُ ما قصدتُهُ من هذه الرسالةِ، وتعلمُ بأن ابنَ تيمية في قِبال الإمام الطَّحَاوِي بمثابة الكرّامِيَّة في قبال أهلِ السنة والجماعة.

فَصلٌ
فيما يلزمُ عن عقيدتِهِ بالحدود وهو قَائِلٌ بِهِ أو مُقِرٌّ لَهُ

أولاً: عقيدتُهُ فيما يتعلق بالإحاطة الذاتية:

١. يزعم أنه مِن الثابت بالكتاب والسنة، وأنه من المعلوم بالحساب والعقل أن الله في الحقيقة عالٍ أيضاً من هناك[1]، وهذا معنى قوله: (الباطن فليس دونك شيء) أي: ليس دونه شيءٌ، فلا يكون أعظمَ بُطُوناً منه، حيث بَطَنَ من الجهة الأخرى من العباد...فعُلِمَ أن بُطون الله أوجبَ أن لا يكون شيءٌ دونه، فلا شيءَ دونَهُ باعتبار بطونه، والبطونُ يكونُ باعتبار الجهة التي ليستْ ظاهرةً، ولهذا لم يقل: أنت السافلُ، ولهذا لم يأتِ اسمُ الباطن إلا مقروناً باسمه الظاهرِ الذي فيه ظهورُهُ وعُلُوُّهُ فلا يكون شيءٌ فوقه لأن مجموعَ الاسمين يدلان على الإحاطة والسعة[2].

---

[1] قولُهُ:"هناك" أي: الجهة التي يعتبرها الرازيُّ تحتاً، فالله - على اعتبار الرازيِّ - لو كان فوق العالَمِ فإن الجهاتِ نسبيةٌ، فما كان فوق رأسي قد يكون تحت قدمي من الجهة الثانية بنظرة اعتبارية أخرى، الآن ابنُ تيمية يُسَلِّمُ كلَّ ذلك، فالله محيطٌ إحاطةً ذاتيةً بكل العالَمِ، فقط ما سماه الرازيُّ اعتبارياً هو ليس كذلك، لماذا ؟!؛ لأن هناك جهتين حقيقيتن - عند ابن تيمية - هما (العلو والسفل) عَبَّرَ عنهما بالجهات الثابتةِ اللازمةِ التي لا تتحول، فما كان تحتاً عند الرازيِّ هو الفوق الثابتُ اللازمُ الذي لا يتحول عند ابنِ تيمية، انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢١٧).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٢٠، ٢٢١)، إذاً بزعمه ليس دون الله شيءٌ باعتبار ذاته المحيطةِ بالعالم إحاطةَ السوار بالمعصم والسماءِ بالأرض على سبيل الإحاطة !!

عجيبٌ هذا التفسيرُ المنكر لحديث سيد البشر ﷺ ؟! يقال على مذهبه: الله فوقنا، ولكن هل نحن تحتَ الله ؟!

ينتهي قارئ مذهبه إلى أننا أسفل بعضٍ من الله لا كلِّ الله؛ لأنه من الإحاطة والسَّعة بحيث لا يكون لذاته المجتمع على نفسه ما يسمَّى بـ (دون)، وما دام يُصِرُّ على أنه لا يُوجدُ إلا جهتان حقيقيتان هما العلو والسفل، فمَن العالي ومَن الذي في جهة السفل ؟ الله فوق الخلق، والخلق أين هم منه ؟! دونه ؟! أم ماذا ؟ نعوذ بالله من الخوضِ في ذات الله تعالى.

٢. زعم أنه إذا كان الله فوق العالم يلزم من ذلك أن يكونَ مـن جهـةِ التحـت[١] بالنسبة إلى بعض الناس، وهذا حقٌّ ليس ممتنعاً، بل واجِبٌ عُلِمَ بالعقل والشرع أن هذا ليس نقصاً بل غايةٌ في الكمال والإحاطة[٢].

٣. شرح ابن تيمية حديثَ الإدلاء على فَرضِ صحته[٣]: فكان من جملة مزاعمه أن الهبوطَ باعتبارنا نحن، وما يكون من جهة أرجلنا، وإلا فإذا هبط إلى مركـز الكـرةِ لا بدَّ أن يُوجَدَ الرافعُ لها، وإن قُدِّرَ أن الرّافعَ أقوى كان صـاعداً بـه إلى الفلـكِ مـن تلك الناحية، وصَعَدَ به إلى الله، ولا فرق بالنسبة إلى الله بين أن نخرق جانبَ اليمين منا إلى جانب اليسار، أو جهةَ أمامنا إلى جهة خلفنـا، أو مـن جهـة رؤوسـنا إلى جهـة أرجلنا إذا مرَّ الحبل بالأرض، فعلى كلِّ تقدير قد خرق الحبـلُ مـن جانـب المحـيط إلى جابـه الآخـر مـع خـرق المركـز، فالحبـل الـذي قُـدِّرَ أنـه خَـرَقَ وَصَـلَ إلى الله، والمقصودُ هو إحاطـة الله، والعلـو مـن كـل جانـب، فالحـديث عنـد التحقيـق إنـما يقتضي أن الله من تلك الناحية، ونحن لا نتكلم إلا بما نعلم ، وهذه الإحاطةُالله قـادرٌ عليها فليس في إثباتها ما يُخَالِفُ العقلَ والشّرعَ،كذا زعم[٤].

٤. زعم أن اللهَ ليس تحت شيء، بل هو فوق كلِّ شيء، والغَـرَضُ مـن التقـدير الممتنع[٥] بيانُ إحاطتِهِ من جميـع الجهـات، وأن هذا توكيدٌ لكونه فوق السـموات

---

[١] جهة التحت: الاعتبارية عند الرازي، وهي الفوق الثابت والواجب بزعم ابن تيمية.

[٢] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٢٤).

[٣] الحديث: (لو أدلي أحدكم بحبل لهبط على الله) وهو حديثٌ ضَعيفٌ.

[٤] انظـر "مجموعـة الرسـائل والمسـائل" (٢ /١٣٩ فمـا بعـدها)،و"بيـان تلبـيس الجهميـة" (٢ /٢٢١ فمـا بعدها).

[٥] إدلاء شيءٍ من تلك الناحيةِ ممتنعٌ، فهُبـوطُ شـيءٍ علـى الله ممتنـعٌ، ومـن ثَـمَّ كـونُ الله تحـت شـيءٍ ممتنعٌ، انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ / ٢٢٥)، وهذا الامتناعُ عند ابنِ تيمية لفظيٌّ فقط؛ لأنه يعتمـدُ فيـه على عدم نفوذ الهابط مِن مركز الكون إلى الجهة الأخرى، وهـذا لا يـستلزمُ عـدمَ كـونِ الله لـيس في الجهةِ الأخرى، غاية ما يستلزم عدم الهبوط !! فتأمل.

على العرش[1].

٥. جاء سؤالٌ لابنِ تيمية هذا نصُّهُ: ((سئل الشيخُ رحمه الله عن العرش هل هو كرويٌّ، وإذا كان كروياً، والله محيطٌ به، فما فائدةُ أن العبد يقصد العلو حين دعائه وعبادته دون التحت ؟))

جوابُه باختصار:

لو كان مطلوبُ أيِّ أحد فوق الفلك،لم يطلبه إلا من الجهة العليا، لا من جهة رجليه، أو يمينه، أو يساره؛ لأن ما يلي رأسَه أقربُ من جميع الجهات، ولو قُدِّرَ أنَّ مَلكاً، أو رجلاً يُريدُ الصعودَ إلى السماء، فإنه لا يُعقل أن يخرقَ الأرض، ثم يصعد من تلك الناحيةِ، ولو قُدِّرَ لإنسان أن يُخاطِبَ الشمسَ، فإنه يُخاطِبُها من جهة العلو وإن انحرفت عن سمت رأسِه وغربت، فكيف بمن هو فوق كلِّ شيء دائماً، لا يأفل، ولا يغيب سبحانه وتعالى، والذي يُخالف، ويحاولُ الدعاءَ والطلبَ من غير الجهة التي ذكرتها مَثَلُهُ كمن يريدُ الحجَّ، فيذهبُ إلى خراسانَ، ثم يذهبُ إلى مكةَ، كذا زعم[2].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٢٥).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٨٧)، الحاصلُ أنه بزعمه وإن تنكَّبَ عن الطريق المختصر إلى مكةَ، وذهب إلى خراسانَ، فهو واصلٌ إليها في آخر المطاف لا محالة، والمعنى الذي يريدُه ابنُ تيمية: أنك حيث توجّهت، سواء من قبل رجلِك، أو عن يمينك، أو عن يسارك، فإنك لا محالة ذاهبٌ من حيث المسافةُ إلى الله، ولكن الأقرب إلى الله ما كان من جهة رأسك.. هكذا زعم ، وبنى استدلاله كلَّهُ على الوهم والخيال، وقد عَرَضَ لمثال الشخصين يلتقيان في مركز الكرة، وهو مثالٌ نازلٌ واستدلال فاسدٌ يدلُّك على مبلغ علمِ صاحبِهِ.

ثانيا: عقيدتُه فيما يتعلقُ باستوائه على العَرش:

١. زعم أن للناس في كونه فوق العرش قولين مشهورين لعامة الطوائف من المتكلمين، وأهلِ الحديث، والفقهاء الصُّوفيّةِ من أصحاب أبي حنيفة وأحمدَ وغيرِهم :

القول الأولُ بزعمه: هو نسبةُ إضافةٍ بين العرش والربِّ من غير أن يكون هو نفسُه تحرَّك، أو تصرَّف بنفسه شيء، وهذا قولُ من يقول بامتناع حلولِ الحوادث بذاته، فتمتنع الحركةُ عليه[1].

والقولُ الثاني: وهو المشهور بزعمه عن السلف، وأئمة أهل الحديث، وكثيرٍ من أهل الكلام ، والفقهاء، والصُّوفيّةِ من الطوائف الأربعة، وغيرِهم أنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مُستوياً عليه، وكذلك استواؤه إلى السماء، ومجيئُه، وإتيانُه كما وردتْ بذلك النصوصُ، وعلى هذا التقدير ليس في ذلك انقلابٌ لذاته، كذا زعم[2].

٢. زعم أن أهل السنة والإثبات يجيبون بجوابين معروفين كلَّ من قال بفناء جميع المخلوقات:

الأول: أنَّ المتجددَ نسبةٌ وإضافةٌ بينه وبين العرش بمنزلة المعيَّة، وأن تجددَ النِّسب والإضافاتِ متفقٌ عليه بين جميع أهل الأرض من المسلمين وغيرِهم ، ولا يقتضي ذلك تغيراً ولا استحالةً.

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٥٨٢)، معلومٌ أن ابنَ تيمية يُثبتُ هذه المنفياتِ من الحركة، والتصرُّفِ بنفسه، وحلولِ الحوادث به، وعليه فالقولُ الثاني هو مذهبُهُ حيث حرَّكَ اللهُ ذاتَه، وتصرَّفَ بنفسه، فصار على العرش بعد أن أوجدَهُ، وهذا هو معنى تحوُّلِهِ من حالٍ إلى حال، ومن شأنٍ إلى شأن المُعَبَّرِ عنه بالمجيء والإتيانِ، وانظر "بيان تلبيسه" (٢/٢٠٥، فما بعدها).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٠٦).

الثاني: أن ذلك وإن اقتضى تغيراً من حالٍ إلى حال، ومن شأنٍ إلى شأن، فهو مثلُ مجيئِه، ونزولِه، وتكليمِهِ لموسى، وإتيانِهِ يوم القيامة في صورةٍ، ونحو ذلك، كما دلت عليه النصوصُ، وقال به أكثرُ أهل السنة والحديثِ، وكثيرٌ من أهل الكلام، وهو لازمٌ لسائر أهل الفرق، ولفظ التغيُّرِ لفظٌ مجملٌ، كذا زعم [1].

٣. قال زاعماً: العرشُ في اللغة هو السريرُ بالنسبة لما فوقه، وكالسقف بالنسبة لما تحته، وإذا كان القرآنُ قد جعل لله عرشاً، وليس هو بالنسبة إليه كالسقف، عُلِمَ أن العرش بالنسبة إلى الله كالسرير بالنسبة إلى غيره، وذلك يقتضي أن الله فوق العرش، كذا زعم [2].

٤. لو سألتَ ابنَ تيمية: هل العرشُ مكانُ اللهِ ؟

لكان جوابُهُ باختصار: نعم، وهو أعظمُ الأمكنة.. أما التفصيل:

يقول الإمام الرازيُّ: « لو كان مستقِرّاً على العرش لكان الابتداء بتخليق العرش أولى من الابتداء بتخليق السموات، لأنَّ تقديرَ القولِ بأنه مستقرٌ على العرش يكون العرش مكاناً له والسمواتُ مكانَ عبيده، والأقرب إلى العقول أن تكون التهيئةُ لمكان نفسه مقدمةً على تهيئةِ مكان للعبيد ».

ردَّ عليه ابنُ تيمية بعد أن أثبتَ أن العرش مخلوقٌ قبل السموات، فكان من ردِّه ما يلي:

آ. أنه إذا كان قد خلق العرش قبل أن يخلق السمواتِ والأرضَ، وكان ذلك مناسباً في العقل لأن يكون العرشُ مكاناً لله، والسمواتُ مكانَ عبيده، كان الثابتُ

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٨٢)، حاصلُ كلامه بعد هذا جوازُ وصفِ الله بالتغيُّرِ بهذه الاعتبارات وهو المعبَّرُ عنه بكون الله محلاً للحوادث، كما أشارَ لذلكَ في آخر كلامه فقال: « فإن الفلاسفةَ يُجَوِّزُونَ أن يكون القديمُ محلاً للحوادثِ ».

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٧٦).

بالآية التي تلاها، وبغيرها من الآيات والأحاديث، واتفاق المسلمين دليلاً على مذهب منازعيه دون مذهبِه، هذا زعمه الأول.

ب. أن أعظم الأمكنة العرش، ولا خلاف بين المسلمين الذين يقولون إنه مستوٍ عليه، أو مستقرٌ، أو متمكّنٌ عليه، والذين لا يقولون ذلك أن العرش مفتقرٌ إلى الله، والله غنيٌّ عن العرش، بل هم متفقون على أن الله بقدرته الذي يُمسِكُ العرشَ وحملةَ العرشِ وسائرَ المخلوقات، هذا مع ما جاء في الآثار من إثبات مكانه تعالى كالحديث الذي رواه عن النبي ﷺ قال: (إن الشيطان قال: وعزتك يا ربُّ لا أبرح أغوي عبادَك ما دامتْ أرواحُهم في أجسادهم ، فقال الربُّ تعالى: وعزتي، وجلالي، وارتفاعِ مكاني لا أزالُ أغفرُ لهم ما استغفروني).

وفي شعرِ حسان:

تعالى علواً فوق عرشٍ إلهُنا وكان مكانُ اللهِ أعلا وأرفعا [1]

٥. لو سألتَ ابن تيمية: هل الملائكةُ تحملُ اللهَ مع العرش، أم تحملُ العرشَ وحدَهُ ؟

---

[1] انظر "بيان تلبيسه " (١/٥٧٨، ٥٧٩)، و (٢ /١٢٥). أما الحديثُ الذي ذكره لإثبات المكانِ فليس بشيءٍ، فقد رواه عبدُ الله بنُ لهيعة وهو ضعيفٌ، عن درّاج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.. كما في كتاب "العلو" للحافظ الذهبي الصفحة /٢٩٥/، قال الحافظ الذهبي بعد أن ساق الحديث: ((فيه درَّاج، وهو واهٍ)). قلتُ: حَكَمَ الإمام أحمدُ، والنسائيُّ بأن حديث درّاج منكرٌ، وعن أبي داود: أحاديثُهُ مُستقيمَةٌ إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.. وهذا الحديثُ منه، وذُكِرَ لابن معين أنه ثقةٌ، فقال: ليس بثقةٍ، ولا كرامة. انظر "تهذيب التهذيب" (١ /٥٧٤).

وأما بيتُ الشعر الذي نسبه لحسان، ففي كتاب "اجتماع الجيوش الإسلامية" لابن القيم الصفحة /٢٣٢/ أنه للعباس بن مرداس السلمي، ورواه كذلك الحافظ الذهبيُّ في كتابه "العلو" الصفحة /٢٠٣/، عن الهيثم بن عَدي عن عوانة بن الحكم ..وقال هناك ما نصه: ((وقال الهيثم بنُ عدي، وهو إخباريٌّ ضعيفٌ))، بل نقل الحافظُ الذهبيُّ نفسُه عن الإمام البخاريِّ أنه قال عنه: ليس بثقةٍ، كان يَكذِبُ، وكذَّبَهُ كذلك أبو داود، وابنُ معين، انظر كتابه "ميزان الاعتدال" (٧ /١١١).

لكان جوابُهُ: فيه قولان للناس:

الأولُ بزعمه: أن حملةَ العرشِ يحملون العرشَ، ولا يحملون من فوقه.

الثاني بزعمه: أنهم يحملون العرشَ ومَن فوقه، ولا يلزم من ذلك أنه محتاجٌ إليهم ؛ لأنهم يحملون اللهَ بقدرته ومعونتِه،وإن لزمَ عن ذلك مقامان مشكلان هما:

أ. مسألةُ حُلولِ الحوادث.

ب. تأثيرُ المخلوقِ في الخالِقِ.

فالأوَّلُ أجبنا - الكلام لابن تيمية - عليه في غير هذا الموضع ، والثاني أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فيعودُ الأمر إلى أن الله يتصرَّفُ هو بنفسِهِ، وهو غنيٌّ عما عداه،كذا زعم [1].

* ينقل عن الدارمي مُقرَّاً: كيف لا يُقِلُّ[2] العرشُ اللهَ عند الجهمي، وتقله الأرض، مع أن العرش أكبر من الأرض بجميع أمكنتها، وأوسع ، وأعظم [3].

* ينقل عن الدارمي مُقِراً له: أن الله أعظم من كل شيء، وأكبر من كل خلق[4]، ولم يحمل اللهَ العرشُ عظماً ولا قوةً، ولا حملةُ العرش حملوا اللهَ بقوتهم ، ولا استقلوا بعرش الله، ولكنهم حملوا اللهَ بقدرة الله، حتى إنهم حين حملوا العرش - وفوقه الجبار في عزته وبهائه - ضعفوا عن حمله، واستكانوا، وجثوا على ركبِهِم ، حتى لُقِّنُوا: لا حول ولا قوة إلا بالله... ولو قد شاء الله لاستقرَّ على ظهر

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٦٥، ٥٦٦).

[2] استقلَّ الشيء: حملَه ورفعَه، كقلَّه وأقلَّه، القاموس: مادة (ق. ل. ل).

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٦٨).

[4] ليس المرادُ بالكبر والعظم معنَيَيهِمَا المعنويين؛ لأنه لاخلاف بينه وبين أيِّ موحدٍ في أن الله عظيمُ الشأن كبيرُ القَدرِ،وإنما نزاعُهُ في الحجمِ والكميَّةِ،كما هوظاهرٌ. انظر"بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٦٨).

بعُوضَة فاستقلَّتْ بـه بقدرتِـه ولطفِ ربوبيتـه، فكيـف علـى عـرش عظيمٍ أكـبر مـن السموات والأرض ؟!

وكيف تُنكِرُ أيها النَّفّاجُ البقباقُ - الخطاب لبشر المريسي - أن عرشَه يُقِلُّهُ، و العرشُ أكبرُ من السموات والأرضين السبع، ولو كان العرشُ بالسموات والأرضين ما وسعته[1]، ولكنه فوق السماء السابعة، كذا زعما[2].

* زعم أن النفاةَ يقولون: اللهُ لا يقدرُ أن يتصرَّفَ بنفسه، ولا يقدرُ أن يخلقَ في عبادِه قوةً يحملون بها عرشَه الذي هو عليه...ولا يُمكِنُ أن يُقيمَ نفسَه بنفسِه، ولا يقدر أن ينزلَ، ولا يصعد، ولا يجيءَ مع أن الذي ذكرناه - الكلام لابن تيمية -

---

[1] لما كان الله أكبرَ حجماً من العرش الذي يحملُه، والعرشُ أكبرَ من السموات والأرض لم تسعْه ؟ هذا ما يُريدُه هذا المبتدعُ الجاهلُ بالله وصفاتِه.

[2] عن الدارِمي مُقِرّاً له، انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٦٨)، النَّفّاجُ: المِكثارُ، والبَقباقُ: المُتَكَبِّرُ، كما في القاموس.

وكونُ ابنِ تيمية يُقِرُّ ذلك لا أعتقدُ فيه شكاً؛ لأنه - كما سبقَ أن نقلتُ لك عن تلميذِهِ ابنِ القيم الصفحة /٢٧٣/ - كان يُوصِي بكتابَي الدارِميِّ الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي أشدَّ الوصية، بل يعظِّمُهُ جداً لما فيهما من تقرير التوحيد والصفات، تعالى الله عن هذه التُرهات !؟

هل توصي بشيءٍ أشدَّ الوصية، وتعظِّمُهُ جداً، ثم لا تُقِرُّ فحواه ؟

فلم إذاً كلُّ هذا التعظيم ، وتلكمُ الوصية ؟

لذلك وجدتَ تلميذَهُ ابنَ القيم يجعلُ كتابَي الدارمِيِّ من أجلِّ الكتبِ المصنفةِ في السنة !! وليتَهُ قال: من الكتبِ الجليلة؛ لأنَّ في كتب السنة صحيحي البخاريِّ ومسلمٍ ، وسننَ أبي داود والنسائيِّ والترمذيِّ وابنِ ماجه، ومسندَ الإمام أحمدَ، وغيرَ ذلك من الكتب الجليلة.

ليس هذا فحسب، بل لا بدَّ عنده لكلِّ طالبِ سنة أن يقفَ على ما كتبه الدارِميُّ كما زعم ... ؟

ووالله الذي لا إله غيرُهُ لولا وجودُ المبتدعة، والحاجةُ إلى ردِّ باطِلِهم لما كلَّفتُ نفسي عناءَ شرائِه، ولا ضيَّعتُ ثمينَ وقتي في قراءتِه،انظر الهامش رقم (٣) من الصفحة /٢٧٣/من هذا الكتاب واقرأ ذلك موثقاً.

أكملُ في صفة الغنى عما سواه والقدرةِ على كلِّ شيء، كذا زعم [1].

٦. لو سُئلَ ابن تيمية: هل لله ثِقَلٌ ؟

فإنه يورد لك – ناقلاً عن الدارِمي مُقِرّاً له – حديثَ: (لها أطيطٌ كأطيط العلا في أول ما يرتحل من ثِقَلِ الجبار فوقهُنَّ) [2] من رواية كعب، ثم يقول: هذا الأثرُ وإن كان من رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة.

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٦٦، ٥٦٧)، وهذا قولُ أئمة سلفِهِ ومنهم الدارِميُّ المعظَّمُ والمُوصَى بقراءة ما تُبصِرُهُ أعلاه أشدَّ الوصية وأبلغَ التعظيم ؟!

[2] قال الحافظ الذهبيُّ في كتابه "العلو"، الصفحة /٣٦٧/ بعد أن حذفَ من الحديث قولَه: (من ثِقل الجبار فوقهُنَّ) ما نصه: ((وذَكَرَ – أي: كعب – كلمةً منكرةً لا تسوغ لنا، والإسنادُ نظيفٌ، وأبو صالح ليِّنُوهُ، وما هو بمُتَّهمٍ بل سيِّئُ الإتقان)).

لا أعلم كيف يكون الإسناد نظيفاً، وفيه ليِّنٌ سيءُ الإتقان، وفي متنه ما هو منكر تُنَـزِّهُ نفسَكَ أن تَذكُرَهُ؟!

وقد ألف الحافظ ابنُ عساكر رسالةً سماها "تبيان الوهم والتخليط فيما أخرجه أبو داود من حديث الأطيط" بيَّنَ فيها أنه لم يصحَّ في الأطيط شيءٌ، والذهبيُّ نفسُه على اضطرابه في كلامه السابق يقول في "العلو"، الصفحة /١٩٦/ ما نصه: ((ومعاذ الله أن نعدَّه – الأطيطَ – صفةً لله عزَّ وجلَّ، ثم لفظُ (الأطيطِ) لم يأتِ به نصٌّ ثابتٌ)).

وهذا نصُّ مقلِّدِهِم الألبانيِّ، حيث يقول هو الآخر في "سلسلته الضعيفة" (٣٠٦/٢): ((لا يصحُّ في الأطيط حديثٌ مرفوعٌ)).

فقلْ لي بربِّكَ: إذا أسقطنا لفظَ (الأطيط) من الحديث، وأنكرنا لفظَ (مِن ثِقَلَ الجبار فوقهن) فيه، فأيُّ شيءٍ يبقى في الحديث ؟

وما الدَّاعي لإيراد مثلِهِ في باب الصفات ؟

وكيف ساغ لابنِ تيمية أن يبنيَ على هذا اللفظِ المُنكَرِ خلافاً، ثم يَعتَبِرُ الرواةَ – من حيث أَوْهَمَ أنهم وصفوا الله بالثِّقَلِ – أئمةً ؟!

و روايةُ أهلِ الكتاب التي ليس عندنا شاهدٌ هو – الرازيٌّ - لا يدافعها، يصدِّقُهَا، ولا يكذِّبُهَا، فهؤلاءِ الأئمة المذكورون في إسناده هم من أجلِّ الأئمة، وقد حدَّثُوا به هم وغيرُهم ، ولم يُنكروا ما فيه من قوله: (من ثِقَلِ الجبار فوقهُنَّ)، فلو كان القولُ منكراً في دين الإسلام عندهم لم يُحَدِّثُوا به على هذا الوجه...قال أبو يعلى: غيرُ ممتنعٍ حملُ الخبر على ظاهره، وأن ثِقَلَهُ يحصُلُ بذات الرحمن، إذ ليس في ذلك ما يُحِيلُ صفاتِهِ، كذا زعموا[1]، كبرت كلمةٌ تَخرُجُ مِن أفواهِهِم !!

٧. لو سألتَ ابنَ تيمية، وقلتَ له: إذا كان اللهُ بزعمِكَ فوقَ العرشِ، فهل يمسُّهُ، أم لا ؟

يجيبُكَ باختصار: لا محذورَ أن يمسَّ اللهُ العرشَ، كيف لا ؟ وهو يمكِنُهُ أن يمسَّ النجاساتِ والشياطينَ، ولا استحالةَ في ذلك.

وإليكَ جوابَهُ بشيءٍ من التفصيل[2]:

* زعم أن طوائفَ كثيرةً من أهل الكلام والفقه يقولون: بل هو مماسٌّ للعرش، وأن لأصحاب أحمدَ ونحوِهم من أهل الحديث والفقه والتصوفِ في هذه المسألة ثلاثةَ أقوال:

١. منهم من يُثبِتُ المماسَّةَ كما جاءتْ بها الآثارُ.

٢. ومنهم من ينفيها.

٣. ومنهم من لا يُثبتها ولا ينفيها.

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥٧٣، ٥٧٤)، ويقول في الصفحة /٥٧٥/: ((المقصودُ هنا التنبيهُ على أصلِ كلام الناس)) وكأنَّـهُ لم يفعلْ شيئاً، ومن هم هؤلاءِ الناس منذ بدأ بحثَهُ في الجزء الأول، الصفحة /٥٦٥/، إلى كلامه هنا ؟ الدارميُّ، وأبو يعلى، وهم بلا شك أئمتُهُ، وهذا مذهبُهُ، بل وزائدٌ عليهم في البدعة، أما كرِوَاية فقد نَقَلَ عنهما، وعن عبدِ الله بنِ أحمد، وابنِ أبي خيثمة...

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٥٥٥، ٥٥٦).

* ثم زعم أن كونَه فوق العرش ثبتَ بالشرع المتواتر، وإجماعِ سلف الأمة مع دلالة العقل ضرورةً، ونظراً إلى أن اللهَ بزعمه خارجَ العالم، فلا يخلو عن أحدِ أمرين:

أ. أن يلزم أن يكون مماسّاً أو مُبايناً.

ب. أو لا يلزم.

فإن لزم أحدُهما كان ذلك لازماً للحق، ولازم الحقّ حقٌّ، وليس في مماسّتِهِ للعرش ونحوِهِ محذورٌ، كما في مماسّتِهِ لكلِّ مخلوق من النجاسات والشياطين وغيرِ ذلك، فإن تنزيهَهُ عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بعد هذه الأشياءِ عنه، وكونِهَا ملعونةً مطرودةً، لا لأنه يستحيلُ عليه أن يمسَّهَا، وهذا جوابُ جمهورِ أهلِ الحديث، وكثيرٍ من أهلِ الكلام، كذا زعم [1]، قَبَّحَ اللهُ جهلَهُ.

* زعم أن الأحاديثَ جاءت بثبوت المماسَّة[2]، كما دلَّ على ذلك القرآنُ، وقاله أئمةُ السلف، وهو نظير الرؤية، وهو متعلِّقٌ بمسألة العرش، وخلقِ آدم بيدِهِ، وغيرِ ذلك من مسائل الصفات، كذا زعم [3].

٨. لو سألتَ ابنَ تيمية: هل يخلو العرشُ من الله عند نزولِهِ إلى السماءِ الدنيا، أم لا يخلو ؟

لأجابك دون حياءٍ: هذه مسألةٌ أخرى تكلَّمَ فيها أهلُ الإثبات على قولين:

منهم من قال: يخلو.

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية"(٢/٥٥٦).

[2] أترك للقارئ مراجعةَ البحثِ والحكمَ على الأحاديثِ التي يريدُها ابنُ تيمية، فقد سئمتُ من تَتَبُّعِ الأخبارِ والآثارِ الضعيفةِ والمُنكَرَةِ والموضوعةِ التي يريدُ بها إثباتَ الصفاتِ لله تعالى.

[3] انظر ا "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٣٦٢).

ومنهم من قال: لا يخلو[1].

وزعم أن الإمامَ أحمدَ وابنَ راهُويَه ذهبا إلى أنَّ الله ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، وأن هذا قولُ جمهورِ أهل الحديث، وكثيرٌ منهم يتوقف لشكِّهِم، ولعَدَمِ تَبَيُّنِ جوابِ أحدِ الأمرين، كذا زعم[2].

---

[1] انظر "مجموع الفتاوى" (٥ /٣٧٥)، وفي الصفحة/٣٦٦/ منه أن هذا التقسيمَ فرعُ ثبوتِ كونِهِ على العرشِ.

[2] ولا شك أن ابنَ تيمية مع الإمام أحمد وجمهور المحدثين، وإلا كان شاكّاً في معبوده هل يخلو العرشُ منه أم لا يخلو عند نزوله ؟!

والحقُّ أن هذا افتئاتٌ على الإمام أحمد وجمهورِ المحدثين، وحاشا السلف من مثل هذا الخبطِ والجهلِ بالله.

يقول تلميذه ابنُ قيم الجوزية في "نونيته" الجزء /١/، الصفحة /٢١/ واصفاً أهلَ الحقِّ بالمُعَطِّلَة:

بل عطَّلُوا منه السموات العلى ... والعرشَ أخلَوهُ من الرحمنِ

يقول عبد العزيز: هل السمواتُ صفةٌ لله حتى يحترزَ المخاطبُ من تعطيلِ الله عنها يا هذا ؟

أم هلْ تريدُ المفهومَ المخالفَ من الإخلاء ؟ ليقول لك من تخاطبُهُ: بل العرشُ مملوءٌ بالله حتى ترضى عنه، ويسلَمَ من لسانكَ ؟

تعالى الله عمّا تقولُ أنت وشيخُك علواً كبيراً، مع الإيمان الجازم بأن الله استوى على عرشه استواءً يليقُ بجلاله، هو أعلم به، وليس كمثله شيءٌ، بل هو كما أخبر، لا كما يخطرُ في عقول البشر.

وإنك لتأسفُ أيها القارئ عندما ترى الهراسَ - في شرحه التافِهِ على نونية ابنِ القيم - يُفسِّرُ لك المعطلةَ فيُلحِقُ بهم الأشعريةَ وهم الملايين الذين يشكلون الغالبيةَ المسلمة من أمة سيدنا محمد ﷺ من علماء المذاهب الأربعة، وقد ذكرتُ عدداً لابأس به في هذه الرسالة، فكان منهم الحافظُ البيهقيُّ، وسلطان العلماء العز ابن عبد السلام، والإمام ابن دقيق العيد، والإمام النوويُّ، والحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ، وجمهورُ المفسرين وشرّاحِ الصِّحَاحِ والسُّنَنِ رحمهم الله تعالى.

والنونيّةُ مكتوبةٌ للردِّ على السادة الأشاعرةِ أولاً وبالذّات، وهم المقصودون بالمعطلة أو جزء رئيسٌ منهم لا محالة، واسمع حُكمَهُم، وانظر قدرَهم عند ابنِ قيِّم الجوزية حيث عَقَدَ فصلاً خاصاً عنون له بـ (بيان أن المعطلَّ شرٌّ من المشرك) - الجزء /٢/، الصفحة /٣١٠/ من النسخة التي شرحها الهراس - وقال تحته :

لكن أخو التعطيل شَرٌّ من أخي الـ ... إشـراكِ بالمعقولِ والبرهانِ =

٩. زعم أن العلماءَ المرضيين وأولياءَه المقبولين حدَّثوا أن محمداً ﷺ يُجلِسُهُ ربُّهُ على العرش معه، روى ذلك عن مجاهد في تفسيره: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ونقل عن ابنِ جرير قولَهُ: وهذا ليس مناقضاً لما استفاضتْ به الأحاديثُ من أن المقامَ المحمودَ هو الشفاعةُ من جميع من ينتحلُ الإسلامَ ويدَّعيه، لا يقولون: إن إجلاسَه على العرش مُنكَرٌ[1].

١٠. لو سألتَ ابنِ تيمية: ما تقول في استواءِ الله على عرشِهِ ؟

لأجابك باختصار: يتصرَّفُ اللهُ بنفسه، فيتحرَّكُ باختيارِهِ من حيِّزٍ دون غيره، فيصير فوقَ العرش وعليه.

ولو استزدتَهُ في الجواب يقول:

* كان الله في الأزل، ولم يكن معه حيِّزٌ وجوديٌّ كالعرش والغمام، ثم خلق العرش والعالَمَ، وصار فوقه، وهذا عنده من قبيل تجدد النِّسَبِ والإضافات، ويزعم أن جوازَ ذلك معلومٌ باتفاق العقلاء، وأن هذا قولُ أهل الحديث، وأنه هو

= وفي الصفحة /٣١٩/ يقول:

والمشركون أخفُّ في كُفرانِهم ... وكلاهُمَا من شيعةِ الشيطانِ

هذا حكمُ من عَطَّلَ السماواتِ عن الله، أو أخلا العرشَ من الرحمان ؟

فعلماءُ المذاهب الأربعةِ الذين عليهم مدارُ الأحكام، وإليهم يُرجع في معرفة الحلال والحرام، وهم الذين يُفتون الناسَ في صِعاب المسائل، ويَعتمدُ عليهم أكثرُ أهل التوحيد انتشاراً عَبر التاريخ في إيضاح المشكلاتِ والنوازل، هم شَرٌّ من المشركين بنظر هؤلاءِ، بل المُشرِكُونَ أحسنُ حالاً منهم، وإلى الله المُشتَكى !!

[1] انظر "مجموع الفتاوى" (٤ /٣٧٤). مجرد القول بإمكان جلوسه ﷺ على العرش حقٌّ كلنا يعتقدُهُ، وهذ هو الجائز العقليُّ، فلا استحالةَ في ذلك عقلاً، ولكن لم يرد الدليل الصحيحُ في ذلك أبداً ؟!

وقد سبق النقلُ في هذا عن الإمام الحافظ ابن جرير الطبري، وَرَدُّ الافتئاتاتِ عليه، فارجع إليه إن شئت في الصفحة /١٥٤، فما بعدها/.

المعروف من مذاهب السلف أن الاستواءَ فِعلٌ، فالله بزعمه استوى على العرش بعد أن لم يكن مُستوياً عليه، وهذا مبنيٌّ على مسألة الحركة وحلولِ الحوادث، ولا يعني هذا عنده أن اللهَ يصير متحيِّزاً بعد أن لم يكن متحيِّزاً، وإلا لزم انقلابُ ذاته، بل هذا هو التحيِّزُ اللازم للمتحيِّز[1] الذي يمتنع انفصالُه عنه، والمرادُ بهذا الحيِّز جوانبُ المتحيِّز ونهايتُهُ، ويزعم أن لو كان الله في الأزل مبرَّءاً عن هذا الحيِّزِ، ثم صار موصوفاً به للزم الانقلابُ.

ويزعم أن نظيرَهُ في المخلوقات أن يصيرَ ما ليس بجسم جسماً، فهذا ممتنع عند قوم ، وعند آخرين قد يقلبُ الله الأعراضَ أجساماً، وإذا كان المرادُ بالحيِّزِ أمراً موجوداً منفصلاً عن الله كالعرش، فلا يلزم من كون الله فوقه وعليه أن تنقلبَ ذاتُهُ بوجهٍ من الوجوه، كذا زعم[2].

* زعم أن القدرةَ على كلِّ شيء من لوازم ذاته، وأما تخصيصُ بعض المقدورات فتتبع المشيئةَ والاختيارَ، وكما أنه تعالى ما زالَ متكلماً إذا شاء، كذلك ما زال فاعلاً إذا شاء، وعلى هذا فحصولُ ذاته تعالى في الأزل يكون أزلياً؛ لأنه من لوازم ذاته، ولكن تعيين حيِّزٍ دون حيِّز هو تابع لمشيئته واختياره، وذلك لأن الأحيازَ عدميّةٌ فليس الأمرُ بزعمه إلا مجرد كون الله يفعل بنفسه، ويتصرَّفُ، فحصولُ الله في حيِّزٍ معين دون غيرِه إنما يكون بمشيئته واختياره، وهذا هو الفعلُ والتصرُّفُ والحركة، كذا زعم[3].

---

[1] وهو الله.

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٠٥، ٢٠٦)، لا أعلم كيف تكون هذه الفلسفةُ الباطلةُ المذمومةُ كلاماً للسلف الصالح، وحقاً لا يقبلُ النقضَ ؟

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢١٠)، لو سألنا عاقلاً وقلنا له: ضعْ سؤالاً مناسباً لهذا الجواب الذي بين يديك ؟ لما وجد أن يقول إلا: كيف استوى الله على العرش ؟ وهو السؤالُ الذي بعث الرُّحَضَاءَ في الإمام مالك حتى قال: أخرجوه، رجلُ سوءٍ، صاحبُ بدعة، ومع ذلك آثرتُ أن أجعلَ هذا =

١١. لو سألتَ ابن تيمية: ما تقولُ في نزولِ الله ؟

لأجابك باختصار: لما كان الله حيّاً، والحياةُ تستلزمُ الحركةَ، إذ فرقُ ما بين الميت والحيِّ هو الحركةُ عُلِمَ بأن الله - وهو الحيُّ - ينزل بالحركة، والنُّقلةِ، والهبوط، والذهاب، والقيام، والتصرُّفِ بنفسه، فهو موصوف بهذا، بل هذا هو الأكملُ، كما أنه موصوفٌ بالارتفاع، والجلوس عند السلف.

أقول: ولا تنس بعد ذلك كلِّه أن الله عندما يتصرَّفُ بنفسه، وينزلُ إلى السماء الدنيا لا يخلو منه العرشُ ؟!

أما جوابُه بشيءٍ من التفصيل:

* فالنزول عنده يكون بمعنيين:

أحدهما: الانتقالُ من مكان إلى مكان، كالنزول من الجبلِ إلى الحضيض، ومن السطح إلى الدار[1].

=الكلامَ المذمومَ تحت صيغة السؤال التي ذكرتُهَا، وابن تيمية قائلٌ بالكيفية لا يتحاشاها وإن زَعَمَ نفيَ علمنا بها.

[1] يقول الإمام الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ في كتابه "الدرر الكامنة" الجزء /١/، الصفحة /١٦٤/ ما نصه: ((وأعانه عليه - ابنِ تيمية - قومٌ آخرون، ضبطوا عليه كلماتٍ في العقائد مغيرةً، وقعتْ منه في مواعظه وفتاويه، فذكروا أنه ذَكَرَ حديثَ النزولِ، فنزل عن المنبر درجتين، فقال: كنزولي هذا، فَنُسِبَ إلى التجسيم)).

ويقول الإمام تقيُّ الدين الحصني في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد"، الصفحة /٤١، ٤٢/: ((ومن ذلك ما أخبر به أبو الحسن علي الدِّمَشقِيُّ في صحن الجامع الأمويِّ، عن أبيه، قال: كنا جلوساً في مجلس ابنِ تيمية، فَذَكَّرَ، ووعظ، وتعرَّضَ لآيات الاستواء، ثم قال: واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا، قال: فوثب الناسُ عليه وثبةً واحدةً، وأنزلوه من الكرسي، وبادروا إليه ضرباً باللكم والنعال وغيرِ ذلك، حتى أوصلوه إلى بعض الحكامِ، واجتمع في ذلك المجلس العلماءُ، فشرع يناظرُهُم، فقالوا: ما الدليل على ما صدر منك ؟ فقال: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فضحِكوا منه، وعرَفوا أنه جاهلٌ لا يجري على قواعد العلم)). =

المعنى الآخر: إقبالُك إلى الشيء بالإرادة والنية[1].

* زعم أن تأويلَ المجيء والإتيانِ والنزول ونحوِ ذلك بمعنى القصد والإرادة هو قولُ طائفة، حيث تأولوا قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وجعل ابن الزّاغونيِّ وغيرُه ذلك هو إحدى الروايتين عن أحمد، والصوابُ بزعم ابن تيمية أن جميع هذه التأويلاتِ مُبتدَعةٌ، لم يقل أحدٌ من الصحابة شيئاً منها، ولا أحدٌ من التابعين بإحسان، وهي خلاف المعروف عن أئمةالسنة والحديث أحمدَ ابنِ حنبل[2] وغيرِه من أئمة السنة،

= وهذا ذِكرٌ لحَدَثٍ تاريخيٍّ، ليس عليه أبني بيان عقيدة الرجل؛ لذلك جعلتُهُ في الهامش، وما نقلتُهُ أعلاه أبشعُ من هذا، وهو شاهدُنا من لفظه، وعليه المُعَوَّلُ في بيان بدعتِه وضلالِه في هذه المسألة.

[1] انظر "مجموع الفتاوى" (٥ /٤٠٧)، إذا كان المعنى الثاني مبتدعاً وباطلاً من القول عند ابنِ تيمية فلم يبقَ إذاً إلا المعنى الأول، الذي هو الانتقال م مكان إلى آخر، والعياذ بالله.

[2] بل الحقُّ خلافُ ما زَعَمَ، روى الحافظُ البيهقيُّ في "مناقب أحمد" قال: ((أنبأنا الحاكم، قال: حدثنا أبو عمرو بنُ السماك، قال: حدثنا حنبل بنُ إسحاق، قال: سمعت عمي أبا عبد الله – يعني الإمامَ أحمد – يقول: احتجُّوا علي يومئذ (يوم نُوظر في دار أمير المؤمنين)، فقالوا: تجيء سورةُ البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك، فقلتُ لهم : إنما هو الثوابُ، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، إنما تأتي قدرتُه، وإنما القرآنُ أمثالٌ ومواعظ.قال الحافظ البيهقيُّ: هذا إسنادٌ صحيحٌ لا غبار عليه، وفيه دليلٌ على أنه – ابنَ حنبل – كان لا يعتقدُ في المجيء الذي ورد في الكتاب، والنزولِ الذي وردتْ به السنةُ انتقالاً من مكانٍ إلى مكان، كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هي عبارة عن ظهور آياتِ قدرتِه، فإنهم لما زعمُوا أن القرآنَ لو كان كلامَ الله وصفةً من صفات ذاته لم يجز عليه المجيءُ والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيءُ ثوابُ قراءته التي يريد إظهارَها يومئذ، فعبَّرَ عن إظهاره إياها بمجيئه، وهذا الجوابُ الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحُذَّاقُ المنزِّهون عن الشبيه)) إنتهى كلام الحافظ البيهقيِّ، وقد نقل ذلك عنه الحافظ ابنُ كثير مختصراً، وأقرَّ تصحيحَ إسنادِه كما في"البداية والنهاية" (١٠/٣٥٤)، دخول سنة (إحدى وأربعين ومائتين)، وانظر "الأسماء والصفات" باب ((ما جاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]))، الصفحة /٤١٣ فما بعدها/ تَرَ أن إجماعَ السلف قائمٌ على الإيمان بها، ونفي الكيفية عنها، وأن نسبةَ =

كذا زعم[1].

* نقل مُقِرّاً عن الدارمي أن دعوى الجهمي أن (القيوم) لا يزول عن مكانه، ولا يتحرَّكُ، لا تُقبل منه...، لأن الحيَّ القيومَ يفعل ما يشاء، ويتحرّكُ إذا شاء.. ويهبطُ ويرتفع إذا شاء.. ويقومُ ويجلس إذا شاء، لأن أمارةَ ما بين الحيِّ والميت التحرُّكُ، فكلُّ حيٍّ متحرك لا محالة، وكلُّ ميت غيرُ متحرّكٍ لا محالة[2]،

= الحركةِ لله خطأ فاحشٌ عظيم ، وقولٌ بما لا يجوز من الفساد والمُحَالِ زلَّ به بعضُ شيوخ أهل الحديث، كما يَنقُلُ ذلك الحافظُ البيهقيُّ عن الإمام الحافظِ الخطابيِّ رحمه الله تعالى.

[1] انظر "مجموع الفتاوى" (٥ /٤٠٩).

[2] هذا الكلام ينقله عن الدارِمي مُقِرّاً له، انظر "درء تعارض العقل والنقل" (١ /٢٦٤)، وكون ابنِ تيمية يُقِرُّ هذا الكلامَ فلأنه أورده تحت عنوان (أقوال السلف في الأفعال الاختيارية بالله تعالى)، وهو بلا شك يدَّعي اتباعَ السلف، ويدعُو إلى ذلك، يدلك على ذلك ثناؤه المبالغُ فيه على الدارميِّ وكتبِه كما أسلفنا في الصفحة /٢٧٣/، انظر إلى الارتفاع والهبوط والجلوس والقيام ..كلُّ ذلك بحركة اختيارية يُحدثُهَا الله بذاته، هكذا يزعمون والعياذ بالله تعالى.

والحقُّ أن هذا القولَ هو قولُ سلفِهِ من الكرَّامِيَّة، وأما أهلُ الحقِّ فقد أجمعوا على نفي الحركةِ عن الله تعالى مع الإيمان بالنـزول كما جاء به الخبر لا كما يخطرُ في عقول البشر:

* يقول إمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر" باب (ذكر ما أجمع عليه السلفُ من الأصول)، الإجماع الثامن، الصفحة /٢٢٧/، فما بعدها / ما نصه: ((وأجمعوا على أنه عزّ وجلّ يجيء يوم القيامة..وليس مجيئُه حركةً ولا زوالاً، وإنما يكون المجيءُ حركةً وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً، فإذا ثبت أنه عزّ وجلّ ليس جسماً ولا جوهراً لم يجب أن يكون مجيئُه نُقلةً أو حركةً.. وأنه ينـزل إلى السماء الدنيا.. وليس نزولُهُ نُقلةً..)).

* ويقول الإمام الكبير الحافظ النبيه ابن حِبّان البُستِيُّ المتوفى سنة «٣٥٤» هـ رحمه الله تعالى في صحيحه المعروف بـ "صحيح ابن حبان" الجزء /٣/، الصفحة /٢٠٠/ ما نصه: ((ينـزل بلا آلةٍ، ولا تحرُّكٍ، ولا انتقالٍ من مكانٍ إلى مكان)).

* ويقول الإمام في معرفة الفُرَقاء عبدُ القاهر البغداديُّ المتوفى سنة «٤٢٩» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "الفرق بين الفرق"، الصفحة /٣٣٣/، الباب الخامس، الفصل الثالث في (بيان الأصول التي =

= اجتمع عليها أهلُ السنة) ما نصه: ((وأجمعوا على نفي الحركة والسكونِ عنه على خلاف قول الهِشامية من الرّافضة في قولها بجواز الحركة عليه، وفي دعواهم أن مكانَه حَدَثَ من حركتِه)). وقد مرَّ بك أن الهشامية هم أتباع هشام بن الحكم الرافضي المجسم .

* ويقول الإمام الحافظ البيهقيُّ المتوفى سنة «٤٥٨» هـ رحمه الله تعالى في سننه الكبرى، كتاب، باب، الجزء /٣/، الصفحة /٣/ ما نصه: ((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا محمد أحمد بنَ عبد الله المزنيَّ يقول: حديثُ النزول قد ثبتَ عن رسول الله ﷺ من وجوهٍ صحيحة، وورَدَ في التنزيل ما يصدِّقُهُ وهو قولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] والنزول والمجيءُ صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حالٍ إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه، جلّ اللهُ تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبّهةُ بها علواً كبيراً)).

* ويقول الإمامُ الحافظُ الناقد أبو الحسن عليُّ بن القطان الفاسيُّ المتوفى سنة «٦٢٨» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع"، الجزء /١/، الصفحة /٣٢، ٣٣/، الإجماع رقم (٦١) ما نصه: ((وأجمعوا أنه يجيءُ يوم القيامة والملكُ صفاً صفاً، لِعَرْضِ الأمم وحسابها، وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين، ويعذِّبُ منهم من يشاء كما قال. وليس مجيئُه بحركةٍ، ولا انتقالٍ)).

* ويقول الإمامُ المفسر أبو عبد الله القرطبيُّ المتوفى سنة «٦٧١» هـ رحمه الله تعالى في تفسير سورة الأنعام ، الآية /١٥٨/، الجزء /٧/، الصفحة /١٤٥/ ما نصه: ((وليس مجيئُه تعالى حركةً، ولا انتقالاً، ولا زوالاً؛ لأنَّ ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً، والذي عليه جمهورُ أئمة أهل السنة أنهم يقولون: يجيءُ وينزل ويأتي، ولا يكيِّفون؛لأنه﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١])).
وفي تفسير الآية /٣/ من سورة الأنعام ، الجزء /٦/، الصفحة /٣٩٠/ يقول: ((والقاعدةُ تنزيهُهُ جلَّ شأنه عن الحركة، والانتقالِ، وشُغلِ الأمكنة)).

* يقول الحافظُ زين الدين ابن رجب الحنبليُّ المتوفى سنة «٨٥٢» هـ رحمه الله تعالى في كتابه "فضل علم السلف على الخَلَف"، الجزء /٣/، الصفحة /١٦/، ما نصه: ((الثاني: مَن رَامَ إثباتَ ذلك بأدلة العقول التي لم يَرِد بها أثرٌ، وردَّ على أُلئك مقالاتهم ، كما هي طريقة مقاتل بن سليمان، ومَن تبعه كنوح ابن مريم ، وتابعهم طائفة من المحدثين قديماً وحديثاً، وهو أيضاً مسلك الكرَّاميَّة، فمنهم مَن أثبتَ لإثبات هذه الصفات الجسمَ ، إما لفظاً وإما معنىً، ومنهم مَن أثبت لله صفاتٍ لم يأت بها الكتاب والسنة، كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة.

وقد أنكر السلفُ على مقاتل رَدَّهُ على جَهم بأدلة العقل، وبَالَغُوا في الطعن عليه، ومنهم مَن استحلَّ قتلَه، منهم مَكيُّ بنُ إبراهيم شيخُ البخاريِّ، وغيرُه. =

يقول حرب بنُ إسماعيل الكرمانيُّ: الله على عرشه، يقظان لا يسهو.. يتكلم، ويتحرَّكُ.. وينزل كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا، كيف شاء، وكما شاء[1].

* قال على لسان الخصم زاعماً: نحن[2]نقول إن كلَّ قائمٍ بنفسه لا يخلو عن الحركة والسكون، فإنه إما أن يكون منتقلاً، أو لا يكون منتقلاً، فإن كان منتقلاً فهو متحرِّكٌ، وإلا فهو ساكنٌ، والحركة الاختياريةُ للشيء كمالٌ له كالحياة ونحوها، فإذا قدرنا ذاتين إحداهما تتحرك باختيارها، والأخرى لا تتحرّكُ أصلاً، كانت الأولى أكملَ، ونقول: قولُك: ((الحركةُ حادثةٌ))، قلتُ: حادثةُ النوع ؟ أو الشخصِ ؟ الأولُ ممنوع، والثاني مسلم[3]، وقولُك: ((ما لا يخلو عن الحوادثِ فهو حادثٌ))،

= والصواب ما عليه السلف من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، من غير تفسير لها، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا يصح عن أحدٍ منهم خلاف ذلك البتة، خصوصاً الإمام أحمد)).

* وإليك أخيراً نصَّ أمير المؤمنين بالحديث الحافظِ بنِ حجر العسقلانيِّ المتوفى سنة «٨٥٢» هـ رحمه الله تعالى في "فتح الباري" (٧ /١٥٧)، كتاب مناقب الأنصار، باب (مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه) برقم /٣٨٠٣/ حيث يقول: ((فمعتقدُ سلف الأئمة، و علماء السنة من الخلف، أن الله منزَّهٌ عن الحركة، والتحولِ، والحلولِ، ليس كمثله شيءٌ)).اقرأ هذا الكلامَ العذبَ الأنورَ،ثم قارنه بما نقله ابنُ تيمية أعلاه،وأصرَّ بزعمه الباطل أنه كلامُ السلف؟

[1] انظر "درء تعارض العقل والنقل" (١ /٢٥١)، تحت عنوان (أقوال السلف في الأفعال الاختيارية بالله تعالى).

[2] المرادُ بقوله: ((نحن)) خصومُ الرازيِّ، ولا خصمَ له إلا المجسمة، ومنهم جهلة الحنابلة.

[3] وهذا من ابن تيمية تسليمٌ لمعنىً أجمعَ أئمةُ السلف على بطلانه، يقول الإمام الطَّحَاوِيُّ رحمه الله ناقلاً عن أئمة السلف، ومنهم الإمام الأعظم وصاحباه ما نصه: ((ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلَهُم من صفاته، وكما كان بصفاته أزلياً لا يزالُ عليها أبدياً، ليس منذ خَلَقَ الخلقَ استفادَ اسمَ الخالق، ولا بإحداثِ البريةِ استفادَ اسمَ الباري، له معنى الربوبيةِ ولا مربوبَ، ومعنى الخالقية ولا مخلوقَ)). =

إن أُريدَ به ما لا يخلو عن نوعها فممنوع، والثاني لا يضرُّ. وأنتَ -المخاطَب الإمام الرازي- لم تذكر حجةً على حدوثِ نوع الحركة إلا حجةً واحدةً، وهو قولك: ((الحادثُ لا يكون أزلياً))، وهي ضعيفةٌ كما عرف، إذ لفظُ الحادثِ يُراد به النوعُ، ويرادُ به الشخصُ، كذا زعم [1].

* وفي كتابِهِ "درء تعارض العقل والنقل" يُدَلِّلُ على الحركة بأعظم دليلٍ كما يزعم ، فيقول: ((إذا عرضنا على العقول موجودَين، أحدهما يمكنه أن يتكلم

= وما نقله الإمام الطَّحَاوِيُّ نصَّ عليه الإمامُ أبو حنيفة رحمه الله تعالى في كتابه "الفقه الأكبر" الصفحة /٣٩/ حيث قال: ((وصفاتُهُ من الأزل غير مُحدَثَةٍ، ولا مخلوقة، فمن قال: محدثةٌ، أو مخلوقةٌ، أو شكَّ فيهما، فهو كافرٌ بالله تعالى)).

ونقل الإمامُ أبو الحسن الأشعريُّ المتوفى سنة «٣٢٤» هـ رحمه الله إجماعَ السلف على أن شيئاً من صفاته تعالى لا يصحُّ أن يكون حادثاً، وذلك في مواضع من كتابه "رسالة إلى أهل الثغر"، انظر مثلاً الصفحة /٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٨ و٢٢١/.

وبمثل ما نقله الإمام الطَّحَاوِيُّ رحمه الله عن أئمة السلف قال الإمام المفسِّرُ الحافظ أبو محمد الحسين بنُ مسعود البَغَوِيُّ المتوفى سنة «٥١٦» هـ رحمه الله في كتابه الكبير "شرح السنة" (١/١٧٩،١٨٢) وهذا نصه: ((ويجب أن يُعتَقَدَ أن الله عزَّ اسمُه قديمٌ بجميع صفاته، لا يجوز له اسمٌ حادثٌ، ولا صفة حادثَةٌ، كان الله خالقاً ولا مخلوقَ، ورباً ولا مربوبَ، ومالكاً ولا مملوك، كما هو الآخرُ قبل فناء العالم، والوارثُ قبل فناء الخلق، والباعثُ قبل مجيء البعث، ومالك يوم الدين قبل مجيء يوم القيامة، وأسماءُ الله لا تشبه اسماءَ العباد؛ لأن أفعالَ الله تعالى مشتقةٌ من أسمائه، وأسماءَ العباد مشتقةٌ من أفعالهم)).

فأين هذا مما يزعمه ابنُ تيمية من وجوب إثباتِ حدوث الصفات في ذاته تعالى، وأن هذا الحدوثَ من كمالاته، جلّ وعزّ وتقدَّسَ ربنا عما يقول الجاهلون، وهي مسألة حلول الحوادث في الربِّ، ومن ثَمَّ قدمُ السلسلة النوعيةِ للمفعولات، والتي عدَّها الحافظ ابنُ حجر العسقلاني من مستشنعِ المسائل المنسوبةِ لابنِ تيمية كما في "فتح الباري" (١٣/٥١٠) م كتاب التوحيد، عند قوله ﷺ: (كان الله ولا شيء قبله).

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١/٥٩٨، ٥٩٩)، والمخاطبُ هنا هو الإمامُ الرازيُّ.

ويفعلَ بمشيئته كلاماً وفعلاً يقوم به، والآخر لا يمكنه ذلك..لكانت العقولُ تقضي بأن الأولَ أكملُ الموجودَين، وكذلك إذا عرضنا على العقول موجودَين من المخلوقِين أو موجودَين مُطلقاً[1]، أحدهما يقدرُ على الذهاب والمجيء والتصرُّفِ بنفسه، والآخر لا يمكنه ذلك، لكانت العقول تقتضي بأن الأولَ أكملُ من الثاني، كما أنا إذا عرضنا على العقل موجودَين من المخلوقِين أو موجودَين مطلقاً، أحدهما حيٌّ عليم قديرٌ، والآخر لا حياة له ولا علم ولا قدرةَ، لكانت العقولُ تقتضي بأن الأول أكملُ من الثاني، فنفسُ ما به يُعلَمُ أن اتصافَه بالحياة والعلم والقدرة صفةُ كمال، به يُعلَمُ أن اتصافه بالأفعال والأقوالِ الاختياريةِ التي تقومُ به، والتي بها يفعل المفعولاتِ المباينةَ[2] صفةُ كمالٍ، والعقلاء متفقون على أن الأعيانَ المتحركةَ أو التي تقبل الحركةَ أكملُ من الأعيان التي لا تقبل الحركة، كما أنهم متفقون على أن الأعيان الموصوفةَ بالعلم والقدرة والسمع والبصرِ، أو التي تقبل الاتصافَ بذلك أكملُ من الأعيان التي لا تتصفُ بذلك، ولا تقبل الاتصافَ به، وهذه الطريقةُ هي أعظمُ الطرق في إثبات الصفات، وكان السلفُ[3] يحتجون بها..ومن المعلوم أن كلَّ كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه يثبت للمخلوق فالخالق أحقُّ به... فمن نفى الصفاتِ جعلَه كالأعمى الأصمِّ... وهذا بعينه موجود في الأفعال، فإن الحركةَ بالذات مستلزمةٌ للحياة، وملزومةٌ لها...والعقلاء متفقون على أن ما كان من الأعيان قابلاً للحركة هو أشرفُ مما لا يقبلها، وما كان للحركة بالذات فهو أعلى

---

[1] قال: ((مطلقاً))؛ ليدخل في كلامه واجب الوجود، تعالى عما يعتقد علواً كبيراً.

[2] مرادُه: المباينة لذاته؛ لأن الله – عند ابنِ تيمية – له أفعال تحدثُ في ذاته بعد أن لم تكن، هو يُوجِدُها في نفسه باختياره ومشيئته،كالنـزول والكلام والمجيء..وهنالك أفعالٌ يُحدِثُهَا الله بزعمه خارجَ ذاته من المفعولات بعد أن لم تكن،وإن كانت قديمةًبالنوع،وهذه خارجةٌعنه في جهةالتحت منه،والعياذ بالله.

[3] ما أجرأه على السلف، هل يصدِّقُ عاقلٌ نسبةَ هذه الفلسفة المذمومةِ إلى أئمة السلف ؟!
اللهم إلا سلفه من المجسمة الكرّامِيَّة، وأتباعِهم من جهلة الحنابلة وأهلِ الحديث من أمثالِ ابن الزاغونيِّ، وابن حامد، وأبي يعلى، والدارِميِّ، وغيرِهم ، فهؤلاءِ هم سلفُهُ ليس غير.

مما لا يقبلُها إلا بالعَرَضِ، وما كان متحركاً بنفسِه كان أكملَ من الموات الذي تحرِّكُه بغيرِه))[1].

[1] "درء تعارض العقل والنقل" (١/٣٩٧، ٣٩٨)، لو سألنا عاقلاً، وقلنا له: ضع سؤالاً مناسباً للجواب الذي بين يديك ؟ لما وَجَدَ غيرَ أن يقول: كيف ينزلُ اللهُ إلى السماء الدنيا ؟ ومع ذلك آثرتُ أن أجعلَ هذا الكلامَ المذمومَ تحت صيغة السؤالِ التي ذكرتُهَا.

ثالثاً: عقيدتُهُ فيما يتعلقُ بمعنى "الصَّمَدِ":

لو سألتَ ابنَ تيمية معنى قولِه تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢] ؟

لأجابكَ باختصار: إن الله ليس خالياً، بل مُصمَتٌ لا جوف له، فهو مجتمعٌ في نفسِه - وهذا الاجتماعُ واجبٌ له - بحيث يمتنعُ عليه التفرُّقُ والانقسامُ بالفعل، ولما كان اللهُ لا جوف له فهو لا يأكلُ الطعام ، ولا يشربُ الشرابَ؛ لأنه لا يُوجدُ فيه محلٌّ خالٍ، ومن ثَمَّ لا يخرج منه شيءٌ من جنس الفضلات التي تخرجُ من الإنسان، وكذلك لا يلدُ لنفس السبب...

أما جوابُهُ بشيءٍ من التفصيل، فإليك ما يزعمه:

١. وردَ في اللغة معنيان للصمد:

الأول: الذي لا جوفَ له.

والثاني: الذي يُصمد إليه في الحوائج، وزعم أن أكثرَ السلف وطائفةً من أهل اللغة قالوا بالأول، وأن طائفةً من السلف والخلف قالوا بالمعنى الثاني، ومعهم جمهور أهل اللغة، وزعم أن الاشتقاقَ اللُّغَوِيَّ يشهدُ للقولين جميعاً، وهو على الأول أدلُّ، والأول أصلٌ للثاني، وكون الصمدِ يُصمَدُ إليه في الحوائج هو حقٌّ أيضاً، وهو مُقَرِّرٌ للتفسير الأول ودالٌّ عليه، فلا ينافي أن يكون هو في نفسه مجتمعاً لا جوفَ له، بل كونه في نفسه كذلك هو الموجبُ لاحتياج الناسِ إليه.

وأصلُ هذه المادة الجمعُ والقوة، والشيءُ كلما اجتمعَ بعضُه إلى بعض ولم يكن فيه خللٌ كان أقوى مما إذا كان فيه خلو، والناس إنما يقصدون في حوائجهم من يقومُ بها، وإنما يقومُ بها من يكون في نفسه مجتمعاً قوياً ثابتاً، فإذا كانت الصمديةُ واجبةً له، كان الاجتماعُ واجباً له، كذا زعم [1].

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٥١١، ٥١٢)، (٢/٢٣٩)، و "مجموع الفتاوى" (١٧ /٢٢٦)، وسبقَ أن نقلتُ في الصفحة /١٤٦/ عن المفسر الكبيرِ الإمام ابنِ جرير الطبريِّ نفيَه الاجتماعَ والافتراقَ عن الله، =

٢. زعم أنه ثبت عن الصحابة والتابعين تفسيرُ الصمد بأنه الذي لا جوفَ له، وأنه لا يخرجُ منه شيءٌ كما فَسَّرَهُ عكرمةُ، وأنه المُصمَتُ، كما فَسَّرَهُ مجاهد، والذي لا يأكلُ الطعام ولايشرب، كما فَسَّرَهُ الشَّعبيُّ، وعند ابنِ مسعود الذي ليس له أحشاء، وبناءاً على ذلك فهذه الصفةُ تستلزمُ امتناعَ التَّفرُّقِ وأن يخرجَ منه شيءٌ، كذا زعم[1].

٣. افتأتَ حيث زعم أن سلفَ الأمة، وأئمةَ السلف، وأئمةَ أهل الحديث، وأئمةَ الصوفيَّةِ، وأهلَ الاتباع المحضِ من الحنبلية متفقون على أن الله لا يُمكِنُ تفريقُه ولا تجزيه، بمعنى انفصال شيء منه[2]، وهذا هو معنى الصمد[3].

٤. زعم أن لفظَ الصمد يدلُّ على أنه لا جوفَ له، وعلى أنه السيِّدُ، لا كما تقول طائفةٌ من الناس إنما هو السيِّدُ، ويتعجبون مما نُقِلَ عن أكثر الصحابة والتابعين أنه الذي لاجوفَ له، بل دلالة اللغةِ على هذا أظهر من دلالتها على السُّؤدُدِ؛ لأن (صَ. م َ. دَ) يدلُّ على الاجتماع والانضمامِ المنافي للتفريق والخلو والتجويف، كما يقال: صمدَ المالَ، وصمَّدَهُ، وتصمَّدَ إذا جمعه وضمَّ بعضَه إلى بعض، ومنه في الاشتقاق الأكبرِ الصَّمتُ والمُصمَتُ، فإن التاء والدال أخوان

= وأن كِلا المعنيين خاصٌّ بالأجسام، يقول في كتابه "تاريخ الملوك والأمم"، الجزء /١/، الصفحة /٢٨/ ما نصه: ((وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع ...ولا مجتمع منه إلا وهو موهومٌ فيه الافتراقُ... وأن لها خالقاً لا يشبهها))، وهذا مُعتَقَدُ كافَّةِ أهلِ السنة، ولستُ في صددِ الردِّ هنا، ولكن أريدُ التنبيه على اللوازم التي تلزم القائل بالحدود، والتي لا يمكن تصوُّرُها دونها، فهي محل بحثنا هنا.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٨، ٤٩).

[2] بل الحقُّ عند أهل السنة وسائرِ الأئمة أن الله لا يُوصف بالاجتماع أصلاً حتى يُنفَى عنه الافتراق والتجزؤ، فمتى ثبت أنه مخالفٌ لمخلوقاته، وأن مخلوقاتِه كلَّها أجسامٌ وأعراضٌ لزم أنه ليس بجسم، ومن ثَمَّ فلا يلحقه الاجتماعُ والافتراقُ أصلاً، أما المجسمةُ ومن سايرهم كابنِ تيمية هنا، فإنهم يُثبِتُون الاجتماعَ لله في نفسِه، وما ينفيه هو الانفصالُ بالفعل فقط، وهذا كما علمتَ لازمٌ للقول بالجسمية التي حقيقتُها الحدودُ والجوانبُ والنهايات، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

[3] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (١ /٤٦، ٤٧).

متقاربـان إلى بعـضٍ في المخـرج، والاشـتقاق الأكـبر هـو مـا يكـون فيـه الكلمتـان قد اشتركت في جنس الحرف، فالكلمتـان قـد اشـتركت في الـصاد والتـاءِ، والتـاءُ والدالُ أخوان، يقال: صَمتَ يصمتُ صـماتاً، وأصـمتَ إصـماتاً، وهـو جمـع وضـمٌّ ينافي الانفتاحَ والتفريج؛ لذلك يقال في العظام ونحوِها من الأجسام: منهـا أجـوف، ومنها مُصمَتٌ. واسمه الصمد يُوجِبُ تنزيهَهُ عما يجب نفيُه من الانقسام والتفريـقِ ونحوِ ذلك مما ينافي كمالَ صمديَّتِه[1].

٥. افتأت حيث زعم أن كونَ الله فوق العرش خارجاً عن العالم معلومٌ ببديهـة العقل، وحينئذ يكون مُشاراً إليـه بحـسب الحسِّ، وحينئـذ يكـون في الله مـا سماه الرازيُّ تأليفاً وانقساماً، والواجبُ هو تنـزيه الله عن التفرق والانقسام بالفعـل؛ لأن الـصمدَ فيـه مـن معنـى الاجتمـاع والقـوةِ والـسُّؤْدُدِ مـا ينـافي الانقـسامَ والتفريـقَ، فصمديَّتُهُ تنافي جوازَ التفرُّقِ والانحلالِ على الله، كذا زعم[2].

٦. زعم أنه لا يخلو إما أن الآيـةَ ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢] دلـتْ علـى أنه مُـصمَتٌ لا جـوفَ لـه، فيمتنـع عنـه التفـرق، وعليـه فيبطـلُ قولُـك - المخاطَـب الرازي -: كلُّ جسمٍ يَصِحُّ عليه التفـرُّقُ والانحـلال[3]، أوْ لم تكـن دلـتْ علـى ذلـك وعليه فأنتَ لم تذكرْ حجـةً عقليـةً علـى امتنـاع التفـرُّقِ عليـه، لا نـصّاً، ولا إجماعـاً، ومن ثَمَّ فحُجَّتُكَ غيرُ تامّة[4].

٧. الآكلُ والشارب أجوف بحيث يحـصل الغـذاءُ الـذي هـو أجـسامٌ في محـلٍّ خالٍ، وهذا ينافي الصمديةَ فإن الصمدَ هو الذي لا جوفَ له فلا يأكلُ ولا يشرب ولا

---

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٥٩، ٦٠).

[2] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٩٥)، (٢ /٢٤٨).

[3] فالآيةُ عنده تدلُّ على أن الله ممتلئ، لايوجدُ فيه فراغٌ، وأنـه جِسمٌ؛ لأنـه لا يُوجدُ متحيِّزٌ مملـوء ممتـدُّ الأبعاد إلا وهو جسم، فإذا دلتْ الآيةُ على ذلك فكيف يقولُ الرازيُّ: كلُّ جـسم مركـبٍ يجـوزُ انحلالُـهُ وانقسامُهُ، وقد دلت الآيةُ على أن الله لا يجوزُ عليه الانقسام ؟ كذا يزعم.

[4] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢ /٢٤٨).

يخرجُ منه شيءٌ ولا غيرُه من جنس الفضلات التي تخرج من الإنسان، كذا زعم [1].

وأخيراً....

فهذه بعضُ المسائلِ التي خَرَقَ فيها ابنُ تيمية الإجماعَ مما تتصل بالبحث، وهي مسائل تتعلق بالذات المقدَّسِ وبعضِ صفاته، جلَّ شأنُهُ وتعالى قدرُهُ، وهناك مسائل كثيرةٌ أحجمتُ عن ذكرها، ولوازم أكثرُ أمسكتُ عنها، كما سكتُّ عن ذكر كثيرٍ من المسائل التي خرق فيها الإجماعَ، والتي تتعلق بالصفاتِ والأفعال، ولو أردتُ ذكرَها مع ما خالف فيه جماهيرَ العلماء من القواعدِ الأصوليةِ ومسائل الفروعِ لاحتاجَ ذلك إلى مُصَنَّفٍ خاصٍّ أخرجُ به عن موضوعِ البحثِ ومحلِّ النِّزَاع، وفيما ذكرتُهُ غُنيةٌ وكفاية لمن سبقتْ له من الله تعالى سابقةُ عناية، وآثرَ الله على هواه.

[1] انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٣٦٠، ٣٦١).

الخاتمة

وبعد أيها القارئ الكريم ..

فهذا ما يسَّرَ اللهُ تعالى جمعَهُ، ووفَّقَ عبدَهُ العاجزَ الأقلَّ المتبرئ من حوله وقوته حقيقةً لإظهار بيانِ عقيدة أهل السنة والجماعة في تنزيه الحقِّ المعبود عن الحَيِّزِ والحُدُود، جعلتُ ذلك نصيحةً للمسلمين، وإن كان في كلامي نوعُ قسوةٍ على أهل البدعة، فلأنَّ الحقَّ أحقُّ ما عليه العبدُ يغار، وأولى مَن ندفع عنه سمات المُحدِّثينَ، وشُبهَ أهلِ الضلال المُبطلينَ، فهو جلَّ شأنُهُ وتعالى قدرُهُ أحبُّ إلى قلوبنا مِنَّا، وأعظمُ في نفوسنا من كلِّ عظيم ، ولن نسخطَهُ في رضى زيدٍ من الناس مهما علا عند أتباعه قدرُهُ، ومضى بين الناس ذِكرُهُ، فالحقُّ أحقُّ بالاتباع، وأولى ماله العبدُ ينصاع.

وإن كان لي من كلمة أقولها في ختم هذا البحثِ، فنصيحتان اثنتان:

أولاهما أتقدم بها إلى إخوةٍ لي يشاركونني في هذه العقيدة الحقَّة من حيث الجوهرُ والمضمون، وينتمون معي إلى أئمة السنة في المذاهب الأربعة الذين يشكلون بحمد الله ومِنَّتِهِ السوادَ الأعظمَ على تعاقب العصور ومرِّ الدُّهور، أتقدَّمُ إلى هؤلاء الإخوةِ الذين أقعدهم عن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اتجاهاتٌ فكرية أثقلوا كواهلَهُم بها، تعود في جملتها إلى دعوى التسامح على حساب الشرع الشريف وموازين العقل، حتى أصبحنا نرى جملةً من الجامعيين (الأكاديميين) يُنَفِّرُ من دراسة علم التوحيد والتَّعَمُّقِ في قواعده وأصوله، وذِكرِ خلافِ المخالفين بحجةِ أن نجمع كلمةَ المسلمين، ولو في المتناقض المستبين استحالتُهُ عند أهل اليقين، وهذا لعمر الله هو الضياع المبين.

كيف تغار يا هذا أن تُذكر زوجُكَ أو تُوصفَ عند غيرك، فتَحمَرُّ وتَصفَرُّ غيرةً عليها، ثم تُبرِقُ وتُرعِدُ تَصِيحُ تُنادِي على مَن فَعَلَ ذلك بالويل والثبور،

ثم أنتَ تَدّعِي المنهجية بين قوم أذاعوا فسادَ مُعتَقَدِهِم بشتى وسائل الإعلام، وضَلُّوا وأضلُّوا في وصف خالقهم العظيم بما لا يليق، بل يستحيل وصفه به، وهو سبحانه سِرُّ قَيُّومِيَّتِكَ إيجاداً وإمداداً.

حري بهؤلاء الإخوة أن يعودوا إلى كتب أئمة الحقِّ بالدراسة والبحثِ والفَتشِ والتنقيب، وأن يقرؤوا سيرَهم، وينظروا كيف كانت كلمتُهُم واحدةً مع ما هم عليه من الشدة على أهل البدعة، ولعل في ترجمة سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام خير مثال على ما يقال، ثم كفانا تعالياً بالألقاب مع فراغ الوِطاب، وليبدأ كلُّ واحدٍ منا بإعادة النظر في خدمة هذا الدين، ونصرةِ عقائد أهل الحق، ففي ذلك نجاتنا وفوزنا.

فالعِلمَ العِلمَ، جُدُّوا في طلبه وتحصيلِهِ على وجهه، حَقِّقُوا مقاصدَهُ، وابذلُوا لأجله الغالي والنفيس، خصوصاً ما كانت العلوم كلُّها دونه، بل قَبول ما سواه منها متوقفٌ عليه، أعني علمَ التوحيد سببَ السعادة الأبدية.

تبليغ العقيدة الحقَّةِ والدفاعُ عنها أمانةٌ في أعناقنا، لا يجوز تضييعها ولا التساهل في شأنها بَدعوى الاعتدال في تقييم الرجال، ومدح أهلِ الحجاب والضلال، فقط ليقال لنا إننا منصفون معتدلون، المنصفُ مَن أظهر الحقَّ ورفعَ رايتَهُ، وخذَلَ الباطلَ ودفعَ دعوتَهُ، لا مَن باع آجلاً بعاجل.

وأما ثاني نصحي فأتوجه به صراحةً - دون «مساومة أو مجاملة» بعد ما مر من براهين الشرع والعقل - إلى أتباع ابن تيمية الذين غلو في إطرائه واعتقاد أحقِّيَّتِه، مع ما رأوا من حقائق تُندي الجبينَ حياءً، أدعُو هؤلاء إلى أن يُعيدوا النظرَ في شخصِ ابن تيمية وعقلِهِ وعلمِهِ، بعد ما بان فسادُ مُعتَقَدِه ومخالفتُهُ لإجماع الأئمة وجماهيرِ الأمة في أصول الدين وفروعه، ولا أظنُّ عاقلاً يُضَيِّعُ آخرتَهُ مِن أجل أن يتعصب للأشخاص، خصوصاً إذا علم أنها أقرب إليه مِن أن يرحلَ إليها، فلينظر

الراجي رحمةَ الله تعالى مَن يصلح للإمامة فيأتم به يوم يُدعى كلُّ أناسٍ بإمامهم، فيقول مَن خاب وخسر: ياليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً.

أئمةُ الحقِّ أهلُ الاقتداء كثيرون ولله الحمد، وهم في تاريخنا كالشمس في رابعة النهار سلفاً وخلفاً، وإنَّ زيداً من الناس لو مات ولم يسمع بابن تيمية ولا حذا حذوه لما كان عليه من حرج، بل الحرج كلُّ الحرج، والمصيبةُ كلُّ المصيبةِ في أن تلقى الله تعالى على فساد المعتقَد.

كفاكم مكابرةً وتعنتاً وتعصُّباً له، فإنه لم يكد يخلو كتاب لكم من ذكره، بل كتبكُم جُلُّها تلخيص لما أتى به، وتعبيرٌ دقيق عما يدعوا إليه، ومحاضراتُكُم مبناها على دعوته، حتى صار الإسلام عندكم ما فهمه ابنُ تيمية دون غيره، ثم تعيبون على بعضٍ تعصُّبَهُم لشيوخهم وأئمتِهِم، وفيهم الأتقياء المبرؤون، أحذِّرُكُم اللهَ والدارَ الآخرة، اللهمَّ إني قد بَلَّغتُ، اللهمَّ اشهد.

هذا وقد كنتُ كتبتُ هذه الرسالةَ في جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤هـ في مجالس قليلة، ثم تركتها حيناً، حال دون إعادة النظر فيها أسبابٌ بعضُها صحية، حتى مَنَّ اللهُ الكريم الوهاب بقراءتها مرة أخرة، فزدتُ عليها ما دعتِ الحاجةُ إليه، وكان آخر النظر فيها في ٢/ شعبان / ١٤٢٨ هـ في دمشق الشام حماها الله تعالى، وأعلى رايةَ الظاهرين على الحقِّ فيها إلى أن تقوم الساعة وهم على ذلك، اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً أعلمه، وأستغفِرُك فيما لا أعلمه، أعوذ بك من شرِّ نفسي، وشرِّ كلِّ ذي شرٍّ أنت آخذٌ بناصيته، أحيني اللهمَّ طيباً، واستعملني صالحاً، واحشرني مع عبادك المقربين أهلِ الحقِّ واليقين من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وقد بَلَّغتَني منازلَ العارفين..أمين..أمين..أمين.

والحمد لله ربِّ العالمين

صورةُ تبرئَةِ

عبدِ القادر الأرناؤوط نفسه

من تحريفِ الوهابية لكتابِ الأذكار تصنيف الحافظِ النوويِّ رحمه الله تعالى وهذه الصورةُ بخط يده، أخذتُ صورتَهَا عن كتاب "رفع المنارة" للشيخ محمود سعيد ممدوح، ومن أرادَ مزيد الاطلاع فعليه بمراجعةِ الصفحة /٢٢٠/ منه.

يتبع للصفحة /٢٢٣/ من هذه الرسالة

رد على افتراء

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد: فإن هذا الكتاب الذي بين أيدينا (الأذكار) للإمام النووي رحمه الله

قد طبع بتحقيقي في مطبعة الملاح بدمشق سنة (١٣٩١) هـ الموافق (١٩٧١) م

ثم تمت تحقيقه مرة أخرى وقام بطبعه صاحب دار الهدى بالرياض الأستاذ

أحمد النحاس، وكان قد قدمه لإدارة العامة لشؤون المطبوعات

مراقبة المطبوعات برئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في الرياض

فسلم الكتاب إلى هيئة مراقبة المطبوعات، وقرأه أحد أعضائها

فتصرف فيه بتغيير (فصل في زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) وجعله (فصل في زيارة

مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) مع تغيير بعض العبارات في هذا الفصل (ص ٢٩٥)

وحذف من صفحة (٢٩٧) قصة العتبي، وهو محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن

أبي سفيان صخر بن حرب، من أن [illegible] العتبي عن الذي ذكر قصة الأعرابي الذي جاء

قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال له: جئتك مستغفرًا من ذنبي، [illegible]

ورأى العتبي رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وقال له:

يا عتبي الحق الأعرابي فبشره بأن الله قد غفر له، وحذف التعليق الذي ذكرته حول

القصة وقد ذكرت أنها غير صحيحة، ومع ذلك كله حذف

وحذف التعليق الذي علقته عليها.

(٢)

وهذا التصرف الذي حصل في هذا الكتاب ، لم يكن مني أنا العبد الفقير إلى الله تعالى القدير السلفي (عبد القادر الأرناؤوط) ولذلك لم يكن من صاحب دار الهدى الأستاذ أحمد النحاس ، وإنما حصل من هيئة مراقبة المطبوعات ، وصاحب دار الهدى ومحقق الكتاب لا يكونان بتبعة ذلك ؟ وإنما الذي يحمل تبعة ذلك هيئة مراقبة المطبوعات ، ولا شك أن التصرف في عبارات المؤلفين لا يجوز ، وهي أمانة علمية ، وإنما على المحقق والمدقق أن يترك عبارة المؤلف كما هي ، وأن يعلق على عباراته مما يخالف الشرع والسنة في نظره ، بدون تغيير لعبارة المؤلف .

وكان الشيخ زياد الأستاذ أحمد النحاس كلمني بالهاتف من الرياض إلى دمشق ، وذكر لي أن المدقق تصرف في الكتاب ، وأنه حصل تغيير وتبديل ، وعلى كل حال فإنه تصرف مع التعليق من ذلك المكان ، كما هي عادة المحقق والمدقق ، [illegible] وطبع الكتاب ، ووصل إلى السوق في الرياض ؟ وبعد اطلاعنا على الكتاب ما كان من صاحب دار الهدى الأستاذ أحمد النحاس ؟ إلا أنه قام بطباعته مرة أخرى ، وعدل قصة العتبي المنسوبة إلى مكانها كما كانت سابقاً في جميع الطبعات ، مع التعليق عليها من قبلي ، وزدت عليه بيناً أن هذه القصة لم تصح ، وفي هذه الطبعة الأخيرة ، رد كلام النووي كما كان أيضاً في جميع الطبعات مع التعليق عليه .

قال الله تبارك وتعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله، فقد فاز فوزاً عظيماً) [الأحزاب: ٧٠ و ٧١]

نسأل الله تعالى أن يجعل قلوبنا طاهرة من الحقد والحسد، عامرة بذكره تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن يرزقنا القول بالحق في الرضى والغضب، وأن يرزقنا التقوى في السر والعلانية، (هو أهل التقوى وأهل المغفرة) [المدثر: ٥٦] إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خادم العلم الشريف

العبد الفقير إلى الله تعالى عبد القادر

(عبد القادر الأرناؤوط)

دمشق

١ ربيع الأول ١٤١٢ هـ

٢٩ آب ١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

فإن هذا الكتابَ الذي بين أيدينا "الأذكار" للإمام النوويِّ رحمه الله قد طبع بتحقيقي في مطبعة الملاح بدمشق سنة ١٣٩١ هـ، الموافق ١٩٨١ هـ، ثم قمتُ بتحقيقه مرةً أخرى، وقام بطبعه صاحبُ دار الهدى بالرياض الأستاذ أحمد النحاس، وكان قد قدّمه للإدارة العامة لشؤون المصاحفِ ومراقبة المطبوعات برئاسة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد في الرياض، وسلَّم الكتاب إلى هيئة مراقبة المطبوعات، وقرأه أحدُ الأساتذة فتصرَّفَ فيه في (فصل في زيارة قبر رسول الله ﷺ)، وجعله (فصل في زيارة مسجد رسول الله ﷺ) مع تغيير العبارات في هذا الفصل الصفحة /٢٩٥/، وحذف من الصفحة /٢٩٧/ قصة العُتبي، وهو محمد بنُ عبد الله ابن عمرو بنِ معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأمويُّ العُتبي الشاعر، الذي ذكر قصةَ الأعرابي الذي جاء قبرَ رسول الله ﷺ وقال له:جئتُك مستغفراً من ذنبي.

وأن العُتبي رأى النبيَّ ﷺ في المنام وقال له: ياعُتبي إلحق الأعرابي فبشِّرهُ بأن الله قد غفرَ له، وحذف التعليقَ الذي ذكرتُهُ حولَ القصة، وقد ذكرتُ أنها غير صحيحة، ومع ذلك كلِّه حذفها، وحذفَ التعليقَ الذي علقتُه عليها.

وهذا التصرُّفُ الذي حصل في هذا الكتابِ لم يكن مني أنا العبد الفقيرُ إلى الله تعالى العلي القدير عبد القادر الأرناؤوط، كذلك لم يكن من صاحب دار الهدى الأستاذ أحمدَ النحاس، وإنما حصل من هيئة مراقبة المطبوعات، وصاحبُ دار الهدى ومحقِّقُ الكتاب لا يحملان تبعة ذلك، إنما الذي يحمل تبعة ذلك هيئةُ مراقبة المطبوعات،ولا شك أن التصرُّفَ في عبارات المؤلفين لايجوز، وهي أمانةٌ

علمية، وإنما على المحقق والمدقِّق أن يترك عبارةَ المؤلف كما هي، وأن يعلق على ما يراه مخالفاً للشرع والسنة في نظره، دون تغييرٍ لعبارة المؤلف.

وكان الأخ في الله الأستاذُ أحمد النحاس كلمني بالهاتف من الرياض إلى دمشق، وذكر لي أن المدقِّقَ تصرَّفَ في الكتاب، وأنه حصل تغييرٌ وتبديل، ولكن كلُّ ظني أنه تصرَّفَ مع التعليق على ذلك المكان، كما هي عادةُ المحققين والمدققين.

وأخيراً طُبع الكتابُ وطُرِحَ إلى السوق في الرياض، وبعد إطلاعنا على الكتاب ما كان من صاحب دار الهدى الأستاذِ أحمد النحاس إلا أن قام بطباعته مرةً أخرى، وَرَدَّ قصةَ العُتبي المحذوفةَ إلى مكانها كما كانت سابقاً في جميع الطبعات، مع التعليق عليها من قبلي، وزدتُ عليها مُبيناً أن هذه القصةَ غيرُ صحيحةٍ، وفي هذه الطبعة الأخيرةِ ردَّ كلامَ النوويِّ كما كان أيضاً في جميع الطبعات مع التعليقِ عليه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، كما نسأله تعالى أن يجعل قلوبنا طاهرةً من الحقد والحسد، وعامرةً بذكر الله تعالى والصلاةِ على رسوله ﷺ، وأن يُلهمنا القولَ بالحق في الرضى والغضب، وأن يرزقنا التقوى في السر والعلانية ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، إنه على كلِّ شيء قديرٌ وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

دمشق: ١ / ربيع الأول / ١٤١٣ هـ

٩ / آب / ١٩٩٢م

طالبُ العلم الشريف

العبدُ الفقير إلى الله تعالى العلي القدير

عبدُ القادر الأرناؤوط

صورة المرسوم

الذي أصدره السلطانُ ابن قلاوون في حقِّ ابن تيمية بعد اجتماع العلماء واتفاقهم على ذلك[1].

ويأتي بعده ذِكرُ نصِّهِ بحروفه نقلاً عن كتاب "دفع شُبَهِ مَن شَبَّهَ وتمرَّدَ ونَسَبَ ذلك إلى السيِّدِ الجليل الإمام أحمد"[2] للإمام تقيِّ الدين الحصني رحمه الله تعالى صاحبِ "كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار"، وصورةُ المخطوط أخذتها عن كتاب "التوفيق الرباني".

يتبع للصفحة /٢٩٧/ من هذه لرسالة

---

[1] وهذا المرسومُ إنما صدر باجتماع علماء أكابر عاصروه ووقفوا على فسادِ معتقده، فالمسألةُ متعلقةٌ تعلقاً ذاتياً بالعلم.

كيف يُظَنُّ أن حبسَه الحبسَ الطويلَ إنما هو وشايةُ مُغرِضٍ حاقد، أو حسدُ حاسد ؟!

نعم قد يوجدُ في كلِّ عصرٍ من تأمُرُه نفسُه بسوء، ولكن جعلُ ذلك سبباً أصلياً خروجٌ عن الواقع وتفسيرٌ للتاريخ بالتوسّم، وتحليلٌ له بالظن والتخمين، وفيه ما فيه من قلب الحقائق وتغييرِ الأحداث. وأما كونُ ذلك صدرَ عن علماء عاصروه، فقد نصَّ عليه الحافظ السبكيُّ في "الفتاوى"، والحافظ العراقيُّ في "الأجوبة المرضية"، والحافظُ ابنُ حجر في "الدرر الكامنة"، والإمام تقيُّ الدين في "دفع شبهة من شبه وتمرد"، وفي هجر معاصره الإمام أبي حيانَ له دليلٌ على ذلك، وكذا في ردِّ ابنِ الزملكاني بعد أن كان يُثني عليه، وقد نقلتُ نصوصَهم مستوفاةَ في ثنايا البحث، فارجع إليها إن شئتَ، وهذا تذكيرٌ فقط، أسألُ اللهَ ألا يُحوجَني أحدٌ لإفرادِ ذلك بمصنَّفٍ خاصٍ.

[2] "دفع شُبَهِ مَن شَبَّهَ وتمرَّدَ ونَسَبَ ذلك إلى السيِّدِ الجليلِ الإمام أحمد"، الصفحة /٣٨/.

الصورةُ الخطيّةُ لمرسومِ السُّلطانِ ابنِ قلاوونَ في ابنِ تيميةَ

انظر موضعَ السَّهمِ

بين واللسان واعمل فكره الذي عن المرتقى والسنان واسمع [illegible]

[illegible] السمير [illegible] لحب النهار ولونه لسواد الليل الدرر [illegible]

وأعاد وابرق [illegible] على معتقدهم محقق

[illegible] من الكتاب والسنة متشددا [illegible]

الاجسام الذي هو ابلغ من [illegible] ووخز الاسنه راهبا

في التعزير والانكار [illegible] مبالغا في [illegible] وعمل [illegible]

[illegible] معنى [illegible] المعاني فلا بد [illegible] المذهب

انما هو شغل [illegible] السنه من [illegible] وتشنيع عليه [illegible]

والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى [illegible]

من السلطان [illegible] في الانفس [illegible]

[illegible] وهو حديد [illegible]

ودانا ه عليه [illegible] ونوجه بالولايه [illegible]

واستهض له [illegible] التي [illegible] وفي [illegible]

حقه وامره ان يكتب [illegible] على الوجه التام وان [illegible]

بعد ان المنابر [illegible] وان [illegible] قرأتها اهل الحل

والعقد والوافد [illegible] من الحر والعبد وان يعلن

[illegible] على رؤوس الاشهاد [illegible] ذلك [illegible] حاضر

وباد [illegible] من جملة [illegible]

صلاة الجمعة بمصر بعد عصر الجمعة [illegible] شهر رمضان سنة

خمس وسبعمايه وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تنزه عن الشبيه والنظير وتعالى عن المثيل

فقال عز وجل ليس كمثله شيء وهو السميع البصير نحمده على

ان الهمنا العمل بالسنه والكتاب ورفع في ايامنا اسباب

الحمد لله ... ربنا ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة ... من صحبها دوام ... من العقوبة والسعير ونشهد ...
عن الذي ... انزله ... الاسلام ... والقديم ...
وشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي ... سبيل ... لمن
... سبل مرضاته وامر ... في الا الله ... عن
السلام ... صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الذين ...
منار الايمان ... وشيد الله بهم من قواعد الدين
ما شرع واجمل ... دعا ... ومال ...
وبعد فان ... الشريعة وقواعد الاسلام ...
وان الايمان الجلية ومذاهب الدين المرضية ...
الذي ... عليه ... على اصالته والطريق التي من سلكها
فقد فاز فوزا عظيما ومن حاد عنها فقد استوجب عذابا اليما
فلهذا يجب ان تتنقد ... ونصان عقايد
الملة عن الاختلاف ونزان قواعد الامة بالايتلاف ...
ثوابت البدع ... من ... وكان ابن ...
في هذا ... تنبسط لسان قلمه ... قلمه ...
مسائل الذات والصفات ونص في كلامه على امور ...
... مما سكت عنه الصحابة والتابعون ... مما ...
السلف الصالحون واتى في ذلك بما انكره ائمة الاسلام ...
على خلافه اجماع العلماء والحكام وشهر من فتاويه في البلاد
ما استخف به عقول العوام وخالف في ذلك فقهاء عصره
وعلماء شامه ومصره وبعث برسائله الى كل مكان ...
... اسماء ما انزل الله بها من سلطان ولما اتصل

دار

ذلك ... المردود له من هذه المسائل والمشهور

من هذه الاحوال واشاعوه وعلمنا انه استخف قومه

فاطاعوه حتى تيقنا انهم صرحوا في حق الله تعالى بالحرف

والصوت والتجسيم فمنا في الله تعالى من هذا النبا

العظيم والذي ناهض البدعة وعزيا ان يسمع عن نعمه

بما الكتب هذه السمعه وذكرنا ما فاه به المتكلمون ذلك

قوله تعالى سبحن الله عما يصفون فانه تنزه في ذاته

وصفاته عن العديل والنظير لا تدركه الابصار وهو يدرك

الابصار وهو اللطيف الخبير ونعرض من راسلنا

ما استندها المذكور الى ابوابنا العاليه عندما سار ... ذلك

شاما ومصرا وصرح فيه الفاظ ما سمعها ... ولست

الا ذلك لقوله تعالى لقد جئت شيا نكرا ولما وصل

الينا ... الى اهل الحل والعقد وذوي التحقيق

والنقد وحضر قضاة الاسلام وحكام الانام وعلما

الدين وفقها المسلمين وعقدله مجلس شرع في ملا وجمع

... فعند ذلك علية ما نسب اليه ... خط يده

الدال على معتقده وانفصل ذلك الجمع وهم لعقيدته منكرون

واخذوه بما شهد الله عليه بالذي ... شهادتهم

ويسالون ونقل الينا انه كان استتيب مما نقل

عنه ... لما تعرض الى ذلك واقيم ثم عاد بعد منعه ولم تزجره

تلك النواهي في سمعه وصح ذلك في مجلس الحكم العزيز المالكي ... وحكم

الشرع فيه امل الراحين للحق منهج واسعى الشرع الشريف

ان يسجن هذا المذكور وان يمنع من التصرف والظهور

نصُّ المرسومِ الذي أصدره السلطانُ ابن قلاوون في حقِّ ابن تيمية بعد اجتماع العلماء واتفاقِهم على ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي تنزَّهَ عن الشبيه والنظير، وتعالى عن المثلِ فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أحمدُه على ما ألهمنا من العملِ بالسنة والكتاب، ورفعَ في أيامنا أسباب الشكِّ والارتياب، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له شهادةَ من يرجو بإخلاصه حسنَ العُقبى والمصير، وينزِّهُ خالقَهُ عن التحيُّزِ في جهةٍ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي نهجَ سبيلَ النجاة لمن سلك سبيلَ مرضاته وأمرَ بالتفكُّرِ في آلاء الله ونهى عن التفكُّرِ في ذاته، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين علا بهم منارُ الإيمان وارتفع، وشيَّد الله بهم من قواعد الدين الحنيف ما شرع،وأخمدَ بهم كلمةَ مَن حاد عن الحقِّ ومالَ إلى البدع.

وبعدُ فإنَّ العقائد الشرعية، وقواعدَ الإسلام المرعية، وأركانَ الإيمان العلمية، ومذاهبَ الدين المرضية، هي الأساسُ الذي يُبنى عليه، والموئلُ الذي يَرجِعُ كلُّ أحد إليه، والطريقُ التي من سلكها فاز فوزاً عظيماً، ومن زاغ عنها فقد استوجب عذاباً أليماً، ولهذا يجب أن تنعقدَ أحكامُها، ويُؤكّدَ دوامُها، وتُصانَ عقائد هذه الأمةِ عن الاختلاف، وتُزانَ بالرحمة والعطف والائتلاف، وتخمدَ ثوائر البدع، ويفرقَ من فرقها ما اجتمع، وكان ابنُ تيمية في هذه المدة قد بسط لسانَ قلمه، ومدَّ بجهله عنانَ كَلِمِه، وتحدَّثَ بمسائل الذات والصفات، ونصَّ في كلامه الفاسدِ على أمور مُنكرات، وتكلَّمَ فيما سكت عنه الصحابةُ والتابعون، وفاه بما اجتنبه الأئمةُ الأعلامُ الصالحون، وأتى في ذلك بما أنكرَهُ أئمّةُ الإسلام، وانعقدَ على خلافِهِ إجماعُ العلماء والحكام، وشَهَرَ من فتاويه في البلاد ما استخَفَّ به عقولَ العوام،

وخالفَ في ذلك فقهاءَ عصرِهِ وأعلامَ علماء شامِهِ ومِصرِهِ، وبَعَثَ برسائله إلى كلِّ مكان، وسمى فتاويه بأسماءَ ما أنزل الله بها من سلطان، ولما اتصل بنا ذلك وما سلك به هو ومريدُوه من هذه المسالك الخبيثة وأظهروه من هذه الأحوالِ وأشاعوه، وعلمنا أنه استخفَّ قومَه فأطاعوه، حتى اتصلَ بنا أنهم صرَّحُوا في حقِّ الله سبحانه بالحرفِ والصوت والتشبيه والتجسيم ، فقمنا في نصرة الله مشفقين من هذا النبأ العظيم ، وأنكرنا هذه البدعةَ، وعز علينا أن يشيع عمن تضُمُّه ممالكنا هذه السمعة، وكرهنا ما فاه به المبطلون، وتلونا قوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٨٠] فإنه سبحانه وتعالى تنـزَّهَ في ذاته وصفاته عن العديل والنظير ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] فتقدمت مراسيمنا باستدعاء ابنِ تيمية المذكورِ إلى أبوابنا العالية، عندما سارتْ فتاويه الباطلةُ في شامنا ومِصرنا، وصرَّحَ فيها بألفاظٍ ما سمعها ذو فهم إلا وتلا قولَه تعالى: ﴿لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا نُّكۡرٗا ﴾ [الكهف: ٧٤] ولَمّا وصلَ إلينا الجمعُ أولو العقد والحل، وذوو التحقيق والنقل، وحضر قضاةُ الإسلام ، وحكَّامُ الأنام ، وعلماءُ الدين، وفقهاءُ المسلمين، وعُقِدَ له مجلسٌ شَرعِيٌّ في ملأ من الأئمة وجمع ، ومن له دراية في مجالِ النظر ودفع ، فثبتَ عندهم جميعُ ما نُسِبَ إليه، بقول من يُعتمد ويُعوَّلُ عليه، وبمقتضى خطِّ قلمهِ الدالِّ على مُنكَرِ مُعتَقَدِهِ، وانفصل ذلك الجمعُ وهم لعقيدته الخبيثةِ مُنكرون، وآخذوه بما شَهِدَ به قلمُهُ تالين ﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩] ونُقِلَ إلينا أنه قد استُتِيبَ مِراراً فيما تقدّم ، وأخَّرهُ الشرعُ الشريف لما تعرَّضَ لذلك وأقدم ، ثم عاد بعد منعه، ولم تدخل تلك النواهي في سمعه، ولما ثبتَ ذلك في مجلس الحاكم المالكي حكم الشرعُ الشريف أن يُسجن هذا المذكور، ويمنع من التصرف والظهور، ويُكتب مرسومنا هذا بأن لا يسلكَ أحدٌ بما سلكه المذكورُ من هذه المسالك، ويُنهى عن التشبيه في اعتقاد مثل ذلك،

أو يعود لـه في هـذا القـول متبعـاً، أو لهـذه الألفـاظِ مـستمعاً، أو يـسريَ في التـشبيه مسراه، أو يفوهَ بجهة العلو بما فاه، أو يتحدثَ أحدٌ بحرف أو صوت، أو يفـوهَ بـذلك إلى الموت، أو ينطقَ بالتجسيم ، أو يحيدَ عن الطريق المستقيم ، أو يخـرجَ عـن رأي الأئمة، أو ينفردَ به عن علماء الأمة، أو يحيِّزَ اللهَ سبحانه وتعالى في جهـةٍ أو يتعـرَّضَ إلى ((حيثُ وكيفَ))، فليس لمعتقدِ هذا إلا السيف، فليقـف كـلٌّ واحـدٍ عنـد هـذا الحد، ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد، وليلزمْ كلُّ واحدٍ من الحنابلة بالرجوع عـن كـلِّ ما أنكره الأئمةُ من هذه العقيدة، والرجوع عـن الـشبهات الذائعـة الـشديدة، ولـزوم ما أمر الله تعالى به والتمسك بمسالك أهل الإيمان الحميدة، فإنـه من خرجَ عن أمرِ الله فقد ضَلَّ سواء السبيل، ومثلُ هذا ليس له إلا التنكيل، والسجنُ الطويل مـستقرُّهُ ومَقيلُهُ وبئسَ المقيل، وقد رسمنا بأن يُنَادَى في دمشقَ المحروسـةِ والـبلاد الـشامية، وتلك الجهاتِ الدانية والقاصيةِ بالنهي الشديد، والتخويفِ والتهديد، لمن اتبع ابنَ تيمية في هـذا الأمـرِ الـذي أوضـحناه، ومـن تابعـه تركنـاه في مثـلِ مكانـه وأحللنـاه، ووضعنا من عيون الأئمة كما وضعناه، ومن أصرَّ على الامتناع، وأبى إلا الدفاع، أمرنا بعـزلهم مـن مدارسـهم ومناصـبهم ، وأسـقطناهم مـن مـراتبهم مـع إهـانتهم ، وأن لا يكون لهم في بلادِنا حكمٌ ولا ولاية، ولا شهادةٌ ولا إمامة، ولا مرتبةٌ ولا إقامـة، فإنا أزلنا دعوةَ هذا المبتدع من البلاد، وأبطلنا عقيدتَهُ الخبيثةَ الـتي أضـلَّ بهـا كـثيراً من العباد أو كاد، بل كم أضلَّ بها من خَلقٍ وعـاثوا بهـا في الأرض الفـساد، ولتثبـت المحاضرُ الشرعية على الحنابلة بالرجوع عـن ذلـك، وتـسير المحاضـرُ بعـد إثباتهـا على قضاة المالكية، وقـد أعـذرنا وحـذَّرنا، وأنـصفنا حيـثُ أنـذرنا، وليُقـرأ مرسـومنا الشريف على المنابر، ليكونَ أبلغَ واعظ وزاجر، لكلِّ بادٍ وحاضـر. والاعتمـادُ علـى الخط الشريف أعلاه. وكتبه ثامن عشرين شهر رمضان سنة خمس وسبعمئة.

صورةُ مخطوطٍ

"النهر الماد من البحر" لأبي حيان الأندلسيِّ رحمه الله تعالى

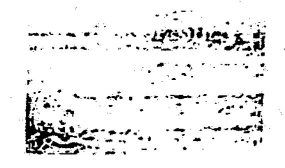
وفيه النصُّ الذي حُذِفَ من المطبوع، والذي ينصُّ أنَّ ابنَ تيمية ألَّفَ كتاباً سماه "العرش" ذكر أن الله يَجلِسُ على الكرسيِّ وقد أخلى مكاناً يُقعِدُ فيه معه رسولَ الله ﷺ، وصورةُ المخطوط أخذتها عن كتاب "التوفيق الرباني".

يتبع للصفحة /٢٨٨/ من هذه الرسالة

صورةُ غلافِ كتاب "النهر الماد" لأبي حيان الأندلسيِّ
وهو من مخطوطاتِ الخزانةِ الأحمديةِ في حلبَ

الجزء الاول
من تفسير العلامة ابي حيان
المسمى بالنهر عفى الله عنه بمنه
وكرمه واسكنه فسيح
الجنان امين
امين

بلينا بقوم صدروا في المجالس ... لاقراء علم ضل عنهم مراشده
لقد اخر التدريس عن مستحقه ... وقدم غمر جامد الذهن خامده
وسوف يلاقي من سعى في جلوسهم ... من الله عقبى ما كنت عقائده
على غفلة فيهم ولاتهم ما دري ... بان هوى الانسان للنار قائده



انظر موضع السهم

وَاةَ من قرا الحيّ القيوم بنصبهما على المدح لا تأخذه سنة ولا نوم نفيا وسن سنة ووسنا والمعنى لا يغفل عن دقيق ولا جليل عبر بذلك عن الغفلة لانه سببها اي لا تحله الآفات والعاهات المذهلة عن حفظ المخلوقات له ما في السموات ما تشمل كل موجود واللام للملك من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه نعتقد اعراب من ذا الذي وهو استفهام في معنى النفي ولذلك دخلت الا ودلت هذه الجملة على وجود الشفاعة يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ضمير الجمع عايد على ما وهم الخلق غلب من يعقل فجمع الضمير جمع من يعقل وهو عايد على من يعقل من الانبيا والملايكة مراعاة لقوله من ذا الذي قال ابن عباس ما بين ايديهم امر الاخرة وما خلفهم امر الدنيا والذي يظهر ان هذا كناية عن احاطة علمه تعالى بسائر المخلوقات من جميع الجهات وكنى بها تين الجهتين عن سائر الجهات لا حوالة المعلومات والاحاطة تقتضي الحفوف بالشيء من جميع جهاته ولا يحيطون بشي من علمه اي من معلومه لان علمه تعالى لا يتبعض الا بما شاء ان يعلمهم به من المعلومات وقري وسّع فعلا ماضيا بكسر السين وسكونها تخفيفا وقري وسع كرسيه السموات والارض برفعهما والكرسي جسم عظيم يسع السموات والارض واختار القفال ان المقصود تصوير عظمة الله وتقرره خاطب الخلق في تعريف ذاته بما اعتادوه في ملوكهم وعظمايهم انتهى وفي الحديث ما السموات السبع في الكرسي الا كدراهم سبعة القيت في ترس وفي الحديث ايضا ما الكرسي في العرش الا كحلقة من حديد القيت في فلاة من الارض (وقد رايت ← في كتاب لاحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش ان الله تعالى يجلس على الكرسي وقد اخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان اظهر انه داعية له حتى اخذه منه وقرانا ذلك فيه) ولا يؤده حفظهما اي لا يثقله حفظهما اي السموات والارض وهو كناية عن انتفا شغله بهما وبحفظهما وهو العلي العظيم تنزيه له تعالى اي العلي قدره العظيم شانه وكان بعض ولد الانصار قد تنصر وبعضهم قد تهود واراد اباوهم ان يكرهوهم على الاسلام فنزل لا اكراه في الدين اي بعد وضوح الدليل والحجج بحيث لا يكون فيه اكراه بل يجب الدخول فيه بانشراح صدر واختيار قد تبين الرشد من الغي اي الايمان من الكفر اي بان هنا بمعتقد الاسلام وقري بسكون الشين وبضمها وبفتح الراء والشين وقري كذلك وبالف بعد الشين وقري بادغام دال قد في تاء تبين وقري باظهارها شاذا وهذه الجملة كالعلة لانتفا الاكراه في الدين لان استنارة الدلايل تحمل على الدخول في الدين طوعا من غير اكراه فمن يكفر بالطاغوت وفسر بالشيطان وهو مقلوب اصله طغووت من طغا فتقلب جعلت اللام مكان العين فصار طوغوت فقلبت الواو الفا

المصادر والمراجع

أ

١. الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين، دار الكتاب ـ مصر.

٢. الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: بشير محمد عيون، دار البيان ـ دمشق ط٣، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .

٣. إتحاف السادة المتقين، لمحمد الحسيني الزبيدي، دار الفكر.

٤. إتحاف الكائنات في بيان مذهب السلف والخلف من المتشابهات، لمحمود خطاب السبكي، النقل عنه بالواسطة.

٥. إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الفلاح ـ حلب أقيول، ط١، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

٦. الإتقان في علوم القرآن، للحافظ السيوطي، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط٥، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م .

٧. إثبات الحد لله عز وجل وأنه قاعد وجالس على عرشه، لأبي محمد الدشتي، مخطوط في ظاهرية دمشق، وهو في مكتبة الأسد برقم (٣٨٠٤) في ثلاثين ورقة.

٨. إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، المنسوب للإمام أبي محمد الجويني، تحقيق: أحمد حقي، دار طويق ـ الرياض ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .

٩. اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن قيم الجوزية، تحقيق: بشير محمد عيون، دار البيان، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .

١٠. الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، للإمام القرافي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٩٨٦م .
١١. الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، للحافظ العراقي، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، برقم /٢٣١١، ظ/. .
١٢. إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، دار الوعي ـ حلب، ط١، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
١٣. إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور، لأبي الفيض أحمد الغماري، مصر .
١٤. الأذكار، للإمام محي الدين النووي، تحقيق: الدكتور محي الدين مستو . دار الكلم الطيب ـ دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م .
١٥. الأذكار، للإمام محي الدين النووي، دار الهدى، الرياض، بإشراف هيئة البحوث والدعوة والإرشاد، ١٤٠٩ هـ.
١٦. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط٣، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .
١٧. إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية بيولاق، مصر، ١٣٠٤هـ.
١٨. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٩. أساس التقديس لفخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور محمد العريني، دار الفكر ـ بيروت ط١، ١٩٩٣م .
٢٠. استحسان الخوض في علم الكلام ، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد الولي، دار المشاريع ـ بيروت ط١، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .
٢١. الاستيعاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد الجباوي، دار الجيل بيروت ط١، ١٤١٢هـ.

٢٢. الأسماء والصفات، للحافظ البيهقي، تحقيق: الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصرط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .

٢٣. الأسماء والصفات، للبغدادي، مخطوط مكتبة آق سكي يكن تركيا، محمد باشا رقم (١٠٨٩/٤٣).

٢٤. الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الدكتور صالح عطية الحطماني . جمعية الدعوة الإسلامية ـ ليبيا ط١، ٢٠٠١م .

٢٥. إشارات المرام من عبارات الإمام ، للقاضي البياضي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م .

٢٦. أصول الدين، لجمال الدين الغزنوي، تحقيق: الدكتور عمر الداعوق، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ط١، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٢٧. أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي، مطبعة الدولة ـ استانبول ط١، ١٣٢٦هـ ، ١٩٢٨م .

٢٨. أصول الدين، لصدر الإسلام البزدوي، تحقيق: هانز بيترلنبس، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م .

٢٩. أصول السرخسي، تحقيق: الدكتور وفيق العجم ، دار المعرفة ـ بيروت ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

٣٠. إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، للمَقَّري، شرح وتعليق : محمد الحبش، الآثار الإسلامية، حمص ـ سوريا ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م .

٣١. أضواء على النصيحة الذهبية، لأبي الفضل القونوي، دار المأمون للتراث ـ بيروت ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م .

٣٢. اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق أشرف صلاح علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

٣٣. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، تحقيق: عبد الله الدرويش، دار اليمامة، دمشق ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ،١٩٩٠م .
٣٤. الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام ، زكريا الأنصاري، اعتنى به قاسم الرفاعي، دار التقوى، دمشق ط١، ٢٠٠٧م .
٣٥. أعلام الحديث شرح البخاري، لأبي سليمان الخطابي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ط١، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م .
٣٦. أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، قَدَّم له مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م .
٣٧. الإفادات والإنشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١، ١٩٨٣م .
٣٨. أقاويل الثقات، لمرعي الكرمي الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م .
٣٩. الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، تحقيق: الدكتور عادل العوا، دار الأمانة ـ مكتبة التراث العربي ط١، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م .
٤٠. الاقتصاد في الاعتقاد، المعروف بعقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، تحقيق: الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٩٣م .
٤١. الإقناع في مسائل الإجماع، لابن القطان الفاسي، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، دار القلم ط١، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م .
٤٢. إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء ط٢، ١٩٩٨م .
٤٣. إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ، لأبي عبد الله الأبي المالكي، مكتبة طبرية، الرياض.

٤٤. أم البراهين، للسنوسي، انظر شرح أم البراهين.
٤٥. إنباء الغمر بأنباء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية ، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٤٦. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني، تحقيق: الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .
٤٧. أنوار البروق في أنواء الفروق، للقرافي، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م .
٤٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، وعليه حاشية الشيخ زاده، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٤٩. أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للكاندهلوي، تحقيق : تقي الدين الندوي، دار القلم دمشق ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م .
٥٠. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، للقاضي بدر الدين بن جماعة، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، دار السلام ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م .

ب

٥١. الباقلاني وآراؤه الكلامية، للدكتور محمد رمضان عبد الله، مطبعة الأمة ـ بغداد، ١٩٨٦م .
٥٢. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن نجيم ، بهامشه حاشية منح الخالق لابن عابدين الحنفي، دار المعرفة ـ بيروت ط٣، ١٩٩٣م .
٥٣. بحر الكلام ، لأبي المعين النسفي، تحقيق: الدكتور ولي الدين فرفور، مكتبة دار الفرفور ط١، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .
٥٤. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٢م .

٥٥. البحر المحيط في الأصول، للزركشي، تحقيق: الدكتور عمر الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .
٥٦. بدء الأمالي، لأبي الحسن الآوشي، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف فرفور، مكتبة المعارف علي عيسى ـ دمشق ط٢.
٥٧. بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، تحقيق: هشام عطا، وعادل العدوي، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م .
٥٨. البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، للصابوني، تحقيق: الدكتور فتح الله خلف، دار المعارف ـ مصر ١٩٦٩.
٥٩. البداية والنهاية، لابن كثير، دار الحديث، القاهرة ط٦، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م .
٦٠. بذل المجهود في حل أبي داوود، للسهانفوري، دار الفكر.
٦١. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: الدكتور يوسف مرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م .
٦٢. البرهان المؤيد، للإمام الرباني السيد أحمد الرفاعي، تحقيق: عبد العزيز السيروان، مؤسسة السيروان، دمشق ـ سوريا ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .
٦٣. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٦٤. بغية الوعاة في طبقات النحاة، للحافظ السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م .
٦٥. البيان شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي إسماعيل الشيباني، دار الرشيد ط١، ١٩٩٢م .
٦٦. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن القاسم ، دار القاسم ـ الرياض ط٢، ١٤٢١هـ.

٦٧. بيني وبين الشيخ بكر، للشيخ عبد الله بن صديق الغماري، تحقيق: حسن السقاف، دار النووي عمان ـ الأردن ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م .
٦٨. البيهقي وموقفه من الإلهيات، تحقيق: الدكتور أحمد الغامدي، دار إحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م .

ت

٦٩. التأسيس في أساس التقديس، للرازي، انظر "أساس التقديس".
٧٠. تاج التراجم ، لابن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم دمشق ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .
٧١. تاريخ الاسلام ، للحافظ الذهبي.
٧٢. تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان بيروت ط٢، ١٩٦٧م .
٧٣. تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم ، للكوثري، انظر السيف الصقيل.
٧٤. تبصرة الأدلة في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، ت: كلود سلامه، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ـ دمشق ١٩٩٠م .
٧٥. التبصرة في ترتيب أبواب للتمييز بين الحتياط والوسوسة، طبع في مؤسسة قرطبة، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد العزيز سديس، والنقل عنه بالواسطة.
٧٦. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق: الكوثري ، نشر السيد عزت العطار الحسيني، مطبعة الأنوار ط١، ١٣٥٩هـ، ١٩٤٠م .
٧٧. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لمؤرخ الشام أبو القاسم ابن عساكر، قدم له الكوثري، دار الفكر ـ سوريا ط٢، ١٣٩٩هـ.

٧٨. التجريد في كلمة التوحيد، لجمال الدين أحمد الغزالي، مصطفى الباب وأولاده بمصر، محمود نصار الحلبي وشركاه ط١، ١٣٧٩هـ، ١٩٦٠م .

٧٩. تحفة الباري شرح صحيح البخاري، لزكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م .

٨٠. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، تحقيق: عبد السلام شنار، مكتبة البيروتي ـ دمشق ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م .

٨١. التذكار في أفضل الأذكار، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: بشير محمد عيون، دار البيان دمشق ط٤، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .

٨٢. تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى، دار إحياء التراث.

٨٣. التسعينية، أحمد بن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد العجلان، مكتبة المعارف الرياض ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

٨٤. التسعينية في الأصول الدينية، لصفي الدين الآرموي، اعتنى به جلال علي عامر وعبد الملك أحمد.

٨٥. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: الدكتور سيد عبد العزيز، والدكتور عبد الله ربيع، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .

٨٦. تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد، محمد بخيب المطيعي، مطبعة كرم ط٢، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م .

٨٧. التعرف لمذهب التصوف، لأبي بكر الكلاباذي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م .

٨٨. التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.

٨٩. التعليقات السلفية على العقيدة الطحاوية، ابن باز، والألباني، وصالح فوزان، جمع وترتيب أمين عطا الله، دار البصيرة ـ الإسكندرية ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٤م .

٩٠. تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، النقل عنه بالواسطة.

٩١. تفسير أولي النهى لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، إعداد قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية في جمعية المشاريع الخيرية، دار المشاريع ـ بيروت ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م .

٩٢. تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير، اعتنى به محمد أنس مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م .

٩٣. تفسير البيضاوي، انظر "أنوار التنزيل".

٩٤. تفسير الشعراوي، لمحمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم قطاع الثقافة ـ مصر.

٩٥. التمهيد، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: مصطفى العلوي ، و محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.

٩٦. التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، للباقلاني، تحقيق: محمود محمد الخضري، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م .

٩٧. تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، للسيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت.

٩٨. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، اعتناء عادل مرشد، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م .

٩٩. تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٠٠. التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: الدكتور فتح الله خلف، المكتبة الكاثولوكية لبنان، ١٩٨٢م .

١٠١. توضيح العقائد في علم التوحيد، لعبد الرحمن الجزري، مصر.

١٠٢. التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر دمشق ط١، ١٤١٠هـ.

ث

١٠٣. الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، تصوير دار الفكر.

ج

١٠٤. جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٢ هـ،١٩٩٢ م .

١٠٥. الجامع الصحيح، للإمام الترمذي، دار السلام ـ الرياض، دار الفيحاء دمشق ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

١٠٦. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .

١٠٧. الجواهر المضية في تراجم الحنفية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ح

١٠٨. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم ، تحقيق: يوسف بديوي، ومحي الدين مستو، دار ابن كثير ـ دمشق ط٦، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م .

١٠٩. الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، للكوثري، المكتبة الأزهرية مصر، ١٩٩٥م .

١١٠. حدائق الوصول وجواهر الأصول، لمحمد بن هبة الله الحموي، دار المشاريع بيروت ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م .

١١١. حسن المحاججة في بيان أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، لسعيد ابن عبد اللطيف فودة، دار الرازي عمان ـ الأردن.
١١٢. حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار إحياء التراث العربي، تصوير عن البولاقية.
١١٣. حاشية الأمير على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد، لمحمد الأمير المالكي، محمد علي صبيح وأولاده بميدان القاهرة، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٣م .
١١٤. حاشية البيجوري على متن أم البراهين للسنوسي، تحقيق: عبد السلام شنار، دار الفرفور ـ دمشق.
١١٥. حاشية الدسوقي على شرح السنوسي على متن أم البراهين، انظر شرح أم البراهين.
١١٦. حاشية زين الدين بن قطلوبغا على المسايرة، صححه وضبطه احتشام الحق آسيا آباذي.
١١٧. حاشية السندي على سنن النسائي، انظر"شرح سنن النسائي".
١١٨. حل الرموز ومفتاح الكنوز، لعبد السلام المقدسي، محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ، قسم الكتب النادرة.

خ

١١٩. الخريدة البهية، للدردير، انظر "شرح الخريدة البهية".
١٢٠. خطط السداد والرشد لشرح مقدمة ابن رشد، لمحمد بن إبراهيم التتائي، على هامش الدر الثمين، دار الفكر ـ بيروت.
١٢١. خواطر حول القرآن الكريم ، للشعراوي، انظر "تفسير الشعراوي".

د

١٢٢. درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، صححه وضبطه عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .
١٢٣. الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، لابن عاشر، مَحْمَد ميارة المالكي، دار الفكر ـ بيروت.
١٢٤. الدرة المضية في الرد على ابن تيمية، لتقي الدين السبكي، ضمن رسائل "التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني".
١٢٥. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعين خان، تصوير دار الجيل ط٢، ١٩٧٢م .
١٢٦. الدعاء بالمأثور وآدابه وما يجب على الداعي اتباعه واجتنابه، لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصرة ـ بيروت ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م .
١٢٧. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، لابن الجوزي، تحقيق: حسن السقاف، دار النووي ـ عمان ـ الأردن، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م .
١٢٨. دفع شُبه مَن شَبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد، لتقي الدين الحصيني، تحقيق:الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر .

ذ

١٢٩. ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر لمحمد بن طولون الصالحي، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، برقم /٣٥١١٣/، (م /ف م ـ ٥٥٩٦).
١٣٠. ذم الكلام ، لأبي إسماعيل الهروي، دار الفكر اللبناني ط١، ١٩٩٤م .
١٣١. الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ، للدكتور بشار عواد معروف، النقل عنه بالواسطة.

ر

١٣٢. رد الدارمي على بشر المريسي المسمى بالنقض، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٣٥٨هـ.

١٣٣. الرد على الجهمية، لأبي سعيد الدارمي، نسخة مصورة عن مركز جمعية الماجد بدبي للثقافة والتراث، رقم (٧٦٩٣٣/٢٠).

١٣٤. الرد على الجهمية، المنسوب لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: بكير، تونس.

١٣٥. رد المحتار على الدر المختار، انظر "حاشية ابن عابدين".

١٣٦. الرد الوافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير شاويش، المكتب الإسلامي - بيروت.

١٣٧. رسالة إلى أهل الثغر، للإمام الأشعري، تحقيق: عبدالله شاكر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١٣٨. رسالة إلى أهل الثغر، للإمام الأشعري، تحقيق: محمد السيد الجنيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٣٩. الرسالة التدمرية، لابن تيمية، المكتب الإسلامي - بيروت ط٥، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٤٠. الرسالة القشيرية، لأبي القاسم القشيري، تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود، ومحمود بن الشريف، مطبعة حسن - الناشر رضا توفيق عفيفي.

١٤١. رفع المنارة بتخريج أحاديث التوسل والزيارة، لمحمود سعيد ممدوح، دار الإمام الترمذي ط٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٤٢. روضة الطالبين، للإمام النووي، دار ابن حزم ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

ز

١٤٣. زجر المفتري عن أبي الحسن الأشعري، لأبي العباس القرطبي، ضمن "طبقات الشافعية الكبرى".

١٤٤. زغل العلم والطلب، للذهبي، مخطوط مكتبة الأسد الوطنية، برقم /١١٥٩٦/، من الترقيم العام لـ (م ف/ م ، ٥٤٢).

١٤٥. زهر الربى على المجتبى، للسيوطي، انظر "شرح سنن النسائي".

س

١٤٦. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي.

١٤٧. السراج المنير تفسير القرآن الكريم ، للخطيب الشربيني، علق عليه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤م .

١٤٨. سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، دار المعارف ـ ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .

١٤٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، دار المعارف.

١٥٠. سنن الترمذي، انظر "الجامع الصحيح".

١٥١. سنن ابن ماجه، دار الفيحاء ـ دمشق، دار السلام ـ الرياض ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

١٥٢. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفيحاء ـ دمشق، دار السلام ـ الرياض ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

١٥٣. السنة، لابن أبي عاصم ، انظر "ظلال الجنة".

١٥٤. السنن الكبرى، للبيهقي، تصوير دار الفاروق الحديثة ط١، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م .

١٥٥. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٩، ١٤٠٣هـ.

١٥٦. السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لأبي الحسن تقي الدين السبكي، وبهامشه تعليقات الكوثري المسماة "تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم"، مكتبة زهران، مصر ـ خلف جامع الأزهر.

ش

١٥٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر ـ بيروت ط١، ١٩٧٩م .

١٥٨. شرح أم البراهين، لأبي عبد الله السنوسي وعليه حاشية الدسوقي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م .

١٥٩. شرح جمع الجوامع، للجلال المحلي، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م .

١٦٠. شرح جوهرة التوحيد، أحمد الصاوي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير ـ دمشق، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

١٦١. شرح الخريدة البهية، لمحمد الدردير المالكي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م .

١٦٢. شرح الرسالة "عقيدة أبي زيد القيرواني"، للقاضي عبد الوهاب المالكي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ الإمارات المتحدة ط١، ٢٠٠٤م .

١٦٣. شرح الرسالة القدسية، لزكريا الأنصاري، انظر "نتائج الأفكار القدسية".

١٦٤. شرح السنة، للبغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط٢، ١١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .

١٦٥. شرح سنن النسائي، لجلال الدين السيوطي، ومعه حاشية السندي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ط٢، ١٩٨٦م .

١٦٦. شرح صحيح مسلم المسمى بالمنهاج، للإمام النووي، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث ـ بيروت ط٣.
١٦٧. شرح العقيدة الطحاوية، أكمل الدين البابرتي، تحقيق: الدكتور عارف آيتكن، مراجعة الدكتور عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ دولة الكويت ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م .
١٦٨. شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي ابن أبي العز، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي ، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
١٦٩. شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي ابن أبي العز، تحقيق: جماعة، خرج أحاديثها الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط٩، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .
١٧٠. شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي إسماعيل الشيباني، انظر "البيان".
١٧١. شرح العقيدة الطحاوية، لعبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ ، ومحمد رياض المالح، دار الفكر ـ دمشق ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م .
١٧٢. شرح العقائد العضدية، لجلال الدين الدواني . مكتبة الأسد الوطنية، قسم الكتب النادرة، برقم /ص١٧٣٢٩٢١و/.
١٧٣. شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: محمد عدنان درويش، راجعه محمد ديب كلاس، دمشق.
١٧٤. شرح عقيدة أهل الإسلام ، لمخلوف، انظر "عقيدة أهل الإسلام" للحداد.
١٧٥. شرح الفقه الأبسط، لأبي الليث السمرقندي، ونسبته إلى الإمام أبي منصور الماتريدي خطأ، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر عن مطبعة حيدر آباد الدكن الهند، اعتنى به عبد الله إبراهيم الأنصاري، ١٣٢١هـ.
١٧٦. شرح الفقه الأبسط، أبو الليث السمرقندي، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، رقم /٧٥٨٤ت٢/.
١٧٧. شرح الفقه الأكبر، للقاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م .

١٧٨. شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، مكتب الإيمان بمصر ـ جامعة الأزهر، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

١٧٩. شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي بيروت ط١، ١٩٨٨م .

١٨٠. شرح المقاصد، للتفتازاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م .

١٨١. شرح المواقف، للجرجاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .

١٨٢. شروط الأئمة الستة، لأبي بكر الحازمي، تحقيق: الكوثري، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر ط٢، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م .

١٨٣. الشفا بتعريف المصطفى، للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: عبده محمد كوشك، مكتبة الغزالي ـ دمشق، دار الفيحاء ـ بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

١٨٤. شيخ الإسلام ابن تيمية سيرته وأخباره عند المؤرخين، صلاح الدين المنجد، النقل عنه بالواسطة.

ص

١٨٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢، ١٩٩٣م .

١٨٦. صحيح البخاري، دار الفيحاء ـ دمشق، دار السلام ـ الرياض ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .

١٨٧. صيد الخاطر، لابن الجوزي، تحقيق: ناجي الطنطاوي، راجعه علي الطنطاوي، دار المنارة ـ السعودية ط٥، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م .

ض

١٨٨. ضعيف سنن أبي داود، للألباني، مكتبة المعارف ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
١٨٩. ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، لنور الدين القاري، انظر بدء الأمالي.
١٩٠. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حبنكة، دار القلم ـ دمشق.

ط

١٩١. طبقات الحفاظ، للسيوطي،تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ مصر ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م .
١٩٢. طبقات الحنابلة، لمحمد بن محمد بن الحسين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩ م .
١٩٣. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة ـ بيروت ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .
١٩٤. طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلية ـ بيروت ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .
١٩٥. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ط٢، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م .
١٩٦. طبقات فقهاء الشافعية، لأبي عمرو ابن الصلاح ، بيروت.
١٩٧. طرح التثريب في شرح التقريب، لزين الدين العراقي، أكمله ولده ولي الدين العراقي أبو زرعة، دار المعارف ـ حلب.

١٩٨. طوالع الأنوار من مطالع الأبصار، للبيضاوي، قسم الكتب النادرة في مكتبة الأسد الوطنية.

ظ

١٩٩. ظلال الجنة في تخريج السنة، لابن أبي عاصم ، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط٤، ١٩٩٨م .

ع

٢٠٠. عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي، دار إحياء التراث العربي ط٥ .
٢٠١. عقيدة أهل الإسلام ، عبد الله بن علوي الحداد الحسيني، مكتبة الهداية ـ بيروت ط٦، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م .
٢٠٢. العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر، للدكتور البوطي، منشورات جامعة دمشق.
٢٠٣. العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، تعليق: عبد العزيز بن باز، مكتبة السنة ـ القاهرة.
٢٠٤. العقيدة المرشدة، لفخر الدين ابن عساكر، ضمن كتاب "طبقات الشافعية الكبرى".
٢٠٥. العقائد النسفية، لعمر بن محمد أبو حفص النسفي، انظر شرح العقائد.
٢٠٦. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني، ت: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ، ١٩٩٣م .
٢٠٧. العلو للعلي الغفار، للذهبي، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
٢٠٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر.

٢٠٩. عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم اللقاني، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، برقم /٣٠٠٢/.

٢١٠. العواصم من القواصم ، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .

٢١١. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لمحمد بن الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٣، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م .

غ

٢١٢. غاية البيان في تنزيه الله عن الجهة والمكان، إعداد قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية في جمعية المشاريع الخيرية، دار المشاريع ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

٢١٣. غرر الفوائد في علم العقائد، لسعيد بن عبد اللطيف فودة، النقل عنه بالواسطة.

٢١٤. الغنية في أصول الدين، لأبي سعيد النيسابوري، تحقيق: عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٧م .

٢١٥. غياث الأمم في التياث الظلم ، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب، قطر ط٢ ١٤٠١هـ.

ف

٢١٦. فتاوى ابن السبكي، تصوير دار المعرفة ـ بيروت.

٢١٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم فؤاد عبد الباقي، دار الفيحاء ـ دمشق، دار السلام ـ الرياض ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

٢١٨. الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي المكي، مصطفى البابي وأولاده بمصر ط٣، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م .

٢١٩. الفتاوى الهندية، لجماعة من كبار العلماء بإشراف المولى نظام ، دار إحياء التراث ـ بيروت ط٣، ١٩٨٠م .

٢٢٠. الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية ، لأحمد زيني دحلان، دار البشائر ـ بيروت ط١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .

٢٢١. فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، للشيخ سلامة القضاعي العزامي، مطبعة السعادة ـ مصر.

٢٢٢. الفَرق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية منهم ، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .

٢٢٣. الفروق، للقرافي، انظر أنوار البروق في أنواء الفروق.

٢٢٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، وضع حواشيه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

٢٢٥. فضل علم السلف على الخلف، ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، دار الفاروق الحديثة ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م .

٢٢٦. الفقه الأبسط، المنسوب لأبي حنيفة النعمان ، مطبوع مع كتاب "العالم والمتعلم" و"رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البستي"، تحقيق: الكوثري، مطبعة الأنوار ـ القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٢٢٧. الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي، تحقيق: أحمد الزعبي، دار الأرقم بن الأرقم ـ بيروت ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م .

٢٢٨. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، لحجة الإسلام الغزالي، ضبطه رياض مصطفى العبد الله، دار الحكمة ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م .

٢٢٩. فيض الباري شرح صحيح البخاري، للكشميري، بيروت.

٢٣٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط١، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٨م .

ق

٢٣١. قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر دار الوعي ـ حلب ط٢، ١٩٧٨م .

٢٣٢. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي، اعتنى به نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٧، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٣م .

٢٣٣. قراءة في كتب العقائد المذهب الحنبلي نموذجاً، حسن فرحان المالكي، تصوير.

٢٣٤. القول الفصل في شرح الفقه الأكبر، لمحي الدين محمد بهاء الدين، مكتبة الحقيقة ـ استانبول، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .

ك

٢٣٥. الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية، لسعيد بن عبد اللطيف فودة، دار الرازي، عمان ـ الأردن ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

٢٣٦. الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، نونية ابن القيم ، شرح خليل الهراس، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٣٧. الكافي شرح أصول البزدوي، لحسام الدين السِّغناقي، تحقيق: فخر الدين قانت، مكتبة الرشد ـ الرياض ط١، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م .

٢٣٨. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق الدكتور عمر التدمري، دار الكتاب العربي ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .

٢٣٩. الكامل في الضعفاء، ابن عدي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .
٢٤٠. كبرى اليقينيات الكونية، للدكتور البوطي، دار الفكر ـ دمشق ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م .
٢٤١. كتاب مفتوح إلى الشيخ ناصر الدين الألباني من محمد مهدي الأستانبولي، نشر فئة من الجامعيين.
٢٤٢. كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري، تحقيق: المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .
٢٤٣. كشف الأسرار شرح أصول المنار، لأبي البركات النسفي، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٤٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل العجلوني، تحقيق: يوسف الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث ـ دمشق ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .
٢٤٥. كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الرياض ط٢، ١٤١١هـ.
٢٤٦. الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، لعبد الهادي وهبي، مكتبة الريان ـ بيروت ط٢ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م .
٢٤٧. كنز الوصول إلى معرفة الأصول، المعروف بـ"أصول البزدوي" لفخر الدين البزدوي، انظر "الكافي شرح أصول البزدوي".

ل

٢٤٨. لباب التأويل في معاني التنزيل "تفسير الخازن"، تحقيق: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .

٢٤٩. لباب المحصول في علم الأصول، لابن رشيق المالكي، تحقيق: محمد غزالي، وعمر الجابي، دار البحوث الإسلامية إحياء التراث دولة الإمارات المتحدة ـ حكومة دبي ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م .
٢٥٠. لسان العرب، لابن منظور، تصوير دار الفكر، دار صادر ـ بيروت.
٢٥١. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، بعناية عبد الفتاح أبوغدة، دار البشائر ط٢، ٢٠٠٢م .
٢٥٢. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، للأشعري، ضبطه وصححه محمد أمين الفنّاوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م .
٢٥٣. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، لمحمد بن أحمد السفاريني، النقل عنه بواسطة.

م

٢٥٤. ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه، للمحدث محمد عبد الرشيد النعماني، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر ـ بيروت ط٦، ١٤١٩ هـ.
٢٥٥. المبسوط للسرخسي، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .
٢٥٦. مجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية ـ بيروت.
٢٥٧. مجموعة أمهات المتون، دار القلم دمشق ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م .
٢٥٨. مجموع الرسائل والمسائل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشيد الرضا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م .
٢٥٩. مجمع الزوائد، للهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي ـ القاهرة / بيروت.

٢٦٠. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، الإشراف العلمي مركز التراث للحاسوب الأردن ـ عمان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .
٢٦١. المجموع شرح المهذب، للنووي، بهامشه فتح العزيز، دار الفكر.
٢٦٢. المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، لابن عطية، تحقيق: الرحالي الفاروق، وعبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال، والسيد إبراهيم ، ومحمد الشافعي، طبع على نفقة خليفة بن محمد آل ثاني، أمير دولة قطر، الدوحة ط١، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٧م .
٢٦٣. مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا، دار العلوم ـ دمشق ط٣، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م .
٢٦٤. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، اختصره محمد بن الموصلي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٦٥. مختصر العلو للذهبي، للألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م .
٢٦٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، دار الكتاب العربي.
٢٦٧. المدخل، لابن الحاج المالكي، دار الفكر، ١٩٨١م .
٢٦٨. مذكرات يوسف القرضاوي، موقع الدكتور يوسف القرضاوي.
٢٦٩. المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، للكمال ابن الهمام ، وعليه شرح المسامرة للكمال ابن الشريف، رسالة لنيل الماجستير في المملكة المغربية، إعداد حسن العبيد، محفوظات دار الحديث السنية ـ الرباط، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
٢٧٠. المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م .
٢٧١. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للقاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ط٥، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .

٢٧٢. مطالع الأنظار إلى طوالع الأنوار، للأصفهاني، مكتبة الأسد الوطنية، الكتب النادرة ـ برقم /و٤٧٢٣/.

٢٧٣. معالم التنزيل تفسير القرآن، لأبي محمد البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

٢٧٤. معالم السنن شرح سنن أو داود، للخطابي، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٧٥. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدو شلبي، عالم الكتب ـ بيروت ط١، ١٩٨٨م .

٢٧٦. معجم المحدثين، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق ـ الطائف، ١٤٠٨هـ.

٢٧٧. المعلم بفوائد مسلم ، لأبي عبد الله المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧م .

٢٧٨. معيد النعم ومبيد النقم ، لتاج الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط١، ١٩٨٦م .

٢٧٩. مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان الداوودي، دار القلم ط٣، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م .

٢٨٠. المفسرون بين التأويل والإثبات، للمغراوي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

٢٨١. المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ، لأبي العباس القرطبي، تحقيق: الدكتور محي الدين مستو، ويوسف بديوي، دار ابن كثير ـ دمشق ط١، ١٩٩٦ م .

٢٨٢. مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، صححه هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ط٣، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م .

٢٨٣. مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، لابن فورك، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م .

٢٨٤. مقالات الكوثري، جمع أحمد الخيري، المكتبة الأزهرية، خلف الجامع الأزهر ـ مصر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .

٢٨٥. المقدمات والممهدات، للقاضي أبي الوليد بن رشد الجد، تحقيق: الدكتور محمد حلبي، دار العرب الإسلامية، ١٩٨٨م .

٢٨٦. مكمل إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم ، لأبي عبد الله السنوسي، على إكمال إكمال المعلم للآبي، مكتبة طبرية ـ الرياض .

٢٨٧. ملحة الاعتقاد، لسلطان العلماء العز بن عبد السلام ، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار القادري ط١ ، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م .

٢٨٨. الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، منشورات الشريف الرضي، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.

٢٨٩. مناقب الإمام أبي حنيفة، للذهبي، تحقيق: الكوثري، مكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

٢٩٠. مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، تحقيق: الدكتور بديع السيد لحام ، دار قتيبة ـ دمشق ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م .

٢٩١. المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، لأبي الوليد الباجي، مطبعة السعادة ـ مصر ط١، ١٣٣٢هـ.

٢٩٢. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، مختصر منهاج السنة، للذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطابع الأهلية للأوفست ـ الرياض، ١٤٦١هـ.

٢٩٣. منح الخالق، لابن عابدين، انظر "البحر الرائق".

٢٩٤. منح الجليل على مختصر خليل، لابن عليش المالكي، دار الفكر ـ بيروت ط١، ١٩٨٤م .

٢٩٥. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية، علق عليه عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

٢٩٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، انظر شرح صحيح مسلم .

٢٩٧. منهج الأصليين، لسراج الدين البلقيني، القسم الخاص بالأصول، اعتنى به جلال الدين الجهاني، النقل عنه بالواسطة.

٢٩٨. المنهل المورود شرح سنن أبي داود، لخطاب السبكي، بيروت.

٢٩٩. الموافقات للإمام الشاطبي، تحقيق: إبراهيم رمضان، تعليق: عبد الله دراز، دار المعرفة ـ بيروت.

٣٠٠. المواقف، للعضد الإيجي، انظر "شرح المواقف".

٣٠١. موقع الإمام الرازي، على الإنترنيت، *www.alrazi.net* .

٣٠٢. الميسر شرح العقيدة الطحاوية، محمد عبد الرحمن الخميس،ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٠٣. ميزان الأصول، لعلاء الدين السمرقندي، تحقيق: الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود ـ بغداد ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .

٣٠٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ، والدكتور أبو سنة، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٩٩٥م .

ن

٣٠٥. نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني الرسالة القشيرية، حاشية مصطفى العروسي، مع شرح زكريا الأنصاري، تحقيق: عبد الوارث علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م .

٣٠٦. نصيحة الذهبي لابن تيمية، للذهبي، ملتزم الطبع دار المشاريع - بيروت.ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
٣٠٧. نقض الرسالة التدمرية، لسعيد بن عبد اللطيف فودة، دار الرازي عمان - الأردن.
النقض على بشر المريسي، للدارمي، انظر "رد الدارمي على بشر المريسي".
٣٠٨. النقض، لابن تيمية، انظر "بيان تلبيس الجهمية".
٣٠٩. النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية - الرياض ط٤، ١٤١هـ.
٣١٠. نهاية الأقدام في علم الكلام، لعبد الكريم الشهرستاني، حرره الفرد جيوم، مكتبة المتنبي - القاهرة.
٣١١. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير أبو السعادات، تحقيق: محمود الطناحي، الناشر المكتبة الإسلامية، لصاحبها الحاج رياض الشيخ.
٣١٢. نونية ابن القيم المسماة الكافية في الانتصار للفرقة الناجية، انظر الكافية .

هـ

٣١٣. الهادي في أصول الدين، لعمر خجندي، تحقيق: عادل ببك، استانبول ٢٠٠٦م .
٣١٤. الهدية العلائية، لمحمد علاء الدين عابدين، تحقيق: سعيد البرهاني، دمشق.

و

٣١٥. وصية الإمام أبي حنيفة إلى أصحابه حال وفاته، تحقيق: عبد الرحمن حسن المحمود، المطبعة النموذجية، ١٩٨٨م .
٣١٦. وفيات الأعيان وأبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، ١٩٦٨م .

الفهرس

للمؤلف

✱ إظهار البيان في حكم ما بني في مساجد الرحمن.

بحثٌ فقهيٌ شاملٌ يتناول فيه المؤلِّفُ مسألةَ شرط الواقف وحرمةَ تغييره ومخالفتِهِ، وما يمكن استثناؤه من ذلك، مع بيان مفيدٍ لبعض أحكام المساجد مما غفل عنه أكثرُ أهل العصر من القائمين عليها، وفيه ذِكرُ حكمِ ما أُحدِث فيها بعد قيام المسجدية من إنشاء المستغلات كغرف الدراسة والمطالعة، أو غرفة الخطيب أو الخادم، أو بيتِ الإمام، أو المعاهدِ الشرعية ودور تحفيظ القرآن والمستوصفاتِ وصالات الأفراح والعزاء، وأن ذلك كله من الغصب المُحَرَّم، كما فصَّل حرمةَ البناءِ على أرضٍ موقوفةٍ أو مُسبلة مقبرة للمسلمين وما يتعلق بذلك من أحكام، مُوَثِّقاً في كل ما يكتب من نصوص أئمة السنة في المذاهب الأربعة، ناقلاً إجماعهم القاضي بالتحريم، مع دراسةٍ أصولية مستوفاة تقضي على دعوى المصالح والمقاصد ونظريةِ الضرورة وادِّعَاءِ القياس في ذلك، وهو ما يدندن حوله بعض أدعياء العلم ممن لا دراية له.

✱ دفع الهَيف برفع الزَّيف عن مسألة الكيف.

رسالةٌ حولَ مَقولة الكيف، بَحَثَ فيها المؤلِّفُ معنى الكيف لغةً واصطلاحاً، مبيناً سقيم فهم التيميين، مع تتبعٍ للروايات المأثورة عن بعض أهل العلم، وتحليلٍ علميٍّ لغوي منطقيٍّ دقيقٍ لها، موثقاً كلَّ ذلك في دراسة مقارنة مستوفاة تُبَيِّنُ أحقيَّةَ ما عليه أهلُ السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه من استحالة إثبات الكيف لله تعالى، وتبديعهم الخائضين في ذلك.

✱ النقض الكبير على "اجتماع الجيوش الإسلامية".

كتابٌ تَعقَّبَ فيه المؤلِّفُ بالأدلة والبراهين ما أودعه ابنُ قيم الجوزية في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية" من الأحاديث الباطلة، وما حشده فيه من الروايات الضعيفة المنكرة والآثارِ التالفة، وبَيَّنَ مواطنَ تدليسه وكذبِهِ على علماء السنة، بحيث تقضي مِن ذلك عجباً، مع بيان تبرئة ساحة الأئمة الأعلام وحقيقةِ معتقد أهل السنة والجماعة في توجيه علميٍّ دقيق للآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، مستشهداً في كل ذلك بقواطع النقل والعقل، مستدلاً في أكثر ما يأتي به بكلام أتباعه ما يُبَيِّنُ تهافُتَهُم، ويفضحُ تناقُضَهُم من باب :(مِن فمك أدينك)، ليصل القارئ بعد ذلك إلى ضعف الكتاب من حيث مبناه ومعناه.

✱ رائحة الجنة شرح إضاءة الدُّجُنَّة في عقائد أهل السنة.

"رائحة الجنة" شرحٌ نافع ماتع للعلامة عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣هـ رحمه الله تعالى، على منظومة "إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة " للإمام المُسنِد أحمد بن محمد المَقَّرِي التلمسانيِّ المتوفى سنة ١٠٤٣ هـ رحمه الله تعالى، وهي في خمس مئة بيت من بحر الرجز، قابل المحقق بين نسختين خطيتين، الأولى بخط المؤلف النابلسي، والثانية بخط أخصِّ تلامذته الدَّكدَكجي، وقد خَدَمَ الكتابَ بما يحتاجه من دراسة وتحقيق.

استدراك على "تنزيه الحق المعبود عن الحيز والحدود"[1]

الصفحة	السطر	اللفظ	الضبط
٣	٥	مخالفةِ ابنُ تيمية	مخالفة ابنِ تيمية
٢٨	٥	وللمناسبةِ أذكرَ	وللمناسبةِ أذكرُ
٢٩	١٨	أعوذ به أن	وأعوذ به أن
٣١	١	الدلهم صلِّ	اللهم صلِّ
٣٤	٥	والنهايات ذات	والنهايات في ذات
٥٠	١ ها	ألستم تنففون	ألستم تنفون
٦٤	١٢	بن سهل	ابن سهل
٦٩	١ ها	الصفحة /٤٥، ٤٤/	الصفحة /٤٤،٤٥/
٧٨	١٨	يقتضي ذكرُ	يقتضي ذكرَ
٧٩	١٠	أبي حيفة	أبي حنيفة
٨١	٨	في الأخر	في الآخَرِ
٩٤	٤	أو المباينةَ بالقدر	أو المباينةُ بالقدر
٩٨	٧	وكثيرٌ ما يقع	وكثيراً ما يقع
١٠٣	١١	كوصف الصغيرِ	كوصف صغيرِ
١٤٣	١	كَبيراً	كبيراً
٢٠٢	٢	أبا محمد لجويني	أبا محمد الجويني
٢٠٢	٣ ها	الإنتريت	الإنترنيت
٢٠٣	٢ ها	تبين كذب	تبيين كذب
٢٠٣	٧ ها	طبقات الشافية	طبقات الشافعية
٢٠٩	٥ ها	في صفت الرب	في صفة الرب
٢١٠	١ ها	أحمد لسفاريني	أحمد السفاريني
٢٢٤	١٦ ها	رحمه الله ن إذ	رحمه الله، إذ
٢٢٦	١٢	وما نقله الأمام	وما نقله الإمام
٢٢٩	٩	رجوعِهِم عمْ	رجوعِهِم عمّا
٢٣٣	٨	الأرناؤوط	الأرناؤوط
٢٥٩	٩	نعومة أطفاله	نعومة أظفاره
٢٥٩	١٤ ها	رواه بهذا اللفظ	ذكره بهذا اللفظ
٢٥٩	١٤ ها	كما رواه	والحديث رواه
٢٥٩	١٥ ها	الحافظ الحاكم	الحاكم
٢٦١	٩	الكُلّيّ،، كما	الكُلّيّ، كما
٣٦٣	٧	البارئ تعالى	الباري تعالى
٢٦٥	١ ها	دميط	دمياط
٢٦٨	٥	باليسز من	باليسير من
٢٩٨	٧	كثيرٌ ن وَصُنِّفَ	كثيرٌ، وصَنَّفَ
٣٠٥	١٢	على ألئك	على أولئك
٣٣٧	٩ ها	صفةُ لله	صفةٌ لله
٣٥٢	٨	يؤوْل إلى	يَؤُوْلُ إلى
٣٦١	٢	قال الجوزقاني	قال الجوزجاني
٣٧٠	٣	قال الجوزقاني	قال الجوزجاني
٣٧١	٢٢ ها	عن إبي مطيع	عن أبي مطيع
٣٨٦	١١	السلف ذمُوا	السلف ذمُوا
٤٠٠	١٤	فمعناهه	فمعناها
٤٠٥	٥ ها	مجيؤه	مجيئه
٤٠٧	٣	من اسفله	من أسفله
٤٠٧	٧	فسطحَ العرش	فسطحُ العرش
٤١١	١٠	إلى جابه	إلى جانبه
٤١٩	٦	كبرت كلمةٌ	كبرت كلمةً
٤٢٠	٤ ها	انظر ا	انظر
٤٢٢	١٠ ها	وِرَدُ الافتتثات	وِرَدُ الافتئات
٤٢٥	٧	أحمد ابن حنبل	أحمد بن حنبل
٤٢٥	٤ ها	الانتقال م	الانتقال مِن
٤٢٥	١٥ ها	الشبيه))، إنتهى	التشبيه))، انتهى
٤٣٨	١٤	مرة أخرة	مرة أخرى
٤٥٦	١٨	سوريا	سورية
٤٥٩	١٤	سوريا	سورية
٤٦٠	١٥	بين الحتياط	بين الاحتياط
٤٦١	١	مصطفى الباب	مصطفى البابي
٤٧٥	٦	الفيروز آباذي	الفيروز آبادي
٤٧٨	١٤	مدارك النزيل	مدارك التنزيل
٤٧٩	٥	سنن أو داود	سنن أبي داود
٤٨٥	١٠	الغيمي	الغنيمي
٤٨٨	١١	أبو مجمد	أبو محمد
٤٨٩	٦	العروف	المعروف
٤٩٠	٦	العروف	المعروف
٤٩٣	١٩	عقدته	عقيدته

[1] رمزتُ للسطر في الهامش المراد ضبطه بـ (ها)، والعَدُّ في الهوامش يبدأ اعتباراً من السطر الأول منها.

